

# البَيْزِيلُ وَالتَّكْمِيلُ

في شرح  
كِتَابِ التَّسْمِيلِ

أَلْفَهُ

أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُ نَرْسِي

حَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ

أَبُو نُورٍ حَسَنُ هَزْلَرَوِي

كَلْبَةِ التَّرْبِيَةِ الْأَسَاسِيَّةِ - الْكُوَيْتِ



مَكْتَبَةُ السَّنْبِيلِيَّةِ  
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

# التذييل والتكميل

في شرح

كتاب النسهيل

[٢٠]



## التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح) دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء العشرون/ حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٣٩هـ

٥٣٢ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٩٠-٨٨-٣

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ١٥٠،١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٩٠-٨٨-٣

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م

### Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203



### دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٩٦٦١١ ٤٩١٤٧٧٦

+٩٦٦١١ ٤٩٦٨٩٩٤

فاكس: ٩٦٦١١ ٤٤٥٣٢٠٣

***E-mail [eshbelia@hotmail.com](mailto:eshbelia@hotmail.com)***

# التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور / حسن هنراري

الجزء العشرون

دار الكتب والوثائق  
للشؤون التونسية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن كانت الياء أو الواو عَيْنَ فِعْلٍ لَا لَتَعْجُبَ، وَلَا مُوَافِقٍ لِفِعْلٍ الَّذِي بِمَعْنَى أَفْعَلٍ، وَلَا مُصَرِّفٍ مِنْهُمَا، أَوْ عَيْنَ اسْمٍ يُوَافِقُ الْمُضَارِعَ فِي وَزْنِهِ الشَّائِعِ دُونَ زِيَادَتِهِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى فِعْلِ مُصَحَّحٍ؛ أَوْ يُوَافِقُهُ فِي زِيَادَتِهِ وَعَدَدِ حُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ دُونَ وَزْنِهِ، أَوْ عَيْنَ مُصَدَّرٍ عَلَى إِفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ مِمَّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ - نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ لَيْنٍ، وَلَا هَمْزَةً، وَلَمْ تَعْتَلَّ اللَّامُ أَوْ تُضَاعَفَ، وَأُبْدَلَ مِنَ الْعَيْنِ بِجَانِسِ الْحَرَكَةِ إِنْ لَمْ تَجَانِسْهَا.

ش: قَوْلُهُ لَا لَتَعْجُبَ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: مَا أَطْوَلَ! وَمَا أَبَيَّنَّ! فَهَذَا يَصَحُّ لَشَبْهِهِ بِأَفْعَلٍ / التَّفْضِيلِ، نَحْوِ: هُوَ أَطْوَلُ وَأَبَيَّنُّ. وَوَجْهُ الْمَشَابَهَةِ أَنَّهُمَا لَا يُبَيِّنَانِ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ [٨: ١٩١/ب] وَاحِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَ التَّعْجُبِ فِيهِ تَفْضِيلٌ لِلْمَتَعَجِّبِ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ كَذَلِكَ، وَلَأنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَا مُصَدَّرٌ لَهُ، فَأَشْبَهَ بِمَجْمُودِهِ الْاسْمِ.

وقَوْلُهُ وَلَا مُوَافِقٍ لِفِعْلٍ الَّذِي بِمَعْنَى أَفْعَلٍ مِثَالُ ذَلِكَ عَوْرَ وَصِيدٍ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَعْنَى مَا يَصَحُّ، نَحْوِ اعْوَرَّ وَاصْبَدَّ، وَسَيَأْتِي تَعْلِيلُ ذَلِكَ. وَحَكَى ابْنُ جَنِي<sup>(١)</sup>: أَوْدَ الْعُودُ يَأْوُدُ أَوْدًا، قَالَ<sup>(١)</sup>: «لَأنَّهُ مِثْلُ عَوَجٍ يَعْوُجُ عَوَجًا، وَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ أَفْعَلٌ». قَالَ<sup>(١)</sup>: «وَلَوْ سَمِعَ لَكَانَ قِيَاسُهُ إِيْوَدًا».

وقَوْلُهُ وَلَا مُصَرِّفٍ مِنْهُمَا مِثَالُ مَا صُرِّفَ مِنْ فِعْلِ التَّعْجُبِ: أَطْوَلَ بَزِيدٍ! وَأَبَيَّنَّ بِهِ! وَمِثَالُ مَا صُرِّفَ مِنْ عَوْرَ وَصِيدٍ: يَعْوَرُ وَيَصْبِدُ، وَأَعْوَرَهُ اللَّهُ.

وقَوْلُهُ أَوْ عَيْنَ اسْمٍ يُوَافِقُ الْمُضَارِعَ احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَخَالَفَ؛ لِأنَّهُ إِنْ خَالَفَ لَمْ يَعْتَلَّ. وَيَعْنُونَ بِالْمُوَافَقَةِ أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ كَعَدِّهَا فِي الْمُضَارِعِ.

(١) المصنف ١: ٢٥٩ - ٢٦٠: «(أود البعير ...)» عَنْ أَبِي زَيْدٍ. وَأَوْدُ: اعْوَجَّ.

وقوله في وزنه الشائع احتراز من أن يوافقه لكن لا في الوزن الشائع، وذلك نحو مُعِلٍّ من أَعْلَلٍ، فقياسُ مضارعِ أَفْعَلَ مما عينه ياء أو واو أن يعتلَّ، فلا يُعَلُّ مُعِلٍّ لأنه لم يوافق وزن المضارع الشائع.

وقوله دون زيادته لأنه لو وافق في الزيادة لكان إذ ذاك منقولاً من الفعل، نحو تَزِيد: اسم رجل، قال أبو ذؤيب<sup>(١)</sup>:

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الطُّبَاتِ ، كَأَنَّمَا كُسِيتَ بُرودَ بني تَزِيدَ الأَذْرُعِ

وإذا كان مخالفاً في جنس الزيادة أُعِلَّ، نحو مُقِيمٍ ومُبِينٍ، ونحو مَفْعَلٍ من القول والقيام، فإنك تقول: مَقَامٌ ومَقَالٌ، وكذلك مَفْعَلٌ من البيع، تقول: مَبِيعٌ، وكذلك مَفْعُلةٌ من البيع على مذهب (س)<sup>(٢)</sup> تقول: مَبِيعَةٌ، وأما على مذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> فتقول: مَبُوعَةٌ. وكذلك مَفْعُلةٌ من القول تقول: مَقُولَةٌ. وكل ما خالفَتْ زيادته زيادةَ الفعل يُعَلُّ إلا مَفْعَلاً نحو مَحْطِطٍ ومَقُولٍ؛ لأنه مقصور من مَفْعَالٍ، فكما أن مَحْطِطاً ومَقُولاً لا يُعَلُّ فكذلك هذا لأنه في معنى ما لا يُعَلُّ، كما<sup>(٤)</sup> لم يُعَلَّ عَوْرَ لأنه في معنى ما لا يُعَلُّ، وهو اعْوَرَّ.

وشدُّوا في مَزِيدٍ ومَزَمَ ومَكُوزَةٍ<sup>(٥)</sup> ومَقُودَةٍ<sup>(٦)</sup>، وشراب مَبُولَةٍ<sup>(٧)</sup>، وهي مَطْيِبة للنفس<sup>(٨)</sup>، ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup> عند مَنْ قرأ بسكون الراء، ومَصِيدَةٌ.

(١) تقدم البيت في ١١ : ٢١٥.

(٢) الكتاب ٤ : ٣٤٩ والمتع ٢ : ٤٨٧.

(٣) المتع ٢ : ٤٨٧.

(٤) كما ... ما لا يعل: سقط من ل.

(٥) مكوزة: اسم رجل.

(٦) قال بعضهم: إِنَّ الْفُكَاهَةَ لَمَقُودَةٌ إِلَى الْأَذَى. الكتاب ٤ : ٣٥٠.

(٧) المنصف ١ : ٢٧٦ عن أبي زيد.

(٨) النوادر لأبي زيد ص ٣٢٥.

(٩) الآية ١٠٣ من سورة البقرة. وهي قراءة قتادة وابن بُريدة وأبي السَّمَّال. المحتسب ١ : ١٠٣.



وقال المصنف<sup>(١)</sup>: «الاسم المزيد أوله ميم مكسورة كمَحِيْطٌ ومَجْوَلٌ فيه ما في مقام من موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه؛ وكان هذا يقتضي إعلاله، لكنه أشبه لفظاً ومعنى المخالف في الوزن والزيادة المستحق للتصحيح؛ وهو مفعَلٌ كمِغْوَارٌ ومِهْيَافٌ<sup>(٢)</sup>، فحُمِلَ عليه في التصحيح. أمَّا شَبَّهُهُ به في اللفظ فظاهر، فإنهما لا يختلفان إلا بإشباع فتحة العين. وأمَّا شَبَّهُهُ به في المعنى فلأنَّ كلاً منهما يكون آلة كمِخْوَلٌ<sup>(٣)</sup> ومِكْيَالٌ، وصفة مقصوداً بما المبالغة كمِهْمَرٌ<sup>(٤)</sup> ومِحْضَارٌ<sup>(٥)</sup>، فسُوِّيَ بينهما في التصحيح كما فُعِلَ بِعَوْرٍ [وَأَعْوَرُ]<sup>(٦)</sup>، وَيَعْوَرُ وَيَعْوَرُ)) انتهى كلامه.

وظاهرُ هذا أنَّ تصحيح مَفْعَلٍ هذا لِشَبِّهِهِ /بِمَفْعَالٍ فيما ذكر، وهو مخالفٌ لِمَا [٨: ١٩٢/أ] قدَّمناه من قول أصحابنا<sup>(٧)</sup>: إنه إنما صحَّ لأنه مقصور منه، فهو هو غير أنه قُصِرَ. وقوله غير جارٍ على فعلٍ مُصَحَّحٍ احترازٌ من نحو مُقَاوِلٍ ومُبَايَعٍ، فإنَّ حرف العلة لا يُعَلُّ في هذا الاسم لجريانه على يُقَاوِلُ وَيُبَايِعُ.

وقوله أو يوافقُه - يعني المضارع - في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه أفهم قول المصنف أنه متى كان الاسم موافقاً للمضارع في الزيادة وعدد الحروف وحركاته ولم يوافقَه في الوزن أُعِلَّ؛ فإن وافقَه في الوزن لم يُعَلَّ، ويعنون بالموافقة في الحركات أي في جنس الحركات لا في خصوصية كل حركة حركة<sup>(٨)</sup> من ضمة أو فتحة أو كسرة.

(١) إيجاز التعريف ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) المهياف: السريع العطش.

(٣) المحول: آلة التحويل.

(٤) المهمر: المهدار الذي ينهمر بالكلام.

(٥) المحضار: الفرس الشديد الحُضْر، والحُضْر: نوع من العدو، وهو ارتفاع الفرس في عدوه.

(٦) واعور: من إيجاز التعريف. وقوله بعد: ((وَيَعْوَرُ)): سقط من ت، ك.

(٧) الممتع ٢: ٤٨٧.

(٨) حركة: سقط من ك.

ونحن نأخذ في تبين ما ذكره، فنقول: إذا وافق الاسم المضارع في الزيادة وعدد الحروف والحركات فيما أن يوافقه في الوزن أو يخالف؛ إن وافقه في الوزن لم يُعَلَّ نحو أَسْوَدَ، وَأَطْوَلَ منك، وَأَبْيَنَ؛ لأنك لو أعللت التَّسَّ بلفظ الفعل. ولو بنيت مثل يَفْعَلٍ وَتَفْعَلٍ<sup>(١)</sup> من القول والبيع لقلت: يَقُولُ وَيَبِيعُ وَتَقُولُ وَتَبِيعُ.

وكذلك لو ألحقت التاء أو ألفي التانيث أو الألف والنون الزائدتين المشبهتين لهما أو ياء النسب أو علامتي التنثية لم تَعْتَدَ بها<sup>(٢)</sup>، وصَحَّ حرف العلة، قالوا: تَدْوَرُ، في اسم مكان، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

جاءوا بِتَدْوَرٍ يُضِيءُ وُجُوهَنَا دَسَمَ السَّلَيطِ عَلَى قَتِيلٍ ذُبَالٍ  
وقالوا: أَخْيَلِيَّ في النسب إلى أَخِيلَ، وَأَبْيَضَانَ، وَيَوْمَ أَرْوَنَانُ<sup>(٤)</sup>، وَهَيْنَ وَأَهْوَنَاءَ، وقالوا في اسم موضع: أَبْيَنَاءَ، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: أَبْيَنَاءُ، فَأَعْلَ، وهو شاذٌّ، وَوَجْهَهُ أَنَّهُ أُعْلٍ لكونه على وزن الفعل، واعتدَّ بألفي التانيث في رفع العلة الموجبة للتصحيح قبل لحاقهما؛ وهو خوف اللبس بالفعل؛ ألا ترى أنه لا يمكن التباسه بالفعل بعد لحاقهما. وكذلك حكم ما لم يُعْتَدَ بها<sup>(٦)</sup> يُصَحَّحْ نحو تَقُولُ وَتَبِيعُ<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في الممتع ٢: ٤٨٥. وفي الكتاب ٤: ٣٥٢: تَفْعَلٌ وَتَفْعَلٌ.

(٢) ل، ت، ح: بهما.

(٣) هو ابن مقبل. ديوانه ص ١٨٨. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٥٢ والمنصف ١: ٣٢٤،

٣: ٥٤. السليط: الزيت. والذبال: جمع ذبالة، وهي الفتيلة التي تُسْرَج. وأوله في هذه

المصادر: بتنا.

(٤) يوم أرونان: بلغ الغاية في فرح أو حزن، وهو من الأضداد.

(٥) الكتاب ٤: ٣٥٤ والممتع الكبير ص ٣١٣.

(٦) ك، ح: بهما.

(٧) كذا في الممتع ٢: ٤٨٥. وفي الكتاب ٤: ٣٥٢: تَقُولُ وَتَبِيعُ.

وإنَّ خالفه في الوزن أُعِلَّ لأمن اللبس؛ ألا ترى أنه متى خالف في الوزن لم يلتبس بالفعل، مثال ذلك أن تبني من القول والبيع مثل تحلي<sup>(١)</sup>، فإنك تقول فيهما: يَقِيلُ وَتَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ وَتَبِيعُ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، فسكنت العين، وانقلبت واو يَقُولُ ياء لكسرة ما قبلها كما انقلبت في ميعاد.

وكذلك لو بنيت من القول اسماً على وزن تُفْعِلُ - بضم التاء والعين - لقلت: تُقُولُ، أصله تُقُولُ، فنقلت. ولو بنيت من البيع لقلت: تُبِيعُ على مذهب (س)<sup>(٢)</sup>، وأما على مذهب أبي الحسن<sup>(٣)</sup> فتقول: تُبُوعُ، والأصل: تُبِيعُ، فنقلت الضمة من الياء إلى الباء، فصارت الياء ساكنة بعد ضمة، فنقلت الضمة كسرة لتصحح الياء، كما فعلوا في يَبِضُ وَيَبِيعُ وأمثالهما في مذهب (س)، وهذا مذهب النحويين كافة - أعني الإعلال - إلا أبا العباس<sup>(٤)</sup>، فإنه يصحح لكونه ليس مبنياً على فِعْلٍ.

والصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تُعَلِّ، ولذلك زعم أبو العباس<sup>(٥)</sup> أنَّ مَقَامًا وَمَبَاعًا ونحوهما مما خالف في الزيادة زيادة الفعل إنما اعتلت لأنها مصادر لفعلٍ /أو اسم مكان لا لأنه على وزن الفعل؛ وجعل مَزِيدًا وَمَزِيمَ وَمَكُوزَةً على القياس إذ لا [٨: ١٩٢ ب/ب] فعل لها فتحمّل عليه في الإعلال؛ إنما هي أسماء أعلام.

وما ذهب إليه فاسد لإعلال العرب مَعِيشَةً وَمَثُوبَةً، وليس بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يُعَاش به ويُنَاب به من خير أو شرٍّ، ولأنَّ مَزِيدًا وَمَزِيمَ وَمَكُوزَةً أعلام، والأصح في الأعلام النقل، فلا يصح قول أبي العباس سواء أعنى بأنه لا يُعَلِّ إلا المصدر واسم المكان أم عنى لا يُعَلِّ إلا ما كان من لفظ الفعل.

(١) التحلي: القشرة على وجه الجلد.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٣ وإيجاز التعريف ص ١٥٦.

(٣) التكملة ص ٢٥٦ والمفصل ص ٤٠١ وإيجاز التعريف ص ١٥٦.

(٤) المقتضب ١: ١١٠.

(٥) المقتضب ١: ١٠٧ - ١٠٨.



قال أبو علي<sup>(١)</sup>: ويدلُّ على أنَّ الإعلالَ منوطٌ بِشَبِّهِ الفعل في الوزنِ إعلالٌ مثل بابٍ ودارٍ، فوجبَ حملُ مَزِيدٍ وشَبِّهِه على الشذوذ لكونهما لم تَعْتَلَّ وهي على وزن الفعل؛ لا يقال إنَّ إعلال دارٍ وبابٍ ونحوهما ليس بالحمل على الفعل بل للاشتراك في العلة؛ وهو استئصال حرف العلة واجتماع الفتحين فيه وفي الحرف قبله، وهو مفقود في مقامٍ لسكون فائه في الأصل، وإذا سَكَن ما قبل حرف العلة صَحَّ نحو حَذِيمٍ<sup>(٢)</sup>، وكان الواجب تصحيح مقامٍ لولا حملُه على أقام؛ لأنَّ الثلاثيَّ المجرد من الزيادة إذا لم يكن على وزن الفعل صَحَّ حرف العلة فيه باتِّفاقٍ من أبي العباس وغيره نحو يَبِع، وصُورٍ، وصَبُودٍ<sup>(٣)</sup>، وقِيُولٍ بناءً مثل إِبِلٍ من القُول؛ ولأنَّهم صَحَّحُوا مثلَ صَوْرَى<sup>(٤)</sup> وحَيَدَى<sup>(٥)</sup> بزوال شبه الفعل فيهما وفيما قبلهما؛ إذ وقع الاختلاف بمخالفة الوزن في الأول، وبلحاق ألف التأنيث المختصة بالأسماء في صَوْرَى وحَيَدَى.

وقد شدَّ التصحيح في قولهم: الفُكاهَةُ مَقُودَةٌ لِلأَذَى، وشرابٌ مَبُولَةٌ، وهذا مَطْيِبَةٌ لِلنَفْسِ، وحكى أبو زيد<sup>(٦)</sup>: وَقَعَ الصَيْدُ فِي مَصِيدَتِنَا، وقد تقدَّم ذلك<sup>(٧)</sup>.

وقال الأخفش<sup>(٨)</sup> في مثل مُسْعَطٍ<sup>(٩)</sup>: مُبُوعٌ، وهو خلاف قول (س)<sup>(١٠)</sup>. قال الأستاذ أبو علي: «قول الأخفش هذا غلط لأنَّ السماع مخالف له، ولأنَّا لم نسمع

(١) معنى هذا القول في الإغفال ٢: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) الحذيم: الحاذق.

(٣) الصبود: الماهر في الصيد.

(٤) صوري: اسم موضع.

(٥) حمار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٦) الممتع ٢: ٤٨٨.

(٧) تقدم في ص ٦.

(٨) الأصول ٣: ٢٨٥.

(٩) المسعط: وعاء السَّعُوط، وهو الدواء يُدْخَل في الأنف.

(١٠) الكتاب ٤: ٣٥٠.

مُبْعُوعٌ وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا النِّحْوِ إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَضُوفَةٌ، وَهُوَ شَادٌّ، وَالشَّادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ)).

وقال ابن خروف: «قاسه الأخفش؛ ألا ترى إلى إنشاده<sup>(١)</sup>:  
وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُسْنِئِرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي  
وَالْكُوفِيُونَ يَجِيزُونَ الْوَجْهَيْنِ)).

وقوله أَوْ عَيْنَ مُصَدِّرٍ عَلَى إِفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ مِثْلُ ذَلِكَ إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ.  
وقوله مِمَّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُمَا أَقَامَ وَاسْتَقَامَ. وَاحْتَرَزَ مِمَّا صَحَّتْ عَيْنُهُ  
نَحْوَ إِغْيَالٍ وَاسْتِخْوَاذٍ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وقوله نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا<sup>(٢)</sup> إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا رَاجِعٌ إِلَى الْمَسَائِلِ كُلِّهَا، وَهِيَ عَيْنُ  
الْفِعْلِ بِشَرْطِهِ، وَعَيْنُ الْأِسْمِ بِشَرْطِهِ، وَعَيْنُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ.

وقوله إِنْ لَمْ يَكُنْ - أَيِ: السَّاكِنُ الَّذِي تَرِيدُ النِّقْلَ /إِلَيْهِ لَيْسَ - حَرْفَ لَيْنٍ وَمِثَالُ [٨: ١٩٣/]  
ذَلِكَ بَايَعَ وَطَاوَعَ وَقَوَّمَ وَصَيَّرَ، فَلَا تَعْتَلِّ الْعَيْنُ هُنَا لِأَنَّكَ لَوْ أَعْلَلْتَ فِي مِثْلِ بَايَعَ  
وَطَاوَعَ كَانَ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ، فَيَصِيرُ لَفْظُ فَاعِلٍ نَحْوَ فَعَلٍ، فَكَانَتْ  
تَقُولُ: بَاغَ وَطَاعَ؛ إِذْ كُنْتَ تَقْلِبُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ أَلْفًا، ثُمَّ تَحْذِفُهُمَا. وَلَوْ أَعْلَلْتَ مِثْلَ قَوَّمَ  
وَصَيَّرَ لَقَلِبْتَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ أَلْفًا، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ، فَإِنْ حَذَفْتَ الْعَيْنَ قُلْتَ: قَوَّمَ وَصَيَّرَ،  
وَإِنْ حَذَفْتَ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ بَعْدَ الْإِعْلَالِ فِي الْعَيْنِ قُلْتَ: قَامَ وَصَارَ، فَلَمَّا كَانَ  
الْإِعْلَالُ وَالْحَذْفُ يُوْدِي إِلَى الْإِلْبَاسِ تُرْكُ.

وقوله وَلَا هَمْزَةٌ مِثَالُ ذَلِكَ يَأْيُسُ: مُضَارِعٌ أَيْسَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ النِّقْلُ  
وَالْحَذْفُ، بَلْ يَصِحُّ حَرْفُ الْعِلَّةِ فِيهِ لِأَنَّ قَبْلَهُ هَمْزَةٌ، وَهِيَ مَعْرُضَةٌ لِلْإِعْلَالِ بِأَنْ تُبَدَّلَ

(١) تقدم البيت في ١٩ : ٢٩٨.

(٢) ك: حركتهما إلى الساكن قبلهما.

ألفًا، فكأنها ألف، فكما لا يجوز إعلال مثل بائع، فكذلك لا يجوز إعلال ذلك مراعاة لإعلال الهمزة بالإبدال، فكأنه يجتمع إعلالان: إعلال العين بالحذف، وإعلال الفاء بالإبدال، وذلك إجحاف بالكلمة.

وقوله ولم تَعْتَلِ اللام مثال ذلك أَعْيَا<sup>(١)</sup> وَأَعْوَى وَاسْتَحْيَا وَاسْتَعْوَى، فلا يصح الإعلال في شيء من ذلك ولا النقل؛ لأنهم لو أعلّوا لكثُر الإعلال في الفعل إذ كانوا قد أعلّوا لامه بالقلب؛ وأعلّوا عينه بالحذف، وكما صحّ لهذه العلة هَوَى كذلك صحّ هذا.

وقوله أو تُضَاعَفُ مثال ذلك اسْوَدَّ وَابْيَضَّ واسْوَادَ وَابْيَاضَ، فلا يجوز الإعلال ولا النقل لأنه تَوَوَّل الكلمة إلى باضٍ [وسادًا]<sup>(٢)</sup> في الوزنين معًا: أما في أَفْعَلٍ فلأنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الفاء، فتذهب همزة الوصل تُسْرَتُ مَا بِنَسَا، وتُتَلَبَّ سِرَفُ الثَّلَّةِ أَتَنَّا تُسْرَرَةُ يِ الثُّسُلِ وَانْتَسَاحُ مَا قَبْلَهُ يِ اللفظ؛ فصار باضٌ وسادًا.

وأما في أَفْعَالٍ فإنك تعمل هذا العمل، ثم يلتقي إذ ذاك ساكنان: الأول الألف المبدلة من حرف العلة، والثاني ألف أَفْعَالٍ، فتحذف أحدهما، فيصير اللفظ باضٌ وسادًا، فيلتبس أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ بفاعِلٍ؛ ألا ترى أنك تقول: حادًا، وأصله حادَدَ، وعادًا، وأصله عادَدَ.

وقوله وأبدل من العين مُجَانِسُ الحركة إن لم تُجَانِسْهَا مثال ذلك أن تقول في أَقْوَمَ: أَقَامَ، وفي أَطْيَبَ: أَطَابَ، فقد أبدلت من الواو والياء حرفًا يجانس الحركة التي كانت فيهما. وكذلك يَهَابُ وَيَخَافُ وَيُقِيمُ، الأصل: يَهَيْبُ وَيَخَوْفُ وَيُقَوِّمُ، فأبدلت من العين حرفًا يجانس الحركة التي كانت فيها. فإن جَانَسَتِ الحركة العين فليس فيه سوى النقل، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ وَيَبِيعُ.

(١) ح: إعياء وإغواء واستحياء واستغواء.

(٢) وسادًا: تمة يقتضيها السياق.



ص: وَحُذِفَ واوُ مَفْعُولٍ مِمَّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ، وَيُفَعَّلُ بَعِينُهُ مَا ذُكِرَ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءً وَقِيَّتِ الْإِبْدَالَ بِجَعْلِ الضَّمَةِ الْمَنْقُولَةِ كَسْرَةً، وَتَصَحِيحُهَا لُغَةً تَيْمِيَّةً. وَرَبَّمَا صُحِّحَتِ الْوَائِ كَمَضُوءُونَ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا حُفِظَ مِنْ ذَلِكَ، خِلَافًا لِلْمِزْدِ.

ش: مِثَالُ حَذْفِ واوِ مَفْعُولٍ مِنْ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ مَقُولٌ وَمَمِيْعٌ، أَصْلُهُ مَقُولٌ

وَمَبْنُوعٌ، فَتَقَلَّتْ حَرَكَةُ الْوَائِ وَالْيَاءِ إِلَى /الفاء، فَالتَقَى الْوَائِ أَوْ الْيَاءُ وَالْوَائِ سَاكِنَتَيْنِ، [٨: ١٩٣ ب] إِحْدَاهُمَا عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَالْأُخْرَى حَرْفُ الْمَدِّ، فَحُذِفَ أَحَدُ السَّاكِنَيْنِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَيُّهُمَا حُذِفَ:

فذهب الخليل و(س)<sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ واوِ الْمَدِّ. وَاحْتُجَّ<sup>(٢)</sup> لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِأَنَّ واوِ الْمَدِّ زَائِدَةٌ، وَحُذِفَ الزَّائِدُ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِ الْأَصْلِ. وَبَقَرِهَا مِنَ الطَّرَفِ، وَالتَّغْيِيرُ فِي الْأَطْرَافِ أَكْثَرُ مِنَ التَّغْيِيرِ فِي غَيْرِ الْأَطْرَافِ. وَبِالْقِيَاسِ عَلَى التَّحْرِيكِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُوصَلُ إِلَى إِزَالَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي كَلِمَةٍ بِتَحْرِيكِ الثَّانِي نَحْوَ رُدٍّ؛ فَكَذَلِكَ يُوصَلُ إِلَى زَوَالِ التَّقَائِمَا بِالْحَذْفِ لِلثَّانِي. وَبَقُولِهِمْ: مَشِيْبٌ وَمَنِيْلٌ<sup>(٣)</sup> فِي مَشُوبٍ وَمَنُوبٍ، وَمَمِيْتُ فِي قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ مَمِيْتُ عَلَيْهَا، وَمَمِيْعٌ<sup>(٤)</sup> فِي مَرُوحٍ، فَقَلَبُوا الْوَائِ يَاءً شَذُوذًا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَائِ الْمُبْقَاةَ هِيَ الْعَيْنُ، وَأَنَّ الْمَحذُوفَةَ واوِ مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَلَبُوا الْوَائِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ يَاءٍ، فَقَالُوا: حَوْرَاءُ وَحُوْرٌ وَحِيْرٌ، أَنَشَدَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٥)</sup>:

(١) الْكِتَابُ ٤: ٣٤٨ وَالْمَنْصَفُ ١: ٢٨٧.

(٢) انْظُرْ مَا احْتَجَّ بِهِ لِلْمَذْهَبَيْنِ وَمَا رُدُّ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الْمَقْتَضَبِ ١: ١٠٠ - ١٠٣ وَالْمَنْصَفُ ١:

٢٨٧ - ٢٩١ وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١: ٣١٤ - ٣٢٢ وَالْمَتَع ٢: ٤٥٤ - ٤٦٢ وَشَرَحَ الْجَمَلُ

لَاِبْنَ الضَّائِعِ: الْقِسْمُ الثَّانِي ص ٩٢٦ - ٩٣١ [رِسَالَةٌ].

(٣) غَارُ مَنِيْلٍ: يَنَالُ مَا فِيهِ.

(٤) الْغَصْنُ الْمَرِيحُ: الَّذِي حَرَكْتُهُ الرِّيحُ.

(٥) النَوَادِرُ ص ٥٧١ وَالْمَنْصَفُ ١: ٢٨٨ وَالْمَتَع ٢: ٤٥٦ وَأَرَاغِيزُ الْعَرَبِ ص ١٥٦. وَالْبَيْتُ

مِنْ أَرْجُوزَةٍ تَنْسَبُ لِمَنْظُورِ بْنِ مَرْتَدٍ الْأَسَدِيِّ. وَفِي الْكِتَابِ ٢: ١٨٠ ثَلَاثَةُ أَيْتَاتٍ مِنْهَا لِبَعْضِ

السَّعْدِيِّينَ، وَنَسَبَتْ فِي شَرْحِ أَيْتَاتِ سَيَبَوِيهِ لَاِبْنَ السَّيْرَانِيِّ ٢: ٢٣ لِحُمَيْدِ الْأَرْقَطِ.

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

ولا يُحْفَظُ قَلْبُ وَاوٍ مَفْعُولٌ يَاءٌ إِلَّا أَنْ تُدْغَمَ نَحْوَ مَرْمِيٍّ.

وزهد أبو الحسن<sup>(١)</sup> إلى أَنَّ المحذوف هي الواو التي هي عين الكلمة لأنها غير معني، بخلاف وَاوٍ مَفْعُولٍ، فإنها حرفٌ معني يدلُّ على المفعولية، فحذف ما لا معنى له أسهل، كما أنه لَمَّا اجتمعت التاءان في تَدَكَّرُ ونحوه حُذفت الثانية، ولم تُحذف الأولى لأنها لمعني. ومن حذف الأصلي وإبقاء حرف المعنى قولهم تَقَى يَتَقَى، حذفوا الفاء، وَأَبَقُوا تَاءَ افْتَعَلَ. وأيضاً فالعينُ هي المعتلة في الفعل بالإبدال، وفي قُمْ وِبِعْ بالحذف، فكذلك ينبغي أن تُعَلَّ بالحذف أيضاً هنا. وأيضاً فقد اعتلت بنقل حركتها، فكذلك ينبغي أن تُعَلَّ بالحذف. وأيضاً فإنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُذف الأول منهما كقاضٍ وَخَفٌ ولم يَقُلْ ونحوها، فكذلك ينبغي أن يُحذف الأول من هذين. وأيضاً فالعينُ هي المبدلة في اسم الفاعل، فكذلك ينبغي أن تكون المحذوفة في المَفْعُولِ.

قال بعض شيوخنا<sup>(٢)</sup>: «(وأقوى ما يُجْتَنَّبُ به للأخفش أنه لا يُحذف حرف الالتقاء الساكنين إلا إذا كان حركة ما قبله منه؛ ولذلك لم يَجَزْ أن تُحذف الواو ولا الياء إذا كان ما قبلهما فتحة كاخْشَوْا اللهَ، واخْشَى اللهَ، والواو الأولى في مَقُولٍ هي التي قبلها ضمة، فهي التي ينبغي أن تُحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون<sup>(٣)</sup> ضَمَّتْهَا دليلاً عليها. وكذلك مَبِيع، كسرُ الباء دليلٌ على أَنَّ المحذوف لالتقاء الساكنين ياء<sup>(٤)</sup>».

فإن قيل: لم كُسِرَتْ؟

(١) المنصف ١: ٢٨٧ والمقتضب ١: ١٠٠.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٢٨ - ٩٢٩ [رسالة].

(٣) حتى تكون ... على المحذوف لالتقاء الساكنين: سقط من ت.

(٤) ياء ... كسرت لالتقاء الساكنين: انفردت به ح. وهو في ابن الضائع.

فالجواب: أنها كُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُنقل إليها الحركة من العين بل حُذفت. ونظيرُ ذلك قولهم<sup>(١)</sup> قَتَلَ في اقْتَتَلَ، وذلك أنَّ الإدغام أبداً إذا حُذف حركة المثل الأول وقبله ساكن نُقلت /إليه حركته، فكان ينبغي أن يقال هنا قَتَلَ بفتح [أ/١٩٤: ٨] القاف، وقد قالوا ذلك، فلما التبس في اللفظ بفَعَلَ حُذف بعضهم هذه الحركة، فلم ينقلها، وكسِرَ لالتقاء الساكنين ليقع الفرق. كذلك يقول الأخفش هنا: حُذفت حركة العين، وكُسرت الباء لالتقاء الساكنين، وحُذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، ثم قُلبت واو مَفْعُول ياءً للكسرة)).

وأما ما احتُجَّ به ل(س) من قولهم مَيِّتٌ ونحوه فالخلافُ في أنَّ واو مفعول لم تُقلب؛ والأخفش لا يُسلِّم ذلك.

قالوا: ولا حجة أيضاً في الحِيز لأنه إِتباع، وقد رُدَّ ذلك على (س).

وليس بصحيح لأنهم لم يُثبتوا الحِيزَ في جمع حَوَراء من هذا الشعر، إنما نُقل<sup>(٢)</sup> أنه يقال: حَوَراءٌ وحَوْرٌ وحِيزٌ، وإنما جيء بالبيت على تلك اللغة التي ثَبَت من غير هذا البيت، وإذا كان في البيت يحتمل أن يكون من باب الإِتباع لِلعين، ومن باب ما ليس للإِتباع، بل على تلك اللغة<sup>(٣)</sup> التي يقال فيها حَوَراءٌ وحِيزٌ، كان حملُه على هذه اللغة أحسن من الإِتباع لأنَّ الإِتباع على خلاف الأصل.

وأما الاحتجاج ل(س) بتحريك الثاني لالتقاء الساكنين فضعيف لأنَّ هذا حُذف؛ فحملُه على ما حُذف لالتقاء الساكنين في كلمة أشبه، ولم يُحذف إلا الأول، وقياسُ حُذف الحرف على حُذف الحرف أولى من قياس حُذف الحرف الثاني على تحريك الحرف الثاني.

(١) الكتاب ٤: ٤٤٣.

(٢) الكتاب ٤: ٣٤٨.

(٣) ت: وعلى تلك اللغة.



وأما احتجاج الأخفش بأن الواو حرفٌ معيٌّ فضعيفٌ لأنه لا يسلم له ذلك؛ بل الواو زائدة للمدِّ، لا معيٌّ لها أصلاً، وإنما المعنى للميم بدلالة أنها الثابتة في كل اسم مفعول، ولم تثبت الواو إلا في مفعول الثلاثي خاصة على غير الأصل؛ لأنَّ الأصل جريان المفعول على فعله كاسم الفاعل، فالأصلُ أن يكون كيف فعل دون واو، فكيف يسلم له أنها لمعيٌّ؟ وإذا ثبت أنَّ الواو ليست لمعيٌّ قَوِيَّ مذهب (س) بعض قوة، فنقول: حُذفت لالتقاء الساكنين لأنها لا معيٌّ لها، وهي زائدة، مع أنَّ ما قبلها مضموم في الأصل.

وقال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup>: «للخليل أن يَفَرِّقَ بين حذف التاء في تَدَكَّرُ وبين حذف واو مفعول بأنَّ التاء حرف منفرد؛ فلو حُذفت لم يَبْقَ ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تُعْطِيهِ، وأنت إذا حذفت واو مَفْعُولٍ بقيت الميم تدلُّ على المفعولية، وإنما حُذفت الزيادة الواحدة وإن كان مجموع الواو والميم يُفِيدان معنى اسم المفعول؛ فكان القياس أن يُحذفَا معًا كما حُذفت زياداتا سَكْرَانٍ ونحوه في الترخيم؛ لأنَّ الزيادتين مفترقتان، بخلاف باب سَكْرَانٍ، فإنهما مجتمعتان، وقد وقعتا طرفين، فكان الحذف عليهما أغلب إذ كان الطرف موضعاً تُحذف فيه الأصول في الترخيم والتكسير. وأيضاً لا يلزم من كون الزيادتين مجتمعتين حذفهما؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسْطَاعَ، فحذفوا التاء، وأبقوا السين، والزيادتان في مَفْعُولٍ أشبه باستِطَاعَ منهما بزيادتي سَكْرَانٍ لأنهما زيادتان لم تقعا طرفاً، ولا يَرِدُ علينا باب تَقَى يَتَقَى من أنه حُذف الأصل وأُبْقِيَ [٨: ١٩٤ ب] الزائدة؛ لأنَّ الزيادة في ذلك منفردة، وليس مما اجتمع فيه زيادتان، / فلا يشبه المسألة)).

قال بعض شيوخنا<sup>(٢)</sup>: «والقولان متقاربان، وليس قول أبي الحسن بضعيف».

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٤٥٦ - ٤٥٨ باختصار.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٣٠ [رسالة].

قال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup>: «والصحيح مذهب الخليل و(س). والدليل على ذلك أنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء في مَفْعُولٍ من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان: واو مفعول، والياء، فتحذف واو مَفْعُولٍ، فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة على مذهب (س) في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف مفردًا كان الاسم أو جمعًا؛ نحو يَبِيعُ: جمع أَبْيَضَ أو اسم<sup>(٢)</sup> على فُعْلٍ، فالأصل في مَبِيعٍ على قول (س) مَبْيُوعٌ ثم مَبْيُوعٌ ثم مَبِيعٌ. ويلزم على قول أبي الحسن أن يقول: مَبُوعٌ؛ لأنَّ الأصل مَبْيُوعٌ، فإذا نقلت الضمة اجتمع لك ساكنان، فتحذف الياء، فيلزمه أن يقول: مَبُوعٌ.

فإن قال: لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة.

فالجواب أن يقال له: لم تقلب الضمة كسرةً وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإنَّ الياء هي التي تُقلب واوًا بشرط القرب من الطرف؛ فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين. فإن قلت: قلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء لأنك لو لم تفعل ذلك فقلت مَبُوعٌ لالتبست ذوات الياء بذوات الواو.

فالجواب: أنَّ هذا لو كان لازمًا لوجب أن يقال في مُوقِنٍ: مِيقِنٌ؛ لئلا يلتبس بذوات الواو نحو مُوعِدٍ، فكما أنَّ العرب لا تفعل ذلك في مُوقِنٍ، فكذلك لا تفعله في مَبِيعٍ.

وثره الخلاف بين (س) وأبي الحسن تظهر في تخفيف مَسُوٍّ وأمثاله. قال أبو الفتح في (كتاب القدِّ) له: سألتني أبو علي عن تخفيف مَسُوٍّ، فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مَسُوًّا كما نقول في مَقْرُوءٍ: مَقْرُؤٌ؛ لأنها عنده واو مفعول،

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٤٥٨ - ٤٦٠ بتصرف قليل.

(٢) في المخطوطات: اسمًا.

وأما على مذهب (س) فأقول: رأيتُ مَسْئُوماً كما تقول في حَبٍّ: حَبٌّ، فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين. فقال لي أبو علي: كذلك هو)).

وقوله وإن كانت ياءٌ وَقِيَّتِ الإبدالَ بِجَعْلِ الضمة المنقولة كسرةً أمّا على مذهب (س) فأصله مَبْيُوعٌ، ثم نقلنا الحركة إلى الياء، فالتَقَّتِ الياء والواو ساكنتين، فحذفنا الواو، فبقي: مَبْيَعٌ، ثم كسرنا الباء لتصحَّ الياء، فقلنا: مَبْيَعٌ. وأما على مذهب أبي الحسن فأصله مَبْيُوعٌ، فنقلنا الحركة إلى الباء، ثم قُلِبَتِ الضمة كسرة لتصحَّ الياء، فيلتقي ساكنان، أحدهما الياء، والآخر واو مَفْعُول، فحذفنا الياء، فَبَقِيَ الواو ساكنة بعد كسرة، فَقُلِبَتِ الواو ياء، فقليل: مَبْيَعٌ. وقوله وتصحيحها لغةٌ تميمية قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وكأنها تُفاحَةٌ مطبوبة

وسُح من كلامه: خذ مطبوعةً به نفس<sup>(٢)</sup>، وقال: أتت ثوباً من حمة التَّيْسِ<sup>(٣)</sup>.  
حتى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ، وهَيَّجَهُ  
وقال العباس بن مرداس<sup>(٤)</sup>:

قد كان قومك يحسبونك سَيِّداً وإخال أنك سَيِّدٌ مَعْيُونٌ

/وقال س<sup>(٥)</sup>: ((وبعضُ العرب يُخْرِجه على الأصل، فيقول: تَحْيُوطٌ ومَبْيُوعٌ، شَبَّهوها بصَيُودٍ وَغَيُورٍ حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف فَتُهَمَزُ)) انتهى. يعني: لم تكن الياء<sup>(٦)</sup> بعد الألف نحو بائع.

(١) رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء. المنصف ١: ٢٨٦ [ضمن نص المازني] والمقتضب ١: ١٠١ وأما ابن الشجري ١: ٣٢١ والممتع ٢: ٤٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٦٢٢، وتقدم في ٦: ٢٦١، ٩: ٢٦.

(٣) يذكر الظليم. الديوان ص ٥٩ والمنصف ١: ٢٨٦ والممتع ٢: ٤٦٠. الرذاذ: القطر الصغار.

(٤) يخاطب كُليب بن عُيَيْمَةَ. المقتضب ١: ١٠٢ وأما ابن الشجري ١: ١٦٧ وفيه تحريجه.

(٥) الكتاب ٤: ٣٤٨.

(٦) ك، ت: الألف بعد ألف. وفوق الألف في ت: كذا. وهذا من نص سقط من ح.

وخالفَ أبو العباس، فقال في تصريفه: «(إنما أجازوا رَدَّ مَبِيعٍ إلى أصله في الضرورة)»<sup>(١)</sup>. ولم يجعله لغة، وظاهر قول (س) أنَّ ذلك لغة، وكذلك قول المصنف: وإنها لغة تميم.

وقال أبو عثمان في تصريفه<sup>(٢)</sup>: «(وبنو تميم - فيما زعم شيوخنا - يُثْمُونُ مَفْعُولًا من الياء، فيقولون: مَبْيُوعٌ وَمَعْيُوبٌ وَمَسْيُورٌ به)». وَعَلَّلَ بأنَّ الواو يُسْتَقَلُّ ضُمُّهَا، ولذلك تَمَزَّ في أَذْوَِرٍ وَأَجُوهٍ، وتقول: يُسَرُّ وَيُثْمَنُ وَأُثْبِتَ، فلا تَمَزَّ.

ونصَّ الجوهري<sup>(٣)</sup> على أنها لغة لبعض العرب مقيسة.

وقوله وربما صَحَّحَتِ الواوُ كَمَصُوءُونَ، ولا يقاس على ما حُفِظَ من ذلك فتصحیح الواو في ذلك شاذٌّ، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(ولا نَعْلَمُهُمُ أَتَمُّوا في الواو لأنها أنقل)». وقال الفراء<sup>(٥)</sup>: «(لم يأت من الواو إلا حرفان: مِسْكٌ مَدُوءُفٌ، وثوبٌ مَصُوءُونَ)». وقال غيره<sup>(٦)</sup>: «(ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سُمِعَ، والذي سُمِعَ من ذلك: مِسْكٌ مَدُوءُفٌ، قال الراجز<sup>(٧)</sup>:

وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ الْمَدُوءُفُ

والأشهر مَدُوءُفٌ. وقالوا: رجلٌ مَعُوءُودٌ، وفَرَسٌ مَقُوءُودٌ، وثوبٌ مَصُوءُونَ، وقولٌ مَقُوءُولٌ».

---

(١) المقتضب ١: ١٠١ بلفظ آخر.

(٢) المنصف ١: ٢٨٣. والتعليل في ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٣) الصحاح (خبط).

(٤) الكتاب ٤: ٣٤٩.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٦) الممتع ٢: ٤٦١.

(٧) المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٣ والممتع ٢: ٤٦١. المدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول.

وحكى الفراء<sup>(١)</sup> عن الكسائي أن بني<sup>(٢)</sup> يربوع وبني عَقِيل يقولون: حلِّي مَصُوءٌ، بواوين، وعَنْبَرٌ مَدُوءٌ، وذكر الألفاظ المتقدمة.

قال ابن السِّيد<sup>(١)</sup>: «وهذا كله خرج عن الكوفيين، والبصريون لا يعرفونه».

وقوله خلافاً للمبرد يعني أن أبا العباس يقيس<sup>(٣)</sup> على ما سُمع من ذلك. ولم يذكر المصنف خلافاً عن المبرد في ذلك، والذي نقله المصنف هو الذي حكاه عنه أبو الفتح، وقال<sup>(٤)</sup>: «ليس إتمام هذا النوع بأثقل من قولهم: سُرْتُ سُوءًا<sup>(٥)</sup>، وغارت<sup>(٦)</sup> عينه غُورًا؛ لأنَّ في هذا اجتماعَ ضَمَتَيْنِ وواوَيْنِ، بخلاف مَصُوءٍ فإنه ليس فيه إلا ضمة واحدة وواوان».

وهذا باطل لأنَّ مثل غُورٍ شاذٌّ، ولو لم يُسمع لَمَّا قيل، وإنما احتُمِل ذلك في المصدر لأنهم لو حذفوا بعد إسكان الواو لالتبس فُعُولٌ بفُعُلٍ، وكذلك قُوءٌ، لو حذفوا لالتبس فُعُولٌ بفُعُلٍ لأنَّ المصدر يأتي على فُعُلٍ، والوصف يأتي على فَعْلٍ، بخلاف مَصُوءٍ، فإننا إذا أعللناه لم يلتبس بشيء، فيعلم أنه مغَيَّر من مَفْعُولٍ. هذا أحد النقلين<sup>(٧)</sup> عن أبي العباس.

وقال أبو العباس في (تصريفه) خلاف هذا، فحكى عن البصريين أجمعين أنهم لا يُجيزون إتمام المفعول من ذوات الواو في الضرورة، وأجاز ذلك هو عند الضرورة،

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢: ٣٢٨.

(٢) ل: أن في بني.

(٣) كذا في المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٣ والممتع ٢: ٤٦١، وفي المقتضب للمبرد ١: ١٠٢ - ١٠٣ أنه أجازَه في الضرورة. وكذا في أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢.

(٤) المنصف ١: ٢٨٥، وهو في المقتضب ١: ١٠٣.

(٥) السور: الوثوب في غضب.

(٦) غور العين: دخولها. ت: وعارت عينه عورًا.

(٧) المتع ٢: ٤٦٢.



واحتجَّ بأنه قد جاء في الكلام مثله، ولكنه معتلٌّ لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فعل، فإذا اضطرَّ الشاعر إليه أجرى هذا على ذلك، فمما جاء منه النَّوْور، وقولهم: سُرْتُ سُورًا. ثم قال<sup>(١)</sup>: «وهذا أثقل من مفعول من الواو لأنَّ فيه واوين وضميتين، وإنما تمَّ واوان بينهما ضمة».

وذكر الجوهري<sup>(٢)</sup> أنَّ بعض النحويين يقيس الإتمام في الواو، وأنها لغة لبعض [٨: ١٩٥/ب] العرب.

وذكر يعقوب في (الإصلاح)<sup>(٣)</sup> عن الفراء: «وليس يأتي مفعول من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهما: مِنْكَ مَذُوفٌ، وَثَبْتُ مَضُوءٌ».

وقال الأستاذ أبو علي: «حكى الكسائي ذلك، وقاس عليه<sup>(٤)</sup>، والصحيح أنه لا يقاس عليه لأنه لم يُسمع الإتمام في الواوات إلا فيه، وهو شاذٌّ، والشاذُّ لا يقاس عليه، ولو كان عندهم قياسًا لكثُر في كلامهم».

ص: وتُحذف ألفُ إفعالٍ واستفعالٍ، ويُعوّض منها في غير ندورِ هاءِ التانيث، وربما صَحَّحَ الإفعالُ والاستفعالُ وفروغهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقًا، خلافاً لأبي زيد، بل إذا أهملَ الثلاثي كاستنواقي.

ش: أصلُ إقامة واستقامة ونحوها إقوامٌ واستيقوام، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، فالتقى ساكنان: حرف العلة وألفُ إفعالٍ واستفعالٍ، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم قلبنا حرف العلة أَلَفًا لحركة ما قبله وانفتاحه<sup>(٥)</sup> في الأصل، ثم عُوِّضَ من الألف المحذوفة هاءِ تانيث.

(١) المقتضب ١: ١٠٣ بلفظه.

(٢) الصحاح (خيطة). وذكر الجوهري ... لكثُر في كلامهم: سقط من ح.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣: ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) في المخطوطات: وانفتاحهما.

وقد قدّم المصنف هذه المسألة في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)، فقال<sup>(١)</sup>:  
 «تَلَزَمُ تَاءُ التَّائِيثِ الْإِنْفِعَالَ وَالِاسْتِفْعَالَ مُعْتَلًى الْعَيْنِ عَوْضًا مِنَ الْمَحذُوفِ، وَرَبَّمَا خَلَوْا مِنْهَا» إلا أنه هنا عَيْنُ الْمَحذُوفِ، وهو الألف من إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ، وهناك أَهْمٌ، وقد ذكرنا الخلاف في المسألة هناك، وأنَّ الْمَحذُوفَ هو الألفُ عند الخليل و(س)، وحرفُ العلة عند الأخفش والفراء. وذكرنا تعويض الهاء، وهل ذلك على جهة الجواز أو الشذوذ، فأغنى ذكره هناك عن إعادته هنا.

وقوله **خِلَافًا لِأَبِي زَيْدٍ** سمع من ذلك: أجود إَجَوَادًا، وَأَعْوَلُ إِغْوَالًا، وَأُعِيْمَتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا، وَأُعْيِلَتِ الْمَرْأَةُ<sup>(٢)</sup> إِغْيَالًا، وَأَطْيَبَ، وَأَطْوَلَ، قال<sup>(٣)</sup>:  
 صَدَدَتْ ، فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ ، وَقَلَمَا وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ وَأُخِيلَتِ<sup>(٤)</sup> ، وَاسْتَعْيِلَ الصَّيِّ، وَاسْتَرْوَحَ الرِّيحَ<sup>(٥)</sup> ، وَ﴿اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> أَي: عَنَبَ، وَاسْتَنَوْنَ اسْتِنَافًا، وَاسْتَنْصَبَ رَأْيَهُ، وَاسْتَنْسَبَ انْسَاءً<sup>(٧)</sup> ، فَهَذِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ<sup>(٨)</sup> لَفْظَةً جَاءَتْ عَلَى الْأَصْلِ.

قال ابن عصفور وقد ذكر شيئًا مما جاء على الأصل من اسْتَفْعَلَ، قال<sup>(٩)</sup>:  
 «وَلَا يَحْفَظُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَجِيءِ عَلَى الْأَصْلِ» يعني: على الأصل الذي تَقَرَّرَ مِنَ الْإِعْلَالِ وَالْحَذْفِ.

(١) تقدمت المسألة في ١٤ : ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) أُعِيلَتِ الْمَرْأَةُ: أَرْضَعَتْ وَلَدَهَا وَهِيَ حَبْلَى.

(٣) تقدم البيت في ٦ : ١٨٥ ، ١٦ : ٢٩٥.

(٤) أُخِيلَتِ السَّمَاءُ: تَهَيَّأتِ لِلْمَطَرِ فَأَغَامَتْ وَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ.

(٥) اسْتَرْوَحَ الرِّيحَ: شَتَّهَا.

(٦) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ.

(٧) اسْتَنْسَبَ الشَّاةُ: أَشْبَهَتْ التَّيْسَ.

(٨) كَذَا! وَهِيَ اثْنَا عَشْرَةَ.

(٩) الْمُتَمَعُّ ٢ : ٤٨٢.

ثم ذكر شيئاً مما جاء على أَفْعَلَ، فقال<sup>(١)</sup>: «وقد سُمِعَ أَطَابَ وَأَجَادَ وَأَطَالَ، وأما أَعْيَلٌ فلا يَحْفَظُ فيه جميع النحويين إلا التصحيح، إلا أبا زيد فإنه حكى أَعْيَلْتُ وأَغَالْتُ» انتهى.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع، وقد ذكر منها أَعْيَلٌ وَأَجُودٌ وَأَطُولٌ وَأَعْيَمٌ وَأَخِيلٌ وَاسْتَعْيَلٌ وَاسْتَرْوَحَ وَاسْتَحْوَذَ، قال<sup>(٢)</sup>: «جميعها شاذٌّ، وقد جاء الإعلال في جميعها إلا اسْتَحْوَذَ وَاسْتَرْوَحَ مِنْ: شَمَّ الرِّيحَ، ولم يَحْفَظْ (س) أَغَالَتِ المرأةُ، ورواها يعقوب<sup>(٣)</sup> وغيره» انتهى.

ففهم من هذا الكلام أَنَّ العرب أَعَلَّتْ / اسْتَعْيَلَتِ الصَّيَّ، وفُهم من كلام ابن [٨: ١٩٦/١] عصفور ما ظاهره أَنَّ العرب لم تُعَلِّه<sup>(٤)</sup>.

وجميع هذا عند جمهور النحويين شاذٌّ لا يقاس عليه، وأمَّا أبو زيد فإنه رأى أَنَّ هذه الألفاظ جملة يسوغ القياس عليها؛ فقاس عليها.

وفي (الإفصاح)<sup>(٥)</sup>: «وحكى الجوهري<sup>(٦)</sup> أَنَّ أبا زيد حكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ، نحو أَطَوَلْتُ الشيءَ، وَاسْتَصَوَّبْتُهُ، تصحيحاً مطرداً في الباب كله. وقال الجوهري في موضع آخر: إِنَّ تصحيح هذه الأشياء لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ» انتهى.

والصحيح المنع لأنَّ هذه الألفاظ بالنسبة إلى ما جاء عن العرب من أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ معلولاً كنقطة من بحر؛ فينبغي أن يُتَّبَعَ فيها السماع، ولا يقاس عليها.

(١) الممتع ٢: ٤٨٢.

(٢) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٢٤ [رسالة]، وفيه: «استعيل الصبي» بدلاً من استغيل.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٧٢.

(٤) كذا! وابن عصفور لم يذكر استغيل في هذا الموضع.

(٥) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٦) الصحاح (حوذ).

وقول المصنف بل إذا أَهْمِلَ الثلاثيَّ قولٌ بالتفصيل ثالث خارق لمقالة المتقدمين؛ لأنَّ النحويين قبله على قسمين: قائس، وهو أبو زيد، ومقتصر على المسموع، وهو سائر النحويين، فيقول: إذا كان اسْتَفْعَلَ ليس له ثلاثيَّ كاستَنَوَى - يعني ليس كاستَقَامَ الذي له ثلاثيَّ، وهو قام - كان ذلك عنده مطردًا كاستَحَوَذَ واستَنَوَى واستَتَيْسَ، لم يقولوا منه فعلاً على وزن حاذَ وناقَ وتاسَ، فتصحيحُ هذا عنده مقيس، وغيره من النحويين لم يلاحظ هذا المعنى، بل كان القياس في هذه أن تُعَلَّ كما أُعِلَّ في اسْتَقَامَ.

وكونُ إعلال هذه منوطاً<sup>(١)</sup> بوجود فعل ثلاثيٍّ لا معنى له، وكأنَّ المصنف يقول: استقرأنا ما وردَ من هذا مصححاً، فوجدناه ليس له فعل ثلاثيَّ، فعرّفنا أنَّ ذلك علةٌ لتصحيحه، فطرّدناه فيه، ولا يعني بقوله إذا أَهْمِلَ الثلاثيَّ الاسم الذي اشتقَّ استفعلَ منه، إنما يعني الفعل الثلاثيَّ؛ ألا ترى وجود ناقة وريح وتيس، وهي ثلاثيّة.

ص: وربما أُعِلَّ ما وافق المضارعَ في الزيادة والوزن. ولا يُشترطُ في إعلال نحو مقامٍ مُناسبةُ الفعل في المعنى، فيكون تصحيحُ مَدِينٍ ونحوه مقيساً، خلافاً لبعضهم.

ش: كان المصنف قد قدّم<sup>(٢)</sup> في أثناء هذا الفصل أنَّ الإعلال يكون في اسمٍ وافق المضارع في الوزن الشائع دون الزيادة؛ وفي اسم يوافقه في الزيادة وعدد حروفه وحركاته دون الوزن، وكنا قد تكلمنا<sup>(٣)</sup> على ذلك، وأنَّ الاسم متى وافق في الزيادة والوزن صُحِّح حرف العلة فيه.

(١) في المخطوطات: منوط.

(٢) تقدم هذا في ص ٥، ٦.

(٣) تقدم هذا في ص ٨.

ولمّا كان من هذا شيءٌ قد أُعِلَّ نَبَّهَ عليه المصنف بقوله وربما أُعِلَّ، يعني أنَّ ذلك فيه قليل، ومثال ذلك قولهم أَفِيقَةُ: جمع فُواق<sup>(١)</sup>. قال المصنف<sup>(٢)</sup>: «واللائقُ به أَفَوَقَةُ حتى يَصِحَّ كما صَحَّتْ نظائره كَأَجْوِيَّةٍ وَأَسُورَةٍ لأنه موافقُ الفعلِ في وزنه وزيادته؛ لكنَّ السماعَ لا يُرَدُّ». وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: «شَدَّ العملَ بالإعلالِ مع وجودِ المانع»، ثم ذكر مسألةَ أَفِيقَةٍ.

هذا ولا التفات لإلحاق تاء التأنيث للكلمة؛ ألا تراهم قد صَحَّحُوا تَدْوِرَةً، وقد تقدَّم ذلك<sup>(٤)</sup>، وَعَدُّوا ما فيه تاء التأنيث من نحو هذا مما وافقَ الفعل المضارع في الزيادة<sup>(٥)</sup> والوزن.

وقوله خِلافاً لبعضهم هو أبو العباس، زعمَ أنَّ مجيء نحو مَزِيدٍ ومریمَ وَمَكُوزَةٍ/على القياس؛ لأنَّ اعتلالَ مَقَامٍ ومَباعٍ عنده إنما اعتلَّ لأنه مصدر للفعل أو اسم [٨: ١٩٦/ب] مكان، فبينَ ما اعتلَّ وبين الفعل مناسبة، ولذلك صَحَّحَ هو اسماً يَينيه على تَفْعُلٍ نحو تُقُولُ، وقد تقدَّم الكلام<sup>(٦)</sup> معه في هذه المسألة في أثناء هذا الفصل.

\* \* \*

(١) الفُواق: ترديد الشَّهقة الغالبة، وبضم الفاء وفتحها: ما بين الحلبتين من وقت.

(٢) إيجاز التعريف ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٦٢.

(٤) تقدم في ص ٨.

(٥) في المخطوطات: في الزنة والوزن.

(٦) تقدم في ص ٩.

تُبْدَل في اللغة الفصحى التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوًا أو ياءً غير مبدلة من همزة؛ وقد تُبْدَل وهي بدلٌ منها.

وتُبْدَل تاء الافتعال وفروعه تاءً بعد التاء أو تُدْغَم فيها، ودالًا بعد الدال أو الذال أو الزاي، وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد، وتُدْغَم في بدلها الظاء والذال أو تُظْهَرَان. وقد تُجْعَل مثل ما قبلها من ظاءٍ أو ذالٍ أو حرفٍ صَغِير. وقد تُبْدَل دالًا بعد الجيم.

ش: إبدال الواو تاء على قسمين: مسموع ومقيس، فالمسموع سيأتي ذكره عند تعرُّض المصنف له، والمقيس ما ذكره المصنف من أنها تبديل من فاء الافتعال وفروعه، ويعني بالفروع الأفعال واسم الفاعل واسم المفعول: تقول: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ اتَّعِدْ ومُتَّعِدٌ ومُتَّعِدٌ، ومصدرها الاتِّعاد.

وإنما أبدلوا الفاء تاءً لأنهم لو أَقْرَؤُها لَتَلَاَعَبَتْ بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألِفًا، وبعد الضمة واوًا، فأبدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغيَّر لِمَا قبله، وهي مع ذلك أقربُ الزوائد من الفم إلى الواو. وقد تقدَّم ذكر (٢) اللغة الثانية، وهي إقرارها على حسب الحركات قبلها. فمن مجيئها على اللغة الكثيرة قول الشاعر (٣):

فإنَّ القوافي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا      تَضَائِقُ عنها أن تَوَلَّجَهَا الإِسْرُ

(١) فصل: من التسهيل ص ٣١٢ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٨٣.

(٢) تقدم في ١٩: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) هو طرفة. الديوان ص ١٦١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٧.

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

فإنَّ تَعْعِدْنِي أَتَعْعِدْكَ مَوَاعِدًا      وسوف أزيّد الباقياتِ القَوَارِصَا

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

وما دُمِيتُ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا      نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافَا

وقالوا: البدل في اتَّعَدَ إنما هو من الباء؛ لأنَّ الواو لا تثبت مع الكسرة، وهي غير لازمة، فهذا من إجراء غير اللازم مجرى اللازم، ثم حُمِلَ المضارع على الماضي، وأسماءُ الفاعلين والمفعولين على أفعالها الجارية عليها.

وبإبدال الباء تاء على قسمين أيضًا: مسموع، ومطرّد، فالمسموع سيأتي ذكره، والمطرّد ما ذكره المصنف، وأنه تُبدَلُ الباءُ تاءً في الافتعال وفروعه، مثال ذلك الاتِّسار والاتِّباس من اليُسْر<sup>(٣)</sup> واليُسْ، تقول: اتَّسِرَ واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ ومُتَّسَرٌ، واتَّسَسَ واتَّسَسَ يَتَّسَسُ فهو مُتَّسَسٌ ومُتَّسَسٌ. والعلة في إبدال الباء تاء هي العلة التي ذكرها في إبدال الواو تاء. وقد تقدّم ذكر<sup>(٤)</sup> اللغة الثانية، وهي إقرارها على حسب ما تقتضيه الحركات قبلها. وحكى أبو عمر<sup>(٥)</sup> أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: اتَّسَسَ<sup>(٦)</sup>، بالهمز واتَّعَدَ، وهذا غريب.

---

(١) هو الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. الديوان ص ٢٠١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٩.

الباقيات: القصائد التي تبقى على ألسن الرواة لا تنسى.

(٢) هو سحيم. ديوانه ص ٤٣. ميسنان: أراد مَيْسَنَا، فزاد نونًا، وهو موضع.

(٣) اتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ: تياسر. واتَّسَرَ الْقَوْمُ مِنْ أَيْسَارِ الْجُزُورِ: اجتزروها واقسموا أعضائها. التكملة

ص ٢٤٤، ٢٤٨ والحجة ٢: ٧١، ٥: ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٨.

(٤) تقدم في ١٩: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) الأصول ٣: ٢٦٩، وليس فيه اتتعّد.

(٦) ل: اتتبس. وسقطت حكاية أبي عمر من ح.

وقوله غير مبدلة من همزة احتراز من نحو افْتَعَلَ من الإزار، فإنك لا تبدلها تاء، بل تُقَرِّبُها على حسب ما يقتضيه التصريف، تقول: ائْتَرَزْ، وائْتَرَزْ، وياْتَرَزْ، وموْتَرَزْ، وموْتَرَزْ به، والأصل /ائْتَرَزْ وائْتَرَزْ، فأبدلتها ياءً لاجتماع الهمزتين وكسر ما قبل الساكنة منهما.

وقوله وقد تُبدَل وهي بدلٌ منها أي: وقد تُبدَل الياء تاء، والواو والياء بدلٌ من الهمزة، نحو مَنْ قال في اوْتَمِنَ: اْتَمِنَ، وفي ائْتَمَنَ: اْتَمَنَ، وكذلك اْتَرَزَ، وهي لغة رديّة مُنَارَعٌ<sup>(١)</sup> في صحّة نقلها.

وفي الإفصاح: والبغداديون<sup>(٢)</sup> يُبدلونّها من الهمزة، ويقولون: اْتَرَزَ<sup>(٣)</sup>، من الإزار، ومنه عندهم<sup>(٤)</sup> اتَّخَذَ من الأَخَذَ.

وقال أبو علي<sup>(٥)</sup>: «(وهو على قياس أصحابنا خطأ)». وَعَلَّلَ بأنَّ الياء ليست بلازمة. يريد أنها بدلٌ من همزة ليس لها أصل، ولم توجد في تصريف الفعل، وإنما هي بدلٌ من الهمزة، والهمزة لا تُدْعَم، ولا يُدْعَم فيها إلا في نحو سَأَلَ خاصة، وهذا ليس منه، فينبغي أن يجري البديل منها مجراه، وهم قد حَكَّوْا: اْتَرَزَ الرجلُ: لبس المئزر، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله - ﷺ - يأمرني إذا حِضْتُ أن اْتَرَزَ)<sup>(٦)</sup> كذا بالإدغام. وحَكَّوْا<sup>(٧)</sup>: اْتَمَنَ من الأمن، ومُتَمِنٌ ومُتَمِّنٌ، ومُتَرِّزٌ، واْتَمَنَ من الأمانة، واْتَهَلَ الرجلُ<sup>(٨)</sup> من الأهل، وما حَكَّوه خلاف هذا.

(١) منازع ... في الإيضاح: سقط من ح.

(٢) التكملة ص ٢٥٠.

(٣) كتاب الألفاظ ص ٤٩٥.

(٤) نسب في الخصائص ٢: ٢٨٧ لأبي إسحاق، يعني الزجاج.

(٥) التكملة ص ٢٥٠، ومعناه في الحجة ١: ٢٤١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض ١: ٧٨.

(٧) في الحجة ١: ٢٤١ عن أحمد بن يحيى: اْتَمَنَ فلان فلاناً، وفي الائتمام: اْتَمَت به. وفي الخصائص ٢: ٢٨٧، ٢٨٨: مُتَمِنٌ واْتَمَنَ واْتَهَلَ.

(٨) اْتَهَلَ الرجلُ: اتَّخَذَ أهلاً.



قال أبو علي: «هذا خطأ في الرواية، فإن صحَّت فإنما سُمِّعت من قوم غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا (س) ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة وتحري النقل».

قال أبو بكر بن طاهر: «هذا قد يجوز إن صحَّ به نقل، ونظيره زُويًا، أكثر العرب لا يُدغمون، وبعضهم قلب وأدغم ك(شَيَّا) وعَصِيٍّ<sup>(١)</sup> ومسلميٍّ، وهذا من إجراء العارض مجرى اللازم. وكذلك قالوا في نُؤي: نُؤيٌّ ونُؤيٌّ».

وقال الأستاذ أبو علي: لم يذكر (س) إلا إبدال الواو والياء تاء في افتَعَلَ، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب في (الإصلاح): نَقَدَ الضَّرْسُ نَقْدًا: إذا ائْتَكَلَ<sup>(٢)</sup>، بإبدال الهمزة ياء خطأ. وكذلك قول مَنْ احتجَّ له باتَّكَلَ، وذلك أنه يقول: ائْتَكَلَ بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لا يلتقي هزتان في كلمة، ثم يُبدل الياء تاء في افتَعَلَ، فيقول: ائْتَكَلَ، وكما يقول: ائْتَكَلَ كذلك يقول: إذا ائْتَكَلَ. وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ قوله ائْتَكَلَ فيه الخطأ من حيث إبدال الياء فيه تاء؛ ولا تُبدل تاء إلا إذا كانت فاء، وهي في ائْتَكَلَ ليست فاء، وإنما هي بدلٌ من الفاء، وذلك أنَّ إبدالها تاءً وهي بدلٌ من الفاء يؤدي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروه جدًا.

وفي قوله (إذا ائْتَكَلَ) أيضًا الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء، وليس قبلها همزة مكسورة، وإنما القول الصحيح: إذا ائْتَكَلَ، وائْتَكَلَ، فإن كان شُع شيء مما قالوه فهو شاذٌّ خارج عن القياس. وقد ذكر هذه المسألة أبو علي في (الإيضاح)<sup>(٣)</sup>.

(١) في المخطوطات: ويمضي ومسلمين.

(٢) الذي في إصلاح المنطق ص ٤٩: «(وَالنَّقْدُ: أَكَلَ فِي الضَّرْسِ) فقط. وما ذكره أبو حيان مذكور في المخصص ١: ١٣١ [ط. دار إحياء التراث] عن ابن السكيت: «نَقَدَ الضَّرْسُ نَقْدًا: ائْتَكَلَ» بدون (إذا). وفي كتاب الجيم ٣: ٢٥٩: «نَقَدَ قَرْنُهُ: إذا ائْتَكَلَ». وفي الغريب المصنف ص ٤٠: «(وقال أبو زيد والأصمعي: نَقَدَ الضَّرْسُ نَقْدًا: إذا ائْتَكَلَ وتكسَّر)».

(٣) التكملة ص ٢٥٠، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

وقوله ثاءً بعد الثاء مثاله افْتَعَلَ من التَّرَد، فتقول: ائْتَرَد، وأصله ائْتَرَدَ، فأبدلوا من التاء ثاءً وأدغموا، فقالوا: ائْتَرَدَ.

وقوله أو تُدْغَم فيها أي: أو تُدْغَمِ التاء في التاء، فتُقلَبُ إذ ذاك التاء تاء، [٨: ١٩٧/ب] فيقال: ائْتَرَدَ، بالتاء، وذلك أَنَّ الثاء إذا كانت تُدْغَم / في تاء افْتَعَلَ<sup>(١)</sup>، فالأصلُ أن يُقلَبَ الأول إلى الثاني، وقد يجوز قلب الثاني إلى الأول، قالوا في مُفْتَعِلٍ من التَّريد: مُئْتَرَدٌ، وأدغموا فقالوا: مُئْتَرَدٌ، فقلبوا الأول إلى الثاني على ما هو الأصل في الإدغام، وقد قالوا أيضًا: مُئْتَرَدٌ، فقلبوا الثاني للأول، قال س<sup>(٢)</sup>: «وهي لغة عربية جيدة. والقياس قلب الأول إلى الثاني لأنه الأصل في الإدغام، وحسن الإدغام لأنهما متقاربان مهموسان». قال<sup>(٣)</sup>: «والبيان عربيٌّ حسنٌ».

ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب البيان، ولم يذكر في بعض كتبه التصريفية<sup>(٤)</sup> في افْتَعَلَ من التَّرَد إلا إبدال التاء ثاءً بعد الثاء وإدغامها فيها، وأهل الوجهين الآخرين.

وقوله ودالاً بعد الدالٍ مثال ذلك ادْجَجَ وادَّان، الأصل ادْتَلَجَ وادْتَانَ لأنه افْتَعَلَ من الدُّجَّة والدَّين.

وقوله أو الدالٍ مثال ذلك افْتَعَلَ من الدِّكْر، فتقول فيه: اذْدَكَّر.

وقوله أو الزايٍ مثاله ازْدَجَرَ.

---

(١) ت: الافتعال.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٧ بتصرف.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٧ ولفظه: «والبيان حسن».

(٤) هو التعريف بضروري التصريف. انظر شرحه لابن إياز ص ٢١٤، وقد حرَّفه المحققان فجعلاه: «(تاء بعد التاء)» مع أنه في المخطوطة: «(تاء بعد الثاء)». وذكر في إيجاز التعريف ص ١٤٩ وجهين: ائْتَرَدَ وائْتَرَدَ.

وقوله وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد مثال ذلك اطلع واطلّم واضطرب واضطرب.

والتزموا في مثل ادّجّ وادّكرّ وازدجّر البدل دالّا، وفيما بعد حرف الإطباق طاء، فأما قولهم اضنّقطت النوى - بالتاء من غير إبدال - فلأنّ الأصل فيه التّقطّط، والضاد بدلّ من اللام، فلم يُبدلوا إبقاء لها على أصلها، كما قالوا الطّجّع حين أبدلوا اللام من الضاد، وتركوا الطاء كأنها بعد الضاد. وقالوا أيضاً: اشتنّقطته بالشين<sup>(١)</sup>.

وإنما أبدلوا بعد حروف الإطباق لأنهم قد قصدوا بذلك التقريب بين الحروف التي فيها تقارب وتباعد؛ وذلك أنّ التاء والذال متقاربان في المخرج، ولذلك أدغم أحدهما في الآخر. وكذلك التاء مع الذال تُدغم إحداها في الأخرى، فأُبدلت التاء ذالاً للتقارب الذي بينهما، والتزم هذا البدل إذا كانت الفاء أحد هذين الحرفين. وأمّا إذا كانت الفاء زايّاً فالتزموا أيضاً إبدال تاء الافتعال دالّا؛ لأنه لمّا لم يجر إدغام الزاي في التاء مع تقاربهما في المخرج وتباعدهما في الصفات - لأنّ التاء مهموسة - قرّبوا ما بينهما بأن أبدلوا من التاء حرفاً من مخرجها؛ يوافق الزاي في الجهر، والتاء في الشدّة. وكذلك بعد حروف الإطباق في افتعل، أبدلوا طاء لأنّ التاء تُقارب حروف الإطباق في المخرج - ولذلك أدغمت التاء في جميعها - وتباعدوا في أنها لا إطباق فيها مع أنّ الصاد والضاد لا تُدغمان فيها؛ فكرهوا ذلك التباعد مع امتناع الإدغام في بعضها بإطلاق، وامتناعه هنا في الثاني، وكرهوا ذهاب الإطباق هنا لأنهما في كلمة واحدة مع أنّ التاء زائدة؛ فكرهوا أن يغلب الزائد في ذلك الأصليّ، ولذلك أجازوا في مُتّرد قلب الثاني للأول، وكرهوا أن يلزموا الإطباق حرفاً ليس أصله ذلك، /فقرأوا أن [٨: ١٩٨/]

يقلبوا التاء حرفاً من مخرجها موافقاً لها في الشدة، موافقاً لتلك في الإطباق، وهو الطاء.

(١) في المخطوطات: استقطته بالشين. والتصويب من الخصائص ١: ٢٦٢ - ٢٦٣.

وقوله وتُدْغَمُ في بَدْهَا الظَّاءُ والذَّالُ أو تُظْهَرَانِ مثَالُ الإِدْغَامِ اظْلَمَ وأدْكَرَ،  
ومثالُ الإِظْهَارِ اظْطَلَمَ وأدْذَكَرَ. وإِدْغَامُ الظَّاءِ فِي الطَّاءِ أَقْسَمُ فِيمَا زَعَمَ (س)، قَالَ<sup>(١)</sup>:  
«لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الإِدْغَامِ أَنَّ يُقْلَبَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ». وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: أَقْسَمُ مِنْ قَلْبِ الْآخِرِ  
لِلْأَوَّلِ، وَسَيَأْتِي.

وقوله وقد تُجْعَلُ مِثْلُ مَا قَبْلَهَا مِنْ ظَاءٍ فَيَقَالُ: اظْلَمَ، أو ذَالٍ فَيَقَالُ: ادْكَرَ،  
أو حَرْفٍ صَغِيرٍ فَيَقَالُ: اصْبَرَ وَازَّانَ فِي اصْطَبَرَ وَازْدَانَ. وَأَمَّا فِي السِّينِ فَيَقَالُ فِي  
اسْتَمَعَ: اسْتَمَعَ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ فِي مِثْلِ اثْتَرَكَ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْبَيَانُ، وَالْإِدْغَامُ بِقَلْبِ  
الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، وَبِقَلْبِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ. وَفِي مِثْلِ ادَّجَّ الإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثْلَيْنِ  
وَالْأَوَّلِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ. وَفِي مِثْلِ ادْذَكَرَ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْبَيَانُ، وَالْإِدْغَامُ بِوَجْهِهِ. وَفِي مِثْلِ  
ازْجَرَ وَجْهَانِ: الْبَيَانُ، وَالْإِدْغَامُ بِقَلْبِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ ازْجَرَ، وَلَا يَجُوزُ قَلْبُ  
الزَّاي دَالًا فَتَقُولُ ادْجَرَ؛ لِأَنَّ الزَّاي لَا تُدْغَمُ فِيمَا لَيْسَ مِنْ مَخْرَجِهَا. وَفِي مِثْلِ اظْلَبَ  
الإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثْلَيْنِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَعَلَّ الْقَلْبَ فِيهِ لِأَجْلِ الإِدْغَامِ كَمَا قَالُوا فِي مُثَرَّدٍ.

قِيلَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ مُثْلِبٌ<sup>(٢)</sup> كَمَا جَازَ مُثَرَّدٌ.

وَفِي مِثْلِ اظْطَلَمَ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الْبَيَانُ، وَالْإِدْغَامُ بِوَجْهِهِ، وَيُنْشَدُ بَيْتُ زَهِيرٍ  
بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ      عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

(١) الْكِتَابُ ٤: ٤٦٩.

(٢) ك: مُثْلِبٌ. ح: مِثْلِبٌ كَمَا جَازَ مِثْلَرٌ.

(٣) دِيَوَانُهُ بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ ص ٢١٩. وَالْأَوْجِهُ الثَّلَاثَةُ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١: ٢١٩. عَفْوًا:  
سَهْلًا بَلَا مِثْلَ وَلَا تَعَبٌ.

يُروى: فَيُظَلِّمُ وَفَيُظَلِّمُ وَفَيُظَلِّمُ.

وفي مثل اضْطَرَّ وجهان: البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فتقول<sup>(١)</sup>: اضْطَرَّ واضْطَرَّ، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «(وحدثنا هارون أنَّ بعضهم قرأ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا﴾<sup>(٣)</sup>)»، يريد: أن يَصْطَلِحَا. ولا يجوز قلب الصاد إلى الطاء، فيقال مُطِيرٌ لأنَّ الصاد لا تُدْغَمُ فيما ليس من مخرجها.

وفي مثل اضْطَرَبَ ثلاثة أوجه: البيان، وهو الأوجه فيه، ثم الإدغام بقلب الأول للثاني، فتقول: اضْطَرَبَ. إلى الأول، فتقول: اضْطَرَبَ، ثم الإدغام بقلب الأول للثاني، فتقول: اضْطَرَبَ.

وقال ابن هشام الخضراوي: «(ولا يقولون اضْطَرَبَ كما جاء في الطاء لئلا تذهب الاستطالة التي في الضاد؛ وقد حُكي اطَّجَعَ<sup>(٤)</sup>)، وهو نادر شاذٌّ، والقياس التبيين، أو اضْجَعَ برد الطاء إلى الضاد» انتهى.

قال (س)<sup>(٥)</sup>: «(وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ في مُضْطَجِعٍ، ومُضْجِعٌ أكثر، وجاز مُطَّجِعٌ - وإن لم يجر في مُضْطَرٍ مُطِيرٍ - لأنَّ الصاد ليست في السمع كالضاد)». يعني (س) أنَّ الصفيير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد.

وقد استتقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لِمَا بينهما من التقارب، ولم يمكنه إدغام الأول في الثاني، فقلب الضاد لامًا، فقال<sup>(٦)</sup>: الطَّجَعَ في اضْطَجَعَ، وسيأتي ذكر

---

(١) فتقول ... بقلب الثاني إلى الأول: سقط من ت.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٧.

(٣) من الآية ١٢٨ من سورة النساء. وهذه قراءة عاصم الجحدري كما في شواذ ابن خالويه ص ٢٩ والمختصب ١: ٢٠١.

(٤) الأصول ٣: ٤٣٣ والمنصف ٢: ٣٢٨ وسر صناعة الإعراب ١: ٢١٤، ٢١٩، ٣٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧٠ بتصرف.

(٦) الكتاب ٤: ٤٨٣.

[٨: ١٩٨ ب] هذا الوجه. أبدلوا<sup>(١)</sup> التاء طاءً لتوافق /الضاد في الاستعلاء والإطباق، ولمّا أبدلوا منها

اللام تركوا البديل على حاله، أجرّوه مجرى المبدل منه، أو لم يعبأوا به لأنه عارض.

وإبدالها<sup>(٢)</sup> من النون والصاد شاذّ.

وفي مثل استَمَعَ البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول.

وقوله وقد تُبدّل دالًّا بعد الجيم قالوا في اجْتَمَعُوا: اجْدَمَعُوا، وفي اجْتَزَّ:

اجْدَزَّ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فقلتُ لصاحبي: لا تَحْسِنًا      بَنَعَ أُصُولِهِ ، واجْدَزَّ شَيْحًا

ولا يجوز القياس على هذا، فلا تقول في اجْتَزَّ: اجْدَزَّ، ولا في اجْتَرَأ: اجْدَرَأ.

ويظهر من كلام المصنف في غير هذا الكتاب أنّ ذلك لغة لبعض العرب، قال في

بعض تصانيفه<sup>(٤)</sup>: «(فلو كانت فاءُ الافتعال، حمًّا كالاجتماع في لغة العرب) سَيَكُونُ

سلامة التاء، فيجعلها دالًا كاجْدِمَاع، وعلى ذلك قول الشاعر: فقلتُ لصاحبي»

البيت. فظاهر هذا أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وإذا كان لغةً كان مقيسًا.

\* \* \*

---

(١) أبدلوا ... والضاد شاذ: سقط من ح.

(٢) لم أقف على مثال له في الافتعال.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٨٨.

(٤) إيجاز التعريف ص ١٥٠ - ١٥١.

من وجوه الإعلال الحذف، وَيَقْلُ في غير لام، وغير حرف لين أو همزة أو هاء أو حرف متّصل بمثله.

ش: الحذف على قسمين: شاذّ، ومقيس، الشاذّ يأتي ذكره في آخر الفصل الذي يلي هذا، والمقيس نذكره في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه.

وقوله وَيَقْلُ في غير لام يعني أنّ الحذف في اللام أكثر، وَيَقْلُ في فاء الكلمة وعينها، فمثال فاء الكلمة ناس في أناس في أحد وجهيه<sup>(١)</sup>. ومثاله في عينها سة، والأصل سة. وأمّا مثال اللام فكثير، نحو أبٍ ودمٍ وأخ.

وقوله وغير حرف لين لأنّ أكثر ما حذف هو حرف اللين، ومثال غير حرف اللين قولهم جرّ<sup>(٢)</sup> في جرح، فحذفت الحاء، وليست حرف لين.

وقوله أو همزة إلى آخره هو معطوف على قوله وغير حرف لين أي: وَيَقْلُ في همزة؛ لأنه لما قرّر أنّ الحذف يَقْلُ في غير لام أشعر أنّ اللام يكثر فيها الحذف، ثم قرّر أنّ الحذف أيضًا يَقْلُ في اللام إذا كانت غير حرف لين، فأشعر أنه يكثر حذف حرف اللين إذا كان لامًا، ثم عطف أو همزة على غير لا على حرف لين؛ لأنه لو كان معطوفًا على المجرور بعد غير للزم منه أنه يَقْلُ الحذف إذا كانت اللام غير همزة وغير هاء وغير حرف متصل بمثله؛ وأشعر أنه يكثر الحذف إذا كانت اللام همزة أو هاء أو حرفًا متصلًا بمثله؛ ولا تُساعد الأحكام على ذلك لأنّ ذلك لم يكثر، وكان إذ ذاك يُناقض قوله في آخر الفصل الذي يلي هذا الفصل<sup>(٣)</sup>: «وشدّ في الأسماء حذف

(١) انظر الخلاف في أناس في المسائل الحلبيات ص ١٦٩ - ١٧٤.

(٢) الحر: فرج المرأة.

(٣) التسهيل ص ٣١٥.





والذي أختره في منع حذف واو يُوعَدُ ونحوه من مضارع الرباعيّ أنهم لو حذفوا الواو لتوالى الحذف من الفعل؛ وذلك أنهم يكونون إذ ذاك قد حذفوا الهمزة للعلة التي تُذكر، وقد حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فكان يكثر الحذف، فتتنبوه لذلك.

وقوله فإؤه واو لفظٌ مُتَّبِعٌ<sup>(١)</sup>، وكأنه زائد؛ لأنَّ حذف الواو لا يطرد إلا إذا كانت فاءً لمضارعٍ ثلاثيٍّ بالعلة التي ذكرها، وتحريره أن لو قال: فَمِنْ مُطَرِّدِهِ حذفُ فاء المضارع من الثلاثيّ إذا كانت واوًا بالعلة التي ذكرها. ويشمل قوله فإؤه واو أن يكون على فَعَلَ نحو وَعَدَ، وفَعِلَ نحو وَمَقَّ<sup>(٢)</sup>.

وقوله استثناءً لوقوعها في فعلٍ احترازٌ من أن تقع في اسم، فإنما لا تُحذف، وسيأتي ذكره في آخر الفصل. وإنما كان ذلك في الفعل لا في الاسم لأنَّ الفعل أثقل من الاسم؛ ألا ترى أنَّ وزنه المختصَّ والغالب مؤثّرٌ في تخفيف الاسم من منعه التنوين. وقوله بين ياء مفتوحة احترازٌ من أن تكون مضمومة. وقد تقدّم القول في تعليل منع حذفها إذا كانت الياء مضمومة في مضارع نحو أُوْعِدَ. وأمّا في مضارع وَعَدَ إذا بني للمفعول فقلتُ يُوعَدُ فإنَّ العلة قد انتقضت لضمة الياء وفتحة ما بعد الواو؛ وسيأتي القول في ذلك في هذا الفصل.

وقوله وكسرة ظاهرة كيَعِدُ أو مُقَدَّرَةٌ كيَقْعُ وَيَسْعُ احترازٌ بقوله وكسرةٍ من أن تقع بين ياء مفتوحة وضمة، فإنَّ الواو لا تُحذف إذ ذاك، نحو قولهم: وَسَمَ يَوْسَمُ، وَوَفَّحَ الحافرُ<sup>(٣)</sup> يَوْفُحُ، وَوَضُوَّ يَوْضُو، وَوَطَّوَّ يَوْطُو. فأما /قولهم وَجَدَ يَجِدُ - بضم الجيم [٨: ١٩٩/ب] وحذف الواو - فشاذٌ، والضمة فيه عارضة إذ كان قياسه يَجِدُ بكسر الجيم كأخواته،

(١) تَبَّعَ الكلام: لم يأت به على وجهه.

(٢) زيد هنا في ح: وفعلٌ نحو وضُو.

(٣) وقح الحافر: صلب.

وهي لغة أكثر العرب في مضارع وَجَدَ، فَمَنْ ضَمَّ الْجِيمَ أَجْرَى الضِّمَّةَ فِيهِ مُجْرَى الْكَسْرَةِ فِي حَذْفِ الْوَاوِ مَعَهَا.

وَتَمَثِّلُهُ يَبْقَعُ وَيَسْعُ لِيَشْمَلَ مَا جَاءَ مَاضِيهِ عَلَى فَعَلٍ نَحْوَ وَسِعَ وَوُطِئَ، وَعَلَى فَعَلٍ نَحْوَ وَقَعَ وَوَضَعَ. وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا أَنَّ الْكَسْرَةَ فِيهِ مَقْدَرَةٌ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ، لَكِنَّا نَقُولُ: قِيَاسُ وَقَعَ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَعْتَلِّ الْفَاءُ بِالْوَاوِ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ - نَحْوَ يَعِدُ، فَعُدَلْ بِهِ عَمَّا اقْتَضَاهُ الْقِيَاسُ لَعَلَّةُ أُخْرَى، هِيَ أَيْضًا مَطْرَدَةٌ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَتْ لَامُهُ أَوْ عَيْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعَلُ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ - عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ أَيْضًا، فَلَوْلَا كَوْنُ لَامٍ وَقَعَ وَشَبَّهِهُ حَرْفَ حَلْقٍ لَكَانَتْ الْوَاوُ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ؛ فَأُجْرِي يَفْعَلُ فِيهِ مُجْرَى يَفْعَلُ، لَا أَنَّا نَقُولُ إِنَّ الْكَسْرَةَ مَقْدَرَةٌ فِي عَيْنِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَقُولُ فِي يَلْهَثُ مُضَارِعَ لَهَثَ إِنَّ الْكَسْرَةَ مَقْدَرَةٌ فِي الْهَاءِ، وَقَدْ يَأْتِي الْمَعْنَى بِأَنَّ يَلْهَثُ يَسْعُ نَحْوَ يَبْقَعُ يَبْقَعُ يَبْقَعُ.

وَأَمَّا يَسْعُ فَإِنَّ مُضَارِعَهُ جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ مَاضِيَهُ فَعِلَ، وَقِيَاسُ فَعِلَ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى يَفْعَلُ، نَحْوَ وَجَلَ يَوْجَلُ وَوَجَلَ يَوْجَلُ، فَكَذَلِكَ كَانَ قِيَاسُهُ يَوْسَعُ، لَكِنَّ حَذْفَ الْوَاوِ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِمَّا يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، شَدَّدَتْ الْعَرَبُ فِيهَا، فَجَاءَتْ عَلَى يَفْعَلُ، نَحْوَ وَمَقَّ يَمَقُّ وَوَثَقَ يَتَّقُ فِي أَلْفَاظٍ ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ<sup>(١)</sup>، فَوَسَّعَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ لِأَنَّ لَامَهَا حَرْفُ حَلْقٍ.

وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ اسْتِثْقَالًا هُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٢)</sup>. قَالَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا<sup>(٣)</sup>: «(وَسَبَبُ حَذْفِهَا - يَعْنِي فِي نَحْوِ يَعِدُ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَقَوْعُهَا فِي يَفْعَلُ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَلَمْ يَأْتُوا يَفْعَلُ لِثِقَلِ الْوَاوِ بَيْنَ الْيَاءِ وَالضِّمَّةِ مَعَ مَجِيءِ مُضَارِعِ فَعَلٍ

(١) الممتع ٢: ٤٣٤.

(٢) المخصص ٤: ٢٧٨ [ط. دار إحياء التراث العربي].

(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٧٤ [رسالة].

على يَفْعِلُ، فالتزموا يَفْعِلُ. ثم لَمَّا وقعت بين الياء والكسرة، وهي قد تَغَيَّر الواو كلُّ واحدة منهما، حذفوها تخفيفاً)).

وذهب الفراء<sup>(١)</sup> - ونقله بعض شيوخنا<sup>(٢)</sup> عن الكوفيين - إلى أنَّ سبب الحذف في يَعِدُ ونحوه الفرق بين اللازم والمتعدي، فحُذفت من المتعدي نحو يَعِدُ وَيَزُنُ وَيَطَأُ وَيَسْعُ وَيَذُرُ وَيَدْعُ، وثبتت في غير المتعدي نحو يَوْجَلُ وَيَوْحَلُ وَيَوْهَمُ. قالوا: ولو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة موجباً لحذفها لحُذفت في يُوعِدُ ونحوه. وأيضاً فقد حُذفت في يَجْدُ، وهي بين ياء وضمة، فدلَّ جميع ذلك على أنَّ الحذف للفرق بين اللازم والمتعدي. قالوا: ومجيء الحذف في اللازم قليل، فلا يُعتدُّ به.

وما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الحذف في الواو إنما هو للفرق بين المتعدي واللازم فاسدٌ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّا وجدنا من اللازم شيئاً كثيراً حُذفت منه /الواو، قالوا: وَكَفَ [٨: ٢٠٠/١] البيت<sup>(٤)</sup> يَكْفُ، وَوَجَبَ الشَّيْءُ يَجِبُ، وَوَنِمَ الذِّبَابُ<sup>(٥)</sup> يَنِمُّ، وَوَحَدَ البعيرُ<sup>(٦)</sup> يَحْدُ، وَوَجَدَ يَجِدُ في الوجود والمُوجِدة، ووَأَلَّ<sup>(٧)</sup> زيدٌ مما كان يحذره يَلُ، ووَبَلَ المطرُ<sup>(٨)</sup> يَلُ، ووَقَدَتِ النَّارُ تَقْدُ، ووَحَرَ صدره<sup>(٩)</sup> يَحْرُ، ووَغَرَ<sup>(١٠)</sup> يَغْرُ، وأمثال ذلك مما لا يحصى.

---

(١) المنصف ١: ١٨٨ والمتع ٢: ٤٣٥.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٧٥ [رسالة]. وسبقه في هذا السيرافي في شرح الكتاب كما في السيرافي النحوي ص ١٥٤ [ضمن النص المحقق].

(٣) هذا رد السيرافي. السيرافي النحوي ص ١٥٥ [ضمن النص المحقق].

(٤) وكف البيت: قَطَرَ.

(٥) ونم الذباب: ذَرَقَ.

(٦) وخذ البعير: أسرع.

(٧) وأل: نجا.

(٨) وبلى المطر: غزر.

(٩) وحر صدره: حقد ووغر.

(١٠) وغر صدره: امتلأ غيظاً.

ولأنَّ العرب قالت: وَجَرَ صدره يَجُرُّ بالكسر وحذف الواو، وَيَوْحَرُ بالفتح وإثباتها، وكذلك وَغَرَ صدره يَغُرُّ وَيَوْغَرُ، فمجيء الحذف في هذا مع الكسر دليل على أنَّ العلة في حذفها إنما هو لوقوعها بين ياء وكسرة.

فأما يَطَأُ وَيَدَعُ وَيَسَعُ فقد ذكرنا العلة في حذف الواو فيها، وأنه كان مما يجيء على يَفْعُلْ، فَعُدْل به إلى يَفْعَلْ لأجل حرف الحلق. وأما يَنْدُرُ فحُمِلَ على يَدَعُ. وأما يُوعَدُ فقد تقدَّم تعليله.

وقد عَلَّلَ ذلك بعض<sup>(١)</sup> شيوخنا بوجهين:

أحدهما ذكرناه، وهو أنه قد حذف منه حرف آخر.

والثاني أنَّ مضارع ما زاد على الثلاثة جاء على طريقة واحدة لم يتغير عنها؛ بخلاف مضارع فَعَلْ لأنَّ بابه أن يجيء على يَفْعُلْ، وَيَفْعِلْ، وَيَفْعَلْ مع حرف الحلق، فإما الشيم في يَفْعُلْ كان هذا غير ما أعلاه إلى غير آخر. رت كثير في كلامهم ر. ر. التغيير حيث يوجد تغيير آخر، كحذفهم ياء فَعِيلَة وفُعِيلَة في النسب بإطراد لِلزوم حذف الهاء، ولذلك قالوا: التغيير يُأَنَسُ بالتغيير، ولهذا لم يَغَيَّرْ [عند]<sup>(٢)</sup> (س)<sup>(٣)</sup> يَوْضُو؛ لأنهم كرهوا حذفه لأنه جاء على طريقة واحدة لا يتغير، أعني مضارع فَعُلْ بضم العين، ولم يغيروه إلى يَفْعِلْ؛ لأنه لا يكون مضارعاً له كما يكون لِفَعُلْ.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٤)</sup> أنه إنما لم يُحذف في يَوْضُو وَيَوْفُحْ لأنَّ الواو بين ياء وضمة أخفُّ من الواو بين ياء وكسرة. وليس كذلك، بل يَوْضُو أثقلُ من يَوْعَدُ لو قيل، وإنما عَلَّته ما ذكرناه عن (س) قبل، وبه عَلَّلَ (س)<sup>(٥)</sup>.

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل: القسم الثاني. ص ٩٧٧ - ٩٧٨ [رسالة].

(٢) عند: من ابن الضائع.

(٣) الكتاب ٤: ٥٣.

(٤) الممتع ٢: ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٥) الكتاب ٤: ٥٢ - ٥٣.

وأما يَجِدُ من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لو شئتَ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَرِيَةٍ      تَدْعُ الصَّوَادِي لا يَجِدُنَ غَلِيلاً

فقد ذكرنا شذوذ ذلك، ويسميه النحويون مُنْبَهَةً على الأصل، أي: جاء هذا اللفظ على ما قد تُرك، وحُذفت الواو تنبيهًا على أنه جاء على غير الأصل، وأنَّ أصله المطرد فيه يَفْعَلُ بالكسر، وجاء على أصله الذي قد تُرك.

وقوله وحُمِلَ على ذي الياء أخواته يعني أنهم حذفوا الواو لوقوعها بين تاء وكسرة، ونون وكسرة، وهزة وكسرة، حملاً على حذفها حين وقعت بين ياء وكسرة، ليجري الباب مجرى واحدًا كما حملوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ في حذف الهمزة على أُكْرِمُ.

وقوله والأمر، والمصدر الكائن على فِعْلٍ<sup>(٢)</sup> / محَرَّكَ العين بحركة الفاء مثال [٨: ٢٠٠ ب]

الأمر عِدَ وَزِنَ وَرِدَ. ومثال المصدر الكائن على فِعْلٍ عِدَّةٌ وَهَبَةٌ وَزِنَةٌ، وذلك أنَّ مصادر فَعَلَ الواوي الفاء تجيء على فِعْلٍ وعلى فِعْلَةٍ، نحو وَعِدَ وَعِدَةٍ، وقد تجيء على فُعُول، نحو وَرَدَ وَرُودًا وَوَجَّحَ وَوُجَّحًا. وإنما أُعِلَّ هذا بالحذف لأنَّ المصدر قد يُعْلَلُ لاعتلال فعله؛ ألا ترى إعلال إقامة واستقامة لاعتلال أقامَ واستقامَ، ولَمَّا كانت مصادر الثلاثي لا تلزم طريقة واحدة لم يُلتزم فيها الإعلال؛ ألا ترى أنهم صححوا غَوُورًا مصدر غَارَ، ووَعَدًا مصدر وَعَدَ، لكنه إذا اقترن بالمصدر ثقل ما، وأمكن فيه إعلالٌ بغير إلباس،

(١) تقدم البيت في ١٤: ١٣٩، ١٨: ٣٥٣.

(٢) نصَّ على هذا في إيجاز التعريف ص ١٦٥ - ١٦٦. والذي أختاره أن يكون فِعْلَةٌ كما قال في التعريف بضروري التصريف، أعلَّوه بحذف فائه ونقل كسرتها إلى عينه، ولزمته الهاء؛ لأنَّ مصدر فَعَلَ الذي فاؤه واو يأتي على فِعْلَةٍ، أو فَعَلَ - بفتح الفاء - في الغالب، نحو وَعَدَ وَعِدًا وَعِدَّةٌ، فتثبت الواو في وَعَدَ، وأما عِدَّةٌ فأصله فِعْلَةٌ، ولزمه الحذف والنقل والتعويض، كما قالوا في يَعِدُ: أصله يَوْعِدُ، ولزمه الحذف. والإتمام في فِعْلَةٍ شاذٌّ أو لغة كما سيأتي. المنصف ١: ١٨٤، ١٩٨ والممتع ٢: ٤٣٠ - ٤٣١ وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ص

أَعْلَوْهُ كَمَا أَعْلَوْهُ فِي عِدَّةٍ لَمَّا كَسَرُوا الْوَاوَ وَهِيَ مُسْتَقْلَةٌ، وَلِذَلِكَ أَبْدَلُوا مِنْهَا هَمْزَةً،  
أَعْلَوْا بِالْقَاءِ حَرَكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ بَعْدَهَا، وَحَذَفُوهَا كَمَا حَذَفُوهَا فِي فِعْلِ الْأَمْرِ، وَصَارَ  
بَقَاءُ الْكَسْرِ دَلِيلًا عَلَيْهَا.

فَأَمَّا وَجْهَةٌ فَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْمَبْرِدُ<sup>(٢)</sup> وَالْفَارَسِيُّ<sup>(٣)</sup> إِلَى أَنَّهُ اسْمُ الْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ  
إِلَيْهِ. وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ<sup>(٤)</sup> إِلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَنُسِبَ<sup>(٥)</sup> هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْمَازِنِيِّ أَيْضًا، وَذَلِكَ  
هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ (س)، قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَذْفَ الْوَاوِ مِنَ الْمَصَادِرِ<sup>(٦)</sup>: «وَقَدْ  
أَتَمُّوا<sup>(٧)</sup>، فَقَالُوا وَجْهَةٌ فِي الْجِهَةِ». قَالَ الْفَارَسِيُّ<sup>(٨)</sup>: «(مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ فَهُوَ شَاذٌ  
كَشَذُودِ الْقُصُودِ وَالْقَوَدِ)»، ثُمَّ ضَعَّفَهُ، فَقَالَ<sup>(٨)</sup>: «(وَهُوَ فِي هَذَا أَبْعَدُ)»، يَعْنِي شَذُودُ  
الْإِتِمَامِ فِي الْمَصْدَرِ. قَالَ<sup>(٨)</sup>: «(لَأَنَّهُ يَعْتَلُّ لَاعْتِلَالِ فِعْلِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِعْلُهُ بِوَجْهِهِ)»، وَكَذَلِكَ  
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ الْمَصْدَرُ.

وَرَعِمَ الْأَسْتَدُ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٩)</sup> أَنَّ مَذْهَبَ (س) أَوَّلَى لِأَنَّهُ حَكِيَ أَنَّ وَجْهَةً وَجْهَةٌ  
بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ فِيمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا مُصَدَّرَانِ، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا اسْمَانِ لِلْمَكَانِ، فَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يُقَالَ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَكُونُ حَذْفُ جِهَةٍ لَا وَجْهَ لَهُ، فَالْأَوَّلُ أَوَّلَى. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ  
الْوَجْهَةَ اسْمًا لِلْمَكَانِ، وَالْجِهَةَ أَيْضًا، سُمِّيَ بِالْمَصْدَرِ، وَأُتِمَّ عَلَى الْأَصْلِ.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٧٩ [رسالة].

(٢) المقتضب ١: ٨٩.

(٣) التكملة ص ٢٤٦.

(٤) التكملة ص ٢٤٦ والمنصف ١: ٢٠٠ وأما ابن الشجري ٢: ١٥٥ وشرح التصريف  
للثمانيني ص ٣٧٩ ولابن يعيش ص ٣٤١.

(٥) نصَّ على ذلك ابن جني في المنصف ١: ٢٠٠.

(٦) الكتاب ٤: ٣٣٧.

(٧) في المخطوطات: أثبتوا. والتصويب من الكتاب.

(٨) التكملة ص ٢٤٦.

(٩) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٠ [رسالة].

قال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: ويمكن أن يريد (س) بقوله (وقد أتمّوا، فقالوا وجهة في الجهة) على الأصل، والجهة مصدر، أي: منقول من المصدر، قال (س) بعد ذلك<sup>(٢)</sup>: (ولو بنيت فعلة من الوعد لقلت: وعدة، ولو بنيت مصدرا لقلت: عدة). وأما ولدة فزعم الأستاذ أبو علي أنه جمع، ولا يقال في معنى اللدة<sup>(٣)</sup>، وإن كان يظهر من كلام (س)؛ لأنه قال<sup>(٢)</sup>: (فأما في الأسماء فتثبت، قالوا: ولدة، وقالوا: اللدة<sup>(٤)</sup> كما حذفوا عدة). يعني أحمأ شيثان، فاللدة سمي بالمصدر).

وقال المبرد: ((وجهة: اسم للمكان المتوجه إليه، جاء على ما تبيء عليه فعلة اسما غير مصدر، فإنها لا تحذف واوها إلا إذا كانت مصدرا)). واستدل على ذلك، فقال: ((ألا ترى أن خوانا لما كان اسما غير مصدر صح، ولما كان القيام مصدرا اعتل، ولم يصح، وكذلك وجهة لما لم يكن مصدرا، وكان اسما للمكان المتوجه إليه، صح إذ لم ينضم إلى كونه على الوزن الذي يعتل عليه كونه مصدرا، كما لم ينضم إلى خوان ذلك)).

وقال الأستاذ أبو علي: ((قول أبي العباس هذا - وإن كان ظاهرا في القياس - فإن قول (س) أولى منه - وإن كان فيه الشذوذ - لأن الاستعمال جرى على أن [٨: ٢٠١/أ] تكون وجهة بمعنى التوجه<sup>(٥)</sup>، وجهة مكانا، قال (س)<sup>(٦)</sup>: (وقد أتمّوا - وهو يعني في المصدر - فقالوا: وجهة، في جهة)، أي: فيما كان قياسه جهة، فدل على أنه يريد (وقد أتمّوا في المصدر) قوله بعد<sup>(٦)</sup>: (فأما في الأسماء فتثبت)، فلو كانت وجهة عنده اسما لأتى بهذا في هذا الفصل الثاني، ولم يأت بها في الفصل الأول مع المصادر).

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل: القسم الثاني ص ٩٧٩ [رسالة].

(٢) الكتاب ٤: ٣٣٧.

(٣) لدة الإنسان: المساوية في السن.

(٤) في الكتاب وابن الضائع: لدة.

(٥) في المخطوطات: التوجيه، والتصويب من التكملة ص ٢٤٦.

والذي يظهر لي أنَّ وَجْهَهُ هو اسم لا مصدر، وأنَّ جِهةً كذلك، وشَدَّ مجيئه بغير الواو حملاً على المصدر. ويدلُّ على ذلك كونهم لم يقولوا: وَجَّهَ بِجِئْهُ، ولا تُحذف الواو من المصدر إلا حملاً على الفعل، وإذا لم يكن فعلٌ فلا حذف في المصدر، فمجيء جِهة هو شاذٌّ؛ فكان القياس إثبات الواو. ومَنْ زعم أنَّ جِهة مصدر قال: هو مصدر لفعل مقدر لم يُنطق به.

هذا التعويض الذي في عِدَّةٍ هو على جهة اللزوم، وحكى أبو علي في (أمناليه)<sup>(٣)</sup>: وَثَرْتُهُ<sup>(٤)</sup> أَثَرُهُ وَثَرًا وَوِثْرَةً بكسر الواو. وقال الجرمي في تأليفه: ((إِنَّ مِنَ العرب مَنْ يُجْرِجُهُ عَلَى الْأَصْلِ، فيقول: وَغْدَةٌ وَوِثْبَةٌ)) انتهى. ولم يرد منه إلا اليسير، فهو شاذٌّ.

(٤) وترته: ظلمته، وأصيبته بمكروه، وقتلت حميمه، وأصيبته بوثر، والوثر: الحقد، والثأر.



وقد ذكرنا في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)<sup>(١)</sup> أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنه تسقط الهاء لأجل الإضافة، وأنشدوا على ذلك<sup>(٢)</sup>:

..... وأخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

وتكلّمنا عليه هناك بما أغنى عن إعادته.

وقوله **وَرُبَّمَا فَتَحْتَ عَيْنَهُ لِفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ** مثاله **ضَعَّةٌ** و**دَعَّةٌ** و**سَعَّةٌ** و**زَعَّةٌ**، مضارعها **يَضَعُ** و**يَدَعُ** و**يَسَعُ** و**يَزَعُ**. ويعني بقوله **عَيْنُهُ** أي: عين ما حُذفت منه الواو لفتحها في المضارع الذي حُذفت منه الواو أيضاً.

ص: **وَرُبَّمَا فَعَلَ** هذا بمصدر **فَعَلَ**، و**شَدَّ** في **الصِّلَةِ صُلَّةٍ**. و**رُبَّمَا أَعْلَلَ** بذا الإعلالِ أسماءَ كَرَفَةٍ، وصفاتٌ كَلِدَةٍ<sup>(٣)</sup>. ولا حَظٌّ للياء في هذا الإعلال إلا ما شَدَّ من قول بعضهم: **يَسُسُ**، ولا **لِيَفْعَلُ** إلا ما شَدَّ من **يَجُدُ**، ولا **لِيَفْعَلُ** إلا ما شَدَّ من **يُذَرُّ** و**يُذَعُّ** في لغة، ولا لاسمٍ تقع فيه الواو موقعها من **يَعِدُ**، بل يقال في مثل **يَقْطِطِينَ** من **وَعَدَ: يَوْعِدُ**.

ش: قوله بمصدر **فَعَلَ** مثاله **وَضَعَ** الرجل **ضَعَّةً**<sup>(٤)</sup>، و**وُفِّحَ قَحَّةً**<sup>(٥)</sup>، حكى ذلك أبو الحسن.

[٨: ٢٠١/ب] وقوله **وَشَدَّ فِي الصِّلَةِ صُلَّةٌ** يعني بضمّ الصاد، وكان القياس /إذ بناه على فُعْلة بضمّ الفاء أن يقال: **وُصِّلَةٌ**، لكنه لَمَّا كان قد حُذفت الواو حين بَنَوهُ على فُعْلة فقالوا: **صِلَّة**، **أَجْرُوا فُعْلةً** مُجْرَى فِعْلة على جهة الشذوذ.

(١) تقدم في ١٤: ٢٤٦، وتقدم قبل هذا في ١٢: ١٦ - ١٨.

(٢) تقدم البيت في ١٢: ١٧، ١٤: ٢٤٦، ٢٦٣.

(٣) ل: كلزة.

(٤) الكتاب ٤: ٣٢، ٣٣ والأصول ٣: ١٠٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٠٠، ١٠١ والتعليقة ٤: ١٢٦ بلا نسبة.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ١٠٠ بلا نسبة.

وقوله أسماءٌ كَرَفَةٍ كان القياس أن لا تُحذف الواو، فكان يقال: وَرَقَةٌ، كما قالوا: وَجْهَةٌ، على أحد الوجهين؛ لأنَّ الرِّقَّةَ ليس لها فعلٌ حُذِفَ منه الواو، فالعلةُ الموجبة لحذف الواو في عِدَةٍ مفقودة في هذا. ومثلُ رِقَةٍ في الشذوذ من الأسماءِ جِهَةٌ، فقد ذكر أنه ظرف بمعنى المكان المتوجَّه إليه. وفي قوله أسماءٌ يحتاج إلى أقل ما ينطلق عليه الجمع، وهو أن توجد أسماء غير مصادر قد حُذفت منها فاءاتها وهي واو.

وقوله وصفاتٌ كِلْدَةٍ لِدَةٍ عنده صفة لا مصدر، فكان قياسها أن لا تُحذف الواو، فكان يقال: وَلِدَةٌ، وذلك أنك تقول: مررت برجلٍ لِدَتِكَ، إذا كان قد وُلِدَ معك في زمان واحد.

ويحتمل أن يكون لِدَةٌ مصدرًا في الأصل، ووُصِفَ به، فلا يكون حذْفُ الواو منه شاذًّا كما زعم المصنف. وَيُقَوِّي هذا الاحتمالُ أنَّ (س) نفى أن يكون شيء من الثلاثي الذي حُذِفَ منه حرف وانث بالهاء صفة، قال (س) (١): «وما لحقته الهاء من الحرفين أقلُّ مما فيه الهاء من الثلاثة؛ لأنَّ ما جاء على حرفين ليس بشيء مع ما جاء على ثلاثة، وذلك قُلَّةٌ (٢)، وثُبَّةٌ (٣)، ولِثَّةٌ، وشَيْةٌ (٤)، وَرِقَّةٌ (٥)، وعِدَّةٌ، وما أشبه ذلك. ولا تُبْنَى على حرفين صفة حيث قَلَّ في الاسم، وهو الأول الأَمَكَنُ» انتهى كلام (س). فهذا نصٌّ على أنَّ مثل لِدَةٍ لا يكون صفة، وإذا لم يكن لِدَةٌ صفة فكيف يصحُّ (٦) قول المصنف وصفاتٌ كِلْدَةٍ، وهو يحتاج إلى إبداء مدلول صفات، وهو في

(١) الكتاب ٤: ٢٢٠.

(٢) القلة: عود يجعل في وسطه حبل ويدفن ويجعل للحبل كِفَّةَ فيها عيدان، فإذا وطئ الظبي عليها عضَّت على أطراف أكارعه.

(٣) الثبَّة: الجماعة من الناس.

(٤) الشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس.

(٥) الرقة: الفضة والدرهم المضروبة منها.

(٦) يصح ... وإذا لم يوجد: سقط من ك.

أَقْلِ الجمع ثلاثة، وإذا لم يوجد فكيف يوجد أكثر منه؟ وقال<sup>(١)</sup> (س)<sup>(٢)</sup>: ((وقالوا: لِدَّةٌ، كما حذفوا عِدَّةً)).

قال الأستاذ أبو علي: وقالوا: لِدَّةٌ، بحذف الواو على أن جعلوها مصدرًا مخبرًا به عن الاسم إرادةً للمبالغة بمنزلة سَيْرٍ في قولهم: ما أنت إلا سَيْرٌ، وأصله: ذو زمانٍ لِدَّةٍ، فحذفت ذو، وأُنِيبَ زمانٌ منها، ثم حُذِفَ زمانٌ، وأُنِيبَ لِدَّةٌ منابه. ويُقَوِّي هذا أن غرض المتكلم به أن يقول: هذا تَرَبُّبٌ هذا لا فترة بينهما، وأن يبالغ في هذا، والمصادرُ كثيرًا ما يقع الإخبار بها عند إرادة المبالغة، وإن حُذِفَ الواو فيها على هذا القول غيرُ شاذٍّ، وعلى أن تكون اسمًا غيرَ مصدرٍ شاذٌّ.

وقوله إلا ما شُدَّ من قول بعضهم: يَسُرُّ يعني أنَّ الباء لا تُحذف لوقوعها بين ياء وكسرة، بل تثبت نحو قولهم: يَسَرُّ الرجلُ يَيْسِرُ، قال عَلْقَمَةُ<sup>(٣)</sup>:

لو يَيْسِرُونَ بِحَيْلٍ قد يَسَرْتُ بها      وكُلُّ ما يَسَرُّ الأَقْوامُ مَغْرُومٌ

وكذلك يَعَرَّتِ الشاةُ<sup>(٤)</sup> تَيْعَرُ وتَيْعَرُ، وَيَدَيْتُ الرجلُ<sup>(٥)</sup>، وعَمَرُو يَيْدِيهِ. فظاهر

كلام المصنف أنه لم يَشُدَّ من ذلك إلا يَسُرُّ<sup>(٦)</sup>؛ لأنه أتى به بعد النفي المحصور ما بعده بإلا، وقد شُمت لفظة أخرى، وهي يَسُرُّ<sup>(٧)</sup>، وكلاهما مضارع يَسِرُ ويَسَرُّ، وأصلهما يَيْسِرُ ويَيْسُرُ، فحذفت الباء لوقوعها بين ياء وكسرة كما حُذِفَت الواو

---

(١) في تمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٦ عن التذيل: ((وقد قال)).

(٢) الكتاب ٤: ٣٣٧. وقال س... غير مصدر شاذ: سقط من ح.

(٣) الديوان ص ٧٧ والمفضليات ص ٤٠٣ [المفضلية ١٢٠]. لو ييسرون بخيل: لو ذبحوا خيلاً

وقامروا بها ليسرت بها. ومغروم: إذا خرج عليه شيء غرمه عن طيب نفس.

(٤) يعرت الشاة: صاحت.

(٥) يديت الرجل: ضربت يده.

(٦) الكتاب ٤: ٥٤، ٣٣٩. وفي المسائل الحلييات ص ١٢٩ أن سيويه حكى: يَسِرُّ.

(٧) الممتع ٢: ٤٣٧ وفيه يَسُرُّ أيضاً.

لوقوعها بين ياء وكسرة لِشَبَّهَها بها في أهما حرفا علّة وقد وقعا بين ياء وكسرة. وإنما كان حذف الياء في هذا شاذًّا لأنَّ الياء أخفُّ من الواو.

[٨: ٢٠٢/١] وقوله /ولا لِيَفْعَلُ إلا<sup>(١)</sup> ما شَدَّ مِنْ يَجْدُ قد تقدّم الكلام<sup>(٢)</sup> على هذه اللفظة، وضمُّ الجيم لغة عامريّة.

وقوله ولا لِيَفْعَلُ إلا ما شَدَّ مِنْ يَدْرُ وَيَدْعُ في لغة يعني أنَّ اللغة القياسية أن يقال: يُودَرُ وَيُودَعُ؛ لأنَّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة.

وجهُ الشذوذ في هذا أنهم لم يَعْتَدُوا بالعارض، وهو كونه يُبْنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، فحُمِلَ يَدْرُ وَيَدْعُ على يَدْرُ وَيَدْعُ.

وحسّن ذلك أيضًا كون هذه الواو المحذوفة لم تظهر في شيء من تصاريّف هذين الفعلين إلا على جهة الدور؛ ألا ترى أهما لم يُنْطَقْ لهما بفعل ماض فتظهر فيهما الواو، فلَمَّا كانت الواو لم تظهر في الماضي لفقدانه استغناءً عنه ب(تَرَكَ)، ولا في اسم الفاعل منهما استغناءً عنه ب(تَارِكٍ)، ولا في اسم مفعول استغناءً عنه ب(مُتْرُوكٍ)، ولا في مصدرٍ استغناءً عنه ب(التَّرَكَّ)، أُجْرِيَ المضارع المبني للمفعول مجراها في ترك الواو في هذه اللغة، واللغة الجيدة الفصيحة الجارية على القياس أن يقال: يُودَرُ وَيُودَعُ، فيؤتى بالواو لفقد العلة الموجبة لحذفها، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، ويكون ذلك اعتدادًا بالعارض كما قالوا: يُوعَدُ وَيُوزَنُ، وليس كما قالوا في سائر: سُوَيْرَ، ولم يدغموا لأنَّ ذلك اعتدادٌ بالأصل وتركٌ للعارض<sup>(٣)</sup>، إذ هذه الواو هي الألف في سائر انقلبت واوًا لضمّة ما قبلها. وهذا كلّهُ تفرّيعٌ على مذهبٍ مَنْ جعل صيغة الفعل المبني للمفعول ليست أصلًا بل مُعَيَّرَةٌ من فعل الفاعل.

(١) إلا ما شَدَّ ... ولا لِيَفْعَلُ: سبقت من ب.

(٢) تقدم في ١٤: ١٣٨ - ١٣٩، ١٨: ٣٥٣.

(٣) ك: وترك للعارض وهذه الواو يعني الألف في سائر.

وإنما لم يقولوا يُعَدُّ<sup>(١)</sup> وَيُزَنُّ فَيُعَدُّ بالأصل لا العارض لأنَّ كلَّ فعل ثلاثيٍّ مبنيٍّ للمفعول يأتي أبداً على طريقة واحدة؛ وهي يُفَعِّلُ بضم حرف المضارعة وفتح العين، ولا ينكسر ذلك في شيء منه، فأشبهه مضارعُ فَعَّلَ - بضمَّ العين - في لزومه طريقة واحدة، وهي يُفَعِّلُ بضمَّ العين، فحمل عليه.

وقد ضُرب على قوله وَيُدْعُ في لغة في نسخةٍ صَحِّحَتْ مع المصنف، وعليها خطُّه، فعلى هذه النسخة يكون يُدْعُ ليس بمسموع، ويكون يُذَرُّ شاذًّا.

وقوله بل يُقال في مثل يَقْطِينِ<sup>(٢)</sup> من وَعَدَ: يُوْعِدُّ إنما لم تُحذف الواو في نحو هذا - وإن كانت قد وقعت بين ياء وكسرة - لأنَّ الحذف إنما كان لاستثقال ذلك في ثقل، وهو الفعل، فانضاف إلى الاستثقال ثَقُلُ المحلِّ الذي هي فيه، فناسَب الحذف، بخلاف يُوْعِدُّ، فإنه اسمٌ لا ثَقُلَ فيه، فلذلك لم يُحذف منه.

\* \* \*

---

(١) ح: يوعد ويوزن.

(٢) اليقطين: شجرة تنبسط على وجه الأرض، ولا ترتفع لها ساق، وثمرها القَرع.

ومما اطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله، ولا تثبت إلا في ضرورة أو كلمة مُستندرة.

ش: مثال ذلك أُكْرِمُ، أصله أُؤْكِرُمُ كما قالوا أَدْحَرِجُ؛ لأنَّ حرف المضارعة إذا دخل فيما زاد على ثلاثة، وكان<sup>(٢)</sup> في الماضي متحرِّكاً، بقي على حركته، نحو يَتَغَاوَلُ وَيَتَدَحْرِجُ وَيَتَكَسَّرُ، وإن كان ساكناً فلا يكون إلا بعد همزة وصل، فلا يحتاج إلى اجتلابها لأنَّ حركة حرف المضارعة أغنى عن المجيء بها؛ فنقول: يَنْطَلِقُ وَيَسْتَحْرِجُ وَيَقْتَدِرُ، فكان قياس أَكْرَمَ إذا كان منه المضارع أن لا تُحذف همزته، فكان يقال: يُؤْكِرُمُ وتُؤْكِرُمُ وتُؤْكِرُمُ ومؤْكِرُم ومؤْكِرُم، لكنه /لَمَّا كان إذا دخلت عليه همزة المتكلم اجتمع هزتان، وكان يصير أُؤْكِرُمُ، فاستثقل ذلك، وحذفوا الهمزة الثانية، فقالوا: أُكْرِمُ، وحمل عليه أخواته من الياء والتاء والنون واسم الفاعل واسم المفعول، فقالوا: يُكْرِمُ وتُكْرِمُ وتُكْرِمُ ومؤْكِرُم ومؤْكِرُم.

وهمزة أفعل زائدة، وأكثر ما تكون لمعنى، كأن تكون للنقل أو للصيرورة أو للكثرة أو لغير ذلك من المعاني التي ذكرت<sup>(٣)</sup> في (باب أبنية الأفعال)؛ وهمزة المضارعة زائدة أيضاً، لكنها لا تزال تدلُّ على معنى، فلما فضلت بالتقدم ولزوم معنى التكلم أبقيت، وحذفت همزة أفعل.

وقوله ولا تثبت إلا في ضرورة مثال ذلك قول الراجز<sup>(٤)</sup>:

(١) فصل: من التسهيل ص ٣١٣ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٧.

(٢) أي: وكان أوله في الماضي متحرِّكاً.

(٣) ذكرت في ١٤: ١٥٢ - ١٥٧.

(٤) تقدم في ١٩: ٥٠.

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا

وأنشد (س)<sup>(١)</sup>:

وصالياتٍ كَمَا يُؤَنَفَيْنُ

قال<sup>(٢)</sup>: «(وإنما هي أُنْفَيْتُ)».

قال أبو سعيد<sup>(٣)</sup>: «(ولا حجة فيه إن جعلنا الهمزة أصلية، فإنَّ أُنْفَيْتُ يكون: فَعَلَيْتُ، فيكون يُؤَنَفِي كَيْسَلْفِي)» انتهى.

وقد<sup>(٤)</sup> أجاز (س) أن تكون الهمزة في أُنْفَيْتُ أصلية، وأن تكون زائدة، وحكى ذلك عن الخليل، فقال<sup>(٥)</sup>: «(هي فُعْلِيَّةٌ فيمن قال: أُنْفَيْتُ، وأُفْعُولَةٌ فيمن قال: نُفَيْتُ)». فإذا جاء عنهم أُنْفَيْتُ فينبغي أن يُحمل على أنه أَفْعَلْتُ لأنه أكثر من فَعَلَيْتُ. وقول (س) «(وإنما هي أُنْفَيْتُ)» يدلُّ على أنَّ تصريف أُنْفَيْتُ تصريفُ أَفْعَلْتُ لا تصريفُ فَعَلَيْتُ. ويدلُّ على ذلك تقديرهم كَمَا يُؤَنَفَيْنُ: كمِثْلُ إِنْفَائِهِنَّ<sup>(٦)</sup>، فيظهر أنَّ كلامهم أُنْفَيْتُ الْقِدْرَ إِنْفَاءً، وأنهم لم يقولوا أُنْفَاءً كما قالوا سَلْقَاءَ<sup>(٧)</sup>.

وقد زعم أبو علي في (الإيضاح)<sup>(٨)</sup> أنَّ أُنْفَيْتُ أَفْعَلْتُ كما زعم (س).

وقوله أو كلمة مُسْتَنْدَرَةٌ قالوا: أرضٌ مُؤَزْنِيَّةٌ - بكسر النون - أي: كثيرة الأرناب. وقالوا: كساءٌ مُؤَزْنَبٌ: إذا خُلطَ صُوفُه بَوَرِّ الأرناب، وقد تقدَّم ذكر

---

(١) تقدم في ١١: ٢٦١.

(٢) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧، وفي الكتاب ٤: ٢٨٠: «(وإنما هي من أُنْفَيْتُ)».

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢: ٢٥٥ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧.

(٤) الفقرة كلها في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧.

(٥) الكتاب ٤: ٣٩٥.

(٦) تقدم هذا في ١١: ٢٦١.

(٧) سَلْقِيَّتِهِ سَلْقَاءَ: أَلْقِيَّتِهِ على ظهره.

(٨) التكملة ص ٢١٥ - ٢١٦. وانظر قوله فيها مفصلاً في الإغفال ١: ١٠٩ - ١١١.

الخلاف<sup>(١)</sup> في أصالة همزة أَرَنْب أو زيادتها عند كلامنا على زيادة الهمزة، فأغنى عن إعادته. وأنشدوا<sup>(٢)</sup>:

تَدَلَّتْ إِلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ ، كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّنٍ

أي: مُتَّخَذٍ مِنْ وَبَرِ الْأَرَانِبِ، وقيل<sup>(٣)</sup>: فِيهِ صُورُ الْأَرَانِبِ. ومما يقطع بزيادة همزة أَرَنْب قول العرب: كِسَاءٌ مَرْنَبَانِيٌّ: إِذَا عَمِلَ مِنْ أَوْبَارِ الْأَرَانِبِ.

فلو قُلبت همزة أَفْعَلْ هاء أو عِينًا لم تحذف للأَمْنِ مِنَ التَّقَاءِ الهمزتين؛ ومن ذلك قولهم: هَرَّاقُ الْمَاءِ يُهَرِّقُهُ فَهُوَ مُهَرِّقٌ، والماءُ مُهَرَّاقٌ، وكذلك هَرَّحْتُ الْمَاشِيَةَ وَتَصَارِفُهَا، وَعَبَّهْلَ الْإِبِلَ يُعَبِّهْلُهَا فَهُوَ مُعَبَّهْلٌ، وَالْإِبِلُ مُعَبَّهْلَةٌ، أي: مهملة.

ص: وَمِنْ اللَّازِمِ حَذْفُ فَاءَاتِ حُذْ وَكُلْ وَمُرْ، وَإِنْ وَلِيَّ مُرْ وَاوًّا أَوْ فَاءً فَلَا ثَبَاتَ أَجُودَ. وَلَا يُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ غَيْرُهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ.

ش: أَصْلُ حُذْ وَكُلْ وَمُرْ: أَلْخُذْ وَأَلْمُرْ وَأَلْكُلْ، فَالْهِمَزَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ، وَالْأَوَّلَى هِمَزَةُ الْوَصْلِ، فَحُذِفَتْ فَاءُ الْكَلِمَةِ، فَانْحَذِفَتْ هِمَزَةُ الْوَصْلِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَاءِ الْكَلِمَةِ الَّتِي حُذِفَتْ مَتَحَرِّكٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِقْرَارِ هِمَزَةِ الْوَصْلِ. وَلَمْ يَجْعَلْ (س)<sup>(٤)</sup> لِهَذَا الْحَذْفِ /عَلَّةً سِوَى السَّمَاعِ الْمُحْضِ. [٨: ٢٠٣/١]

وقد حكى أبو علي وابن جني<sup>(٥)</sup>: أُلْخِذْ وَأُلْمُرْ، عَلَى الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ اسْتِعْمَالًا. انْتَهَى. وَنَصَّ (س) فِي (بَابِ عِدَّةٍ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ) عَلَى أَنَّ

(١) تقدم في ١٩: ٥٠.

(٢) البيت لليلى الأخيلية. الديوان ص ٥٦ - وقافيته فيه مُرَّنَب - والكتاب ٤: ٢٨٠ والمقتضب ٢: ٩٨ والمنصف ١: ١٩٢. تصف قطاة تدلت على فراخها. حصن: لا يرش عليها.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٧٨ [ط. العلمية].

(٤) الكتاب ١: ٢٦٦.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ١١٢.



بعض العرب يُنمُّ، فيقول: أُوكُلُ<sup>(١)</sup>، قال<sup>(١)</sup>: «كما أنَّ بعضهم يقول في غَدٍ: غَدُوْ». وقال في (باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)<sup>(٢)</sup>: «ولا يحملهم إذ كانوا يثبتون، فيقولون في مُر: أُومُر أن يقولوا في حُذ: أُوحُذ، وفي كُل: أُوكُل». يعني كثيراً فصيحاً في لغتهم أجمعين أو أكثرهم أو متساوياً هو وحُذ، بخلاف مُر، فإنَّ الإظهار كثير فصيح.

وإذا تقدَّم مُر واو أو فاء فالإثبات أجود، فتقول: وأُمُر، فأُمُر. وثبت في بعض النسخ: «وَحُذْ وَكُلْ بالعكس»<sup>(٣)</sup>، يعني أنَّ إثبات الهمزة في حُذْ وَكُلْ إذا دخلَ عليهما<sup>(٤)</sup> الواو والفاء بعكس مُر أي: الحذف للهمزة أجود مع جواز الإثبات، فتقول: وأُحُذْ وَأُكُلْ فَأُحُذْ فَأُكُلْ، والأجود الحذف. وقوله إلا في ضرورة وذلك نحو قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

تِ لي آلَ زيدٍ ، وانْدُهُم لي جَماعَةٌ      وسلَّ آلَ زيدٍ : أيُّ شيءٍ يَضِيرُها

يريد: اثتِ لي آلَ زيدٍ.

ولا يجوز في مثل أَلَّتْ<sup>(٦)</sup> لِتْ إلا إن كان في ضرورة كما ذكر المصنف؛ بل تقول: إذا اجتمعت الهمزتان فإبدال الثانية على حسب حركة الأولى، فتقول في مضارع المتكلم من أَجَرَ وَأَسَرَ: آجِرُ وآسِرُ، وفي الأمر: اوجِرْ وايسِرْ على حد أُوتِي وإيمان.

(١) الكتاب ٤: ٢١٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٦.

(٣) هو في التسهيل ص ٣١٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٨.

(٤) ح: عليها.

(٥) تقدم البيت في ١٦: ١٦.

(٦) ألته حقّه: نقصه. وألته أيضاً: حبسه عن وجهه وصرفه.

وكذلك المضَعَّف في لغة الحجازيين<sup>(١)</sup> من أَرَّ وَأَنَّ، قلت: أُوَزِّرُ وإِنَّ، أصله: أُوَزِّرُ وإِنَّ، فلو كرَّرت الأمر قلت<sup>(٢)</sup>: أُوَزِّرُ وَزَّرَ، وأُوَزِّرُ يُزِّرُ على حَدِّ: أَدْخُلُ ادْخُلْ، وادْخُلْ ادْخُلْ.

وذكر أبو علي<sup>(١)</sup> أنَّ من أهل الحجاز مَنْ يحقق الهمزة كبنِي تميم، يعني أنه لا يَقُلُّ المضاعف، فلا يحتاج إلى همزة وصل، فيلزم عليها الإبدال للهمزة التي هي فاء الكلمة، فيقول: أَرَّ.

وزعم ابن دُرُسْتُوَيْهِ وابن كَيْسَانَ أنَّ أهل الحجاز يَرْجِعُونَ هنا إلى لغة بني تميم لأجل النقاء الهمزتين مع التضعيف. وكأنهم جعلوا المحققة كالمنخفضة، أو جعلوا ثقل التقدير كالمنطوق به، فلم يجمعوا بين ثقلين. وقد يكون من جعل العارض كاللازم.

قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ((وقد قال بعضهم: أُوْمَرُ، وكأنَّ الأظهر أنَّ بعض أهل الحجاز يفعلون هذا لما يؤدي إليه من اجتماع اهمزتين نعتيرًا؛ إلا نرى ديف قال جميع العرب: خُذْ وَكُلْ، ولم يقولوا: أُوْخُذْ، ولا أُوْكُلْ، لهذا إلا ما شَدَّ. وقال بعضهم: مَرُ، ولم يقل: أُوْمَرُ)).

ص: ومن اللازم حذفُ عَيْنِ فَيَعْلُولَةُ كَبَيْنُونَةَ، وليس أصله فُعْلُولَةٌ، ففَتِحَتْ فاؤه لِتَسْلَمَ الياء، خلافًا للكوفيين.

ويُحْفَظُ هذا الحذفُ في عَيْنِ فَيَعْلَانِ وفَيَعِلِ وفَيَعِلَةٍ وفَاعِلٍ. ورُبَّمَا حُذِفَ أَلِفُ فَاعِلٍ مضاعفًا. والرَّدُّ إلى أصْلين أَوَّلَى مِنْ إِدْعَاءِ شُدُوذٍ حَذْفٍ أو إِبْدَالٍ.

ش: قوله عَيْنِ فَيَعْلُولَةُ أَعْمُ من أن تكون واوًا نحو فَيَدُودَةَ، أو ياء نحو طَيَّرُورَةَ،

[٨: ٢٠٣/ب] الأصلُ فَيَوْدُودَةُ وَطَيَّرُورَةُ، ففي المسألة الأولى اجتمع ياء وواو، /وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها. وفي المسألة الثانية أدغمت الياء

(١) التكملة ص ٢٥٠.

(٢) في المخطوطات: فقلت. والتصويب من الارتشاف ١: ٢٤٤.

المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة؛ فصارا قَيْدُودَةً وَطَيْرُورَةً، ثم حُذفت عين الكلمة على جهة اللزوم، فصارا قَيْدُودَةً وَطَيْرُورَةً، وصار الوزن قَيْلُولَةً، وقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> على هذه المسألة مُشْبَعًا في الفروع التي ذكرناها في (فصل إبدال الواو الملاقية ياءً ياءً)، فأغنى عن إعادته هنا.

وقوله **خلافًا للكوفيين** قد تقدّم<sup>(٢)</sup> أنّ ذلك مذهبُ الفراء، وما استدللّ به، وما رُدّ به عليه.

وقوله **ويُحْفَظُ هذا الحذف في عين فيُعْلانٍ** مثال ذلك رَجْحَانٌ، أصله رَجْوَحَانٌ؛ لأنّ أصوله (رَوْحٌ)، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداها بالسكون، فأُدغمت الياء الزائدة في الواو التي هي عين الكلمة، فصار رَجْحَانٌ، ثم حُذفت الواو التي هي عين الكلمة، فقالوا: رَجْحَانٌ، فوزنه من الفعل قَيْلانٌ.

وقد أجاز أبو الفتح<sup>(٣)</sup> في شَيْبان حين تكلم عليه في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إليّ      بنو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهَلٍ بنِ شَيْبانا

أن يكون من هذا الباب، فيكون مشتقًا من الشُّوب، ويكون أصله شَيْوَبان من شاب يَشُوب، فعُمل به ما عُمل بِرَجْحَان. وأن يكون فعْلانًا من مادة الشَّيْب، فلا يكون من هذا الباب.

وإنما جعل المصنف هذا في باب المحفوظ لأنه لا يطرّد فيه الحذف؛ ألا ترى أنه لا يقال في تَيْحان ولا هَيْيان: تَيْحان ولا هَيْيان، والتَّيْحانُ هو الكثير الكلام العجول، والهَيْيان هو الجبان. وقد تقدّم الكلام<sup>(٥)</sup> في الأوزان فيما زيد فيه ثلاث زوائد والخلاف فيه.

(١) تقدم في ١٩: ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٢) تقدم في ١٩: ٣٥٠.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٨.

(٤) هو قُرَيْط بن أنيف أو أبو الغول الطُّهَوِيّ. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٨.

(٥) تقدم في ١٨: ٢٦٢ - ٢٦٣.

وقوله **وَفِعِلْ** و**فِعِلَّة** مثال ذلك **سَيِّدٌ وَسَيِّدَةٌ وَلَيِّنٌ وَلَيِّنَةٌ**، وزُئِمَا **فَيَعِلْ** و**فَيَعِلَّة**، الأصل **سَيُوذٌ وَسَيُوذَةٌ**، فأُدغم، ثم حُفِفَ بحذف عينه.

وجعل المصنف هذا الحذف محفوظاً، وقد قدّمنا الكلام<sup>(١)</sup> على هذه المسألة مُشَبَّعاً في (فصل إبدال الواو ياء لملاقاة الياء)، وذكرنا هناك أنَّ التخفيف في مثل هذا مقيسٌ لا محفوظ، وذكرنا خلاف أبي علي في منعه القياس في ذوات الياء، وذكرنا الخلاف أيضاً في وزنه، فعُدَّ المصنف أنَّ حذفَ عينِ مثل **سَيِّدٍ وَلَيِّنٍ** محفوظ ليس موافقاً لما قاله الناس.

أمّا في ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في اقتباسه، وأمّا في ذوات الياء ففيه خلافٌ أبي علي، زعم<sup>(٢)</sup> أنه لا يقال في **بَيِّنٍ**، **بَيِّنٌ**، وهو مرجوح. والمصنف وافقَ أبا علي في ذوات الياء، وخالفَ الناسَ في ذوات الواو، وزعمَ أنَّ حذفَ عينِ مثل هذا محفوظ لا مقيس، وفي محفوظي أن الاصمعي حكي أن العرب يخفف مثل هذا كله، ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء، بل سرّدَ مثلاً من هذا ومن هذا، قال: ((إلا جيّداً، فلم أسمع أحداً من العرب يخفّفه)) انتهى. هذا على أنه من ذوات الواو.

وقوله **وَفَاعِلٌ** مثال ذلك **هَارٍ** و**شَاكٍ**، أصلهما أن يقال: **هائرٌ** و**شائلٌ**.

[٨: ٢٠٤] / وللعرب في هذا لغتان:

إحداهما: القلب، وذلك أنه إذا أُجري مجرى المنقوص في الإعراب فيكون إذ ذاك الإعراب مقدراً في الرفع والجر؛ وظاهراً في النصب، فتقول: هذا **شَاكٍ**، ومررتُ ب**شَاكٍ**، ورأيت **شَاكِيًا** يا هذا، فكان أصله أولاً: **هَارِوٌ** و**شَاوِكٌ**؛ لأنه مشتقٌّ من **هَارٍ** يَهْوِرُ، ومن الشَّوْكَة، ثم قلب، فصار: **هَارِوٌ** و**شَاكِوٌ**، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار: **شَاكِيٌ** و**هَارِيٌّ**، ثم استثقلت الضمة في الياء فحذفت، والتقى ساكنان:

(١) تقدم في ١٩: ٣٤٤ - ٣٤٩.

(٢) في المخطوطات: وزعم.

الياء والتنوين، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، ففعل به ما عمل بـغازٍ، وصار وزنه إذ ذاك: فالع، مقلوبًا من فاعِل، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَتَعَرَّفُونِي ، إِنِّي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمُ

وهذا القلب لا يطرُد، فلا يقال في مثل قائمٍ وبائعٍ: قائمٌ ولا باعٍ.

واللغة الأخرى: الحذف لعين الكلمة، فيصير الإعراب في لام الكلمة، فتقول:

هذا شاكٌ، ورأيت شاكًا، ومررت بشاكٍ. وهذا الحذف أيضًا لا ينقاس، فلا يقال في

مثل قائمٍ وبائعٍ: قائمٌ ولا باعٍ. ولكنَّ الحذف في شاكٍ ولاثٍ وهارٍ أكثر من القلب.

ويحتمل قوله تعالى ﴿عَلَى سَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾<sup>(٢)</sup> أن يكون فيه مقلوبًا وأن يكون

محذوفًا لأنه وقع صفة لجرور، والراء مكسورة، فلا يُعلم أنها كسرةٌ إعراب فيكون

محذوفًا، أو كسرةٌ لا لإعراب فيكون مقلوبًا، ولكنَّ الحذف أكثر، قاله (س)، قال<sup>(٣)</sup>:

((وأكثر العرب يقول: شاكٌ ولاثٌ))، يعني يحذف العين.

ورأيت في (كتاب العين)<sup>(٤)</sup> أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّ شاكٍ إذا كان الإعراب

في كافه كان من باب ما حُذفت منه اللام لا العين؛ وأنه كان أصله شاكِك،

فحُذفت لامه، وصار الإعراب في عينه، وأنه مشتقٌّ من الشِّكَّة<sup>(٥)</sup>، فأصوله (ش ك

ك) لا (ش و ك)، وذلك محتمل.

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري في الكتاب ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٨ والأصمعيات ص ١٢٨

[الأصمعية ٣٩] وبلا نسبة في المنصف ٢: ٥٣، ٣: ٦٦ وغيره. شاك: تامّ السلاح أو

حاذه. والمعلم: الذي شهر نفسه في الحرب بعلامة يعرف بها إدلاًّ بجرائه.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

(٣) الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٤) العين ٥: ٢٧٠، قال: ((فحُذفت الكاف الأخيرة، وتُركت الأولى على حالها مكسورة)).

(٥) الشكّة: ما يلبس من السلاح.

ولو ذهب ذاهبٌ في مثل شاكٍ ولاثٍ وهارٍ إذا أُعرب إعراب غير المنقوص إلى أنَّ الألف التي فيه ليست أَلَفَ فاعِلٍ؛ بل هي عين الكلمة، وأنها منقلبة عن واو، وأصله: شَوِكٌ وهَوِرٌ وَلَوِثٌ، ثم قَلَبُوا كما قَلَبُوا في رجلٍ مالٍ أي: مَوِلٍ، لكان وجهها، ولكنني لم أر أحدًا ذهب إليه، وهو أسهل من ادِّعاء الحذف.

على أنَّ المصنف قد قال في بعض كتبه<sup>(١)</sup> بأنه ((يمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما - يعني هارٍ وشاكٍ - إنما هو الألف الزائدة؛ كما حُذفت في فاعِلٍ المضعف كقولهم في رابٍ<sup>(٢)</sup> وبارٍ وسارٍ وقارٍ<sup>(٣)</sup>: رَبٌّ وَسَرٌّ وَبَرٌّ وَقَرٌّ)). والفرق بين هذا القول وقولنا<sup>(٤)</sup> أنَّ في هذا القول أنه يُبنى على فاعِلٍ، وحُذفت الألف الزائدة، وفي قولنا بُني على فَعِلٍ، فاعتلَّت العين بقلبها أَلَفًا على القياس، ولا حذف.

فأما إذا أُعرب إعراب غازٍ فلا يُمكن فيه إلا القلب، وقد حملهم الاعتناء بظهور الإعراب على أن عكسوا هذا القلب، فجعلوا حرف /الإعراب الذي هو حرف العلة [٨: ٢٠٤/ب] متقدمًا، وجعلوا الحرف الصحيح متأخرًا، قالوا في تَرَاقي جمع تَرْقُوة<sup>(٥)</sup>: تَرَائِقُ.

وقوله وَرُبَّمَا حُذِفَ أَلَفُ فاعِلٍ مضاعفًا. مثال ذلك رَبٌّ وَبَرٌّ، الأصل رابٍ وبارٍ: اسم فاعل من رَبٌّ وَبَرٌّ.

وقوله والرُّدُّ إلى أصلين أَوَّلَى مِنْ ادِّعَاءِ شُدُوذٍ حَذَفٍ أو إبدال مثال ذلك قولُ العرب: دَمِثٌ وَدِمَثَرٌ، وَسَبِطٌ وَسَبْطَرٌ، وَهِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد. وتَعَارَضَ أمران:

(١) إيجاز التعريف ص ١٧٠.

(٢) رجل رابٍ وربٍّ: كافل لولد امرأته من غيره.

(٣) يوم قارٍ وقَرٍّ: بارد.

(٤) ح: والفرق بين هذين القولين.

(٥) هما ترقوتان، وهما العظمان اللدقيقان المشرفان بين ثُغرة النحر والعتاق، تكونان للناس وغيرهم.

أحدهما: أن يكونا أصليين، فيكون تركيب دِمِث (د م ث)، وتركيب دِمَثَر (د م ث ر)، وبصير هذا من باب الترادف، فيكونان أصليين.

والأمر الآخر: أن تقول حُذفت الراء من دِمِثٍ شذوذًا؛ إذ لا يمكن أن يُدعى أنَّ الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة، فكان ادِّعاء الأصلة في كلٍّ من الكلمتين أولى من ادِّعاء أنَّ أصلهما واحد، وأنه حُذفت لام الكلمة شذوذًا، وأنهما لفظ واحد.

فإن قلت: إذا جعلتهما أصليين كان في ذلك دعوى الترادف، وهو على خلاف الأصل، وإذا ادَّعيت أنهما أصل واحد كان في ذلك دعوى الحذف، وهو أيضًا على خلاف الأصل، فبِمَ يُرَجَّح أحد الوجهين على الآخر؟ قلت: بابُ الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلَّة، فكان ادِّعاؤه أولى. هذا ما يمكن أن يُدعى فيه شذوذ الحذف.

وأما ما يمكن فيه دعوى شذوذ الإبدال فمثاله قولهم: مَدَحَ ومَدَّة. فالأولى أن يقال إنهما أصلان؛ لأنَّ كلاً منهما جاءت تصاريفه عليه، فقالوا: مَدَحُ، وقالوا: مَادَّة، وكذلك بقية التصاريف، ولا يقال إنَّ الهاء بدل من الحاء على جهة الشذوذ؛ لأنَّ الهاء - وإن كانت مما تُبدل - لم يثبت إبدالها من الحاء، وإن كان قد ذهب إلى ذلك من لا يحقِّق في علم العربية، بل يغلب عليه علم اللغة، وهو أبو عبد الله الحسين ابن خالويه، قال: وتُبدل من الحاء هاء، قالوا: القارَّة والمارَّة والبارَّة والطارَّة، يريد: القارح والمارح والبارح والطارح. وذكر ذلك فيما جاء على هذا الوزن مما آخره راء وهاء، وقد نظمهما أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي<sup>(١)</sup>، فقال<sup>(٢)</sup>:

---

(١) نحوي لغوي شاعر مرقئ محدث حافظ. ولد ببغداد سنة ٥٢٠هـ، وأقام بدمشق، تلميذ ابن الشجري وابن الحشَّاب، وشيخ علم الدين السخاوي. له حواشي على ديوان المتنبي. توفي سنة ٦١٣هـ. بغية الوعاة ١: ٥٧٠ - ٥٧٣.

(٢) الأبيات في بغية الوعاة ١: ٥٧٢.

يا سيفَ دينِ الله عِشْ سَالِمًا      فالدِّينُ ما عِشْتَ له بارُهُ  
ودُمُ لأهلِ العِلْمِ ما دامتِ الدُّ      دُنْيا ، فأنتَ العالمُ الدارُهُ  
إنَّ الذي يَسْمو إلى تَيْلٍ ما      شَيِّدَتْ مِنْ أَكْرومَةٍ وارِهِ  
كم لكَ عند الرُّومِ مِنْ وَقْعَةٍ      ذَكَرَكَ في الدنيا بها جارُهُ  
عَفَفْتَ إلا عن نُفوسٍ لهم      أنْتَ إليها أَبَدًا شارُهُ  
/وكم لهم من مُقْلَةٍ طَرْفُها      لِلذُّلِّ مِنْ أَدْمُعِهِ مارُهُ  
[٨: ٢٠٥]      أنْتَ بِإِذْلالِ العِدا حَيْثُما  
كم تَشْتَكِي الخيلُ إِلَيْكَ السُّرى      كانوا وإِعزازِ الهدى غارُهُ  
أَخْلَتْها بالغزو حتى اسْتَوَى      هل أنْتَ بِالرِّفْقِ لها آرُهُ  
هَذي قَوايِ الخالَوَيْهِ لا      في الأَيْنِ منها الجَذْعُ والقارُهُ  
أَلْفَها الكِنْدِيُّ طَوْعًا ، ولن      يَطْرَحُ منها لَفْظَةٌ طارُهُ  
والخِلْعَةُ الحَسَناءُ حَقِّي على      يَسْتَوِي الطائِعُ والكارُهُ  
ما قُلْتُهُ وَالْمَرْكَبُ الفارُهُ

انتهت أبيات الكندي، ونحن نشرح قوافيها لِنَتِمَّ بذلك الفائدة وإن كان ذلك ليس من علم النحو.

فقولُهُ بارُهُ أي: مُتَرْجِّحُ نَعْمَةٍ، وهو فاعِلٌ من قولهم: بَرَهْرَهَةٌ<sup>(١)</sup>. والدارُهُ: فاعِلٌ من المِدرَه<sup>(٢)</sup>، وهو أيضًا البَرّاق من الدَّرَهْرَهَةِ<sup>(٣)</sup>. والوارُهُ: فاعِلٌ من الأَوْرَه والوَزْهاء، وهو الأحمق. والجارُهُ: المُعْلِن من الجَراهِية، وهي العَلانِيَة. والشارُهُ من الشَّرَه. والمارُهُ:

(١) البرهرة: التي كأنها تُرْعَد من الرطوبة.

(٢) المدره: السيد الشريف، وزعيم القوم.

(٣) الدرهمه: الكوكبة الوقادة بنورها تطلع من الأفق دائرة.



من المَرَّة، وهو ترك الكُحل للعين. والغارَةُ: من غَرَّه بالشيء بمعنى غَرَّي، أي: التصق به، ذكره ابن دُرَيْد في (الجمهرة)<sup>(١)</sup>. وآرَة: فاعِلٌ من آرَة بمعنى: أراح الشيء. والقارَة: القارح والجِلْد اليابس. والطارَة: الطارح. والكارَة: من الكراهة، وهو أيضًا اللاطِمُ الكرهاء، والكَرْهَاء هو الوجه. والفارَة: اسم فاعِل من فَرَّه، وهو شاذٌّ<sup>(٢)</sup>، وهو من صفات البغل والحمار لا من صفات الفَرَس، ولا يُلتَفَت لوصفه الفرس بذلك لأنه لم يكن له بَصَرٌ بالخيَل، والفارَة بمنزلة الفارح.

ص: ويجوزُ في لغة سُلَيْمٍ حَذْفُ عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَضَاعِفِ الْمُتَّصِلِ بَتَاءِ الضمير أو نونه مَجْعُولَةً حَرَكَتُهَا عَلَى الْفَاءِ وَجُوبًا إِنْ سَكَنتْ؛ وَجَوَازًا إِنْ تَحَرَّكَتْ وَلَمْ تَكُنْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فَتْحَةً. وَرُبَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ.

ش: قد تعرَّض المصنف إلى هذه المسألة في آخر (باب التقاء الساكنين)<sup>(٣)</sup> وكَرَّرَهَا هُنَا، وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهَا هُنَا أَكْثَرَ. وَمِثَالُ اتِّصَالِهِ بَتَاءِ الضمير: ظَلْتُ، وَمِثَالُ نُونِهِ ظَلَنْ.

وقوله ويجوزُ في لغة سُلَيْمٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْجَائِزِ. وَيَدُلُّ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup> فِي آخِرِ (باب التقاء الساكنين) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لُغَةُ سُلَيْمٍ، فَاحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ غَيْرَهُ، وَالْآخَرُ أَنَّهُمْ يُجِيزُونَ غَيْرَهُ. وَقَوْلُهُ حَذْفُ عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا نَحْوَ ظَلَّ، أَوْ أَزِيدَ نَحْوَ أَحْسَّ وَأَحَبَّ وَالْمُحْطَّ.

(١) جمهرة اللغة ٢: ٧٨٣.

(٢) لأن اسم الفاعل من فَعَلَ يكون على فَعِيل.

(٣) تقدم هذا في ١٧: ١٢٤، ١٢٧ - ١٣٠.

(٤) قال هناك: ((والتزم غيرُ بكرِ الفلك قبل تاء الضمير وأخويه، وحذفُ أولِ المثلين عند

ذلك لغة سُلَيْمٍ)). ١٧: ١٢٤.

وقوله وجوباً إن سَكَنْتَ مثاله أَحَسْتُ به، وَأَحَبُّهُ، أَلْقَيْتَ حركة السين والباء اللذين كانا في أَحَسَسْتُ وَأَحَبَّبْتُ على الحاء التي كانت ساكنة وجوباً؛ لأنه لا يمكن [٨: ٢٠٥ ب] الجمع بين ساكنين؛ لأنَّ فاء الكلمة /ساكن، ولام الكلمة ساكن.

وقوله وجوازاً إن تحَرَّكَ أي: إن تحركت الفاء فيجوز أن تبقى على حركتها، ويجوز أن تُحَرِّكَ بحركة العين المحذوفة، فتقول: ظَلْتُ وظِلْتُ، وَمَسْتُ وَمِسْتُ.

وقوله ولم تكن حركة العين فتحةً لأنها إذا كانت فتحة فلا تُلقَى على ما قبلها؛ لأنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو هَمْتُ في هَمَمْتُ، وانْخَطْتُ في انْخَطَطْتُ. وإنما حُذِفَت عين الكلمة في هذا المضعف تشبيهاً لها بحرف العلة، فكما حذفوا في مثل أَطَلْتُ وَأَطْلَنْ، وَخَفْتُ وَخَفَنْ، وَانْقَدْتُ وَانْقَدَنْ، حذفوا هنا، وذلك أنَّ الإدغام إعلال للكلمة؛ ألا ترى أنه يُعَيَّر وزنها لأنه يذهب حركة العين لأجل الإدغام، كما ذهبت حكمة حذف العلة لأحدا القلب في أَطَاأَ، وخاف، فَشَبَّهَتْ عين الكلمة في المضعف بعينها في المعتل، وكان ذلك في نوع من المضعف وإن كان الحذف في المعتل لا يختص بنوع من الأفعال؛ إذ هو يكون في ماضيه وأمره ومضارعه، فتقول: خِفْتُ وَخَفَ وَيَخْفَنَ وَخَفَنْ؛ لأنَّ الشَّيْءَ بالشيء لا يَقْوَى قُوَّتُهُ. وكان ذلك في النوع من المضعف الذي هو الماضي أكثر منه في الأمر والمضارع لأنهما جاريان عليه في الاعتلال والصحة، فكانه هو الأصل في ذلك.

وقوله ورُبَّمَا فُعل ذلك بالأمر والمضارع مثال الأمر ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، ومثال المضارع ما سمع الفراء<sup>(٢)</sup> أنَّ بعضهم قال: يَنْحَطُنْ في يَنْحَطِطُنْ.

وما ذكره المصنف من حذف العين من المضعف وأنَّ ذلك لغة سليم بالشروط التي ذكرها قد تعرَّض لشيء منه (س)؛ إلا أنه لم ينقل ذلك عن سليم، قال (س)<sup>(٣)</sup>:

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٤٢ قاله أعرابي من بني ثُمير.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢١ - ٤٢٢.

«هذا باب ما شَدَّ من المضاعف، فَشَبَّهَ بِبَابِ أَقَمْتُ، وليس بِمُتْلَقٍ، وذلك قولهم أَحَسْتُ، يريدون أَحَسَسْتُ، وَأَحَسَّنَ يريدون أَحَسَّسَنَ، وكذلك يُفعل بكلِّ بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شَبَّهَهَا بِأَقَمْتُ لِأَنَّهُمْ أَسَكَنُوا الْأَوَّلَى، فلم تكن لِتَثْبِتِ وَالْآخِرَةَ ساكنة. فإذا قلتَ لم أَحَسَّ لم تُحذف لأنَّ اللام في موضعٍ قد تَدْخُلُهُ الحركة، ولم يُثَبِّتْ على سكون لا<sup>(١)</sup> تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها فيه».

قال (س) بعد كلام<sup>(٢)</sup>: «ومثْلُ ذلك قولك: ظَلْتُ ومَسْتُ، حَذَفُوا وَأَلْقَوْا الحركة على الفاء كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذًّا. والأصلُ في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحَسَسْتُ، وظَلَّلْتُ، ومَسِسْتُ».

ثم قال (س) بعد كلام<sup>(٣)</sup>: «ولا نعلم شيئًا من المضاعف شَدَّ إلا هذه الأحرف».

وقال في آخر أبواب (الكتاب)<sup>(٤)</sup>: «هذا بابٌ ما كان شاذًّا مما خَفَّفُوا على أَلَسْتَهُمْ، وليس بمَطْرَدٍ» ما نصُّه<sup>(٥)</sup>: «وَمِنْ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ: أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وظَلْتُ، لَمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ كَرَهُوا التَّضْعِيفَ، وَكَرَهُوا تَحْرِيكَ هَذَا الْحَرْفِ الَّذِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ فِي فَعَلْتُ وَفَعَّلْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُضَاعَفٍ؛ فَحَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا التَّاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ:

يَسْتَطِيعُ، /فَقَالُوا: يَسْتَطِيعُ حَيْثُ كَثُرَتْ، كَرَاهِيَةَ تَحْرِيكِ السَّيْنِ» انتهى. فهذه نصوص [٨: ٢٠٦/١] من (س) تدلُّ على شذوذ هذا الحذف، وتدلُّ أيضًا على عدم إطراده.

وقد اختلف أصحابنا في هذا:

(١) في المخطوطات: لأنه. والتصويب من الكتاب ٤: ٤٢٢.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٢.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٢ - ٤٨٣.

فذهب الأستاذ أبو علي<sup>(١)</sup> إلى أنَّ ذلك مطَّرد في أمثال هذه الأفعال، وتعلَّق بلفظ (س) «وكذلك يُفعل به في كلِّ بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة».

وفي كلام (س) ما يردُّ هذا المذهب، وقد نصَّ على أنَّ ذلك «ليس بمُتَلَبِّ»، ونصَّ على أنه «لا يَعْلَم شيئاً من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحرف». وتأويل أبي علي أنَّ معناها «إلا هذه الأحرف ونحوها من المضاعف» تأويلٌ بعيد جداً.

وذهب غير الأستاذ أبي علي من أصحابنا كابن عصفور<sup>(٢)</sup> وشيخنا أبي الحسن ابن الضائع<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ ذلك لا يطَّرد، وإنما معنى قول (س) «وكذلك يُفعل به» أي: بأَحَسَّ في كلِّ بناء، أي: في كلِّ صيغة من أَحَسَّ تُبنى اللام منه فيه على السكون، فتقول: أَحَسْتُ وَأَحَسْنَا وَأَحَسْتُمَا وَأَحَسْتُمْ وَأَحَسْتُنَّ وَأَحَسْتِ<sup>(٤)</sup>؛ لأنه إنما مَثَّلَ أَحَسَّ. ثمَّ رَأَى أَنَّ مَكَانَ الْأَمْرِ هَهُنَا فَالْأَمْرُ فِي (هـ) لَا يَصِلُ إِلَى الْمَضَاعِفِ بِإِلَّا نِهَا يَعُودُ عَلَى أَحَسْتُ، فهذا الذي حفظه (س) عن العرب.

وذكر المصنف أنَّ ذلك لغة لِسُلَيْمٍ مطَّردة في المضاعف بالشروط التي ذكرها؛ ولعلَّ ذلك من نقل غير البصريين؛ لأنَّ إمام البصريين لم يَنْقُلْ ذلك عن سُلَيْمٍ، ولا ذكر اطرَاد ذلك، وإنما أورد منه هذه الألفاظ النادرة، ونصَّ على شذوذها وعدم اطرَادها. وكان ينبغي للمصنف أن ينقل مذهب (س) في المسألة، ثم يُتَّبِعْهُ بما يخالف ذلك إن كان عنده ما يخالفه، وقد تقدَّم لنا الكلام<sup>(٥)</sup> على هذه المسألة في (باب التقاء الساكنين) في آخره، ولكنَّ فيما تكلَّمنا به هنا مزيدٌ فوائد، كما أنَّ في كلامنا هناك مزيدٌ فوائد.

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٣٤ [رسالة].

(٢) الممتع ٢: ٦٦١ والمقرب ٢: ١٥٨.

(٣) وأحست: سقط من ت، ح.

(٤) تقدم في ١٧: ١٢٧ - ١٣٠.

وأما قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(١)</sup> فإنه قُرئ بفتح القاف وكسرهما، فَمَنْ فتحتها فهو من: قَرَرْتُ في المكان - بكسر العين - والمضارع أَقَرُّ، فلَمَّا أُمِرَ منه فُعِلَ به ما فُعِلَ بِمَسِسْتُ مِنْ حذف عينه، وهي لغة صحيحة، أعني أَنَّ فَعِلْتُ في قَرَرْتُ بكسر العين فصحيحة، لا أعني حذف عين الكلمة. وقَرَرْتُ في المكان - بكسر العين - رواها بعض البغداديين<sup>(٢)</sup>، فلا يُلْتَفَتُ إلى قول مَنْ أنكرها. والأفصح في هذه اللفظة قَرَرْتُ بفتح العين.

وَمَنْ قرأ بالكسر فيحتمل وجهين<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: أن يكون من قَرَرْتُ أَقَرُّ بكسر القاف، فيكون كالأمر من باع، ويكون إذ ذاك شاذًا.

والثاني: أن يكون من الوَقَار، يقال: وَقَرَّ يَقَرُّ، ولا شذوذ فيه إذ ذاك، ولكن الأولى أن يُحْمَلَ عَلَى قَرَرْتُ أُؤَرُّ لِأَنَّ انفاق القراءتين أولى.

ص: وبعضُ العرب يحذف همزة يَجِيءُ وَيَسُوءُ، وإحدى ياءِي يَسْتَحْيِي، ويُجْرِيهِنَّ مُجْرَى يَفِي وَيَشِي في الإعراب والبناء والإفراد وغيره.

ش: قوله وبعضُ العرب<sup>(٤)</sup> إشارة إلى أَنَّ أكثر العرب لا يحذف الهمزة، وذلك

/ أَنَّ الهمزة هي لام الفعل، والأصل في لام الفعل أن لا تُحذف، سواء كانت حرف [٨: ٢٠٦/ب] علة أم حرفًا صحيحًا، إلا أنه إذا كان حرف علة ودخل عليه الجازم فله حكم، فقياسُ هذه الهمزة أن لا تحذف، تقول: جاء يجيءُ وساءَ يَسُوءُ، وداءَ يَداءُ<sup>(٥)</sup>، وشاءَ يَشاءُ، لكنهم شَذُّوا في حذفها من مضارع جاءَ وساءَ.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. قرأ نافع وعاصم بفتح القاف، وقرأ بقية السبعة بكسرها. السبعة ص ٥٢١ - ٥٢٢.

(٢) معاني القرآن للقرطبي ٢: ٣٤٢ والحجة ٥: ٤٧٥.

(٣) الحجة ٥: ٤٧٥.

(٤) الكتاب ٣: ٥٥٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٩٢.

(٥) داء يداء: صار في جوفه الداء.

وقوله وإحدى ياء يَسْتَحْيِي يعني إما التي هي لام الكلمة، وإما التي هي عين الكلمة:

أما حذف لام الكلمة فقياساً على حذف همزة يَجِيء وَيَسْءَى، ولأنَّ الأطراف محلُّ التغير، فلما حذفها بقي يَسْتَحْيِي كحاله مجزوماً، فنقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء التي هي فاء الكلمة، وسكنت الياء، فقال: يَسْتَحْيِي.

وأما حذف عين الكلمة فقليل: نقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء، فالتقى ساكنان: الياء التي هي عين، والياء التي هي لام، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين.

فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يَسْتَفْعُ. وعلى التقدير الثاني يكون وزنها يَسْتَفِلُّ. وَيَسْتَحْيِي<sup>(١)</sup> لغة تميمية<sup>(٢)</sup>، وقد قرأ بها ابن مُحِصَن<sup>(٣)</sup>، ورويت عن ابن كثير<sup>(٤)</sup>. وَيَسْتَحْيِي لغة الحجازيين<sup>(٥)</sup> وغيرهم من غير بني تميم.

وذكر (س) تعليل لغة تميم عن الخليل، قال<sup>(٦)</sup>: «جعلوها كآي»، يريد<sup>(٦)</sup>: كان الواجب في آية آيَا كَحَيَاةٍ وَدَوَاةٍ، فقلب الأخير، وصحَّ الأول. وكذلك تقول في الأفعال نحو رَوَى وَشَوَى، تجري مجرى رَحَى في الأسماء وَرَمَى في الأفعال، لا مجرى باب. وقال في آية<sup>(٧)</sup>: «أَجْرُوهَا مجرى قَالَ وَبَاعَ»، ولذلك يقدَّر ثلاثيُّ هذا حاي على نحو آي، ونظيره باعٌ كدَامَ واستَدَامَ.

---

(١) ويستحي ... متوجه عليه: سقط من ح.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٦.

(٣) شواذ ابن خالويه ص ٤ وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٦.

(٤) شواذ ابن خالويه ص ٤.

(٥) معناه في الكتاب ٤: ٣٩٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٣ - ١٢٤.

(٧) الكتاب ٤: ٣٩٨.

وحكى (س)<sup>(١)</sup> عن غير الخليل أَنَّ الأصل اسْتَحْيَا وَيَسْتَحْيِي، فنقلوا حركة العين إلى الفاء، ثم حذفوا العين استخفافاً لكثرة في الكلام كما أُلزِموا يَرَى الحذف ولم يَكْ ولا أَدِرْ. وشَبَّهَ قولَ الخليل باستَحُوذَ واستَطَيَّبَ، جاء على حُوذَ وطَيَّبَ، ولم ينطق بهما، وبما نقل (س) عن غير الخليل.

قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: وقال: كان يجب على قول الخليل اسْتَحَايَا وَيَسْتَحْيِي.

واحتجَّ للخليل<sup>(٣)</sup> بأنه ليس في كلامهم فعلٌ مضارع معتلُّ اللام يتحرك آخره بالضم؛ فحذفوا الضمة، وسكنت اللام كما فُعل في يَرَمِي، وحُذفت العين لالتقاء الساكنين، وحملوا الماضي على المضارع كأَغْرَيْتُ واستَدْعَيْتُ.

واحتجَّ أبو عثمان<sup>(٤)</sup> على هؤلاء باستَحْيَا وَيَسْتَحْيَانِ، ولو حُذفت<sup>(٥)</sup> الياء لالتقاء الساكنين لرجعت هناك لتحرك الياء بالفتح.

وقال ابن جني في (المنصف)<sup>(٦)</sup> محتجاً للخليل: صار اسْتَحَى بعد الحذف مثل ارْتَمَى، وَيَسْتَحِي مثل يَرْتَمِي، ولذلك قالوا: اسْتَحْيَا وَيَسْتَحْيَانِ كَارْتَمَيَا وَيَرْتَمِيَانِ. وهذا تشبيه لفظي لا ينبغي؛ لأنَّ ما حُذف لالتقاء الساكنين يُرَدُّ إذا زال ذلك لفظاً وتقديراً، نحو لم يَقُمْ ولم يَقُوما، وكما قال (س)<sup>(٧)</sup> في ترخيم رجل سَمِيَّته (قاضون): يا قاضي، على كل وجه، وكذلك ينبغي هنا الردّ. وإذا قلنا حُذف تخفيفاً لزَمَ في كلِّ

---

(١) الكتاب ٤: ٣٩٩.

(٢) المنصف ٢: ٢٠٤ - ٢٠٥ وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١٨: ١٢٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسرياني ١٨: ١٢٨.

(٤) المنصف ٢: ٢٠٤.

(٥) ولو حُذفت ... ولذلك قالوا استحيا ويستحيان: سقط من ل.

(٦) لم أقف فيه على هذا القول.

(٧) الكتاب ٢: ٢٦٢.

موضع لأنَّ الأمر في اللفظ على وجه واحد حيث تصرف. وليس ما ذكره من  
الحذف لالتقاء الساكنين / بشيء، واعتراض أبي عثمان متوجه عليه. [٨: ٢٠٧/١]

وقوله في الإعراب أي: تقول في النصب: لن يَجِي، ولن يَسُو، ولن يَسْتَحِي،  
كما تقول: لن يَفِي، ولن يَغْزُو، ولن يَسْتَي. وفي الجزم: لم يَج، ولم يَس، ولم يَسْتَح.  
وقوله والبناء يعني: إذا عرض فيه البناء باتصال<sup>(١)</sup> نون التوكيد أو نون الإناث  
به، فتقول: يَجِيَن وَيَسُون وَيَسْتَحِيَن، وتقول: لا تَجِيَن، ولا تَسْتَحِيَن، ولا تَسُون زيدًا.  
وقوله والإفراد يعني بالإفراد أن لا يلحقه ضمير<sup>(٢)</sup> تثنية ولا جمع.  
ويعني<sup>(٣)</sup> بغير الأفراد أن يلحقه ضمير التثنية والجمع، فتقول: يَجِيَان وَيَجُون،  
وَيَسُون وَيَسُون، وَيَجِيَن وَيَسُون، وَيَسْتَحِيَان وَيَسْتَحُون وَيَسْتَحِيَن، كما تقول في يفي  
وَيَسْتَي.

وتنقسم النسب في قوله ريس العرب، ويسنون أن ينسب به بني تميم،  
يقولون: اسْتَحِيْتُ. وأما أهل الحجاز فيأتون به على الأصل، يقولون: اسْتَحِيْتُ،  
وقد<sup>(٤)</sup> نطق بعضهم بلغة بني تميم، قال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>:  
فَقُلْنَ: أَهَذَا دَأْبُكَ الدَّهْرَ سَادِرًا؟ أَمَا تَسْتَحِي، أَوْ تَرْعَوِي، أَوْ تُفَكِّرِي!

وزعم الخليل<sup>(٦)</sup> أنَّ اسْتَحِيْتُ كآية في أنه جاء على حاي، يعني في أنه اعتلت  
عينه، فأصله اسْتَحَايَ كاستقام، فلما اتصل به المضمر سكنت اللام، فحذفت العين  
لالتقاء الساكنين كاستقامت.

(١) ك: بالاتصال.

(٢) ك: همزة.

(٣) زيد هنا في ح: بقوله.

(٤) وقد نطق ... أو تفكر: سقط من ح.

(٥) ديوانه ص ١٠٠ والكامل ٢: ٧٩٨. ترعوى: تكف وترجع.

(٦) الكتاب ٤: ٣٩٩.



فإن قيل: يلزمه أن يقول في المضارع يَسْتَحْيِي.

فيقول: لَمَّا كان المضارع آخره ياء لا تظهر فيه الضمة بل تقدَّر فلَمَّا حُذِفَ  
اجتمع ساكنان؛ فحُذِفَت العين لهما. وكذلك اسْتَحَايَ قُلِبَت الياء<sup>(١)</sup> أَلْفًا، وحُذِفَت  
إحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وزعم أبو عثمان<sup>(٢)</sup> أَنَّ الياء حُذِفَت فِي اسْتَحْيَيْتُ حَذْفًا، وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى  
الحاء. وقد قال هذا (س)<sup>(٣)</sup> أيضًا.

وَأَلْزَمَ الْمَازِنِيُّ الْخَلِيلُ أَنْ يُقَالَ فِي التَّنْيَةِ: اسْتَحَايَا.

ولا يلزمه لأنهم لم يقولوا في المفرد اسْتَحَايَ، بل قالوا اسْتَحَى كَارْتَمَى، فموجب  
الإسكان في اسْتَحَايَ حين قال اسْتَحَى بَاقٍ فِي التَّنْيَةِ.

وقد اعتذر ابن عصفور<sup>(٤)</sup> عن ذلك بأنه لَمَّا صار في اللفظ كَأَفْتَعَلَ حُكْمٌ لَهُ  
بِحُكْمِهِ. وهو اعتذار ضعيف. وكِلَا الْقَوْلَيْنِ<sup>(٥)</sup> - أعني قول الخليل وقول المازني - قريبٌ  
وشاذٌّ.

وأبهم كلام المصنف بأمرين:

أحدهما: قوله إحدى ياءِي يَسْتَحْيِي، فردَّد الأمر بين عين الكلمة ولامها،  
ونصوصُ الأئمة على أَنَّ المحذوف العين، وإن كنا قد أبدينا لكلٍّ مِنْ حذف العين أو  
اللام وجهًا جريًّا على ظاهر كلام المصنف.

---

(١) الياء: سقط من ح.

(٢) المنصف ٢: ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٤: ٣٩٩.

(٤) الممتع ٢: ٥٨٦، وهذا القول لابن جني. المنصف ٢: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٩٩ [رسالة].

(٦) ك: وأفهم.

والثاني: إضافة الحذف إلى لفظ يَسْتَحْيِي، وذلك لا يختصُّ بالمضارع، بل ذلك جارٍ في سائر التصرفات، تقول: اسْتَحَى وَيَسْتَحِي واسْتَحِ وَمُسْتَحٍ وَمُسْتَحِيَّ واستِحَاءً، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
وإني لأَسْتَحِي - وفي الحقِّ مُسْتَحِي - إذا جاءَ باغي العُزفِ أنْ أَتَنَكَّرَا

وقال آخر:

وقُلنَّ: أهذا دأْبُكَ الدَّهْرَ سادِرًا؟ أمَّا تَسْتَحِي، أو تَرَعَوِي، أو تُفَكِّرُ!

[٨: ٢٠٧/ب] /ولكراهمتهم تحرك حرف العلة بالإعراب في الفعل تنكَّبوا الإدغام، فلو بنيت من الرمي والغزو أفعلاً لقلت: ارميَا واغزَوِي، ولم يقولوا: ارمِيَّ ولا اغزَوِي، يدلُّ على ذلك اِرْعَوِي، هو أفعَلٌ كاحمَرَّ.

ص: والْتَزَمَ في غير نُدُور حذفُ ألف (ما) الاستفهامية المفردة المجرورة. وقد تُسَكَّن ميمُها اضطراراً إن جُرَتْ بحرف. وزعم المبردُ أنَّ حذف ألف (ما) الموصولة بـ(شئت) لغة.

ش: قوله في غير نُدُور قال أبو الحسن في (الأوسط): ومن العرب مَنْ يُثَبِّت الألف في الاستفهام أيضاً، وذلك قبيح قليل.

وثبت بعد قوله في غير نُدُور في بعض النسخ: أو اضطراراً، وذلك احترازٌ من مثل قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

على ما قامَ يَشْتُمُّني لئيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرَّعَ في رَمَادٍ

(١) كذا ورد آخره في الممتع ٢: ٥١٠، ٥٨٦. وهو لابن مقبل في ديوانه ص ١١١ وصدره له في المسائل الشيرازيات ص ٦١٠. وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٤٠٤ والتمام ص ٧١، ١٤٣ - وآخره فيها كلها: أتعذراً. ك، ل: لأستحي. وزوي: ((وفي الحقِّ مَسْمَحٌ))، وبها يفوت الاستشهاد. العرف: المعروف. والمسمح: المتسّع.  
(٢) تقدم البيت في ٤: ٢١٧.

وزعم قومٌ أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُثبت الألفَ في (ما) الاستفهامية مع حروف الجر؛ واحتجُّوا بقوله «(على ما قام)» البيت، وقد احتجَّ به أبو علي الدِّينوريُّ في (كتاب المهدَّب) على قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَلَيْتَ قَوْي يَعْلَمُونَ﴾ (١) بِمَا غَفَرَلِي رَبِّي ﴿١﴾، قال: «لأنَّ أهل التفسير قالوا: معناه: بأيِّ شيء غفر لي ربي». قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه لأنَّ النحويين على خلافه، على أنَّ الزمخشري حكاه لغة في تفسيره (٢) لا مُفَصَّلَه، فأثبتها.

وقوله **حذف ألف (ما) الاستفهامية** احترازٌ من الموصولة والشرطية، فإنَّها لا تُحذف وإن دخل عليها الجارُّ، تقول: مررتُ بما مررتُ به، بما تفرَّخ أفرَّخ. وقوله **المفردة** احترازٌ من أن تكون مركبة مع «(ذا)»، نحو قولك: على ماذا تلومني؟ فإنه لا تحذف منه الألف وإن كانت استفهامية وقد دخل عليها حرف الجر؛ قال الأخفش في (الأوسط): «(فإن وصلت (ذا) بـ(ما) أثبت الألف)». وقوله **المجرورة** لأنَّها إن كانت مرفوعة أو منصوبة فلا تُحذف منها الألف إلا في ضرورة، قال الشاعر (٣):

أَلَا مَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ ، أَلَا مَهْ      أَلَا فَاثِدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَهْ

ويُعْمُ قوله **المجرورة** أن تكون مجرورة بإضافة، نحو: بحجىء مَ جئت؟ أو بحرف جرٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٤)، و﴿لِمَ تُوَدُّونَنِي﴾ (٥)، و﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ (٦)، و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرُنَهَا﴾ (٧)، وقول الشاعر (٨):

(١) سورة يس: الآيتان ٢٦ - ٢٧.

(٢) الكشف ٤: ١١ - ١٢ [ط. ٣ - دار الكتاب العربي] وقد أجازاه ولم ينص على أنه لغة.

(٣) تقدم البيت في ١١: ١٨٩، ١٥: ٢٤٤. في المخطوطات: «... الناعيان ... تندبا ...».

(٤) الآية الأولى من سورة النبأ.

(٥) من الآية ٥ من سورة الصف.

(٦) من الآية ٣٥ من سورة النمل.

(٧) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٨) تقدم البيت في ٦: ١٣٨، ١٤٣، ١١: ١٨٩، ٢٣٦.

علامَ تَقُولُ الرَّمَحُ يُثْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

وإنما حُذفت من الاستفهامية دون الموصولة والشرطية تخفيفاً، وكان ذلك في الاستفهامية لأنها مستتيدة بنفسها، بخلاف الشرطية فإنها متعلّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة لافتقارها في تمام معناها إلى الصلة، فكان مجموع الاسم إنما هو الموصول والصلة، فكأنَّ الألف وقعت حشواً لا طرفاً، وذلك كله بخلاف (ما) الاستفهامية. وقوله وقد تُسَكَّنُ ميمُها اضطراراً، فيقال: لم فعلت؟ قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

[٨: ٢٠٨/١] / يَا أَسَدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهُ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهُ

ويُشترط في التسكين في الضرورة أن تكون مجرورة بحرف جر؛ لأنها إن كانت مجرورة بالإضافة لم يجر التسكين لا في الضرورة ولا في غيرها. وإنما لم يجر ذلك في السعة لئلا يَنهكها الحذف بأن حُذفت ألفها، ثم حُذفت حركتها، وذلك إجحاف بها.

وقوله وزعم المبردُ إلى آخره<sup>(٢)</sup> هذا الذي ذهب إليه أبو العباس قد نقله أبو زيد، قال الأخفش في (الأوسط): «وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: سَلَّ عَمَّ شَيْتَ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه».

ص: وشُدَّ في الأسماء حذف اللام لفظاً ونيةً بكثرة إن كانت واوًا، وبِقِلَّة إن كانت هاءً أو همزةً أو نونًا أو حاءً أو مثل العين. ورُبِّما حُذفت العين وهي نونٌ أو واوٌ أو تاءٌ أو همزةٌ، والفاءُ وهي واوٌ أو همزةٌ. وكَثُرَ في أَبٍ بعد (لا) و(يا)، ونَدَرَ بعد غيرهما. وشُدَّ في الفعل: لا أَدْرِ، ولا أَبَالِ، ونحو: خافُوا، ولو تَرَ ما الصِّيَان.

(١) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في الحيوان ١: ٢٦٧ واللسان (روح). والشاهد بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري ص ١٣٨ والزاهر ٢: ٤٠٥ والحجة ١: ٢٦١. أكلته: أكلت لحم الكلب. ومعنى العجز: لو علم الله ذاك منك حرَّمه.

(٢) هو قوله: وزعم المبردُ أنَّ حذف ألف (ما) الموصولة بِشَيْتَ لغة.

ش: قوله لفظاً ونيّةً احترازٌ من نحو: فَنَى القومَ، وعَصَا الرجلَ، وفَنَى وعَصَا، فإنَّ الألفَ حُذفت لالتقاء الساكنين في اللفظ، وأمّا في النّيّة فهي كالمملفوظ بها، يدلُّ على ذلك تقدير الإعراب فيها وإن كانت محذوفة فهي مرادة؛ وإلا لزم من ذلك أن لا يكون في الاسم إعراب، بخلاف ما حُذف لفظاً ونيّةً، فإنَّ الإعراب ينتقل إلى الحرف الذي يلي الحرف المحذوف، نحو أَخٍ وأبٍ.

وقوله بكثرةٍ إن كانت واواً وذلك مثل أَبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ وذِي على مذهب الخليل<sup>(١)</sup>، وإِنَّ واسمٌ على مذهب البصريين، وعَدٍ وكُرّةٍ وقُلّةٍ وسُمٍ؛ لقولهم: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَالْأُبُوّةُ وَالْأُخُوّةُ وَحَمَوٌ وَهَنَوَاتٌ وَالْبُنُوّةُ وَالسُّمُوّ وَعَدَوٌ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لا تَقْلُوهاها ، واذْلُوهاها ذَلَوْا      إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخاهُ عَدَوْا

وَكُرَوْتُ بِالْكُرّةِ<sup>(٣)</sup>، وَقَلَوْتُ بِالْقُلّةِ<sup>(٤)</sup>، وَعَزّةٌ<sup>(٥)</sup> لأنه من عَزَوْتُ، وَعَضِين أَي: جَزَأُوا القرآنَ أجزاءً، فهو من العَضْو.

فأما بُنّةٌ - وهي اسم الجماعة - وَطَبّةٌ - وهي طرف السيف - وَبُرّةٌ<sup>(٦)</sup> وَكِفّةٌ<sup>(٧)</sup>، فالمحذوف منها الواو حملاً على الأكثر، قاله أبو الحسن<sup>(٨)</sup>.

وأما من قال سِمَ - بكسر السين - فزعم المُهاباضي<sup>(٩)</sup>: ((أنه عند مَنْ قال ذلك مِنْ سَمَى يَسْمِي سَمِيًّا، فكسر السين ليدلَّ على أَنَّ المحذوف ياء)). وأما غيره فزعم أَنَّ

(١) تقدم في ١: ١٦٣.

(٢) تقدم الثاني في ٨: ٧٨.

(٣) كروت بالكرة: ضربت بها، ولعبت بها.

(٤) قلوت بالقلة: ضربت بها، والقلة: عود مقدار شبر محدّد الطرفين يضرب به الصبيان.

(٥) العزة: الجماعة.

(٦) البرة: حلقة تجعل في لحم أنف البعير.

(٧) كذا في المتن ٢: ٦٢٣، ولم أقف عليه فيما حذفته لامي وهي واو.

(٨) المتن ٢: ٦٢٣.

(٩) شرح اللمع له ق ١٥٢/أ. أفادنيه الأخ النبيل الدكتور فريد الزامل، جزاه الله خيراً.

ذلك لغة في الاسم، وكلُّه على مذهب البصريين راجع إلى أنه مشتقٌّ من السُّمُو،  
فيكون مما حُذِف من آخره الواو.

ومما حُذِف منه الواو عِصَّةٌ في إحدى اللغتين، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا      وَعِصَّاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا  
فَأَصْلُهُ عِصْوَةٌ.

وكذلك سَنَّةٌ على إحدى اللغتين، قالوا: سَنَوَاتٌ، وقال: سَانَاهُ<sup>(٢)</sup> مُسَانَاةٌ.

ولَمَّا كَانَ قد جاء مما حُذِفَ لامه وهي واو هذه الألفاظُ وهي جملة صالحة  
[٨: ٢٠٨/ب] قال المصنف: /إِنَّ الواو حُذِفَتْ إِذَا كَانَتْ لَامًا بكَثْرَةٍ، ومع هذه الكثرة فلا يقاس  
عليها شيء مما آخره واو، لا يجوز أن يقال في دَلُو: دَلٌ، ولا في هُو: هُوَ: لَهْ.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَهُ إِذَا كَانَتْ هَاءً شَرَفًا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ كَمَا أَنَّ هَاءَ أَمٍّ هَاءٌ رَحِيمٌ  
حكم صحيح، فمثالُ حذف الياء وهي لَامٌ يَدٌ ومِئَةٌ وَدَمٌ في قول مَنْ قَالَ دَمِيَانِ،  
واثْنَيْنِ، لقولهم: يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا<sup>(٣)</sup>، ولقولهم: قَطَعَ اللَّهُ أَدْيِيَهُ، ولقولهم: أَخَذْتُ مَائِيًا، أي:  
مِئَةً، وَأَمَائِيْتُ<sup>(٤)</sup> الدِراهِمَ، وَأَمَائْتُ هِيَ: إِذَا صَارَتْ مِئَةً. وَلِأَنَّ اثْنَيْنِ مِنْ ثَنِيَّتٍ؛ لِأَنَّ  
الثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَاحِدِ، فَالْإِلَامُ يَاءٌ وَهِيَ مُحَذَوْفَةٌ، وَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ ثَنِيَّتِي، فَلَمَّا حَذَفُوا  
الِلَامَ عَوَّضُوا كَمَا عَوَّضُوا فِي ذَوَاتِ الْوَائِي فِي ابْنِ حِينَ حَذَفُوا.

ومثالُ حذف الهاءِ شَفَّةٌ وَعِصَّةٌ فِي إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ، وَقَمٌّ وَشَاةٌ وَسَنَّةٌ وَاسْتٌ  
وَسَتْ، لقولهم: شِفَاهُ وَشُفْيَاهُ وَشَافَهُتُ وَمُشَافَهَةٌ. ولقولهم: عِصَّاءٌ، وَجَمَلٌ عِصَاهِي،

(١) تقدم الشاهد في ١٧: ١٧٧.

(٢) سَانَاهُ: عامله بالسَّنة، أو استأجره لها.

(٣) يدیت إليه يدًا: أسدیت إليه نعمة.

(٤) وأمأيت ... صارت مئة: انفردت به ح.

وجملٌ عاضيةٌ: إذا أكلَ العضة. ولقولهم فُوَيْةٌ وأفَوَةٌ والأَفَوَةُ ومُفَوَّةٌ. ولقولهم: شُوَيْهَةٌ وشِيَاءٌ، وشَوَّهْتُ<sup>(١)</sup> شَاءً: اصطدْتُها، حكاها أبو زيد<sup>(٢)</sup>.

ووزنُ شَاةٍ فَعَلَّةٌ، فكان أصلها شَوَّهَةٌ، فحُذِفَتِ الهاءُ، وتحركت الواو لتطرفها؛ لأنَّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا متحركًا، وقد انفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.  
وقيل: وزنها فَعَلَّةٌ - بفتح العين - فانقلبت الواو ألفًا لتلك الحركة. والأولُ أقيسُ  
لأنَّ الذهابَ إلى أنَّ الحركة أصل دَعَوَى، والأصلُ عدمها.

وأما قولهم في اسم الجمع شَاءٌ فقد ذهب بعضهم<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ الواو قُلبت ألفًا والهاءُ همزةً كما قالوا ماءً. وقيل: هو أصلٌ آخر، والمعنى مَتَّحِدٌ. وقالوا أَشَاوَى، وهو أصل ثالث، ولا واحد له من لفظه.

وأما سَنَةٌ فحُذِفَتِ منه الهاءُ في إحدى اللغتين، قالوا: سَاكَنَتُهُ<sup>(٤)</sup> مُسَاكَنَةٌ.  
وأما اسْتُ فيدلُّ على حذف الهاء منه قولهم في التصغير: سُنِّيَهَةٌ، وفي الجمع: أَسْتَاهُ، وفي الصفة: أَسْتُهُ<sup>(٥)</sup> وَسَنَاهُ وَسُنَاهِي وَسُنُهُمْ، وكان الأصل سَنَهَةٌ، فاستنقلوا الهاءَ لدخول تاء التأنيث عليها ولانقلاب التاء هاء في الوقف، فتصير: سَنَهَةٌ، فاستنقل كما يُسْتَنَقَلُ اجتماع المثليين، وتعذر الإدغام لأنَّ هاء التأنيث لا تُدْغَمُ فيها هاء قبلها؛ لأنَّ صيرورتها هاءً إنما هو أمر عارض، وذلك في الوقف، ففروا إلى الحذف، فحذفوا أولاً الهاء التي هي أصل؛ لأنَّ تاء التأنيث جاءت لمعنى، ثم أتبعوا تاء

---

(١) ل: وشوّهت.

(٢) الممتع الكبير ص ٣٩٨.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٥٥ والمسائل الشيرازيات ص ٥٥٤ ومقاييس المقصور

والممدود ص ٣٠ والمصنف ٢: ١٤٤، ١٤٩.

(٤) سَاكَنَتُهُ: عاملته بالسنة.

(٥) الأسته: الضخم الاست.

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

شَأْنُكَ قُعَيْنٌ عَثُّهَا وَسَمِينُهَا فَأَنْتَ السَّتُّ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

وقوله أو همزةً مثال ذلك ما حكاه أبو زيد<sup>(٤)</sup>: سُوْنُهُ سَوَايَةً، الأصل فيه سَوَائِيَّةٌ

[٨: ٢٠٩/أ] كطَوَاعِيَةٍ/ورَفَاهِيَةٍ، فحذفت الهمزة وهي لام. وحذفت أيضًا من بُرَاء، والأصل بُرَاء

على وزن ظُرْفَاء، قال زهير<sup>(٥)</sup>:

فِيمَا أَنْ يَقُولَ بَنُو مَصَادٍ إِلَيْكُمْ، إِنَّا قَوْمٌ بُرَاءُ

وحذفت أيضًا من ((أشياء)) على مذهب الفراء والأخفش<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ أصلها

عندهما أَشْيَاءٌ كَأَهْوَنَاءِ.

---

(١) ح: من الحذف.

(٢) البيت له في اللسان (رجم) و(سته) عن ابن بري، وفي المخطوطات: أبو رميض العنبري.

والتصويب من اللسان. وهو رُشَيْدُ بن رُمَيْض. وذهب بعضهم إلى أنه: العنزي، لا العنبري.

انظر تحقيق اسمه في سمط اللآلي ص ٧٢٩ [الحاشية الثانية]. الحاذان: لحيان في ظاهر

الفخذين. والرجمة: العلم من الحجارة.

(٣) تقدم البيت في ١١٤: ١٨٨.

(٤) الممتع ٢: ٦٢١.

(٥) البيت في شعره بشرح ثعلب ص ٦٦. بنو مصاد: بطن من حصن بن كعب. إليكم: تنحوا

عنا.

(٦) الممتع ٢: ٥١٣، ٥١٤، ٦٢١ وفيه مذهب الاثنين.



وقوله أو نوناً مثلاً ذلك دَدْ وفُل، هكذا مثَّل به بعض أصحابنا، قال<sup>(١)</sup>:  
 ((وأصلُ دَدٍ على قولٍ دَدَنْ، وأصلُ فُلٍ فُلَان)).

أمَّا دَدْ فله أصول ثلاثة: أحدها دَدَدْ، فتكون حروفه كلها من جنس واحد.  
 والثاني دَدَا، فيكون مقصوراً نحو عَصَا. والثالث دَدَنْ. فإذا جاء محذوفاً فيحتمل  
 وجهين: أحدهما أن يكون أصله دَدَنًا، وحُذفت النون. والآخر أن يكون أصله دَدَدًا،  
 فحُذفت الدال الأخيرة لأنَّ الأطراف هي محلُّ التغيير، وبها حصل الثقل، مع أنه  
 يحتمل على هذا الأصل أن يكون المحذوف عين الكلمة، كما حُذفت عين الكلمة في  
 سَهٍ إذ أصله سَهَّةٌ.

وأمَّا فُل وقوله ((إنَّ أصله فُلَانٌ)) فـ«فُل» لفظٌ استعمل خاصاً بالنداء، واستُعمل  
 في الشعر محذوفاً من فُلَان. فأمَّا الذي في النداء فذكروا أنَّ أصله ثلاثيٌّ، وأنَّ المحذوف  
 منه ياء، قالوا: ولذلك قالوا في المؤنث: يا فُلَّةُ، وحين صَعَّروه قالوا: يا فُلَيَّ، ولو كان  
 مرخماً من فُلَانٍ كما ذهب إليه بعض الناس لم يقولوا إلا: يا فُلَا، ويا فُلَانُ، ويا فُلَيْنُ  
 كما تقول: يا غُلَيْمُ، ولكان معناه معناه، وليس كذلك، بل معنى يا فُلُ: يا رجلُ، ويا  
 فُلَانُ كناية عن العلم، فقد اختلفا تركيباً ومدلولاً.

وأمَّا الذي استُعمل في الشعر محذوفاً من فُلَان كما قال أبو النجم<sup>(٢)</sup>:

في جَلَّةِ أُمْسِكُ فُلَانًا عن فُلٍ

فذلك حُذفت منه النون، ثم حُذفت منه الألف ترخيماً بعد ترخيم في غير  
 النداء في ضرورة الشعر، وقد بيَّن ذلك س - رحمه الله - في (أبواب الترخيم) وفي (أبواب  
 التصغير)، وبيَّن اختلاف تركيبهما ومدلولهما. وقد وهم في ذلك ابنُ عَصْفُور في

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٢٦.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٦، ٧، ٨.

(المقرب) ، وهذا المصنفُ في (شرح التسهيل) ، في (أبواب النداء) من الكتابين،  
وأشَبَعْنَا الكلام على ذلك في النداء<sup>(١)</sup>.

وقوله أو حاءٌ مثالُ ذلك جرٌّ، أصلُه جرٌّ، يدلُّ على ذلك قولهم في التحقير:  
خُرِجْ، وفي التَكسير أخرج، قال الراجز<sup>(٢)</sup>:

إني أقودُ جَمَلاً بمِراحا      ذا قُبَّةٍ مملوءةٍ أخراحا

وحذفُ الحاء قليل، لا أحفظ منه غير هذا.

وقوله أو مثلُ العين مثالُ ذلك بَخٍ، والأصل بَخٌّ بالتشديد، قال العجاج<sup>(٣)</sup>:

في حَسَبِ بَخٍّ وَعِزِّ أَفْعَسَا

وقالوا في الحذف: بَخٍ بالكسر، وبَخٌّ بالتسكين، وهي كلمة تقال عند

٨٦: ٢٠٩/ب استعظام الشيء. فأما مـ. كسـ فلأنه لَمَّا حَذَفَ التَقـ ساكنان: /الحاء الألف.

والتنوين، فكسر الحاء لالتقاء الساكنين. وأما مَنْ سَكَنَ فلأنه لَمَّا حَذَفَ لام الكلمة  
حذف معها التنوين، فبقي على سكون الوسط، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

بَيْنَ الْأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذُخْ      بَخٌّ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْدُودِ

وحذفوا الآخر أيضاً مما يجانس الوسط في ((رُبِّ))، قالوا: رُبٌّ ورُبٌّ. وقالوا في

أُفٍّ: أُفٍّ، وتقدّمت اللغات<sup>(٥)</sup> فيه في (باب أسماء الأفعال). وقالوا في قَطُّ: قَطُّ،  
قالوا: ما فعلته قَطُّ، بالسكون، وبالضمِّ مع حذف الأخير.

---

(١) تقدم هذا في ١٤: ٥ - ٨.

(٢) نسب الرجز في الحيوان ٢: ٢٨٠ إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سر صناعة  
الإعراب ١: ١٨٢ والممتع ٢: ٦٢٧. الحر: فرج المرأة.

(٣) ديوانه ١: ٢٠٣ والكتاب ٣: ٤٥٢ والممتع ٢: ٦٢٧. أفعس: ثابت لا يتضع ولا يذل.

(٤) تقدم البيت في ١٢: ٦٩.

(٥) تقدمت في ١٤: ٣١٥ - ٣١٧.

وقوله **وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْعَيْنُ وَهِيَ نُونٌ** مثال ذلك مُذْ، أصله مُنْذُ بالنون، وذلك على مذهب البساطة، أو مذهب مَنْ يرى أنها مركبة من «مُنْ» و«إِذْ». وتسمية مثل هذا عينًا فيه تجوُّز؛ لأنَّ مُنْذُ - وإن لم نقل بتركيبها - لا عين لها؛ لأنها إن جرَّت حرفٌ، والحروف لا تُوزَن، وإن ارتفع ما بعدها فهي من الأسماء المتوغلة في البناء، وهي أيضًا لا يدخلها التصريف، فتسمية النون من مُنْذُ عينًا مجاز.

وقوله **أَوْ وَاوٌ** مثال ذلك قَمٌ، أصله قَوَّةٌ، فحذفوا الهاء، ثم حذفوا الواو، وعوّضوا منها الميم، وربَّمَا جمعوا بين العَوَضِ والمَعْوَضِ كما قال <sup>(١)</sup>:

هُمَا نَقَّثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ

وقوله **أَوْ تَاءٌ** مثال ذلك قولهم: سَهٌ، بدليل قولهم: أَسْتَاهُ، وجاء في الحديث: (العينانِ وكاءُ السَّهِّ) <sup>(٢)</sup>.

وقوله **أَوْ هَمْزَةٌ** مثال ذلك حذفها في مضارع رأى في لغة غير تيم اللات، قالوا: رَأَى يَرَى، وأصله يَرَأَى، وربما جاء الأصل فيها في غير هذه اللغة، وذلك في الضرورة، وأنشدوا <sup>(٣)</sup>:

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كِلَانَا عَالَمٌ بِالْزُّهَاتِ

قال بعض أصحابنا - وهو ابن عصفور <sup>(٤)</sup> - : «وَحُذِفَتْ أَيْضًا مِنْ سَلٍّ، والأصل اسْأَلْ؛ لأنه من السُّؤَالِ» انتهى كلامه.

ولا يتعين أن يكون المحذوف في سَلٍّ همزة؛ لأنَّ (س) حكى في كتابه في (باب التصغير) في (باب ما ذهب عينه) ما نصَّه <sup>(٥)</sup>: «وَمِنْ ذَلِكَ سَلٍّ لَأَنَّهَا مِنْ سَأَلَتْ،

(١) تقدم البيت في ١: ١٦٩، ٢: ٧٤، ١٣: ٣٠٠، ١٧: ١٩٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤: ٩٦ [ط. مؤسسة قرطبة] وابن ماجه في سننه ١: ١٦١.

(٣) تقدم البيت في ١٩: ٢٨١. وأوله في ت: أَرَى.

(٤) الممتع ٢: ٦٢٠.

(٥) الكتاب ٣: ٤٥٠.

فإن حَقَّرَهَا قلت: سُؤْيِلٌ، وَمَنْ لم يهَمْز قال: سُؤْيِلٌ؛ لَأَنَّ مَنْ لم يهَمْز يجعلها من الواو بمنزلة خَافَ يَخَافُ. أخبرني يونس أَنَّ الذي لا يهَمْز يقول: سِلْتُهُ فأنا أَسْأَلُ، وهو مَسْئُولٌ إذا أراد مفعولاً)) انتهى كلام س.

وقد جعل (س) في القلب ألف سأل مبدلة من همزة، وأنشد<sup>(١)</sup>:

سألت هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً .....

وإنما جعل ذلك في القلب لأنَّ الهذلي ليس من لغته التسهيل.

وتلخص من كلام (س) أَنَّ عين سَلٍ تحتمل وجهين: أحدهما أن تكون همزة،

والثاني أن تكون واؤًا. فكان ينبغي لابن عصفور أن /لا يَحْتِمُ أَنَّ المحذوف همزة، بل [٨: ٢١٠/أ]

كان يورد ذلك على جهة الاحتمال.

وقوله والفاء وهي همزة ثبتَ في بعض النسخ: وهي واؤٌ أو همزة<sup>(٢)</sup>، وهو

صحيح. مثال حذف الواو الرِّقَّةُ واللِّدَّة، الأصل: الرِّزْقُ والوِلْدُ<sup>(٣)</sup>

ومثال حذف الهمزة (الله)<sup>(٤)</sup> على أحد قوليَّ س، الأصل عنده: الإله<sup>(٥)</sup>، وقد

نُطق بهذا الأصل، فحُذِفَت الهمزة، وصارت أَل عوضًا عنها، فلزمت. والقول الآخر

أنه لم يُحذف منه شيء، وأصله (ل و ه)<sup>(٦)</sup>. وزعم بعضهم<sup>(٧)</sup> أَنَّ أصله (ل ي ه).

(١) عجز البيت: ضَلَّ هُذَيْلٌ بما سألت ولم تُصِبْ. وهو لحسان بن ثابت - ﷺ - في ديوانه ١:

٤٤٣ والكتاب ٣: ٤٦٨، ٥٥٤. كانت هذيل سألت رسول الله - ﷺ - أن يباح لها الزنى.

(٢) كذا أثبتته أبو حيان في المتن ص ٧٢.

(٣) في تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٦: ورقة وولدة.

(٤) انظر تفصيل القول في هذا الاسم الشريف في اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٦ - ٤١ وسفر

السعادة ١: ٥ - ١٤ وشرح الملوكي ص ٣٥٦ - ٣٦٢.

(٥) الكتاب ٢: ١٩٥. والقول الآخر في ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ٤٩٨.

(٦) نسب هذا القول الآتي في سفر السعادة ١: ٩ للمبرد.

(٧) التعليقة للفارسي ١: ٢٧٦ والإغفال ١: ٥٣، ٥٧ وسفر السعادة ١: ١٣٩. ونسب في

شرح التصريف للثمانيني ص ٣٩٧ لسيبويه.

واختلفوا في ((ناس)):

فذهب (س)<sup>(١)</sup> والفراء إلى أنَّ أصله أناس، فحذفت منه الهمزة، ووزنه فُعال، والهمزة أصل، وقد جاء الأصل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِسْمِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ أصل ناسٍ: نَوْسٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وهو مشتقٌّ من النَّوْس، وهي الحركة، قالوا: ناسٌ يَنْوُسُ نَوْسًا: إذا تحرك، والنَّوْس: تَدْبِذُ الشيء في الهَوِي، ومنه نَوْسُ القُرْط في الأذن لكثرة حركته.

واستدلَّ على صحة مذهب الكسائيِّ بمجيء تصغيره على نُؤيس، سُمع ذلك من العرب، ولو كان أصله أناسًا لقليل في تصغيره: أُنيسٌ، كما تقول في غلام: غُلَيْم.

ولقائل أن يقول: إنه صُعِرَ على لفظه، ولم يُراعوا فيه المحذوف، كما قالوا في هارٍ: هُوَيْرٌ، ولذلك قال المصنف في (باب التصغير)<sup>(٣)</sup>: «(وإن تَأَنَّى فُعَيْلٌ بما بقي من منقوص لم يُرَدَّ إلى أصله)».

وقوله وَكَثُرَ في أَبٍ بعد (لا) و(يا) يعني: وكثُرَ حذفُ الهمزة في أَبٍ، ومثال ذلك بعد (لا) قولُ العرب: لا با لَكَ، يريدون: لا أبا لَكَ، حكاه أبو زيد<sup>(٤)</sup>. ومثال ذلك بعد (يا) قولُ الشاعر<sup>(٥)</sup>:

يا با الْمُغِيرَةَ رَبُّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ      فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِيٍّ وَالذَّهَّا

وأنشد أبو العباس محمد بن الحسن الأحول لبعض العرب<sup>(٦)</sup>:

---

(١) الكتاب ٢: ١٩٦، ٣: ٤٥٧.

(٢) من الآية ٧١ من سورة الإسراء.

(٣) التسهيل ص ٢٨٥.

(٤) الممتع ٢: ٦٢٠.

(٥) تقدم البيت في ٥: ١٢٦.

(٦) لم أقف عليه.

فقلتُ له : يا با جُعَادَةَ إِنْ تَمُتْ      يَمُتْ سَيِّئُ الْأَعْمَالِ ، لَا يَتَقَبَّلُ

وَأُنْشِدَ الْمَبْرِدَ لَابْنَ جَدْرَةَ الْخَارِجِيَّ يَرِثِي زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup> :  
يَا بَا حُسَيْنٍ لَوْ شَرَاةٌ عِصَابَةٍ      شَهْدُوكَ كَانَ لِوَرِثِهِمْ إِصْدَارُ  
إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ      عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ  
يَا بَا حُسَيْنٍ ، وَالْحَيَاةُ لَذِيذَةٌ      أَوْلَادُ دَرْزَةِ أَسْلَمُوكَ ، وَطَارُوا

قال الرِّياشي: أَوْلَادُ دَرْزَةِ: حَيَّاطُونَ كانوا مع زيد، رحمه الله.

وقوله وَنَذَرَ بعد غيرهما أي: بعد غير (لا) و(يا) مثال ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقوله وَشَدَّ فِي الْفِعْلِ لَا أَذِرُ وَلَا أَبَالِ أَمَا «لَا أَذِرُ» ف«لَا» للنفي، فقياسه أن يقال: لَا أَذِرُ بالياء، لكنه كَثُرَ استعمالهم لهذه اللفظة، فحُذِفَت الياء لكثرة الاستعمال.

[٨: ٢١٠/ب]

وكذلك أيضًا: لَا أَبَالِ، أصله: لَا أَبَالِي، /ولكثرة ما حُذِفَت الياء في لَا أَبَالِي إذا أَدْخَلُوا الْجَازِمَ تَوَهَّمُوا أَنَّ اللَّامَ هِيَ الْأَخِيرَةُ فَسَكَّنُوها لِلجَازِمِ؛ فَالتَقَتِ الْأَلْفُ سَاكِنَةً وَاللَّامُ سَاكِنَةً، فَحَذَفُوا الْأَلْفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَقَالُوا: لَمْ أَبُلْ، وَصَارَ أَبَالٍ عِنْدَهُمْ نَحْوُ يُبَالُ، فَكَمَا قَالُوا «لَمْ يُبَلْ» قَالُوا: لَمْ يُبَلْ، وَالصَّحِيحُ الْجَارِي عَلَى الْقِيَاسِ: لَمْ أَبَالِ، كَمَا يَقُولُونَ: لَمْ أَجَارِ فَلَانًا فِي كَذَا.

وقوله وَنَحْوُ خَافُوا وَلَوْ تَرَ مَا الصَّبِيَّانَ ثَبَتَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَلَا أَبَالِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَنَحْوُ خَافُوا: وَعِمَّ صَبَاحًا، يَعْنِي أَنَّ أَصْلَهُ: أَنْعَمَ صَبَاحًا، فَحُذِفَ مِنْهُ فَاءُ الْكَلِمَةِ، فَانْحَذَفَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ.

(١) الأول والثالث لحبيب بن جدرة في الكامل ٣: ١٣٧١، وتقدم البيت الثاني في ٤: ٤١، ١٠: ٣٧، ١١: ٢٧٨، ١٢: ٢٦١، ١٦: ١٦٦. وفي نسبته خلاف.

(٢) بياض في المخطوطات. ومثَّلَ له ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٧ بقول الشاعر:

تَعَلَّمْتُ بَا جَادٍ وَآلَ مُرَامِرٍ      وَسَوَّدْتُ أَثْوَابِي وَلَسْتُ بِكَاتِبٍ

وهو في ديوان الأدب ٣: ١٠٧ والصحاح (مرر). مرامر بن مروة أول من كتب بالعربية.

وقد ناقضَ المصنف في هذه اللفظة، فزعمَ في هذه الزيادة أنَّ أصلها: انْعِمَ صباحًا، وانْعِمَ متصرفه، تقول: نَعِمَ عيشُك يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ، وزعمَ في (فصل الأفعال) التي مُنعت التصرف أنَّ منها قول العرب: عِمَ صباحًا، وقد بيَّنَّا<sup>(١)</sup> عند الكلام هناك أنَّ العرب تقول: وَعَمَ يَعْمُ بمعنى نَعِمَ يَنْعِمُ، بنقل ثقات اللغويين، فيُطالَعُ هناك، ولا يكون على هذا عِمَ صباحًا مما حُذف منه النون، بل مما حُذف منه الواو نحو عِدَ وزِنَ، وهو قياس فيه مطَّرد.

وأما «ولو تَرَ ما الصَّبِيَّانَ» فأصلُهُ «تَرَى» بالألف، فحُذفت الألف على جهة الشذوذ، و«ما» زائدة، وشَبِّهت «لو» بـ«إن»، فحُذفت ألف «تَرَى» كما أنها لو وقعت بعد «إن» لحُذفت الألف. ولا نذهب إلى أنَّ «لو» يُجَزَم بها لأنه مذهب ضعيف<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) تقدم هذا في ١٦: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢) لم يمثل أبو حيان للحذف في خافوا. وقال ناظر الجيش: «وأما قوله: ونحو خافوا فلم أدر ما أراد بما يحذف منه. والظاهر أنه يريد أنَّ الواو التي هي ضمير الفاعل قد تحذف في نحو خافوا وطابوا وجاءوا اكتفاء بالضمّة» تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٨.

من وجوه الإعلال القلب، وأكثر ما يكون في المعتل والمهموز، وذو الواو  
أمكن فيه من ذي الياء. وهو بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلو  
الآخر على العين، أو بتقديم العين على الفاء، وربما ورد بتقديم اللام على الفاء،  
وبتأخير الفاء عن العين واللام. وكثر نحو راء في رأى، وآبار في أبار.

وعامة صحة القلب كون أحد التاليفين فائقا للآخر ببعض وجوه  
التصريف؛ فإن لم يثبت ذلك فهما أصلان. وليس جاء خطأ مقلوبين، خلافا  
للخليل.

ش: القلب يقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة آخر، نحو تصييرهم واو قال وياء  
باع إلى الألف، وكتصييرهم واو الغزو إلى الياء إذا بني منه أفعل أو استفعل، نحو  
أغزيت واستغزيت، وفي تثنية ملهى ملهيان بالياء وإن كان مشتقا من اللهو، وقد  
تقدمت أحكام<sup>(١)</sup> هذا القلب، ومواضعه، وما يطرد منه، وما لا يطرد.

والاصطلاح الثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وهو الذي  
تكلم فيه المصنف في هذا الفصل، وعقده له، وهو على قسمين: قسم قلب للضرورة،  
وقسم قلب توسعا. وقد جاء من هذا الضرب شيء كثير، حتى إن ابن السكيت قد  
وضع كتابا في القلب والإبدال<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك فلا يطرد منه شيء، إنما يحفظ حفظا  
لأنه لم يجى منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه.

(١) تقدمت في ١٩: ٢٣٤ - ٣٩٢، ٢٠: ٥ - ٢٥.

(٢) طبع بهذا الاسم ضمن مجموعة الكنز اللغوي، وطبع ثانية باسم كتاب الإبدال.



وقولُ المصنف وأكثرُ ما يكونُ في المعتلِّ والمهموز يدلُّ على أنه قد جاء في غيرهما كثيراً، وليس كما قد قال، بل هو قليل، ومثال ذلك قولهم رَعَمِلِي في لَعَمْرِي.

وقوله وذو الواو أمكنُ فيه من ذي الياء دليلُ ذلك الاستقراء، فأكثرُ ما جاء القلبُ في ذوات الواو، نحو شاكٍ ولاثٍ وهارٍ وأَيْتُق، كما أنَّ انقلاب الألف عن الواو أكثرُ من انقلابها عن الياء، حتى إنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها أَلْفُها منقلبة عن واو أم عن ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو؛ ودليلُ ذلك الكثرة.

وقوله وهو - أي: القلب المذكور في هذا الفصل - بتقديم الآخر أي آخر كان، سواء كان لام الكلمة أم حرفاً زائداً على الكلمة.

وقوله على مَتَلُوْهُ أي: مَتَلُوْ الآخر، وهذا المَتَلُوْ أيضاً أعَمُّ من أن يكون عين الكلمة أو غير عينها، فيصير في كلامه هذا يُتَصَوَّر فيه أربعة صور:

الأولى: أن يكون الآخر لاماً والمتلوّ عيناً، وذلك مثل راءٍ في رأى، فقُدِّمت لام الكلمة التي هي ياء انقلبت عنها الألف على عينها التي هي همزة. وكذلك هارٍ وشاكٍ إذ أصلهما هائرٍ وشائكٍ، فقُدِّمت اللام على العين. وكذلك الأوالي في الأوائل، [٩: ٢/أ] وأصله أوأولٍ، فقُدِّمت اللام على العين، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَقْرَى جُلُودُهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ

وكذلك شَوَاعٍ في شَوَائِعٍ، وكذلك أَيَامِي في جمع أَيْمٍ، الأصل أَيَائِمُ على وزن فَيَاعِلٍ، فقُدِّمت لام الكلمة التي هي الميم على ما تلاها، وهي الياء الواقعة بعد ألف الجمع، وهي عين، فقالوا: أَيَامِي.

---

(١) نسب البيت في ضرائر الشعر ص ١٩٠ واللسان (وأل) والارتشاف ٥: ٢٤٢٨ لذي الرمة، وليس في قصيدته التي على هذا الروي ومن هذا البحر. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣ والمنصف ٢: ٥٧. أواليتها: أوائل الإبل أو الخيل. والمور: الغبار المتردد. والحاصب: الريح تحمل التراب. وتقرى: تشقق.

الثانية: أن يكون الأخير حرفاً زائداً والمتلّو غير عين الكلمة، وذلك قولهم في جمع تَرْفُوة: تَرَّاق، هو مقلوب من التَّرَاقِي، فالواو زائدة في تَرْفُوة، والقاف لام للكلمة لا عَيْن، فحين جمعه على الأصل قالوا: التَّرَاقِي كما قالوا في العَرْفُوة: العَرَّاقِي، ثم إنهم قلبوا التَّرَاقِي، فقالوا فيه: التَّرَاق، فقدموا الحرف الأخير وهو زائد على القاف، والقاف ليست عيناً، وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ زَوَّدْتَنِي يَوْمَ قَوِّ حَزَازَةً      مَكَانَ الشَّجَا، بِجَوْلٍ حَوْلَ التَّرَاقِي

الثالثة: أن يكون الآخر حرفاً زائداً والمتلّو عين الكلمة.

الرابعة: أن يكون الآخر لام كلمة والمتلّو غير عين الكلمة. وهاتان صورتان يُتَطَلَّبُ لهما تمثيل.

وقوله أكثر منه بتقديم متلّو الآخر على العين هذا أيضاً فيه مسألتان، وذلك أن مَنَلُو الآخر أَعْمُ من أن يكون لام الكلمة أو غير لامها، فمثال الأول - وهو أن يكون مَنَلُو الآخر لام كلمة قُدِّمَت على العين قولهم: الحَوْبَاءُ، وهي النَّفْسُ، وزنها فَلْعَاءُ؛ إذ أصلها حَبَوَاءُ، فَقُدِّمَت اللام - وهي الواو، وهي مَنَلُو الآخر - على الفاء التي هي عين الكلمة. والدليل على أنه مقلوب أنهم قالوا: حَابَيْتُ الرجل؛ إذا أظهرت له خلاف ما في حَوْبَائِكَ.

وكذلك أيضاً مَيَّدَان إذا جعلته مأخوذاً من المَدَى، هو مقلوب، وأصله مَدْيَان، فقلبت لام الكلمة - وهي الياء، وهو مَنَلُو الآخر - على عين الكلمة التي هي الدال. وأما من جعله مأخوذاً من ماد يَمِيدُ فلا قلب فيه.

ومثال الأخرى - وهو أن يكون مَنَلُو الآخر غير لام الكلمة، وقُدِّم على العين - قولهم<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت في التنبيه ص ١١٤ والمنصف ٢: ٥٧ والتمام ص ١٨٢. قو: وإِ بين قِيد والنباح،

ووَادِ بين اليمامة وهَجَرَ.

(٢) بياض في المخطوطات.

وقوله أو بتقديم العين على الفاء هو معطوف على قوله: بتقديم الآخر على مثله، ومثال ذلك قولهم أيس في يس، وأينق في أنق: جمع ناقة، فيه قلب وإبدال؛ إذ لو لم يُبدلوا لقالوا: أنق. وآرام في آرام: جمع رثم. وجاء أصله وجه، ووزنه عَقْل. وقاة، وهي الطاعة والإجابة، أصله يَقَّة، فقلب، والفعل منه أَيَقَّة / أي: أطاع [٩: ٢/ب] وأجاب<sup>(١)</sup>. وفي<sup>(٢)</sup> أينق قولان: أحدهما ما ذكرناه، ووزنه أَعْقَل. والآخر أن الواو حذفت وعوضَ منها الياء، فوزنه أَيَقَل.

وقوله ورثما ورد بتقديم اللام على الفاء مثال ذلك (أشياء) في مذهب (س)<sup>(٣)</sup>، أصلها شَيْئَاء نحو طَرْفَاء وحَلْفَاء، ثم قلبوا بتقديم لام الكلمة على فائها، وفيها مذاهب.

وقوله وبتأخير الفاء عن العين واللام مثال ذلك حادي، أصله واحد، فتأخرت الواو عن الحاء والدال، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ووزنه عَالِف. ومن ذلك قول القطامي<sup>(٤)</sup>:

وما تَقَصَّى بَوَاقِي دِينِهَا الطَّادِي .....

أصله واطد، فقلبت، والدَّين هنا: العادة.

وقوله وكثر نحو راء في رأى وآبار في أبار يعني أن القلب في مثل هذين الوزنين كثير، فمن نحو راء قولهم: ناء بناء بمعنى نأى يَنأى، والمصدر النَّأى على الأصل. ومن نحو آبار قولهم: آرام في آرام: جمع رثم، كما أن الآبار جمع بئر. ومع كثرة ذلك فلا يطرأ منه شيء.

(١) وأجاب ... وعوض منها الياء: سقط من ل.

(٢) وفي ... فوزنه أَيْقَل: سقط من ح. وأوله في ك: وليس في أينق.

(٣) الكتاب ٤: ٣٨٠ - ٣٨١.

(٤) صدر البيت: ما اعتادَ حُبَّ سُلَيْمَى حينَ مُعْتَاد. وهو في ديوانه ص ٧٨.

وقوله وعلامةُ صحَّة القلب كَوْنُ أحد التاليفين فائِقًا للآخر ببعض وجوه التصريف يعني أنه متى كان فائِقًا بما ذكر فالفائق هو الأصل، والمفوق هو المقلوب، مثال ذلك أنهم قالوا: آرَامٌ وَأَرَامٌ، فَلَمَدَّعِ أَنْ يقول: كلاهما أصل، وَأَرَامٌ مقلوب من آرام. فيدفع هذين الوجهين أَنَّ المفرد من هذا الجمع إنما جاء فيه رِثْم لا غير، ولم يأت فيه إزْم مع رِثْم فيكون كلاهما أصلاً، ولا إزْم وحده فيكون أَرَام مقلوباً من آرام. وقوله ببعض وجوه التصريف فيه إبهام، وقد عَيَّن بعض أصحابنا هذا الإبهام، فقال<sup>(١)</sup>: «يُعَلَم القلب والأصالة بأربعة أشياء:

أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً، فيكون هو الأصل، والآخر أقل استعمالاً، فيكون هو المقلوب، وذلك نحو لَعْمَرِي وَرَعْمَلِي)). قال: «والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقل تصرفاً، فيُعلم أَنَّ الأكثر تصرفاً هو الأصل، والآخر مقلوب منه)). ثم مثل ذلك بـ(شَواعٍ)، فإنه أكثر تصرفاً من شَواعي؛ لأنه يقال: شَاعَ يَشْعٍ فهو شائع. قال: «ولا يقال: شَعَى يَشْعَى فهو شاع)).

وهذا الذي مثل به لا يقال فيه أكثر تصرفاً؛ لأنه على ما نقل لم يُقَلَّ شَعَى يَشْعَى فهو شاع، فإذا كانوا لا يقولون ذلك فكيف يقول فيه إنه أقل تصرفاً، أعني شَواعي، بل التصريف إنما جاء على شوائع فقط لا شَواعي، فإذا كان التصريف لم يَجِئ إلا على النظم الواحد دون الآخر لم يُقَلَّ فيه إنه أكثر تصرفاً والآخر أقل تصرفاً؛ لأنهما لم يشتركا في التصرف وزاد أحدهما فيه على الآخر. فإصلاح ذلك أن يقال: أن يكون التصريف على نظم واحد، والآخر لم يتصرف عليه.

«والثالث: أن يكون أحد النظمين مجرداً من الزوائد/والآخر مزيد، فيكون المجرد أصلاً، والمزيد مقلوب منه، وذلك نحو طَأْمَنَ وَاطْمَأَنَّ، فالأصل عند (س)<sup>(٢)</sup> أن تكون

[٩: ٣/١]

(١) هو ابن عصفور. وهذا القول والأقوال الآتية في الممتع ٢: ٦١٧ - ٦١٨.

(٢) الكتاب ٣: ٤٦٧، ٤: ٣٨١ والتعليقة ٣: ٣٢٠ والخصائص ٢: ٧٤.

الهمزة قبل الميم. وخالفَ الجرمي<sup>(١)</sup> في ذلك، فزعم أنَّ الأصل اطمأَنَّ، بتقديم الميم على الهمزة)).

قال: ((وهو الصحيح عندي لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، قالوا: اطمأَنَّ يَطْمَئِنُّ ومُطْمَئِنُّ، كما قالوا: طَأْمَنَ يَطْأَمِنُ فهو مُطْأَمِنٌ، وقالوا: طُمَأْنِينَةٌ، ولم يقولوا: طُوْمُنِينَةٌ)) انتهى.

وهذا الذي صحَّح به مذهب الجرمي وردَّ به على (س) لا يلزم؛ لأنَّ مجيء مصدر اطمأَنَّ على هذا البناء شاذٌّ، ولا ينقاس؛ ألا ترى أنه لا يُحفظ مصدر افْعَلَّ على فُعْلِيلَةٍ إلا في هذه اللفظة ولفظة فُشْعْرِيَّة؛ وإنما قياس ذلك أن يجيء على افْعِلَّال، نحو اقْشَعَرَّ واطْمِئَنَّ، فإذا كان ذلك شاذًّا لم يُستدلَّ به، وذلك مما لوحظ فيه اللفظ، نحو قولهم في جمع مَسِيلٍ: مُسَلٌّ تشبيهاً لِمَفْعِلٍ بِفَعِيلٍ، نحو كَثِيبٍ وكُثْبٍ، فلو جاء في مصدر طَأْمَنَ طَأْمَنَةٌ كان ذلك دليلاً على أنه ليس بأصل لاطْمَأَنَّ، بل كان يكون طَأْمَنٌ مقلوباً واطْمَأَنَّ أصل.

وهذا الخلاف الذي ذكره بعض أصحابنا بين (س) والجرمي حكاه الصَّفَّار<sup>(٢)</sup> في (شرح الكتاب) بالعكس، فقال: ((مذهبُ (س) أنَّ اطمأَنَّ أصلٌ لِطَأْمَنَ؛ لأنه زعم أنَّ المطرَّد هو الأصل؛ ألا ترى أنَّ أشياء مقلوب من شيء، ولأنك تجد شيئاً مطرَّداً، تقول: شَاءَ يَشَاءُ وَيَشِيءُ، ولا تجد المقلوب يطرَّد، وكذلك طَأْمَنَ من اطمأَنَّ؛ لأنك تقول يَطْمَئِنُّ ومُطْمَئِنُّ وطمَأْنِينَةٌ، ولا يُستعمل من طَأْمَنَ إلا هذا اللفظ.

وذهب أبو عمر إلى أنَّ الأصل طَأْمَنَ لكونه غير مزيد، واطمأَنَّ مزيد. وهذا باطل لما قلناه من اطرَّاد هذا وعدم اطرَّاد طَأْمَنَ. وأيضاً فإنهم قالوا منه طُمَأْنِينَةٌ، فهذا غير مزيد)) انتهى.

(١) الخصائص ٢: ٧٤.

(٢) سبقه إلى هذا السرياني في شرح كتاب سيبويه ١٨: ٨٠.

((والرابع: أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخر نحو  
أَيْسَ وَيَسَ؛ الأصل يَيْسَ، وأَيْسَ مقلوب منه؛ إذ لو لم يكن مقلوبًا منه لوجب إعلاله  
وأن يقال: آسَ، فقولهم أَيْسَ دليل على أنه مقلوب من يَيْسَ، ولذلك لم يُعَلَّ كما لم  
يُعَلَّ يَيْسَ)) انتهى كلامه.

وهذا واضح، فإنَّ التصاريف جاءت على النظمين معًا حتى المصادر، قالوا:  
يَيْسَ يَيْسُ يَأْسًا، ويَأْسُ ومَيْوُس منه، وقال<sup>(١)</sup> أَيْسَ يَأْسُ أَيْسًا وإياسًا، وبه سُمي  
الرجل إياسًا، وقالوا: آيسَ ومأْيوس منه، فلما جاءت التصاريف على التركيبين معًا  
سواء لم يكن أحدهما بأصل للآخر من هذه الجهة<sup>(٢)</sup>؛ لكن وُجد حُكم في أحد  
التركيبين، وفُقد في الآخر، وهو أنَّ القاعدة الكلية تقتضي أنَّ كل ياء وواو تحركتا  
وانفتح ما قبلهما بتلك الشروط المذكورة في هذه القاعدة؛ فإنَّ الياء والواو تنقلبان  
ألفًا وساكنتين راءً ياءً، والياء والواو تنقلبان ياءً وساكنتين راءً.  
نظرين:

[٩: ٣/ب] أحدهما: أن يُدَّعى أنَّ تصحيح هذا إنما جاء على جهة الشذوذ، كما  
صحَّحوا أشياء كثيرة على جهة الشذوذ.

والآخر: أن يُدَّعى أنَّ ذلك مقلوب من يَيْسَ، فصَحَّت الياء فيه لأنها فاء  
الكلمة، قُدِّمت على عينها، فكما صَحَّت متقدمة صَحَّت متأخرة؛ إذ ليس تركيبًا  
أصليًا، فترجَّح عندنا هذا النظر لأنَّ باب القلب وإن كان لا ينقاس أوسع وأكثر من  
باب الشذوذ؛ فادَّعينا أنه مقلوب من يَيْسَ دخولًا في الباب الأوسع الأكثر، وترجيحًا  
للإلحاق به.

فإن قلت: ما فائدة القلب؟ وهلاً جاءت التصاريف على نظم واحد؟

(١) وقال ... ومأْيوس منه: سقط من ل.

(٢) ح: الجملة.

قلت: الفائدة في ذلك الاتِّساعُ في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع؛ وقد تقدّم ذلك. وإذا كانوا يَقبلون في تراكيب الكلام حتى يصير الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً فلأنَّ يَقبلوا في تركيب الكلمة أولى؛ لأنَّ القلب في تراكيب الكلام مؤدِّي إلى اللَّبس في بعض المواضع، والقلب في تركيب الكلمة لا يؤدي إلى لبس في المعنى.

وقوله وإن لم يثبت ذلك فهما أصلان أي: إن لم يثبت كون أحدهما فائناً ببعض وجوه التصريف والآخر مفعولاً فكلا التأليفين أصل؛ وذلك نحو جَبَدَ وجَدَبَ، فإنَّ جميع تصاريفهما جاءت عليهما، قالوا: جَبَدَ يَجِدُ جَبْدًا فهو جابِدٌ ومَجْبُودٌ، وقالوا: جَدَبَ يَجِدِبُ جَدْبًا فهو جاذِبٌ ومَجْدُوبٌ.

وقوله وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين، خلافاً للخليل أمّا مسألة جاءٍ وشاءٍ ونحوهما من اسم الفاعل الذي يقتضي القياس اجتماع همزتين فيه فهو مخالفٌ لاسم الفاعل من نحو قامٍ وإن اشتركا في أنَّ عين الكلمة قد اعتلّت بالقلب فيهما؛ لكن آخر جاءٍ همزة بخلاف قامٍ، وذلك أنك إذا أبدلت من العين همزة اجتمع همزتان: الهمزة التي هي لام، والهمزة المبدلة من العين، فتبدل الهمزة التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها، كما أبدلوا في مَرَّ فقالوا: مِيرٌ؛ ولم تُسهِّلها بَيْنَ بَيْنَ فراراً من الهمزتين؛ لأنَّ الهمزة المسهَّلة بَيْنَ بَيْنَ كالثابتة؛ لأنها متحركة في مذهب البصريين. فهذا العمل في اسم الفاعل من جاءٍ هو مذهب (س)<sup>(١)</sup>.

وزهب الخليل<sup>(٢)</sup> إلى أنهم قالوا أولاً: جايئ، ثم قلبوا، فلم تلتق همزتان، فقالوا: جائي، ثم عُمل به ما عُمل بقاضٍ. وفعلوا ذلك كما فعلوه فيما ليس آخره همزة نحو شائكٍ ولانث حيث قالوا: شاكٍ ولانثٍ على إحدى اللغتين، والتزموه في جاءٍ وشاءٍ لثقل اجتماع الهمزتين.

(١) الكتاب ٤: ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٤: ٣٧٧ والمنصف ٢: ٥٢ والمتع ٢: ٥٠٩.

وإنما حَمَلَ الخليلَ على القلب في نحو جاءِ كثرة العمل في مذهب (س)، وذلك أنَّ أصله: جايئ، ثم جائي، ثم جائي، ثم جاءِ، وفي مذهبه أصله: جايئ، ثم جائي، ثم جاءِ. قال (س)<sup>(١)</sup>: «وكيلا القولين حسن»، يعني قوله وقول الخليل.

وقد رجَّح أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> مذهب الخليل على مذهب (س) بأنه يلزم في مذهب (س) توالي إعلايين على الكلمة من جهة واحدة؛ وهو قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء، ولا يوجد توالي إعلايين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرًا أو ضرورة؛ نحو<sup>(٣)</sup>:  
وإِنِّي لَأَسْتَحْيِي ، وفي الحقِّ مُسْتَحْيَى .....

[٩: ٤/أ] /فَأَعْلُوا اللام، ثم أَعْلُوا العين. ولا يلزم في مذهب الخليل إلا القلب، والقلب أكثر في كلامهم من هذا الاعلال.

وما رجَّح به أبو علي مذهب الخليل استحسنة بعض أصحابنا، وردَّه بعضهم، وقال<sup>(٤)</sup>: «(قد قال (س)<sup>(٥)</sup>) بأننا إذا بنينا فَيَعْلًا من حَوَّيت فإننا نقول: حَيًّا، فقد توالى إعلالان على الكلمة من جهة واحدة: أحدهما قلب الياء أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والثاني قلب العين التي هي واو ياءٍ لأجل الياء الساكنة قبلها، فقد توالى إعلالان على الكلمة من جهة واحدة؛ ألا ترى أنَّ أصله حَيَوِيٌّ، فليس توالي إعلايين في كل موضع بممتنع فيرجح به».

(١) الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٢) التكملة ص ٢٦٤ والمنصف ٢: ٥٣ والممتع ٢: ٥١٠.

(٣) عجز البيت: إذا جاء باغي العُرف أن أتَنكَّرا. وقد تقدم في ص ٧٠.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٩ [رسالة] بتصرف.

(٥) الكتاب ٤: ٤٠٨.



وقال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: «(الممنوع من جمع إعلالين هو أن تسكن اللام والعين جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل شَوَى؛ إن سكنت اللام فلا تسكن العين، وإن سكنت العين فلا تسكن اللام، كآية ونحوه، وأمّا إذا كانت العين تعتلّ اعتلالاً مطرداً، واللام تعتلّ اعتلالاً آخر ليس من جنس ذلك الاعتلال فلا يمتنع ذلك)».

قال بعض أصحابنا<sup>(٢)</sup>: «(السماع يشهد لمذهب (س)، وذلك أنّ من العرب مَنْ يقول<sup>(٣)</sup>: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين، ومن يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيقلب، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلُّهم يقول: شاكٌ ولاثٌ، فلمّا وجدنا العرب كلها تقول جاءٍ ولم تحذف؛ إذ لو حذفت لقلت: جاءٍ أو جاءٍ، دلٌّ على أنه في لغة الحاذفين على الأصل إذ ليس من لغتهم القلب؛ ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمّا في لغة القالبيين فيحتمل أن يكون مقلوباً، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله)» قال<sup>(٢)</sup>: «(فقد حصل إذا ما ذهب إليه (س) سماعاً. وأمّا ما ذهب إليه الخليل فليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل)» انتهى.

وتقول<sup>(٤)</sup> في جمع جاءٍ، جَوَاءٍ، كما تقول في جمع قائم: قَوَائِم، الأصل جَوَائِي، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة ما قبلها مخافة اجتماع الهمزتين. وأمّا على مذهب الخليل فأصله جَوَائِي، ثم قلب فصار جَوَائِي. وتقول في جمع نجى: نَجَائِي كما تجمع مبيعاً على مَبَائِع، وتعمل فيه ما تعمل في جاءٍ على المذهبين جميعاً.

فإن أدّى الجمع إلى وقوع همزة عارضة بعد ألف الجمع لم تكن في حالة الإفراد فإنك إذا قلبت الهمزة الثانية ياء حوّلت كسرة الهمزة التي هي عين فتحة؛ فتجيء الياء

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٩ [رسالة].

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥١١.

(٣) هم أكثر العرب كما في الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٤) من هنا إلى آخر قوله «(كما عرضت في جياء)»: من الممتع ٢: ٥١١ - ٥١٣.

متحركة وما قبلها مفتوح فتُقلب ألفاً، فتجيء الهمزة متوسطة بين ألفين، والهمزة قريبة الشبه من الألف، فتجيء الكلمة كأنها اجتمع فيها ثلاثة أمثال، فتقلب الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال، وذلك نحو فَعِلَ<sup>(١)</sup> من الجيء، فإنك تقول في جمعه: جَيَايا، والأصل جَيَايى، فاكتنف ألف الجمع ياءان، فقلبت الثانية همزة، فقالوا: جَيَائى، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبلها، فقالوا: جَيَائى، ثم حوّلوه إلى جَيَاءى، فتحرّكت الياء وانفتح ما قبلها / فقلبت ألفاً، فصار جَيَاء، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين. وكان هذا التحويل لازماً إذ كانوا قد يحوّلون في مثل صحارى مع أنه أخف من جَيَاء؛ لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت في جَيَاء. وإنما لزم تحويل فيما عرضت فيه الهمزة لأنّ عروضها تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

[٩: ٤/ب]

وأما مسألة خطايا ففيها ثلاثة مذاهب<sup>(٢)</sup>:

أحدها. ما ذهب إليه بعض النحويين، وسببه بعضهم نغراء، وهو أنه جمع جاء على وزن فعّالٍ، ولا قلب فيه، ولا هو على وزن فعّالٍ، وذلك أنّ خطيئة كثر ترك الهمزة فيها والإدغام، فقالوا: خطيئة، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء، وكلّ فعيلة من ذوات الياء والواو تُجمع على فعّالٍ، وذلك نحو مَطِيئة ومَطَايا وحنّية وحنايا وسريّة وسرايا، وشبه ذلك كثير، ولا يُجمع على فعّالٍ؛ لأنه لو جُمع على فعّالٍ لنقصت الكلمة في الجمع وقُلّت واحتُلّت، فلذلك جُمعت على فعّالٍ دون فعّالٍ، وتساوت فيها ذوات الياء وذوات الواو لأنّ الياء التي هي لام الكلمة قد انقلبت ياء في المفرد واعتُلّت؛ فأجري عليها في الجمع الاعتلال الذي حصل لها في المفرد، فلذلك قالوا في ذوات الواو: مطايا وإن كان أصلها الواو، يدلّ على ذلك مَطَوْتُ<sup>(٣)</sup>:

(١) ك: فعلل. ل: فعال. الممتع: فَعَل.

(٢) الإنصاف ٢: ٨٠٥ - ٨٠٩ [المسألة ١١٦].

(٣) تقدم في ٢: ١٦٨، ١٦٩، ٣٧.

وكذلك حشايًا، يدلُّ على ذلك حَشَوْتُ، فلمَّا كانت خطيئة يُترك الهمز فيها كثيرًا جُمعت على ترك الهمز فقالوا: خَطَايَا، فوزَّعها فَعَالَى من غير قلب، ولا أَنَّ أصلها أن تحيَّ على فَعَائِل. وهذا المذهب سهلٌ قليلُ التكلُّف.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والخليل<sup>(١)</sup>، وهو أَنَّ أصله<sup>(٢)</sup> جُمع على فَعَائِل، فأصله خَطَائِي مثل خَطَايِع إلا أنه قُلب، فقُدِّمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف لوقوعها قبل الطرف؛ لأنَّ العرب أجزَّرت ما قبل الطرف في هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال؛ فلو لم تُقدِّم الهمزة على الياء في خَطَائِي لاجتمع همزتان، إحداهما لام الكلمة، والأخرى المبدلة من الياء الزائدة الواقعة بعد ألف الجمع، وذلك مرفوض في كلامهم، أعني الجمع بين همزتين في كلمة إلا ما شَدَّ مما حكاه الكسائي<sup>(٣)</sup> عن بعض العرب: اللهمَّ اغفر لي خَطَائِيَّةً، وما أنشدوا من قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فإنَّكَ لا تَدْرِي متى الموتُ جائئُ ولكنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الموتِ عاجِلُ

ولهذا زعم الخليل أَنَّ جائئة مقلوب، ووزنه فالِعة، فصارت خَطَائِي مثل خَطَاعِي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء أَلَفًا فصارت خَطَاءًا مثل خَطَاعًا، فتوسطت الهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فقلبوا الهمزة ياء فرارًا من اجتماع الأمثال، فصار خَطَايَا على وزن فَعَالَى، فالألف الأولى هي ألف الجمع، والثانية هي

(١) الكتاب ٤: ٣٧٧ وشرحه للسيرافي ٤: ٢٨٩ [ط. العلمية].

(٢) أن أصله: سقط من ح.

(٣) الإنصاف ٢: ٨٠٦.

(٤) البيت بهذه الرواية في الإنصاف ٢: ٧٢٩، ٨٠٥. وتقدم في ١٩: ٢٦١ وعجزه ثمة: إليك

ولا ما يُحدثُ الله في غَدِّ.

لام الكلمة / التي كانت همزة، والألف الأخيرة هي الياء الواقعة بعد ألف الجمع بدلاً من ياء المدّ في فَعِيلَة.

والثالث: ما ذهب البصريون غير الخليل إليه، وهو أنّ أصل خَطَايا فَعَائِل. فقالوا: وإنما قلنا ذلك لأنّ خَطِيئَة فَعِيلَة مثل صَحِيفَة، وفَعِيلَة تُجمع على فَعَائِل، فالأصل أن يقال: خَطَائِي مثل خَطَايِع، ثم أبدلوا من الياء همزة، فقالوا خَطَائِي، كما قالوا في صحيفة صحائف، فلمّا اجتمع همزتان قبلوا الثانية ياء لكسرة ما قبلها، فصار خَطَائِي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، فصار خَطَاءِي، فتحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار خَطَاء، فاستقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها ياء، فصار خَطَايا، فوزعها على ما آلت إليه فعَايا.

قال بعض النحويين<sup>(١)</sup>: «وكأنّ الذي رَغَّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء؛ فتعود ياء الكلمة إلى أصلها؛ لأنّ الهمزة الأولى من خطائي منقلبة عن الياء في خَطِيئَة، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائئ جاء؛ لأنّ الهمزة في جائئ منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خَطَايا منقلبة عن ياء زائدة في خَطِيئَة، فَفَضَّلُوا الْأَصْلِيَّ عَلَى الزَّائِدِ، فلم يُلْحَقوه من التغير ما ألحقوا الزائد.

وكذلك أيضًا قالوا في جمع هِراوة: هِرَاوِي، وإداوة: أَدَاوِي، وكان الأصل هِرَائو وأدائو على مثال فَعَائِل كرسالة ورسائل؛ لأنهم أبدلوا من الواو في هِرَائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا، فصار هِرَاء وأدَاء، فاستقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا من الهمزة واوًا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلبًا للتشاكل، وذلك لأنّ الجمع فرع على الواحد، فلا بأس أن تُطلب

(١) هو أبو البركات الأنباري. الإنصاف ٢: ٨٠٦ - ٨٠٧.

المشكلة له. والذي يدلُّ على أنهم فعلوا ذلك طلبًا للمشكلة أنَّ ما لا يكون في واحده واو لا يجيء في آخره ذلك، فدلَّ على ما قلنا) انتهى كلامه.

ودلَّ على أنَّ الواو في هِراوة هي لام الكلمة، وفي هِراوى هي مبدلة من همزة، تلك الهمزة بدل من ياء، تلك الياء بدل من ألف هِراوة الواقعة بعد ألف الجمع، وأنَّ الألف الأخيرة هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو في هِراوة.

ورَدَّ بعض النحويين على الخليل ومَن وافقه من الكوفيين ما ذهبوا إليه، فقال<sup>(١)</sup>: «قولهم (قُدِّمت الهمزة على الياء) هذا خلاف الأصل والقياس، وقولهم (اجتماع الهمزتين مرفوض) قلنا إلا هنا، فإنه لا تقرُّ الهمزتان؛ لأنَّ الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها، فالكسرة توجب قلبها إلى الياء، كما تُوجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم، فحملهُ على الأصل يؤدي إلى اجتماع الهمزتين، وأن يزول اجتماعهما على القياس، فكان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير الذي هو الفرع على خلاف القياس.

/وأما جائية فلا تُسَلِّم القلب، بل أصله جائئة، ثم أبدلت الثانية ياء لانكسار [٩: ٥/ب] ما قبلها. وإنما قَدَّر الخليل فيه القلب لئلا يجمع بين إعلالين، وقد تقدَّم الكلام في مسألة جاء قبل هذه المسألة على الإعلالين. وما قَدَّره الخليل ليس بكافٍ في تقدير القلب؛ لأنَّ الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يُعتدُّ به. ويدلُّ على ذلك أنَّ الهمزة تَصِحُّ حيث لا يَصِحُّ حرف العلة؛ ألا ترى إعلال عَصَو وَرَحِي بقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وصحة همزة كَأَلٍّ وَرَشَاءٍ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض، كقولهم في أُصَيِّلان: أُصَيِّلان، فلا يُعتدُّ به، وإنما يُعتدُّ باعتلال حرف العلة لأنه الأصل في الإعلال. وإذا كان قلب الهمزة غير معتدُّ به لم يكن هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين.

(١) هو أبو البركات الأنباري. الإنصاف ٢: ٨٠٧ - ٨٠٩ بتصرف.

على أنَّ (س) حكى عن الخليل خلاف هذا القول الذي حكى عنه أنه يختار في الهمزتين إذا التقتا من كلمتين تحقيق الأولى وتخفيف الثانية؛ قال (س)<sup>(١)</sup>: «فقلت له: لم؟ فقال: رأيتهم إذا اجتمعت هزتان في كلمة اختاروا تخفيف الأخيرة، كقولهم جاءَ وآدم»، فقد جعل الياء في جاءٍ منقلبة عن همزة، والهمزة فيه لام الفعل. فهذا يدلُّ على أنه لم يقلب.

وأما قول بعض الكوفيين المنسوب للفراء (إنها جُمعت على ترك الهمز) فهو باطل؛ لأنَّ ترك الهمز خلاف الأصل، والأصل أن يجمع على الأصل، خصوصًا مع أنه الأكثر في الاستعمال. وقولهم (إنه يكثر ترك الهمز فيها، فصارت بمنزلة فَعِيلَة من ذوات الواو والياء، وهي تُجمع على فَعَالٍ). قلنا: لا تُسَلِّم أنَّ الأصل أن يقال في جمع فَعِيلَة هذا فَعَالٍ، بل الأصل فَعَالِل، فالأصل في جمع حَشِيَّة حَشَائِي على فَعَالِل، ثم بارأى الكوفيين أن ياء فَعَالِل تُنقلبة عن الواو فتكون فَعَالِل، فصاروا يسمونها فَعَالِل بين النعين، فقلبوا الهمزة ياء على ما بيَّنا في خطايا) انتهى كلامه.

وما ذهب إليه البصريون في خطايا وفي حشاي وفي هراوى فيه تكلف كثير وتقدير متباعدة وعمل كثير وحزازير<sup>(٢)</sup>؛ حملهم على هذا كله قياس المعتل على الصحيح، فكما قالوا في صحيفة صحائف، وفي رسالة رسائل، فجمعوا على وزن فَعَالِل، كذلك ادَّعَوْا في جمع حَشِيَّة وهراوة أنه على فَعَالِل إجراء للمعتل مجرى الصحيح. وهذا كله من القياس الفاسد؛ لأنَّ للصحيح أبنية في المفرد وفي الجمع تُخالف أبنية المعتل في مفرده وجمعه. والبصريون أيضًا يقولون بهذا إذا أُجئوا إليه، وإذا كان كذلك فما الذي أحوَج إلى هذه التكاليف؟ وما الذي يمنع من البقاء مع ظاهر اللفظ إذا كان السماع يشهد له بغير تكلف؟

(١) الكتاب ٣: ٥٤٩.

(٢) لم أقف عليها في مصادري. ت: وحزازير.

فالذي نختاره في فَعِيلَة المعتلّة اللام نحو حَشِيَّة وفي نحو هِرَاوَة أُنْجَمَا جُمْعَا عَلَى  
فَعَالِيٍّ؛ وَأَنَّ الْوَائِيَّ قُلِبَتْ فِي حَشَايَا يَاءٍ لَعَدَمَ ظَهْوَرِهَا فِي الْمَفْرَدِ /بَانْقِلَايْهَا يَاءٍ وَإِدْغَامِ يَاءٍ [٩: ٦/أ]  
المدّ فيها، وَأَمَّا هِرَاوَة فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ ظَاهِرَةً فِيهِ ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ، فَالْيَاءُ فِي حَشَايَا هِيَ  
لَامُ الْكَلِمَةِ. وَكَذَلِكَ الْوَائِيَّ فِي هِرَاوِيٍّ هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَأَمَّا خَطَايَا فَهُوَ مِمَّا التَّرَمَّ الْبَدَلُ فِي جَمْعِهِ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي مَفْرَدِهِ؛ أَلَا تَرَى  
أَنْكَ تَقُولُ: خَطِيئَةً، فَتَهْمِزُ عَلَى الْأَصْلِ، وَخَطِيئَةً تُبَدِّلُ وَتُدْغِمُ، وَأَمَّا فِي الْجَمْعِ فَلَا  
يَجُوزُ إِلَّا الْيَاءُ، فَوَزْنُهَا فَعَالِيٍّ كَمَطِيئَةٍ وَمَطَايَا.

وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ خِلَافًا لِلْخَلِيلِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: ((فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي جَاءٍ))؛  
أَلَا تَرَى أَنَّ سَ قَدْ حَكِيَ عَنْهُ عَدَمُ الْقَلْبِ فِيهِ.

فَرَعَ: قَالَتِ الْعَرَبُ فِي جَمْعِ نَاقَةٍ: أُئِنَّقُ، وَنَاقَةٌ أَصْلُهُ نَوَقَةٌ، فَلَا أَلْفُ فِيهَا مَنْقَلَبَةٌ  
عَنْ وَائِيٍّ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: اسْتَنْوَقَ الْجَمْلُ، وَقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ نَاقَةٍ أَيْضًا: نُؤُقُ؛ إِذْ لَوْ  
كَانَ فُعْلًا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ لَقَالُوا فِيهِ: نِئِقُ كَمَا قَالُوا: يِئِضُ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي تَخْرِيجِ أُئِنَّقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

الْأَوَّلُ<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْيَاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَأَنَّهَا عَوْضٌ مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ الْمَحْذُوفَةِ، وَأَنَّ قِيَاسَهُ  
أَنْ يَكُونَ أُئِنَّقُ، فَحُذِفَتِ الْوَائِيَّةُ، وَعُوضَتْ مِنْهَا الْيَاءُ، فَعَلِيَ هَذَا وَزَنَهُ أُئِنَّقُ.

الثَّانِي<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ فِيهِ قَلْبٌ وَبَدَلٌ، فَأَصْلُهُ أُئِنَّقُ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْعَيْنُ عَلَى الْفَاءِ، فَقَالُوا:  
أَوُئِقُ، ثُمَّ أَبَدَلُوا الْوَائِيَّ يَاءً، فَقَالُوا: أُئِنَّقُ، وَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا أَغَقُلُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ فِيهِ قَلْبٌ ثُمَّ إِبْدَالٌ ثُمَّ قَلْبٌ، فَأَصْلُهُ أُئِنَّقُ، ثُمَّ قُلِبَتْ بِأَنْ قُدِّمَتِ  
الْلامُ عَلَى الْعَيْنِ، فَقَالُوا: أُنَّقُو، ثُمَّ عُمِلَ بِهِ مَا عُمِلَ بِأَذَلُو مِنْ إِبْدَالِ الْوَائِيَّ يَاءً وَالضَّمَّةَ  
كَسْرَةً، فَصَارَ الْأُنَّقِيُّ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْيَاءُ - الَّتِي كَانَتْ عَيْنًا وَتَأَخَّرَتْ عَنِ الْلامِ - عَلَى فَاءِ  
الْكَلِمَةِ، فَقَالُوا: أُئِنَّقُ.

\* \* \*

(١) الْكِتَابُ ٢: ٢١١، ٤: ٢٨٥.

(٢) الْكِتَابُ ٣: ٤٦٦، ٤٦٧.

أُبدلت الياءُ سماعًا مِنْ ثَالِثِ الْأَمْثَالِ كَتَضَيَّتْ، وَثَانِيهَا كَانْتَمَيْتْ، وَأَوَّلُهَا كَأَيْمًا، وَمِنْ هَاءٍ كَدَهْدَيْتْ، وَمِنْ نُونٍ كَأَنَاسِيٍّ، وَمِنْ عَيْنٍ ضَفَادِعَ، وَبَاءٍ أَرَانِبَ، وَسِينَ سَادِسَ، وَثَاءٍ ثَالِثَ.

ش: لَمَّا فَرَعَ الْمَصْنَفُ مِنَ الْإِبْدَالِ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ أَخَذَ يَذْكُرُ الْإِبْدَالَ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ مِنَ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ؛ وَمَا هُوَ مَقِيسٌ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا هُوَ مَسْمُوعٌ. فَذَكَرَ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا تُبَدَّلُ مِنْ أَحَدِ الْمُضْعَفِينَ، وَمِنْ الْهَاءِ، وَمِنْ النُّونِ، وَمِنْ الْعَيْنِ، وَمِنْ الْبَاءِ، وَمِنْ السَّيْنِ، وَمِنْ الثَّاءِ. وَبَيَّنَ مَحَلَّ إِبْدَالِهَا، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ سَمَاعٌ لَا قِيَاسٌ. وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> أَنَّهَا<sup>(٤)</sup> تُبَدَّلُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ حَرْفًا، وَنَذَرَ ذَلِكَ آخِرَ كَلَامِ الْمَصْنَفِ عَلَيْهَا، إِلَّا الْإِبْدَالَ مِنَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ فَلَا نَذَرَهُ إِذْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَضْعَافِ فُصُولِ التَّصْرِيفِ.

وَقَوْلُهُ مِنْ ثَالِثِ الْأَمْثَالِ كَتَضَيَّتْ أَصْلُهُ تَضَيَّتْ مِنَ الظَّنِّ، بُنِيَ مِنْهُ تَفَعَّلَ، فَضُعِفَتْ عَيْنُهُ وَهِيَ نُونٌ فَصَارَتْ نُونَيْنِ، وَالثَّالِثَةُ لَامُ الْفِعْلِ، فَأُبدِلَ مِنْهَا يَاءٌ كَرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ.

قال بعض شيوخنا<sup>(٥)</sup>: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَضَيَّتْ تَفَعَّلَتْ»، /نَحْوُ تَقَلَّسَتْ. قال: «غَيْرَ أَنَّ تَفَعَّلْتُ أَكْثَرُ». وَلَا تَرْجِيحَ فِي الْأَكْثَرِيَّةِ هُنَا لِأَنَّهُ عَارِضٌ ظَاهِرُ اللَّفْظِ،

[٩: ٦/ب]

(١) أراد: فبدأ بالياء فذكر أنها تبدل من أحد المضعفين ... الخ.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣١.

(٣) منهم ابن عصفور في الممتع ١: ٣٦٨.

(٤) أي: الياء.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٧ [رسالة]. وفيها قوله الآتي أيضًا.



فقلبُ الياء عن الألف والنطقُ بها إذا أُسْنِدَ الفعلُ لغير ما يسكن آخره له نحو تَظَنَّى زيدٌ دليلٌ على أنه تَفَعَّلَى لا تَفَعَّلَ؛ وإنما كان يرجح بالأكثر لو لم يُعَارِضْهُ الحملُ على الظاهر، ودَعَوَى البدل ضعيفة إلا أن يُروى أنهم يقولون تَظَنَّ وَلَوْ قَلِيلًا، فحينئذٍ يترجح، ويكون إذ ذاك فيه تَظَنَّى وَتَظَنَّ، فيكون الحمل على تَفَعَّلَ أولى لكثرته وقلة تَفَعَّلَى.

ومثْلُ تَظَنَّيْتُ على ما اختارَ الجمهورُ فيها قولهم: تَسَرَّيْتُ، وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، وقال العجاج<sup>(١)</sup>:

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

وَتَقْضَيْتُ، وقولُ الشاعر<sup>(٢)</sup>:

بَلْ لَوْ شَهِدْتَ النَّاسَ إِذْ تُكُومُوا      بِقَدْرِ حُمِّ لَهِمْ وَحُمُّوا

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم تَلَعَيْتُ، وقولهم مَكَايَّ، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ حَآبَ مَنْ دَسَّهَا﴾<sup>(٤)</sup>، ومن قول ذي الرُّمَّة<sup>(٥)</sup>:

..... مُعَمِّيَّة .....  
.....

وَلَبَّيْتُ، وَصَدَّيْ.

فهذا ما ذكر أنه أُبدل فيه من ثالث الأمثال، وثالث الأمثال هو النون والراء والصاد والضاد والميم والعين والكاف والسين والباء والدال على ما نُبَيِّنُهُ في كل حرف.

(١) الديوان ١: ٤٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩. كسر البازي: ضم جناحيه حتى ينقض.

(٢) العجاج. ديوانه ٢: ١٢٤ والأول في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة حمزة والكسائي في الوصل. السبعة ص ١٨٩.

(٤) الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٥) هذه كلمة من بيت يأتي في ص ١٠٦.

أَمَّا تَطَنَيْتُ فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ.

وَأَمَّا تَسَرَّيْتُ فَمَعْنَاهُ اتَّخَذْتُ سُرِّيَّةً، وَفِي لَامِ الْفِعْلِ ثَلَاثَةُ أَقَاوِيلَ<sup>(١)</sup>:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ رَأَى أُبْدِلَتْ مِنْهُ الْيَاءَ، وَوَزْنُهُ تَفَعَّلَ مِنَ السُّرِّيَّةِ، وَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ وَزْنَ السُّرِّيَّةِ فُعْلِيَّةً مِنَ السَّرُورِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُسَرُّ بِهَا، أَوْ مِنَ السَّرِّ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُخْفِيهَا عَنْ زَوْجَتِهِ وَصَاحِبَةِ بَيْتِهِ، وَحِينَ اسْتَقْفُوا مِنْهَا فَعَلًّا ضَعَفُوا عَيْنَهَا وَلَا مَهَا، فَقَالُوا: تَسَرَّيْتُ، وَأَصْلُهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَسَرَّرْتُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ لَامَ الْفِعْلِ وَاوْ، أُبْدِلَتْ مِنْهَا الْيَاءَ، وَأَصْلُهُ تَسَرَّرْتُ، فَضَعَفْتُ الْعَيْنَ، فَوَقَعَتِ الْوَاوُ رَابِعَةً، فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ نَحْوَ تَغَرَّيْتُ، وَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ تَفَعَّلَ مِنَ السُّرِّيَّةِ، إِذَا السُّرِّيَّةُ عِنْدَ قَائِلِ هَذَا فُعْلِيَّةٌ، نَحْوَ مُرِّيْقَةٍ<sup>(٢)</sup> وَعُغْلِيَّةٍ مِنْ عَلَوْتُ، وَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنْ السَّرَاةِ، وَهِيَ أَعْلَى الشَّيْءِ، وَلَا تُسَمَّى السَّرَاةُ مَا لَقِبَ لَهَا: سَرَاهُ، قَالُوا: إِذَا ذَاكَ<sup>(٣)</sup>.

وَأَصْبَحَ مُبَيِّضُ الصَّقِيعِ كَأَنَّهُ عَلَى سَرَوَاتِ الْبَيْتِ قُطْنٌ مُنْدَفٍ

وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup> هَذَا الْقَوْلَ، وَزَعَمَ أَنَّ اسْتِقَاقَهُ مِنَ السَّرَاةِ لَيْسَ بِوَاضِحٍ؛

لِأَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تُؤْتَى مِنْهُ الْمَرَأَةُ لَيْسَ أَعْلَاهَا وَلَا سَرَاتُهَا.

وَعَلَّطُهُ فِي ذَلِكَ كَوْنَهُ فَهَمَّ أَنَّ السَّرَاةَ هُوَ الظَّهْرُ فَقَطْ، وَالسَّرَاةُ الَّذِي اسْتَقَّ مِنْهُ السُّرِّيَّةُ لَيْسَ السَّرَاةُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الظَّهْرُ، بَلِ السَّرَاةُ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: رَجُلٌ سَرِيٌّ، وَقَالُوا: سَرَوَاتُ لِسَادَاتِ النَّاسِ، وَكَأَنَّ السُّرِّيَّةَ لَهَا تَفُوقُ<sup>(٥)</sup> عِنْدَ رَجُلٍ

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٢) المريقة: الواحدة من العُصْفَرِ.

(٣) الديوان ص ٥٥٩ وسر الصناعة ٢: ٧٥٦ وفيه تحريجه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٥) ك، ح: شَفُوفٌ.

على رُبَّة البيت، فهي أعلى عنده من زوجته، وأحبُّ /إلى قلبه؛ ألا ترى إلى قول [٩: ٧/أ]  
بعض العرب يفضِّل السَّراري<sup>(١)</sup>:

وكائن ترى فينا من ابن سَيِّة إذا لقي الأبطال يضربهم هزرا  
فما زادها فينا السِّباء نقيصة ولا احتطبت يوما ، ولا طبخت فذرا  
ولكن خلطناها بخير نسائنا فجاءت بهم بيضا وجوههم ، زهرا

ولمَّيل الناس إلى السَّراري تجد أولادهنَّ ينجُبون خلقا وخلقا؛ لأنَّ سَيِّد السُّرَّة  
مُقبِلٌ عليها أكثر من إقباله على الزوجة، فشهوته إليها أكثر.

والقول الثالث: أنَّ لام الفعل ياء، وأنَّ وزنه تَفَعَّل مشتقا من سَرَيْت؛ لأنَّ  
السُّرى: السير بالليل، فكأنَّ في ذلك ضربا من الإخفاء.

وعلى هذه الأقوال الثلاثة وزنُ الفعل تَفَعَّلَ.

وزعم بعضهم أنه يحتمل أن يكون وزنه تَفَعَّلَى، فيكون إذ ذاك ثالثُ الأمثال  
ليس بدلا من راء ولا واو ولا ياء، بل تكون الألف انقلبت ياء.  
وأما «فَصَّيْتُ أَظْفاري» ففيه قولان<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أنَّ الياء بدل من الصاد، وأنَّ أصله: قَصَصْتُ أَظْفاري.

والقول الثاني: ما قاله ابن جني<sup>(٣)</sup> وابن السَّيِّد<sup>(٤)</sup>، وهو أنه يجوز أن يكون  
فَعَّلْتَ من أقاصي الشيء، وهو أطرافه، لأنَّ المأخوذ من الأظفار أطرافها، فلا يكون  
فيه دليل على أنَّ الياء بدل من الصاد، وإنما هي منقلبة عن واو لظهورها في قولهم  
القُصوى.

---

(١) تقدم البيت الأول في ١٠: ٦٠. والثلاثة في ديوان حاتم ص ٢٨٣ بتأخير الأول عن  
الآخرين، ومعها ثلاثة أبيات أخرى، وفيه تخريجها والخلاف في قائلها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩.

(٣) إصلاح الخلل ص ٤١٠.

- وأما «تَقْضِيّ البازي» فإنما هو تَفْعُل من الانْقِضاض، وأصله تَقْضُض، فأبدلوا الضاد الأخيرة ياء، وقلبوا الضمة كسرة لتصحّ، قاله <sup>(١)</sup> أبو عبيدة والأصمعي.
- وقال أبو الفتح <sup>(٢)</sup>: «يجوز أن يكون تَقْضِيّ البازي من قَضَى، أي: عمل، كقول أبي ذؤيب <sup>(٣)</sup>:
- وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضَاهما      داوُدُ أو صَنَعَ السَّوَابِغِ تُبْعُ
- أي: عَمَلَهُما، أراد: عَمَلَ البازي في طيرانه». قال <sup>(٢)</sup>: «(والوجه الأول)»، يعني أن يكون من الانقضاء، وأبدل من الضاد ياء.
- وأما تَقْضِيَّت فَمِنَ الْفِضَّة، وأصله تَقْضُضْتُ، فأبدل من الضاد الأخيرة ياء.
- وأما تُكْمُوا فأراد تُكْمِمُوا، من كَمَمْتُ الشيء: إذا سَتَرْتَه، فأبدل الميم الأخيرة ياء فصار تُكْمِيُوا، ثم حُذِف نحو تُفْعِلُوا من وَلِيْتُ <sup>(٤)</sup>؛ لأنهم اسْتَقْلَلُوا الضمة في الياء، فحذفوا الضمة، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فحذفت الياء، وَضُمَّت الميم، فصار تُكْمُوا. ويروى عجز هذا البيت: «بِعُمَّةٍ لو لم تُفَرِّجْ عُمُوا» <sup>(٥)</sup>.
- قال أبو الفتح <sup>(٦)</sup>: «يحتمل عندي وجهًا آخر، وهو أن يكون من كَمَيْتُ الشيء: [إذا] <sup>(٧)</sup> سَتَرْتَه، ومن قولهم: كَمَيْ؛ لأنه الذي قد تَسَتَّرَ في سلاحه».
- 
- (١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩.
- (٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠.
- (٣) شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩. مسرودتان: درعان. والسرد: الخرز في الأديم. والصنّع: الحاذق في العمل. وسوابغ: جمع سابعة، وهي الدرع الواسعة.
- (٤) هو تُؤَلُّوا.
- (٥) كذا في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١. وهو الشطر الثالث في الأرجوزة بعد الشطرين السابقين. الديوان ٢: ١٢٥.
- (٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.
- (٧) إذا: من سر صناعة الإعراب.

وأما قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾<sup>(١)</sup> فقال أبو عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup>: معناه لم يتغير،

من قوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلِ مَسْنُونٌ﴾<sup>(٣)</sup>. فسأله أبو عبيدة، / فقال: وكيف يَتَسَنَّ من ذوات الياء؟ فقال: هو مثل تَظَنِّيْتُ. يريد أنَّ الياء بدل من النون؛ لأنه عنده تَفَعَّل من الظَّنِّ ومن السَّنِّ.

وأما قولهم تَلَعَّيْتُ فأصله تَلَعَّعْتُ، فأبدلوا من العين ياء لأنه من اللُّعاع. قال أبو محمد بن السِّيد<sup>(٤)</sup>: «حكى عن العرب: خرجنا نَتَلَعَّى<sup>(٥)</sup>، أي: نَرعى اللُّعاع، وهو أول ما يظهر من النبات»، التاء داخلة على لَعَّيْتُ، ومصدر لَعَّيْتُ تَلْعِيعٌ، والأصل قبلُ تَلْعِيعَةٌ، والقياس تَلْعِيعٌ، وإنما جاء على تَفَعَّلَ لأجل أنه صار بإبدال العين ياء من المعتل الآخر، وهو القياس في فَعَّلَ نحو زَكَّى تَزْكِيَةً.

فإن قلت: لعلَّ تَلَعَّيْتُ تَفَعَّلْتُ، والياء زائدة مثلها في جَعَّيْتُ<sup>(٦)</sup>، فلا تكون إذ ذاك بدلًا.

فالجواب أنَّ التاء إنما دخلت على لَعَّيْتُ، وَلَعَّيْتُ فَعَّلْتُ بدليل قولهم تَلْعِيعٌ؛ إذ لا يجيء المصدر على تَفَعَّلَ إلا إذا كان الفعل على وزن فَعَّلَ، فإذا ثبت أنَّ التاء دخلت على فَعَّلَ ثبت أنَّ تَلَعَّى تَفَعَّلَ، وأنَّ الياء بدل من العين.

وقال أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: «(وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى يعقوب قال<sup>(٨)</sup>: قال ابن الأعرابي: تَلَعَّيْتُ من اللُّعاعة، وهي بقلة، والأصل تَلَعَّعْتُ، ثم أبدل كَتَظَنَّنْتُ ونحوه)».

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وتقدم تحريجها في ص ١٠١.

(٢) الحكاية في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٨. وفي كتاب الإبدال ص ١٣٤: أبا عمرو الشيباني.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الحجر.

(٤) إصلاح الخلل ص ٤١٠.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٧ وأما ابن الشجري ٢: ١٧٢.

(٦) جعباه فتجعي: صرعه فانصرع.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٣.

(٨) كتاب الإبدال ص ١٣٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢.

وأما مكاكي فأصله مكاكيك لأنه جمع مَكُوك<sup>(١)</sup>، فأبدل من الكاف الأخيرة ياء في الجمع، ثم أدغم فيها ياء مفاعيل، فصار مكاكي. حكاه أبو زيد. وإنما أبدلوا هروبا من ثقل الأمثال.

وأما ﴿دَسَّهَا﴾<sup>(٢)</sup> فقال ابن السِّيد<sup>(٣)</sup>: «قالوا<sup>(٤)</sup>: الأصل دَسَّسَهَا، فقلبت السين ياء كراهية التضعيف، ثم انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأنشدوا<sup>(٥)</sup>:

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَّيْتَ عَمْرًا ، فَأَصْبَحْتُ حَلَالُهُ مِنْهُ أَرَامِلَ جُوعًا»

وأما قول ذي الرُّمَّة<sup>(٦)</sup>:  
مُنْطَقَةٌ بِالْأَلِّ مُعَمَّيَّةٌ بِهِ دَيَاجِيرُهَا الْوُسْطَى ، وَتَبْدُو صُدُورُهَا

فقال ابن الأعرابي: أراد معممه، فأبدل من الميم ياء. وقال أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: «يجوز أن يكون من العَمَى».

(١) المَكُوك: طاس يشرب به، أعلاه ضيق، ووسطه واسع. وهو أيضًا مكيال لأهل العراق.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٣) إصلاح الخلل ص ٤١١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٧ وكتاب الإبدال ص ١٣٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٣٣٢.

(٥) البيت لرجل من طيء أنشده ابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٣: ٤١، وفي جمهرة اللغة ٢:

١٠٥٨ أُنَّ أبا حاتم زعم أنه مصنوع، والزاهر ١: ٥٤٣ وفيه: دَسَّست. وقافيته في جميعها:

ضَيِّعًا. وهو برواية (جوعا) في إصلاح الخلل ص ٤١١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم

الثاني ص ٧٤٣ [رسالة]. دسيت: أغويت وأفسدت. وقافيته في ح: حَوْمًا.

(٦) البيت له في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١، وليس في ديوانه، وفيه قول ابن الأعرابي الآتي.

والشاهد يقتضي هذا لكن الوزن ينكسر به، ويستقيم بكونها: مُعَمَّيَّةٌ.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

وأما قولهم لَبَيْتُ فَرَعَمَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> أَنَّ الياء بدل من الباء الثالثة، وأصله لَبَيْتُ، من أَلَبَّ بالمكان: أقام.

وزعم ابن جني<sup>(٢)</sup> وغيره أنه مَبْنِيٌّ من لَبَيْتِكَ، فجاءوا به بحروفه، فالياء فيه ياء التثنية على مذهب (س)، كما قالوا بَسَمَلْتُ من: باسم الله، وَحَوَّلْتُ من: لا حول ولا قوة إلا بالله. وهذه الياء على قول يونس<sup>(٣)</sup> بدل من ألف بدل من ياء بدل من باء أَلَبَّ. وهي عند (س)<sup>(٤)</sup> ياء التثنية.

وأما صَدَى يُصَدِّي فمعناه صَفَّقَ بيديه، قالوا<sup>(٥)</sup>: أصله صَدَدٌ يُصَدِّدُ.

وقوله وَثَانِيهَا كَأْتَمَمْتُ يريد أَنَّ الياء تُبدل من ثاني الأمثال بالنسبة إلى الكلم، فهي أمثال / وإن كان لا يكون منها في الكلمة إلا مِثْلَان، ولا يريد أَنَّ الكلمة تكون [١/٨: ٩] فيها أمثال فتُبدل من ثانيها الياء؛ لأنَّ الذي مَثَّل به إنما فيه مِثْلَان لا أمثال، والذي حُفِظَ من ذلك إبدالها من الميم في أَتَمَمْتُ، وأصله أَتَمَمْتُ، فأبدل من الميم الأخيرة ياء.

وظاهرُ كلام المصنف أَنَّ ذلك شائع في الكلام، وظاهرُ كلام ابن عصفور أنه في الشعر، قال<sup>(٦)</sup>: ((وَأُبدلت من الميم في يَأْتُمِي على غير اللزوم في الشعر، قال<sup>(٧)</sup>: نَزَرُ امراً، أَمَا إِلَهَ فَيَتَّقِي وَأَمَا يَفْعَلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي

---

(١) العين ٨: ٣٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤، ولم يسمه. ونسب للخليل في اللسان (لب) و(لبي).

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٥ - ٧٤٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٩ - ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٥.

(٥) إصلاح الخلل ص ٤١١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٤٢ [رسالة].

(٦) الممتع ١: ٣٧٤.

(٧) البيت لكثير عزة. ديوانه ص ٣٠٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠ وفيه تحريجه.

أصله يُأْتَمُّ، قاله ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>. فأُبدل من الميم الأخيرة ياء هروبًا من التضعيف)).

وإبدالها من الباء قالوا في لا وَرَبَّكَ: لا وَرَبِّكَ، فأبدلوا من الباء الثانية ياء، حكى ذلك ثعلب<sup>(٢)</sup>.

وإبدالها من اللام في أَمَلَيْتُ الكتاب، أصله أَمَلَلْتُ، فأبدلت اللام الأخيرة ياء هروبًا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا، قال تعالى: ﴿فَهِيَ تُمَلِّكَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلِيُمَلِّلِ آلَآدَى عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: «وإنما جعلنا اللام هي الأصل لأنَّ أَمَلَلْتُ أكثر من أَمَلَيْتُ)).

قال بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>: «(زعمَ ابن عصفور أنَّ التضعيف أكثر، وقد كان ينبغي أن يُسند مثل هذا لإمام من أهل اللغة، أو يَستدلَّ على الكثرة؛ ألا ترى أنَّ صاحب (الفصيح)<sup>(٧)</sup> ذكر اللغتين، وذلك يدلُّ على كثرتهما، ومجيئهما في القرآن يُقَوِّي ذلك)).

قال: «وعندي أنه إذا احتمل اللغتان أن يكون أصلهما واحدًا فهو الأول؛ وقد تقدَّم نحو ذلك في هَيْقُ وهَيْقَلُ<sup>(٨)</sup>. والإبدال من التضعيف ليس بضعيف، فلا

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٦٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤.

(٣) من الآية ٥ من سورة الفرقان.

(٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٥) الممتع ١: ٣٧٣.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٨٠ [رسالة]. وفيه قوله الآتي بلا فاصل.

(٧) إسفار الفصيح ٢: ٨٧٠ وتصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٨٠ وشرحه للخمى ص ٢٥٦.

(٨) تقدم في ١٩: ١١٧ - ١١٨. والهيقل: الظليم.



يحتاج في جعل التضعيف أصلاً لكثرة، بل لو كان التضعيف أقلّ في الكلام لم يَعد أن يجعل هنا أصلاً؛ ألا ترى أن كثيراً من الأصول يَقِلُّ لثقله)) انتهى.  
 وإبدالها من اللام أيضاً في قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

..... فُسِّلِي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسَلِي

في رواية مَنْ رواه بفتح السين، قال ابن السِّيد<sup>(٢)</sup>: «(أَرَادَ تَنْسَلُ، فأبدل اللام الأخيرة ياء، وكسر الأولى من أجل الياء. وَمَنْ رواه هكذا قال: أَرَادَ أن يكون الفعل الثاني من لفظ الأول؛ إلا أنه إذا ضَمَّ السين أو كسرها كان من نَسَلَ يَنْسَلُ، وكان الفعل الأول من سَلَ يَسَلُ، فخالَفَ فعلُ المطاوعة الفعلَ الذي هو مطاوع له)).

وإبدالها من الدال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَّاءً وَتَصْدِيَةً﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا فيه خلاف<sup>(٤)</sup>: ذهب أبو جعفر الرُّسْتُمِي<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا إبدال فيه، وأنه مشتقٌّ من الصَّدَى الذي هو الصوت. وذهب أبو عبيدة<sup>(٦)</sup> والجمهور إلى أنه من إبدال الدال الأخيرة ياء، وأصله تَصَدِّدَة، والتَّصْدِيَة: التصفيق والصوت، وفعلتُ منه صَدَدْتُ أَصِدُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾<sup>(٧)</sup> أي: يَعِجُّونَ / وَيَضِجُّونَ، فحُوِّلَت الدال [ب/٨: ٩]

(١) صدر البيت: وَإِنْ تَكُ قد ساءت لك مني خَلِيقَةٌ. الديوان ص ١٣.

(٢) إصلاح الخلل ص ٤١٢.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٢ والممتع ١: ٣٧٦.

(٥) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ١٣٥. وهو أحمد بن محمد بن يزيد بن رستم النحوي الطبري، سكن بغداد، وأخذ عن بعض أصحاب الكسائي، وكان متصدراً لإقراء النحو. من مصنفاته كتاب التصريف، وكتاب النحو، والمقصود والممدود، وغريب القرآن. توفي سنة ٣٠٤ هـ. تاريخ بغداد ٦: ٣٢٢ [ط. دار الغرب ٢٠٠٢م] وإنباه الرواة ١: ١٢٨.

(٦) مجاز القرآن ١: ٢٤٦ وأدب الكاتب ص ٤٨٨.

(٧) من الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

الأخيرة ياء هروباً من اجتماع المثليين. ورجح<sup>(١)</sup> هذا القول على قول الرُّسْتُمِي بأنه قد استعمل منه فعلٌ، قالوا: صَدَّ يَصُدُّ بهذا المعنى، ولم يُستعمل من الصَّدَى فعلٌ، فحملهُ على المستعمل أولى.

وإبدالها من الجيم قالوا: الدَّيَاجِي في جمع دَيْجُوج<sup>(٢)</sup>، وأصله الدَّيَاجِج، فأبدلت الجيم الأخيرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفاً.

فهذا جميع ما حُفظ مما أُبدلت فيه من ثاني مثليين، وذلك من الميم في ائْتَمِيتُ، ومن الباء في لا وَرَبِّكَ، ومن اللام في أَمَلَيْتُ وَتَنَسَّلِي، ومن الدال في تَصَدِّية، ومن الجيم في الدَّيَاجِي.

وقوله وَأَوَّلُهَا كَأَيْمًا يريد: وأَوَّلُ الأمثال، وذلك بالنسبة إلى الكَلِم لا بالنسبة إلى الكلمة؛ لأنه لا يكون فيها أمثال تُبدل من أَوَّلُها، إنما يكون فيها مثلاً، ولو حَرَّر العبارة فكان يقول «وثاني المِثْلَيْنِ وَأَوَّلُهما» لكان أحسن، ولكن تأويله كما ذكرنا.

والذي حُفظ من ذلك - وهو ما أُبدل فيه من أَوَّلِ المِثْلَيْنِ ياء - إبدالها من الميم قولهم في أَمَّا: أَيْمًا، فأبدلوا من الميم الأولى ياء كراهية التضعيف، وقد روي بيت ابن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>:

رَأْتُ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ      فَيَضْحَى ، وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيُخَصِّرُ

وأنشدوا<sup>(٤)</sup>:

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا      أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارِ

---

(١) الممتع ١: ٣٧٦.

(٢) الديجوج: الليل المظلم.

(٣) تقدم البيت في ١٦: ٢٨٥.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ٦٢.

وفي قولهم دِمَّاسٌ<sup>(١)</sup>، أصله دِمَّاسٌ، فأبدلوا من الميم الأولى ياء. دليل ذلك قولهم في الجمع دَمَامِيسَ، والجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها. كذا زعم سيبويه<sup>(٢)</sup> في دِمَّاسٍ، ونقل غيره أنَّ فيه لغتين: دِمَّاسٌ، ودِمَّاسٌ، فمن قال دِمَّاسٌ قال في الجمع دَمَامِيسَ، ومن قال دِمَّاسٌ قال في الجمع دَيَامِيسَ.

وإبدالها من الباء على اللزوم، قالوا: دِيْبَاجٌ، والأصل دِبَّاجٌ. دليل ذلك قولهم في الجمع: دَبَابِيجٌ.

ومن الرء على اللزوم، قالوا: قِيرَاطٌ، وقالوا في الجمع: قَرَارِيطٌ.  
فأما شِيرَاز<sup>(٣)</sup> فله جمعان: أحدهما شَرَارِيزُ، حكاه أبو الحسن<sup>(٤)</sup>، فعلى هذا تكون الياء بدلاً من راء كهي في قِيرَاطٍ. والثاني: قالوا شَوَارِيزُ، فالياء بدل من واو، انقلبت في المفرد لأجل الكسرة قبلها كما قلبوا في ميزان. وهذا يدلُّ على وجود فَوْعال في كلام العرب، وهو بناء لم يُثبتته (س).

وقد زعم أبو الفتح<sup>(٥)</sup> أنه إنما لم يذكره (س) لأنه إنما نُطق به معلولاً لا مصححاً، قال<sup>(٦)</sup>: «ويحتمل أن يكون فيعلاً، وقُلبت الياء واوًا في الجمع توسعاً لأنَّ الواو في مثل هذا البناء في الجمع أكثر من الياء؛ ألا ترى أنَّ الألف تُبدلُ أبداً واوًا في الجمع توسعاً هنا، فتقول في ضاربة: ضَوَارِبُ، وفي خالد: خَوَالِدُ، ونحوهما، وقد أبدلوهما ياء، قالوا في الناطل - وهو المكيال الصغير الذي يُري الحَمَّازُ فيه شَرَابَه - نَيَاطِلُ، ولم يقولوا: نَوَاطِلُ، قال لبيد<sup>(٧)</sup>:

(١) الدِمَّاس: القبر.

(٢) الكتاب ٣: ٤٦٠.

(٣) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج مأوه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥١ عن كتاب التصريف للأخفش.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩ - ٧٥٠ باختصار.

(٧) تقدم البيت في ١٩: ٣٩.

وأجاز أيضاً أبو الفتح <sup>(١)</sup> أن تكون الواو بدلاً من الياء المبدلة من الراء.  
 وزعم أبو الحسن <sup>(٢)</sup> أنَّ شِيْرَارًا فِعْلَال من بنات الأربعة كَسِرْدَاح <sup>(٣)</sup>، والياء بدل  
 من الواو. وهذا إن أراد به ظاهره ضعيف؛ لأنه إذ ذاك تكون الواو أصلاً في بنات  
 الأربعة، وإن أراد أنه ملحق ببنات الأربعة، وجعله من بنات الأربعة لكونه ملحقاً بها -  
 فهو تجوُّز سائغ.

وإبدالها من النون قالوا: دِنَار، وقالوا في الجمع: دَنَانِير، وفي التصغير دُنَيْنِير،  
 فردُّوها إلى الأصل لَمَّا أَمِنُوا اجتماع المِثْلَيْن للفصل بينهما بالألف وبالياء.  
 وإبدالها من التاء قالوا ائْتَصَلْتُ في ائْتَصَلْتُ، فالياء بدل من التاء التي هي بدل  
 من الواو؛ إذ أصله اؤْتَصَلْتُ، ثم أُبدلت الواو تاء، وأدغموها في تاء اِفْتَعَلَ، فقالوا:  
 ائْتَصَلْتُ، ثم أبدلوا من التاء تاء، فقالوا ائْتَصَلْتُ، فالياء بدلاً، كاهة التشديد،  
 وأنشدوا <sup>(٣)</sup>:

قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ      فَايْتَصَلْتُ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

وهذا عندي ليس كما ذهبوا إليه، بل الياء منقلبة عن الواو على أقلِّ اللغتين في  
 اتَّعَدَ؛ ألا ترى أنَّ فيها لغتين: إحداهما إبدال الواو تاء والإدغام، والثانية قلب الواو ياء  
 لكسرة ما قبله، فيقولون ائْتَعَدَ، وألفاً لفتحة ما قبلها، فيقولون: ياتَّعَدُ. فهذا عندي  
 على القلب، وسقطت ألف الوصل لتحرك ما قبلها مع مراعاتها، فقالوا: فَايْتَصَلْتُ،  
 وأصله اؤْتَصَلْتُ، ثم قلبوا الواو ياء لكسرة ما قبلها، وهذا لم يُحْفَظْ إلا في هذه اللفظة،  
 وهو فَايْتَصَلْتُ، فلو جاء لنا من كلامهم يَيْتَصِلُ لكان ذلك مقوِّياً لما زعموا من  
 إبدال التاء ياء، لكنه لا يُحْفَظْ ذلك.

(١) سر صناعة الإعراب ٢ : ٧٥٠.

(٢) السرداح: الناقة الطويلة.

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٦٤ وتخرجه في ص ٧٦٣. ت: قامت بها.

فهذا جميع ما ذكر أنه حُفِظَ من إبدال الياء من أول المثلّين، وذلك من الميم في أَيْمًا، وفي دِيَمَاس. ومن الباء في دِيَبَاج. ومن الراء في قِيرَاط وشِيرَاز، ومن النون في دِينَار. ومن التاء في ائْتَصَلَتْ.

وقوله **ومن هاءٍ كَذْهَدَيْتُ** قالوا ذَهَدَيْتُ الحجرَ، أي: دَحَرَجْتُهُ، فالياء بدل من الهاء؛ إذ الكلمة من باب جَزَجَزَ، وأصلها ذَهَدَهْ؛ ألا ترى أنهم يقولون لِمَا يُدَحَرِجُهُ الجُعْلُ: ذُهِدُوهُ، فحين بَنَوْا منه فُعْلُولَةٌ أَتَوْا بالهاء، قال أبو النجم<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ صَوْتَ جَزَعِهَا الْمُسْتَعَجِلِ      جَنْدَلَةٌ ذَهَدَيْتُهَا بِجَنْدَلِ

وقالوا: صَهَصَيْتُ بالرجل: إذا قلتَ له: صَهْ صَهْ، فأبدلوا من الهاء ياء. ويحتمل أن يكون هذا فَعْلَى نحو جَعَبَى؛ لأنه لا يُشْتَرَطُ في المشتَقِّ من ألفاظ الجُمْل أن تستوي حروفها؛ ألا ترى قولهم: بَسْمَلٌ وَحَوْقَلٌ وَهَلَلٌ، فكذلك يكون صَهَصَى من هذا القبيل، ويكون /مما بُنِيَ على فَعْلَى، وتكون الياء منقلبة عن الألف لا بدلًا من الهاء. [٩: ٩/ب]

وقوله **ومن نونٍ كَأَنَاسِيٍّ أَنَاسِيٍّ**: جمع إنسان، أبدلوا من نونه ياء، وأدغموا فيها الياء قبلها، وعاملوا هذه النون معاملة همزة التأنيث لشبهها بها، فكما يبدلون من همزة التأنيث ياء، فيقولون في صحراء: صحاريٌّ، فكذلك فعلوا بنون إنسان، فقالوا: أَنَاسِيٌّ.

وزعم أبو الحسن بن عصفور<sup>(٢)</sup> أَنَّ هذا البدل في أَنَاسِيٍّ لازم. وليس بشيء لأنَّ العرب قالت: أَنَاسِيٌّ على البدل، وَأَنَاسِيٌّ على الأصل، وهو القياس، كما قالوا في سِرْحَانٍ: سَرَاخِيْنُ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

(١) ديوانه ص ٣٥٣ [تحقيق د. جمران] وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠. الجرع: الشرب.

(٢) الممتع ١: ٣٧١ - ٣٧٢.

(٣) تقدم البيت في ١٧: ٣٣٣.

أَهْلًا بِأَهْلٍ ، وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ      وبالأناسينِ أُنْدَالِ الْأناسينِ

ولو ذهب ذاهب إلى أَنَّ الباءَ في أناسي ليست بدلًا، وأنَّ أناسي جمع إنسيٍّ وأناسينَ جمع إنسان، لكان قد ذهبَ إلى قول حسن، واستراحَ من دعوى البدل؛ إذ العرب تقول: إنسيٌّ في معنى إنسان، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ ، وَلَكِنْ لِمَالِكٍ      تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فكما قالوا بُحْتِي وَفُمرِّي وَبَحَائِي وَفَمَارِي كذلك قالوا إنسيٍّ وأناسيٍّ. وقد يجذفون الباءَ من أناسيٍّ، فيعضون منها التاء، قالوا: أناسيَّةٌ كما قالوا زنادقةً.

وغلطَ ابنُ عصفور وغيره في أَنَّ البدلَ في أناسيٍّ لازمٌ كونه لم يحفظ أناسينَ؛ ووجد أناسيٌّ كثيرًا في القرآن وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال كعبُ بن زهير<sup>(٣)</sup>:

حديثُ أناسيٍّ ، فَلَمَّا سَمِعْتُهُ      إذا ليسَ فيه ما يُبينُ فَأَعْقِلْ

ومثلُ أناسيٍّ قالوا: ظُرَّايُّ في جمع ظُرَّبانٍ<sup>(٤)</sup>، فأبدلوا من النون ياءً على جهة اللزوم. ويحتمل أن يكون ظُرَّايُّ جمعًا لـ(ظُرَّبانٍ) إذ هي لغة في الظُرَّبان، فتكون الباءُ بدلًا من همزة التأنيث، كما قالوا في صحراء: صَحَارِيٍّ. ومن حكى ظُرَّبانَ أبو القاسم السَّعْدِي في (كتاب الأبنية)<sup>(٥)</sup> له.

---

(١) هو علقمة الفحل أو غيره. ديوان علقمة ص ١١٨ - وتخرجه في ص ١٥٨ - والمفضليات ص ٣٩٤ [المفضلية ١١٩]. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٨٠. وآخره في ح: يطوف.

(٢) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان.

(٣) تقدم البيت في ١٦: ٢٢٠.

(٤) الظربان: دويبة كاهرة.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨١.

ولم يتعرض المصنف للنون الأولى من إنسان، وقد ذكر التصريفيون أنَّ العرب أبدلت منها ياء على غير اللزوم، فقالوا: إِيْسانٌ، قال عامر بن جُوَيْنٍ<sup>(١)</sup>:  
 فِيا لِيْتني مِن بَعْدِ ما طافَ أَهلُها هَلَكْتُ ، ولم أَسْمَعْ بها صوتَ إِيْسانٍ  
 وقالوا في الجمع: أِيْاسِينُ بالياء، والأصل النون لأنَّ إِنْساناً وأناسِيَّ بالنون أكثر منه بالياء، هذا قول بعض<sup>(٢)</sup> أصحابنا.

وقال أبو الفتح<sup>(٣)</sup>: «(قالوا في جمع إنسان: أِيْاسِينُ، فيجوز أن تكون الياء غير مبدلة، ويجوز أن يكون من البدل اللازم كعيد وأعياد)».  
 قال بعض شيوخنا<sup>(٤)</sup>: «(يظهر منه أنَّ قياس جمع إِيْسانٍ الذي الياء فيه بدلٌ من النون أناسين بالنون؛ كما أنَّ قياس أعياد في جمع عيد أعواد. وليس عندي مثله؛ لأنَّ موجب قلب /الواو ياء في عيد قد زال في الجمع، فينبغي أن ترجع الواو لزوال [٩: ١٠/أ] الكسرة التي قَلَبَتْها، وليس كذلك إِيْسان لأنَّ الكسرة لا تَقْلِبُ النون، بل قياس جمعه: أِيْاسِين، وليس كأعياد، بل هو على القياس.

فإن قيل: فما الدليل على أنَّ النون أصل؟  
 قلت: إنها أكثر في الكلام. وأيضاً فأناسٌ وأناسِيٌّ.  
 وقَوَّى ابنُ جني أن يكون أِيْاسِين كأعياد، ونظَّره بقولهم: مِثْثاقٌ ومِثْثاقٌ ومِثْثرة<sup>(٥)</sup> ومِثْثِرٌ، وهو عندي غلطٌ منه» انتهى كلامه.

(١) البيت له في المحكم ٨: ٥٥٤ والمتع ١: ٣٧٢، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢: ٧٥٧.

(٢) هو ابن عصفور كما في المتع ١: ٣٧٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٧ وفيه: أِيْاسِيٌّ.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٧٧ - ٨٧٨.

(٥) المِثْثرة: الثوب الذي تجلَّل به الثياب فيعلوها. ومِثْثرة الفرس: لبدته.

ووجه غلطه عنده أنَّ مِثاقًا ومِثْرَةً فيهما موجب القلب للواو ياء، وهو انكسار ما قبلها؛ إذ هما من الوثوق والوثير، بخلاف إنسان، فإنه لا موجب لإبدال النون ياء.

ولم يُرد ابن جني ما فهمه هذا عنه، إنما يريد أنَّ الحرف إذا كان بدلًا في المفرد - سواء أكان لموجب أم لغير موجب - فإنه يرجع إلى أصله في الجمع، فكان قياس إيسان أن يقال في جمعه: أناسين بالنون، وقياس ميثاق أن يقال في جمعه: مَوَاقِيق، وقد قالوا ذلك لا مِثَاقِيق، وكذلك مَوَاقِيق في مِثَاقِيق؛ إذ الجموع تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، كما استدللوا على البديل في قِيرَاطٍ وِدِينِاجٍ وِدِينَارٍ بالجمع حين قالوا: قَرَارِيطُ وِدَبَائِجُ وِدَنَانِيرُ.

وقوله **وَمِنْ عَيْنِ ضَفَادِعَ** قالوا: **ضَفَادِي** في - **ضَفَادِعَ**: جمع **ضَفْدَعٍ**، أنشد

(س):

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ      وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

قالوا: كَرِهَ أن يسكن العين في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكنًا في حال الجر، وهو الباء.

وقوله **وباءٍ أَرَانِبَ** أنشد (س)<sup>(١)</sup>:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ      مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزُ مِنْ أَرَانِيهَا

يريد: أَرَانِيهَا، فلم يُمكن أن يسكن الباء، فأبدل منها ياء. هكذا ينشده النحويون - أعني هذا البيت - فيقولون: «(وَوَحْزُ مِنْ أَرَانِيهَا)» بالواو والخاء المعجمة من فوق والزاي. وقال لي شيخنا اللغوي رضي الدين محمد بن علي بن يوسف الشاطبي: صوابه: «(وَوَحْزُ مِنْ أَرَانِيهَا)» بالذال والخاء من فوق والراء.

---

(١) تقدم الثاني في ١٤ : ٦٩.

(٢) تقدم البيت في ١٤ : ٧٠.



ولم يذكر المصنف أنها تُبدل من باء الثَّعالِب، وذكر ذلك (س)<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>،  
وأنشد شاهدًا على ذلك البيت المتقدم، قال: يريد من الثَّعالِب.

قال أبو الفتح<sup>(٣)</sup>: «ويحتمل عندي أن يكون الثَّعالِي جمع ثُعَالَة، ثم قلب،  
فيكون كقولهم شَواعي في شَواع، وكقولهم أوالي في أوائل، قال<sup>(٤)</sup>:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفَرَّى جُلُودُهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ»

قال<sup>(٣)</sup>: «والذي قال (س) أولى ليكون كأرانيها. وأيضًا فثُعَالَة اسم جنس،  
وجمع أسماء الأجناس ضعيف» انتهى كلام أبي الفتح.

وعني أبو الفتح بقوله «اسم جنس» أي: عَلِمَ جنس، وإلا فَثُعَلَبُ أيضًا اسم  
جنس، وقد جمعه، وكذلك أَرَبْتُ اسم جنس، فلا يعني به أنه نكرة كَثُعَلَبٍ، بل هو  
اسم / جنس عَلِمَ عليه، وإذا كان عَلِمًا لاسم الجنس كان جمعه ضعيفًا لأنه صار شبيهًا [٩: ١٠/ب]  
بأعلام الأشخاص؛ وأعلام الأشخاص لا تُجمع حتى تُنكر، وَعَلِمَ الجنس لا يقبل  
التنكير، فلذلك ضَعُفَ جمعه. وإنما لم يقبل التنكير لأنه لم يُوضَعَ لواحد بعينه  
بخصوصياته، بخلاف عَلِمَ الشخص فإنه وُضِعَ لواحد بخصوصياته، فجاز جمعه من  
حيث وُضِعَ لواحد، فصار فيه تعدد، بخلاف ذلك فليس فيه تعدد، وإنما وُضِعَ عَلِمًا  
للجنس، والجنس لا يتعدد.

وقوله وسين سادسِ نقص المصنف أن يقول: «وسين خامس»، قال  
الشاعر<sup>(٥)</sup>:

---

(١) كذا في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣. ولم ينص سيبويه على ذلك.

(٢) الممتع ١: ٣٦٩.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣.

(٤) تقدم البيت في ص ٨٥.

(٥) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب تبكي قتلى بني الحارث الذين أصابتهم بنو عامر في  
وقعة كانت لهم معهم، وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٢ وتخرجه في ص ٧٤١.

عَمَرُو وَكَغَبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بَيْنَهُمَا      وَابْنَاهَا خَمْسَةٌ ، وَالْحَارِثُ السَّادِي

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ      فزُوجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

بُؤْيُزِلُ أَعْوَامٍ ، أَذَاعَتْ بِخَمْسَةٍ      وَتَعَتَّدُنِي إِنْ لَمْ يَكِ اللَّهُ سَادِيَا

وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

مَضَتْ ثَلَاثُ سِنِينَ مِنْذُ حُلٍّ بِهَا      وَعَامٌ حُلَّتْ ، وَهَذَا التَّابِعُ الْخَامِي

وهذا الإبدال جائز لا لازم.

وقوله وثاء ثالث أنشد أبو الفتح<sup>(٤)</sup>:

ثَاءٌ ثَلَاثٌ أَيْ مَخَالٍ      قَدْ مَدَّ بَعْدَ مَا ، هَذَا الثَّالِثُ

وأنت بالهجران لا تُبالي

يريد: وهذا الثالث.

وقد انتهى القول في الحروف التي أُبدلت منها الياء، ونحن نَسْرُدُهَا، فنقول:  
أُبدلت من النون والراء والصاد والضاد والميم والعين والكاف والسين والباء والذال  
واللام والجيم والتاء والهاء والياء، وقد سبق إبدالها من الألف والواو والهمزة، فهذه ثمانية  
عشر حرفاً أُبدلت منها الياء، وبقي من إبدالها المكان الذي وقع التكافؤ بينها وبين  
غيرها، وسيأتي في الفصل بعد هذا.

---

(١) نسب البيت لامرئ القيس وللنابغة الجعدي، وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤١ وفيه  
تخرجه. فسال: جمع فسل، وهو اللثيم.

(٢) تقدم البيت في ٩: ٣٥٩.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٣٥٨.

(٤) الرجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٤ وفيه تخرجه.

ومما نذكره هنا إبدالها من الهمزة بغير اطراد، وذلك في نحو قَرَأْتُ وَتَوَضَّأْتُ، قالوا: قَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ. وفي واجي: واجي بإبدال الهمزة ياء، ولذلك جعلت وصلًا، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

ولولا هُم لَكُنْتَ كَحَوْتِ بَحْرِ      هَوَى فِي مُظْلِمِ الْعَمَرَاتِ دَاجِ  
وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعِ      يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِ

ولو كانت الهمزة منوَّية لم يَجْز أن تكون الياء وصلًا كما لا يجوز ذلك في الهمزة. ونحو منه قول إبراهيم بن هرمة<sup>(٢)</sup>:

/إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَا فِي مَرَابِضِهَا      وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدَا [٩: ١١/]

فأبدل الهمزة من هادئ ياء ضرورة، ولا يقاس على هذا إلا في الضرورة.

وأبدلت أيضًا من الهمزة في أَعْصُرَ - وهو<sup>(٣)</sup> اسم رجل - فقالوا: يَعْصُرُ، وقال الجوهري<sup>(٤)</sup>: «(وهو اسم رجل لا ينصرف لأنه مثل يَقْتُلُ وأَقْتُلُ)<sup>(٥)</sup>، وهو أبو قبيلة منها باهلة». قال أبو علي<sup>(٦)</sup>: «(إنما سُمِّيَ أَعْصُرَ لقوله<sup>(٧)</sup>):

(١) هو عبد الرحمن بن حسان، وقد تقدم البيت الأول في ١١: ٣١٠. والثاني في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٩ وفيه تخريجه. القاع: المستوي من الأرض. والفهر: الحجر ملء الكف. والواجي: الذي يدق، من وجأت عنقه: إذا ضربته.

(٢) البيت في شعره ص ٩٧ وقبله بيت واحد فقط. وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠.

(٣) وهو ... الجوهري: سقط من ت.

(٤) الصحاح (عصر).

(٥) ح: مثل يقبل وأقبل.

(٦) كذا في سر الصناعة ٢: ٧٤٠. وهو قول ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣.

(٧) هو أعصر بن سعد بن قيس عيلان يخاطب ابنته عميرة، واسمه منبّه. والبيت له في طبقات

فحول الشعراء ص ٣٣ - وأوله فيه: أَعْمَرَ - وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠.

أُبَيَّ إِنَّ أَبَاكَ شَيَّبَ رَأْسَهُ مَرُّ اللَّيَالِي وَاحْتِلَافُ الْأَعْصُرِ))

ص: وربما أُبدل من حرف اللين تضعيفُ ما قبله. وقد تُبدل تاء الضمير طاءً بعد الطاء والصاد، ودالاً بعد الدال والزاي. وشَدَّ إبدال التاء من واو كثرث، ومن ياء<sup>(١)</sup> كَأَسْنَتُوا، ومن سين كَسِتَّ، ومن صادٍ كِلِصَّت. وربما أُبدلت من هاءٍ كما أُبدلت الهاء منها.

ش: مثال ما أُبدل من حرف اللين تضعيفُ ما قبله قولهم في أَبٍ وَأَخٍ وَدَمٍ: أَبٌ وَأَخٌ وَدَمٌ بالتشديد، والأصلُ أَبَوٌ وَأَخَوٌ وَدَمَيَّ، يدلُّ على ذلك أَبَوَانِ وَالْأَبَوَةُ، وَأَخَوَانِ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ وَأُخُوَّةٌ، وَدَمَيَانِ وَدَمِيَّت.

وقوله وقد تُبدل تاء الضمير يُشعر بأنَّ ذلك قليل، وقال بعض أصحابنا<sup>(٢)</sup>: ((وأُبدلت بغير اطراد من تاء الضمير بعد الصاد والطاء، فقالوا: فَحَصَطُ وَحَبَطُ)). وهذا ليس بشيء لأنَّ ذلك لغة قوم من بني تميم<sup>(٣)</sup>، فلا يقال فيما كان لغةً إنَّ ذلك إبدالٌ بغير اطراد.

وقوله بعد تاء الضمير يشمل تاء المتكلم وتاء المخاطب مطلقاً، وهو صحيح. وقوله بعد الطاء والصاد قد مثلنا ذلك، ولا فائدة في تخصيص هذين الحرفين إذ الحكم كذلك بعد الطاء والصاد، فيقولون - أعني أهل هذه اللغة - حَفِطُ وَحَصَطُ<sup>(٤)</sup> كما يقولون: حَبَطُ وَفَحَصَطُ.

وسبب إبدالهم ذلك أنهم أرادوا تقريب الحرف مما قبله، وقبله حرف إطباق، فناسب الإبدال ليسهل النطق، بخلاف إقرارها تاء؛ لأنَّ التاء مُسْتَفْلَةٌ، وحرف

---

(١) ت: ومن واو.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٤٠.

(٤) حاص عن الشيء يجيئ: مال عنه.

الإطباق مُسْتَعْلٍ، فتتأفر النطق بذلك، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وهي الطاء، وقد رَوَوْا بيت عَلْقَمَةَ بن عَبْدَةَ على الإبدال، وهو<sup>(١)</sup>:  
وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ حَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقٌّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبُ

وقوله ودالاً بعد الدال والزاي مثال ذلك فُرْزُ وجَلْدُ، يريدون: فُزْتُ وجَلَدْتُ، والظاهر أن ذلك لغة من قال في حُضْتُ: حُضْطُ؛ لأنَّ أبا القاسم السَّعْدِي نقل<sup>(٢)</sup> أن من لغته حِصْطُ قال: فُرْزُ وأَجْدُ في فُزْتُ وأَجَدْتُ.

وهذا الإبدال شبيهة بالإبدال المجمع عليه من العرب إذا كانت الفاء زايًا أو دالاً في افْتَعَلَ، نحو قولهم: ارْزَانَ وادَّانَ؛ إذ أصلهما ارْزَنَانْ وادَّانَانْ، فأبدلت التاء دالاً لمناسبة ما قبلها.

وكذلك أيضاً إبدال التاء طاءً في هذه اللغة إذا كانت ضميراً شبيهة بإبدال تاء افْتَعَلَ طاء بعد حروف الاستعلاء /إذا كُنَّ فاءاتٍ، وقد تقدَّم ذلك<sup>(٣)</sup>.

[٩: ١١/ب]

وقد ذكر أنَّ إبدال تاء<sup>(٤)</sup> الضمير دالاً بعد الدال لغة أبي هريرة رضي الله عنه.  
وقوله وشَدَّ إبدال التاء من واو كَثَرَاث أصله وُرَاث؛ لأنه مشتق من الوراثة.  
وكذلك بُجَاه، وهو فُعَال من الوجْه. وَتَقَيَّة: فَعِيلَة من وَقَيْت، وَتَقَوَى: فَعَلَى منه، وَتَقَاة: فُعَلَة منه. وَهَمَّة: من الوهم. وَتُحْمَة: من الوُخامة. وَتُكَأَة: من تَوَكَّأْتُ. وَتُكْلَان: من تَوَكَّلْتُ. وَتَيْفُور: فَيَعُول من الوُقار. وَتُكَلَة: من وَكَل يَكِلُ. والتَّليد والتَّليد والتَّليد: من ولد. وَتَتْرَى: من الْمُوَاترة. وَأَتَلَجَه وَأَتَكَّاه وما تصرف منهما؛ لأنَّ ذلك من الوُلوج ومن تَوَكَّأْتُ. فهذا ما وقعت التاء فيه بدلاً من فاء الكلمة.

(١) تقدم البيت في ١: ٧٤. ت: وفي كل قوم.

(٢) أبينية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٠٧، وفيه: «(قال في فُزْتُ وأَحَدْتُ: فُرْزُ وأَخَذْتُ)».

(٣) تقدم في ص ٣١ - ٣٤.

(٤) تاء الضمير ... وقوله وشَدَّ: سقط من ح.

واختلف في ثلاثة ألفاظ:

أحدها: تَوَرَا، فالتاء عندنا بدل من واو، ووزنها فَوَعَلَة، من وَرِيَ الزَّندُ<sup>(١)</sup>.

والثانية: تَوَلَّج<sup>(٢)</sup>، هو عندنا فَوَعَلٌ من الوُلُوج، وقد تقدّم الخلاف<sup>(٣)</sup> في ذلك، فأغنى عن إعادته.

والثالثة: تَوَّعَمَ، فذكر الجوهري<sup>(٤)</sup> عن الخليل أَنَّ وزنه فَوَعَلٌ، والتاء بدل من الواو، فالأصل وَوَعَمٌ على حدِّ تَوَلَّجَ من الوُلُوج. وغيره جعله من تركيب (ت ء م) وما انقلب عنه من المائم والأمت<sup>(٥)</sup>، قالوا: ويؤول كله إلى الاجتماع، وعلى قول الخليل يكون من الوأم، وهو الوفاق، ويقال للمؤنث تَوَّعَمَة. ويُجمع بالواو والنون والألف والتاء، قال الكُمَيْت<sup>(٦)</sup>:

فَلَا تَفْخَرْ ، فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ  
لِعَالَاتٍ ، وَلَيْسُوا تَوَّعَمِينَ

ويقال: تَوَام، قال النابغة<sup>(٧)</sup>:

فَأَوْرَدَهُنَّ بَطْنَ الْأَرْضِ شُعْنًا  
يَصُنُّ الْمَشْيَ كَالْحِدَا تَوَامًا

ويُجمع أيضًا على تَوَم، قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

نَبَذْتُ يَدَ الْأَيَّامِ جَامِعَ سَمَلِهِمْ  
فَعَدَوْا فُرَادَى فِي الْبِلَادِ وَتَوَمًا

---

(١) وري الزند: خرجت ناره. والزند: العود الأعلى الذي تقدح به النار. والأسفل: الزنده.

(٢) التولج: كناس الوحش.

(٣) تقدم في ١٩: ٩٩، ١٠٨، ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٤) الصحاح (تأم). وهو في كتاب العين ٨: ٤٢٤.

(٥) الأمت: أن تصب في السقاء ماء فلا تملؤه فينثني.

(٦) البيت في ديوانه ص ٤٢٨. وهو بلا نسبة في الصحاح (تأم).

(٧) البيت في ديوانه ص ١٣٤. أوردهن: يعني الخيل. يصن المشي: يطلعن ويتوقفن من التعب.

الحدأة: طائر يصيد الجرذان.

(٨) لم أفق على البيت. وآخره في ت: وتوَمَا.

وكذلك اختلفوا في التاء في القَسَم، فزعم بعضهم<sup>(١)</sup> أنها بدل من الواو، وزعم بعضهم أنها حرف مستقل غير بدل من الواو، وإليه ذهب قُطْرُبٌ وغيره. وأبدلت التاء من الواو وهي لام الكلمة في أُخْتُ وَبِنتٌ وَهَنْتٌ؛ لأنَّ ذلك من الأُخُوَّةِ والبُنُوَّةِ، وقالوا في الجمع: هَنَوْتُ.

واختلفوا في التاء في كِلْتَا، فعندنا أنها بدل من الواو، وأنَّ أصله كِلَوَى، والألف بعد التاء للتأنيث، وقد تقدّم استيفاء<sup>(٢)</sup> ذكر الخلاف فيه، فأغنى عن إعادته. وقوله ومن ياءٍ كَأَسْتَبُوا تقول أَسْنَتَ الرجل: إذا كان في سنة جَذْبَةٍ<sup>(٣)</sup>، وأصله أَسْنَى الرجل، وجعل التاء بدلاً من الياء، وليست الياء أصلاً، بل الياء منقلبة من واو؛ لأنَّ أَفْعَلَ من ذوات الواو<sup>(٤)</sup> تنقلب واوه فيه ياء، نحو قولهم أَغْزَيْتُ وَأَعْطَيْتُ؛ لأنَّ ذلك من العَزْوِ، ومن عَطَا يَعْطُو: إذا تَنَاوَلَ، فالتاء في أَسْنَتَ بدل من الياء، والياء بدل من الواو، وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

/عَمَرُوَ الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِضَيْفِهِ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ [أ/١٢: ٩]

وقد أجاز (س) في أَسْنَتَ وجهين: أحدهما هذا الذي قرَّرناه<sup>(٦)</sup>. والثاني أن تكون التاء بدلاً من الواو<sup>(٧)</sup> على تقدير البدل قبل قلبها ياء. وكذلك أيضاً أبدلوا من الياء في ثِنْتَيْنِ لأنها من ثَنَيْتُ؛ لأنَّ الاثنين قد ثُنِيَ أحدهما إلى صاحبه، وأصله ثَنَيْتُ، يدلُّ على ذلك جمعهم له على أثناء كأبناء، فنقلوه من فَعَلٍ إلى فَعَلٍ كما فعلوا ذلك في بِنْتُ من ذوات الواو.

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦ والممتع ١: ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) ت: مجذبة.

(٤) في المخطوطات: الياء.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ١١٢، ١٧: ١٠١. ت: هشم الثريد لقومه.

(٦) الكتاب ٤: ٢٣٩، ٤٢٤.

(٧) قال السيرافي: ((وفي بعض النسخ: من الواو إذا كانت لاماً)) السيرافي النحوي ص ٥٧٤.

وأبدلت أيضًا من الياء في كَيْتٍ وَكَيْتٍ وَذَيْتٍ وَذَيْتٍ، أصلهما كَيْةٌ وَذَيْةٌ، فحذفوا تاء التانيث، وأبدلوا من الياء التي هي لام الكلمة تاءً، فقالوا كَيْتٍ وَذَيْتٍ، وقد نطقوا بالأصل، قالوا: كان من الأمر كَيْةٌ وَكَيْةٌ وَذَيْةٌ وَذَيْةٌ. ولا يقال إِنَّ الأصل كَيْوةٌ وَذَيْوةٌ، ثم أُدغم، فتكون التاء إذ ذاك بدلًا من الواو كأخْتُ وَبُنْتُ، وهو أكثر، أعني أَنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدال التاء من الياء؛ لأنه ليس في الكلم كلمة عَيْنُها ياء ولا مُهمَّها واو، قال س<sup>(١)</sup>: «ليس في الكلام مثل حَيْوْتُ»، ولذلك رَدَّ النحويون على أبي عثمان في إجازته أن يكون لفظ (واو) مما ألفه منقلبة عن ياء كَحَيَّوَانٍ عنده<sup>(٢)</sup>، وقولهم: رَجَاءُ بْنُ حَيْوةٍ، الواو فيه بدل من ياء لأنه عَلَمٌ.

وقوله وَمِنْ سَيْنٍ كَسَبَتْ أصله سِينَسٌ، فقلبوا السين تاءً، ثم أدغموا، وسيأتي الكلام عليه في الإدغام إن شاء الله تعالى. وهذا إبدال على جهة اللزوم.

وأبدلت من السين جوارًا في الناس والآس والأَكْيَاسَ والطَّسَّ، قالوا: النَّاسُ والآتُ والأَكْيَاتُ والطَّسْتُ، أنشد أحمد بن يحيى<sup>(٣)</sup>:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ      عمرو بن يَرْبُوعٍ شرار النَّاتِ

غَيْرَ أَعْفَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ

يريد: الناس وأَكْيَاسَ. وأمَّا ما أنشده أبو عثمان<sup>(٤)</sup>:

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْبُلِيِّ قَسٍّ      أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مُنَدَسٍّ

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٥٣، ٢: ٥٩٠. ومعناه في الكتاب ٤: ٣٩٩، ولفظه: حَيْوْتُ.

(٢) المنصف ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) الرجز لعباء بن أرقم في النوار ص ٣٤٥، وبلا نسبة عن أحمد بن يحيى في سر الصناعة ١:

١٥٥ وفيه تحريجه. تزعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة - أي: غولًا - فأولدها أولادًا.

(٤) الرجز عنه في سر الصناعة ١: ١٥٦ وفيه تحريجه. الأيبلي: الراهب. والهيكَل: معبد للنصارى

فيه صورة مريم. وحنَّ: صاح إعجابًا بها وأصدر صوتًا كصوت الطس.



حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِّنِ الطَّسِّ

فهو الأصل، وهو الأكثر في الاستعمال.

وقوله ومن صَادٍ كَلِصَتْ وأثبتوها أيضاً في الجمع، قالوا: لِصْتُ وَلِصُوتٌ،

الأصلُ لِصٌّ وَلِصُوتٌ لأنه أكثر استعمالاً، وأنشد أبو الفتح<sup>(١)</sup>:

فَتَرَكْنَ هَـذَا عُمِيلاً أَبْنَاؤُهَا وَيَنُوكِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ

وقوله وَرُبَّمَا أَبْدَلْتُ مِنْ هَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ مَا تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup>:

العاطفونةَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ .....

أنه أراد: العاطفونةَ، بهاء السَّكْتِ في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف، ثم

أبدل منها تاءً، وحركها للضرورة. ومثَّله بعضهم بِحَنْتَ وَنَعَمْتُ، فإنه زعم أن التاء

[٩: ١٢/ب]

فيهما / في الوقف بدل من الهاء.

وقوله كما أَبْدَلْتُ الهاءَ مِنْهَا مِثْلَ ذَلِكَ إِبْدَالُهُمْ مِنَ التَّاءِ فِي مِثْلِ طَلْحَةِ

وفاطمة هاءً فِي الوقف، فيقولون: طَلْحَةُ، وفاطمة.

وحكى محمد بن المستنير<sup>(٤)</sup> أَنَّ طَبِيئًا تُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ هَاءٌ فِي

الوقف، فيقولون: كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ؟ وَكَيْفَ الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ؟

---

(١) البيت لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤٧٥، وبلا

نسبة في سر صناعة الإعراب ١: ١٥٦ وفيه تحريجه. نحد: أبو قبيلة من اليمن، وعُمَيْل: جمع

عائل، أي: فقير. ومُرْدٌ: جمع مارد، وهو العاني الخبيث. والليصت: لغة لطبي.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٢٥٠ - ٢٥١ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥٣ وسر صناعة

الإعراب ١: ١٦٣.

(٣) عجز البيت: وَالْمُسَيِّغُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا، أَوْ: وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعَمِ. وهو لأبي جزة

السعدي. وقد تقدم في ٤: ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٢٥، ١٩: ٩٨.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٣ والممتع ١: ٤٠٢.

ص: وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء، وقد تُبدل منها ساكنة ومتحركة دون باء، وقد تُبدل هي من الميم.

ش: مثال إبدال الميم من النون الساكنة قبل باءٍ عَنَبْرٌ وَشَنَبَاءُ<sup>(١)</sup>، والنونُ أخت الميم، وقد أُدغمت فيها، نحو: من مَّالك، فأرادوا إعلاها مع الباء كما أعلوها مع الميم.

وعبارة بعض النحويين في هذا «القلب»، وعبارة بعضهم «الإبدال» كما قال المصنف، وهو أولى لأنَّ القلبَ الغالبُ في الاصطلاح فيه أن يكون في حروف العلة. وإذا قُلبت هذه النون ميمًا فهي مُظَهَّرة من غير إخفاء ولا إدغام.

وقوله مِنَ النون الساكنة قبل باء يشمل ما كان من كلمة نحو عَنَبْرٌ، ومن كلمتين نحو ﴿أَنْ بُرِكَ﴾<sup>(٢)</sup>.

حك صاحب (كتاب التشديد) - وهه شخنا القاضيه أنه على الحسن، من أبي الأحوص أحد تلاميذ الأستاذ أبي علي الشَّلَوِين - عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ النَّونَ السَّاكِنَةَ تَخْفَى عِنْدَ الْبَاءِ، قَالَ: «فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ». وقال<sup>(٣)</sup>: «مذهب الفراء إخفاء النون عند الباء لا إبدالها ميمًا، ولم يحمله بعضهم على ظاهره». وقال: «إنه سُمِّيَ الْبَدَلُ إِخْفَاءً مجازًا من جهة أَنَّ النون لم تُدْغَمْ، ولم يبقَ لفظها، وهو الصواب الذي لا ينبغي أن يُعتقد به غيره، فإنَّ أحدًا من أهل العربية لم ينقل عن العرب إخفاء النون عند الباء، إنما نقلوا قلب النون معها ميمًا من غير خلاف، ومحال أن يخالف الفراء السماع» انتهى كلامه. ونصوصُ النحويين (س)<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> متضافرة على أَنَّ النون الساكنة تُبَدَّلُ ميمًا عند الباء.

(١) تبدل في اللفظ ميمًا. امرأة شنباء: عذبة الفم.

(٢) من الآية ٨ من سورة النمل. ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾.

(٣) وقال ... بعضهم على ظاهره: سقط من ت.

(٤) الكتاب ٤: ٢٤٠.

(٥) المقتضب ١: ٢١٦ والنصف ١: ٢٢١ وسر الصناعة ١: ٤٢١.

وقوله وقد تُبدل منها ساكنة ومتحركة دون باء مثال الساكنة قولهم حَمَظَلٌ في حَنْظَلٍ، وَأَمْعَرَتِ الشاةُ في أَنْعَرَتْ<sup>(١)</sup>. ومثال المتحركة قولهم: البَنَامُ في البنان، قال رؤبة<sup>(٢)</sup>:

يا هالَ ذاتِ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ      وَكَفَّكَ المَحْضَبِ البَنَامِ

وهذا البدل غير لازم بخلافه في نحو عَنَبٍ فإنه لازم.

وزعم بعض<sup>(٣)</sup> أصحابنا أنها أبدلت من النون فيما حكاها الأحمر<sup>(٤)</sup> من قولهم: طامه الله على الخير، يريد: طانه، أي: جَبَلَه، مشتقة من الطين، وزعم أن العرب تقول في المضارع: يَطِينُهُ بالنون، ولا تقول: يَطيِمُه بالميم، فدلَّ على أن الميم في طامه بدل من النون، وأن النون أصل، وأنشد:

ألا تلك نفسٌ طينَ منها حياؤها .....

وما ذهب إليه فيه خطأ وتصحيف: أمّا الخطأ فزعمه أن العرب لا تقول: يَطيِمُه، بالميم في المضارع<sup>(٥)</sup>. وليس كما زعم بل قد حكى يعقوب<sup>(٦)</sup>: طامه الله على الخير يَطيِمُه بالميم في الماضي والمضارع، أي: جَبَلَه مثل طانه، / فإذا كان كلٌّ من [٩: ١٣] التصريفيين موجوداً، ولم يكن أحدهما أشهر من الآخر ولا أكثر في كلامهم، دلَّ على أن التصريفيين كلٌّ منهما أصل، ولا إبدال بينهما. وأمّا التصحيف فإنه أنشد:

(١) أنعرت الشاة: اختلط لبنها بدم.

(٢) هذا مطلع أرجوزة في ديوانه ص ١٤٤ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٢ وفيه تخرجه. هال: مرخم هالة، والهالة في الأصل دارة القمر. والتتمام: الذي فيه تممة، وهو الذي يتردد في التاء.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٤) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ٨١.

(٥) في المضارع ... يطيِمُه بالميم: سقط من ل.

(٦) كتاب الإبدال ص ٨١ والحاوية ١٣ فيها، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٩.

أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طِينٌ مِنْهَا حَيَاؤُهَا .....

وصوابه «إلى تلك» إلى الجارة، والشعر يدلُّ على ذلك، أنشده الأحمر<sup>(١)</sup>:  
لئن كانت الدنيا له قد تزيَّنتُ      على الأرضِ حتى ضاقَ عنها فضاؤها  
لقد كان حُرًّا يَسْتَجِي أن تَضُمَّهُ      إلى تلك نفسٍ طِينٌ فيها حياؤها  
وصَحَّفَ أيضًا (فيها) بقوله (منها)، وإنما المعنى: جُبِلَ فيها - أي: في تلك  
النفس - حياؤها، ولا معنى لقوله: طِينٌ منها حياؤها.

وقوله وقد تُبْدَلُ هي من الميم أي: وقد تُبْدَلُ النون من الميم، ومثال ذلك ما  
نقله الأصمعي<sup>(٢)</sup> من قولهم لِلْحَيَّةِ: أَيْمٌ وَأَيْنٌ، والأصل أَيْمٌ، فَخُفِّفَتْ نَحْوَ هَيْنٍ فِي هَيْنٍ،  
وقال أبو كبير الهذلي في التشديد<sup>(٣)</sup>:

ولقد وَرَدَتْ المَاءَ لم يَشْرَبْ بِهِ      بَيْنَ الرَّيْعِ إِلَى شُهورِ الصَّيْفِ  
إِلَّا عَوَاسِرُ كَالْمِرَاطِ مُعِيدَةٌ      بِاللَّيْلِ مَوْرِدٌ أَيْمٌ مُتَعَصِّفِ

فأما قول الطَّرمَاح<sup>(٤)</sup>:

كَطُوفٍ مُتَلِّي حَجَّةٍ بَيْنَ غَبْغَبٍ      وَقُرَّةٍ مُسَوِّدٍ مِنَ النَّسِكِ قَاتِنِ

فإنَّ أبا عمرو الشَّيبانيَّ حكى<sup>(٥)</sup> أنه يقال: أَسُوْدُ قَاتِمٌ وَقَاتِنٌ، فأبدل الميم على  
مذهبه نونًا.

---

(١) شرح شواهد الشافعية ص ٤٥٩ وفيه أنَّ تصحيح البيت لابن بري في حواشيه على الصحاح.

(٢) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ٧٧.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٨٥ والإبدال ص ٧٧. الصَّيْف: مطر الصيف. والعواسر: الذئاب الرافعة أذنانها. والمِرَاط: السهام التي قد تَمَرَّطَ ريشها. ومتعصف: مُنْطَوٍ مُتَنَتِّجٍ.

(٤) الديوان ص ٥٠١ والإبدال ص ٨٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٣. متلي حجة: يتبع الحجة بالحجة. وغبغب وقرة: صنمان. والبيت في تشبيه الثور وهو يطوف حول الحِجَف - وهو ما اعوجَّ من الرمل واستطال - بطواف هذا الرجل. وقيل فيه غير هذا.

(٥) الإبدال ص ٨٣ وسر الصناعة ٢: ٤٤٣.

قال ابن جني في (سر الصناعة)<sup>(١)</sup>: «وقد يُمكن غير ما قال، وذلك أنه يجوز أن يكون أراد بقائِن فاعِل من قول الشَّمَاخ<sup>(٢)</sup>:

وقد عَرِقْتُ مَغَائِبَهَا، وجادتْ  
بِدِرَّتِهَا قِرَى جَحْنِ قَتِينِ

والقَتِين: الحقير الضئيل، وكذلك يكون بيت الطَّرِمَّاح، أي: مُسَوِّد من التُّسْك  
حقير الجسم للضرِّ والجهد، وإذا كان كذلك لم يكن بدلًا».

ص: وتُبدَل الصاد من السين جَوَازًا على لُغَةٍ إن وقع بعدها غَيْنٌ أو خاءٌ أو  
قافٌ أو طاءٌ؛ وإن فصل حرفٌ أو حرفان فالجوازُ باقي. وإن سكنت السين قبل  
دالٍ جازَ إبدالها زايًا، وإن تحرَّكت قبل قافٍ فكذلك.

ورُيِّمًا أُبدلت بعد جيمٍ أو راء. ويُحَسِّن مضارعةَ الزاي ما سَكَنَ قبل دالٍ مِنْ  
صادٍ أو جيمٍ أو شينٍ، ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة. فإن تحرَّكت قبل  
دالٍ أو طاءٍ جازت المضارعة، وشُدَّ الإبدال.

ش: قوله جَوَازًا على لُغَةٍ هي لغة بني العَنَبَر، ذكر ذلك (س)<sup>(٣)</sup>.

وقوله إن وقع بعدها غَيْنٌ يعني بقوله بعدها تَلَّتْهَا؛ لقوله بعد ذلك: فَإِنْ فَصَلَ  
حرف أو حرفان. ومثال ما تلتها الغين سَغِبٌ<sup>(٤)</sup>، ومثال ما تلتها الخاء سَخِرَ، ومثال  
ما تلتها القاف سَقَرُ، /ومثال ما تلتها الطاء سَطَعَ، فيجوز أن يقال: صَغِبَ، وصَخِرَ [٩: ١٣/ب]  
زَيْدٌ، وصَقَرُ، وصَطَعَ.

وإنما أُبدلوا من السين صَادًا ليتجانس الحرفان؛ لأنهم لو أَقْرَؤا السين دون إبدال  
لكان في ذلك خروج من تسقُل إلى تصعُّد؛ لأنَّ السين حرف مُسْتَقِلٌّ، وتلك حروف  
مُسْتَعْلِيَّة، فتَنَافَرَا.

(١) سر الصناعة ٢: ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٢) الديوان ص ٣٥٣. المغايب: الأباط. والجن: السيئ الغذاء. يصف بذلك ناقة.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٠.

(٤) سغب: جاع. ح: سغت يا شراب. ك: سغف.

وقوله **فإن فصل حرف أي:** إن فصل بين السين وبين أحد تلك الحروف حرف، نحو **أَصْبَغَ**، أو **حرفان** نحو **سِرَاط**، **فالجوازُ باقي**، أي: إبدال السين صاءً باقي على حكم الجواز، فتقول: **أَصْبَغَ وصِرَاط**. والإبدال في **صِرَاط** لغة الحجاز. وكذلك أيضًا لو فصلت ثلاثة أحرف، نحو **مَسَالِيخ**، فإنك يجوز أن تقول فيه: **مَصَالِيخ**.

فلو كان حرف من حروف الاستعلاء قبل السين لم يجوز القلب، وذلك نحو **قَسَتْ وطَسَتْ؛ لأنَّ الخروج من تصعُد إلى تسقُل أسهل من الخروج من تسقُل إلى تصعُد**.

ولو كان مكان السين زاي نحو **زَحَرَ** لم تُبدل صاءً كما أبدلت السين صاءً؛ لأنَّ الزاي مجهورة والصاد مهموسة، بخلاف السين، فإنها مهموسة كالصاد، فلذلك جاز إبدال السين صاءً.

وقوله **وإن سكنت السين قبل دالٍ جاز إبدالها زايًا** مثال ذلك **أُسَد**، فتقول فيه **أَزَد**، قال (س)<sup>(١)</sup>: «فإن كانت السين في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجوز إلا البدل إذا أردت التقريب؛ وذلك قولك في التَّسْدِير<sup>(٢)</sup>: التَّزْدِير، وفي يَسْدُلُ ثوبه: يَزْدُلُ ثوبه؛ لأنها من موضع الزاي وليست بمطبعة فيبقى لها الإطباق» انتهى. فهذا نصٌّ بالإبدال، وهذا النص ثبت في النسخة الرباحية، ويظهر أنه ثبت عند السيرافيّ خلافه لأنه فسّره، فقال<sup>(٣)</sup>: «لا يجوز في يَسْدُلُ البدل»، وأثبت من كلام (س) فيه: «لم يحسن البدل»<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup>: «يعني أنَّ السين إذا وقعت ساكنة قبل الدال لا يجوز أن تُبدل منها زايٌّ خالصة كما تُبدل من الصاد، بل يُضارَع بالسين الزاي؛ لأنَّ الدال

(١) الكتاب ٤: ٤٧٨ - ٤٧٩. قال س... على بين بين: سقط من ح.

(٢) ت: التسديد التزديد.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٦ - ١١٧ وفيه اختصار.

أشدُّ نَبَوَّةً عن الصاد منها عن السين، فلم يُبَلِّغْ من نَبَوَّة الدال مع السين وتُبعِدها ما أوجب قلبها زايًا خالصة، فاقتصروا على المضارعة)). قال<sup>(١)</sup>: ((وأيضًا فالمضارعة في الصاد أكثر من البدل)).

ويدلُّ لكلام السيرافي ما ثبت من كلام (س)، قال: ((والبيان فيها أحسن لأنَّ المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين، والبيان فيهما أكثر أيضًا)) انتهى. فظهر من هذا أنَّ في السين مضارعة، وإنما تطلق المضارعة على بين بين.

وقوله وإن تحرَّكت قبل قافٍ فكذلك تقول في سَقَر: زَقَر، وهذا لغة كَلَب<sup>(٢)</sup>، يُبدلون الزاي من السين إذا كان بعدها قاف، يقولون في ﴿مَسَّ سَقَر﴾<sup>(٣)</sup>: مَسَّ زَقَر. وقوله وربما أبدلت بعد جيمٍ أو راءٍ يريد: وربما أبدلت السين زايًا بعد جيم، نحو: جُسْتُ خلال الديار، تقول فيه: جُرْتُ خلال الديار. وقوله أو راء نحو: رَسَب الشيء، يقولون فيه: رَزَب.

وقوله ويَحَسِّن مضارعة الزاي ما سكن قبل دالٍ من صادٍ أو جيمٍ أو شينٍ مثالُ الصاد يَصْدُرُ، ومثالُ الجيم أَجْدُرُ، ومثالُ الشين أَشْدُقُ، فيضارع بالصاد نحو الزاي، /و بالجيم نحو الزاي، وبالشين نحو الزاي، ويأتي الكلام في هذا بأشبع مما هنا. [٩: ١٤/أ]

وقوله ولا يمتنع الإخلاصُ أي: إخلاص الزاي، في الصاد المذكورة أي: الساكنة قبل الدال، فتقول في اِصْدُقْني: اِزْدُقْني، وفي يَصْدُرُ: يَزْدُرُ، بالزاي الخالصة، وهذه لغة كَلَب<sup>(٢)</sup>، يُبدلون من الصاد الساكنة زايًا محضة، أنشد أبو الفتح<sup>(٤)</sup>:  
يَزِيدُ زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ  
حَامِي زَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٧. وآخره في المخطوطات: من البدل. والتصويب من السيرافي.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٦.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة القمر. ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ سَقَر﴾.

(٤) البيتان في سر الصناعة ١: ١٩٦ وفيه تحريجه. مصدوقات: جمع مصدوقة، وهي الصدق.

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

ودَعِ ذا الهوى قَبْلَ القَلَى تركُ ذي الهوى متينَ القوى خيرٌ من الصُّرمِ مزدراً

وقال أبو جعفر الطوسي<sup>(٢)</sup>: «لغة لُعْدَرَة وكَعْب وبني القَيْن، يقولون اُزْدُقْ إذا سَكَنْتَ قبل الدال». وقال (س)<sup>(٣)</sup>: «وسمنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، وذلك قولهم في التَّصْدِير: التَّزْدِير، وفي الفَصْد: الفَزْد، وفي أَصْدَرْت: أَزْدَرْت». والأفصح أن لا تُبدل الصاد زايًا محضة بل حرفًا متوسطًا بينهما.

وقوله فَإِنْ تَحَرَّكَتْ أي: فَإِنْ تَحَرَّكَتْ الصاد قبل دالٍ نحو مَصَادِر، أو طاءٍ نحو الصِّراط<sup>(٤)</sup>، جازتِ المضارعة أي: مضارعة الزاي في الصاد، وهي أن تُشَابَ الصاد بالزاي، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «وربما ضارَعُوا بها وهي بعيدة، نحو مَصَادِر والصِّراط» انتهى. هَشَدُ الْإِبْدَالِ، أي: اِبْدَالُ الصَّادِ ذَائًا مُحَضَّةً نَحْوَ مَادٍ، فِي مَصَادِرٍ، وَالصِّرَاطِ، فِي الصِّرَاطِ، قَالَ (س)<sup>(٥)</sup>: «فَإِنْ تَحَرَّكَتْ الصَّادُ لَمْ تُبَدَّلْ بِعَيْنِي زَايًا» انتهى.

قال بعض شيوخنا: ولا يجوز البدل في هذا إلا فيما سُمِعَ، وقد حكى زِرَاطُ في صِرَاطٍ، فلا يجوز في فَصَدَ فَزَدَ، فَإِنْ سَكَنْتِ الصاد جاز الإبدال، قالوا في مثلي: «لَمْ يُحَرِّمْ مَنْ فَزَدَ لَهُ»<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) البيت في سر الصناعة ١: ١٩٦ وفيه تخريجه. القلى: البغض. وآخره في المخطوطات: مزدقا.  
(٢) حكاها قبله الفراء في لغات القرآن ص ١٠. والطوسي هو محمد بن الحسن بن علي. فقيه الشيعة ومصنفهم، أخذ عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، صنف البيان في تفسير القرآن. توفي بالكوفة سنة ٤٦٠ هـ. سير أعلام النبلاء ١٨: ٣٣٤ - ٣٣٥ [ط. الرسالة ١٩٨٥ م].  
(٣) الكتاب ٤: ٤٧٨ وفيه اختصار. وسقط قول سيويه هذا من ح.  
(٤) ح: نحو صُطَيِّر تصغير اصطبار.  
(٥) الكتاب ٤: ٤٧٨.  
(٦) الكتاب ٤: ١١٤ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٣٥ وسر الصناعة ١: ٥٠.



## وقَعَ التكافؤ في الإبدال بين الطاء والذال والتاء.

ش: عقدَ هذا الفصل للحرف الذي أُبدل من حرف، وأُبدل ذلك الحرف منه، وقد تقدّم من هذا الفصل مسألتان ذكرهما في الفصل الذي قبله، وكان ينبغي أن يكونا في هذا الفصل، إحداها قوله: وربما أُبدلت من هاء كما أُبدلت الهاء منها، والثانية قوله: وقد تُبدل منها ساكنة ومتحركة دون باء، وقد تُبدل هي من الميم، وقد سبق الكلام<sup>(١)</sup> على هاتين المسألتين، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

فذكر المصنف أنَّ الطاء تُبدل من الذال والتاء، وأنَّ الذال تُبدل من الطاء والتاء، وأنَّ التاء تُبدل من الطاء والذال، فتلک ست مسائل.

الأولى: إبدال الطاء من الذال: قال يعقوب<sup>(٢)</sup> «عن الأصمعي: مَطَّ الحرفَ ومدَّه بمعنى، وبَطَّعَ الرجلُ وبَدَّعَ: إذا تَلَطَّحَ بِعَذْرَتِهِ، قال رؤبة<sup>(٣)</sup>:

لولا دُبُوقَاءُ اسْتِه لم يَبْطُغَ

وما له عندي إلا هذا فَقَطْ، وإلا هذا فَقَدْ، والإبْطَاعُ في الإبعاد، قال

العجاج<sup>(٤)</sup>:

[٩: ١٤/ب]

/فانْصَاعَ بَيْنَ الْكَبْنِ وَالْإِبْطَاعِ/

---

(١) سبق الكلام على المسألة الأولى في ص ١٢٥، وعلى المسألة الثانية في ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) كتاب الإبدال ص ١١٩.

(٣) الأمالي ٢: ١٥٦ وفيه اللغتان، وقافيته في الديوان ص ٩٨: لم يدع. الدبوقاء: العذرة.

(٤) الديوان ١: ٣٩٣. انصاع: انشقَّ في ناحية. الكبْن: الحبس، يريد أنه يحبس بعض عذوه.

وقال أبو عبيدة: المِطَاء والمِئْدَاء<sup>(١)</sup>، [والمِيطَان]<sup>(٢)</sup> والمِئْدَان، حَوَّلُوا الدال طاء.

الثانية: إبدال الطاء من التاء: وذلك باطِّراد، وهو لازم من تاء افْتَعَلَ إذا كانت الفاء ضاذاً أو صاذاً أو طاء أو ظاء، وبغير اطرَاد من تاء الضمير بعد هذه الحروف، وقد سبق الكلام<sup>(٣)</sup> على ذلك.

الثالثة: إبدال الدال من الطاء: قال يعقوب<sup>(٤)</sup>: قالوا: المُرْدَاء والمُرْدَاء في المُرْطَاء<sup>(٥)</sup> والمُرْطَاء، وهو حيث تَمَرَّط الشعر<sup>(٦)</sup> حول السُرَّة.

الرابعة: إبدال الدال من التاء: وذلك باطِّراد، وهو لازم من تاء افْتَعَلَ إذا كانت الفاء زايًا نحو اَزْدَجَرَ، أصله اَزْجَرَ. أو ذالًا نحو اذْدَكَرَ، أصله اذْتُكَرَ. وبغير اطرَاد إذا كانت الفاء جيماً نحو اَجْدَمَعُوا، يريد: اجْتَمَعُوا. وفي تَوَلَّجَ، قالوا: دَوَلَّجَ، لا يقال: إِنَّ الدال بدل من الواو إذ أصله وَوَلَّجَ، بل هي بدلٌ بدلٍ؛ لأنه لم يثبت إبدال الواو ذالًا، وثبت إبدال التاء ذالًا باطرَاد وبغير اطرَاد.

الخامسة: إبدال التاء من الطاء: قالوا: أُبدلت التاء من الطاء في قولهم: فُسْطَاطٌ، والأصل فُسْطَاطٌ بدليل قولهم: فَسَاطِيطٌ، ولا يقولون: فَسَاطِيطٌ. وفي (كتاب الإبدال) لأبي الطيب اللُّغَوِيِّ ما يناقض هذا، قال<sup>(٧)</sup>: «(التاء والطاء: يقال فُسْطَاطٌ

---

(١) الميذاء: الغاية والقدر.

(٢) والميطان: تنمة يقتضيها السياق.

(٣) تقدم في ص ٣١ - ٣٤، ١٢٠.

(٤) الكنز اللغوي ص ٤٨.

(٥) المريطاء والمريداء: تصغير المرطاء والمرداء. وهو اسم لما بين السُرَّة إلى العانة.

(٦) تمرط الشعر: تساقط.

(٧) الإبدال ١: ١٣٢.

وثلاثة فساطيط، وفُستَاطٌ وثلاثة فسَاطيط)). لكن هذا لا يمنع البديل لأنَّ الأكثر في لسانهم الطاء.

قالوا: وأُبدلت أيضاً من الطاء في قولهم: اسْتَغَ يَسْتِغِ، والأصل: اسْطَغَ يَسْطِغِ، وحُذفت التاء إذ الأصل اسْطَغَ. ولو ذهب<sup>(١)</sup> إلى أنه لا إبدال في اسْتَغَ لكان قد ذهب مذهباً، فيقول: الأصل اسْطَغَ، فحُذفت فاء الكلمة فقط. وعلى ما قالوه يكون في الكلمة حذف وإبدال، فالحذف لتاء اسْتَفْعَلَ، والإبدال لفاء الكلمة التي هي الطاء تاء، ويكون وزن الكلمة على ما قالوه اسْفَعَلَ<sup>(٢)</sup>، وعلى ما جوزناه نحن اسْتَفْعَلَ<sup>(٣)</sup>.

وإنما ذهبوا إلى أنَّ التاء بدلٌ من الطاء لأنه قد ثبت حذف التاء في قولهم اسْطَغَ؛ إذ أصله اسْطَغَ، فلمَّا حذفوا التاء في اسْطَغَ حملوا اسْتَغَ عليه، وادَّعوا أنَّ التاء فيه بدلٌ من الطاء، وأنَّ التاء فيه محذوفة.

وليس ذلك بقاطع لأنهم قد تَلَعَّبُوا بهذه الكلمة، وصَرَّفُوا أنواعاً من التَّصْرِيفَات، فقالوا: أَطَاعَ واسْطَغَ وأَسْطَغَ بقطع الهمزة، واسْطَغَ واسْتَغَ بوصل الهمزة فيهما.

السادسة: إبدال التاء من الدال: وذلك نحو قولهم: ناقةٌ تَرْبُوتُ، والأصل دَرْبُوتُ، أي: مُدَلَّلَةٌ؛ لأنه من الدَّرْبَةِ. وعند (س) أنَّ تَرْبُوتًا التاء فيه أصل<sup>(٤)</sup> لا بدل لأنه من التُّرابِ عنده لأنه الدَّلُولُ، والدِّلَّةُ تناسب التُّراب.

---

(١) ولو ذهب ... الأصل اسْطَغَ: سقط من ت.

(٢) في المخطوطات: اسفال.

(٣) في المخطوطات: استال.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيراfi ٥: ١٥٩ [ط. العلمية]. وذكرها في الكتاب ٤: ٢٧٢ ولم ينص على أصلتها، بل قال: ((وهي الخيار الفاراه)). وقال في ٤: ٣١٦: ((وكذلك التَّربُوت لأنه من الدَّلُول، يقال للدَّلُول مُدَرَّبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال)). ونسب السيراfi القول بالبدلية لبعضهم ولم يسمه.

ص: وبين الميم والباء، وبين الثاء والفاء، وبين الكاف والقاف، وبين اللام والراء، وبين النون واللام، وبين العين والحاء.

ش: أبدلت الميم من الباء فيما حكاه أبو عمرو الشيباني<sup>(١)</sup> من قولهم: ما زال راتماً على كذا، وراتباً، أي: مقيماً، من الرتبة. ويدلُّ على البدل أنه لم يُقَلَّ رَتَمَ بمعنى رَتَّبَ.

قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: «ويحتمل عندي أن يكون من الرَّيْمة، وهي أن الرجل كان إذا أراد سفرًا عمد إلى عُصْنَيْنِ من شجرتين تَقْرُبُ إحداها من الأخرى، فعقد أحدهما مع الآخر، فإذا عاد إليهما فوجدهما معقودين زعم أن امرأته لم تَحْنه، وإن وجدهما مُنَحْلَيْنِ زعم أنها خانتها، وقال الراجز<sup>(٣)</sup>:

[٩: ١٥/أ]

هَلْ يَنْفَعُنْكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهَمْ كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَاذُ الرِّتَمِ

والرَّيْمة ايضاً: خيط يَشُدُّ في الإصبع ليدكر الرجل به حاجته. وعلى هذين الوجهين تأويله الإقامة، فيجوز أن يكون راتماً من هذ المعنى)).

قال بعض شيوخنا<sup>(٤)</sup>: «الأكثر في الصفة الجائية على فاعِلٍ أن تكون جارية على فِعْلٍ، ولم يُقَلَّ رَتَمَ من الرَّيْمة، فالأولى البدل)).

وأبدلت الميم أيضاً من الباء فيما روى الأصمعيُّ قال<sup>(٥)</sup>: «يقال: بناتُ بَحْرِ وبناتُ بَحْرٍ، وهن سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيفِ بِيضٌ مُنْتَصِبَاتٌ فِي السَّمَاءِ، قَالَ طَرَفَةُ<sup>(٦)</sup>:

(١) إبدال ابن السكيت ص ٧٣ والأمازي ٢: ٥٢ وسر الصناعة ١: ٤٢٤.

(٢) سر الصناعة ١: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٣) تقدم الرجز في ١٧: ١٣٠.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٠٠ [رسالة].

(٥) الإبدال لابن السكيت ص ٧٠.

(٦) يصف نساء. والبيت في ديوانه ص ٥٩ وسر الصناعة ١: ٤٢٣. يمأذن: يتحركن ويتننن.

والعساليج: جمع عُسلُوج، وهو الغصن لِسَنَّتِهِ. الخضر: اسم للبقلة الخضراء.

كَبِّنَاتِ الْمَخْرِ يَمَّأَذْنَ كَمَا أَثْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ))

قال أبو علي<sup>(١)</sup>: ((كان أبو بكر يجعله من البخار، فجعل الباء أصلاً لأنَّ السَّحَابَ إنما ينشأ من بخار البحر)).

وأجاز أبو الفتح أن يكون كلُّ منهما - يعني من الباء والميم - أصلاً، ((وجعل ميم المخر كالميم من قوله تعالى ﴿وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وذلك أنَّ السحاب كأنها تمخر البحر لأنها - فيما ذهب إليه - عنه تنشأ، ومنه تبدأ؛ ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب<sup>(٣)</sup>:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرْفَعَتْ  
مَتَى لُجَجِ خُضِرٍ ، لَهْنٌ نَثِيحٌ))

وأبدلت الميم أيضاً من الباء فيما روى يعقوب<sup>(٤)</sup>: رأيتُه من كَنَبٍ، وَكَنَمٍ، أي: قُرْبٍ، فالميم بدلٌ من الباء. يدلُّ<sup>(٥)</sup> على ذلك قولهم: أَكْتَبَ لك الأمر، أي: قُرْبَ، ولم يقولوا: أَكُتِمَ.

قال أبو الفتح<sup>(٥)</sup>: ((ويجوز أن تكون الميم أصلاً، فيكون من قولك: أخذنا على الطريق الأَكُتَمَ، أي: الواسع. قال: والسعة قريبة المعنى من القرب؛ ألا ترى أنهما يجتمعان على تسهّل سلوكها، وأنه لا يتسع الطريق ولا يكثر سالكوه إلا لأنه أقصدٌ من غيره، والقصد هو القرب)).

قال بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>: ((هذا اشتقاق بعيد، فالأولى البدل)).

---

(١) سر الصناعة ١: ٤٢٣ - ٤٢٤. وأبو بكر هو ابن السراج.

(٢) من الآية ١٤ من سورة النحل.

(٣) تقدم البيت في ١١: ١٩٩.

(٤) كتاب الإبدال ص ٧٣.

(٥) سر الصناعة ١: ٤٢٥.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٠٠ [رسالة].

وأُبدلت أيضاً الميم من الباء في نُعَب جمع نُعْبَة، قالوا: نُعَم، قاله ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فبادرتْ شِرْهَها عَجَلَى مُثابِرَةً      حتى اسْتَقَتْ دُونَ مَحَى جِيدِها نُعْما

وفي بَيْدَ بمعنى غَيْرَ قالوا: مَيْدَ.

وأُبدلت الباء من الميم فيما ذكر أبو الطَّيِّب الحَلِّيُّ في (كتاب الإبدال)<sup>(٣)</sup> أنهم يقولون<sup>(٤)</sup>: با اسمك؟ يريدون: ما اسمك؟ ولا يقولون في غير هذا (با) بمعنى (ما). وهي لغة مازنِيَّة خاطَبَ بها بعضُ<sup>(٥)</sup> الخلفاء أبا عثمان المازنيَّ حين وفدَ عليه، فقال له: با اسمك؟ فقال: بَكْرٌ.

وفي نحو قراءة أبي عمرو<sup>(٦)</sup>: ﴿مَرْيَمَ بُهْتَنًا﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿لَكِنِّي لَا يَعْزِمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾<sup>(٩)</sup>، فأبدل وأدغم. وهذا لا يجوز عند البصريين، وحملوا ' فراءة أبي عمرو على الإخفاء؛ لان الإخفاء يَسْمَى إدغامًا، والميم من الحروف / التي لا تُدغم في مقاربتها، فينبغي أن يُحمل على الإخفاء، وعلى ذلك كان أبو بكر بن مجاهد<sup>(١٠)</sup> يتأوَّله، وينبغي أن لا يقال بالإدغام فيه عن أبي عمرو حتى يكون ذلك محفوظاً عنه.

(١) سر الصناعة ١: ٤٢٦.

(٢) البيت في سر الصناعة ١: ٤٢٦ وفيه تخرجه. التَّعَب: جمع نُعْبَة، وهي الجُرْعَة.

(٣) كتاب الإبدال له ١: ٤٢.

(٤) قال ذلك أبو سَوَّار الغنوي. إبدال ابن السكيت ٧٠ والأُمالي ٢: ٥٢ وسر الصناعة ١١٩.

(٥) هو الواثق. والحكاية في درة الغواص ص ٨٧ [ط. مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٩٨م].

(٦) قال ابن مجاهد: ((فيدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم ... فإن سكن ما قبلها لم يدغم

((...)). السبعة ص ١١٧ - ١١٨.

(٧) من الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٨) من الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

(٩) من الآية ٧ من سورة النحل.

(١٠) الممتع ٢: ٧٢٠.

وحكى صاحب (الإقناع) أَنَّ شُجَاعًا بَلْخِي<sup>(١)</sup> - وهو مِنْ أَجَلٍ مَنْ أَخَذَ عَنْ أَبِي عمرو - أَنَّهُ أَدْغَمَ الميم فِي الباء إِذَا كَانَ السَّاكِنُ<sup>(٢)</sup> حَرْفَ مَدٍّ، نَحْوُ ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿إِزْهَعُ بَيْنَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿الْيَوْمَ يَجْأَلُوتَ﴾<sup>(٥)</sup>. وَلَا يُمْكِنُ الإِدْغَامُ إِلَّا بَعْدَ إِبْدَالِ الميم بَاءً. وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ<sup>(٦)</sup> عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ أَدْغَمَ الميم فِي الباء. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الْبَازِشِ<sup>(٧)</sup>: «وَأَجْمَعُوا إِلَّا مَنْ شَذَّ عَلَى أَنَّ إِدْغَامَ الميم فِي الباء لَا يَجُوزُ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الإِخْفَاءِ:

فذهب أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَجَاهِدٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَنْطَاكِيُّ<sup>(٨)</sup>، وَأَبُو الْفَضْلِ الْخُرَاعِيُّ<sup>(٩)</sup>، وَأَبُو عمرو الصَّمِيرِيُّ<sup>(١٠)</sup>، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَغَامِي<sup>(١١)</sup> - إِلَى جَوَازِهِ، وَيُحْكِي أَنَّهُ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، وَقَدْ نَسَبَهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ إِلَى (س).

(١) شجاع بن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي [١٢٠ - ١٩٠هـ]. زاهد ثقة، من جلة أصحاب أبي عمرو، روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. غاية النهاية ١: ٣٢٤.

(٢) أي: الساكن الذي قبل الميم.

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٣٢ من سورة البقرة. ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾.

(٥) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة. ﴿قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾.

(٦) أبو جعفر - ويقال أبو بكر - أحمد بن الصباح بن أبي سريج الرازي ثم البغدادي [- ٢٣٠هـ].

ثقة ضابط كبير، قرأ على الكسائي، وقرأ عليه الحسين بن علي بن حماد الأزرق والفضل بن شاذان، توفي سنة ٢٣٠هـ. غاية النهاية ١: ٦٣.

(٧) الإقناع ١: ١٧٩ - ١٨٢ باختصار.

(٨) أبو الحسن علي بن محمد الأنطاكي [٢٩٩ - ٣٧٧هـ] ولد بأنطاكية، أخذ القراءة عن إبراهيم

ابن عبد الرزاق، وقرأ عليه أبو الفرج الهيثم بن أحمد، توفي بقرطبة. غاية النهاية ١: ٥٦٤.

(٩) أبو الفضل محمد بن جعفر بن الجرجاني [- ٤٠٨هـ] أخذ القراءة عن الحسن بن سعيد

المطوعي، وروى القراءة عنه عبد الله بن شبيب الأصبهاني، صنف المنتهى في الخمسة عشر، والواضح. غاية النهاية ١: ١٠٩ - ١١٠.

(١٠) تقدم ذكره في ١٩: ٢٤٧، وهو أبو عمرو الداني المشهور، عرف بابن الصيرفي.

(١١) أبو عبد الله محمد بن عيسى بن فرج المغامي [- ٤٨٥هـ]، صاحب أبي عمرو الداني، قرأ على

الداني ومكي، وقرأ عليه أبو بكر بن عياش، توفي بإشبيلية. غاية النهاية ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

وذهب أبو الحسين بن المنادي<sup>(١)</sup>، وأحمد بن يعقوب التائب<sup>(٢)</sup>، وعبد الباقي بن الحسن<sup>(٣)</sup>، وطاهر بن غلبون<sup>(٤)</sup> إلى أنها تُظْهَر ولا تُخْفَى. قال الأستاذ أبو الحسن: إنما ذكر (س)<sup>(٥)</sup> الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تُحمَل الميم على النون في هذا لأنَّ النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم: شُبَّاء وَعَنْبَرٌ، فَحَمَلُ الميم عليها غير مُتَّجِه لأنَّ للنون تصرُّفاً ليس للميم؛ ألا ترى أنها تُدَعَّم وتُدْعَمُ فيها، والميم يُدَعَّم فيها ولا تُدَعَّم. قال: وما ذُكِرَ عن الفراء من إخفاء النون عند الباء فوجهُ ذلك أنه سَمَّى الإبدال إخفاءً؛ كما سَمَّى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاءً، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى إذ الإخفاء الصحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة؛ ولا حَكَّوه في لغة، وما ذُكِرَ عن ابن مجاهد من إخفاء الميم عند الباء قولٌ مُتَجَوِّزٌ به على (س). فَعَلَّقَ عبارة الفراء على مذهب (س)، فإن أراد الإخفاء الصريح عن (س) فهو أَفْتِنَاتٌ عليه.

(١) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي، المعروف بابن المنادي، إمام حافظ ثقة، قرأ على الحسن بن العباس، وروى القراءة عنه أبو الحسين الجبني شيخ الأهوازي، توفي سنة ٣٣٦هـ. غاية النهاية ١: ٤٤.

(٢) أبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب الأنطاكي، مقرئ حاذق، روى القراءة عن بكر بن سهل الدمياطي، وقرأ عليه علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، توفي بأنطاكية سنة ٣٤٠هـ. غاية النهاية ١: ١٥١.

(٣) أبو الحسن عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد، خراساني الأصل، دمشقي المولد، حاذق ثقة، خرج إلى مصر، أخذ القراءة عن خلق كثير، أكثر فارس بن أحمد من الأخذ عنه، توفي بالإسكندرية سنة ٣٨٠هـ. غاية النهاية ١: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٤) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، أخذ عن أبيه، شيخ الداني، صنف كتاب التذكرة في القراءات الثمان، توفي سنة ٣٩٩هـ. غاية النهاية ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٥) الكتاب ٤: ٤٥٤.



وقوله وبين الثاء والفاء مثال إبدال الفاء من الثاء ما حكاه يعقوب، قال<sup>(١)</sup>:  
 ((العرب تقول في العطف: قامَ زيدٌ فَمَ عمَرُو، وقالوا: جَدَفَ في جَدَثٍ، فالفاء بدل  
 لأنهم أجمعوا على أجداث في الجمع، ولم يقولوا أجداف)). وقالوا: فُؤم بمعنى تُؤم<sup>(٢)</sup>.  
 ومثال إبدال الثاء من الفاء قولهم في مُعْفُورٍ<sup>(٣)</sup>: مُعْثُورٌ. وقالوا: ذهبوا يَتَمَعْفُرُونَ،  
 بالفاء، أي: يَجْنُونَ الْمُعْفُورَ، ولم يقولوا يَتَمَعْثُرُونَ، فدلَّ على أنَّ الفاء هي الأصل، وأنَّ  
 الثاء في مُعْثُورٍ بدلٌ منها.  
 وأمَّا قولهم فناء الدار وثناء الدار بمعنى واحد فذهب أبو الفتح<sup>(٤)</sup> إلى أنهما  
 أصلان:

الأول من فَنِي يَفْنِي؛ لأنك إذا تَنَاهَيْتَ إلى أَقْصَى حدودها قلت: فَنَيْتُ.  
 والثاني من ثَنَى يَثْنِي؛ لأنها هناك تنثني عن الانبساط بمجيء آخرها.  
 قال<sup>(٥)</sup>: ((وليس في قولهم أَفْنِيَة - وإن لم يقولوا أَثْنِيَة - دليل؛ لأنَّ للثاء فعلاً  
 متصرفاً، بخلاف جَدَثٍ وَجَدَفٍ)).  
 قال بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>: ((إذا استويا في الاشتقاق بقي كثرة التصرف دليلاً يُقَوِّي  
 أصالة الأكثر تصرفاً؛ فعلى هذا الثاء بدل من الفاء في هذا، وهو عكس جَدَثٍ  
 وَجَدَفٍ)).

- 
- (١) سر الصناعة ١: ٢٤٨ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٠٩، وفي كتاب  
 الإبدال لابن السكيت ص ١٢٧ ما نصه: ((ويقال: فُؤمٌ وَثُؤمٌ في حروف النسق)).  
 (٢) الإبدال ص ١٢٦ وفسره بالحنطة.  
 (٣) المغفور: صمغ يخرج من الرِّمَث، حلو كالناطف يؤكل.  
 (٤) سر الصناعة ١: ٢٤٨.  
 (٥) النص بلفظه عن أبي الفتح في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩١٠، وهو مختصر  
 من سر الصناعة ١: ٢٤٨.  
 (٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩١٠.

وقوله وبين الكاف والقاف إبدال القاف من الكاف والعكس قليل، نصَّ على ذلك النضر بن سُمَيْل عن الخليل، / فمثال إبدال الكاف من القاف قولهم: عربيٌّ كُحٌّ، وعربيَّةٌ كُحَّةٌ، يريدون قُحًّا وقُحَّةً، حكاه أبو عمرو<sup>(١)</sup>، وفَسَّر الأصمعيُّ معنى الفَحِّ، فقال<sup>(٢)</sup>: «(هو الخالص من اللؤم)». قال أبو الفتح<sup>(٣)</sup>: «(فينبغي أن تكون الكاف بدلًا لأنَّ أبا زيد حكى<sup>(٤)</sup> في جمعه أَفْحاحًا، ولم يُسمَعْ أَكْحاحٌ)». وكاتعه<sup>(٥)</sup> في قاتعه، والكتال في القتال، والكصير في القصير.

ومثال إبدال القاف من الكاف قولهم وُقْنة في وُكْنة، وهي مأوى الطير في الجبل.

وقوله وبين اللام والراء مثال إبدال اللام من الراء قولهم الشَّلْحُ في الشَّرْح، وهم، النُّطفة يكون منها الولد.

ومثال إبدال الراء من اللام قولهم للدِّرع: نَثْرَةٌ في نَثْلَةٍ<sup>(٦)</sup>، والأصلُ اللام، والراء بدلٌ منها، يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: نَثَلَ عليه دِرْعُهُ، ولم يقولوا نَثَرَهَا، فاللام أكثر تصرفًا إذ قد استعملت في الفعل والاسم. وقولهم في لَعَلٍّ: رَعَلٌ، وقولهم: رجلٌ وَجِرٌ وأَوْجِرٌ في وَجِلٍ وأَوْجَلٍ، وامرأةٌ وَجِرَةٌ في وَجِلَةٍ، وهي لغة قيس، قال الفراء: أنشدني أبو الهيثم<sup>(٧)</sup>:

(١) الشيباني. كتاب الإبدال ص ١١٣ والأُمالي ٢: ١٣٩ وسر الصناعة ١: ٢٧٩.

(٢) إبدال ابن السكيت ص ١١٣.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٧٩.

(٤) إبدال ابن السكيت ص ١١٣ والأُمالي ٢: ١٣٩.

(٥) كاتعه الله: قاتله الله.

(٦) درع ثلثة: سابعة. ونثل عليه درعه: صبَّها.

(٧) البيتان للمخَبَّل في الأغاني ١٣: ١٣٧.

فإِنِّي بِالْجَارِ الْخَفَاجِيِّ وَاثِقٌ      وَقُلِّي مِنَ الْجَارِ الْعِبَادِيِّ أَوْجَرُ  
إِذَا مَا عُقْيِلَيَّانِ قَامَا بِذِمَّةٍ      شَرِيكَيْنِ فِيهَا فَالْعِبَادِيَّ أَغْدَرُ

وقوله وبين النون واللام مثال إبدال النون من اللام قولهم في لعل: لعن، قال أبو النجم<sup>(١)</sup>:

اغْدُ لَعْنَا فِي الرَّهَانِ تُرْسَلُهُ

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

حتى يقول الجاهلُ المُسْتَنْطِقُ      لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعْلَقُ

وإنما جعل لعل الأصل لأنه أكثر استعمالاً.

وقولهم<sup>(٣)</sup>: نا بَنَ فعلت، ولا بَنَ، ونا بل، وقولهم: نا سِيْمَا في لا سِيْمَا.  
ومثال إبدال اللام من النون قولهم في أُصَيْلَانِ تصغير أُصْلَانِ<sup>(٤)</sup>: أُصَيْلَانِ،  
فاللام بدل من النون، ولذلك إذا سَمَّيْتَ به منعه الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام  
التي هي بدل من النون.

وقوله وبين العين والحاء مثال إبدال العين من الحاء قولهم: ضَبَعَ بمعنى  
ضَبَحَ<sup>(٥)</sup>.

ومثال إبدال الحاء من العين قولهم: رُبِحَ في رُبْعٍ، وقولهم: سَرَحَ في سَرَعٍ.  
ص: وربما وقع بين الغين والحاء، وبين الضاد واللام، وبين الذال والثاء،  
وبين الفاء والباء، وبين الجيم والياء.

---

(١) الديوان ص ٣١٧ وسر الصناعة ٢: ٤٤٣ وفيه تحريجه. يذكر فرسًا.

(٢) البيتان في سر الصناعة ٢: ٤٤٢.

(٣) تقدمت المسألة في ٨: ٣٧١.

(٤) أصلان: جمع أُصِيل.

(٥) ضبحت الخيل: أسمعت من أفواها صوتًا ليس بصهيل ولا حممة. وقيل: عدت.

ش: يعني بقوله وربما وقع أنه يقع التكافؤ قليلاً في الإبدال بين ما ذكر، وأفهم هذا أنَّ ما قبله يقع كثيراً.

ومثال إبدال الغين من الخاء ما حكاه ابن جني من قولهم: غَطَّرَ يديه يَغْطِرُ في حَطَّرَ يديه يَحْطِرُ، قال <sup>(١)</sup>: «(فالغين بدلٌ من الخاء لكثرة الخاء)».

ومثال إبدال الخاء من الغين قولهم: الأَخْنُ، يريدون: الأَعْنُ، وهو السَّمَج <sup>(٢)</sup> العُتَّة.

وقوله وبين الضاد واللام مثال إبدال الضاد من اللام ما حكاه الجوهري <sup>(٣)</sup> من قولهم: رجلٌ جَضُدٌ، أي: جَلُدٌ. وهذا من البدل الشاذ.

ومثال إبدال اللام من الضاد قولهم: الطَّجَعُ في اضْطَجَعَ، قال الراجز <sup>(٤)</sup>:  
[٩: ١٦ ب] لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعُ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ ، فَالْطَّجَعُ

ويروى أيضاً بالطاء مشددة، وبالضاد كذلك. ولم يعدد (س) <sup>(٥)</sup> اللام من حروف البدل لقلتها وشذوذها، وإن كان قد ذكرها في قولهم: أُصَيِّلَالٌ في أُصَيِّلَانٍ <sup>(٦)</sup>.  
وقوله وبين الذال والثاء مثال إبدال الثاء من الذال قولهم: الجُثْوَةُ من النار، يريدون الجُدْوَةَ <sup>(٧)</sup>.

---

(١) سر الصناعة ١: ٢٤٣، ولفظه: «(فالغين كأنها بدل (...))».

(٢) السمج: القبيح.

(٣) الصحاح (جلد).

(٤) هو منظور بن مرثد يصف ذئباً كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٧٤ - ٢٧٢. والبيتان بلا نسبة في سر الصناعة ١: ٣٢١. الأرطى: شجر ينبت بالرمل. والحقف: ما اعوجَّج من الرمل واستطال.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٧ - ٢٤٢.

(٦) الكتاب ٣: ٤٨٤، ٤: ٢٤٠.

(٧) الجذوة بتثليث الجيم: القبسة من النار. وقيل: هي الجمرة.

ومثال إبدال الذال من الثاء قولهم: تَلْعَدَمَ الرجلُ: أَبْطَأَ في الجواب، يريدون تَلْعَمَ.

وقوله وبين الفاء والباء مثال إبدال الفاء من الباء [قولهم: حُذِهْ بِإِقَانِهِ وَحُذِهْ بِإِبَانِهِ، أي: بزمانه وحينه] <sup>(١)</sup>.

[ومثال إبدال الباء من الفاء قولهم: الْبِسْكَلُ في الْفِسْكَلِ، وهو من الخيل الذي يجيء آخر الحلبة في الرهان] <sup>(٢)</sup>.

وقوله وبين الجيم والياء مثال إبدال الجيم من الياء قولهم: لا أَفْعُلْ ذَلِكَ جَدَ الدهر، في: يَدَ الدهر، أي: آخِرَ الدهر. قاله اللَّحْيَانِيُّ <sup>(٣)</sup>.

وقال أبو زيد <sup>(٤)</sup>: يقول الْكِلَابِيُّونَ: هي الصَّهَارِيجُ، والواحد صَهْرَيجُ، وبنو تميم يقولون: صَهَارِيٌّ، والواحد صَهْرِيٌّ.

وقال الأصمعي <sup>(٥)</sup>: كلُّ ياء مشددة للنسبة وغيرها فبعضُ العرب يُبدِّلُها جِيمًا.

وقال ابن السِّكِّيتِ <sup>(٦)</sup>: بعض العرب إذا شَدَّدَ الياء صَيَّرَهَا جِيمًا. وزعم الفراء <sup>(٧)</sup> أنها لغة طَيِّئٍ، وأنشد <sup>(٨)</sup>:

---

(١) بياض في المخطوطات. وما بين القوسين من الإبدال لأبي الطيب ١ : ١٩. وذكر هذا المثال

في الارتشاف ١ : ٣٢٩

(٢) ما بين القوسين تنمة يقتضيها السياق، وهو في الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٤. وذكر هذا المثال في الارتشاف ١ : ٣٢٩.

(٣) الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٦١ وفيه: ((... يَدَا الدهر وَجَدَا الدهر ...)).

(٤) الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٦١.

(٥) الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٥٧.

(٦) الإبدال له ص ٩٥ وسر الصناعة ١ : ١٧٦.

(٧) الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٥٨.

(٨) البيتان في الإبدال لأبي الطيب ١ : ٢٥٩، وتقدم الثاني في ١ : ٢٤٤.

نِعَمَّا وَلَدَتْ رَضْوَى      لَزَيَّانَ بْنَ كَنْدِجٍ  
وَحَوْصَاءَ وَرَأْلَانَ      لَمَذِي دَلًّا عَلَى الْحَجِّ  
يريد: كَنْدِيَّ.

وقال أبو عمرو<sup>(١)</sup>: «(وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضًا إلى الجيم)». قال الفراء<sup>(١)</sup>:  
«(وذلك في لغة بني دُبَيْرٍ من بني أَسَدٍ خاصة، ويقولون: هذا غُلَامِجٌ، وهذه دارِجٌ،  
يريدون: غُلَامِي ودارِي)»، وقال<sup>(٢)</sup>:

خَالِي عَوْيَفٌ وَأَبُو عَلِجٍ      الْمُطْعَمَانِ اللَّخْمَ بِالْعَشِجِ  
وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرِّيَجِ      يُكْسَرُ بِالْمَرْوِ وَبِالصَّيْجِ  
وسأل أبو عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup> أعرابيًا من بني حنظلة، فقال له: بمن أنت؟  
فقال: مُعَيْجٌ. فقلت له: من أيهم؟ فقال: من عَجٍ. وأسد بن مَرْبِي<sup>(٤)</sup>.  
كَأَنَّ فِي أَدْنَاهُمُ الشُّوْلَ      مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الْإِجْلِ  
يريد: الْإِيْلَ، فأبدل من الياء جيمًا. وقال هُمَيَّانُ بنُ فُحَافَةَ<sup>(٥)</sup>:

(١) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦٠.

(٢) الرجز في سر الصناعة ١: ١٧٥ وفيه تحريجه. يريد: أبو عليّ، وبالعشيّ، والبرّيّ - وهو ضرب من أجود التمر - وبالصيصيّة، وهي قرن البقرة. الفلق: القطع. والمرو: حجارة رقاق بيض بَرّاقَة في الشمس.

(٣) الحكاية في إبدال ابن السكيت ص ٩٥ وسر الصناعة ١: ١٧٦.

(٤) البيتان لأبي النجم من أرجوزة في ديوانه ص ٣٥٠ وآخر الثاني فيه: الْإِيْلَ. وهما في سر الصناعة ١: ١٧٦ وفيه تحريجهما. يصف إبلاً. الشوْل: المرتفعة. والإيْل: الذكر من الأوعال. والعبس في هذا البيت يكون من البعر والبول، يعني ما جفّ من ذلك على أفخاذها.

(٥) البيت له في إبدال ابن السكيت ص ٩٥ وسر الصناعة ١: ١٧٦ وفيه تحريجه. الصهبة في الشعر: حمرة يعلوها سواد.

يُطِيرُ عَنْهَا الْوَبَرَ الصُّهَابِجَا

يريد: الصُّهَابِي، من الصُّهْبَةِ، وأصله الصُّهَابِي، فحذف إحدى الياءين، وأنشد الفراء<sup>(١)</sup>:

لَاهُمْ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَحْ

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتَج

يريد: حِجَّتِي وَيَأْتِيكَ بِي وَوَفَرْتِي. وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا

أي: أُمْسَيْتِ وَأُمْسِيَا، فأبدل من الياء جيماً، ولم يُبدلها ألفاً.

قال بعض أصحابنا<sup>(٣)</sup>: «إبدال الجيم من الياء المشددة مطرد، ومن الياء الخفيفة غير مطرد، بل يوقف في ذلك مع السماع».

وقال (س)<sup>(٤)</sup>: «وَأَمَّا نَاسٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ فَإِنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي [أ/١٧: ٩] الْوَقْفِ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ، فَأَبَدَلُوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَبْيَنَ الْحُرُوفِ». يريد أنَّ الجيم من مخرجها.

وقال يعقوب<sup>(٥)</sup>: «بعض العرب إذا شَدَّدَ الْيَاءَ جَعَلَهَا جِيمًا». ولم يخص<sup>(٦)</sup> وقفًا من غيره. وحكى الفراء وأبو زيد أنَّ من العرب من يبدلها ساكنة في الوقف جيماً.

---

(١) الرجز في النوادر ص ٤٥٦ وإبدال ابن السكيت ص ٩٦ وسر الصناعة ١: ١٧٧ وفيه تخرجه. الشاحج: الحمار. والأقمر: الأبيض. ونهات: نفاق. وينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

(٢) تقدم البيت في ١٩: ٣٧٩.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٥٤، ٣٥٥.

(٤) الكتاب ٤: ١٨٢.

(٥) الإبدال له ص ٩٥.

(٦) ولم يخص ... ساكنة في الوقف جيماً: سقط من ل.

ومثال إبدال الياء من الجيم قولهم: الدَّيَّاجي في جمع دَيَّوْج، والأصل فيه الدَّيَّاجيج، فأبدل من الجيم ياء، وقد سبق<sup>(١)</sup> ذكر ذلك في الفصل قبله.

وقالوا في شَجَرَة: شَيْرة، بكسر الشين، قال أبو الفضل الرياشي<sup>(٢)</sup>: ((سمعتُ أبا زيد يقول: كُنَّا عِنْدَ الْمُفَضَّلِ وَعِنْدَهُ أَعْرَابٌ فَقُلْتُ: إِنِّهِمْ يَقُولُونَ: شَيْرةً، فقالوها، فقلتُ له: قل لهم يصغرونها. فقالوا: شَيْرةً))، وأنشد الأصمعي<sup>(٣)</sup>:

تَحَسَّبُهُ بَيْنَ الْإِكَامِ شَيْرة

وزعم أبو الفتح<sup>(٤)</sup> أنَّ هذا ليس من باب البدل لوجهين:

أحدهما: أنهم حين صَغَرُوهَا أَقَرُّوهَا الياء، فلو كان من باب البدل لَرُدُّوا الجيم في التصغير.

الثاني: أنَّ الياء لا يَنْتَزِعُ شَيْءٌ مِنَ الْكَاتِبِ إِلَّا الْمِفْعَلُ الَّذِي هُوَ الْفَعْلُ بِكَسْرِ الشين دليل على أنه ليست الياء تبدل من الجيم.

ثم إنَّ أبا الفتح أجاز<sup>(٥)</sup> فيه أن يكون من باب البدل؛ إذ قد يجيء بعض البدل مغزياً لبعض الحركات، كقولهم: جاء، لأنه مقلوب من وَجِه، فكان ينبغي أن يقال: جَوَّة، لكن لما لحقها القلب ضعفت، فحرَّكوا وسطها، فانتقلت الواو ألفاً، فكَذَلِكَ غَيَّرُوا حَرَكَةَ شَجَرَة لثلاث تنقلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها؛ إذ لولا الكسر لقليل: شارة. فإن قلت: كان يكون ك(جاه).

(١) سبق ذكره في ص ١١٠.

(٢) الأمالي ٢: ٢١٤ وسر الصناعة ٢: ٧٦٤ - ٧٦٥.

(٣) البيت في سر الصناعة ١: ٧٦٤ وفيه تحريجه. ل: بين الأنام. الإكام: جمع أكمة، وهي الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً.

(٤) سر الصناعة ٢: ٧٦٥.

(٥) سر الصناعة ٢: ٧٦٥ - ٧٦٦.



فالجواب: أنَّ الفرق بينهما أنَّ جَاهًا قد صار ساكن الوسط في اللفظ كَوَجْه؛ وإنما الحركة في التقدير، وليس كذلك شَجَرَة وشارة لو قيل؛ لأنَّ الجيم متحركة والألف ساكنة.

وقال أبو حاتم<sup>(١)</sup>: «قلت لأُمّ الهيثم<sup>(٢)</sup> - واسمها غَيْثَة - هل تُبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم. ثم أنشدتني<sup>(٣)</sup>:  
إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعَدُكُمُ اللَّهُ مِنْ شَرِّاتٍ»

وهذا ضُبُط بفتح الشين وبكسرهما، فيفتح الشين يتعين فيه البدل، وإنما لم تقلب ألفًا مراعاة لأصلها، فأجري البدل مجرى المبدل منه، فلذلك صحت الياء. وأما مَنْ كسرَ الشين فإنه جمع شِيرة، وقد تقدّم كلام أبي الفتح فيه.

وقالوا: الْأَزِيمُ فِي الْأَزْحَمِ، فأبدلوا من الجيم ياء، والأَزْحَمُ: الجمل الذي لا يَرْغُو. والإبدال من الجيم ياء قليل، بخلاف الإبدال من الياء جيمًا، فإنه كثير.

ص: والأكثر كونُ الياءِ المبدلِ منها الجيمُ مشددةً موقوفًا عليها أو مسبوقَةً بعين، وهي جَعَجَعَةٌ قُضَاعَةٌ.

ش: مثالُ الموقوف عليها مُرَجَّ وَفُقَيْمَجَّ.

وقوله أو مسبوقَةً بعين مثاله عَلِجَّ وَالْعَشِجَّ.

وقوله وهي جَعَجَعَةٌ قُضَاعَةٌ ثبت في نسخة البهاء الرقيي وغيره: وهي عَجَجَعَةٌ

قُضَاعَةٌ، بتقديم العينين على الجيمين، قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: «(العَجَجَعَةُ فِي قُضَاعَةٍ يُحَوَّلُونَ

الياء جيمًا مع العين،/يقولون: هذا رَاعِجٌ خَرَجَ مَعِجٌ، يريدون: راعِيٌّ خَرَجَ مَعِي)).» [٩: ١٧/ب]

(١) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦١.

(٢) غَيْثَة بنت عبد الرحمن بن فضالة، من بني ثُمَيْر بن عامر بن صعصعة، كانت أعرابية فصيحة.

جمهرة اللغة ٢: ٧٦٢ ومعرفة الصحابة ٣: ١٦٤٢.

(٣) تقدم البيت في ١٩: ٣٧٨.

(٤) الصحاح (عجج). قال الجوهري ... خرج معي: موضعه بياض في ح.

ص: ورُبَّمَا أُبدِلت الميم من الواو. وقد تُبدل من الهاء الحاء بعد حاءٍ أو عين إن أُوتِرَ الإدغام. ورُبَّمَا أُبدِلت الشينُ من الجيم. وإذا سكنت الجيمُ قبل دالٍ جاز جعلُها كشين.

ش: مثالٌ إبدال الميم من الواو قولهم: فَمَمْ، والأصل فَوَّه، فحُذفت الهاء تخفيفاً، فلمَّا صار الاسم على حرفين آخرهما حرفٌ لين كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفون به، فأبدلوا من الواو ميماً لتقارب الميم من الواو؛ لأنهما من حروف الشفة. وقد تُشدَّد الميم، وهل يكون ذلك محتضاً بضرورة الشعر؟ فيه خلاف، وقد تكلم المصنف في أول الكتاب على اللغات<sup>(١)</sup> التي في هذا الاسم بما أغنى عن إعادته هنا.

والدليل على أنَّ الأصل الواو قولهم: أَفَوَاهُ وَأَفَوُهُ<sup>(٢)</sup> وفَوَاهُ ومَفَوُهُ وفَوَهُهُ الطريق وفَاهَ بكذا، قال<sup>(٣)</sup>:

فَوَاهُ مَفَوَاهُ أَفَوَاهُ أَفَوُهُ مَفَوَاهُ مَفَوَهُهُ فَوَاهُ مَفَوَهُهُ

فإن قلت: لو كانت الميم بدلاً من الواو لَمَا جمعَ بينهما في قوله<sup>(٤)</sup>:  
هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا على النابح العاوي أَشَدَّ رِجَامٍ

فالجواب: أنه جمع بينهما ضرورة، كما أنشد أبو زيد والبغداديون<sup>(٥)</sup>:  
إِنِّي إِذَا مَا حَدَثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وكما حمل ابن جني قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) تقدمت في ١: ١٦٨ - ١٨٧.

(٢) الأفوه: الواسع الفم. ورجل مفوه: يجيد القول.

(٣) تقدم البيت في ٥: ٢٣٦، ٢٩٦. ت: فلا لغوا.

(٤) تقدم البيت في ١: ١٦٩، ٢: ٧٤، ١٣: ٣٠٠، ١٧: ١٩٢.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ٣٠٠ وتخريجه في ص ٢٩٩.

(٦) البيت في سر الصناعة ١: ٤١٩ وفيه تخريجه، وفيه قول أبي بكر وأبي إسحاق. مسحفر: واسع. ولاحب: مطروق واضح المعالم. ت: في بلد مستحضر.

يَا أُمَّتَا أَبْصَرْنِي رَاكِبٌ فِي بَلَدٍ مُسْحَنٍ لِحِبِّ

وإلى أنه من الجمع بين العوض والمعوض منه ذهب أبو إسحاق وأبو بكر. وأجاز أبو علي<sup>(١)</sup> أن تكون هذه الواو لامًا لا عينًا، فتكون الكلمة مما اعتقب على لامها الهاء والواو (سنة) في سانيث وسانث<sup>(٢)</sup>، و(عضة)، وقد تقدّم<sup>(٣)</sup> ذلك في التصغير، فتكون الميم على هذا أصلًا عين الكلمة، وتكون المادة (ف م و). ونقل صاحب (الجماهير)<sup>(٤)</sup> أن بعضهم<sup>(٥)</sup> ذهب إلى أن الميم في فم بدل من الهاء، فعلى هذا تكون عين الكلمة محذوفة. ونقل أيضًا عن قوم أن الميم عوض من الواو والهاء معًا.

وذهب أبو الحسن<sup>(٦)</sup> إلى أن الميم بدل من الهاء الموجودة في أفواه وفؤيه، لكن قلب من (فؤه) إلى (فؤه)، ثم حذفوا اللام، وأبدلوا الميم من الهاء. قال: ودليل ذلك قول الفرزدق:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا .....

و(س)<sup>(٧)</sup> يرى أن الميم بدل من العين. وقال في (فَمَوَيْهِمَا)<sup>(٨)</sup>: ردّ العين في موضع اللام.

---

(١) المسائل العضديات ص ٣٦ - ٣٧ والحلييات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ - ١٥٩ وسر الصناعة ١: ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) سانيث الرجل وسانثته: عاملته بالسنة، أي: الأجل إلى سنة.

(٣) تقدم في ١٨: ٣٠.

(٤) هو قطرب كما في تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٨٣ [ط. هجر للطباعة ١٩٩٢م]، والمتع الكبير ص ١٤٦، ٢٥٥، ٢٩٩ [ضمن الحواشي عن أبي حيان]. وفي بغية الوعاة ٢: ٣٠٠ أن نحوياً آخر - هو ممويه أبو ربيعة الأصبهاني - صنف كتاباً في النحو بهذا الاسم.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسرياني ١٣: ٤١ ولم يسمه.

(٦) شرح الشافية للرضي ٣: ٢١٥.

(٧) الكتاب ٣: ٢٦٤، ٢٨٥، ٣٦٥، ٤: ٢٤٠.

(٨) الكتاب ٣: ٣٦٥.

وقال أبو العباس<sup>(١)</sup>: الواو في فَمَوَيْهَما بدل من الهاء، والميم بدل من الواو.

وأبو علي<sup>(٢)</sup> جعله من أصلين متغايرين.

وقوله بعد حاءٍ مثاله: اَمْدَحَلًا، أو عينٍ مثاله: ذهبَ مُحَمَّدٌ، تريد: امدح هَلَالًا، وذهبَ مَعَهُم.

وقوله إن أَوْثَرَ الإِدْغَامِ شرط في الإبدال لأنه إذا لم يُدْغَم فلا إبدال، بل تقول: امدح هَلَالًا، وذهبَ مَعَهُم، بلا إبدال.

[٩: ١٨] / وقوله وَرُبَّمَا أَبْدَلْتُ الشَّيْنُ مِنَ الْجِيمِ قالوا في مُدْمَجٍ: مُدْمَشٌ، قال<sup>(٣)</sup>:

إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبِلُ الْوَصَالِ مُدْمَشٌ

أي: مُدْمَجٌ، فالشين بدل من الجيم.

رَأْسُ الْبَيْتِ بِأَلِفٍ "لَيْسَ" كَقَوْلِهِ "لَيْسَ" رَأْسُ الْبَيْتِ

أما الإبدال من الكاف للمؤنث فنحو أَكْرَمْتُش، يريدون: أَكْرَمْتُكِ، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فَعَيْنَاشٍ عَيْنَاهَا ، وَجِيدُشْ جِيدُهَا وَلَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشٍ دَقِيقُ

وقال أحمد بن يحيى في أماليه: أنشدني ابن الأعرابي<sup>(٥)</sup>:

عَلَيَّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشَ بَيْضَاءُ تُرْضِينِي ، وَلَا تُرْضِيشَ

وَتَطْطِيشِي وَدَّ بَنِي أَبِيشِ إِذَا دَنَوْتُ جَعَلْتُ تُنْشِيشَ

(١) تقدم قوله في ١: ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) المسائل العضديات ص ٣٦ - ٣٧ والخلييات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) البيت في سر الصناعة ١: ٢٠٥ وفيه تحريجه. أدمج الحبل: أجاد فثله.

(٤) البيت لمجلسون ليلى يخاطب طبيبة. ديوانه ص ٢٠٧ وسر الصناعة ١: ٢٠٦ وفيه تحريجه.

(٥) الرجز في مجالس ثعلب ص ١١٦ وسر الصناعة ١: ٢٠٧. تطبّي: تستدعي وتستميل.

وإن نَأَيْتِ جَعَلْتُ تُذَيِّشِ وإن تَكَلَّمْتُ حَثَّتْ فِي فَيْشِ

حتى تَنْقِي كَنْقِيقِ الدِّيشِ

فالشين في هذا الرجز بدل من كاف المؤنث إلا في قوله ((كَنْقِيقِ الدِّيشِ)) يريد: الدِّيك، فليست كاف مؤنث، فهو من بدل الكاف المكسورة لموافقة ما قبلها. وأما إبدالها من السين ففي قولهم: جُعْشُوشٌ فِي جُعْشُوسٍ، وهو القميء الذليل، ويُجمع بالسين، فيقال: هم مِن جَعاسيس الناس، ولا يقال في الجمع بالشين، فالشِينُ بدلٌ لأنَّ السين غير المعجمة أكثر تصرُّفاً.

وأما قولهم تَنْشَمْتُ مِنْهُ عِلْماً وَتَنْسَمْتُ فالشين والسين كلاهما أصل، وَتَنْشَمْتُ من قولهم: تَنْشَمْتُ فِي الْأَمْرِ، أي: بدأتُ ولم أُوْغِلْ، فالمعنى: بدأتُ بطرف من العلم من عنده، ولم أتمكن فيه. وأما تَنْسَمْتُ فمِن النَّسِيمِ كاستَرْوَحْتُ، أي: تَلَطَّفْتُ فِي التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهُبوب النَّسيم.

وقوله جاز جعلها كشين مثال ذلك: زيدٌ أَجْدَرُ بهذا الأمر، فيجوز أن تشوب الجيم بالشين، فلا تكون جيماً محضة ولا شيئاً محضة، وهذا إنما يُدْرِك بالمشافهة. وشوبُ الجيم بالشين كثير في كلام الأندلسيين.

وهذا<sup>(١)</sup> الذي ذَكَرَ من جعل الجيم كشين قد نازع فيه بعض شيوخنا، وذلك أنَّ في كتاب (س) ما نصه<sup>(٢)</sup>: ((وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثَّيَّيْنِ، وهي في الهمس والرَّخاوة كالصاد والسين، فإذا أُجريتَ فيها الصوت وجدتَ ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثَّيَّيْنِ، وذلك قولك: أَشْدُقُ، فتضارَعُ بها الزاي، والبيانُ أعرف وأكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضاً قد قُرِبتَ منها، فجُعِلت بمنزلة الشين، من ذلك قولهم في الأَجْدَر: أَشْدَرُ)) انتهى.

(١) وهذا ... يعني الجيم لا الشين: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٤٧٩.

وشرح ذلك بعض أصحابنا، فقال: ((وَزَعَمَ - يعني (س) - أَنَّ الْجِيمَ تُقَرَّبُ مِنَ الدَّالِ مَعَ الشَّيْنِ، قَالَ (س): وَالْجِيمُ أَيْضًا قَدْ قُرِبَتْ مِنْهَا)). قَالَ الشَّارِحُ: ((يعني: مِنَ الشَّيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا مِنْ وَسْطِ اللَّسَانِ. (س): فَجُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْنِ، أَيْ: جُعِلَتْ الْجِيمُ <sup>(١)</sup> قَرِيبًا مِنَ الشَّيْنِ)).

وقال بعض شيوخنا: ((س)): والجيم أيضاً / قد قُرِبت منها: أي: من الزاي، فقالوا: أَجْدَرُ بين الجيم والزاي، وما ثبت في نسخ سيبويه مِنْ أَشَدَّرَ بالشين يَظهر أنه خطأ في الكتاب، وإنما ينبغي أن يثبت أَزْدَر. ووجهه أَنَّ الجيم لَمَّا حُكِمَ لها بحكم الشين في إشراب صوت الزاي، وكان ذلك في الشين أكثر وأقوى في القياس، كتبوه بالحرف الذي يوجه ذلك فيها كما كتبوا أَشْدَقَ بالشين وإن كانت مُشْرِبة صوت الزاي؛ وعلى هذا ينطبق كلام (س) وتشبيهه ذلك بالنون مع الباء، وهو تشبيه حسن.

ص: وأبدلت الهاء وقفًا من ألفِ (أنا) و(ما) و(هنا) و(حيَّهَلا)، ومن ياءِ (هذي) و(هَيْيَّة). وعُوِضَتْ هي والسين من سلامة العين في أَهْرَاقَ وَأَسْطَاعَ.

ش: قَوْلُهُ مِنْ أَلْفٍ أَنَا تَقُولُ: أَنَّهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>: هَذَا فَصْدِي أَنَّهُ، يَرِيدُ: أَنَا.

وقوله (ما) و(هنا) أنشدوا<sup>(٤)</sup>:  
 قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِيَّةَ  
 مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا  
 إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ

(١) ت: الشين قريباً من السين.

(٢) الكتاب ٤ : ٤٧٩ .

(۳) تقدم في ۲: ۱۹۴.

(٤) تقدم البیتان الأول والثانی فی ٣: ٢١٠ والثالث معهما فی سر الصناعة ١: ١٦٣.

أبدل من ألف هُنا الهاء، فقال: هُنَّة. وأمَّا قوله (فَمَهْ) فظاهرُ كلام المصنف أنَّ الهاء بدل من الألف، والمعنى: فما أصنع؟  
وأجاز أبو الفتح<sup>(١)</sup> أن يكون مَهْ في هذا اسم فعل، أي: انْكَفَّ. وأجاز أيضًا البديل على أن تكون ما استفهامية.

والذي يظهر أنَّ الهاء في (هُنَّة) وفي (فَمَهْ) بدل من الألف.  
وأمَّا في (أَنَّهُ) فتحتمل البديل كما قالوا، وتحتمل وجهًا آخر، وهو أن تكون الهاء التي للوقف، وهي التي تلحق للمبنيات كما تلحق اِزْمَهْ، فيجوز أن تقف بالألف تُشبع الحركة، ويجوز أن تقف بالهاء التي للسَّكْت، ونظير ذلك عَمَهْ في عَمٍّ؛ لأنَّ الألف قد سقطت لأجل دخول حرف الجر، فلا يُدْعَى في الوقف أنَّ هذه الهاء بدل من تلك الألف المحذوفة، بل هي هاء السَّكْت.

وقوله وَحَيْهَلًا قالوا: حَيْهَلَهْ، وهذا لا يتعين أن يكون بدلًا؛ إذ يحتمل الوجهين اللَّذَيْنِ في أَنَّهُ؛ لأنَّ العرب قالت: حَيْهَلْ بغير ألف، وَحَيْهَلًا بالألف، فيحتمل أن تكون الهاء للسَّكْت، ولا يتعين فيها البديل.

وقوله وَمِنْ يَاءٍ هَـذِي قالوا في الوقف: هِذَهْ. وقد تُبدَل منها أيضًا في الوصل، والياء هي الأصل بدليل تحقيرهم ذا: ذَيَّا، وذِي تَأْنِيثِ ذَا، فكما لم توجد الياء<sup>(٢)</sup> في المذكر أصلًا فكذلك في المؤنث.

وقوله وَهَنْيَّةً قالوا في تصغير هَنَةٍ: هُنَيَّةٌ، وأصله هُنَيوةٌ بالواو بدليل قولهم في الجمع هَنَوَات، قال<sup>(٣)</sup>:

.....  
على هَنَوَاتٍ ، شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

(١) سر الصناعة ١: ١٦٤.

(٢) في المخطوطات: الهاء.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٤٣ ، ٥: ١٢٣ ، ١٧: ١٧٧.

فالمحذوفُ في هُنْ وهنة لام الكلمة، وهو واو، فالتقت الياء والواو في التصغير، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، فقالوا: هُنَيَّْةٌ، ثم أبدلوا من الياء المنقلبة هاء، فقالوا: هُنَيْهَةٌ. وقد تقدّم<sup>(١)</sup> قبلُ في أَسْنَتُوا<sup>(٢)</sup> أَنَّ (س) أجاز أن تكون التاء بدلاً من الواو ومن الياء، فيمكن ذلك في هُنَيْهَةٍ، فيحتمل أن تكون الهاء بدلاً من الواو التي هي لام، ويحتمل أن تكون بدلاً من الياء التي انقلبت عن الواو. وأمّا أبو الفتح فإنه ذهب<sup>(٣)</sup> إلى أنها بدل من الياء.

ويمكن الفرق بين هُنَيْهَةٍ وبين أَسْنَتُوا بأنَّ هُنَيَّْةً منطوق بها، وهو الأكثر، ولم يُنطق في أَسْنَتُوا بِأَسْنَى في معنى أَسْنَتَ، فالياء والواو في أَسْنَتَ مقدَّران، فاستَويا، وليس كذلك هُنَيْهَةٌ<sup>(٤)</sup>، فالأولى أن يكون البدل من المنطوق به، وهو الياء.

وقوله وَعَوَّضَتْ هي - أي: الهاء - والسين من سلامة العين في أَهْرَاقَ وَأَسْطَاعَ لَمَّا كانت عين أَرَاقَ وَأَطَاعَ إذا أسند الفعل لِمَا يَسْكُنُ له آخره انحدفت، ولم تثبت، فتقول: أَرَقْتُ وَأَطَعْتُ، وحين يُسَدُّ لِمَا لا يسكن آخر الفعل له اعتلَّ بنقل حركته إلى الساكن قبله وانقلابه أَلْفًا؛ فتقول: أَرَاقَ وَأَطَاعَ، عَوَّضُوا في أَرَاقَ بدلاً من سلامة العين الهاء، وفي أَطَاعَ السين. وهذا التعويض شذوذ لا يطرَد في شيء من نظائرها، وقد سبق الكلام<sup>(٥)</sup> على هذه الهاء وهذه السين في حروف الزيادة، وكيف عُذَّتْ من حروف الزيادة، وعُدَّتْ من حروف البدل، وأَشْبَعْنَا الكلام في ذلك في (باب الزيادة).

(١) تقدم في ص ١٢٣.

(٢) أَسْتَتُوا: أجدبوا.

(٣) سر الصناعة ٢: ٥٦٠.

(٤) في المخطوطات: هنا.

(٥) تقدم في ١٩: ١١٥، ١٢٢، ١٢٦ - ١٣٥.



وقد انقضى الكلام في حروف البدل على ما رتبّه المصنف، ونحن نتكلم على كل حرف من حروف البدل التي ذكرها في أول فصل البدل، فنذكر الحرف، وما أُبدِلَ مختصراً، فما كان قد أُمعِنَ الكلام فيه أشرنا إليه، وأحلنا عليه، وما لم تُمعِنَ فيه الكلام أو لم يُذكر بحال أمعِنّا فيه الكلام، وذكرناه ليكون ذلك محيطاً بجميع أحكام البدل، وناظماً لها في عقد الاختصار.

فنقول: نظم المصنف حروف البدل في قوله<sup>(١)</sup>: **لَجِدَّ صَرَفُ شَكْسِ آمِنٍ طِيٍّ ثَوْبِ عَزَّةٍ**، فهذه اثنان وعشرون حرفاً. ثم ذكر في آخر فصول البدل القاف والحاء والغين والحاء والضاد والذال<sup>(٢)</sup>، فتحصّل من هذا أنّ جميع حروف المعجم هي حروف البدل، ولذلك قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع<sup>(٣)</sup>: «قلّما تجد حرفاً إلا قد جاء فيه البدل ولو نادراً». ونحن نُسرد الكلام فيها على ما رتبّه المصنف، فنقول:

اللام: أُبدلت من النون في أَصِيلَانٍ، قالوا: أَصِيلَالٌ، وفي الدَّالَّانِ<sup>(٤)</sup>، قالوا في جمعه: دَالِيلٌ لا غير. ومن الضاد في اضْطَجَعَ، قالوا: الطَّجَعَ.

الجيم: أُبدلت من الياء مخففةً لتكلم، وفي: يَدُ الدهرِ، قالوا: بَجْ، وَجَدَ الدهرِ، وفي أَمْسِي، قالوا: أَمْسَجَ. ومشددةً لنسب وغيره، نحو فُقَيْمِجٍ في فُقَيْمِيٍّ، وَعَلِجٍ في عَلِيٍّ، والإجَل في الإيْل.

الدال: أُبدلت لزوماً من التاء في الافتعال وفروعه إذا كانت الفاء زائياً نحو الأزْدِجار؛ أو دالا نحو الاديان، إلا أنّ هذا من قبيل بدل الإدغام. وبغير اطراد والجيم فاءً في سماع في الاجدِماع والاجدِراز، يريد: الاجْتِماع والاجْتِراز. وكذلك والفاء ذالاً

---

(١) تقدم في ١٩: ٢١٢.

(٢) تقدم ذكر الستة في ص ١٤٢ - ١٤٥، ١٥٢. ولم يذكر الظاء، وتقدمت في ص ٣٢.

(٣) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩١٠ [رسالة].

(٤) الدالان: مشي يُقارب فيه الخطو. وقوله: ((وفي الدالان ... داليل لا غير)): سقط من ح.

نحو الازْدِكَار والازْدِرَاء. ومن تاء تَوَلَّجَ، ومن تاء الضمير بعد الزاي والدال نحو فُزِدْ وجلَدْتُ، يريدون فُزْتُ وجلَدْتُ. ومن ذال /ذَكَرَ، قالوا: ذَكَرْتُ. [٩: ١٩/ب]

الصاد: أبدلت من السين بالشروط التي تقدّمت، قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: «وقالوا: صَلَّهْتُ فِي سَلْهَبٍ<sup>(٢)</sup>، فيجوز أن يكونا أصليين، ويجوز أن يكون الأصل السين لأنه الأكثر تصرفاً» انتهى. وقالوا<sup>(٣)</sup>: اصْتَقَطْتُ التَّوَى، أي: التَّقَطْتُ، أبدلوا من اللام صادًا.

الراء: أبدلت من اللام في نُثْلَةٍ وَلَعْلٍ، قالوا: نَثْرَةٌ وَرَعَنٌ، بإبدال اللام الأولى راء واللام الأخيرة نونًا. وفي وَجَلٍ وَوَجَلَةٍ وَأَوْجَلٍ، قالوا: وَجَرٌ وَوَجْرَةٌ وَأَوْجَرٌ. الفاء: أبدلت من التاء في ثُومٍ وَجَدْتُ وَثُمَّ حرف العطف، قالوا: ثُومٌ وَجَدْتُ وَثُمَّ.

السين: أبدلت من كاف المؤنث، قالوا: رَأَيْتُشِ فِي رَأَيْتُكَ. ومن الكاف في غير المؤنث، أبدلوا من كاف الدّيك المكسورة، فقالوا: الدِّيش. ومن الجيم في مُدْمَجٍ، قالوا: مُدْمَش. ومن السين قالوا في جُعْشُوسٍ: جُعْشُوش. الكاف: أبدلت من القاف في فُحِّحَ وَفُحِّحَةٍ، قالوا: كُحِّحَ وَكُحِّحَةٌ. ومن التاء، أنشد أبو علي<sup>(٤)</sup>:

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ      وَطَالَمَا عَنَيْتَنِي إِلَيْكَ  
لَنْضَرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ

(١) هذا نصه الذي في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٠٥. وهو في سر الصناعة ٢٠٩ - ٢١٠ بلفظ مقارب.

(٢) السلهب: الطويل.

(٣) وقالوا... صادًا: سقط من ح.

(٤) تقدم الأول والثاني في ٤: ٣٦٠.

يريد: عَصَيْتَ، فأبدلَ الكاف من التاء لاشتراكهما في الهمس. وكان سُحَيْمٌ إذا أُنشد شعراً يقول<sup>(١)</sup>: أَحَسَّنَكَ وَاللَّهِ، يريد: أَحَسَّنْتَ.

وقد خَرَجَ المصنف قولَ بعض العرب<sup>(٢)</sup>: ((عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ)) على أَنَّ الكاف ضمير<sup>(٣)</sup> نصب بدل ضمير رفع، فلا يكون في ذلك حجة لِ(س)<sup>(٤)</sup> ولا للمبرد على أَنَّ الكاف في موضع نصب<sup>(٥)</sup>، بل هو ضمير نصب في موضع رفع، واستُعير لضمير الرفع كما استعاروا ضمير الرفع لضمير الجر في قولهم<sup>(٦)</sup>: ((ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا)).

السين: أبدلت من الشين في الشَّدِّهِ وَمَشْدُوهُ، قالوا: الشَّدُّهُ وَمَشْدُوهُ، فأما قول نُصَيْب<sup>(٧)</sup>:

فَلَوْ كُنْتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَعَسِيفْتَنِي وَلَكِنْ رَيِّي سَانِي بِسَوَادِيَا  
فليس بإبدال من الشين سينًا، ولكنه كان اللَّغْ، يجعل مكان الشين سينًا، ويُحْكِي مثل هذا اللَّغْ عن بلال<sup>(٨)</sup> بن حمامة مؤذن رسول الله - ﷺ - وأنه كان يقول: (أُسْهِدُ) بالسين عوضًا من الشين.

(١) سر الصناعة ١ : ٢٨١.

(٢) أخذ المصنف فيه بقول الأخفش. وتقدم تفصيل المسألة في ٤ : ٣٥٦ - ٣٦٣.

(٣) ح: ((بدل من التاء في عسيت)) في موضع: ((ضمير نصب بدل ضمير رفع)).

(٤) الكتاب ٢ : ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٥) ح: ((في موضع لأنها ضمير منصوب، ولا للأخفش في أنها ضمير جر استعير لضمير الرفع كما استعاروا ضمير الرفع...)).

(٦) تقدم في ٤ : ٣٥٩.

(٧) كذا في الممتع ١ : ٤١٠. والصحيح أنه لسُحَيْم في ديوانه ص ٢٦ وسر الصناعة ١ : ٢٠٣.

(٨) كذا في المغني ٢ : ٩٠ - ٩١ [ط. عالم الكتب، الطبعة الثالثة]. وفي المقاصد الحسنة ص

٣٩٧: ((حديث: سين بلال عند الله شين. قال ابن كثير: إنه ليس له أصل، ولا يصح)).

ومن التاء في اسْتَحَذَ، زَعَمَ (س)<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ كَرَهُوا تَضْعِيفَ التَّاءِ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْأَوَّلَى سِينًا مَكَانَهَا، كَمَا أَبْدَلُوا مِنَ السَّيْنِ تَاءً فِي سِتٍّ.

وزَعَمَ بعضهم أَنَهَا لَيْسَتْ بِبَدَلٍ، بَلْ أَصْلُهُ اسْتَحَذَ<sup>(٢)</sup> عَلَى وَزْنِ اسْتَفْعَلَ مِنْ تَحَذَ. وَأَجَازَ (س)<sup>(٣)</sup> هَذَا الْوَجْهَ، وَقَدْ قَرَأَ: ﴿لَتَحْذُتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(٤)</sup>، وَعَلَيْهِ اتَّخَذَ<sup>(٥)</sup>، فَتَكُونُ التَّاءُ الْأَوَّلَى فَاءَ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ تَاءُ الْافْتِعَالِ أُدْغِمَتْ فِيهَا الْفَاءُ، وَأُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ السَّيْنُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ (س)، فَقَالُوا: اسْتَحَذَ.

وزَعَمَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَّاجِيُّ<sup>(٦)</sup> أَنَّ تَحَذَ مَحْذُوفٌ مِنْ اتَّخَذَ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: يَتَّخِذُ بِحَذَفٍ إِحْدَى التَّائِينَ، كَمَا حَذَفُوا فِي يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ<sup>(٧)</sup>.

وَرَدَ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٨)</sup> هَذَا الْقَوْلَ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَفْتَحُ الْحَاءَ<sup>(٩)</sup> فَيَقُولُ: تَحَذَ كَمَا جَرَى اتَّقَى حِينَ حَذَفُوا مِنَ التَّاءِ، فَاحْذَفَ مِنْهَا مِيمَ تَوَسَّلَ، بَعِيبَ حِينَ تَوَسَّلَ مَفْتُوحَةً، فَقَالُوا تَقَى، وَفِي الْمَضَارِعِ يَتَّقِي بَفَتْحِ التَّاءِ، وَالْأَمْرُ تَقٍ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ مُتَّقٍ.

(١) الكتاب ٤: ٤٨٣.

(٢) وحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٤.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الكهف. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وكان أبو عمرو يدغم الذال في التاء، وابن كثير يظهر الذال. السبعة ص ٣٩٦.

(٥) ك: اتخذت.

(٦) نسبه السيرافي للرجاج. شرح الكتاب ١٦: ٢٠. وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٠٧: ((يقال: تَحَذَ يَتَحَذُ فِي اتَّخَذَ يَتَخِذُ، وَأَصْلُ تَحَذُ أَخَذْتُ، وَأَصْلُ اتَّخَذْتُ اتَّخَذْتُ)).

(٧) ويتسع... كما جرى اتقى: سقط من ل.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٦: ٢٠ - ٢١.

(٩) ح: الهاء.

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> / ((وحكى أبو زيد: نَحَذُ يَتَحَذُ نَحْذًا)). قال<sup>(١)</sup>: ((وقرأت على [٢٠: ٩] ابن الأزهري<sup>(٢)</sup> عن بُندار<sup>(٣)</sup> في معانيه<sup>(٤)</sup>:  
ولا تُكْثِرُ نَحْذَ الْعِشَارِ فَإِنَّمَا تُرِيدُ مَبَاءَاتٍ فَسِيحًا بِنَاوُهَا  
وقَوَّى بعض أصحابنا<sup>(٥)</sup> قولَ مَنْ قال بأنَّ أصلَ اسْتَحَذَ: اسْتَحَذَ فَحُذِفَتِ  
التاءُ بأنه قد ثبتَ حذفُ إحدى التاءينِ لاجتماعِ المثليين.  
ورُدَّ<sup>(٦)</sup> عليه بأنَّ ذلك لم يثبتْ إلا فيما نُطَقُ فيه بالأصل، ولم يُنْقَلِ اسْتَحَذَ من  
كلامهم، فإن وُجدَ كان مقوِّيًا.

وقَوَّى بعضُ شيوخنا<sup>(٧)</sup> قولَ (س) الأول بأنَّ قولهم فيه اسْتَفْعَلَ دَعَوَى؛ إذ لم  
يُحْفَظْ اسْتَحَذَ، وحُفِظَ قولهم اسْتَحَذَ، فالأولى الرجوعُ إلى بناءٍ موجود، وتكون السين  
بدلاً من التاء كما أبدلوا التاء منها.

قال (س): ((ومثلُ البديل في اسْتَحَذَ قولهم: الطَّجَعُ، لَمَّا كرهوا المطبَّقَيْنِ أبدلوا  
من الضاد اللام))<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) شرح كتاب سيبويه ١٦ : ٢٠.  
(٢) أبو بكر بن أبي الأزهري، أديب بارع من أصحاب المبرد. بغية الوعاة ١ : ٤٦٧.  
(٣) بندار بن عبد الحميد أبو عمرو الكرخي الأصبهاني. أخذ عن القاسم بن سلام، وأخذ عنه  
المبرد، من كتبه: معاني الشعر، وجامع اللغة. بغية الوعاة ١ : ٤٧٦ - ٤٧٧.  
(٤) لم أقف على البيت في غير شرح السيرافي، وهو عنه في المخصص. المباءة: مراح الإبل الذي  
تبيت فيه.  
(٥) هو ابن عصفور. الممتع ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤.  
(٦) الراد هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٤٠ [رسالة].  
(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٣٩ [رسالة].  
(٨) هذا القول بلفظه عن سيبويه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٤٠، ومعناه  
في الكتاب ٤ : ٤٨٣.

وقد أجاز (س) في يَسْتَيْعُ وجهين شبيهين بوجهي اسْتَحْدَ: أحدهما حذف الفاء. والآخر أَنَّ التاء بدل من الطاء على مَنْ قال يَسْطَيْعُ<sup>(١)</sup>.

فأمَّا قولهم اسْطَاعَ فقد تقدّم الكلام<sup>(٢)</sup> في هذه السين بما أغنى عن إعادته.

وأُبدلت السين شذوذاً من اللام في قولهم اسْتَقَطُّهُ، أي: التَّقَطُّطُهُ.

الهمزة: أُبدلت من خمسة أحرف: من الألف والواو والياء والهاء والعين، وقد تقدّم الكلام على ذلك في أضعاف فصول البدل من هذا الكتاب، ونحن نذكر ما بقي علينا من ذلك، فنقول:

إذا كانت الواو أولاً مفتوحة لم تُبدل همزة إلا حيث سُمع؛ لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف، فكما لا تُستثقل الألف والواو في نحو لاوِذ<sup>(٣)</sup>، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة، والذي سُمع من ذلك: أَجَمَ في وَجَمَ، وامرأةً أَنَاةً<sup>(٤)</sup>، أصله وَنَاةٌ من الوُنْيِ وهو الفتور، وأَحَدٌ في وَحَدٍ، وَأَسْمَاءٌ في وَسْمَاءَ، وَأَبْلَةٌ في وَبَلَةٍ<sup>(٥)</sup>.

وقد نازَعَ بعض الناس في بعض هذه الأسماء:

أما أَسْمَاءٌ فقد ذهب الفراء إلى أَنَّ همزته همزة الجمع، وأنَّ أصله أَسْمَاءٌ جمع اسم، وتقدّم الكلام<sup>(٦)</sup> فيه.

وأما قولهم امرأةً أَنَاةً فقال أبو محمد عبد الله بن الحُشَّاب البغدادي: ((إبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل نادر، وإن أمكن دفع ذلك فهو أولى، وأنا أرى لقولهم

---

(١) هذا القول بلفظه عن سيبويه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٤١، ومعناه في الكتاب ٤: ٤٨٤.

(٢) تقدم في ١٣٥، ١٥٦.

(٣) لاوِذ: استتر، وامتنع.

(٤) امرأة وناة: فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٥) الوبلة: الوخامة.

(٦) تقدم في ١٥: ٧٧ - ٧٨.

امرأةً أناةً وجهًا يُخرجها من باب القلب الذي ذهبوا إليه، وهو أن يكون من تركيب (ء ن ي)، وذلك قولهم: تَأَنَّىتُ في هذا الأمر، وتَأَنَّ في أمرٍ يا هذا، ولا ريب في كون الهمزة في هذا اللفظ أصلاً غير منقلبة لظهورها في امتداد تصرف الفعل؛ بخلاف أَحَدٍ لأنك تقول: تَوَحَّدَ في كذا، ووَحَّدَ، على أنه قد جاء في الأثر<sup>(١)</sup>: (أَجَدَ أَجَدَ)، وذلك أنس بظاهر اللفظ المستمر في الاستعمال وترك لمراجعة الأصل، وما أقرب التأني في المعنى من الوَيْي الذي اشتقوا منه أناة؛ إذ الوَيْي فتور، والتأني تثبُّت وتفاثر.

وكذلك يمكن كون أبله التي جاءت في الحديث<sup>(٢)</sup> أصلاً كما كان الوبيل أصلاً؛ فما أكثر الألفاظ التي تتقارب حروفها وتختلف أصولها!

ومن طريف ما حكوا من هذا الطَّرْز ما حكاه /ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup>، وهو: ناقةٌ [٩: ٢٠/ب] أَفْتُ، للسريعة، وهذه إن لم تكن من تركيب (ء ف ت) على كون هذا الأصل مجهولاً وأريدَ رُدُّها إلى مألوف من الاستعمال يبين به معناها لزم من ذلك تغييران<sup>(٤)</sup> قلبان: أحدهما: تقديم حرف على حرف وذلك باب جَبَدَ وجَذَبَ، واضْمَحَلَّ واضْمَحَلَّ.

والآخرُ إبدال حرف من حرف كباب أناة - عندهم - وأَحَدٍ، فيكون الأصل فيها فَوْتُ، وُصِفَتْ بالمصدر مبالغة لسرعتها وسبقها، وذلك من فَاتَ يَفُوتُ، والمعنى في هذا واضح، ثم قُدِّمَت الواو على الفاء، فصار اللفظ وَفُتًا، فوزن الكلمة على<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٥: ٢٥٨ [ط. الرسالة ٢٠٠١م] وفيه تحريجه. قاله الرسول - ﷺ -

لسعد ﷺ، أي: أشر بإصبع واحدة لأنَّ الذي تدعوه واحد، وهو الله سبحانه وتعالى.

(٢) هو: ((أي مال أديت زكاته فقد ذهب أبلته)). غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٣٩٦.

(٣) اللسان (أفت).

(٤) تغييران قلبان أحدهما تقديم حرف على حرف وذلك: سقط من ل.

(٥) على هذا ... المفتوحة همزة: سقط من ل.

هذا عَقْلٌ لتقدم العين على الفاء، ثم قُلِبَت الواو المفتوحة همزة على الحد المذكور)) انتهى كلام ابن الخشاب، وهو كلام جيد إلا تمثيله بِجَبَدَ وَجَدَبَ، فإنه ليس عندنا من باب القلب بتقديم حرف على حرف لأنهما عندنا أصلان، فليس أحدهما مقلوبًا من الآخر لوجود التصريفات في كل واحد منهما، فهما أصلان.

وأما قولهم أَحَدٌ إِنَّ الهمزة فيه بدل من الواو وأصله وَحَدٌ فلا يُعْنَى بِأَحَدٍ الاسم المختصُّ بالنفي في نحو قولهم: ما في الدار أحدٌ؛ لأنَّ هذا مركب من همزة وحاء ودال، بخلاف هذا الذي أصله واو وحاء ودال، وقد تقدَّم الكلام<sup>(١)</sup> على ذلك.

ومما لم يتقدم الكلام فيه إبدال الهمزة من الواو الزائدة، فزعم أبو الفتح<sup>(٢)</sup> أنه لم يُسمع ذلك منهم، غير أنَّ النحاة قاسوه، وذلك نحو أن تسمى بـ(صحراوي)، ثم ترخمه على لغة من لا ينتظر، فتقول: يا صحراء، فتبدل الواو همزة، وذلك لوقوعها طرْفًا بعد ألف زائدة.

ومن غريب ما حكى إبدال الهمزة من الخاء ومن الغين، مثال ذلك قولهم: صَرَأ بمعنى صَرَخَ، قاله الأخفش عن الخليل، ورَأْنَةٌ بمعنى رَغْنَةٌ<sup>(٣)</sup>، قاله النَّضْرُ بن شُمَيْل عن الخليل.

فتلخص من هذا كله أنَّ الهمزة أُبدلت من سبعة أحرف: خمسة من حروف الحلق، وهي الألف والهاء والعين والغين والحاء، وواحد من حروف اللسان، وهو الياء، وواحد من حروف الشفة، وهو الواو.

الألفُ: أُبدلت من أربعة أحرف: الهمزة والياء والواو والنون الخفيفة، وقد تقدَّم ذكر ذلك مفصلاً في أماكنه.

---

(١) تقدم في ص ٢١٤.

(٢) سر الصناعة ١: ٩٩ - ١٠٠.

(٣) الرغنة: الأرض السهلة.



الميم: أُبدلت من أربعة أحرف، من الواو والنون والباء، وقد تقدّم ذلك، ومن اللام للتعريف، وذلك في لغة جَمَيْر، ذكره أبو الطَّيِّب الحلبي في (كتاب الإبدال)<sup>(١)</sup>، وأنشد هو وغيره<sup>(٢)</sup>:

ذَاكَ خَلِيلِي ، وَذُو يُعَايِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِمَهُ

يريد: بالسَّهْم والسَّلِمَة. وأنشد غيره<sup>(٣)</sup>:

أَنَّ يَثْمَتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تُكَابِدُ لَيْلَ أَمَّا زَمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا

يريد: الأَزَمَد. وروى أَنَّ النمر بن تَوَلَّب قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول<sup>(٤)</sup>:

(ليس مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيأَمٍ فِي أَمْسَقَرٍ)، فأبدل لام المعرفة ميمًا.

النون: أُبدلت من اللام /ومن الميم، وقد تقدّم ذلك. ومن الهمزة في النسب إلى [٩: ٢١/]

صَنْعَاءَ وَسَوْرَاءَ - وهما موضعان - وبَهْرَاءَ - وهي قبيلة يمانية - قالوا: صَنْعَائِيٌّ وَسَوْرَائِيٌّ وَبَهْرَائِيٌّ، قال ابن الجواليقي: ((سَوْرَاءَ - بفتح السين - قرية، والعامية تضم<sup>(٥)</sup> السين)).

وأُبدلت أيضًا من الهمزة في الحِنَاءِ، قالوا: الحِنَّان، وهو الذي يُخَضَّب به، أنشد الفراء<sup>(٦)</sup>:

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٥٢. وليس في كتاب الإبدال.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٤٨.

(٤) هذه رواية النحويين. سر الصناعة ١: ٤٢٣. وأخرجه البخاري في كتاب الصوم: باب قول النبي - ﷺ - لَمَنْ ظَلَلَ عَلَيْهِ...: ليس من البر الصوم في السفر، ومسلم في كتاب الصوم: باب جواز الصوم والفرط في شهر رمضان للمسافر... وأداة التعريف في الكتابين هي (أل).

(٥) نص ياقوت في معجم البلدان (سَوْرَاءَ) على أنه بضم السين.

(٦) البيت الثاني لعمرو بن البراء في كتاب النبات لأبي حنيفة ٥: ١٧٨، وبغير نسبة في المحكم ٣:

٤٠٩ [ط. العلمية] والروض الأنف ٧: ٩٦ واللسان والتاج (حنأ). اللمة: الشعر يجاوز

شحمة الأذن. وفيانة: طويلة.

فَلَقْنُ بِكَيْتُ عَلَى زَمَانٍ فَاتِنِي      وَالنَّاسُ فِي أَرْمَانٍ ذِي أَرْمَانٍ  
 فَلَقْدُ أَرْوَحُ بِلَمَّةٍ فَيَنَانَةٍ      سَوْدَاءَ ، لَمْ تُخْضَبْ مِنَ الْخَنَانِ  
 وأنشده أبو حنيفة في (كتاب النبات)، فقال: ((مِنَ الْخَنَانِ))<sup>(١)</sup> بضم الحاء  
 وسكون النون، بعدها همزة بعدها ألف ثم نون. قال أبو الطَّيِّب: وهو جمع حِنَاءَ،  
 وَالْحِنَاءُ جمع حِنَاءَةٍ.

وأبدلت من الميم في قائِمٍ وأَيِّمٍ<sup>(٢)</sup>، قالوا: قَاتِرٌ وَأَيِّنٌ، وقد تُكَلِّمُ على ذلك قبل.  
 الطاء: أبدلت من التاء في الافتعال وفروعه والفاء صَادٌ أو ضَادٌ أو طاء أو  
 ظاء. ومن التاء للضمير بعد هذه الحروف، وتقدَّم ذلك.  
 الباء: هي أوسع حروف البدل لأنهم ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً:  
 من الألف، بعداء التصغير نَحْمُ كُكْبَرٍ، في كتابه، أم بعد الحيف، الكاء، بعد الحاء  
 دُنَيْبِرٍ في دينار. وكذلك في قَيْتال الباء بدل من الألف لأنَّ هذه المصادر جارية على  
 أفعالها.

ومن الواو في أَغْزَيْتُ وما تَصَرَّفَ منه، وَغُزِي وَغَازِيَّةٌ، وفي ميزان، وَأُسَيْدٌ وَعُجْجِرٌ  
 وَهَيْلِيلٌ وَحِيَاضٌ وَثِيْرَةٌ وَفَتِيَّةٌ وَعِلِيَّةٌ جمع عليٍّ، وهذا إبدال قلب.  
 ومن الهمزة في التسهيل. ومن الهاء في دَهْدَيْتُ وَصَهْصَيْتُ. ومن السين في  
 سادي وخامي ودَسَّاهَا. ومن الباء في الأَرَانِي والثَّعَالِي، وفي لا وَرَيْكَ لا أَفْعَل، وَلَبَّيْتُ  
 في قول بعضهم. ومن الراء في قِيْرَاطٌ وَشِيْرَازٌ في قول بعضهم، وفي تَسَرَّيْتُ. ومن النون  
 في إنسان وَأَنَاسِي وَظَرَائِي ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾<sup>(٣)</sup> وَتَطَنَّنْتُ. ومن الصاد في قَصَّيْتُ أَظْفَارِي.

(١) الذي في كتاب النبات: ((ويُجمع الحِنَاءُ حُنَانًا))، وضبط بضم الحاء وكسرهما في الجمع.

(٢) الأيم: الحية.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وتقدم تخريجها في ص ١٠١.

ومن الضاد في ((تَقْضِيَّ البازي)) وَتَقْضَيْتَ. ومن اللام في أَمْلَيْتَ. ومن الميم في يَأْتُمِي، وفي تُكْمُوا، وفي دِمَاس. ومن العين في ضَفَادِي وَتَلَعَيْتَ. ومن الدال في تَصَدِيَّة. ومن التاء في اِئْتَصَلَتْ. ومن التاء في الثالي. ومن الجيم في دِياجِي، وفي شِيَرَة. ومن الكاف في مَكَكِي.

التاء<sup>(١)</sup>: أُبدلت من الفاء في مُعْفُور.

الواو: أُبدلت من الألف والياء والهمزة، وقد تقدّم ذلك.

الباء: أُبدلت من الميم في قولهم: با اسمك، يريدون: ما اسمك؟ وقد تقدّم.

العين: أُبدلت من الحاء في قولهم ضَبَحَ، وقد تقدّم، فأما قول زهير<sup>(٢)</sup>:

حتى إذا ما هَوَتْ كَفُّ الْعُلَامِ لها طَارَتْ وفي كَفِّهِ مِنْ رِيَشِهَا بَتَكُ

فإنه يروى بالعين المعجمة، وهو الأشهر في البيت، ويروى بالعين غير المعجمة، وفُسِّرَ الْعُلَامُ بالصَّقر، وهو من غريب اللغة، قاله ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup>.

والأحسن - عندي - أن يكون مما أُبدلت فيه من الغين عين لتوافق الروايتين ويحمل الكَفَّ على الحقيقة؛ لأنَّ الكف لا يكون للطائر إلا مجازاً، كما أُبدلوا من العين غيناً في قولهم: لَعَنَ فِي لَعَلٍّ، وَصُقِعَ فِي صُقْعٍ<sup>(٤)</sup>، وسيأتي ذكر ذلك.

الزاي: أُبدلت من السين ومن الصاد، وقد تقدّم ذلك.

التاء: أُبدلت من ستة أحرف: من الواو فاءً في بُجَاه وَثَرَاتٍ وَنُحْمَةٌ وَنُكَاةٌ وَنُكْلَانٌ وَنُقَاةٌ وَنَقِيَّةٌ وَنَقَوَى وَنَوْرَاةٌ وَنَتَرَى، وهو كثير، ولا يطرُد. ومنها في تَالَهُ، وفي

---

(١) التاء ... ضبح وقد تقدم: سقط من ل.

(٢) شعره بشرح ثعلب ص ١٧٥ يصف قطاة يطاردها صقر. بتك: قطع، الواحدة بِتْكَ. فأما قول زهير ... وسيأتي ذكر ذلك: سقط من ك.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٤٤.

(٤) الصقع: الناحية.

اِفْتَعَلَ مَا فَاؤُهُ وَاوُ، وَفِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَكَلْتَا. وَمِنَ الْيَاءِ فِي ثِنْتَيْنِ وَكَيْتٍ وَذَيْتٍ وَأُسْنُتُوا.  
[٩: ٢١/ب] وَمِنَ الصَّادِ /فِي لِصْتٍ وَلُصُوتٍ. وَمِنَ السَّيْنِ فِي سِتٍّ، وَفِي النَّاتِ وَأَكْيَاتٍ وَطُسْتٍ.  
وَمِنَ الطَّاءِ فِي فُسْتَاطٍ، وَفِي أَسْتَاعٍ. وَمِنَ الدَّالِ فِي تَرْبُوتٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

الهَاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: مِنَ الْهَمْزَةِ أَصْلِيَّةً وَزَائِدَةً، فَالْأَصْلِيَّةُ قَوْلُهُمْ فِي  
إِيَّاكَ: هِيَّاكَ، وَفِي أَيَّاكَ: هَيَّاكَ، وَقَوْلُ طَبِيٍّ فِي إِنْ فَعَلَ: هِنْ فَعَلَ، وَلِهِنَّكَ قَائِمٌ،  
وَالْأَصْلُ لِإِنَّكَ قَائِمٌ، وَطَهُ فِي طَأً، وَهَاتَا فِي آتَى فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ:  
يُقَالُ لِلصَّبَا: هَيَّزٌ وَهَيَّزٌ وَإِيَّزٌ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(١)</sup>: «ذَكَرَ ذَلِكَ يَعْقُوبُ<sup>(٢)</sup> فِي بَابِ  
الْإِبْدَالِ، وَلَمْ يَقُلْ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ. وَعِنْدِي أَنَّهُمَا أَصْلَانِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ  
أَحَدِهِمَا» انْتَهَى. وَفِي أَيَّا: هَيَّا، وَفِي أَمَّا وَاللَّهِ: هَمَّا وَاللَّهِ، وَفِي أَزِيدٌ مَنْطَلَقٌ: هَزِيدٌ مَنْطَلَقٌ؟  
وَالزَّائِدَةُ هَرَأَقُ الْمَاءِ، وَهَنَارُ الثَّوْبِ، وَهَرَأَحُ الدَّابَّةِ، وَهَرَادُ الشَّيْءِ، وَالْأَصْلُ: أَرَأَقَ  
وَأَنَارَ وَأَرَأَحَ وَأَرَادَ.

وَأُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ فِي هُنَا، قَالُوا: هُنَّةٌ. وَمِنَ الْيَاءِ فِي هَذَا فِي  
الْوَقْفِ، قَالُوا: هَذِهِ. وَمِنَ الْيَاءِ أَوْ الْوَائِ فِي هُنَيْهَةٍ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي مَرَّ. وَمِنَ الْوَائِ،  
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٣)</sup>: «(فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ يَا هَنَا فِي النَّدَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>):

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا : يَا هَنَا هُ ، وَيُحْكُ ، أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ

فَالْأَصْلُ يَا هَنَاوُ؛ لِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ وَاوُ لَثْبُوتُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: هَنَوَاتُ، وَلَا تَجْعَلُ  
الهَاءَ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ فِي كَلَامِهِمْ تَرْكِيْبُ (ه ن ه)، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مِنْ

(١) سر الصناعة ٢: ٥٥٣.

(٢) كتاب الإبدال له ص ٨٨.

(٣) سر الصناعة ١: ٦٦، ٢: ٥٦٠ - ٥٦١ بتصرف. وقد أشبع ابن جني القول في هذه المسألة

في كتابه الفسر ٣: ٣٦٨ - ٣٧١.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ٣٤٣.

باب سِلْسٍ وَقَلَقٍ، وهو قليلٌ)). قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: «هكذا قال أصحابنا)). قال<sup>(٢)</sup>: «ولو قيل: إِنَّ الواو قُلِبَتْ همزة بعد قلبها أَلْفًا لَوَقَّعَهَا طَرَفًا بعد ألف زائدة، ثم أُبْدِلَتْ الهاءُ منها - لكان قولًا قويًّا، فتكون الهاء كالهزمة في كِسَاءٍ في أنها تُبَدَّل من الألف المبدلة من الواو، وهو أَشْبَهُ من قلب الواو في أول أحوالها هاء؛ لأنَّ الواو إنما اطرَّد قلبها أَلْفًا في هذا الموضع. وأيضًا فقلْبُ الألف هاء أقرب من قلب الواو هاء لبعدها بينهما)). قال<sup>(٣)</sup>: «وذهب أبو زيد إلى أنَّ الهاء في هَناه هاء الوقف، شُبِّهَتْ بالأصلية فحُرِّكَت، وهو خطأ عند أصحابنا ومذهب كوفي)) انتهى كلام أبي الفتح.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٤)</sup>: «والوجهُ عندي أنها زائدة للوقف؛ لأنَّ ذلك قد سُمِعَ له نظير في الشعر، قال<sup>(٥)</sup>:

يا مَرْجَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبَتْهُ لِّلسَّانِيَةِ

فيكون ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف.

وأيضًا فإبدال الواو هاء شاذٌّ لا يُحْفَظ له نظير. وأيضًا فإنَّ ابن كيسان في (المختار) له حكى أنَّ العرب تقول: يا هَناه ويا هَناه ويا هَناه بفتح الهاء بعد الألف وكسرها وضمها، فَمَنْ فَتَحَ أَتْبَعَ حَرَكَةَ الهاء حركةً ما قبلها. وَمَنْ كَسَرَ فَلَأَنَّ أَصْلَهَا السكون لأَنَّها هاء السكت، فالتقت ساكنة مع الألف، فكُسرت لالتقاء الساكنين. وَمَنْ ضَمَّهَا أَجْرَاهَا مجرى حرف من الأصل فَضَمَّ كما ضَمَّ آخر المنادى، ولو كانت الهاء بدلًا من الواو لم يكن للفتح والكسر وجهٌ، ولوجب الضمُّ كما في سائر المناديات التي تُبْنَى على الضم)).

(١) سر الصناعة ٢: ٥٦١.

(٢) سر الصناعة ٢: ٥٦١ بتصرف.

(٣) سر الصناعة ٢: ٥٦٢ بتصرف.

(٤) الممتع ١: ٤٠٢ بتصرف.

(٥) تقدم البيتان في ١٠: ٣٤٩.



أَقْصَى الحلق للهمزة والهاء والألف، وَوَسْطُهُ للعين والحاء، وَأَدْنَاهُ للغين والحاء.

ش: الْمَخَارِجُ: جمع مَخْرَج، وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وتقريب معرفته أن تُسكن الحرف، وتُدخل عليه همزة الوصل لِيَتَوَصَّلَ إلى النطق به، فَيَسْتَقَرَّ اللسان بذلك في موضعه، فيتبين مخرجه. وهذه المخارج هي من آخر الصدر وما يليه من الحلق والقم إلى الشفتين وإلى الحِشْمِوم.

والمخارج ستة عشر مَخْرَجًا عند الخليل و(س)<sup>(١)</sup> والأكثرين<sup>(٢)</sup>، وذهب الجرمي<sup>(٣)</sup> وَقُطْرُبُ والفراء وابن دُرَيْدٍ وابن كَيْسَانَ<sup>(٤)</sup> على خلاف عنه إلى أنها أربعة عشر مَخْرَجًا. وموضع الخلاف بينهم مَخْرَجُ اللام والنون والراء، هو عند هؤلاء مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج.

والحروف التي أشار إليها المصنف هي حروف (أ ب ت ث ...) المشهورة إلى آخرها؛ وتُسَمَّى حروف الهجاء والتهجي، ويُسمِّيها (س)<sup>(٥)</sup> والخليل حروف العربية،

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٢) الأصول ٣: ٤٠٠، ٤١٤ وجمهرة اللغة ١: ٤٥ والجمل ص ٤١٠ وسر الصناعة ١: ٤٦، ٤٨ والمفصل ص ٤١٩ وشرحه لابن يعيش ١٠: ٢٣٧، ٢٣٨ والممتع ٢: ٦٦٨ والشافعية ص ٣٩٩.

(٣) الرعاية ص ١٨٥. ومذهبهم عدا ابن دريد في التحديد ص ١٠٤.

(٤) الرعاية ص ١٨٥. ومذهب الخمسة في النشر ١: ١٩٨ - ١٩٩.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣١.

أي: حروف اللغة العربية، وهي التي تتركب منها الكلم العربية. وتُسَمَّى أيضًا حروف المعجم، سُميت بذلك [إما]<sup>(١)</sup> لأنها مُقَطَّعة لا تُفْهَم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وإما لأنها يُنْقَط منها ما يُنْقَط النقط المعروف، أو تُنْقَط كلها، أي: تُشكَل؛ فإنَّ النَّقْط عندهم يكون بمعنى الشُّكْل.

وقال بعض أهل اللغة<sup>(٢)</sup>: [العَجْم]<sup>(٣)</sup>: النَّقْط بالسواد كمثل التاء عليها نقطتان، يقال: أَعْجَمْتُ الحروف، والتَّعْجِيم مثله، ولا يقال عَجَمْتُ، ومعناه حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجدُ الجامع.

وناس<sup>(٤)</sup> يجعلون المعجم مصدرًا بمعنى الإعجام، وهو من أَعْجَمْتُ الشيء: إذا بَيَّنَّته، / فكأنها مَبَيَّنَةٌ للكلام. والهمزة في أَعْجَمْتُ على هذا المعنى للإزالة، أي: أزلتْ عُجْمَتَه إما بنقطه أو بِشُكْلِهِ؛ لأنها ما لم تُنْقَط أو تُشكَل تكون كأنها عُقْل، لا يَتَّضِح معناها إلا بفكرٍ وتدبُّرٍ وتأَمُّلٍ، فإنه كثيرًا ما يلتبس منها ما كان متماثلاً للصورة، فلا يتميز بعضه إلا بالنَّقْط أو بالشُّكْل.

وتُسَمَّى أيضًا هذه الحروف حروفَ أبي جادٍ، وقد اختلف في كلمات أبي جادٍ هل لها معنى أم لا، وهل يُكره تعليمها أم لا، وأكثرُ الناس في الغرب والشرق يُعَلِّمُها، وقد جاء أنها كانت تُعَلَّم في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في المكتب، ويدلُّ عليه قولُ الأعرابي في الأبيات التي أولها<sup>(٥)</sup>:

أَتَيْتُ مُهَاجِرِينَ ، فَعَلَّمُونِي      ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ مُتَتَابِعَاتٍ

---

(١) إما: تنمة يلتزم بها السياق.

(٢) هو الجوهري. الصحاح (عجم).

(٣) العجم: من الصحاح (عجم).

(٤) منهم المبرد - وتبعه ابن جني - كما في سر الصناعة ١: ٣٥.

(٥) هذا البيت أول أربعة أبيات والبيت الآتي ثالثها في الحماسة البصرية ٤: ١٦٠٣ [١٥٣٦].



فإنَّ فيها:

وَحَطُّوا لِي أبا جَادٍ ، وقالوا تَعَلَّمْ سَعَفَصًا وَفَرِشَاتٍ

وهذه الحروف تسعة وعشرون حرفًا، جَمَعَهَا في القرآن مع تكرر بعض الحروف آية كاملة، وهي <sup>(١)</sup> قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدَدٍ أَلْفٍ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله ﴿يَذَاتِ الصُّدُورِ﴾، وجمعها أيضًا بيتٌ، وهو <sup>(٣)</sup>:

قد عَشَنِي ذُو رَعْنَةٍ لَاحِظٌ مُصْطَحِبٌ ، ضَجَّ لِسَكْتٍ أَرْفٌ

وقد ربَّها المصنف وغيره على المخارج، فبدأوا <sup>(٤)</sup> بحروف الحلق.

وقوله أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف هكذا هي هذه الثلاثة عند (س) <sup>(٥)</sup>. وزعم أبو الحسن <sup>(٦)</sup> أنَّ الهمزة أولاً، وأنَّ الهاء والألف بعدها، وليس واحدة عنده أسبق من الأخرى. ورُدَّ عليه بأنه متى احتيجَ إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها فقلبت همزة؛ نحو رسالة ورسائل، فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء؛ لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة.

(١) ح: في.

(٢) هي الآية ١٥٤ من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدَدٍ أَلْفٍ مَنَةً نَّاسًا يَفَشِنُ طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ يَخْفَوْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا ههنا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(٣) البيت في ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١٦ : ٣٠٨ [ط. العلمية - بيروت]. الرعنة: القُرط. وأزف الرحيل: حان وقته.

(٤) ح: فبدأ بحرف الحلق.

(٥) الكتاب ٤ : ٤٣٣.

(٦) سر الصناعة ١ : ٤٦ والمتع ٢ : ٦٦٨، وفيهما الرد.

وزهد أبو العباس بن عَمَّار<sup>(١)</sup> وغيره إلى أنَّ الهمزة أولاً، وهي من أول الصدر وآخر الحلق، وهي أبعد الحروف مخرجاً، ثم الألف تليها، وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شيء من أجزاء الفم، ثم الهاء بعد الألف، وهي آخر المخرج الأول.

وزهد بعضهم إلى أنَّ الهاء قبل الهمزة في الرتبة وأنها أدخل إلى الصدر.

وزهد أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ الألف هوائية لا مخرج لها، وجعل حروف الحلق ستة، وقد رُوي هذا عن الخليل<sup>(٣)</sup>.

وتلخص من هذه المذاهب أنهم اختلفوا في الألف: أَلْها مخرج أم لا، والقائلون بأنَّ لها مخرجاً اختلفوا أهى مع الهمزة والهاء في رتبة واحدة أم منها حرف أول؛ والذين قالوا بأنَّ منها حرفاً أَوَّل اختلفوا أيَّها أول، فقليل: الهاء، وقيل: الهمزة. والذين قالوا الهمزة اختلفوا في الألف والهاء، أما في رتبة واحدة أو الألف أول.

وقوله ووسطه للعين والحاء<sup>(٤)</sup> وَسَطُ الحلق هو المخرج الثاني، وله الحرفان المذكوران، ويظهر من كلام (س)<sup>(٥)</sup> أنَّ الحاء بعد العين في الرتبة، وإن كانا من مخرج واحد، وهو نص<sup>(٦)</sup> كلام أبي محمد بن أبي طالب القيرواني<sup>(٧)</sup>. ويظهر من كلام أبي عَمَّار أنَّ العين في الرتبة بعد الحاء، وهو نصُّ أبي الحسن شُرَيْح، وهذا هو الأظهر.

[٩: ٢٣/١]

(١) أحمد بن عمار المهدي [- ٤٤٠هـ] مقرئ نحوي مفسر، أصله من المهدية بالمغرب، ودخل

الأندلس، وصنّف كتباً مفيدة، منها التفسير. غاية النهاية ١: ٩٢ وبغية الوعاة ١: ٣٥١.

(٢) الرعييني الإشبيلي القاضي المقرئ الأديب المحدث [٤٥١ - ٥٣٩]. شيخ القاضي عياض، له

تصانيف بديعة في القرآن. غاية النهاية ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥ وبغية الوعاة ٢: ٣.

(٣) العين ١: ٦٤، ٦٥.

(٤) أقوال من يأتي ذكرهم في مخرج العين والحاء ومخرج الغين والحاء في النشر ١: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٦) الرعاية ص ١٠٢.

(٧) هو مكّي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي [٣٥٥ - ٤٣٧هـ]. تلميذ ابن غلبون،

ألف التبصرة في القراءات السبع. غاية النهاية ٢: ٣٠٩ - ٣١٠ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٨.

والحاءُ مما انفردت بها العرب في كلامها، ولا توجد في كلام غيرها<sup>(١)</sup>. والعينُ مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم.

وقوله وأدناه للغين والحاء هذا هو المخرج الثالث، وهو أدنى الحلق إلى الفم، وله هذان الحرفان المذكوران، ويظهر من كلام (س)<sup>(٢)</sup> وعثمان الصيرفي<sup>(٣)</sup> أنَّ الغين قبل الحاء، وهو قول أبي الحسن، ونصَّ أبو محمد الفيراني على تقديم الحاء<sup>(٤)</sup> فيه على الغين، والأظهر الأول.

وزعم أبو الحسن بن خروف أنَّ (س) لم يقصد ترتيباً في ذكر ما هو من مخرج واحد؛ ولذلك قدّم الهاء على الألف، قال: «مع أنَّ مذهبه أنَّ الألف متوسطة بين الهمزة والهاء». قال: «ويدلُّ على ذلك أنه ذكر الزاي والسين قبل الصاد، وهي بلا شك قبلهما، وكذلك ذكر العين قبل الحاء، وهي بالعكس».

**ص: وما يليه للقف، وما يليه للكاف، وما يليه للجيم والشين والياء.**

ش: قوله وما يليه أي: وما يلي أدنى الحلق إلى الفم. ولمَّا فرغ من ذكر حروف الحلق أخذ يذكر حروف اللسان، وهي ثمانية عشر حرفاً وعشرة مخارج، فمخرجا أقصى اللسان لهما حرفان: القاف، والكاف، فالقاف من المخرج الأول منهما مما يلي الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك؛ والكاف من المخرج الثاني بعد القاف من أسفل منه من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك.

---

(١) الرعاية ص ٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٣) هو عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المعروف قديماً بابن الصيرفي [٣٧١ - ٤٤٤هـ]، صاحب التيسير في القراءات السبع.

(٤) الرعاية ص ١٠٦.

وقال أبو الحسن شُرَيْحٌ: القافُ مخرجها من أول اللّٰهة<sup>(١)</sup> مما يلي الحلق، ومخرج الخاء منه، والكافُ مخرجها من اللّٰهة بعد مخرج القاف منها، ويُسمِّيها الخليل<sup>(٢)</sup> هَوَيَيْنِ لأنهما يَخْرُجان من اللّٰهة، واللّٰهة ما بين الفم والحلق.

وقوله وما يليه للجيم والشين والياء هذا هو المخرج الثالث من مخارج اللسان، وله الثلاثة الأحرف التي ذكرها؛ لأنها من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي سوى الياء عند الخليل<sup>(٣)</sup> شَجْرِيَّة، وشَجَرُ الحنك ما يقابل طرف اللسان، والياء عند الخليل<sup>(٣)</sup> هوائية كالألف لا مخرج لها، ولم يذكرها في الحروف الشجرية، وجعل<sup>(٣)</sup> عَوَضَهَا الضادَ المعجمة غير المُشالة.

وقال الخليل<sup>(٣)</sup>: «(الشَّجَرُ: مَفْرُجُ الفم)»، أي: مفتحه. وقال غيره<sup>(٤)</sup>: هو مجتمع اللَّحْيَيْنِ عند العنققة<sup>(٥)</sup>. وجعل أبو العباس<sup>(٦)</sup> الشينَ تلي الكاف، والجيم والياء تليانها. ص: وأوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد، وما دون حافته إلى منتهى طرفه ومُحاذي ذلك من الحنك الأعلى لِلَّام، وما بين طرفه وفوق الثنايا للنون والراء، وهي أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً.

ش: مخرجا حافة اللسان لهما حرفان: الضاد المعجمة غير المُشالة، واللام. فالضاد من أولهما، وهو المخرج الرابع من مخارج اللسان من أول حافة اللسان وما يليها / من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر؛ أو الأيمن عند الأقل، ويُحكى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يُخرجها من الجانبين معاً.

(١) اللّٰهة: الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

(٢) العين ١: ٦٤، ٦٥.

(٣) العين ١: ٦٥.

(٤) منهم الأصمعي. البارع ص ٦٠٧ [ط. مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٥].

(٥) العنققة: شعيرات بين الشفة السفلى والدَّقْن.

(٦) المقتضب ١: ١٩٢.

وقال الصَّيْمَرِيُّ<sup>(١)</sup>: «(ومن حافّة اللسان اليمنى مما يلي الأضراس مخرج الضاد، وبعضُ الناس يُخرجها من الحافّة اليسرى، وبعضُهم يسهّل عليه إخراجها من الجهتين معاً)).

وكلام (س)<sup>(٢)</sup> أيضاً يدلُّ على أنَّ الضاد تكون من الجانبين. وقد ذهب بعض من لا ضَبْطَ له ولا معرفة إلى أنَّ الجهة اليمنى تختصُّ بها.

والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم، والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم.

وذهب الخليل<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ الضاد شَجَرِيَّةٌ من مخرج الجيم والشين، فعلى هذا يَشْرِكُها غيرها فيه.

وأما اللام فمن ثاني المخرجين، وهو الخامس من مخارج اللسان بعد مخرج الضاد، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(من حافّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرَّباعية والثَّنية<sup>(٥)</sup>)».

قال شيخنا أبو علي بن أبي الأُخوص: «(ويتأتَّى إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى، إلا أنَّ إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن)).

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢: ٩٢٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٣) العين ١: ٦٥.

(٤) سقط هذا النص من الطبعة التي حققها هارون، وهو في شرح السيرافي ١٩: ٩.

(٥) الثنية: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ثنتان من فوق وثنتان من تحت.

وأما مخرج النون فهو السادس من مخارج اللسان، وهي تخرج متحركة وساكنة مظهرة من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا متصلاً بالخيشوم تحت اللام قليلاً أو فوقها قليلاً حسب اختلافهم في ذلك.

قال أبو العباس بن عَمَّار<sup>(١)</sup>: «(من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا من بين مخرج اللام والراء)).»

وقال أبو محمد القيرواني صاحب (الرعاية)<sup>(٢)</sup>: «(فهي مؤاخية للام لقرب المخرجين ولا انحراف اللام إلى مخرجها، وفيها نفسها إذا سكنت غنة ليست في اللام))، ولا تخلو منها، وسواء كان إخراجها من هذا المخرج، وذلك إذا كانت مُظْهَرة، أم من الخيشوم - وهو حَرْقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم - وذلك إذا كانت مُخْفَاة، فَإِنَّ الْمُخْفَاة من الخيشوم خاصّة، ولا عملٌ لِلِّسان فيها، بخلاف الساكنة الظاهرة، فإنه يعمل فيها اللسان والخيشوم بسبب الغنة التابعة لها، فحكما من مخرجين، ولذلك تبقى الغنة منها إذا أدغمت في الياء والواو وإذا أُخْفِيت عند حروف الفم.

وأما مخرج الراء فهو المخرج السابع من مخارج اللسان، قال (س)<sup>(٣)</sup>: «(وهي من مخرج النون من طرف اللسان، بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل من النون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام)).»

قال<sup>(٤)</sup> أبو محمد القيرواني<sup>(٥)</sup>: «(وهي مؤاخية للنون واللام لأنها من مخرج النون، ولأنها انحرفت عن مخرج النون إلى مخرج اللام)).»

---

(١) شرح الهداية ص ٧٧.

(٢) الرعاية ص ١٩٣.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٣ بتصرف.

(٤) قال ... إلى مخرج اللام: سقط من ل.

(٥) الرعاية ص ١٩٥.

وقد تقدّم<sup>(١)</sup> مذهب الجرّميّ ومَن ذُكر معه في أنَّ اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان. وهو الظاهر من كلام الخليل<sup>(٢)</sup>؛ /لأنَّ الزيادة التي في الراء [٩: ٢٤/أ] واللام كالزيادة التي في النون من الغنة الخارجة من الخيشوم، واختلاف هذا المخرج كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان؛ وهو مخرج الشين والجيم والياء، ولم يُجعل ثلاثة مخارج، بل جعل مخرجًا واحدًا، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن يُجعل كذلك، وتُسَمَّى عندهم ذُلُقِيَّة، ويُقال أيضًا: ذَوَلَقِيَّة<sup>(٣)</sup> ومُذَلَقَة<sup>(٤)</sup> لأنها تخرج من طرف اللسان، وذُلُقُ كل شيء: طَرَفُهُ.

قال صاحب (الرعاية)<sup>(٥)</sup>: «قال ابن كيسان محتجًا ل(س) ومَن وافقه: النون أدخل في اللسان من الراء، وفي الراء تكرير ليس في النون، وارتعاد طرف اللسان بالراء لتكريرها مخالف لمخرج النون، فهذان مخرجان متقابلان».

قال<sup>(٦)</sup>: «واللام مائلة إلى حافة اللسان عن موضع النون، تنحرف عن الضاحك والناوب والرباعية حتى تُخالط الثنايا، فهذا مخرج ثالث».

قال<sup>(٦)</sup>: «وينبغي أن يقال لمن قال: المخرج واحد. ويحتج بما تقدّم: ابتداء الجيم والشين والياء من مخرج واحد، وإنما اختلفت هي في أنفسها باستطالة [الشين]<sup>(٧)</sup> وانبساط الجيم ومدّ الياء، كما أنَّ الدال والتاء والطاء من مخرج واحد، وهي مختلفة في أنفسها بالإطباق الذي في الطاء، والجر الذي في الدال، والهمس الذي في التاء».

(١) تقدم في ص ١٧١.

(٢) العين ١: ٦٥.

(٣) الصحاح (ذلق).

(٤) جمهرة اللغة ١: ٤٥.

(٥) الرعاية ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) أي: ابن كيسان. الرعاية ص ٢٤٤.

(٧) في المخطوطات: تزيد تفشيها. والتصويب من الرعاية.

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحموس: «ما ذهب إليه (س) من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها وإدخال همزة الوصل عليها».

ص: وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والذال والتاء، وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد، وهي أحرف الصغير، وما بينه وبين أطراف الثنايا للطاء والذال والتاء، وباطن الشَّفة السُّفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء، وما بين الشَّفتين للباء والواو والميم.

ش: مخرج الدال والطاء والتاء هو المخرج الثامن من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها تخرج مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا<sup>(١)</sup> مصعدًا إلى جهة الحنك. وقال شُريح: من فُويق الثنايا العليا مصعدًا إلى جهة الحنك يسيرًا مما يقابل

ألف ١١ ٢١

وقال ابن عمّار<sup>(٢)</sup>: «(من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدًا إلى الحنك)». وتسمّى نِطْعِيَّةً لأنها من نِطْع الغار الأعلى من الفم، وهو سَقْفُه. ومخرج الزاي والسين والصاد هو المخرج التاسع من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السُّفلى. وقال صاحب (التحديد)<sup>(٣)</sup>، وصاحب (نهاية الإتيان)<sup>(٤)</sup>: «(من الفُرْجة التي بين طرف اللسان والثنايا السُّفلى)». وهو بمعناه.

وقال أبو العباس المهدوي<sup>(٢)</sup>: «(من طرف اللسان والفُرْجة بينه وبين أطراف الثنايا)». وتُسمّى أَسْلِيَّةً لأنها من طرف اللسان، وهو أَسَلْتُهُ.

---

(١) العليا ... المهدوي من طرف اللسان: سقط من ل.

(٢) شرح الهداية ص ٧٧.

(٣) التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن لأبي عمرو الداني. فهرسة ابن خير ١: ٣٨.

(٤) نهاية الإتيان في تجويد تلاوة القرآن لأبي الحسن شريح بن محمد. فهرسة ابن خير ١: ٣٦.



قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأَحوص: والصاد مما انفردت به العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة كثير منهم.

ومخرج الظاء والذال والثاء هو المخرج العاشر من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها /تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، قال صاحب (الهداية)<sup>(١)</sup>: «(خارجًا [٩: ٢٤/ب] عنها شيئًا)). ويُسمِّيها الخليل<sup>(٢)</sup> لِيَثْوِيَةً لَأَنَّهَا مِنَ اللَّثَّةِ، وهي اللحم المركَّب فيه الأسنان. والظاء هي مما انفردت بها العرب، واختصَّت بها دون العجم. والذال ليست في السريانية. والثاء ليست في الرومية والفارسية أيضًا، قاله ابن قُرُيب<sup>(٣)</sup>.

ومخرج الفاء هو المخرج الحادي عشر بعد مخارج اللسان، وتخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وتسمى شَفْهِيَّة. والفاء ليست في لسان التُّرك، ولذلك يقولون في فقيهِ: بَقِيهِ، بالباء المشربة القوية.

ومخرج الباء والميم والواو هو المخرج الثاني عشر بعد مخارج اللسان، وتخرج ثلاثتها مما بين الشَّفَتَيْنِ، غير أنَّ الشفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو. قال مكِّي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>: «(تنقطع الواو في الخروج من مخرج الألف)). وقال المهدي<sup>(٥)</sup>: «(الواو تَهْوِي حتى تنقطع إلى مخرج الألف)). وفَصَلَهَا المهديُّ من الباء والميم، وجعلَ لها مخرجًا على حده، وهو المخرج السادس عشر عنده<sup>(٥)</sup>. ويُسمَّى غير الواو عند الخليل<sup>(٢)</sup> شَفْهِيَّة كالباء لأنَّ الواو عند الخليل<sup>(٢)</sup> هوائية كالألف عنده، لا تخرج لها، وقد تقدَّم ثلاثة مخارج للحلق، فأكملت بذلك خمسة عشر مخرجًا.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدي. والقول في شرح الهداية ص ٧٧.

(٢) العين ١: ٦٥.

(٣) هو الأصمعي كما في التمهيد في علم التجويد ص ١٠٢.

(٤) الرعاية له ص ٢٣٥.

(٥) شرح الهداية ص ٧٧.

والمخرج السادس عشر مخرج الخيشوم، وله حرف واحد، وهو النون الساكنة الخفيفة المسماة بالغنة، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المُخففة، ومُبقاة مع النون الساكنة المُخففة، وتابعة للميم الساكنة أيضًا، فإنها في ذلك كالنون الساكنة، ولا عملٌ لِلَّسان في الغنة.

قال (س)<sup>(١)</sup>: ((ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة))، يريد<sup>(٢)</sup> النون المُخففة التي لم يبق منها إلا الغنة، فكأنه قال: مخرج الغنة، وإلا فالنون الخفيفة في نحو يَضْرِبُنْ مخرجها من مخرج المتحركة، وقد بَيَّن ذلك (س)<sup>(٣)</sup> في كلامه على الإدغام والإخفاء في كتابه.

والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى، فهي صوتٌ يخرج من ذلك الموضع تابعٌ لكلِّ نون ساكنة ولكلِّ ميم ساكنة. وتُعرف<sup>(٤)</sup> صحة ذلك بانك لو امسكتَ بانفك لم تتمكن خروج الغنة.

وقال أبو عمرو الصيرفي: ((الغنة صوتٌ مركَّب في جسم النون، ومخرجه من الخيشوم، وهو حَزَق الأنف المنجذب إلى داخل الفم، وليس بالمنخر<sup>(٥)</sup>)).

وقد انتهى القول بنا في الحروف ومخارجها، واختبارُ المخرج وتحقيقه يكون بأن تبتدئَ بهمزة وصل، وتجيء بعدها بالحرف الذي تريد أن تحقِّق مخرجه ساكنًا ملحوظًا فيه القيود التي ذكرت لذلك الحرف.

\* \* \*

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٤.

(٢) يريد ... في نحو يضربن: سقط من ت.

(٣) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٤) وتُعرف صحة ذلك: سقط من ت.

(٥) المنخر: ثقب الأنف.

لهذه الأحرف فروع تُستحسن، وهي الهمزة المسهلة، والغنة ومخرجها الحيشوم، وألفا الإمالة والتفخيم، والشين كالجيم، والصاد كالزاي.

ش: قد تقدّم<sup>(١)</sup> أنّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً، ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة، فزعم أبو العباس<sup>(٢)</sup> أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة؛ فكأنها عنده من قبيل الضبط؛ إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه / كسائر الحروف.

[٩: ٢٥/أ]

وهذا فاسد لأنها لو لم تكن حرفاً لكان مثلُ أَحَدٍ وَأَجَلٍ على حرفين، وذلك باطل لأنَّ أقلَّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. وأمّا كونها لا شكل لها فلأنها زوعي فيها التسهيل، ولولا ذلك لكتبت ألفاً؛ ألا ترى أنها إذا وقعت في موضع لا تُسهّل فيه كتبت ألفاً، نحو أحمد وأبلم<sup>(٣)</sup> وإئمد<sup>(٤)</sup>، فأصلها أن تُكتب ألفاً لأنَّ الواضع وضع لكلِّ حرف اسماً افتتحه بلفظ ذلك الحرف، نحو جيم وكاف وعين، والألف أوله همزة، فصورتها الحقيقية إنما هي الألف.

وقول المصنف لهذه الأحرف لو قال: «(لبعض هذه الأحرف)» لكان أحسن لأنه ليس لهذه الأحرف فروع؛ ألا ترى أنّ الأحرف تَعُمُّ، وليس لكل فرد منها فرع يُستحسن، إنما ذلك لبعضها، فالهمزة المسهلة فرع عن الهمزة المحققة، والغنة فرع عن النون، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها تفخيم ولا ترفيق؛

(١) تقدم في ص ١٧٣.

(٢) المقتضب ١: ٣٢٨، ٣٣٠ - ٣٣١ وسر الصناعة ١: ٤١.

(٣) الأبلم: خوص المُقْل.

(٤) الإئمد: حجر يكتحل به.

والشئُ الذي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة، والصادُ الذي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة.

وقوله تُستَحَسَّن أي: توجد في كلام الفصحاء.

وقوله وهي الهمزة المسهَّلة تقدَّم الكلام<sup>(١)</sup> على تسهيل الهمزة، وسيأتي منه طرف في الوقف في بابه. والهمزة المسهَّلة هي عند (س)<sup>(٢)</sup> حرف واحد، وعند أبي سعيد<sup>(٣)</sup> ثلاثة أحرف: بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء، فهذه أحرف ثلاثة. وكلا القولين صواب؛ لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف.

ويُعبر عن الهمزة المسهَّلة بـهَمْزة بَيْنَ بَيْنَ، ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكُّن المحقِّقة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها، قال عبيد بن الأبرص<sup>(٤)</sup>:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

قال أبو الفتح<sup>(٥)</sup>: ((يتساقط ضعيفاً غير معتدٍّ به)). وقد تقدَّم كلام<sup>(٦)</sup> المصنف على بَيْنَ بَيْنَ في آخر فصل من فصول (باب العدد).

وقال بعض شيوخنا<sup>(٧)</sup>: ((ليس معنى بَيْنَ بَيْنَ ضعيفة غير معتدٍّ بها، بل معناه أنها بين الهمزة وحرف من حروف اللين)).

---

(١) تقدم في ١٩: ٢٦٥ - ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣: ٥٤١، ٥٤٢.

(٣) شرح كتاب سيويه ١٤: ٧٥.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٦١.

(٥) سر الصناعة ١: ٤٩.

(٦) تقدم في ٩: ٣٨٠.

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠٣٣ [رسالة].

واختلف النحويون في هذه الهمزة أهي متحركة أم ساكنة<sup>(١)</sup>: فذهب البصريون إلى أنها... (٢).

/وقوله والغنة ومخرجها حيشوم هي النون الخفيفة، وقد تقدّم الكلام<sup>(٣)</sup> عليها [٩: ٢٥/ب] في آخر الباب قبل هذه الفصل مُستوفى، فأغنى عن إعادته.

وقوله وألفا الإمالة والتفخيم ألفُ الإمالة إذا كانت يسيرة فهي قريبة من الألف الأصلية، وتُسمّى بين اللفظين، ولم يعتدّها (س)، وإنما اعتدّ الإمالة المحضة، فقال<sup>(٤)</sup>: «(التي تمال إمالة شديدة)؛ لأنها حرف آخر قريب من الياء، وسيأتي الكلام على الإمالة في بابها إن شاء الله.

وألفُ التفخيم هي التي بين الألف / [٩: ٢٦/أ] والواو، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «كقول أهل الحجاز: الصلوة والزكاة والحيوة»، ولذلك كتبت هذه بالواو.

وقوله والشين كالجيم وذلك نحو قولهم في أشدق<sup>(٥)</sup>: أجدق بين الشين والجيم. وقوله والصاد كالزاي هي التي يقلّ همسها قليلاً، فيحدث فيها لذلك جهراً ما، وذلك قولك في مَصْدَرٍ: مَزْدَرٌ، وقالوا في مثل<sup>(٦)</sup>: «لم يُحَرِّمْ مَنْ فُرِّدَ له». ومن العرب من يجعلها زايًا محضة، وقد تقدّم الكلام<sup>(٧)</sup> على ذلك.

قال (س)<sup>(٨)</sup>: «وتكون خمسة وثلاثين». وقال ابن خروف: «بل هو سبعة وثلاثون»؛ لأنه زاد في (باب الحرف الذي يُضارَع به حرف من موضعه) حرفين، وهما: الشين كالزاي، والجيم كالزاي، وذكر أنّ ذلك عربي كثير، وأنهما لا يخلَصان زايًا.

---

(١) انظر ذلك في الإنصاف ٢: ٧٢٦ - ٧٣١ [المسألة ١٠٥].

(٢) هنا بياض في المخطوطات بقدر صفحة في بعضها، ونصف صفحة في بعض.

(٣) تقدم في ص ١٧٨ - ١٧٩، ١٨٢.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٥) الأشدق: العريض الشّدق الواسع المائل. والشّدق: جانب الفم.

(٦) تقدم في ص ١٣٢.

(٧) تقدم في ص ١٢١، ١٣٢.

(٨) الكتاب ٤: ٤٣٢. قال س ... ثمانية وثلاثون: سقط من ح.

وذكر (س)<sup>(١)</sup> أنَّ الألفات ثلاث. قال ابن خروف: وهي أربع: ألفُ الإمالة، وألفُ التفتيح في لغة الحجاز في الصلوة والزكاة والحيوة؛ لأنَّ أصلها في كلِّ ذلك الواو، وألفُ الاستعلاء فُحِّمَتْ لأجلها، وبعد لام التفتيح في اسم الله تعالى. والثالثة التي بين اللفظين في مثل الأبرار - ولم يذكرها (س) - والرابعةُ التي ذُكرَ هي التي لا موجب لشيء من ذلك فيها، وهي تابعة للفتحة على طبيعتها، وهي التي قرأ بها القُرَّاء من لم يُحِلْ، ولا قرأ بين اللفظين، ولا تقدَّمها حرف استعلاء، وهي الداخلة في التسعة والعشرين حرفًا، فألفُ بين اللفظين ثامنةٌ وثلاثون.

ص: وفروعٌ تُستَقْبَح، وهي كافٌ كجيم، وبالعكس، وجيمٌ كشين، وصادٌ كسين، وطاءٌ كتاء، وطاءٌ كثاء، وباءٌ كفاء، وضادٌ ضعيفة.

ش: لَمَّا قَدَّمَ الحروف التي تُستَحَسَن، وهي ستة، فصارت إذ ذاك حروف المعجم بالفروع الستة خمسةً وثلاثين، أتى بهذه الحروف، وذكر أنها تُستَقْبَح، بمعنى أنها لا توجد في لغة مَنْ تُرْتَضَى عربيُّته، ولا تُستَحَسَن في قراءة ولا شعر. وكملت الحروف بهذه ثلاثة وأربعين حرفًا، وكذا عَدَّها أبو الفتح<sup>(٢)</sup>، وتبعه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في (المتع)<sup>(٣)</sup>، وأما (س)<sup>(١)</sup> فجعلها اثنين وأربعين حرفًا.

وموضعُ الخلاف بينهم الكافُ التي بينها وبين الجيم، والجيمُ التي كالکاف، فجعل (س) ذلك حرفًا واحدًا لأنَّ النطق بها لا يختلف، وإنما اختلفت بالأصل، فراعى (س) النطق بها، فجعلها حرفًا واحدًا، وراعى أبو الفتح الأصل. وما قاله (س) هو الصحيح.

(١) الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٢) سر الصناعة ١: ٤٦.

(٣) المتع ٢: ٦٦٥.

وقوله وهي كافٌ كجيمٍ يقولون في كَمَل: جَمَل، قال ابن دُرَيْد<sup>(١)</sup>: ((وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد)).

وقوله وبالعكس يعني جيم ككاف، وهي بمنزلة تلك، يقولون في رَجُلٍ: رَكُلٌ، فيقربونها من الكاف.

وقوله وجيمٌ كشينٍ أكثرُ ذلك إذا سَكَنت وبعدها دال أو تاء، نحو قولهم في الأَجْدَرِ: الأَشْدَرُ، وفي اجْتَمَعُوا: اشْتَمَعُوا.

فإن قلت: لم عُدَّت الشين التي كالجيم في الفروع المستَحَسنة، وعُدَّت الجيم التي كالشين في الحروف المستَقْبحة؟ وما الفرق بينهما؟

فالجواب: أنهما قَرَّبُوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم؛ فلذلك كان من الفروع المستَحَسنة، وذلك أَنَّ الجيم حرف شَجَرِيٍّ مِنْ وَسْطِ اللسان مجهورٌ شديدٌ / مُنْفَتِحٌ مُسْتَقِلٌ مُتَقَلِّيلٌ، فهو حرفٌ قَوِيٌّ لِحْزِهِ وَشِدَّتِهِ وَقَلَقَلَتِهِ، [٩: ٢٦/ب] والشينُ حرفٌ شَجَرِيٍّ مِنْ وَسْطِ اللسان أَيْضًا مَهْمُوسٌ رِخْوٌ مُنْفَتِحٌ مُسْتَقِلٌ مُتَقَشِّشٌ، فهو حرفٌ ضَعِيفٌ لَهْمِسِهِ وَرِخَاوَتِهِ وَاسْتِفَالِهِ، وفيه بعضُ قُوَّةٍ لِتَقَشِّيشِهِ، فلذلك كان تقريبه من الجيم مُسْتَحَسَّنًا، وكان تقريب الجيم منه مُسْتَقْبَحًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ عَدُّوا فِي الفروع المستَحَسنة الصَادَ كَالزاي لهذا المعنى.

وقوله وصادٌ كسينٍ وذلك نحو سَايِرٍ فِي صَايِرٍ، قُرِبتَ مِنْهَا لِأَنَّ الصَادَ وَالسَيْنَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبَحًا لِأَنَّهُمْ أزالوا عن الصَادِ الإطْباقَ وَالِاسْتِعْلَاءَ.

وقوله وطاءٌ كطاءٍ وذلك نحو تَالٍ فِي طَالٍ، وَهِيَ تُسَمَّعُ مِنْ عَجَمٍ أَهْلُ الْمَشْرِقِ كَثِيرًا لِفَقْدِ الطَّاءِ فِي لِسَانِهِمْ.

وقوله وظاءٌ كطاءٍ وذلك نحو ظَالِمٍ فِي ظَالِمٍ.

---

(١) كذا في المتن ٢: ٦٦٥! والذي في جمهرة اللغة ١: ٤٢: ((مثل جَمَل إذا اضطروا قالوا كَمَل))، وهذه جيم ككاف.

وقوله وباءٌ كفاءٍ هي كثيرة في لغة الفُرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب، وتارة يكون لفظ الفاء أغلب، وذلك نحو بَلَخَ وأَصْبَهَان.

وقوله وضادٌ ضعيفة وذلك نحو أَضَرَ في أَثَرٍ، يُقَرَّبُونَ الثاء من الضاد، وكأنَّ ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تكلفوها ضَعُفَ نطقهم بها. هكذا فَسَّرَ مَبْرُمانُ<sup>(١)</sup> الضادَ الضعيفة، بأن تُقَرَّبَ الثاء من الضاد. وهكذا قال ابن عصفور، ومثَّلَ بقوله<sup>(٢)</sup>: «(يقولون في: أَثَرُ ذلك<sup>(٣)</sup>: أَضَرُ ذلك)». وفي تفسير الضاد الضعيفة وفي التمثيل نظر.

وقال أبو علي: «الضاد الضعيفة إذا قلت: ضَرَبَ، ولم تُشَبَّحْ مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تُخَفَّفَ وتُخْتَلَسَ، فيَضَعُفُ إطباقها». وقال ابن خروف<sup>(٤)</sup>: «هي المنحرفة عن مخرجها يمينًا وشمالًا لا كما ذكر ((س)).»

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup>: «وأظنُّ الذين تكلموا بهذه الأحرف المزدولة من العرب خالطوا العجم».

قال<sup>(٥)</sup>: «(وقد زاد بعد - يعني س - الشين كالزاي، والجيم كالزاي)». قال<sup>(٥)</sup>: «ومنها اللام المفخَّمة في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومَن يَليهم من العرب، ومَن يَليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد». قال<sup>(٥)</sup>: «(ورأينا من يتكلم<sup>(٦)</sup> بالقاف بينها وبين الكاف)» انتهى كلام أبي سعيد.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٧.

(٢) الممتع ٢: ٦٦٦.

(٣) في السيرافي والممتع: «(يقولون في أنْزُدَ له: اضْزُدْ له)». وما في المخطوطات موافق لما في إحدى نسخ الممتع المخطوطة، وغيره المحقق اعتمادًا على ما في شرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٦.

(٤) شرح الجمل له: باب الإدغام ص ١٣٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٨.

(٦) في المخطوطات: تكلم. وكذا في الموضع الآتي. والتصويب من السيرافي والارتشاف ١: ١٦.



وعلى هذا فقد بلغت الحروف بهذه الفروع المستَحسنة والمستَقْبحة سبعة وأربعين حرفاً. وقولُ أبي سعيد: «ومنها اللام المفخَّمة في اسم الله» لا يريد بذلك: ومنَ الحروف التي لا تُستَحسن، وإنما يريد: ومن الحروف التي زيدتْ على حروف المعجم، وفي الحقيقة ليس حرفاً زائداً، بل هو لامٌ عرض لها التفخيم، وذلك إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، نحو: قالَ اللهُ، ويقولُ اللهُ، وأمّا إذا كان قبلها كسرة فإنها يُنطقُ بها غيرَ مفخَّمة، بل يُنطقُ بها بالفتح المستعمل فيها.

وقولُ أبي سعيد «ورأينا من يتكلَّم بالقاف بينها وبين الكاف» هذه القاف التي يعبرُ عنها بالقاف المعقودة، وقد غلبت الآن في لسانِ مَنْ يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربيٌّ ينطق الآن إلا بها، ولا يكاد يوجد فيهم مَنْ ينطق بالقاف على أصل النطق بها الموصوف في كتب النحويين والمنقول عن متواتر المقرئين من أهل الأداء.

\* \* \*

من الحروف مهموسة يجمعها: سَكَتَ فَحْتَهُ شَخْصٌ، وما عداها مجهورة. [٩: ٢٧/١] ومنها شديدة يجمعها: أَجْدَكَ تُطَبِّقُ، /ومتوسطة يجمعها: لَمْ يَرْوَعْنَا؟ وما عداها رخوة. والصاد والضاد والطاء والظاء مُطَبَّقة، وما عداها مُنْفَتِحَة. والمُطَبَّقة مع الغين والحاء والقاف مُسْتَعْلِيَة، وما عداها مُنْخَفِضَة. وأحرف القَلْقَلَة: قُطِبُ جَدٍ، واللَّيْنَة: وَاي، والمعتلة هُنَّ والهمزة. والمنحرف اللام، والمكسرُ الراء، والهاوي الألف، والمهتوتُ الهمزة، وأحرف الدَّلَاقَة: مَرُ بَنَفْلٍ، والمُصَمِّتَة ما عداها. وما سوى هذه من ألقاب الحروف نَسَبَ إلى مخارجها أو ما جاورها.

ش: ذكر المصنف صفات الحروف توطئة لباب الإدغام؛ لأنَّ إدغام المثلين يُبنى عليها أو على أكثرها، ولم يذكر من الصفات إلا ما له تأثير في باب الإدغام. وإنما ذكر النحويون الصفات للحروف لفائدتين<sup>(١)</sup>:

إحداها: لأجل الإدغام لِيُعْرَفَ ما يُدْغَم في غيره لِقُرْبِهِ منه في المخرج والصفة أو في أحدهما؛ وما لا يُدْغَم لِيُعْده منه في ذلك، وفي ضمن ذلك معرفة ما يَحْسُن فيه الإدغام؛ لأنَّ الحرفين المتقاربين جدًّا في جميع ذلك يَقْرُبَانِ من المثلين، فيتأكد الإدغام فيهما تَأَكُّدَه في المثلين، ولذلك يذكره النحويون في إدغام المتقاربين.

والفائدة الثانية، وهي الأولى في الحقيقة: بيان الحروف العربية حتى يَنْطِقَ مَنْ ليس بعربي بمثل ما ينطق العربيُّ، فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول، فكما أنَّ نصب الفاعل ورفع المفعول معه لِحَنٍّ في اللغة العربية، كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها لِمَا رُوي عن العرب في النطق بها لِحَنٍّ أيضًا؛ ولذلك اختلف أهل العلم فيمن

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٤٢ - ١٠٤٣ [رسالة].

جعل مكان الضاد ظاءً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَصَاحِبِ﴾<sup>(١)</sup> هل تَصِحُّ صلاته أم لا، والصحيح في مذهب الشافعي أنها لا تَصِحُّ، ولقد شاهدنا من مُقرِّي العصر من أهل المغرب ومصر والشام والواردين علينا من هذا اللحن الخفي ما يطول شرحه؛ حتى إنني لم أر أحداً يُحسن أن يلفظ بحروف الاستعاذة فضلاً عن غيرها؛ والذين أخذنا عنهم تجويد حروف القرآن بالأندلس - وهم الأستاذ أبو جعفر بن الطَّبَّاع<sup>(٢)</sup>، والقاضي أبو علي بن أبي الأحوص، والأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْر - كانوا في غاية من مراعاة مخارج الحروف وصفاتها والنطق بها على ما ينبغي لكل حرف.

وكان ينبغي تقديم ذكر هذه الفائدة لأنها نظَّر في معرفة ذوات الحروف؛ والفائدة الأخرى نظَّر فيما يَعْرِض عند تَرْكُّب الحروف واتصال كَلِمِها بعضها ببعض. وقد كان الأولى تقديم هذا النوع على الإعراب لأنَّ الإعراب ثانٍ عن النطق بالكلمة الدالة على المعنى؛ والنطق بالكلمة ثانٍ عن تَرْكُّب الحروف، لكنَّ لَمَّا كان كلامنا ليس بِمُبايِن جداً لكلام العرب في النطق بالحروف، وهو في الإعراب مُبايِن جداً، كان بيان الإعراب أهمَّ، فقدموه، ولذا<sup>(٣)</sup> كان قصدُ إعرابنا للحروف مَبايِنًا للطباع حتى يُسْتَقَلَّ المتكلم بذلك؛ لأنَّ اللغات كأَنَّ أهلها مجبولون عليها وإن لم تكن كذلك؛ لأنها تواضع في الأصل وتعلَّم إلا أنه يرسخ حتى يصير طبعاً، فترى الطباع تنبو عن خلافه.

وبدأ المصنف أولاً من صفاتها / بالمهموسة، والهمس لغةً هو الصوت الخفي، [٩: ٢٧/ب] وأما في الاصطلاح فقال (س)<sup>(٤)</sup>: «المهموسُ حرفٌ أضعفُ الاعتمادُ في موضعه حتى

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٢) أحمد بن علي بن محمد الرعيني الغرناطي [٦٠٧ - ٦٨٠هـ]، قرأ على الخطيب عبد الله بن محمد بن الكواب السبيع، وعلى غيره، وقرأ عليه أبو حيان وغيره. غاية النهاية ١: ٨٧.

(٣) ك، ت، ل: وإنما. ح: وإذا. وفي ابن الضائع ص ١٠٤٣: ولذلك صار.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٤.

جَرَى معه النَّفْسُ))، فليضعف الاعتماد على هذه الحروف في مواضعها وجري النفس معها مع ترديد الحرف ضَعُفَتْ؛ فَخَفِيَ النَّطْقُ بِهَا، فَسُمِّيَتْ مَهْمُوسَةً لذلك، وذكرها المصنف وغيره<sup>(١)</sup> مجموعة في قوله: سَكَّتْ فَحَثَّهُ شَخْصٌ، وقد جُمِعَتْ في قوله: سَتَحَثُّهُ كَفُّ شَخْصٍ، وفي قوله<sup>(٢)</sup>: كَسَتْ شَخْصَهُ فَحَثَّ.

وبعضُ هذه أقوى من بعض، فالصَّادُ والخاءُ أقوى مما عداهما لأنَّ في الصَّادِ إطباقًا واستعلاءً وصغيرًا؛ وفي الخاءِ استعلاءً، وذلك من صفات القوة.

والجَهْرَةُ تسعةَ عشرَ، وهي ما عدا المهموسة، ويجمعها<sup>(٣)</sup>: ظَلَّ قَنْدٌ يَضَعُمُ زِرٌّ طَاوٍ إِذْ يَعَجُ. والجهر بخلاف الهمس، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(الجمهورُ حرفٌ أشبَعُ الاعتمادُ في موضعه، ومنعَ النَّفْسَ أنْ يجرِيَ معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت)». قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(إلا أنَّ النونَ والميمَ قد يُعتمدُ لهما في الفم والخياشيم، فتصيرُ فيهما غُنَّةً)».

وقوله ومنها شديدة ومعنى الشِّدَّةُ على ما ذكر (س)<sup>(٥)</sup> امتناعُ الصوت أنْ يجري في الحرف<sup>(٥)</sup>، ويُعتبر ذلك بالنطق، فتقول: الحقُّ والحجُّ، فلو زُمتَ مدٌّ صوتك في القاف والجيم وغيرهما لامتنع عليك، والشِّدَّةُ من علامات القوة، فإن كان معها جهر وإطباق واستعلاء فتلك غاية القوة كالطاء.

قال أبو عمرو الصَّيْرِي<sup>(٦)</sup>: «(والفرقُ بين الجمهور والشديد أنَّ الجمهورَ يَقوى الاعتماد فيه، والشديد يَقوى لزومه في موضعه)».

(١) شرح الهداية ص ٧٨ والإقناع ص ١٧٤ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ١٠٤٤.

(٢) الرعاية ص ١١٦.

(٣) الإقناع ص ١٧٤. وانظر التحديد ص ١٠٥.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٤.

(٥) ح: أن يخرج مع الحرف.

(٦) التحديد ص ١٠٥ بتصرف.

وجمع المصنف الحروف الشديدة في قوله: أَجْدُكَ تُطَبِّقُ، وقد جُمعت قبله في: أَجْدُكَ قَطَّبْتُ<sup>(١)</sup>.

وقوله ومتوسطة يجمعها: لَمْ يَزُوعُنَا؟ يعني بقوله متوسطة أي: بين الشدة والرخاوة. وجمعها بعضهم في: لَمْ يَزُوعُنَا<sup>(٢)</sup>، وبعضهم في: لَمْ يَزُوعُنَا<sup>(٣)</sup>، وبعضهم في قوله: وَلَيْتَا عُمُرُ.

وأما عدل المصنف عن قولهم: «أَجْدُكَ قَطَّبْتُ» إلى: «أَجْدُكَ تُطَبِّقُ»، وعن قولهم: «لَمْ يَزُوعُنَا» إلى: «لَمْ يَزُوعُنَا» لأنه قصد أن لا يُكْرَر حرفاً، والطاء في «قَطَّبْتُ» مشددة، وكذلك النون في «لَمْ يَزُوعُنَا»، بخلافهما في قوله، فإنها غير مشددة، فزال في جمعه تكرير حرف، وهو لحظ حسن.

وقال أبو عمرو الصيرفي<sup>(٤)</sup>: «وما عدا الشديدة على نوعين: شديد يجري فيه الصوت، ورخو، فالشديد الذي يجري فيه الصوت خمسة أحرف، يجمعها قولك: لَمْ تُرْعُ». وجمعها المهدي<sup>(٥)</sup> في قوله: مِنْ رُعْلٍ.

وقال (س)<sup>(٦)</sup>: «وأما العين فبينهما<sup>(٧)</sup> لأنك تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء». وكذلك اللام. قال (س)<sup>(٨)</sup>: «هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف

---

(١) الرعاية لمكي ص ١١٧ وشرح الهداية للمهدي ص ٧٨.

(٢) سر الصناعة ١: ٦١ والرعاية ص ١١٩ والممنوع ٢: ٦٧٢.

(٣) سر الصناعة ١: ٦١.

(٤) التحديد في الإتيان والتجويد له ص ١٠٦.

(٥) شرح الهداية ص ٧٨. رُعْل: جمع رَعْلَاء، ناقة رَعْلَاء: أي مشقوقة الأذن.

(٦) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٧) أي: بين الرخوة والشديدة.

(٨) الكتاب ٤: ٤٣٥.

اللسان مع الصوت، ولم يعترض - يعني هذا الحرف - على الصوت كاعتراض الشديد، وهو المنحرف، ولذلك إن شئت مددت فيه الصوت)). قال <sup>(١)</sup>: «وليس كالرَّخوة لأنَّ طَرَفَ اللسان لا يتجافى عن موضعه»، أي: لا يزول، بل يلزم موضعه. قال <sup>(١)</sup>: «وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحِيَّتَي مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْقَ ذلك»، فنفي عنه أن يكون /كالرَّخو كما فعل بالعين. [٩: ٢٨/١]

وكذلك النون والميم لأنهما يجري معهما الصوت مع أنَّ اللسان لازم موضع الحرف؛ وذلك الصوت غُنَّة من الأنف، ولذلك لو أمسكت بأنفك لم يجر معهما صوت، وهما حرفا الغُنَّة.

وكذلك الراء، قال <sup>(٢)</sup>: «هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى الصوت - أي: لم يلزم - كالرَّخوة، ولولا التكرير لم يجر فيه الصوت، وهو المكرَّر»، ولذلك له حكمٌ في الإمالة ليس لغيره.

وكذلك الواو والياء والألف، وهي اللَّيْنَةُ لأنَّ مخارجها اتَّسعت لمدِّ الصوت أشدَّ من اتساع غيرها، فإن شئت أجريت الصوت ومَدَدت، واعتُبر ذلك في الواو والياء بالترديد كقولك وَوَوْ يَيْي. وأمَّا الألف - وهو الحرف الهاوي - فأتسع مخرجه لمدِّ الصوت أشدَّ من اتساع الواو والياء؛ لأنك تَصُمُّ شفتيك بالواو، وترفع في الياء لسانك إلى الحنك)).

فهذه الحروف التي بين الشديدة والرَّخوة قد بالغَ في وصفها (س) كما ترى، فجاء بصفاتها الخاصة مقيدة تقييداً حصل منه أنها بين الشديدة والرخوة.

(١) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٥ - ٤٣٦ بتصرف. والنص هنا موافق لما في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٤٦ - ١٠٤٧ [رسالة].

وقوله وما عداها رِخوة أي: وما عدا الشديدة وحروف ((لَمْ يَرْوَعْنَا)) رِخوة، والرِّخاوة جري الصوت في الحرف، فإذا قلت الطَّسُّ والحُصُّ أُجريت فيه الصوت إن شئت. والفرق بين المهموس والرِّخو أنَّ الجاري في الهمس النَّفْسُ، والجاري في الرِّخو الصوت. والرِّخاوة في اللغة: اللين والضعف.

والحروف الرخوة ثلاثة عشر، يجمعها قولك<sup>(١)</sup>: حُسَّ حَطَّ شَصَّ هَرَّ ضِعْثُ فذَّ، وُصفت بذلك لأنها حروف ضعف الاعتماد عليها في مواضعها عند اللفظ بها؛ فجرى معها الصوت إذ لم يشتد لزومها لمخارجها كما لزمها الشديدة. وبعضهم يقول: ولا تخفاض الصوت بها.

وإذا كان في الحرف منها صفة من صفات الضعف كان فيه من الضعف بمقدار ذلك؛ فإن اجتمعت فيه صفات الضعف أو أكثرها كان أضعف كالهاء، فإنها مهموسة رِخوة خَفِية، ولذلك بُيِّنَت الهاء حين وصلوها مرة وبواو ومرة بياء.

وإذا كان فيه صفة من صفات القوَّة كان فيه من القوة بمقدار ذلك أيضاً؛ فإن اجتمعت فيه صفات القوَّة أو أكثرها كان أقوى، مثل الطاء، فإنها مجهورة شديدة مُطَبَّقة مُسْتَعْلِيَّة مُتَقَلِّقَة، فهي أقوى هذه الحروف لذلك. وكالصاد فإنها مُطَبَّقة مُسْتَعْلِيَّة صَفِيرِيَّة، ولكنها دون الطاء في القوة لِعَدَمِهَا الجهرَ والشِّدَّةَ، وفيها الهمس، وهي من صفات الضعف. وكالضاد التي هي مجهورة مُطَبَّقة مُسْتَعْلِيَّة مُسْتَطِيلَة، ولكنها أقوى من الصاد بالجهر الذي فيها، ودون الطاء في القوة لأنها غير شديدة، وفيها الرِّخاوة، وهي من صفات الضعف.

والحروفُ المهموسة كلها غير التاء والكاف رِخوة، ويجمعها قولك: سَفِهَ شخصٌ حَثَّ، فهذه جرى معها نَفْسٌ وصوت، والكاف والتاء جرى معهما نَفْسٌ دون صوت.

(١) التحديد ص ١٠٦ والرعاية ص ١١٩ [الحاشية ١].

والمجهورة الرَّخوة يجمعها قولك: غَضَ ظَرْدٌ<sup>(١)</sup>. والمجهورة الشداد: طبق أجد<sup>(٢)</sup>،  
لم يجر معها صوت ولا نَفَسٌ، غير أنها سوى الهمزة يحدث فيها عند الوقف الاشتداد  
وقوة الاعتماد صَوْنٌ تُسَمَّى به حروف القَلْقلة، ويجمعها: بجد قط.

وما بين الشِّدَّة والرَّخاوة مجهور يجري معه الصوت دون النَّفَس، غير أنَّ جريانه  
في الرَّخو أمكن، فالفرق بين المهموس الشديد والمجهور الرَّخو أنَّ اللفظ بالأول ينصرم،  
ويجري بعد انصرام لفظه النَّفَس إذا قلت: اك. ات، واللفظ بالثاني لا ينصرم ما دام  
الصوت جاريًا إذا قلت: اظ. اذ، والفرق بين صوت القَلْقلة وصوت الحروف الرَّخوة  
أنَّ الأول لا يكون إلا في الوقف، والثاني يكون في الوصل والوقف.

وقوله والصاد والضاد والطاء والظاء مُطَبَّقة وصفت بذلك لإطباق اللسان  
فيها على الحنك عند اللفظ بها، ومَنْ يقول المنطبقة يقول: لانطباق اللسان فيها مع  
الحنك أو على الحنك.

قال أبو محمد القيرواني<sup>(٣)</sup>: «سُميت بحروف الإطباق لأنَّ طائفة من اللسان  
تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها؛ وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى  
عند النطق بها مع استعلائها في الفم. والطاء أقواها في الإطباق وأمكن لجهرها  
وشدتها، والظاء أضعفها لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا؛  
والصاد والضاد متوسطتان».

ولولا الإطباق في هذه الحروف لصارت الطاء دالًّا، والصاد سينًا، والظاء ذالًّا،  
ولخرجت الضاد من الكلام إذ لا يخرج من موضعها غيرها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ك: ظرد. وما أثبتناه موافق لما في النشر ١: ٢٠٢.

(٢) النشر ١: ٢٠٢.

(٣) الرعاية له ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) هذا قول سيبويه في الكتاب ٤: ٤٣٦.



وقوله وما عداها مُنْفَتِحَةٌ أي: ما عدا المُطَبَّقة، سُمِّيَتْ بذلك لأنك لا تُطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والانفتاح ضد الإطباق.

وقوله والمُطَبَّقة مع الغين والحاء والقاف مُسْتَعْلِيَةٌ ويجمعها: ضَعُطْ خُصَّ قِطْ<sup>(١)</sup>، وُصِفَتْ بذلك لأنَّ اللسان يعلو بها إلى الحنك عند النطق بها، فينطق الصوت مستعليًا بالريح، ولذلك تَمْنَعُ من الإمالة. وهي على قسمين: منها ما يعلو اللسان به وينطق، وهي حروف الإطباق. ومنها ما يعلو ولا ينطق، وهي الغين والحاء والقاف.

وقوله وما عداها منخفضة أي: ما عدا المستعلية، وبعضهم يقول: مُنْسَفِلَةٌ<sup>(٢)</sup>، وُصِفَتْ بذلك لأنَّ اللسان لا يَسْتَعْلِي عند النطق بها إلى الحنك كما يَسْتَعْلِي بالحروف المستعلية، بل يَنْسَفِلُ بها إلى قاع الفم عند النطق بها، والانسفال ضد الاستعلاء.

وقوله وأحرفُ القَلْقَلَةِ قُطْبُ جَدٍ قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٣)</sup> - وأخذ كلامه من ابن جني<sup>(٤)</sup> - : «(وتنقسم - يعني الحروف - أيضًا إلى مُتَقَلِّقِلٍ ومُشْرَبٍ وما ليس فيه قَلْقَلَةٌ ولا إشراب:

فالمتقلقلة: القاف والجيم والطاء والدال والباء. وذلك أنها تُضَعِّطُ عن مواضعها وتُخَفِّزُ في الوقف، فلا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت، نحو الحق واخرُجْ واهبُ وامدُدْ واذهبُ.

---

(١) التحديد ص ١٠٦.

(٢) في التحديد ص ١٠٧ والرعاية ص ١٢٣: مستفلة.

(٣) الممتع ٢: ٦٧٥ - ٦٧٦ وفي كلام أبي حيان زيادة عما في الممتع. وفي حاشية الممتع أنه ألحق في حاشية إحدى النسخ نص اخترم أكثره.

(٤) سر الصناعة ١: ٦٣.

والمُشْرِبة: الزاي والطاء والذال والضاد والراء. والمُشْرَب حرف يَخْرَج معه عند الوقف عليه نحو النفخ، إلا أنه لم يُضَغَط ضَغْطاً /الْمَتَقَلِّلاً؛ ألا ترى أنك تسمع في الوقف عليها نبرة، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم تكن لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فجاءت بينه وبين الاستقرار. وهذه الحروف بعضها أشد حصرًا من بعض.

ومن المُشْرَب ما لا يخرج بعده شيء من ذلك، نحو الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم.

وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتًا متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت؛ لأن أخذك في صوت آخر وحرف سوى ذلك يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا، نحو: حُذِّه، واخْفِضْه، واخْفِظْه)) انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن. وجمعها بعض الناس في قوله: بجذ فط، وجد ببط، وجد بطق<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في الباء والتاء: فذهب الجمهور إلى أنَّ الباء هي المتقلقلة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء، ويقول في هجائها: جد تطق. والصحيح هو الأول لأن سائر الحروف المتقلقلة مجهورة شداد كالباء. قال أبو سعيد<sup>(٢)</sup>: ((وقد ذكر (س)<sup>(٣)</sup> التاء أيضًا في المتقلقلة، وهي من المهموسة، وقد ذكر لها نفحًا)).

وقد سمي (س) وأبو عمرو الصيرفي حروف القلقلقة مُشْرِبة، قال<sup>(٤)</sup>: ((ومن الحروف حروف مُشْرِبة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقف عليها خرج معها من الفم

(١) هذا التركيب في التحديد ص ١٠٩ والرعاية ص ١٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٦: ١٣١.

(٣) الذي ذكره س في الكتاب ص ١٧٥: الباء. وفي شرح السيرافي ١٦: ١٢٩: التاء.

(٤) الكتاب ٤: ١٧٤ والتحديد ص ١٠٩ واللفظ منه.

صُوتٌ، ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي خمسة أحرف، يجمعها: جد بطق. وتُسَمَّى هذه الحروف حروفَ الْقَلْقَلَةِ؛ لأنك إذا وقفتَ لم تستطع أن تقف دون الصوت، وذلك نحو الحَرْقِ وَقَطْ)). فقد اختلف قول ابن جني وابن عصفور وقول (س) وأبي عمرو هذا في المشربة.

ومذهب (س) والأكثرين على أنَّ هذه الحروف يَحْدُثُ فيها عند الوقف للاشتداد وقوة الاعتماد صُوتٌ. ويظهر من كلام أبي محمد القيرواني أنَّ صوت القلقلة يكون فيها في الوصل، ولكنه في الوقف أَثْبَتَ، قال أبو محمد<sup>(١)</sup>: «قال الخليل: القلقلة شدة الصياح)). وقال<sup>(٢)</sup>: «الْقَلْقَلَةُ: شدة الصوت، فكأنَّ الصوت يشتدُّ عند الوقف على القاف، فسُمِّيَتْ بذلك لهذا المعنى، وأُضِيفَ إليها أخواتها لِمَا فِيهِنَّ من ذلك الصوت الزائد عند الوقف عليهنَّ، والقاف أَيْبُنْها صوتاً في الوقف لقربها من الحلق وقوتها في الاستعلاء)).

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: «وما ذهب إليه أبو محمد ظاهر في القاف في الوصل، وكذلك في الطاء، وهو<sup>(٣)</sup> خفي في الباء والجيم والdal، ولولا أنَّ هذه الصفة في هذه الحروف في الوصل لم يكن للوقف أن يوجبها، وإنما هو مُقَوِّ لظهورها، واقتصر غير أبي محمد على ذكرها مع الوقف لأنه الموضع<sup>(٤)</sup> الذي تظهر فيه، وكل ذلك صحيح» انتهى.

وليس ما ذكره شيخنا القاضي أبو علي من أنَّ غير أبي محمد اقتصر على ذكرها مع الوقف إلى آخر كلامه بجيد؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ ذلك الصوت يَحْدُثُ عند

---

(١) الرعاية ص ١٢٥.

(٢) الرعاية ص ١٢٥، وفيه: «القلقلة شدة الصوت)).

(٣) وهو: سقط من ت.

(٤) ك: للوضع. ل، ت: الوضع.

الوقف، فهو خلاف بينهم محقق؛ ألا ترى إلى قول أبي عمرو الصيرفي: «فإذا وَقَفَ عليها خرج معها من الفم /صَوِيْتُ». وقال أبو الحسن شَرِيح: «يَحْدُثُ فيها عند الوقف صَوِيْتُ».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع<sup>(١)</sup>: «لم يتعرض (س) في الإدغام لهذه الحروف - يعني حروف القَلْقَلَة - مع أنه أحوال<sup>(٢)</sup> على بيانها فيه. ووجه ذلك عندي أنه أحوال على بيان الحروف المشربة، وهي المجهورة التي أُشْرِبَتْ صوت الصدر، فمنها ما تسمع لها صوتاً في الوقف بضغطة كما زعم، ومنها ما تسمع لها صوتاً يجري معه، وهو نحو النفخ، قال<sup>(٣)</sup>: (وهي الزاي والضاد والطاء والذال). قال<sup>(٢)</sup>: (ولم تُضَغَطْ ضَغْطَ الأولى)».

وقوله واللَّيْنَةُ<sup>(٣)</sup> واي وقال بعضهم: «(والحروف الممدودة)<sup>(٤)</sup> اللَّيْنَةُ ثلاثة: الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها. ووُصِفَتْ بالممدودة لأنَّ الصوت يمتدُّ معها بعد إخراجها من مواضعها، ومدُّ الصوت لا يكون في شيء من الحروف إلا فيها)».

واختلفوا في أيَّها أمكن في المدّ: فذهب أبو بكر الصقلي<sup>(٥)</sup> في كتاب (الاقتداء) له إلى أنَّ أمكنهنَّ في المدّ الواو ثم الياء ثم الألف.

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠٤٨ [رسالة].

(٢) في الكتاب ٤: ١٧٤.

(٣) ك: واللينة.

(٤) ح: الممددة.

(٥) محمد بن أبي الحسن أبو بكر الصقلي، يعرف بابن نبت العروق، قرأ عليه أبو علي الحسن بن بليمة. غاية النهاية ٢: ١٢٧، وليس فيه ذكر لكتاب الاقتداء. وفي بغية الوعاة ٢: ٢١٨ شخص آخر عرف بالصقلي، هو عمر بن خلف بن مكّي الصقلي. وهو لغوي محدث، من تصانيفه: تنقيف اللسان. ولي قضاء تونس وخطابتها. ولم يذكر كنيته ولا كتاب الاقتداء.

وذهب الجمهور إلى أنَّ أمكنهنَّ في المدَّ الألفُ - وهي الأصل في ذلك -  
لِتَّساع الصوت بمخرجها أشدَّ من اتِّساعه بهما؛ لأنك قد تَضُمُّ شفتيك في الواو،  
وترفع لسانك قبل الحنك بالياء، فالواو والياء مُشَبَّهَتان بما لكونهما ساكنتين كالألف،  
وحركة ما قبلهما من جنسهما، ولأنهما يتولَّدان من إشباع الحركة التي قبلهما كالألف،  
لأنهما يكونان علامة إعراب كالألف، ولأنهما يُبَدِّلان من الألف، وتُبدِّل الألف  
منهما، والياء بعد الألف، ثم الواو. ووُصِفَت بِاللِّينَةِ لضعفها وخفائها؛ لأنَّه يُخرجن  
من اللفظ في لين من غير كُلفة على اللسان. وقد لا تكون الياء والواو حرفي مدٍّ،  
وتكونان حرفي لين، وذلك إذا انفتح ما قبلهما.

وقد اختلفَ النحاة في الحركات الثلاث أهي مأخوذة من حروف المدِّ واللين أم لا:

فذهب الأكثرون إلى أنَّ الفتحة من الألف، والضمّة من الواو، والكسرة من الياء، اعتمادًا على أنَّ الحروف قبل الحركات، والثاني مأخوذ من الأول.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث؛  
الألف من الفتحة، والواو من الضمة، والياء من الكسرة، اعتمادًا على أنَّ الحركات  
قبل الحروف، وبديل أن هذه الحروف تَحْدُث عند هذه الحركات إذا أُشْبِعَتْ، وأنَّ  
العرب قد اسْتَعْنَتْ في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل  
عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه.

وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا  
الحركات مأخوذة منها اعتمادًا على أنَّ أحدهما لم يَسْبِق الآخر. وصححه بعضهم.

وقوله والمعتلَّةُ هُنَّ والهمزة أي: حروف العلة هي الألف والياء والواو والهمزة،  
ويُسَمَّيْنِها بعضهم العِلِّيَّة. وعدَّها بعضهم ثلاثة، وهي الألف والياء والواو، وأسقط  
الهمزة. وزاد بعضهم فيها الهاء.

[٩: ٣٠/أ] عمرو الداني<sup>(٢)</sup>. وهذا ليس بصحيح إلا إن أرادوا التجوُّز وأنها تُشبه /حروف العلة، وإنما الهمزة حرف صحيح يقبل الحركات الثلاث، وهذا هو الفرق بين الصحيح والمعتل؛ لأنَّ المعتلَّ لا يقبلها كلّها كالألف، أو بعضها كالياء والواو.

وأما عَدُّ الهاء فيها لأنَّ الهاء قد تُقلب همزة فضعيف، بل هذا من باب البدل، وإلا فيلزم ذلك في كل حرف أُبدل أن يُسمَّى حرفَ عِلَّة.

ومنهم مَنْ يقول في الهمزة: إنها حرفٌ مُشَبَّهٌ بحروف العلة. وهذا حسن.

وسُميت حروفُ العِلَّةِ لأنَّ الإعلال والانقلاب لا يكون إلا في أحدها، فالألفُ تنقلب إلى الواو والياء والهمزة، والواو والياء تنقلبان إلى الألف والهمزة، وقد تنقلب الواو ياء، والياء واوًا، والهمزة قد تنقلب إلى الياء والواو والألف عند التسهيل.

وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر في هذا الفصل حروف العلة؛ لأنَّ الصحة والاعتلال ليسا بصفيتين تُعرضان للحرف في مخرجه، بل لكونه يُبدل منه حرف آخر أو لا يُبدل، وإن كان البدل يُوجد في الصحيح من الصحيح، فإنما سُميت هذه بحروف العلة لأنَّ الاعتلال يُعرض لها كثيرًا، حتى لا تكاد كلمة يكون فيها شيء منها إلا وقد اعتلَّت فيها أو في شيء من تصاريفها، والبدلُ في الحروف الصحاح قليل فيها، فلذلك تُسبت هذه إلى ما يُعرض فيها كثيرًا، وهو الاعتلال، ونُسب غيرها إلى الصحة لأنه الأصل فيها، والمصنّفُ إنما ذكر في هذا الفصل من الأوصاف ما هو للحرف في مخرجه لينبني عليه باب الإدغام، فكان ينبغي أن لا يذكر في هذا الفصل حروف العلة.

---

(١) الرعاية له ص ١٢٨.

(٢) التحديد له ص ١٠٩.

وقوله والمنحرفُ اللامُ ذكر أنَّ المنحرف هو اللام، وزاد الكوفيون<sup>(١)</sup> - وتبعهم أبو محمد القيرواني<sup>(٢)</sup> - الراء، فهما عندهم حرفا الانحراف، قالوا<sup>(٣)</sup>: «فالراء انحرفت عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليها إلى مخرج اللام؛ وهو أبعد من مخرج النون، ولأنَّ الناطق بها كأنه ناطق بحرفين».

وقيل<sup>(٤)</sup>: سُميت الراء منحرفة لأنها في الأصل من الحروف الرّخوة، لكن انحرفت من الرّخاوة إلى الشدّة، وجرى معها من الصوت ما لا يجري مع الشديدة لانحرافها إلى اللام وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يجرّ معها الصوت.

قال بعض شيوخنا: وما ذهب إليه الكوفيون من تسمية الراء منحرفاً كاللام على الوجهين المذكورين صحيح.

ووصفت اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها، وعن صفتها إلى صفة غيرها. وقال أبو العباس بن عمار<sup>(٥)</sup>: «سُميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها».

وقال أبو محمد القيرواني<sup>(٦)</sup>: «هي من الحروف الرّخوة، لكنّها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرج معه الصوت كلّهُ خروجَه مع الرّخوة، فسُمي بذلك منحرفاً لانحرافه عن حكم الشديد

---

(١) التحديد ص ١٠٨.

(٢) الرعاية ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) التحديد ص ١٠٨ والرعاية ص ١٣١ - ١٣٢.

(٤) الرعاية ص ١٣٣.

(٥) شرح الهداية ص ٧٩.

(٦) الرعاية ص ١٣٢.

وعن حكم الرِّخو، فهو بين الصفتين)). فاقترضى كلام أبي محمد هذا أنه بين الشِّدَّة والرِّخاوة، وهو قول الصَّيْمَرِيِّ<sup>(١)</sup> وشرِّح.

[٩: ٣٠/ب] وقد وقع لأبي محمد /القيرواني هذا ما يقتضي أنَّ اللام حرف غير رِخو، قال<sup>(٢)</sup>: «الرِّخوة ما عدا الشديدة، وما عدا هجاء: لم يَزِرْ عَنَّا)). وتأوَّل كلامه بعضُ شيوخنا بأنه أراد بقوله أولاً<sup>(٣)</sup>: «(من الحروف الرِّخوة)) أي: بالنظر إلى الأصل؛ لأنَّ الأصل فيما لم يكن من الشديدة أن يكون رِخوًا، فإنهما ضدان، ولكن عرضَ له ما أخرجه عن ذلك، وأراد بقوله ثانيًا: «الرِّخوة ما عدا الشديدة)) إلى آخر كلامه الرِّخوة المحضة.

وقال (س)<sup>(٤)</sup> - وهو يعني اللام -: «حرف شديد جرى فيه الصوت، وليس كالرِّخوة لأنَّ طرف اللسان لا يتحاف عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْقَ ذلك)). فاقترضى كلام (س) أنَّ اللام حرف شديد فيه شَبَهٌ بالرِّخوة من جهة جريان الصوت معه خاصة، وإن كان بين جريانه وجريان الرِّخوة فرق.

وقوله والمكررُ الرائُ وُصِفَتْ بذلك لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأنَّ طرف اللسان يَرْتَعِدُ بها، فكأنك نَطَقْتَ بأكثر من حرف واحد، وأظْهَرُ ما يكون التكرير إذا كانت الرائُ مشددة أو وُقِفَ عليها، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «والرائُ إذا

(١) التبصرة والتذكرة ٢: ٩٢٩.

(٢) الرعاية ص ١١٩.

(٣) الرعاية ص ١١٨.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٦.



تَكَلَّمَتْ بِهَا خَرَجَتْ كَأَنَّهَا مُضَاعَفَةٌ، وَالْوَقْفُ يَزِيدُهَا إِضَاحًا)). قَالَ (س)<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>:  
 ((وَهُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لَتَكَثُّرِهِ وَانْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ، فَصَارَ كَالرَّخْوَةِ، وَلَوْ لَمْ  
 يُكَثَّرْ لَمْ يَجِرِ الصَّوْتُ فِيهِ)). وَقَالَ الصَّيِّمِيُّ<sup>(٣)</sup> وَشُرَيْحٌ: ((هُوَ بَيْنَ الشِّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ)).  
 وَقَوْلُهُ وَالْهَوَايِ الْأَلْفُ وَصِفَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ اتَّسَعَ مَخْرَجُهَا لِهَذَا الصَّوْتُ أَشَدَّ مِنْ  
 اتِّسَاعِ غَيْرِهِ. وَقِيلَ<sup>(٤)</sup>: لِأَنَّهَا تَهْوِي فِي الْفَمِ، فَلَا يَعْتَمِدُ اللِّسَانُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا.  
 وَقَوْلُهُ وَالْمَهْتُوتُ الْهَمْزَةُ الْهَتْ هَتْ<sup>(٥)</sup>: عَصُرُ الصَّوْتُ، يُقَالُ هَتْ فِي صَوْتِهِ: إِذَا  
 عَصَرَهُ، وَهَتْتِ الْكَلِمَةُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْهَتْ أَيْضًا: الْحَطْمُ وَالْكَسْرُ. وَلِتَسْمِيَةِ هَذَا الْحَرْفِ  
 مَهْتُوتًا مِنْ جِهَةِ كُلِّ مِنَ الْاِشْتِقَاقَيْنِ وَجْهٌ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهَا مُعْتَصِرَةٌ كَالْتَهْوُعِ<sup>(٦)</sup>، وَأَمَّا  
 الثَّانِي فَيَعْرِضُ لَهَا الْإِبْدَالُ كَثِيرًا، فَتَنْحَطِمُ وَتَنْكَسِرُ.  
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِيهَا: الْمَهْتُوفُ<sup>(٧)</sup>، بِالْفَاءِ، وَالْمَهْتُفُ: الصَّوْتُ بِقُوَّةٍ، وَسُمِّيَتْ<sup>(٨)</sup>  
 بِذَلِكَ لِخُرُوجِهَا مِنَ الصَّدْرِ كَالْتَهْوُعِ، فَتَحْتَاجُ إِلَى ظَهْوَرِ صَوْتٍ قَوِيٍّ شَدِيدٍ.  
 وَقَوْلُهُ وَأَحْرَفُ الدَّلَاقَةُ مَرُّ بِنَفْلِ الْمُدْلَقَةِ الَّتِي خَرُوجُهَا<sup>(٩)</sup> مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمَا  
 يَلِيهِ مِنَ الشَّقَتَيْنِ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الشَّفَةِ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهَا، وَهِيَ الْفَاءُ وَالْبَاءُ وَالْمِيمُ،

(١) الْكِتَابُ ٤: ٤٣٥.

(٢) الْأُصُولُ ٣: ٤٠٣.

(٣) التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٢: ٩٢٩.

(٤) شَرْحُ الْهُدَايَةِ ص ٧٩.

(٥) ح: وَالْهَتْ.

(٦) ن: كَالْمَهْتُوعِ.

(٧) الرِّعَايَةُ ص ١٣٧. ن: الْمَهْتُوفِ.

(٨) ك: سُمِّيَتْ.

(٩) ن: حَرْفُهَا.

وثلاثة من اللسان على مقدّم الغار الأعلى، وهي اللام والراء والنون. وسميت بذلك لأنها<sup>(١)</sup> من طرف اللسان والفم، وطرف كل شيء ذلّقه.

وقال مكّي بن أبي طالب في كتاب (الرعاية)<sup>(٢)</sup>: «الحروف الذلّقيّة ثلاثة: الراء واللام والنون». قال<sup>(٣)</sup>: «ووجدت في بعض نسخ (العين)<sup>(٤)</sup> للخليل: حروف الذلّق ر ل ن ف ب م ستة». وذكر الليث بن المطرّق بن نصر بن سيّار عن الخليل في حروف الذلاقة وفي المصمّنة سرّاً عجيباً، قال<sup>(٥)</sup>: «لست وأجداً في جميع كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمّنة / خاصة؛ ولا رباعية كذلك غير ضرب واحد [٩: ٣١/١] يقال له: الرباعيّ المعرّي، وهو قليل، وما جاء فالسين لازمة له، نحو عَسَجِدِ<sup>(٦)</sup> وعَيْطُمُوس<sup>(٧)</sup>. وإنما استَحَقَّت العرب ذلك لخفة السين وهشاشتها».

والحروف المذلّقة ستة أحرف في حيزين: أحدهما حيز الفاء، فيه الفاء والباء والميم. والحيز الآخر حيز اللام، فيه الراء واللام والنون، وهي أخفّ الحروف في المنطق وأكثرها في الكلام وأحسنها في البناء، ولا يحسن بناء الرباعي المنبسط ولا الخماسي التام إلا بمخالطة بعضها، نحو جَعْفَرٍ وَدَرْدَقٍ<sup>(٨)</sup> وَسَفَرَجَلٍ وَدَرْدَيْسٍ<sup>(٩)</sup> وأشباه ذلك، إلا أنّ كلمة قد جاءت عارية منها نحو عَسَجِدِ انتهي كلامه.

---

(١) لأنها: سقط من ح.

(٢) الرعاية ص ١٤٠.

(٣) الرعاية ص ١٤١.

(٤) العين ١: ٥٧.

(٥) العين ١: ٥٨ - ٥٩ باختصار وتصرف.

(٦) العسجد: الذهب.

(٧) العيطموس: الناقة الفتية الحسناء العظيمة.

(٨) الدردق: الصغير من كل شيء.

(٩) الدرديس: العجوز المسترخية، والداهية، والشيخ الهرم.

وقال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: «قد جاء قليلاً جداً كلمات مُعَرَّاة عنها - يعني عن حروف الذَّلَاقَة - منها العَسَجْد والعَسْطُوس<sup>(٢)</sup> والدَّهْدَقَة<sup>(٣)</sup> والرَّهْزَقَة<sup>(٤)</sup>». قال<sup>(١)</sup>: «على أنَّ العين والقاف قد حَسَّنَّا الحال لنصاعة العين ولذاذة سمعها، وقوة القاف وصحة جرسها». قال<sup>(١)</sup>: «وهناك الدال والسين، فالدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء، والسين لانت عن استعلاء الصاد، ورُقَّت عن جهر الزاي، فعُدُبْتُ وأنْسَلْتُ». انتهى.

وجمع المصنف هذه الحروف في قوله: مُرِّبَنْفَلٍ، وهو جمع حسن. وجمعها غيره من أصحابنا الأندلسيين في قوله: فَرٌّ مِنْ لِبٍّ<sup>(٤)</sup>، واللَّبُّ بلغتهم هو سَبْعٌ يشبه الذئب، وليس به، يكون في جزيرة الأندلس، وسمعتُ أنه لا يوجد في غيرها من البلاد. وجمعها بعضهم أيضاً في قوله: ملف نبر، والملف في لغتهم هو الذي يسمى في مصر بالجوخ، ونبر: قرية عندهم. وجمعها بعضهم أيضاً في قوله: مِل فنبر<sup>(٥)</sup>.

وقوله والمُصَمَّتُ ما عداها أي: ما عدا الذَّلَاقَة، وهي على ما قاله الخليل تسعة عشر حرفاً، خمسة حلقية، وأربعة عشر مخارجها من الفم، منها خمسة شواخص، وهنَّ الطاء والضاد والصاد والظاء والقاف، وتسعة منخفضة، وهنَّ الكاف والجيم والسين والزاي والشين والدال والتاء والذال والثاء. وسميت مُصَمَّتَةً لأنها أُصْمِيتَتْ، فلم تدخل في الأبنية كلها، وهي أشدُّ الحروف عويصاً.

(١) سر الصناعة ١: ٦٥.

(٢) العسطوس: شجر كالخيزران.

(٣) الدهدقة: شدة الضحك، مثل الزهقة.

(٤) الرعاية ص ١٣٦.

(٥) الرعاية ص ١٤١.

وقسم غير<sup>(١)</sup> الخليل الحروف إلى مُدْلَقَة ومُصَمِّتَة، فجعل المُدْلَقَة الستة، وجعل المصممة ما سوى ذلك، فدخل في ذلك حرفا العلة والهمزة، وأسقطهما الخليل، ولم يقسم إلى القسمين إلا الحروف الصراح فقط، وهي عنده ما ذكره، ومن أسقط الألف فلأنها خارجة عن الحروف المصممة كما هي خارجة عن الحروف المدلقة؛ لأنها هواء لا مُسْتَقَرُّ لها في الفم، وقد تقدّم الكلام<sup>(٢)</sup> عليها.

وفسّر الأخفش<sup>(٣)</sup> الإصمات بقریب من تفسير الخليل، قال: أُصِمَّتْ أي: مُنِعَتْ أن تختصّ ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق، فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المدلقة أو الألف، ولا تنفرد المصممة بكلمة خماسية. وهذا أصل عظيم مُتَقَفٌّ لكلام العرب، ودليل على أنَّ من الحروف مُسْتَقْفًا ومُسْتَحْفًا عندهم. وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف.

[٩: ٣١/ب] وقد جمع شيخنا الأستاذ الأوحّد أبو جعفر أحمد بن إبراهيم / بن الزبير الثقفي - وهو الذي أخذنا عنه علم اللسان - صفات الحروف في أبيات، أنشدنا الأستاذ أبو جعفر لنفسه:

مِنْ صِفَاتِ الْحُرُوفِ جَهْرٌ وَهَمْسٌ	شِدَّةٌ ثُمَّ رَخْوَةٌ فَافْهَمُوهَا
وإِلَى مُطَبَّقٍ وَمُنْفَتِحٍ مَبْعٌ	ذِي غُلٍّ وَضِلٍّ قَسِّمُوهَا
وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ بَعْدَ ذَوِي الْـ	عُنَّةِ وَاللَّيْنِ لِلَّذِي يَتْلُوهَا
رُبُّ هَاوٍ لِمُسْتَطِيلٍ تَفْشٍ	كَرَّرَ الرَّاءَ وَانْحَرِفْ حَاوِيَهَا
تِلْكَ سِتٌّ وَعَشْرَةٌ مُسْتَفَادٌ	حُكْمُهَا عِنْدَ مَنْ غَدَا وَاعِيَهَا

(١) سر الصناعة ١: ٦٤.

(٢) تقدم في ص ١٧٤.

(٣) جمهرة اللغة ١: ٤٥.

وقد نظمناها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريقة العزل، فقلت:

أنا هاوٍ لِمُسْتَطِيلٍ أَغْنٍ      كُلَّمَا اشْتَدَّ صَارَتِ النَّفْسُ رِخْوَةً  
أَهْمِسُ الْقَوْلَ ، وَهُوَ يَجْهَرُ سَيِّ      وَإِذَا مَا انْخَفَضْتُ أَظْهَرَ غُلْوَهُ  
فَتَحَ الْوَصْلَ ، ثُمَّ أَطْبَقَ هَجْرًا      بِصَفِيرٍ وَالْقَلْبُ قَلَقَلْ شَجْوَهُ  
لَانَ دَهْرًا ، ثُمَّ اغْتَدَى ذَا انْخِرَافٍ      وَفَشَا السَّيْرُ مُذْ تَكَرَّرْتُ نَحْوَهُ

أشرتُ بقولي (هاوٍ) للحرف الهاوي، وهو الألف، وب(المستطيل) للحرف المستطيل، وهو الضاد، وب(الأغْن) لحرفي الغنة، وهما النون والميم. وبقولي (اشتدَّ) للحروف الشديدة، وبجمعها: أَجْدُكَ قَطَّبْتُ. وبقولي (ريخوة) للحروف الرخوة لِمَا سَوَى ذَلِكَ، وعلى التفصيل الذي مر. وبقولي (أهمسُ) للحروف المهموسة، وهي: سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ. وبقولي (يجهرُ) للحروف المجهورة، وهي: ظَلَّ قَنْدٌ يَضَعُمُ زِرٌّ طَاوٍ إِذْ يَعْج. وبقولي (انْخَفَضْتُ) للحروف المنخفضة، وهي ما سَوَى الْمُسْتَعْلِيَةِ. وبقولي (غُلْوَهُ) للحروف المستعلية، وهي: ضَغَطَ حُصَّ قَطَّ. وبقولي (فتح) للحروف المنفتحة، وهي ما سَوَى الْمُطْبَقَةِ. وبقولي (أَطْبَقَ) لحروف الإطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. وبقولي (بِصَفِيرٍ) لحروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي. وبقولي (قَلَقَلْ) لحروف القلقلّة، وهي: جَدُّ قُطِبٍ. وبقولي (لَانَ) لحروف اللين، وهي الألف والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها. وبقولي (ذا انْخِرَافٍ) للحرف المنحرف، وهو اللام. وبقولي (وَفَشَا) لحروف التَّفَشِّي، وهي الشين بِاتِّفَاقٍ وَالْفَاءُ والضاد باختلاف. وبقولي (تَكَرَّرْتُ) إلى الحرف المكرر، وهو الراء.

وقد أهمل المصنفُ ما ذكره الناس في الصفات المؤثرة في الإدغام حروف الصفير؛ وحرف الاستطالة، وحرف التفشي، وذكر ما لا يُحتاج إليه في ذلك نحو الحروف المعتلة، وقد بيّنا<sup>(١)</sup> هذا عند شرح قوله: والمعتلة هُنَّ والهمزة.

(١) تقدم في ص ٢٠١ - ٢٠٢.

وقوله وما سوى هذه من ألقاب الحروف نسب إلى مخارجها أو ما جاورها

مثال ما نسب إلى المخرج وإلى المجاور قولهم: إنَّ الحروف تنقسم إلى حلقي وغير حلقي، وإلى هوائي وغير هوائي، فالحلقي منسوب إلى الحلق، والهوائي منسوب إلى ما جاور المخرج، وهو الهواء إذ ليس بمخرج، لكنه جاور المخرج، وقد استوفينا ما ذكر الناس من الصفات التي للحروف في مقدمتنا المسماة ب(غاية الإحسان في علم اللسان)، وشرخنا ذلك شرحًا واضحًا في شرح هذه المقدمة الذي سميناه ب(النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)<sup>(١)</sup>، فمن أراد أن يقف على ذلك طالعَه هناك. وقد كَمَلَ القول في مخارج الحروف وصفاتها على سبيل الإجمال، ونحن نتكلم على كل حرف حرف منها، فنقول:

[٩: ٣٢/أ]

الهمزة: هي التي صُوِّرَت أَلْفًا في أول أ ب ت ث، وأبي جاد، وهي حلقيه من أقصى الحلق مما يلي الصدر مخرجًا، شديدة منفتحة منسِفلة.

الهاء: حلقيه من وسط أقصى الحلق، مهموسة رخوة خَفِيَّة منفتحة منسِفلة.

الألف: هي المضافة إليها اللام في صورة حروف المعجم، وهي حلقيه من وسط الحلق، هوائية، بين الشدة والرخاوة، شديدة الخفاء، وقد تقدَّم الخلاف<sup>(٢)</sup> في مخرجها.

العين: حلقيه من وسط الحلق، بين الشدة والرخاوة، منفتحة منسِفلة.

الحاء: حلقيه من وسط الحلق، مهموسة رخوة منفتحة منسِفلة.

الغين: حلقيه من أدنى الحلق إلى الفم، مجهورة رخوة منفتحة منسِفلة.

الخاء: حلقيه أدنى حروف الحلق مخرجًا إلى الفم، مهموسة رخوة منفتحة

مستعلية.

(١) النكت الحسان ص ٢٧٥ - ٢٨٦.

(٢) تقدم في ١٧٣ - ١٧٤.

القاف: هَوِيَّةٌ مجهورة شديدة منفتحة مستعلية متقلقلة.

الكاف: هَوِيَّةٌ مهموسة شديدة منفتحة منسفلة.

الجيم: شَجْرِيَّةٌ مجهورة شديدة منفتحة منسفلة متقلقلة.

السين: شَجْرِيَّةٌ مهموسة رخوة منفتحة منسفلة متفشية.

الفاء: شَجْرِيَّةٌ منفتحة منسفلة.

الضاد: لسانية مجهورة رخوة منطبقة مستعلية مستطيلة.

اللام: ذَلْقِيَّةٌ مجهورة بين الشدة والرَّخاوة منفتحة منسفلة.

النون: ذَلْقِيَّةٌ مجهورة بين الشدة والرَّخاوة.

الراء: ذَلْقِيَّةٌ مجهورة بين الشدة والرَّخاوة منفتحة منسفلة، وبعضهم يسقط الانسفال، وإن كان ما عدا المستعلي يقتضي أنه مُنْسَفِلٌ؛ لأنَّ الراء تشبه حروف الاستعلاء لما فيها من التكرير، ولأنَّها أقرب حروف طرف اللسان إلى الحنك الذي منه حروف الاستعلاء. قال أبو محمد القيرواني<sup>(١)</sup>: «وأظهر ما يكون تكرير الراء إذا كانت مشدَّدة»، والتكرير ارتِعادُ طرف اللسان عند اللفظ بها.

واختلف فيها إذا نُطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا: فذهب أبو عبد الله المغامي إلى أنه تذهب هذه الصفة التي هي التكرير، حتى إنه كان ينطق بالراء في (الرحمن) كالراء في (برآء). وعليه من المتقدمين أبو محمد القيرواني، ومن المتأخرين أبو محمد عبد الله الكواب، وهو الذي انتهت إليه رئاسة الإِتقان لأداء الحروف بالأندلس. وعلى هذا أدركنا أصحابه شيوخنا الخطيب أبا جعفر الطَّبَّاع، والقاضي أبا علي بن أبي الأحوص، وأبا جعفر أحمد بن سعد بن بشير، وأصحاب أصحابه كالأستاذ شيخنا أبي جعفر بن الرُّبَيْر. قالوا: وإبقاء التكرير لحن، وذلك أنَّ التكرير في

---

(١) الرعاية ص ١٣١.

الراء أمرٌ عرضَ فيها لِلِّسان، إذا لم يُتَحَفَّظْ بإخفائه ظهرَ في اللفظ، وهو صفة غير ذاتية فيه ولا أصلية، ولذلك يُلْمُ به اللسان مرة دون مرة. ونظيرُ إخفاء التكرير ما ذكره الخليل من أنَّ الهمزة كالتَّهَوُّع والسَّعْلَة، وقد أجمع أهل الأداء على أنَّها لا تخرج كذلك، بل تخرج سلسلة في النطق، سهلة في الذوق، متوسطة في اللفظ؛ لأنَّ إخراجها كذلك قبيح مستكره لا يقتضيه كلام العرب، فليس التكرير في الراء صفة ذاتية / كالاستعلاء في حروف الاستعلاء، وكالرخاوة في حروفها، فإنَّ هذين لا يَنْفَكُان عن الحروف التي يكونان فيها في كل موضع.

وذهب أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح إلى أنَّ الراء متكررة في جميع أحوالها؛ إذ التكرير ارتعاد طرف اللسان عند اللفظ بها، وأبينُّ ما يكون ذلك فيها عند الوقف. قال شُرَيْح: «وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، ودلت لم يوحدها علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أنَّ لا نقول بالإسراف في ذلك. وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أنَّ تكريرها يسقط عنها جملة» انتهى كلامه.

وقد كان الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج - وإليه انتهت رئاسة أهل إشبيلية في الإقراء، وكان يُقرئ بطريق شريح - يُقرأ عليه بإخفاء التكرير، فلا يُنكره ولا يُزَّده، وكذلك قرأنا بتكرير الراء المشددة على معلمنا الخطيب<sup>(١)</sup> أبي محمد عبد الحق ابن علي الوادي آشي عن قراءته على أبي تمام غالب بن سيدبونة الخُزاعي عن قراءته على أهل شرق الأندلس.

وتلخص من هذا كله أنَّ أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة التي هي التكرير في الراء؛ والجمهور على إذهابها.

الطاء: نَطْعِيَّةٌ مجهورة شديدة منطبقة مستعلية متقلقلة.

(١) ترجمته في غاية النهاية ١: ٣٥٩.



الذال: نَطْعِيَّةٌ مجهورة شديدة منفتحة منسفلة متقلقلة.

التاء: نَطْعِيَّةٌ مهموسة شديدة منفتحة متقلقلة على قول.

الزاي: أَسْلِيَّةٌ مجهورة رخوة منفتحة منسفلة فيها صغير.

السين: أَسْلِيَّةٌ مهموسة رخوة منفتحة منسفلة فيها صغير.

الصاد: أَسْلِيَّةٌ مهموسة رخوة منطبقة مستعلية فيها صغير<sup>(١)</sup>.

الطاء<sup>(٢)</sup>: لثوية مجهورة رخوة منطبقة مستعلية.

الذال: لثوية مجهورة رخوة منفتحة منسفلة.

التاء: لثوية مهموسة رخوة منفتحة منسفلة.

الفاء: شفهيّة مهموسة رخوة منسفلة مُتَقَشِّبَةٌ.

الباء: شفهيّة مجهورة شديدة منفتحة متقلقلة بخلاف.

الواو: شفهيّة عند (س)، هوائية عند الخليل، بين الشدة والرخاوة، منفتحة

منسفلة.

الميم: شفهيّة بين الشدة والرخاوة منفتحة منسفلة.

وقد انتهى القول في الحروف مفصلة<sup>(٣)</sup>، وقد تقدمت مواضع الاختلاف<sup>(٤)</sup>

فيها بين المخارج والصفات، وتقدم الكلام عليها.

\* \* \*

---

(١) فيها صغير: سقط من ت.

(٢) الطاء لثوية مجهورة رخوة منطبقة مستعلية: سقط من ت.

(٣) مفصلة ... وتقدم الكلام عليها: سقط من ت.

(٤) ك، ل: مواضع اختلف فيها والصفات.

يُدْغَمُ أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ وَجُوبًا إِنْ سَكَنَ، وَلَمْ يَكُنْ هَاءَ سَكَنَ، وَلَا هَمْزَةً مُفَصَّلَةً عَنْ الْفَاءِ، وَلَا مَدَّةً فِي آخِرٍ أَوْ مُبَدَّلَةً مِنْ غَيْرِهَا دُونَ لَزُومٍ. وَكَذَلِكَ إِنْ تَحَرَّكَ فِي كَلِمَةٍ لَمْ تَشَدَّ، وَلَمْ يُضْطَرَّ إِلَى فَكِّهِمَا، وَلَمْ يُصَدَّرَا، وَلَمْ يَسْبِقْهُمَا مَزِيدٌ لِلْإِلْحَاقِ وَلَا مُدْغَمٌ فِي أَوَّلِهِمَا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُلْحَقًا وَلَا عَارِضًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا، وَلَا مُوَازِنًا مَا هُمَا فِيهِ بِجُمْلَتِهِ أَوْ صَدْرِهِ فَعَلًّا أَوْ فَعْلًا أَوْ فُعْلًا.

ش: الإدغام هو آخر ما يُتَكَلَّمُ فِيهِ مِنْ عِلْمِ التَّصْرِيفِ؛ إِذْ قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْبَدَلِ وَالْقَلْبِ وَالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ. وَالْإِدْغَامُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِدْخَالُ، وَيُقَالُ الْإِدْغَامُ، وَهُوَ اقْتِعَالٌ، وَهِيَ عِمَاةٌ (س) (١)، وَعِمَاةُ الْكَهْفِ: (١) الْإِدْغَامُ أَفْعَالٌ، وَحَكَرَ الْتُّسْدَى: أَدْعَمْتُ الْفَرَسَ اللَّجَامَ (٢)، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣):

[٩: ٣٣/١]

..... إذا أَدْعَمَنَ فِي اللَّجْمِ

وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ فَهُوَ رَفْعُكَ اللِّسَانَ بِالْحَرْفَيْنِ رَفْعَةً وَاحِدَةً وَوَضْعُكَ إِيَّاهُ بِيَمَانٍ مَوْضِعًا وَاحِدًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ. وَهَذَا التَّقْسِيمُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ، وَإِلَّا فَلَا إِدْغَامَ إِلَّا إِدْغَامُ مِثْلٍ فِي مِثْلِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُتَقَارِبَ يُقَلَّبُ مِنْ جَنْسِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، فَيَقُولُ إِلَى أَنَّهُ إِدْغَامُ مِثْلٍ فِي مِثْلٍ.

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٥٤ [رسالة].

(٢) أي: أدخلته في فيه. والجملة بلا إسناد في الصحاح (دغم)؛ وفي المخصص ٢: ١١١ [ط].

دار إحياء التراث العربي ١٩٩٦] عن ابن الأعرابي.

(٣) هذا جزء من قول ساعدة بن جؤية الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٣٣:

بِمُقَرَّبَاتٍ بِأَيْدِيهِمْ أَعْنَتْهَا حُوصٍ إِذَا فَرَعُوا أَدْعَمَنَ فِي اللَّجْمِ

مقربات: عند البيوت لصارخ أو لَفَزَع. وأدغم في اللجم: أدخلت رؤوسهن في اللجم.

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال، وهو في الأفعال أوجب لكثرة اعتلالها، وذلك لثقلها، ولذلك يُدغم في الأفعال ما لا يُدغم في الأسماء؛ ألا ترى إدغامهم ودَّ وَفَكَّهُمْ شَرَّراً.

وبدأ المصنف بإدغام المثليين، وكذلك فعل غيره من المصنفين في التصريف، فذكر أنه يُدغم أول المثليين وجوباً، وشرط فيه قبولاً:

الأول: قوله: **إِنْ سَكَنْ**، مثاله: **اضْرِبْ بُكْرًا**، و**ابْعَجْ جَالُوتَ**، وشبهه، فإن تحرك الأول فله حكم سيأتي.

القيد الثاني: **وَلَمْ يَكُنْ هَاءٌ سَكَّتْ**، مثال كونه هاء سَكَّتْ قوله تعالى: ﴿مَالِيَّةٌ﴾ (٣٨) هَلَكَ (١)، وذلك أنها إذا أُثْبِتَتْ هاءُ السكت، ووَصِلَتْ بما بعدها، فإنَّ الوقف عليها منويٌّ، والابتداء بما بعدها أيضاً منويٌّ، فَيَتَبَيَّنُ الْفَكُّ، وعلى هذا مَنْ وصل ﴿مَالِيَّةٌ﴾ ولم يقف عليه من القراء لم يُدغمها وأظهرَ الهاءَ لأنه نوى الوقف؛ إلا أنا قرأنا لَوْرُش وجهين: الإظهارَ والإدغام، والإدغامُ ضعيف من جهة القياس.

القيد الثالث: قوله **وَلَا هَمْزَةٌ مَنْفَصِلَةٌ عَنِ الْفَاءِ**، مثالُ الهمزة المنفصلة عن الفاء: **اَكْلًا أَحْمَدُ**، وكذلك إذا بنيت على وزن قِمَطَرٍ (٢) مِنْ قَرَأَ فَإِنَّكَ تَقُولُ: قَرَأَيْ، أصله قِرَأًا، فأبدلت الثانية ياء لئلا تجتمع الهمزتان فكان يكون الإدغام، وهو لا يجوز لأنَّ الهمزة ثقيلة جداً، ولذلك يخففها أهل التخفيف منفردة، فإذا انضَمَّ إليها همزة أخرى ازداد الثقل، فالتزم في إحداهاما البدل على حسب ما مرَّ في تسهيل الهمز (٣)، فيزول اجتماع المثليين، فلا يُدغم، وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على ما حكى من

(١) سورة الحاقة: ٢٨ - ٢٩.

(٢) القمطر: وعاء تصان فيه الكتب. والجمل القوي السريع.

(٣) تقدم في ١٩: ٢٥٣ - ٢٦٤.

تحقيقهما، وهي لغة رديئة، قال (س)<sup>(١)</sup>: «وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق وناساً<sup>(٢)</sup> معه كانوا يَحَقِّقُونَ الهمزتين - يعني إذا كانتا في كلمتين نحو: قرأ أبوك - وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء». فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء فإنه إذ ذاك يجب الإدغام، نحو سأل ولأل والمذأب<sup>(٣)</sup>.

القيد الرابع: قوله ولا مَدَّةٌ في آخرٍ مثال ما هو مَدَّةٌ في آخر: يُعْطِي يَاسِر، ويغزو واقد، فلا يُدْغَم مثل هذا لئلا يذهب بالإدغام المدُّ مع ضعف الإدغام. فلو كان حرف لين فقط فإنه إذ ذاك يجب أن يُدْغَم، نحو: احشَى يَاسِرًا، واحشُوا وَاقِدًا، وكَي يَقُوم، وَلَوْ وَقَدَ. ولو كانت المدة ليست في آخرٍ فإنه يجب أن يُدْغَم، مثال ذلك مَعْرُؤٌ، أصله مَعْرُؤٌ على وزن مَفْعُول، فالأولى مَدَّةٌ، وليست في آخر، وقد أُدْغِمت، واحتُمل فيه ذهاب المدِّ لقوَّة الإدغام.

وقوله أو مُبْدَلَةٌ من غيرها دون لزوم عطف قوله أو مُبْدَلَةٌ على موضع في آخرٍ لأنه في موضع الصفة؛ كأنه قال: ولا مَدَّةٌ كائنتُ في آخرٍ أو مُبْدَلَةٌ. ومثال كونها مَدَّةٌ مُبْدَلَةٌ / من غيرها قُؤُولٌ مَبْنِيًّا للمفعول من قَاوَلَ وَقَوْلَ: فَعَوَلَ وَقَوَّلَ، فلا يُدْغَم، وإنما لم يُدْغَم هذا لأنه حرف مد لا يلزم، كما أنَّ يَعْزُؤَ وَاقِدَ حرف مد لا يلزم؛ ألا ترى أنك إذا بنيتَ للفاعل قلت: قَاوَلَ وَقَوْلَ، فلا يلزم حرف المدِّ، كما أنك إذا قلت: لَنْ يَعْزُؤَ وَاقِدَ زال حرف المدِّ.

ودخل تحت قوله دون لزوم هذه المسألة، والإظهار فيها واجب، ومسألة أخرى هو فيها جائز، وهو أن يكون الإدغام فيه لا يُلَبِّس، بخلاف المسألة الأولى، فإنَّ الإدغام فيه يُلَبِّسُ بَقُعَلٍ.

(١) الكتاب ٤: ٤٤٣.

(٢) ح: وناس معه كان يحقق.

(٣) غلام مذأب: له ذؤابة.

مثال المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿وَرِئَاءَ﴾<sup>(١)</sup> إذا وقفت حمزة، فإنه يُبدل الهمة ياء، وهو بدلٌ غير لازم؛ إذ هو لا يكون إلا في الوقف، فيجوز الأخذ برواية حمزة أن تُدغم فتقول: ﴿وَرِئَاءَ﴾، وأن تُفك فتقول: ﴿وَرِئَاءَ﴾.

واحتَرَز بقوله دون لزوم من مدّة مبدلة من غيرها، ويلزم فيها البدل، فإنه إذ ذاك يُدغم، نحو أن تبني من الأوب اسماً على وزن أُبْلِم<sup>(٢)</sup>، فإنك تقول فيه: أُوبٌ، بوجوب الإدغام، الأصل فيه: أُؤُوبٌ، فالتقت همزتان، الثانية ساكنة، فأبدلت من جنس حركة ما قبلها واواً كما أبدلوا في آدَم وإيمان من جنس حركة ما قبلهما، فلمّا صارت واواً كانت بدلاً من غيرها على جهة اللزوم، فأشبهت الواو المزيدة، نحو واو جَوْهَر، فلو بنيت من القول اسماً على وزن جَوْهَرٍ لقلت: قَوْلٌ، وتُدغم.

وقوله وكذلك إن تحركا في كلمة يريد بقوله وكذلك أي: ويدغم وجوباً إن تحركا - أي المثلان - في كلمة بالصفة التي ذكر. وشملت الكلمة الاسم والفعل، وشمل تحرك الأول من المثلين أن تكون الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة:

إن كانت فتحة في اسم فلا إدغام، وسواء أكان ما قبل الأول مفتوحاً نحو طَلَلٍ، أو مضموماً نحو ظَلَلٍ، أو مكسوراً نحو دَرَرٍ، وسيأتي ذلك. وإن كانت ضمة وما قبلها مضموم فلا إدغام، وسيأتي أيضاً. وإن كانت كسرة وما قبلها مكسور فلا إدغام، وسيأتي.

وإن كانت فتحة في فِعْلٍ نحو رَدَّ فالإدغام، وأصله رَدَدَ. وإن كانت ضمة أو كسرة وقبلها فتحة في فِعْلٍ فكذلك، وذلك نحو: حَبَّ زَيْدٌ، وَلَبَّ جَعْفَرٌ، وَسَفَّ الدَّوَاءُ<sup>(٣)</sup>، الأصل: حَبُّبٌ وَلَبُّبٌ وَسَفِّفَ.

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم. قرأ بالوجهين نافع، وقرأ بالإبدال ابن عامر، وقرأ بقية السبعة بالهمز. السبعة ص ٤١١ - ٤١٢. الرُّبِّي: المنظر. والرِّي: النعمة.

(٢) الألبم: خوص المُقْل.

(٣) سفَّ الدَّوَاء: تناوله يابساً غير ملتوت.

وإن كان ذلك في اسم - أعني أن تكون حركة أول المثليين كسرة أو ضمة وقبلها فتحة - أدغمت أيضًا لشبه الفعل في البناء مع الثقل، فتقول في فَعِلٍ وفَعُلٍ من الردّ: رَدُّ. يدلُّك على إدغام فَعِلٍ قولُ العرب: رجلٌ طَبٌّ، وهو العالم، وقال الهنائي<sup>(١)</sup>: الحاذق الرفيق، وقولهم: صَبٌّ، الأصل طَبٌّ وصَبَبٌ؛ لأنَّ فعلهما جاء على فَعِلٍ، قال: صَبَيْتَ وطَبَيْتَ، واسمُ الفاعل من فَعِلٍ اللازم يكون على وزن فَعِلٍ نحو أَشِيرٍ وبَطِرٍ، وقالوا: صَبَيْتَ وطَبَيْتَ كما قالوا: قَرِحَ وقَرِيحٌ، ومَذِلٌ ومَذِيلٌ<sup>(٢)</sup>.

وأما فَعُلٌ فلم يُحفظ من كلامهم مفكوكًا نحو رَدُّ، فلك أن تقول: إنَّ فَعُلًا المضعَّف مفقود في كلامهم، أو تقول: إنه موجود ولزِمَه الإدغام لأنَّ الغالب أن يأتي المضعَّف على وزن الصحيح، وفَعُلٌ موجود في الصحيح نحو سَمِعَ ونَدَسَ<sup>(٣)</sup>، فكذلك /المضعَّف، وهو على بناء الفعل الثقل، وقد قام الدليل على إدغام فَعُلٍ، فكذلك فَعُلٌ.

وزعم ابن كيسان<sup>(٤)</sup> أنه إذا كان الاسم على وزن فَعِلٍ أو فَعُلٍ لا يجوز إدغامه لأنه إذ ذاك يلبس بفَعُلٍ الساكنة عينه. وهذا فاسد لأنه إذا أدى القياس إلى إعلالٍ ما لم يُبال باللباس؛ ألا ترى أنهم أَعْلَوْا مُخْتَارًا وإن كان اسم الفاعل واسم المفعول مُلْتَبِسَيْنِ فيه.

وقوله لم يَشُدَّ الذي شَدَّ من ذلك في الفعل: لَحِجَتِ الْعَيْنُ: إذا الترق جفناها من الرَّمَصِ<sup>(٥)</sup>. وصَكَكَ الفرسُ<sup>(٦)</sup>، وقَطَطَ الشَّعْرُ: إذا اشتدَّ جَعْدُهُ، وأَلِيلَ السِّقَاءُ: إذا

(١) المنتخب له ٢: ٥١٧ وفيه: ((الرجل الطب الحاذق)).

(٢) مَذِلٌ بَسْرَه: قلق به فأفشاه. -

(٣) رجل ندس: فَهَمَّ.

(٤) الممتع ٢: ٦٤٦ وفيه الرد.

(٥) الرمص: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين.

(٦) صكك الفرس: اصطكَّ عرقوباه. وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها.

تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، وَالْأَذُنُّ: إِذَا رَقَّتْ، وَالْأَسْنَانُ: إِذَا فَسَدَتْ، وَضَيَّبَ الْبَلَدُ: كَثُرَتْ ضَيَّابُهُ، وَمَشِشَتْ الدَّابَّةُ<sup>(١)</sup>.

والذي شَذَّ من ذلك في الاسم قولهم: رَجُلٌ ضَفِفُ الْحَالِ<sup>(٢)</sup>، وَقَوْمٌ ضَفِفُوا الْحَالُ: قَالَ (س)<sup>(٣)</sup>: «(وَالْوَجْهَ رَجُلٌ ضَفُّ، وَقَوْمٌ ضَفُّوا الْحَالُ)»، وَتَحَبَّبَ<sup>(٤)</sup> وَتَهَلَّلَ<sup>(٥)</sup>، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>: طَعَامٌ قَضِضٌ: إِذَا كَانَ فِيهِ يُبْسٌ<sup>(٧)</sup>.

وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُضْطَرَّ إِلَى فَكِّهِمَا مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَجَّاجِ<sup>(٨)</sup>:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ

وَقَوْلُهُ<sup>(٩)</sup>:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ مِنْ طُولٍ إِمْلَالٍ، وَظَهَرَ مُمْلَلٌ

وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُصَدِّرَا احْتِرَازَ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّرَ الْمِثْلَانِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَدَّرَ الْمِثْلَانِ أَوَّلَ كَلِمَةٍ وَهِيَ أَصْلَانِ فَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْاسْمِ نَحْوَ دَدَنْ<sup>(١٠)</sup>؛ وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ لِعَدَمِ وَجُودِ مِثْلِ دَدَنْ فِي الْفِعْلِ.

---

(١) مششت الدابة: شخص شيء في وظيفها حتى يكون له حَجْمٌ وليس له صلابة العظم الصحيح، ويسمى الْمَشَش.

(٢) رجل ضفف الحال: رقيقه، مأخوذ من الضَّفَف بمعنى الشدة والضييق.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢٠.

(٤) محبب: اسم رجل.

(٥) تهلل: علم للباطل. ل، ت، ك: وشمل.

(٦) الحجة ٥: ١٨٩ والمسائل البصريات ١: ٣٠٤ والعسكريات ص ١٤٤ والمختضب ٢: ٣٣.

(٧) المشهور أنه الطعام الذي فيه حَصَى.

(٨) البيت مطلع أرجوزة لأبي النجم في ديوانه ص ٣٣٧، والشيرازيات ١: ٣٠١ وفيه تحريجه.

(٩) البيتان للعجاج في ديوانه ١: ٢٣٦ - ٢٣٧. ولأبي النجم في ديوانه ص ٣٦٣. والأول بلا

نسبة في الكتاب ٣: ٥٣٥. تشكو: أي الناقة. والوجى: الحفى. والأظلل: هو الأظلل، وهو

باطن خف البعير. والإملاال: السفر. ومملل: أملة الركوب، أي: أدبره وجزَّ وبَرَّه وهزَّله.

(١٠) الددن: اللهو واللعب.

فإذا كانا في الفعل فيما أن يكون الثاني زائداً أو أصلياً:

إن كان زائداً فلا إدغام، نحو تَتَذَكَّرُ؛ لأنك لو أدغمت لسكنت الأول لأجل الإدغام، وإذا سكنت ألحقت همزة الوصل لأنه لا يُتدأ بساكن، والمضارع لا يجوز أن تلحقه همزة وصل لأنه لم يأت في كلامهم أصل بناء؛ فلذلك لم يُدغم. ومعنى (أصل بناء) أنه لم يوجد مضارع في أوله همزة وصل، بخلاف الماضي.

فإن كان المضارع لا يحتاج إلى همزة وصل جاز الإدغام كقراءة من قرأ: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾<sup>(١)</sup> بالإدغام. قال س<sup>(٢)</sup>: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ فَإِنْ شِئْتَ أَسَكَنْتَ الْأَوَّلَى لِلْمَدِّ، وَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ، وَكَانَ بَزْنُهُ مَتَحَرِّكًا)). ويعني بالإخفاء اختلاس الحركة.

وقال المصنف في بعض كتبه<sup>(٣)</sup>: «فإن تصدّر المثلاث امتنع الإدغام إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد يُدغم بعد مدّة أو حركة، نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾<sup>(٥)</sup> انتهى.

وإذا استقلّت اجتماعهما حذفت الثانية على مذهب البصريين، والأولى على مذهب الكوفيين<sup>(٦)</sup>، وسيأتي الكلام على شيء من ذلك.

وإن كان أصلاً فيما أن يؤدي إلى اجتلاب همزة الوصل في المضارع أو لا:

---

(١) من الآية ٩ من سورة المجادلة. قرأ بالإدغام ابن محيصن ثم رجع. وهي في حرف ابن مسعود كذلك. مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٧٨.

(٤) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٨ من سورة الملك.

(٦) الإنصاف ٢: ٦٤٨ - ٦٥٠ [المسألة ٩٣].



إن أدى لم يَجْزِ الإدغام نحو تَتَابَعُ، المحذوف منه التاء الثانية - وهو الذي أصله

تَتَابَعُ - وتَتَابَعُ<sup>(١)</sup>، وتَتَدُ<sup>(٢)</sup>، ولا الحذف لأنه إخلال / بالكلمة. [٩: ٣٤/ب]

وإن لم يؤدِّ بأن كان ماضيًا فيجوز الإظهار والإدغام نحو تَتَابَعُ وتَتَبَعُ، فإذا أَدغمت اجْتَلَبَتْ همزة الوصل لأنك تُسَكِّنُ الأول، ولا يمكن النطق به ساكنًا، فقلت: اتَّابَعُ.

وقوله ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق مثال ذلك أَلَنَدَدُ<sup>(٣)</sup> وأَلَنَجَجُ<sup>(٤)</sup> وعَفَنَجَجُ<sup>(٥)</sup>، فهذان المثلان لحقتهما نونٌ زيدت لأجل الإلحاق، ففي أَلَنَدَدٍ زيدت هي والهمزة، والمثلان هما أصلان، وفي أَلَنَجَجٍ وعَفَنَجَجٍ زيدت النون وأحد المثلين، فلا يجوز الإدغام لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسَفَرَجَلٍ، فلو حُذفت النون لعارضٍ كالتصغير ففي الإدغام خلافٌ نحو أَلَيَّيْدٍ، وقد تقدّم ذلك في (باب التصغير)<sup>(٦)</sup>.

وقوله ولا مُدْغَمٌ في أولهما مثاله رَدَدَ يُرَدَّدُ فهو مُرَدَّدٌ، فلا يجوز إدغامه لأن فيه إبطاءً للإدغام الذي قبله، فتركوه على أصله؛ إذ لو أبطلوه لكان في ذلك إخلالٌ ظاهر بالكلمة.

وقوله ولم يكن أحدهما مُلْحَقًا مثال ذلك قَرَدَدُ<sup>(٧)</sup> واسْحَنَكُ<sup>(٨)</sup>، فَقَرَدَدٌ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ، واسْحَنَكُ مُلْحَقٌ بِأَخْرَجْنَمَ، لا يجوز فيه الإدغام لأنك لو أَدغمتَ فقلت:

---

(١) تَتَابَعُ: مضارع تَابَعَ.

(٢) تَتَدُ: مضارع تَدَدَ، وأصله تَوْتَدُ.

(٣) الأَلَنَدَدُ: الشديد الخصومة.

(٤) الأَلَنَجَجُ: عود من الطيب يتبخر به.

(٥) العَفَنَجَجُ: الجافي الخلق.

(٦) تقدم في ١٨ : ٩٠ - ٩١.

(٧) القردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) اسْحَنَكُ الليل: اشتدَّت ظلمته.

قَرَدْتُ، واسْحَنْكَتُ، لكنَّتَ قد حركتَ ما مُقَابِلُهُ من بناء الكلمة الملحق بها ما كان ساكنًا؛ وَسَكَنْتَ ما كان فيه متحرِّكًا، فَيَبْطُلُ الإلحاق. ويُبين أنَّ هذا الإظهار قُصِدَ به الإلحاق كَوُثْمٍ لم يُلْحَقُوا إلا بالأصول.

فَأَمَّا مَعْدٌ فقد تقدَّم<sup>(١)</sup> أنَّ ميمه أصلية وقد أُدْغِمَ، فدلَّ ذلك على أنَّه فَعَلٌ لا فَعْلَلٌ، وهو بناء أصلي كما أنَّ خِدَبًا<sup>(٢)</sup> وزنه فَعْلٌ، وهو بناء أصلي، وإنما لم يكن خِدَبٌ فَعْلًا وأدْغِمَ لأنَّ (س) زعم<sup>(٣)</sup> أنَّ فَعْلًا لم يأت في كلامهم كَقِرْدَدٍ، وقد تقدَّم<sup>(٤)</sup> في الأبنية فَعْلَلٌ كدِرْهِمٍ، ولكن يريد (س) - والله أعلم - أنه لم يوجد في كلامهم فَعْلَلٌ مُلْحَقًا وإن كان هذا البناء موجودًا لكنهم لم يُلْحَقُوا به؛ وقد تقدَّم جملةٌ من ذكر الملحق والملحق به، وعقدنا فيه بابًا<sup>(٥)</sup> عند فراغنا من الأبنية في علم التصريف.

ومما فيه إشكال ما ذكر (س)<sup>(٦)</sup> من أنَّ قُعْدَدًا مُلْحَقٌ بِجُنْدَبٍ وَغُنْصِلٍ<sup>(٧)</sup>، فَحَوَّهُ بِبَصْعَيْفٍ، ونيسب حروص جُنْدَبٍ وَغُنْصِلٍ نَبْهًا أَصَوًّا، بل اسون راسده، فكيف يُلْحَقُ المزيد بالمزيد؟

والجواب<sup>(٨)</sup> أنَّ هذه النون لَمَّا لم تسقط شُبِّهَتْ بالأصل وإن كانت زائدة، فَأُلْحِقَ بها. ويدلُّ على سقوط الدال في قُعْدَدٍ أنه مشتقٌّ من القُعود<sup>(٩)</sup>، وهو الثُّبوت، يقال: هذا أَقْعَدُ من هذا؛ لأنَّ القُعْدَدَ القَرَابَةُ في النسب.

(١) تقدم في ١٩: ٥٩ - ٦٠، ٧٠، ١٥٥.

(٢) الخدب: الضخم.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٤) تقدم في ١٨: ٢٧٢.

(٥) تقدم الباب في ١٨: ٣١٩ - ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٤: ٤٢٥.

(٧) في المخطوطات: وعنصر. والتصويب من الكتاب. والعنصل: البصل البري.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٢٢٢ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٥.

(٩) ح: القعد.

وقال (س)<sup>(١)</sup>: «(وتقول في فَعْلُولٍ من الرَّدِّ: رَدُّوْ، وفي فَعْلِيلٍ: رَدِّدِْ)».

فإظهارُ الأول لوجود مثله في الرباعي، وهو قَرُبُوسٌ<sup>(٢)</sup>، والثاني لوجود مثله في الثلاثي نحو حَمَصِيصٍ<sup>(٣)</sup>، والإلحاق يكون بالنظير في الرِّبَّةِ وبما هو فوقه في الأصول، وَحَمَصِيصٌ إحدى الصادين فيه زائدة لأنه من المضعف الذي تَمَّتْ أصوله ثلاثة أحرف؛ وهذا كما ذكرنا في قُعْدَدٍ أنه ملحوق بِجُنْدَبٍ، أي: مما لحظ فيه الزائد لثبوته، وأجري مجرى

الأصل فألحق به، إلا أنَّ (س) الظاهر من كلامه أنه /لم يظهر رَدِّدِْاً من هذه الجهة، [٩: ٣٥/أ] بل شَبَّهه بما فيه الألف والنون، فجعل الأول منه وهو رَدَّدَ كأنه ثلاثيٌّ، فكأنه ضاعف رَدَّدَا، وذلك أنَّ الإدغام إنما سببه الثقل، وهم قد استخفُّوا رَدَّدَا، فلم يُدغموه على أنه على وزن الفعل، فإذا زيدَ عليه زيادة تُخرجه عن وزن الفعل فهو أخرى أن لا يُدغم.

قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(وتقول في أَفَعَلْتُ من الرَّدِّ: ارْدَدَدْتُ)»، فجعل حكم الدالين الأولين حكم تاء أَفَتَتَلَّ في جواز الإظهار والإدغام، وستأتي كيفية إدغام أَفَتَتَلَّ إن شاء الله.

قال بعض شيوخنا<sup>(٥)</sup>: «(يقال: الفرقُ بينهما أنَّ تاء أَفَتَعَلَّ لَمَّا لم تكن مبنيةً على أن يقع بعدها منثلها بل ذلك عارضٌ لها صار اجتماع المثلَّين كأنهما من كلمتين؛ وليس هذا كذلك».

وفي هذا شيء آخر يُصَيِّرُه كالمفصل، وذلك أنَّ هذا البناء عندهم مقصور من أفعالٍ، فصار اجتماع المثلَّين فيه عارضاً. فَمَنْ قال قَتَلَ قال: رَدَّدْتُ، ومن قال قَتَلَ قال رَدَّدْتُ، وَمَنْ كَسَرَ التاء إِتْبَاعاً كَسَرَ الدال.

(١) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٢) القربوس: جنو السَّرج.

(٣) الحمصيص: بقلة حامضة.

(٤) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٧٧ - ١٠٧٨.

فإذا لم يتصل به ضمير قلت: اِزْدَدْ كاحْمَرَّ، ولا يجوز هنا الإدغام لكون الثاني ساكنًا بإدغامه في الأخير.

فإن قلت: الأصل اِزْدَدَدَ، فتُدغم الأول فتقول: رَدَدَ.

قلت: الإعلال ليس أسبق إلا إلى الأواخر. وأيضًا فلا يجوز في المثلين الأخيرين إلا الإدغام؛ ألا ترى أنه لا يقال احْمَرَّرَ، فإدغامه أولى.

ونظير هذا أن تبني من الفَتْ افْتَعَلَ، فلا يجوز فيه إلا افْتَتَّ، وأصله افْتَتَّتْ، فلا تدغم الأول فتقول: فَتَّتْ؛ لأنَّ إدغام الأخير أولى. فإن وصلت به ضمير المتكلم قلت افْتَتَّتْ، وهنا يجوز أن تُدغم فتقول: فَتَّتْ. ويجوز الإدغام في المصدر، فتقول: فَتَّتًا، وفي اِزْدَادٍ ذكر (س)<sup>(١)</sup> الإدغام، ولم يذكره في اِزْدَدْتُ لأنه مع التاء يجوز، ودونها لا يجوز، فذكره حيث يجوز ولا بُدَّ) انتهى كلامه.

وإذا نسيت م. الَدِّ مثلاً اقْشَعَرْتُ قلت: اِزْدَدْتُ، وبغية الضميمة تقه: اِزْدَدْتُ، هذا قول أبي الحسن<sup>(٢)</sup>، ليكون الملحق على وزن الملحق به.

وقال أبو عثمان: تقول اِزْدَدَدَ. قال<sup>(٢)</sup>: «إذا بنيت من الضرب مثل اقْشَعَرَّ قلت: اضْرَبْتُ بإدغام الباء الأولى في الثانية». قال<sup>(٣)</sup>: «لأنَّ أصل اقْشَعَرَّ اقْشَعَرَّ، فوجب فيه الإدغام»، فالأصل أيضًا هو اضْرَبْتُ، ومثله هذا يُدغم. قال أبو سعيد<sup>(٣)</sup>: «وفي القولين نظر».

وإنما<sup>(٤)</sup> قال ذلك لأنه وجد في باب الإلحاق إظهار ما لو لم يكن ملحقًا لم يُظهر نحو قَرَدَدٍ، فهل يجوز إدغام ما لو لم يكن ملحقًا كما أدغم، فاضْرَبْتُ لو لم يكن ملحقًا لم يجوز فيه الإدغام كما لا يجوز إدغام رَدَدَ فيقال: رَدَدَ.

(١) الكتاب ٤: ٤٢٨.

(٢) المنصف ٢: ٢٦٣ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ٦٤ وفيهما التمثيل باضْرَبْتُ.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٦٤.

(٤) من هنا إلى آخر قوله «(حتى كأنه عربي)» مختصر من شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٩ -

والصحيح قول المازني لأنَّ الإلحاق أكثر ما يكون بأصول الأبنية لا بما آلت إليه بالإعلال؛ فالإلحاق بأصل اقشَعَرَّ. وينبغي أيضاً أن لا يقاس على الإظهار غيره؛ ألا ترى أنَّ الملحق يُعْلَلُ وإن أخرجه الإعلال عن وزن ما ألحق به؛ ألا ترى أنك لو بنيت من الرمي مثل مَلَكُوتَ لقلت فيه: رَمَوْتُ، ومثل بُرْثُنٍ<sup>(١)</sup> لقلت فيه: رُمِيْتُ، /وقد [٩: ٣٥/ب] أخطأ مَنْ وزن اقشَعَرَّ افْعَلَّ لأنَّ أصله افْعَلَّلَ، ولا يجوز إدغام هذا المثال. والأوزان أيضاً مبنية على الأصول، فوزن أصَمَّ أَفْعَلُ، فلا تقول: أَفْعَلُ، وإنما قالوا في وزن احمرَّ افْعَلَّ بالإدغام مراعاة لما آل إليه لأنَّ افْعَلَّلَ لحن، لا يجوز إظهاره. ولذلك قالوا: وزن ارْعَوَى افْعَلَّ، ولم يقولوا: افْعَلَّلَ، وإن كان قد وقع التخالف في اللفظ؛ لأنه لا يتكلم في الأوزان إلا بما وافق كلام العرب في القياس حتى كأنه عربي.

وإن بنيت من الرَّدِّ مثل ارْعَدُودَنَّ قلت: ارْدَدَدْتُ، أصله ارْدَدُودَدَ، فأدغمت لاجتماع المثليين، وقد تقدَّمت هذه المسألة وخلاف أبي العلاء بن سليمان فيها، وأنه يفكّ مثل قَرَدَدٍ فيقول: ارْدَدُودَدَ، وهو مخالف لما قال (س)، قال<sup>(٢)</sup>: «تُدغم هذا لأنه لا نظير له في الأربعة»، ويعني أنه لو كان مثلُ ارْخُوجَمَ لكان ملحقاً به فلم يُدغم كما لم يُدغم اسْحَنَكْ<sup>(٣)</sup>، ولذلك لو بنيت منه افْعُنَلَّلَ لقلت: ارْدَدَدَدَ، بغير إدغام.

وإذا بنيت من الرَّدِّ مثل دَمَكَمَكٍ<sup>(٤)</sup> قلت: رَدَدَدْتُ، ولا يجوز إدغام الدال الثالثة في الأخيرة لأنه يزول إلحاقه؛ لأنَّ دَمَكَمَكًا مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ، وإدغامه يُزيله عن ذلك، فأظهرت كما أظهرت عَفَنْجَجًا<sup>(٥)</sup> لكونه مُلْحَقًا بِجَحْنَفَلٍ<sup>(٦)</sup>، ولأنَّ إدغامه يؤدي إلى

(١) البرثن: هو من السباع والطير بمنزلة الإصبع من الإنسان.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٨.

(٣) اسحنك الليل: اشتدت ظلمته.

(٤) الدمككم: الشديد القوي.

(٥) العفنجج: الجافي الخلق.

(٦) الجحنفل: العظيم الشفة.

إظهار مثلين قبله، فلا يجوز كما لا يجوز إدغام رَدَدَ. وإذا بنيت من الرَّدِّ مثل ذُرْحٍ<sup>(١)</sup> قلت: رُدَّدْتُ، فلا يجوز إدغام الدال الثالثة في الأخيرة لأنه يؤدي إلى إظهار المثليْن قبله، فكنت تقول: رُدَّدْتُ، وليس في الكلام مثل سُفْرَجِلٍ فيكون مُلَحَقًا به. وقوله ولا عارضًا تحريك ثانيهما مثال ذلك: لن يُحْيِيَّ ومُحْيِيَّينَ ومُحْيِيَّةَ، وازدُدِ القومَ.

وقوله ولا مُوازِنًا ما هُما فيه بجملته أو صدره فَعَلًا أو فَعَلًا أو فَعَلًا أو فَعَلًا مثال ما وازَنَ هذه الأبنية بجملته قولهم طَلَّلَ وشرَّرَ ومِرَّرَ<sup>(٢)</sup> وذُرَّرَ وسُرَّرَ ودرَّرَ وجُدَّدَ ودُلِّلَ. ومثال ما وازَنَ ذلك بصدده فقط دون جملته قولهم شَجَّجِي للعَقَقِ<sup>(٣)</sup>، وحُشِّشَاءَ لعظم في أصل الأذن، وحُمَّةَ لقطعة الفحم، وقُرَّةَ لِلأزق بأَسفل القدر، وحَبَّبةَ جمع حُبِّ، وهو الحابية، وقالوا: الدَّجَّجان فلم يُدْغِمُوا، أنشد أبو علي القالي<sup>(٤)</sup>:

تَدْعُو بِذَاكَ الدَّجَّجَانَ الدَّارِجَا

والذي يُعْتَبَرُ فيه صدره ولا يُبَالَى بالزيادة اللاحقة آخره هو ما زيدَ في آخره تاء التأنيث؛ أو علامتا التثنية وجمع السلامة، أو ياء النسب، أو الألف والنون الزائدتان، أو ألفا التأنيث، فإن كان المزيد شيئًا من هذا فحُكِمَ كحكم ما لم يلحقه شيء منها، فعلى هذا لو بنيتَ من الرَّدِّ اسمًا على وزن فَعَلٍ، وألحقته ألفًا ونونًا نحو الرَّدَدَانِ، فإنك

(١) ذرَح: دويَّة.

(٢) مِرَّرَ: جمع مِرَّة، وهي طاقة الحبل.

(٣) العَقَق: طائر أبلق بسواد وبياض.

(٤) لُهمِيان بن قحافة كما في السمط ص ٩٦٠. وهو بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد ٤:

٢٤٨ الأماي ٢: ٣١٣ والبارع ص ٥٧٩ والممتع ٢: ٦٤٧. يصف الإبل في طلب الماء.

الدججان: الديب في السير.

تَقُلُّ كما فَكَّكَتَ طَلًّا وَشَرَّرًا، وكما صَحَّحَتِ الْعَلَيَّانِ وَالنَّزَوَانِ، هذا مذهب الخليل<sup>(١)</sup> و(س)<sup>(٢)</sup>.

وذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> إلى أنك تُدغم، فتقول: الرَّدَّان. / ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما التزم تحريك الدال التي تليهما<sup>(٤)</sup>، فتَقُلُّ توالي الفتحتين، فأدغم تخفيفًا، وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو رَدَّ؛ إذ أصله رَدَدَ، فأدغموا، وهذا أولى بالإدغام من الفعل لأنَّ حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست لازمة؛ ألا ترى أنه إذا أُسند إلى التاء وشبهها زالت الحركة، فزال الثقل، فزال الإدغام، فتقول: رَدَدْتُ، إلا في اللغة التي سنذكرها إن شاء الله، وبخلاف الثاني في شَرَّرٍ لتلاعب الحركات به ولسكونه في الوقف، فتقول: شَرَّرَ، فيزول الثقل، وهذا كله مفقود في الرَّدَّان.

والصحيح ما ذهب إليه الخليل و(س)؛ لأنَّ هذا التوجيه الذي استنبطناه هو في مقابلة النص، فلا يُلْتَفَتُ إليه، والنصُّ هو قولهم: الدَّجَّانُ، بالفك. ولو بنيت من الرَّدَّ فَعِلَان مَكْسُور العين أو مضمومها أدغمت لأنَّ حكمه الإدغام لو لم تلحقه الألف والنون.

وإذا فَرَعْنَا على مذهب ابن كيسان<sup>(٥)</sup> في أَنَّ فَعَلًا وفَعُلًا من المضَعَّف لا يُدغم فيمكن فيه إذا لحقته الألف والنون أن يقال: لا يدغم، ولا يُعْتَدُّ بزيادة الألف والنون كما ذهب إليه الخليل و(س) في الرَّدَّان. ويمكن أن يقال: يُدغم، ويُفْرَق بينهما بالتوجيه الذي ذكرناه في مذهب الأخفش في إدغامه الرَّدَّان.

---

(١) الأصول ٣: ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٣) لم أقف على مذهبه هذا في مصادر.

(٤) ك: بينهما.

(٥) الممتع ٢: ٦٤٦.

وقد نُقل الخلاف<sup>(١)</sup> في غير المسألة نصًّا، وهو أن تبني من الرَّدِّ مثل ظَرَبَانِ<sup>(٢)</sup> وسُبْعَانِ<sup>(٣)</sup>، ففيه مذهبان: الفكُّ، والإدغام، فالفكُّ لأنه قد خالفَ الفعل بزيادة تختصُّ بالأسماء، فوجب الفكُّ معها كما وجب التصحيح معها في الجَوْلَانِ والصَّوْرَى<sup>(٤)</sup>. والإدغامُ لأنَّ العناية بالإدغام أشدُّ من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم يتطرفا، ولذلك أدغموا أَفْعَلْ في التفضيل والتعجب، فقالوا: هو أَشَدُّ من عمرو، وما أَشَدُّه! وصَحَّحوا حرف العلة فيهما، فقالوا: الأَجُودُ والأَبْيَنُ، وما أَبْيَنُه! وما أَجُودُه!

وثبتَ في نسخة البهاء الرَّقِّيِّ بعد قوله أو فُعَلًا قوله: أو فِعَلًا<sup>(٥)</sup>. وإنما سقطَ ذلك في النسخة التي شرحناها لأنَّ فِعَلًا مفقود في لسانهم من المضاعف؛ إذ هذا البناء لا يبنى في الأصل على حرفين، بل على حرف واحد، فلو كان البناء على حرفين لكانت الأبنية التي ذكر غير فِعَلٍ، فلذلك فُكِّ ولم يُدغم، فلو بنيتَ من الرَّدِّ مثل ضُرِبَ فينبغي أيضًا أن تَقُكَّ، فتقول: رُدِّدُ<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ هذا البناء ليس أصلًا في الفعل. ومَن يراه أصلًا له فينبغي أن يُدغم فيقول: رُدِّدُ، كما قال في فَعِلٍ وفَعْلٍ من الرَّدِّ، وأمَّا مَن أظهرَ في فَعِلٍ وفَعْلٍ من الرَّدِّ فهو أَوَّلَى أن يُظهر هذا لما ذكرناه.

(١) الكتاب ٤: ٤٢٧ والنصف ٢: ٣١٠ - ٣١٣ والأصول ٣: ٣٥٧ - ٣٥٨، ٤٠٧. الإدغام مذهب سيويه والخليل، والفك مذهب الأخفش.

(٢) الطريان: دويَّة كاهرة منتنة الريح.

(٣) سبعان: اسم موضع.

(٤) صوري: اسم موضع.

(٥) وأثبت في مطبوعة التسهيل ص ٣٢١.

(٦) ك: زيد.



ص: وتُنْقَلُ حركةُ المدغمِ إلى ما قبله إن سَكَنَ ولم يكن حرفَ مدٍّ أو ياءَ تصغيرٍ؛ ويجوز كسره إذا كان المدغمُ تاءَ الافتِعال.

ش: إذا كان المدغمُ متحرِّكًا فإنَّما أن يكون ما قبله متحرِّكًا أو ساكنًا، إن كان متحرِّكًا بقي على حركته، وسكَّنتَ ذلك الحرف المدغمُ، وأدغمته فيما بعده. وإن كان ساكنًا نَقَلْتَ إليه حركةَ المدغمِ، /وأدغمت، وذلك نحو يَزُدُّ وَيَقْرُ وَيَمُدُّ وَمَقَرٌّ وَمُحِقٌّ [٩: ٣٦/ب] ونحوه، أصله يَزُدُّ وَيَقْرُ وَيَمُدُّ وَمَقَرٌّ وَمُحِقٌّ، فتنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى الحرف الساكن.

وإنما نَقَلْتَ الحركةَ لأنك لو أَبْقَيْتَهَا لأدَّى ذلك إلى اجتماع ساكنين، أحدهما الحرف المدغمُ، فإنه سَكَنَ لأجل الإدغام، والآخر الحرف الذي قبله، وذلك في غير الوقف وفي غير ما شُرْطَ فيه التقاء الساكنين.

وقوله ولم يكن حرفَ مدٍّ قيدٌ في الساكن؛ لأنه إذا كان حرفَ مدٍّ فإنك لا تَنَقِلُ الحركةَ إليه، وحرفُ المدِّ هو الألف، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها.

أمَّا الألف فإنه لم تنقل إليه الحركةَ لأنه لا يَقْبَلُهَا إذ هو حرف هوائي؛ وما أَحَسَّنَ ما نَظَّمَ بعض الفضلاء تشبيهَ نفسه بالألف في كونه لا يقدر على التحرك<sup>(١)</sup>، وهو الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن رضوان العذري النحوي المقيم بالحلّة من<sup>(٢)</sup> ديار مصر المعروف بابن الرِّعَاد<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - وأنشدني<sup>(٤)</sup>:

(١) ك: التحريك.

(٢) ح: في ديار مصر ويعرف.

(٣) [٦٥٨ - ٧٠٠ هـ]. ولد في القاهرة، وكان نحوياً أديباً شاعراً، أخذ النحو عن ابن الحاجب،

وكان خياطاً بالحلّة، وفيها توفي. بغية الوعاة ١: ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) الأبيات له في الوافي بالوفيات ٣: ٥٩ [ط. دار إحياء التراث ٢٠٠٠م].

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ ، وَصِفْ لَهُ      شَوْقِي إِلَيْهِ ، وَأَنْتَنِي مَمْلُوكُهُ  
أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقٌ      جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مِنْهُوْكُهُ  
لَكِنْ نَخَلْتُ لِبُعْدِهِ ، فَكَأَنَّنِي      أَلِفٌ ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ حَرَكُهُ

وَعَنَى بِالْبَهَاءِ الشَّيْخَ بَهَاءَ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا الْوَائِ وَالْيَاءُ الْمَذْكُورَتَانِ فَلِشَبَّهَمَا بِالْأَلِفِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْأَلِفِ رَأْدٌ  
وَحَادٌّ، أَصْلُهُمَا رَادِدٌ وَحَادِدٌ. وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْوَائِ تُمُودٌ، أَصْلُهُ تُمُودِدٌ. وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي  
الْيَاءِ قِيَاسٌ مَنْ يَقُولُ فِي تَفَاعَلٍ: تُفْعِلُ أَنْ يَقُولَ فِي تَمَادٍ: تُمِيدُ، أَصْلُهُ تُمِيدِدٌ.

وَقَوْلُهُ أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٌ قِيْدٌ أَيْضًا فِي السَّاكِنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَاءٌ تَصْغِيرٌ فَإِنَّهُ لَا  
تُنْقَلُ إِلَيْهِ حَرَكَةُ الْمَدْغَمِ، وَذَلِكَ نَحْوُ دُوَيْبَةٍ وَمُدَبِّقٍ وَأُصَيِّمٍ فِي تَصْغِيرٍ دَابَّةً وَمُدَقٍّ<sup>(١)</sup>  
وَأَصَمٍّ.

وَإِنَّمَا لَمْ تُحَرِّكْ لِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِ حَرْفِ الْمَدِّ إِذَا كَانَ لِمَعْنَى عَدَمِ الْحَرَكَةِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى  
زِيَادَتِهِمُ الْأَلِفَ فِي فَاعِلٍ دَلَالَةً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْوَاوَ فِي مَفْعُولٍ دَلَالَةً عَلَى اسْمِ  
الْمَفْعُولِ، وَالْوَاوَ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفَ فِي فَعُولٍ وَفَعَّالٍ وَفَعِيلٍ وَمَفْعَالٍ لِلْمَبَالِغَةِ، وَالْأَلِفَ فِي  
مَسَاجِدَ دَلَالَةً عَلَى الْجَمْعِ، وَهَكَذَا جَمِيعٌ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا وَرَدَ سَاكِنًا، فَلَوْ حُرِّكَتِ  
يَاءُ التَّصْغِيرِ بِحَرَكَةِ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ بَعْدَهَا لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْخُرُوجِ عَمَّا اسْتَقَرَّ فِي هَذِهِ  
الْحُرُوفِ مِنْ وَضْعِهَا عَلَى السَّكُونِ. وَأَيْضًا فَلَوْ حَرَكْنَاهَا لَلَزِمَ مِنْ تَحْرِيكِهَا قَلْبُهَا أَلْفًا،  
فَكَانَتْ تَسْتَحِيلُ صَوْرَتُهَا.

فَإِنْ كَانَ حَرْفُ اللَّيْنِ غَيْرَ يَاءٍ التَّصْغِيرِ وَغَيْرَ مَا ذَكَرْنَا نَقَلْنَا إِلَيْهِ الْحَرَكَةَ؛ مِثَالُ  
ذَلِكَ يَوُدُّ وَمَوَدَّةٌ وَأَوْدُ مِنْ فُلَانٍ، أَصْلُهُ يَوْدُدُ وَمَوْدَدَةٌ وَأَوْدُدُ مِنْ فُلَانٍ.

(١) المدق: حجر يثق به الطيب.

وقوله ويجوز كسره إن كان المدغم تاءً الافتعال مثال ذلك اقْتَتَلَ، إذا أدغمت<sup>(١)</sup> سَكَنْتَ التاء، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وهو القاف، فتذهب همزة الوصل لتحرك القاف، وحركة التاء فتحة، فنقول: قَتَلَ، ونقول / في مضارعه: [٩: ٣٧/أ] يَقْتَلُ بفتح القاف وكسر التاء، وفي اسم الفاعل مُقْتَلٌ كذلك، وفي اسم المفعول مُقْتَلٌ بفتحهما، والأصل: اقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ ومُقْتَتِلٌ ومُقْتَتَلٌ.

ويجوز كسر ذلك الساكن الذي هو فاء الكلمة إذا أدغمت التاء في التاء؛ وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسر في التاء المدغمة، وإنما ذلك لأجل أنهم لما سَكَنُوا التاء لإدغامها في التاء، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة، كُسِرَتِ الفاء على أصل التقاء الساكنين، وذهبت همزة الوصل لتحرك الفاء.

وتقول في مضارع قَتَلَ هذا يَقْتَلُ، وفي اسم الفاعل مُقْتَلٌ بكسر القاف والتاء فيهما. ومن العرب مَنْ يَسْتَقِلُّ الخروج من ضم إلى كسر في اسم الفاعل، فيتبع فاء الكلمة الميم فيضَمُّ، فيقول: مُقْتَلٌ. وتقول في اسم المفعول مُقْتَلٌ بكسر القاف وفتح التاء. ومن العرب مَنْ يَسْتَقِلُّ أيضًا الخروج من ضم إلى كسر، فيتبع فاء الكلمة الميم، فيقول مُقْتَلٌ. ومنهم مَنْ يَكْسِرُ حرف المضارعة إبتاعًا لحركة القاف، أو على لغة من يقول في مضارع اقْتَتَلَ: يَفْتَعِلُ، فيكسر حرف المضارعة، ومنه قول أبي النجم<sup>(٢)</sup>:

نَدَاغُ الشَّيْبِ ، ولم يَقْتَلِ

ومن العرب مَنْ إذا كسر فاء الكلمة في اقْتَتَلَ بعد الإدغام أَتَبَعَ حركة التاء حركة الفاء، فيقول قَتَلَ بكسر القاف والتاء.

وقياس المضارع من قَتَلَ يَقْتَلُ وَيَقْتَلُ، واسم الفاعل مُقْتَلٌ بكسر القاف والتاء، أو مُقْتَلٌ بإتباع حركة القاف لحركة الميم، وأما اسم المفعول في هذه اللغة فقياسه كاسم

(١) المسألة بلغاتها في شرح كتاب سيبويه للسرياني ١٩: ٣٥ - ٣٩ والمتع ٢: ٦٣٨ - ٦٤٣

وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٠ - ١٠٧٢.

(٢) الديوان ص ٣٥٤ [تحقيق جمران]. الشيب: الشيوخ، جمع أشيب.

الفاعل مُقْتَلٌ ومُقْتَلٌ، فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بقرينة، ويصير نظير مُخْتَار هكذا لاسم فاعل ولمفعول، ويتميز أحدهما بالقرائن.

وقياسُ مَنْ قال قَتَلَ أن يقول قَتَّالًا بفتح القاف والتاء، وَمَنْ قال قَتَلَ أن يقول قَتَّالًا، وَمَنْ قال قَتَّلَ أن يقول قَتَّبِلًا، فيقلب الألف ياء لأجل الكسرة التي قبلها.

وقال بعض أصحابنا: «لا ينبغي أن يكسر التاء في المصدر فيقول قَتَّبِلًا لأنَّ ذلك يؤدي إلى قلب الألف ياء، فيكثر التغير». وكثرة التغير الذي أشار إليه هو الإدغام، وتحريك الحرف المدغم بغير الحركة التي له في الأصل، وتحريك فاء الكلمة بالحركة التي ليست له في الأصل، وحذف همزة الوصل.

قال بعض أصحابنا: «(والمسموع في المصدر<sup>(١)</sup> فعَّالًا<sup>(٢)</sup>) فقط، وقياسُ فَعَّلَ وفَعَّلَ فعال، وقياسُ فَعَّاهُ فعَّاهُ فعال».

ص: فإن سَكَن ثانيهما لا اتصاله بضمير مرفوع أو لكون ما هما فيه أَفْعَل تعجبًا تعيَّن الفك؛ والإدغام قبل الضمير لغة. فإن سَكَن الثاني جزمًا أو بناءً في غير أَفْعَل المذكور، أو كان ياءً لازمًا تحريكها، أو وَلِيَ المثلان فاءً افتعالٍ أو افْعِلالٍ، أو كان أولهما بدلٌ غير مدَّة دون لزوم - جاز الفكُّ والإدغام. وقد يَرِدُ الإدغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما، فلا يُقاس عليه.

ش: مثال اتصاله بضمير مرفوع رَدَدْتُ ورَدَدْتُ ورَدَدْتُ ورَدَدْتُ ورَدَدْتُ، فالعرب الحجازيون وغيرهم لا يدغمون ذلك لأنَّ سكون الدال هنا لا يُشبهه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي وإن كان اِرْدَدْنَ أمرًا؛ لأنها /إنما سكنت من أجل النون كما سكنت من أجل التاء في رَدَدْتُ.

(١) انظر ما تقدم في هذه المصادر في ١٤: ٢٢٤.

(٢) في المخطوطات: فعلاً.

وقوله أَفْعِلْ تَعَجُّبًا مثاله قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَأَخْبِتْ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا .....

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

أَعَزِّرْ عَلَيَّ بَأْنَ أُرْوَعَ شِبْهَهَا      أَوْ أَنْ يَذْفُقْنَ عَلَى يَدَيَّ جِهَامَا

وقوله تَعَيَّنَ الْفَلَكُ هذا عند الجمهور، وذهب الكسائي<sup>(٣)</sup> إلى أَنَّ أَفْعِلْ في التعجب يُدْعَم، فيقال: أَحَبُّ بَرِيدٍ! ذكر ذلك عنه صاحب (المُقْنِع).

وقوله لُغَةً هي لغة ناس من بكر بن وائل، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(وزعم الخليل أَنَّ نَاسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّ نَ وَمَرَّ نَ وَرَدَّ نَ)). وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قَدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فأَبَقُوا اللفظ على حاله عند ما دخلتا.

وحكى بعض<sup>(٥)</sup> الكوفيين في هذا رَدَّ نَ، يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث، ويدغمها فيها؛ لأنَّ نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وكأنه حافظ على بقاء الإدغام، فزاد هذه النون.

وحكى بعضهم<sup>(٥)</sup> في رَدَّ نَ رَدَّاتُ، وهو في غاية الشذوذ، ووجهه أَنَّ هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، والإدغام حُوفِظَ<sup>(٦)</sup> على إبقائه، فناسب أن يزيد ساكنًا قبل التاء، وكان الساكن ألفًا لأنَّ الألف مناسبة للفتحة قبلها.

---

(١) تقدم في ١٠: ١٨٧.

(٢) تقدم في ١٠: ٢٠٧.

(٣) تقدم ذكره في ١٠: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٥.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٦٦.

(٦) فيما عدا ح: حافظ.

وقوله فإن سكن الثاني جزءاً أو بناء مثاله في الجزم: لم يَزُدْ، وفي البناء اُزُدْ، وأهل الحجاز<sup>(١)</sup> يُظهرون لأنَّ سكون الآخر يوجب تحريك الأول لأنه لا يلتقي ساكنان؛ ولا يُتصور إدغام إلا بسكون الأول. وبنو تميم<sup>(٢)</sup> يُدغمون هذا لثقل اجتماع المثلين. وجعل بعض أصحابنا<sup>(٣)</sup> الإدغام لغةً لغير أهل الحجاز، ولم يُخصَّ تميماً من غيرهم.

وإذا سَكَنوا الأول نقلوا حركته إلى ما قبله إن كان ساكناً يتحرك، نحو اُزُدْ واطْمَأْنِنْ، فقالوا: زُدْ واطْمِئِنَّ. فإن كان الساكنُ جيءَ بهمزة الوصل للابتداء به حُذفت كما تُحذف في اسئَلْ إذا نقلت الحركة، ولم يحك أحد من البصريين إقرار همزة الوصل في زُدْ ونحوه مع الإدغام.

وحكى الكسائي<sup>(٣)</sup> أنه سمع من عبد القيس اُزُدْ، واعَضْ، في اغَضَضْ، وافرَّ بهمزة الوصل والإدغام. وهذا نظير ما حكى أبو الحسن<sup>(٤)</sup> في اسئَلْ اسئل بنقل حركة الهمزة إلى السين وإقرار همزة الوصل، شَبَّهوا همزة الوصل في هذا بهمزة الوصل في لام التعريف حيث قالوا: الحَمَرُ فحركوا اللام وأقروا الهمزة، وكان مع لام التعريف فصيحاً ومع هذا شاذاً حتى إنَّ البصريين لم يحفظوه؛ لأنَّ همزة أل شَبَّهت بهمزة القطع لانفتاحها ولثبوتها في مواضع لا يثبت فيها غيرها من همزات الوصل؛ وذلك مع ألف الاستفهام، ومع (يا) في النداء في: يا الله، وفي القَسَم في: أقالله لتفعلنَّ، ولأنَّ الساكن معها مبنيٌّ على السكون حال وضعه لا يتحرك إلا حركة عارضة؛ بخلاف سكون راء

(١) الكتاب ٣: ٥٣٠، ٤: ٤٧٣.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٥٧.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٥٩ وتقدم في ١٧: ١٢٢. وتقدم في ١٤: ١٩٧ أن قطرباً حكاها.

(٤) تقدم في ١٤: ١٩٧، وزد على ما فيه المقتضب ١: ٢٥٤.

ازْدُدْ ونحوه، فَإِنَّ الرَاءَ تتحرك في تصاريف الكلمة، وتثبت الحركة في المضارع رفعًا ونصبًا، وكأَنَّ السكون في اِزْدُدْ ونحوه عارض.

وقد استضعف الفراء<sup>(١)</sup> حكاية الكسائي في إثبات الهمزة مع الإدغام.

وإذا أدغم الموقوف / من هذا الفعل المضاعف الآخر فالتقى ساكنان حَرَكَوا [٩: ٣٨/١] الثاني لالتقاء الساكنين؛ فحكى (س)<sup>(٢)</sup> عنهم أربع لغات:

الأولى: تحريكه بأقرب الحركات إليه، نحو رُدُّ فِرِّ عَضٍّ، إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين فيحركون بحركة الضمير، نحو عَضُّهُ وَرُدُّهَا، وإلا ما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها، فيكسرون، نحو<sup>(٣)</sup>:

فَعُضِّ الطَّرْفَ ..... وَرُدِّ ابْنَكَ.

الثانية: الفتح مطلقًا إلا إذا لَقِيَهِ ساكن بعده، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «(وهم بنو أَسَدٍ)).

الثالثة: الفتح مطلقًا، ولم يَسْتَشْنُوا شيئًا.

الرابعة: الكسر على أصل التقاء الساكنين، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «(وَمَنْ يَكْسِرُ كَعْبٌ

وَعَنِي)).

وَمَنْ أَلْحَقَ الضَّمَاثِرَ هَلُمَّ فَقَالَ: هَلُمَّا وَهَلُمَّوا فجعلها فعلاً مجمعون على فتح

الميم في هَلُمَّ مدغمة.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٦٠.

(٢) الكتاب ٣: ٥٣٢ - ٥٣٤.

(٣) تقدم في ١٧: ١٠٧، وهذا أول البيت:

فَعُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ      فلا كَعْبًا بَلَعْتَ ولا كِلَابًا

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٣ وبعدة: «(وغيرهم من بني تميم)).

(٥) الكتاب ٣: ٥٣٤.

وقد تكلم النحاة على توجيه هذه اللغات بما يطول ذكره، وقد حكى أبو علي في (الإيضاح) هذه اللغات مخالفة لما ذكره (س)، قال أبو علي<sup>(١)</sup>: «(منهم من يُتبع، ومنهم من يفتح، ومنهم من يكسر)». ثم قال<sup>(٢)</sup>: «(إذا اتصل بذلك ضمير المؤنث فتحوا جميعاً، وإذا اتصل به ضمير المذكر ضُمُّوا)».

ولا وجه لقول أبي علي إلا أن يريد الأكثر، وذلك أن الفتح مع ضمير المؤنث في ثلاث اللغات التي حكى (س)، وفي اللغتين من الثلاث التي حكى هو أولاً، وهذا كما ترى، فإن ظاهر كلامه إجماعهم على ذلك، وليس يوافق ما حكاه (س). قال أبو القاسم الزجاجي<sup>(٣)</sup>: «(إذا ثَبِتَ أو جُمِعَتْ لم يكن إلا الإدغام لأنهم متحركان)»، ولذلك قال المصنف: **فإن سَكَنَ الثاني جزءاً أو بناءً<sup>(٤)</sup> احترازاً من أن يتحرك، فإنه إذ ذاك لا يجوز إلا الإدغام، فلا يجوز: أمُدَا، ولا: اشدُّدُوا.**

**فإن قلت:** لم لا يجوز الإظهار، والتحريك عارضٌ بسبب الالف والواو؟  
**قلت:** ليس بعارض، بل الفعل مبنيٌّ على هاتين العلامتين، وكذلك أيضاً على علامة المؤنث، فلا يجوز نحو اَرْدُدِي. ويبين ذلك أنه إذا وقع المجزوم قبل هذه العلامات كان جزمه بحذف النون، نحو: لم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، ولم تَرُدِّي، فالدال في هذه ليست في تقدير السكون، فكذلك في نحو: رُدَّا ورُدُّوا ورُدِّي؛ لأن هذا البناء قد حُكِمَ له بحكم المجزوم، ولذلك حُذِفَ أواخر الفعل المعتل<sup>(٥)</sup> له، نحو اَحْشَهُ واعْزُهُ وازِمُهُ، فكذلك رُدَّا ينبغي أن يكون في تقدير حذف النون، وليست الدال في تقدير السكون.

---

(١) التكملة ص ٥ باختصار، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٢) التكملة ص ٥ - ٦ باختصار.

(٣) الجمل ص ٤١٤.

(٤) في المخطوطات: وقفًا. والتصويب من نصه المتقدم.

(٥) المعتل: سقط من ح.



وينبغي للمصنف أن يقول: ((فإن سكن الثاني جزءاً أو بناءً في غير أَفْعِلْ المذكور أو تَحَرَّكَ حركة عارضة لالتقاء الساكنين))؛ ألا ترى أنَّ قولهم لم يَزُدْ الرجل أظهره الحجازيون، وأدغمه مَنْ يُدغمه لغرض حركته.

فأما إذا لحقت نون التوكيد فقد علَّل (س)<sup>(١)</sup> تحريكه بسكون النون، فهو محرَّك لالتقاء الساكنين، فينبغي أن يُظهره الحجازيون، ولم يُظهره لأنَّ الفرق بينه وبين لم يَزُدْ الرجل أنَّ لم يَزُدْ الرجل في تقدير السكون، وهذا ليس كذلك لأنَّ نون التوكيد أبطلت إعراب الفعل، ولذلك لا يبقى المرفوع معها مرفوعاً، وتُحذف نون الرفع معها.

وتعليلُ (س) التحريك بسكون النون صحيح في أنه موجب أولاً، لكنه زال

بوجوب البناء تقدير السكون، كما أنَّ التسكين مع جماعة المؤنث /مزيل للفظ [٩: ٣٨/ب] الإعراب، ثم لم يُقدَّر بعد ذلك، بل رُدَّ إلى أصله من البناء.

وقد تقدَّم الكلام للمصنف على أكثر هذا الفصل في آخر (باب التقاء الساكنين)<sup>(٢)</sup>، وشرحناه هناك، لكن في شرحنا هنا له مزيد فوائد لم تمرَّ فيما تقدم.

وقوله في غير أَفْعِلْ المذكور يعني به الذي تقدَّم ذكره، وهو المراد به التعجب، فإنه يتعيَّن فيه الفكُّ على ما ذكر، وقد ذكرنا خلاف الكسائي فيه.

وقوله أو كان ياءً لازماً تحريكها يريد: أو كان الثاني، ومثال ذلك حَيَّيْ، فإنه يجوز فيه الفكُّ والإدغام، وقد قرئ: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ﴾، و﴿مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك أُحْيِي وَأُحْيِي<sup>(٤)</sup>، وَحْيِي وَحْيِي<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣: ٥١٨ - ٥١٩.

(٢) تقدم في ١٧: ١١٧ - ١٣٠.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال. قرأ بالإدغام أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية حفص، وابن كثير في رواية قبل، وقرأ بالفك نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير في رواية البزي. السبعة ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٤) وأحي: سقط من ك.

(٥) وحى: سقط من ح.

وفي (الإفصاح)<sup>(١)</sup>: الإظهار في عِيٍّ<sup>(٢)</sup> أكثر في كلامهم، والإدغام جائز لأنه مثل فرزت وعَضِضْتُ، وقد كان ينبغي أن لا يجوز إلا الإدغام كالحروف الجوامد إذا التقت.

وقوله لازماً تحريكها احترازاً من أن يكون تحريكها عارضاً، نحو: لن يُعَيِّي، ورأيت مُحَيِّياً، فهذا لا يجوز فيه إلا الإظهار فقط. وأجاز الفراء<sup>(٣)</sup>: لن يُعَيِّي زيدٌ، يريد: لن يُعَيِّي، فأدغم، وكذلك في الجزم يقول: لم يُعَيِّي، وبيني الرفع على النصب فيقول: يُعَيِّي بالإدغام. وتقدم الكلام<sup>(٤)</sup> في البيت الذي استدلل به الفراء في (باب إعراب المعتل الآخر) أول الكتاب.

وجماع القول فيما عينه ولامه ياء أن أنه إما أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة: إن كانت ساكنة لم يحز الإدغام، نحو حَيَّيْتُ وأَحْيَيْتُ.

وإن كانت متحركة فإمّا أن يكون ما قبلها مفتوحاً أو غير مفتوح:

إن كان مفتوحاً قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، نحو أَحْيَا واستَحْيَا.

وإن كان غير مفتوح وحركتها إعرابٌ فلا إدغام، نحو: رأيت مُحَيِّياً؛ لأنَّ عروض الحركة كعروض التسكين في نحو يُحْيِيكَ، كلاهما مانع من الإدغام. أو بناءً والياء منطرفةً فالفكّ والإدغام نحو حَيِّي.

فإن اتصلت به الواو فمن أدغم قال: حَيُّوا كما قال زُذُوا، وأنشدوا<sup>(٥)</sup>:

---

(١) وفي الإفصاح ... إذا التقت: سقط من ح.

(٢) ل: حبي. ك: عي.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢١٣، وانظر ما تقدم في ١: ٢٠١.

(٤) تقدم في ١: ٢٠١.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص في شرح شواهد شرح الشافعية ص ٣٥٦ - ٣٦٣. وبلا نسبة في

الكتاب ٤: ٣٩٦ والمنصف ٢: ١٩١ والممتع ٢: ٥٧٨.

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وَمَنْ أَظْهَرَ قَالَ: حَيُّوا كَمَا قَالَ رَضُوا، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ حَيُّوا، فَاسْتَقْلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ فَحَذَفُوهَا، فَالتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالْوَاوُ، فَحَذَفَتِ الْيَاءُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، قَالَ<sup>(١)</sup>:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمَسٍ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

وَقَدْ اسْتَقْبَحَ الْفَرَاءُ<sup>(٢)</sup> الْإِدْغَامَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَאוُ الْجَمْعَ نَحْوَ عَيُّوا؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ يَجِبُ أَنْ تَسْكُنَ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ، وَالْوَاوُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ. وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ جَيِّدٌ حَسَنٌ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى الْوَاحِدِ، فَتَقُولُ عَيَّيَّ، ثُمَّ تُزَادُ وَاوُ الْجَمْعِ. أَوْ غَيْرُ مُتَطَرَفَةٍ بَعْدَهَا عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ، نَحْوَ مُحْيِيَانٍ وَحَيَّيَانٍ وَمُحْيِيَانٍ.

أَوْ عَلَامَةُ جَمْعٍ نَحْوَ مُحْيِيَاتٍ، فَالْإِظْهَارُ فَقَطْ، وَعَلَى قِيَاسِ الْفَرَاءِ يُدْغَمُ هَذَا كُلُّهُ جَوَازًا. أَوْ أَلْفٌ مَمْدُودَةٌ نَحْوَ أَعْيَاءَ. أَوْ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ نَحْوَ مُحْيِيَانٍ عَلَى وَزْنِ مُسْحَلَانٍ<sup>(٣)</sup>، أَوْ تَاءٌ تَأْنِيثٌ لَاحِقَةٌ لَجَمْعٍ نَحْوَ حَيَاءٍ<sup>(٤)</sup> وَأَحْيِيَّةٍ وَعَيِّيٍّ وَأَعْيِيَّةٍ، فَيَجُوزُ الْفُكُّ وَالْإِدْغَامُ. / أَوْ لَاحِقَةٌ لِمَفْرَدٍ غَيْرِ عِوَضٍ مِنْ مَحْذُوفٍ، فَالْإِظْهَارُ فَقَطْ نَحْوَ مُعْيِيَّةٍ [٩: ٣٩/أ] وَمُحْيِيَّةٍ، أَوْ عِوَضًا فَالْإِدْغَامُ فَقَطْ نَحْوَ نَحْيَةٍ مُصْدَرٍ حَيًّا، وَالْأَصْلُ نَحْيِيٌّ، فَحُذِفَتِ يَاءُ التَّفْعِيلِ، وَعُوضَتْ التَّاءُ مِنْهَا.

وَزَعِمَ أَبُو عَثْمَانَ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ قِيَاسًا عَلَى أَحْيِيَّةٍ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى أَجْيٍ كَمَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى نَحْيٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم البيت في ٤: ١٥٢.

(٢) معاني القرآن ١: ٤١١ - ٤١٢.

(٣) مسحلان: واد.

(٤) حياء الناقة: فرجها.

(٥) المنصف ٢: ١٩٥ - ١٩٦.

(٦) ح: محي.

وما ذهب إليه ضعيف لأنَّ التاء من نَحْيَةٍ صارت عوضًا من حرفٍ من نفس الكلمة؛ فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة، بخلاف تاء أَحْيَةٍ فإنها لمجرد الجمع، وأيضًا فأَحْيَةٍ جمع، والجمعُ فرع على الواحد، والفرعُ قد يُلاحظ وقد لا يُلاحظ، وأما نَحْيَةٌ فمصدر، والمصدرُ أصل، فينبغي أن يُلاحظ في نفسه.

وفي (الإفصاح)<sup>(١)</sup>: فأما نَحْيَةٌ فاختَلَفَ فيها النحويون: قال (س)<sup>(٢)</sup>: «فأما نَحْيَةٌ فبمنزلة أَحْيَةٍ»، يعني جمع حياء الناقة، فأكثرُ النحويين على أنه لم يَجْزِ التضعيف<sup>(٣)</sup> فيها ولا فيما هو بمنزلتها.

وقال أبو عثمان: يجوز ذلك فيها لأنه قال: «بمنزلة أَحْيَةٍ»، وقد ذُكِرَ في أَحْيَةٍ قبل هذا جواز الإظهار، قال<sup>(٤)</sup>: «وقد سمعنا بعض العرب يقول: أَعْيَاءُ، فَبَيْنَ، وَأَحْيَةٍ كذلك. وأحسنُ ذلك أن تُخَفِّفَهَا، وتكون بمنزلة متحرك».

وقيل: التاء في نَحْيَةٍ بدلٌ من ياء التَّفْعِيلِ وهي لازمة، والجمع عارض، وقد يُحمل على المفرد. والظاهرُ من قول (س) قول أبي عثمان. وهذا الذي تقدَّم قول ابن جني<sup>(٥)</sup>، ولا يُظهر.

وقال: «المصدر يُحمل عليه، ولا يُحمل على غيره، ولا يُسَلَّمُ شيء<sup>(٥)</sup> من هذا، إلا أنه لم يُسمع في نَحْيَةٍ إلا الإدغام، وقاسه (س) على أَحْيَةٍ لأنه على وزن الفعل مثله، ودخلت التاء مثله، وفيها نقل حركة العين إلى الفاء<sup>(٦)</sup>».

---

(١) وفي الإفصاح ... فإن فيه ثلاث ياءات: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٣٩٧.

(٣) التضعيف: إظهار الياءين.

(٤) المنصف ٢: ١٩٦.

(٥) ل: ولا نسلم شيئًا.

(٦) في المخطوطات: الياء.

وقال أبو عثمان<sup>(١)</sup>: «الإظهار جائز، والإدغام أقيس كما كان في أحيية». قال<sup>(١)</sup>: «لأنَّ الهاء في أحيية لازمة إذا كانت جمعًا لزوم تاء تحية».

قال ابن جني<sup>(٢)</sup>: «وحدّثت عن أبي علي - ولم أسمع منه - أنه قال: هربوا من كثرة الياءات في تحييي، فلو لم يُدغموا لرجعوا لما هربوا منه». قال<sup>(٢)</sup>: «وهذا قول سديد» انتهى.

وليس بقول سديد لأنَّ تحيية مظهرًا<sup>(٣)</sup> لم تكثر فيه الياءات؛ إذ ليس فيه إلا ياءان مظهران كهما في أحيية، بخلاف تحييا فإنَّ فيه ثلاث ياءات، وإذا أظهرت الياءين وكان الإدغام جائزًا أو لم يكن كان الإخفاء في الحركة من الياء الأولى<sup>(٤)</sup> أفصح من الإظهار؛ لأنَّ الإخفاء واسطة بين الإظهار والإدغام، وفي الكسرة أحسن منه في الفتحة، فإخفاء تحييين أحسن من الإخفاء في تحييين لأنَّ الكسرة أثقل، فالداعية إلى التخفيف فيها أشدُّ.

ومع هذا التفصيل الذي ذكرناه لا يصحُّ قول المصنف: أو كان ياء لازماً تحريكها، فإنه ذكر أنه يجوز فيها الفكُّ والإدغام. وقد اتَّضح<sup>(٥)</sup> من هذ التفصيل أنَّ من ذلك ما يجوز فيه الإدغام والإظهار، وما يجب<sup>(٦)</sup> فيه الإظهار، وما يجب فيه الإعلال، وما يجوز فيه الإدغام والإعلال<sup>(٧)</sup>، وما اختلف في جواز إظهاره.

---

(١) المنصف ١: ١٩٥.

(٢) المنصف ٢: ١٩٦.

(٣) ك: مظهره.

(٤) ح: أولى.

(٥) ح: اتصل.

(٦) وما يجب ... وما يجوز فيه الإدغام والإعلال: سقط من ل، ت، ن.

(٧) ك: ((والا))، وموضع بقية الكلمة بياض.

وقوله أو ولي المثلان فاء افتعال أو افعلال مثال الافتعال الافتعال، فيجوز فيه [٩: ٣٩/ب] الإظهار، ويجوز الإدغام / وقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> على ذلك عند قوله في هذا الفصل: ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال.

ومثال الأفعلال قولهم في مصدر اخووى مبنياً من الخوة<sup>(٢)</sup> مثل اخمر: اخوواء، فيجوز فيه على قول من قال في مصدر افتتل قتلاً أن يدغم فيقول: حواء، هذا قول أبي الحسن. ويقول غيره: حياء، فيقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، ثم يقلب الثانية ياء، ويدغم الياء في الياء، وقد تقدّم الكلام<sup>(٣)</sup> على هذه المسألة.

وقوله أو كان أو لهما بدل غير مدّة دون لزوم مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَتُنْثَا وَرِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> في وقف حمزة<sup>(٥)</sup>، فإنه يُبدل الهمزة ياء، فلنك أن تقول: ﴿وَرِيًّا﴾ بالإدغام، ولك أن تقول: ﴿وَرِيًّا﴾ بالفلك.

واحتز بقوله بدل غير مدّة من أن يكون بدل مدّة، فإنه يجب الإظهار، فتقول في قائل: قوول، فلا تدغم لأنّ الأول بدل مدّة.

واحتز بقوله دون لزوم من أن يكون بدلاً من غير مدة ويكون البدل قد لزم، نحو أن تبني من الأوب اسماً على أبلّم، فإنك تقول: أوبّ، وأصله أُوُوبّ، فتُبدل وتدغم، وقد تقدّم الكلام<sup>(٥)</sup> على هذه المسألة في أول الباب.

وقوله جاز الفلك والإدغام أراد بالفلك الإظهار، ولم يبين من هذا الكلام من يُفك من العرب ومن يدغم. وسرد مسائل ستة أجاز فيها الفلك والإدغام، ومنها ما

(١) تقدم في ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) الخوة: لون نخالطه الكمّة.

(٣) تقدم في ١٩: ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٥) تقدم في ص ٢١٧.

يختصُّ بالوقف، ومنها ما فيه تفصيل، ومنا ما جهل فيه مَنْ يُفَكُّ وَمَنْ يُدْغَم، وهذا كما ترى من التَّشْيِيعِ<sup>(١)</sup>.

وقوله وقد يَرِدُ الإدغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما، فلا يقاس عليه مثال ذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ      تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهُمَا ، فَتُعِيُّ

أصله فَتُعِيُّ فادغم، وليس بلازم تحريك ثانيهما؛ ألا ترى أنَّ التحريك لا يكون إلا في حالة النصب، نحو: لن يُعَيِّي، وأما في حالة الرفع فإنه تسكن الياء لاستثقال الضمة فيها. وهذا بيت شاذٌّ لا يقاس عليه، وذكر بعض<sup>(٣)</sup> أصحابنا أنه طعن على قائله.

قال أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup>: لا نعلم بين البصريين اختلافاً أنه لا يجوز الإدغام لأنك لو أدغمت جمعت بين ساكنين، الياء الثانية ساكنة، وتسكن الأولى للإدغام، فيجتمع ساكنان، وهذا بعد كسر ما قبل الياء الأولى.

وأجاز الفراء<sup>(٥)</sup> الإدغام في المستقبل، واحتجَّ بأنَّ الياء قد تتحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾<sup>(٦)</sup>.

والذي قاله لا وجه له عند البصريين لأنَّ تحريكها عندهم في النصب عارض لها.

---

(١) التشييع: التخليط.

(٢) تقدم البيت في ١ : ٢٠١.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ٢ : ٥٨٦.

(٤) إعراب القرآن ٢ : ١٨٨ - ١٨٩.

(٥) معاني القرآن له ١ : ٤١٢، ٣ : ٢١٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨٩.

(٦) من الآية ٤٠ من سورة القيامة.

ص: وَيُعَلُّ ثَانِي اللّامين فِي أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ مِنْ ذَوَاتِ الْبَاءِ وَالْوَاوِ، فَلَا يَلْتَقِي مِثْلَانِ فِيحْتَاجُ إِلَى إِدْغَامٍ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّنَ فِي الْمِثْلَيْنِ. وَفِي مِثْلِ سَبْعَانَ مِنَ الْقُوَّةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ، أَقْبَسُهَا إِدْالِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، وَتَالِيَتَهَا يَاءً، وَالْإِدْغَامُ أَسْهَلُ مِنَ الْفَكِّ. وَلَا يَجُوزُ إِدْغَامٌ فِي مِثْلِ جَحْمَرٍشٍ مِنَ الرَّمْيِ لِعَدَمِ وَزْنِ الْفِعْلِ، خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ.

ش: مِثَالُ أَفْعَلٍ مِنْ ذَوَاتِ الْبَاءِ قَوْلُهُمْ: ازْمَيْنا مِنَ الرَّمْيِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللّامَ الْمُعْتَلَّةَ إِذَا ضُوعِفَتْ صَحَّتِ اللّامُ الْأُولَى، وَجَرَتْ / فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْعَيْنِ، وَتَعْتَلُّ الثَّانِيَّةُ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ نَظِيرَ هَوَى وَغَوَى، فَالْأَصْلُ فِي ازْمَيْنا: ازْمَيْيَ، تَحَرَّكَ الْبَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلْفًا فَقِيلَ: ازْمَيْنا. وَتَقُولُ فِي الْمِضَارِعِ: يَزْمِي كَمَا تَقُولُ: يَحْيِي، وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِيهِ.

وَمِثَالُ أَفْعَالٍ مِنَ الرَّمْيِ ازْمَايَا، وَالْأَصْلُ ازْمَايِيَ، تَحَرَّكَ الْبَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلْفًا. وَتَقُولُ فِي الْمِضَارِعِ: يَزْمَايِي.

وَقَوْلُهُمْ: ازْمَيْنا مِنَ الرَّمْيِ، وَالْأَصْلُ ازْمَيْيَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ فِي الْكَلَامِ فِي ذَوَاتِ الْبَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ ازْعَوَى<sup>(١)</sup>، إِنَّمَا هِيَ أَفْعَلٌ كَاخْمَرٌ، وَهُوَ مَطَاوِعُ لِرَعْوَتِهِ، يُقَالُ: رَعَوْتُهُ فَارْعَوَى، وَهُوَ شَاذٌ. وَاقْتَوَى أَفْعَلٌ أَيْضًا مِنَ الْقَتْوِ، أَي: خَدَمَ وَسَاسَ، وَالْقَتْوُ: الْخِدْمَةُ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ<sup>(٢)</sup>:

تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ      فإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي

وَقَالَ آخِرُ<sup>(٢)</sup>:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ بَنِي حُزَيْمَةَ لَا      أَحْسِنُ قَتْوَ الْمُلُوكِ وَالْحَفْدَا

وَمِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَرَى الْكَلَامُ فِيهَا بَيْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ وَلَّادٍ وَأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ مَسْأَلَةٌ<sup>(٣)</sup>: كَيْفَ تَبَنَّى مِنْ رَجَا مِثْلَ أَفْعَلْتُ، سَأَلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:

(١) ارعوى عن القبيح: كف عنه.

(٢) تقدم البيت في ١٤ : ١٧٤.

(٣) المسألة في سفر السعادة ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٩ وفيها اختصار هنا.



أقول: اَرْجَوْتُ، فقال أبو جعفر: هذا خطأ لأنَّ لا نعلم خلافاً بين النحويين أنَّ الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أُنْهِيَ ثَقْلَب ياء؛ كما قالوا في أَفْعَلْتُ من غَزَوْتُ: أَغَزَيْتُ، وفي اسْتَفْعَلْتُ: اسْتَغَزَيْتُ. والوجه عند أبي جعفر اَرْجَوَيْتُ اَرْجَوِي اَرْجِوَاءً وأنا مُرَجَوٍ، مثل اَحْمَرْتُ اَحْمَرًا وأنا مُحْمَرٌ، إلا أنك ثَقْلَب في اَرْجَوَيْتُ اَرْجَوِي، وتُدغم في اَحْمَرُ يَحْمَرُ.

وقال محمد بن بدر البغدادي: قول أبي العباس في أَفْعَلْتُ اَرْجَوْتُ تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال، وسبيل كل مُمَثِّل أن يتكلم بالمثل على الأصل، ثم يَنْظُر في إعلاله بعد، فافْعَلْتُ على الأصل: اَرْجَوْتُ، وعلى الإعلال اَرْجَوَيْتُ، ومن قال كَيْنُونَةٌ: فَيَعْلُولُهُ ذهب إلى الأصل، ومن قال فَيَعْلُولُهُ ذهب إلى اللفظ، وإذا بَنَوْا مثل عُصْفُورٍ من غزا قالوا: غَزَوْوْ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعْلِلُهُ، و(س) يُعْلِلُهُ بعد ذلك ويقول: غَزَوِي<sup>(١)</sup>.

وقد ردَّ على ابن بدر مصنفُ كتاب (سِفَر السَّعَادَةِ) فقال<sup>(٢)</sup>: «قولُ ابن بدر في اَرْجَوْتُ إنه تمثيلٌ على الأصل غير صحيح؛ لأنَّ ذلك لم يُنْطَق به في الأصل كما نُطَق بِكَيْنُونَةٍ، كما قال<sup>(٣)</sup>:

يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمْنَا سَفِينَةً      حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةً

وإنما يُمَثَّل بالأصل ما لا يصحُّ تمثيله على اللفظ، كقولك في عِدَّة: إنه فِعْلَةٌ، ولا تقول: عِلَّة، وفي عَدٍ: إنه فَعْلٌ، ولا تقول فَع. ثم إنَّ أبا جعفر لم يَسْأَل عن تمثيل الأصل، وإنما سألَ عَمَّا يَصِحُّ أن يُنْطَق به، فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل، [٩: ٤٠ ب/ب] وَتَرَكَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ؟

(١) الكتاب ٤: ٤٠٧.

(٢) سفر السعادة ٢: ٥٧٩.

(٣) تقدم الشاهد في ٥: ١٥٥.

وما رَدَّ به صاحبُ (سِفْرِ السَّعَادَةِ) لَا يَلْزَمُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> لَنَا مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْخَيْطِاطِ فِي (بَابِ ذِكْرِ أُنْبِيَةِ الْأَفْعَالِ) فِي وَزْنِ ارْزَعَوَى، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي وَزْنِ ارْزَعَوَى أَفْعَلَلَّ وَأَفْعَلَى، فَافْعَلَلَّ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَفْعَلَى عَلَى الْفَرْعِ. قَالَ: «وَذَكَرَ وَزْنَهُ عَلَى الْأَصْلِ أَقْيَسُ»، فَأُدْغِمَ أَفْعَلَلَّ فِي نَحْوِ احْمَرَّ فَصَارَ أَفْعَلَّ، وَأُعِلَّ فِي نَحْوِ ارْزَعَوَى، فَجَازَ أَنْ يُقَالَ: وَزْنُهُ أَفْعَلَّ وَأَفْعَلَى.

وَقَوْلُهُ فَلَا يِلْتَقِي مِثْلَانِ أَيُّ: بِالْإِعْلَالِ زَالَ التَّقَاءُ مِثْلَيْنِ. وَفِي قَوْلِهِ فَلَا يِلْتَقِي مِثْلَانِ يَسِيرُ مَنَاقِشَةً، أَمَّا انْتِفَاءُ التَّقَاءِ الْمِثْلَيْنِ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَوْلَا الْإِعْلَالُ لَكَانَ ارْزَمَيَّ، فَيِلْتَقِي الْمِثْلَانِ، وَأَمَّا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ فَلَا يِلْتَقِي مِثْلَانِ لِأَنَّ الْوَاوَ مَتَى وَقَعَتْ رَابِعَةٌ قُلِبَتْ يَاءً، فَكَانَ يَكُونُ ارْغَزَوَيَّ، إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ الْأَصْلَ، فَإِنَّ الْيَاءَ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ، فَتَزُولُ الْمَنَاقِشَةُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَدْرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُ: إِنَّ أَفْعَلَلْتُ مِنْ رَجَا ارْجَهَوْتُ تَمَثِيلًا عَنِ الْأَصْلِ لَا عِلَ مَا يَقْتَضِيهِ الْإِعْلَالُ.

وَقَوْلُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِدْغَامٍ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي الْمِثْلَيْنِ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يُدْغِمُ، فَيُقَالُ: ارْزَمَيَّ وَارْغَزَوَّ وَارْمَايَّ وَارْغَزَاوَّ. وَهَذَا مَدْفُوعٌ بِالسَّمَاعِ عَنِ الْعَرَبِ لِأَنَّهُمْ أَعْلَلُوا وَلَمْ يُدْغِمُوا، قَالُوا: ارْزَعَوَى وَارْغَزَوَى، وَلَمْ يَقُولُوا: ارْزَعَوَّ وَلَا ارْغَزَوَّ.

وَقَوْلُهُ فِي الْمِثْلَيْنِ يَعْنِي أَفْعَلَّ وَأَفْعَلَّ. وَثَبَتَ فِي نَسْخَةِ الْبَهَاءِ الرَّقِّيِّ وَغَيْرِهِ: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَهَذَا قَرِيبٌ، فَإِنَّمَا مِثْلَانِ، وَهُمَا مَسْأَلَتَانِ، إِمَّا بِالنِّسْبَةِ لَوِزْنِ أَفْعَلَّ وَأَفْعَلَّ، وَإِمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَوَاتِ الْيَاءِ وَذَوَاتِ الْوَاوِ.

وَقَوْلُهُ وَفِي مِثْلِ سُبْعَانَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْقُوَّةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَشْبَعًا فِي...<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم في ١٨ : ٣٦٨.

(٢) سبعان: اسم موضع.

(٣) تقدم الكلام عليها في ١٩ : ٣١٦ - ٣٢٠. هنا بياض في المخطوطات يتسع لثلاث كلمات.

وقوله ولا يجوز إدغام في مثل جَحْمَرٍ<sup>(١)</sup> من الرمي قد تقدّمت هذه المسألة في آخر الفصل التاسع من فصول البدل، وتقدّم الكلام<sup>(٢)</sup> مُشَبَّعًا عليها، فيطالع هناك.

\* \* \*

---

(١) الجحمرش: العجوز المسنة.

(٢) تقدم في ١٩ : ٣٣٧.

إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين جاز الإدغام ما لم يليهما ساكنًا غير لين.

ش: لَمَّا فرغ من إدغام المثلين في كلمة ساكنة ومتحركة أخذ يتكلم أولًا في إدغام المثلين من كلمتين؛ فذكر أنه إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين احترازًا من نحو: قرأ أبوك، وقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> على ذلك في أول فصل الإدغام، وأن الإدغام في نحو هذا رديء.

وقوله ما لم يليهما<sup>(٢)</sup> ساكنًا غير لين احتراز من أن يليهما<sup>(٣)</sup> ما ذكر، فإنه إذ ذاك لا يحذف الإدغام - وقد عرفت - الفاء<sup>(٤)</sup> إدغامًا مثلًا في: مثلاً مع أن قال المثل الأم: حذوا ساكنًا صحيحًا - فمن ذلك قراءة أبي عمرو<sup>(٥)</sup>: ﴿الرُّعْبُ بِمَا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿مَنْ اللَّهُ وَمَنْ التَّجَارَةُ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿الشَّمْسُ

(١) تقدم في ص ٢١٦.

(٢) ك، ح: يل.

(٣) في المخطوطات: يلي.

(٤) شرح كتاب سيويه ١٩: ١٥٣ وفيه أن الفراء حكاه عن أبي عمرو.

(٥) انظر مذهبه في الإدغام في السبعة ص ١١٦ - ١٢٢ وشرح كتاب سيويه ١٩: ١٥٣ - ١٥٤ والتيسير ص ١٢٩ - ١٣٢ والممتع ٢: ٧١٩ - ٧٢٧ والدر النثير ص ٩٩ - ١٣٠.

(٦) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٨) من الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٩) من الآية ٢٢ من سورة الشورى.

سِرَاجًا<sup>(١)</sup>، و﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿ذَكَرَ رَحْمَةً﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿الْبَحْرَ زَهْوًا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْمِتْدِ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿فَهِيَ يَوْمُئِذٍ﴾<sup>(٧)</sup>، جميع هذا يُروى عن أبي عمرو بالإدغام، وهو لا يجوز عند البصريين<sup>(٨)</sup>، وتأولوه<sup>(٩)</sup> على إخفاء الحركة، قالوا: والإخفاء يُسمَّى إدغامًا. والذي قرأناه وتلقَّناه عن المشايخ أهل الأداء إدغامٌ ما ذكرناه عن أبي عمرو، والذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمةٌ / ثقات، ومنهم علماء [٩: ٤١/أ] بالنحو، كأبي محمد اليزيدي<sup>(٩)</sup> وغيره، فوجب قبوله، وإن لم يُجزه البصريون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين، ولم يكن ليقرأ إلا بما قرأ وروى؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ متَّبعةٌ، غايةٌ ما في ذلك أن يكون قليلًا في كلام العرب؛ إذ لو كان كثيرًا لَمَا غاب عِلْمُه عن البصريين غير أبي عمرو، وأمَّا عدم الجواز فلا نقول به.

وقد عُلِّلَ امتناع الإدغام بأنَّ اجتماع المثلثين عارضٌ لا يَقْوَى على أن يُحْرَكَ له الساكن الذي قبل المثل الأول؛ لأنَّ ذلك تغييرٌ خارج عن تغيير الإدغام، ولو حُرِّكَ له الساكن لَكَزِمَ في: «(اسْمُ مُوسَى)» و «(ابْنُ نُوحٍ)» حذفُ همزة الوصل، فكنت تقول: سُم

(١) من الآية ١٦ من سورة نوح.

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٢ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الدخان.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة هود.

(٧) من الآية ١٦ من سورة الحاقة.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٣ والممتع ٢: ٧١٩.

(٩) يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العدوي البصري اليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، تلميذ أبي عمرو والخليل، وأستاذ أبي عُبيد، خلف أبا عمرو في القراءة، صنف النوادر، والنقط والشكل، توفي بمرور سنة ٢٠٢ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٧٥ - ٣٧٧ وبغية الوعاة ٢: ٣٤٠.

مُوسَى، وَبُن نُوح، وذلك تغيير كثير، قال (س)<sup>(١)</sup>: «ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحرِّكاً»، يعني أنك تُخفي المثل الأول من غير أن تُسكِّنه.

وأما قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(٢)</sup> فذهب (س)<sup>(٣)</sup> إلى أنَّ الإدغام جاء على لغة مَنْ يقول: نِعَم - بكسر العين - وهي لغة هُذَيْل، لا على لغة مَنْ قال: نِعَم - بسكون العين - فيكون مما أُدغم وقبل المثل الأول ساكنٌ صحيح.

وقد أجاز الفراء<sup>(٤)</sup> الإدغام إذا كان قبله ساكن صحيح على وجهين:

أحدهما: الجمع بين الساكنين كما روي عن الفراء.

والثاني: إلقاء حركة المثل الأول على الساكن قبله. واستضعف هذا الأخير. واستدلَّ له بقولهم في: عبدُ شمس: عَبْشَمْس، فزعم أنهم أدغموا الدال في الشين، ونقلوا حركتها إلى الباء، فإذا فعلوا ذلك في المتقاربين فهو أخرى أن يفعلوه في المثيلين.

وكلا هذين الوجهين اللذين أجازهما الفراء لا يجوز عند (س)<sup>(٥)</sup> والبصريين. وزعم البصريون<sup>(٦)</sup> أنَّ معنى عَبْشَمْس: ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس، ثم حُذفت الهمزة، ونُقلت حركتها إلى الباء، فليس هذا من باب الإدغام كما زعم الفراء. ويدلُّ عليه ما أنشده ابن دريد<sup>(٧)</sup>:

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٨.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ١٥٠ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٨٩.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ٢٣ - ٢٤، ١٥٠.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ١٥٠.

(٧) البيت في جمهرة اللغة ١: ٤٦٥، ٢: ٨٣٣ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٠ وشرح الجمل

لابن الضائع ٢: ١٠٩٠.

إذا ما رأْتَ حَرْبًا عَبَّ شَمْسٌ شَمَرَتْ إِلَى رَمْلِهَا ، والجَارِمِيُّ عَمِيدُهَا

بكسر السَّيْنِ بغير تنوين.

قال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «الصحيح أنه قد حُكي في عبد شمس الإدغام، وقد أثبتَه الفارسيُّ في (الإيضاح)<sup>(٢)</sup>. وما قاله البصريون أيضًا صحيح، ولا يُنكر أن يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها».

وقوله جازَ الإدغامُ الإظهارُ لغة أهل الحجاز<sup>(٣)</sup>، وإنما جاز الإدغام في كلمتين ووجبَ في كلمة نحو احمرَّ إلا فيما استثنى لأنَّ ما كان من كلمتين لا يلزم اجتماعهما؛ وذلك نحو: جعلَ لك، وولِّيَ يزيد؛ لأنه يمكن أن يأتي بعد (جعل) غيرُ (لك)، وبعد (ولِّي) غيرُ (يزيد).

قال (س)<sup>(٤)</sup>: «فأحسنُ ما يكون الإدغام إذا توالى خمسةُ أحرف متحركة نحو فَعَلَ لَبيد؛ لأنَّ توالي الحركات مُسْتَقَلَّ عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسةُ أحرف متحركة في الشعر، ولا أربعةٌ في كلمة واحدة إلا أن يكون الذي تتوالى فيه محذوفًا كغَلِيط<sup>(٥)</sup>، أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشجرة؛ لأنَّ تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية.

ويَحْسُنُ الإدغام أيضًا أن يكون قبل المثل الأول متحركٌ وبعد المثل الثاني ساكن، نحو: يدُ داود».

قال (س)<sup>(٦)</sup>: «لأنه قصْدُ واعتدالُ أن يكون المتحرك / بين ساكنين».

[٩: ٤١/ب]

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٩٠.

(٢) التكملة ص ٢٧٥ وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٧.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٧ وهو ملخص من كلام سيويه مع تصرف.

(٥) الغلبط: اللبن الخائر الغليظ المتلبد.

(٦) الكتاب ٤: ٤٣٧.

وقد شمل قول المصنف: ما لم يَلِيا ساكنًا غيرَ لينٍ صورًا من الإدغام:  
إحداها: أن يكون قبل المِثْل الأول متحرك وما بعد المِثْل الثاني متحرك، نحو:  
جَعَلَ لَكَ.

الثانية: أن يكون ما قبل المِثْل الأول متحركًا وما بعد المِثْل الثاني ساكن، نحو:  
يَدَ دَاوُدَ.

الثالثة: أن يكون ما قبل المِثْل الأول ساكنًا وما بعد المِثْل الثاني ساكن نحو: قام  
مَالِكَ.

الرابعة: أن يكون ما قبل المِثْل الأول ساكنًا وما بعد المِثْل الثاني متحرك، نحو:  
قالَ لَهُ.

فأما إذا كان قبل المِثْل الأول ساكن فقد تقدّم حُكمه<sup>(١)</sup> إذا كان صحيحًا؛  
وأما إذا كان حرفَ لينٍ فإما أن يكون قد أُدغم فيما بعده أو لا؛ إن كان قد أُدغم فلا  
يجوز الإدغام، نحو: عَدُوٌّ وَاقِدٌ، وولِيٌّ يَزِيدُ.

وكان ينبغي للمصنف أن يذكر هذا القيد لأنه يصدق عليه أنه وَلِيّ المِثْل الأول  
ساكنٌ لَينٍ، وهو الواو المدغمة في الواو في عَدُوٌّ، والياء المدغمة في الياء في وَلِيّ، لكنه  
قد قدّم<sup>(٢)</sup> في فصل إدغام المِثْلين في كلمة أنه يمتنع الإدغام إذا كان حرفٌ مُدغَمٌ في  
أولهما؛ فيمكن أن يقيّد فيما كان من كلمتين بما كان من كلمة، لكن التنبيه عليه هنا  
أحسن.

وقد علّل (س)<sup>(٣)</sup> امتناع الإدغام في ذلك بأنّ الواو الأولى من عَدُوٌّ والياء من  
وَلِيّ بإدغامهما ذهب المدّ الذي كان فيهما؛ فصارا كالحرف الساكن الصحيح، نحو:  
ضَرَبَ بَكَرٌ، وهذا لا يجوز إدغامه، فكذا ذلك.

---

(١) تقدم في ص ٢٤٨ - ٢٥١.

(٢) تقدم هذا في ص ٢٢١.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٢.



وإن لم يكن حرفُ اللين أُدغم فيما بعده جاز الإدغام نحو: المال لك، والبيان فيه أحسن، ومثَّل (س)<sup>(١)</sup> في الواو يَظْلُمُوْنِي، وفي الياء تَظْلِمُنِي؛ لأنه عنده كمنفصل، وإن كان لا يصحُّ الوقف على المِثْل<sup>(٢)</sup> الأول في المثالين المذكورين ولا فيما أشبههما، نحو ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup>، لكنه لَمَّا كان لا يلزم أن يقع بعد هذه النون نونٌ جُعل كمنفصل.

والواو والياء في نحو: ثَوْبٌ بَكْرٌ، وَجَيْبٌ بَكْرٌ مجرى الواو في يَظْلُمُوْنِي، والياء في تَظْلِمُنِي؛ لأنَّ اللَّين الذي فيهما كالمَدِّ، ولذلك لا يجوز أن يقع في القوافي جَيْبٌ مع ضَرْبٍ كما لا يجوز ضروب، ومع الجواز فليس ذلك في جَيْبٌ بَكْرٌ كهو في: طَيْبٌ بَكْرٌ، ولا في: المال لك، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «البيانُ في ثَوْبٌ بَكْرٌ أحسن منه في الألف لأنَّ حركة ما قبله ليست منه بدليل أنك تُدغم: احشُوا وَاقِدًا»، ولا تدغم: يغزُو وَاقِدٌ.

وإنما جاز اجتماع الساكنين والأوّل حرف لين لأنَّ زمان الحرف الممدود أطول من زمان غيره؛ كما أنَّ زمان المتحرك أطول من زمان الساكن، وحرفُ اللين - وإن لم يكن ممدودًا - ففيه مدٌّ ما، فلذلك كان كالحرف المتحرك، فجاز معه الإدغام.

ص: ويبدّل الحرفُ التالي متحركًا أو ساكنًا لينًا بمثل مُقاربه الذي يليه؛ ويُدغم جوازًا ما لم يكن لينًا أو همزةً أو ضادًا أو شينًا أو فاءً أو ميمًا أو صَفِيرًا قبل غير صَفِيرٍ، أو يلتقي الحرفان في كلمة يُوهَمُ الإدغامُ فيها التضعيف.

(١) الكتاب ٤: ٤٣٨.

(٢) ت: العقد. ح: الأعلى الأول من المثليين.

(٣) من الآية ١١ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩٥ من سورة الكهف.

(٥) الكتاب ٤: ٤٤٠.

ش: أخذ المصنف هنا يتكلم في إدغام المتقاربين، فذكر أنَّ المتقارب الذي يتلو متحرِّكاً نحو: اصْحَبْ مَطَرًا، ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، أو ساكنًا لينًا نحو: هذا باب مَطَرٌ، /يصير حرفًا مماثلًا للحرف المقارب الذي يليه، ويُدغم فيه على جهة الجواز لا على جهة الوجوب.

وشمل قوله التالي متحرِّكاً ما يكون ساكنًا وما يكون متحرِّكاً، أعني الحرف المدغم. واحترز بقوله ساكنًا لينًا من أن يكون ساكنًا غير لين، نحو: ضَرْبُ مَالِكٍ، فإنه لا يُدغم، كما أنه إذا كان كذلك في المثلين لا يُدغم، نحو: تَهْجُ جَعْفَرٍ، وقد أدغم القراء<sup>(٢)</sup> شيئًا من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالْحَرْثُ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد وهم المصنف في قوله: وَيُبْدَلُ الْحَرْفُ التَّالِي كَذَا بِمِثْلِ مُقَارِبِهِ في أن أدخل الباء على مثل المقارب، ورفع الحرف الذي يلي المتحرك أو الساكن اللين على أنه مفعول لم يسم فاعله، وليس لسان العرب كذلك، إما كان ينبغي أن يقول: «ويُبدَلُ بالحرف التالي متحرِّكاً أو ساكنًا لينًا مثلُ مُقَارِبِهِ»، أي: يُجْعَلُ بدلَ الحرف التالي كذا حرفٌ مماثل للحرف الذي قارَبَهُ.

وهذه المسألة غلط فيها كثير من المصنفين في العلوم ومن الشعراء، فيدخلون الباء على ما لا يَصِحُّ دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه الباء<sup>(٤)</sup> في لسان العرب، ففي (المنهاج) لأبي زكرياء يحيى النووي، رحمه الله: «ولو أبدل ضاذاً بطاء لم تَصِحَّ في الأصَحِّ»<sup>(٥)</sup>، يعني في قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ولو جرى كلامه على

(١) من الآية ٤٠ من سورة المائدة.

(٢) الإقناع ص ٢٠٨ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٠.

(٣) من الآية ١٤ من سورة آل عمران.

(٤) الباء: سقط من ت.

(٥) منهاج الطالبين ص ٩٧ [ط. دار المنهاج ٢٠٠٥م - جدة].

(٦) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

اللسان العربي لقال: «ولو أبدلَ ظاءٌ بِضادٍ» أي: جعلَ بدلَ الضادِ ظاءً، فالمنصوب هو الذي يصير عَوْضًا، وما دخلتُ عليه الباء هو الذي يكون مُعَوِّضًا منه. وهذا جارٍ في هذه المادة مِن أَدْبَلْ وَتَبَدَّلْ، المنصوب هو العِوَضُ الحاصل، وما دخلتُ عليه الباء هو المَعَوِّضُ منه الذاهب، فإذا قلت: أَبَدَلْتُ دينارًا بدرهمٍ فمعناه: اعتَضْتُ دينارًا عِوَضَ درهمٍ، فالدينارُ هو الحاصل لك المَعَوِّضُ، والدَهرُمُ هو الخارجُ عنك المَعَوِّضُ منه، وهذا عكس ما يَفْهَمُ العامة وكثير ممن يعاني العلوم من هذا الكلام، وعلى ما ذكرناه جاء كلام العرب، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

تَضَحَّكُ مِنِّي أُحْتُ ذَاتِ التَّحْيِينِ      أَبَدَلَكِ اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ

سَوَادَ وَجْهِهِ وَبَيَاضَ عَيْنَيْنِ

ألا ترى كيف أَدخَلَ على المَعَوِّضِ منه الباءَ، وهو قوله: بِلَوْنٍ، ونصبَ لَوْنَيْنِ، وهو المَعَوِّضُ. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِحَبْلٍ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي: يَسْتَبْدِلُ بكم قَوْمًا غَيْركم، وقال تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾<sup>(٦)</sup> تقديره: أن يبدلنا بما خيرًا منها، فحذف «بها»، أي: بالجنة التي طيفَ بها، وقال تعالى:

(١) التنبيه لابن جني ص ٥٧١ [٣٩٤] وشرح الحماسة للمرزوقي ٤: ١٨٤١ [٨٣١] وآخر الأول فيهما: «(الْحِجْلَيْنِ)». الحجل: الخلخال.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة سبأ.

(٤) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة القلم.

﴿فَارْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً﴾<sup>(١)</sup>، أي: يُبَدِّلُهُمَا بِهِ، وعلى هذا نظم علماء الشعر<sup>(٢)</sup>، قال أبو تمام<sup>(٣)</sup>:

تَبَدَّلَ غَاشِيَهُ بِرَبِّهِ مُسَلِّمٌ      تَرَدَّى رِداءَ الحُسْنِ وَشَيْئًا مُنَمَّمًا  
وبالحُلِيِّ إِنْ قَامَتْ تَرَمُّ فوقَهَا      حَمَامًا إِذَا لَاقَى حَمَامًا تَرَنَّمًا  
وبالحَذَلَةِ السَّاقِ الْمُخَدَّمَةِ الشَّوَى      قَلَائِصَ يَتَلَوْنَ الْعَبْيَ الْمُخَدَّمًا

وقد يجوز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العِوَضِ والمَعْوُضِ منه؛ قال

[٩: ٤٢/ب] تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ/يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> أي: بسيئاتهم حسنات، وقال

تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> أي: بقول غير القول الذي قيل لهم، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُبَدِّلُ الْأَرْضَ عِزًّا الْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup> أي: بغير الأرض.

رتـ نتح سرتح ثبنا نتي سـ سل سنى سنوس سـ سـ سـ سنى سنى سنى

المَعْوُضُ منه وذهابه بالعِوَضِ، قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ      لَعَلَّ مَنَايَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَسًا

(١) من الآية ٨١ من سورة الكهف.

(٢) ح: الشريعة.

(٣) الديوان ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣. غاشيه: من كان يغشاه. والشوى: الأطراف كاليدنين والرجلين. والمخدَّم: الذي فيه الخدَّمة، وهو الخلخال. وقلائص: جمع قُلُوص، والقُلُوص من الإبل: الفتية المجتمعة الخلق. والعبي: الجمل الضخم الشديد. والمخدَّم من الإبل: الذي شدَّت في أرساغه سيور إلى نعاله.

(٤) من الآية ٧٠ من سورة الفرقان.

(٥) من الآية ٥٩ من سورة البقرة.

(٦) زيد هنا في ح: أي: بغير الذي قيل لهم.

(٧) من الآية ٤٨ من سورة إبراهيم.

(٨) تقدم البيت في ٤: ١٦٣.

معنى<sup>(١)</sup>: وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بعد صحة، أي: عُوِضْتُ بِدَلِّ الصَّحَةِ قَرْحًا.  
وأصلُّ أْبَدَلُ وَبَدَّلُ أَنْ يَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ وَلِثَالِثٍ بِالْبَاءِ؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ  
صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

أُبَدِّلُكَ اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَدْلُكُم مِّنْ جَنَّتَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد جَرَتْ عادة النحويين أَنْ  
يقولوا: أْبَدَلْتُ كَذَا بِكَذَا، وَلَا يَذْكُرُونَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّكَ  
إِذَا قُلْتَ: أْبَدَلْتُ هَذَا الْحَرْفَ بِهَذَا الْحَرْفِ، لَا تَرِيدُ<sup>(٣)</sup>: أْبَدَلْتُكَ هَذَا الْحَرْفَ بِهَذَا  
الْحَرْفِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ هَكَذَا، ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَكُثِّرَ حَذْفُهُ  
فِي اصْطِلَاحِهِمْ حَتَّى صَارَ نَسِيًّا لَا يَرَادُ مَعْنَاهُ بَوَاحٍ.

وقوله مَا لَمْ يَكُنْ لَيْنًا يَعْنِي: مَا لَمْ يَكُنْ الَّذِي يُقَارِبُ لَيْنًا، فَإِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ، وَلَا  
يُدْغَمُ، مِثَالُهُ: قَضُوْ يَاسِرَ، وَحَمِي وَاقِدَ، وَوَاوُ يَسْتَعُوْرُ<sup>(٤)</sup>، وَآيُ وَاقِدَ.

وقوله أَوْ هَمْزَةً مِثَالُهُ: قَرَأَ هَارُونَ، لَا تُدْغَمُ الْهَمْزَةُ فِيمَا قَارَبَهَا لِأَنَّ إِدْغَامَ الْمُتَقَارِبِينَ  
مَحْمُولٌ عَلَى إِدْغَامِ الْمُثَلِّينَ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ إِدْغَامُ الْمُثَلِّينَ لَمْ يَجْزِ إِدْغَامُ الْمُتَقَارِبِينَ، وَهَذِهِ عِلَّةُ  
أَنَّ الْأَلْفَ لَمْ تُدْغَمْ فِيمَا قَارَبَهَا، وَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ جَوَّزَ الْإِدْغَامَ فِي الْهَمْزَتَيْنِ لِرَدَائِهِ.  
وقوله أَوْ ضَادًّا لَا تُدْغَمُ الضَّادُ فِي شَيْءٍ مِّمَّا قَارَبَهَا لِأَنَّ فِيهَا اسْتِطَالَةً وَإِطْبَاقًا  
وَاسْتِعْلَاءً؛ وَلَيْسَ تَمَّ مُقَارَبَ فَيَشْرُكُهَا فِي ذَلِكَ، فإِدْغَامُهَا يُخِلُّ بِهَا، وَسَيَأْتِي إِدْغَامُهَا  
شَادًّا وَذِكْرُ الْحُرُوفِ الَّتِي تُدْغَمُ فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله أَوْ شَيْنًا لَا تُدْغَمُ الشَّيْنُ فِيمَا قَارَبَهَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَزُولُ عَنْهَا الْاسْتِطَالَةُ  
بِالْتَّفَاقِ الَّذِي فِيهَا؛ وَسَيَأْتِي إِدْغَامُهَا شَادًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) فِي الْمَخْطُوطَات: مَعْنَاهُ.

(٢) مِنْ آيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ.

(٣) فِي الْمَخْطُوطَات: يَرِيدُونَ.

(٤) الْيَسْتَعُوْرُ: شَجَرٌ يَتَسَوَّكُ بِعِيدَانِهِ. وَاسْمُ مَوْضِعٍ.

وقوله أو فاء لا تُدغم في مقاربها لأن فيها تَفْشِيًا، ولو أَدغمتها لذهب،  
وسياأتي ذكر ما يُدغم فيها.

وقوله أو ميمًا لا تُدغم في مقاربها، ومقاربها هو الفاء والباء والواو، وسياأتي ما  
يُدغم فيها إن شاء الله تعالى.

وقوله أو صَفِيرًا قَبْلَ غَيْرِ صَفِيرٍ لا يُدغم صَفِيرٌ في مقاربه مما ليس  
صَفِيرًا؛ لأنه لو أَدغم لأخلَّ بالصفير، وسياأتي ما يُدغم فيه إن شاء الله.

وقوله في كلمة يُوهم الإدغام فيها التضعيف مثال ذلك أَنْمُلَة، لا يجوز فيها  
الإدغام لأنك لو أَدغمت أُوهم الإدغام فيها أُنْها من المضعف؛ أي: مما ضَعُف فاءه  
وعينه؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل أَنْمُلَة أو أَمْمُلَة؛ لأن كليهما وزنه أَفْعَلَة، ولذلك  
سَمَّيْتَ الْعَبَثَ الذُّنْبَ / السَّاكِنَةَ إِذَا مَقَامَتْ قَبْلَ رَاءٍ أَوْ لَامٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ (١)  
وَزَنْمَاءَ (٢) وَزُئْمَ وَثْنِيَانٍ وَكُنْيَةٍ، ولم تُخَفِّفْها كما تفعل بها مع بقية حروف الفم؛ لأنَّ  
الإخفاء يُقَرِّبُهَا مِنَ الْإِدْغَامِ، فَخَافُوا التَّبَاسَ الْإِخْفَاءَ بِالْإِدْغَامِ، فَبَيَّنُوا لَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ لَا  
يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ نُونٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَ رَاءٍ أَوْ لَامٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّكَ إِنْ بَيَّنْتَ ثَقُلَ  
قَرَبَ الْمَخْرَجِينَ، وَإِنْ أَدْغَمْتَ التَّبَسَّ، فَلَا يُوْجَدُ مِثْلُ قَرَرٍ وَلَا مِثْلُ عَنَلٍ.

فإذا كان بناء الكلمة لا يُوهم فيها التضعيف جاز الإدغام، مثال ذلك انْفَعَلَ  
من المَحْوِ، فإنه يجوز أن تقول: انْثَمَحَى عَلَى الْأَصْلِ فَلَا تُدغم؛ ويجوز لك أن تُدغم  
فتقول: انْثَحَى؛ لأنه لا يمكن أن يكون من قَبِيلِ إدغام المِثْلَيْنِ؛ لأنه كان يكون إذ ذاك  
وزن الكلمة أَفْعَلٌ، وَأَفْعَلٌ مَفْقُودٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَعُلِمَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ انْثَمَحَى، وَأَنَّهُ مِنْ  
إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبَيْنِ.

(١) امرأة قنواء: محدودة الأنف. وشجرة قنواء: طويلة.

(٢) شاة زغاء: لها زَنْمَتَانِ، وهما لحمتان متدلّيتان في حنكها.

ومثل ذلك أيضاً في جواز الإدغام أن يُجمع المتقاربان في افْتَعَلَ أو تَفَاعَلَ أو تَفَعَّلْ؛ نحو اخْتَصَمَ وَتَطَايَرَ وَتَطَيَّرَ، فإذا أدغمت مثل اخْتَصَمَ جاءت فيه اللغات الثلاث التي كانت في افْتَعَلَ إذا أُدْغِمَ، وقد تقدّمت<sup>(١)</sup> كيفية العمل في الإدغام.

وقد حكى أبو سعيد<sup>(٢)</sup> في المضارع واسم الفاعل مما لم يتقدّم ذكره تسكينُ القاف في يَقْتُلُ ومُقْتَلٌ مع الإدغام، فيكون جمعاً بين الساكنين، وعليه قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. وينبغي أن يُحمَل ذلك على اختلاس الحركة لا على أنه محض سكون؛ إذ لو كان سكوناً محضاً لثبتت همزة الوصل في ماضيه، فكنت تقول: اقْتُلْ. ولم تُحْك هذه اللغة<sup>(٤)</sup> إلا في اسم الفاعل والمضارع، فدلّ ذلك على أنه اختلاس.

وأما (س)<sup>(٥)</sup> فلم يَحْك في هذا إلا الإخفاء، وهو إخفاء حركة المثل الأول، فصار شبيهاً بالإدغام، وليس به، لكن القُرّاء قرأوا بالسكون مع الإدغام، والأولى إثباتها لغة وإن كانت ضعيفة، ولا ينبغي أن تُحمَل قراءتهم على الغلط.

وأما تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ فقد بَيَّنّا ذلك عند الكلام على (باب مصادر غير الثلاثي)<sup>(٦)</sup>.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٧)</sup> أنه إنما جاز الإدغام في هذه الأبنية الثلاثة لأنها قد جَرَتْ مجرى المنفصل؛ قال: لأنّ هذه التاء لا يلزم أن يقع بعدها مُقَارِب لها كما لا يلزم أن يقع بعدها مثلاًها؛ ولذلك تنزّل اجتماع المثلين فيها منزلته من كلمتين في جواز الإظهار. بهذا علل الأستاذ أبو الحسن.

(١) تقدّمت في ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٣٧.

(٣) من الآية ٤٩ من سورة يس. وهذه قراءة نافع. السبعة ص ٥٤١ والتيسير ص ٤٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧١.

(٥) الكتاب ٤: ٤٠٣، ٤٤٣.

(٦) تقدم في ١٤: ٢٢٧.

(٧) المتع ٢: ٧١٢.

والذي نختاره أنه إنما جاز الإدغام لأنه لا يؤدي إلى الإلباس؛ ألا ترى أنك إذا قلت في تَطَايَرٍ وَتَطَيَّرَ: اطَّايَرَ وَاطْيَرَّ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ وزن الكلمة أَفَاعَلَ ولا أَفَعَّلَ؛ لأنهما بناءان مفقودان في كلامهم.

وَأَمَّا نَحْوِ اخْتَصَمَ إِذَا أُدْغِمَ فَمِنْ كَسْرِ الْفَاءِ فَقَالَ خِصَّمْ فَهَذَا الْإِدْغَامُ لَا يُلْبَسُ؛  
لأنه ليس في أوزانهم فِعْلٌ، وبهذا ينبغي أن يُعْلَلُ الكسر، فنقول: حَرَكُوهُ بِحَرْكِ تَمَنَعَ مِنْ  
اللَّبْسِ، لا نقول: إنهم كَسَرُوا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ قِتْلٍ، وَلَا إِنْهُمْ  
[٩: ٤٣/ب] كَسَرُوا طَلْبًا لِكَسْرَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ حَتَّى كَانَهَا مَنقُولَةً مِنْهَا كَمَا قَالَ الْفَرَاءُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ خَصَمَ بفتح الفاء فَإِنَّهُ يُزِيلُ اللَّبْسَ الْعَارِضَ فِيهِ مَجِيءُ مُضَارَعِهِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى خِلَافِ مَا يَجِيءُ مَا بُنِيَ عَلَى فَعَّلَ نَحْوَ كَسَّرَ؛ فَإِنَّ مُضَارِعَ هَذَا يَجِيءُ مُسَمَّرًا - ر - الْمُسَمَّرُ - ر - يُسَمِّرُ رُسُومًا شَيْءًا نَسِيًّا ر - الْمُسَمَّرُ - ر - وَلِذَلِكَ يَخْتَلِفَانِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَمَّا جَاءَ فِيهِ إِدْغَامُ الْمُتَقَارِبَيْنِ مِمَّا هُوَ فِي كَلِمَةٍ وَلَا يُؤْهِمُ الْإِدْغَامُ فِيهِ التَّضْعِيفُ قَوْلُهُمْ سَيْتٌ وَوَدٌّ وَعِدَانٌ، وَذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الشَّدَوِذِ:

أَمَّا سِتٌّ فَأَصْلُهَا سِدْسٌ، أَبْدَلُوا مِنَ السَّيْنِ تَاءً لِّضَعْفِ السَّيْنِ بِالْهَمْزِ، وَلَا حَاجَزَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّيْنِ الْأَوَّلَى إِلَّا الدَّالُ السَّاكِنَةُ، وَهِيَ حَاجِزٌ غَيْرُ قَوِيٍّ لِسُكُونِهَا وَقَرَبِ مَخْرَجِ الدَّالِ مِنْ مَخْرَجِ السَّيْنِ؛ فَكَأَنَّمَا اجْتَمَعَ ثَلَاثُ سَيِّنَاتٍ، وَكَرِهُوا إِدْغَامَ الدَّالِ فِي السَّيْنِ لثَلَا تَصِيرَ الْكَلِمَةُ كُلِّهَا سَيِّنَاتٍ، فَأَبْدَلُوا مِنَ السَّيْنِ تَاءً، وَهِيَ حَرْفٌ يَقْرُبُ مِنَ السَّيْنِ وَمِنَ الدَّالِ، فَقَالُوا: سِدْتُ، ثُمَّ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ التَّاءِ وَالدَّالِ لِشِدَّةِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ حَتَّى كَأَنَّهُمَا مِثْلَانِ، مَعَ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي لِسَانِهِمْ، فَاسْتَدْعَتِ التَّخْفِيفَ بِأَنْ أَدْغَمُوا، فَقَالُوا: سِتٌّ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قُلِبَتِ السَّيْنُ دَالًّا وَأُدْغِمُوا فَقَالُوا: سِدُّ؟



فالجواب: أنَّ قلب السين تاء أحسن لأتھما مهموسان، وأيضًا فكان يُتَخَيَّلُ أنه قلبٌ إدغام لأنه قد يُقلب الثاني إلى الأول. ولم تُبدَل صاَدًا لأنهما ليس بينهما إلا الإطباق، فكان يُسْتَقَلُّ أن يقال: سِصٌّ.

وقد شَبَّه (س)<sup>(١)</sup> مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في يَنْجَلُ ليقبلوا الواو ياء. وهو تشبيه حسن لأنَّ كسر الياء في حروف المضارعة لا يجوز إلا في هذا الموضع، فكسروا ليكون قلب الواو ياء جاريًا على ما اطرَد في لسانهم. وكذلك أَذِلَّ، كسروا ما قبل الواو لتتقلب الواو ياء، فيكون جاريًا على ما اطرَد، كذلك هنا قلبوا السين تاء لأجل الإدغام.

وذكر الرَّجَّاجِيُّ<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> الاستدلال على أنَّ أصلَ سِتِّ سِدْسٌ لقولهم في التصغير: سُدَيْسٌ، وفي الجمع: أَسْدَاسٌ. فظاهر هذا الاستدلال يقتضي أنَّ سِتًّا يُصَغَّرُ على سُدَيْسٍ، ويُجمع على أَسْدَاسٍ، أما التصغير فصحيح لأنهم قالوا في تصغير سِتِّ: سُدَيْسٌ، ولم يُدخلوا التاء فيقولوا: سُدَيْسَةٌ لئلا يلتبس بتصغير سِتَّة الموضوع للمذكر.

وأما الجمع على أَسْدَاسٍ فليس جمعًا لِسِتِّ لأنَّ سِتًّا من أسماء الأعداد، وأسماء الأعداد لا تُجمع إلا مئةً وأَلْفًا، وإنما أَسْدَاسٌ جمع سُدْسٍ أو جمع سِدْسٍ<sup>(٤)</sup> في أظماء الإبل، وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها، لا أنَّ أَسْدَاسًا جمعُ سِتِّ، ولو سُمِعَ ذلك لكان الاستدلال به أقوى.

وأما وَدٌّ فالأصل فيه وَتَدٌ، وفيه لغتان<sup>(١)</sup>: إحداها لغة الحجاز وبعض بني تميم، وهو الإظهار، والثانية لغة بعض بني تميم، وذلك أنَّ من لغتهم /تسكينَ فَعِلْ، فيقولون [٩: ٤٤/]

(١) الكتاب ٤: ٤٨٢.

(٢) الجمل ص ٤١٧.

(٣) شرح الجمل لابن خروف: القسم الأخير: باب من شواذ الإدغام ص ١٤٠.

(٤) السدس في أظماء الإبل: أن ترعى خمسة أيام وترد في اليوم السادس.

فِي فَيْحْدٍ: فَيْحْدٌ، وَفِي عِلْمٍ: عِلْمٌ، فَبَعْضُهُمْ طَرَدَ لَغْتَهُ، فَسَكَّنَ وَأَدْغَمَ، فَقَالُوا: وَدٌّ، وَبَعْضُهُمْ تَرَكَ لَغْتَهُ، فَلَمْ يُسَكِّنْ لَضَعْفِ الْإِدْغَامِ فِيهِ، فَأَظْهَرَ كَلْفَةً الْحِجَازِ، فَقَالَ: وَتَدٌّ، وَبَعْضُهُمْ أَبْدَلَ الدَّالَ تَاءً، وَأَدْغَمَ، فَقَالَ: وَتٌ، فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(١)</sup>:  
تُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا أَشْجَذْتُ      وَتَوَارِيهِ إِذَا مَا تَشْتَكِرُ

فَقِيلَ<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ أَرَادَ بِالْوَدِّ الْوَتِدَ، وَقِيلَ<sup>(٢)</sup>: وَدٌّ: اسْمُ جَبَلٍ.

قَالَ (س) <sup>(٣)</sup>: «(وَلَضَعْفِ الْإِدْغَامِ فِيهِ تَحْشَمُوا وَطَدًّا وَوَدًّا فِي الْمَصْدَرِ)»، يَعْنِي تَكَلَّفُوا إِظْهَارَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَسْتِقَالِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْتَزِمُ فِي الْمَصْدَرِ بِنَاءَهُ عَلَى فِعْلَةٍ، فَيَقُولُ: طِدَّةٌ وَتِدَّةٌ كَمَا يَقُولُ: عِدَّةٌ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ بِفَعْلٍ.

وَأَمَّا عِدَّانٌ فَأَصْلُهُ عِتْدَانٌ، عَلَى وَزْنِ فِعْلَانٍ، وَهُوَ جَمْعُ عَتُودٍ، وَهُوَ التَّيْسُ، جَمْعُهُ عَلَى فِعْلَانٍ كَمَا قَالُوا: خُرُوفٌ وَخِرْفَانٌ. وَقَدْ تَكَلَّفُوا الْبَيَانَ فِي لَضَعْفِ الْإِدْغَامِ. قَالَ (س) <sup>(٣)</sup>: «(وَمَا بَيْنَا فِيهِ فَوْهُمْ: عِتْدَانٌ)». قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: «(وَوُفِعَ فِي نَسْخَةِ عَتْدٌ)»، أَيْ: جَمْعُهُ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِدْغَامُهُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «(وَهُوَ يَشْبَهُ قَوْلَهُ<sup>(٣)</sup> شَبَّهُوهُ بِوَدٍّ)» أَيْ: الَّذِي فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا كَثْرَتَهُ، لَكِنْ أَشْبَهَهُ لِأَنَّ فِيهِ تَاءً سَاكِنَةً بَعْدَهَا دَالٌ، وَقَلَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ لِثِقَلِهِ» انْتَهَى.

قَالَ (س) <sup>(٣)</sup>: «(وَقَلَّمَا تَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ تَاءٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَ دَالٍ فِي كَلِمَةٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ)». قَالَ <sup>(٣)</sup>: «(وَمَا أَدْغَمَ مِنْ هَذَا فَمُشَبَّهٌ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ نَحْوُ يَهْتَدِي)». وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ «(لَيْسَ مِثْلَهُ)» لِأَنَّ التَّاءَ فِي يَهْتَدِي زَائِدَةٌ، وَبِنَاؤُهُ لَا يَلْتَبِسُ.

ص: وَإِدْغَامُ الرَّاءِ فِي اللَّامِ جَائِزٌ خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ. وَرَبَّمَا أَدْغَمَ الْفَاءُ فِي الْبَاءِ، وَالضَّادُ فِي الظَّاءِ، وَالسَّيْنُ فِي الشَّيْنِ. وَتُدْغَمُ فِي الْفَاءِ وَالْمِيمُ الْبَاءُ، وَفِي الْحَاءِ الْهَاءُ،

(١) الْبَيْتُ فِي الدِّيَوَانِ ص ١٤٤. يَصِفُ دِيمَةً. أَشْجَذْتُ: أَقْلَعْتُ وَسَكَنْتُ. وَتَشْتَكِرُ: تَحْتَفِلُ وَيَكْتَرُ مَطْرَهَا.

(٢) الدِّيَوَانُ ص ١٤٤ وَشَرَحَ الْجَمْلَ لِابْنِ الضَّائِعِ ٢: ١١٢٩.

(٣) الْكِتَابُ ٤: ٤٨٢.

وفي الشين والتاء الجيم، وفيها وفي السين والضاد<sup>(١)</sup> الطاء والظاء وشركاؤهما في المخرج، والأولى إبقاء إطباق المطبق.

ش: ثبت في هذه النسخة أن إدغام الرء في اللام جائز خلافاً لأكثر النحويين؛ وثبت في نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطه: وإدغام الرء في اللام محفوظ، فدلّ اختلاف النسختين على أن المصنف اضطرب في هذه المسألة، فمرة جعله محفوظاً فلا يقاس عليه، ومرة حكم عليه بالجواز فقاسه، وهي مسألة اختلف فيها النحويون، فذهب الخليل<sup>(٢)</sup> و(س)<sup>(٣)</sup> وأصحابه<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا يجوز إدغام الرء في اللام من أجل التكرير الذي فيها ولا في النون.

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup>: «ولا نعلم أحداً خالفه إلا يعقوب الحضرمي، وإلا ما روي عن أبي عمرو أنه كان يُدغم الرء في اللام متحركة متحرّكاً ما قبلها، نحو ﴿يَغْفِرُ لِمَن﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿الْعُمُرُ لِكَيْلًا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾<sup>(٨)</sup>.

فإن سَكَن ما قبل الرء أدغمها في اللام في موضع الضم والكسر نحو ﴿الْأَنْهَارُ لَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> و﴿النَّارُ لِيَجْزِيَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) ت: والصاد.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٦٧ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦ والتبصرة والتذكرة ٢: ٩٤٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦ بتصرف.

(٦) من الآية ١٢٩ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٥ من سورة الحج.

(٨) من الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٩) من الآية ٣١ من سورة النحل. والرء فيها مضمومة.

(١٠) من الآيتين ٥٠ - ٥١ من سورة إبراهيم. والرء فيها مضمومة. ومثال المكسورة قوله تعالى:

﴿حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ﴾ من الآية الأولى من سورة الإنسان.

فإن انفتحت وسكن ما قبلها حرف مد ولين أو غيره لم يُدغم، نحو ﴿مِنْ مَّصَرٍ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿الْأَبْرَارَ لَنِي﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿لَن تَبُورَ﴾<sup>(٣)</sup> لِيُوفِيَهُمْ<sup>(٤)</sup>، و﴿وَالْحَمِيرَ لَتَرَكَبُوهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

[٩: ٤٤/ب] فإن سكنت الراء أدغمها في اللام/بلا خلاف عنه إلا ما رواه<sup>(٥)</sup> أحمد بن

جُبَيْر<sup>(٦)</sup> بلا خلاف عنه عن اليزيدي عنه أنه أظهرها؛ وذلك إذا قرأ بإظهار المثليين والمتقاربين المتحركين لا غير، على أنَّ المعمول في مذهبه في الوجهين جميعًا على الإدغام، نحو ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

وأجاز<sup>(٨)</sup> ذلك أيضًا الكسائي والفراء، وحكياه سماعًا، ووافقهما على سماعه رواته، وأجازه أبو عمرو كما ذكرناه، وتابعه يعقوب كما ذكرناه، وذلك من رواية الوليد<sup>(٩)</sup> بن حسان. وقد أجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرُّاسِي<sup>(١٠)</sup>، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين.

(١) من الآية ٢١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الانفطار.

(٣) من الآيتين ٢٩ - ٣٠ من سورة فاطر.

(٤) من الآية ٨ من سورة النحل.

(٥) الإقناع ص ١٨٩.

(٦) أبو جعفر أحمد بن جبیر بن محمد الكوفي [٢٥٨هـ - ...]. نزل بأنطاكية فنسب إليها، كان

من أئمة القراءة ثقة ضابطًا، أخذ القراءة عن الكسائي، واليزيدي، وغيرهما، وقرأ عليه محمد بن

العباس بن شعبة، وغيره. غاية النهاية ١: ٤٢ - ٤٣.

(٧) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦.

(٩) الوليد بن حسان التوزي البصري، روى القراءة عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وروى

القراءة عنه محمد بن الجهم. غاية النهاية ٢: ٣٥٩.

(١٠) محمد بن الحسن بن أبي سارة [١٨٧هـ - ...]. أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو،

روى الحروف عن أبي عمرو، وأخذ عن عيسى بن عمر، وهو أستاذ الكسائي والفراء، من

مصنفاته: الفيصل، ومعاني القرآن، والتصغير. بغية الوعاة ١: ٨٢ - ٨٣.

وللإدغام<sup>(١)</sup> وجهٌ من القياس، وذلك أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظُ اللام أسهلُّ من لفظِ الراء لعدم التكرار، وإذا لم تُدغم ثَقُلَ ذلك لأنَّ الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللامُ قريبةٌ من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد.

وأيضًا فقد تقدّم الكلام<sup>(٢)</sup> على التكرار الذي في الراء، وهل هو يكون في الوقف عليها أم لا، وهل هو أيضًا من الصفات الذاتية فيها أم لا، وأنَّ بعض العلماء كان إذا نطق بها لا يُبقي فيها شيئًا من التكرار، فإذا فَرَعْنَا على أنَّ التكرار عارضٌ فيها لا متأصل، أو لا تكرر فيها إلا في الوقف، قَوِيَ إذ ذاك الإدغام، وَضَعُفَ تعليل مَنْ مَنَعَهُ بالتكرار الذي في الراء.

وقد اعتمدَ بعض أصحابنا<sup>(٣)</sup> على أنَّ ما رُوي عن القُرَاء من الإدغام الذي منعه البصريون بكون ذلك إخفاء لا إدغامًا. وهذا لا يجوز أن يحمل القراء على أنهم غلطوا وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام، حتى إنه عقد بابًا قال فيه: ((هذا باب يُذكر فيه ما أدغمته القُرَاء مما ذُكر أنه لا يجوز إدغامه)).

وهذا لا ينبغي؛ فإنَّ لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علّمه البصريون ونَقَلُوهُ، بل القُرَاء من الكوفيين يكادون يكونون أكثر من قُرَاء البصرة، وقد وافق كبيرُ البصريين - وهو أبو عمرو بن العلاء - كثيرًا من الكوفيين على إدغام لم يروه البصريون، فوجب قَبُولُهُ والرجوع فيه إلى علمه وعلم الكوفيين؛ إذ من عَلِمَ مَنْ هو من أهل الثقة والمعرفة والتمييز حُجَّة على مَنْ لم يعلم، والتعصبُ في غير الحق ليس من دأب المنصفين، ولا ينبغي أن يُجترأ على أئمة

---

(١) هذه الفقرة من الممتع ٢: ٧٢٥.

(٢) تقدم في ص ٢١١ - ٢١٢.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧١٩.

القراءة بأنهم غلطوا أو بأنهم جهلوا، أو قرؤا ما لم يقرؤوه، وذلك كما يذهب إليه أبو القاسم الزمخشري في غير ما قراءة خالفت ما علّمه هو.

وكان<sup>(١)</sup> عفا الله عنه غير واسع الباع في علم العربية ومتجاسراً على الكلام؛ وليس كتابه (المفصل) مما يلتفت إليه أصحابنا الأندلسيون، ولا يقرأونه، ولا يلتفتونه<sup>(٢)</sup>، ولا يكادون ينظرون فيه، سمعت أستاذنا الإمام أبا جعفر بن الزبير يقول ما معناه: «لم يكن الزمخشري ممن قرأ كتاب (س) ولا لديه إلمام، ويدل على ذلك ضعفه في هذه الصناعة، إنما كان ينتف نتفاً من كلام لأبي علي الفارسي والرماني وابن جني ونحوهم، وهو بالأدب أعلم منه بالعربية» انتهى قوله.

وإنما اشتهر كتابه (المفصل) في بلاد العجم لقصور العجم في آخر الزمان عن النظر في علم العربية وعلم اللغة لا اشتغالهم بعلم المنطق والخلاف والنظر في العقليات وغلبة ذلك عليهم؛ فصاروا يقتصرون من علم العربية على مقدمات قصار وكنائش صغار، ولم يبلغنا عن أحد منهم ممن كان في قرن المئة السادسة وما بعدها نظراً في كتاب (س)، ولا إقراء على أحد، ولا إقراء، وإنما أصحابنا هم الذين يعتنون بهذا الكتاب وبغيره من كتب العربية، فلذلك قلت من كلمة طويلة في مدح علم العربية والاستطراد إلى مدح (س) وكتابته والنظر فيه<sup>(٣)</sup>:

لقد كان للناس اعتناء بعلمه	بشرقي وغربي تستنار <sup>(٤)</sup> قرائده
والآن فلا شخص على الأرض قارئ	كتاب أبي بشر ولا هو رائده
سوى معشرٍ بالغرب فيهم تلفت	إليه، وشوق ليس تحبو مواقده

(١) وكان عفا الله عنه ... تزيد على المئة: انفردت به ح.

(٢) كذا في المخطوطة. ولم أهد إلى معناها.

(٣) الأبيات في الإحاطة ٣: ٣٨ [ط. العلمية، ١٤٢٤هـ] من قصيدة طويلة له فيه.

(٤) المخطوطة: تستبار. الإحاطة: تستنار فوائده.

وما زال منا - أهل أندلس - له  
 وإني في مصرٍ على ضَعْفِ ناصري  
 جَهَابُ بُدَي فَضْلَهُ وَتُنَاجِدُهُ<sup>(١)</sup>  
 لَنَاصِرُهُ مَا دُمْتُ حَيًّا وَعَاضِدُهُ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَثَرُ أَثِيرِ الْعَرَبِ لِلنَّحْوِ كَامِنًا  
 وَأَخِيَا أَبُو حَيَّانَ مَيَّتَ عُلُومِهِ  
 وَعَالَجُهُ حَتَّى تَبَدَّتْ قَوَاعِدُهُ  
 وَأَصْبَحَ عِلْمُ النُّحُوِّ يَنْفُقُ كَاسِدُهُ  
 في أبيات تزيد على المئة.

وقوله وَرُبَّمَا أَدْغَمَ الْفَاءُ فِي الْبَاءِ مِثَالُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ: ﴿إِنْ يَشَأْ يُخْسِفَ  
 بِهِمُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقد تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْفَاءَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا تُدْغَمُ فِي مَقَارِبِهَا، قَالَ بَعْضُ  
 أَصْحَابِنَا<sup>(٥)</sup>: «وَلَا يُحْفَظُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ لِمَا فِيهِ  
 مِنْ إِذْهَابِ التَّفْشِي الَّذِي فِي الْفَاءِ».

وقوله وَالضَّادُ فِي الطَّاءِ مِثَالُ ذَلِكَ مُضْطَرَبٌ وَنَحْوُهُ، الْأَوْجَهُ فِيهِ الْبَيَانُ، وَإِنْ  
 أَدْغَمَ قُلُوبُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ، فَقِيلَ: مُضْرَبٌ كَمَا قِيلَ: مُضَرَّبٌ، كَمَا قَالَ (س)<sup>(٦)</sup>: «وَقَدْ  
 قَالَ بَعْضُهُمْ: مُطَّجَعٌ فِي مُضْطَّجِعٍ، وَمُضْجَعٌ أَكْثَرُ». / وَأَجَازَ مُطَّجَعٌ - وَإِنْ لَمْ يُجَزْ<sup>(٧)</sup> [٩: ٤٥/أ]  
 فِي مُضْطَرِبٍ مُطَّرِبٍ<sup>(٨)</sup> - لِأَنَّ الضَّادَ لَيْسَتْ فِي السَّمْعِ كَالضَّادِ، يَعْنِي أَنَّ الصَّغِيرَ الَّذِي فِي  
 الصَّادِ أَكْثَرُ فِي السَّمْعِ مِنْ اسْتِطَالَةِ الضَّادِ.

(١) تناجده: تعينه وتنصره.

(٢) عاضده: مُعِينُهُ.

(٣) من الآية ٩ من سورة سبأ. السبعة ص ٥٢٧.

(٤) تقدم في ص ٢٥٨.

(٥) هو ابن عصفور. المتن ٢: ٧٢٠.

(٦) الكتاب ٤: ٤٧٠ بتصرف.

(٧) الكتاب ٤: ٤٦٧، ٤٦٨.

(٨) مطير: سقط من ح، ك.

وقد أُدغمت الضاد في الذال في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دُولًا﴾<sup>(١)</sup>؛ رواه الزبيدي<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو، وذلك ضعيف. وفي الشين نحو قوله تعالى: ﴿لِيَغْضُ شَأْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالْأَرْضَ شَيْنًا﴾<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف أيضًا.

وقوله والسين في الشين نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسَ شَيْنًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقد اختلفت الرواية<sup>(٦)</sup> فيه عن أبي عمرو، فمنهم من روى الإدغام، ومنهم من روى المنع، والذي عليه أئمة البصرة أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز. وأيضًا<sup>(٧)</sup> فإدغام هذا يؤدي إلى الجمع بين ساكنين<sup>(٨)</sup>، وليس الأول حرف مد ولين.

وكذلك أيضًا إدغام الشين في السين، رُوي<sup>(٩)</sup> عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾<sup>(١٠)</sup>، والبصريون<sup>(١١)</sup> لا يميزون ذلك. قال بعض شيوخنا<sup>(١٢)</sup>: «و«يبعده»»، يعني إدغام تن واحده منهما في الأخرى؛ لأنَّ تحيهما فصل صوت، فيشبهان بحرفي الصفير كالصاد والزاي، وإن كانت الصاد أفضل، وفيهما مع ذلك سكونٌ ما قبلهما، وليس حرف مدّ ولين.

(١) من الآية ١٥ من سورة الملك.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٥٣.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة النور. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٨ والإقناع ص ٢١٦.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة النحل. الإقناع ص ٢١٦. ونفى ابن الضائع في شرح الجمل ٢:

١١٥٣ عن أبي عمرو إدغامه الضاد في الشين في هذه الآية.

(٥) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧. ح: الروايات.

(٧) ح: أيضًا.

(٨) ح: الساكنين.

(٩) من الآية ٤٢ من سورة الإسراء.

(١٠) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١١٥٢.



وقوله وتُدغم في الفاء والميم الباء مثال ذلك: اضْرِبْ فَأَجِرًا، واضْحَبْ مَطَرًا. ولا تُدغم الفاء في شيء من مقارِها. وعَلَّل ذلك (س)<sup>(١)</sup> بأنَّ الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت مخرج الثاء، وأصلُ الإدغام لحروف الفم، فكروها إدغام ما قُرِب إلى الفم فيما بُعد عنه، فإدغامُ الباء في الفاء إدخالُ لها فيما يَحْسُن فيه الإدغام، وهي حروف الفم، وإدغامُ الفاء في الباء إدغامُ لها فيما يَقْبَح فيه الإدغام، وهو حروف الطرفين الحلق والشفة.

وقيل<sup>(٢)</sup>: لا تُدغم الفاء في الباء لأنَّ فيها فضلٌ صوت، وهو التَّفْشِي الشبيه بتَفْشِي الشين، فكروها إذهابه. وما عُلِّل به (س) يتضمن التَّفْشِي؛ لأنَّ انحدار الفاء لمخرج غيرها زيادة صوت، وقد تقدَّم إدغامُها<sup>(٣)</sup> في الباء في قراءة الكسائي: ﴿إِنْ يَشَأْ يُخْسِفْ بِهِمُ﴾<sup>(٤)</sup>، وهو مما انفرد به<sup>(٥)</sup>.

وقوله وفي الحاء الهاء مثال ذلك: اجْبِهَ حَاتِمًا، يجوز فيه الإدغام، والأحسن البيان لاختلاف المخرجين، ولأنَّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلَّتِها، والتصرفُ بابه أن يكون فيما يَكْثُر.

فإن تقدَّمت الحاء على الهاء نحو قولهم «أَمْدَحُ هِلَالًا» فلا يجوز الإدغام إلا أن تقلب الهاء إلى الحاء، فتقول: أَمْدَحُ حِلَالًا.

وقد أطلق بعضُ شيوخنا<sup>(٦)</sup> أنَّ الهاء تُدغم في الحاء، وتُدغم الحاء فيها، إلا أنك في الوجهين تقلب الهاء إلى الحاء. أما إدغام الهاء في الحاء فهو على الأصل، وهو

(١) الكتاب ٤: ٤٤٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٩ والكشف ١: ١٥٦ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١١٢.

(٣) تقدم في ص ٢٦٧.

(٤) الآية ٩ من سورة سبأ.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٥، ١٦٩.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٩٣ - ١٠٩٤.

قلب الأول إلى الثاني، فتقول: اجْبِه حَاتَمًا، وهو الأكثر في الإدغام لأنَّ الأول هو الأضعف لسكونه، وأيضًا فهو الذي يغيَّر إن كان متحرِّكًا.

وقول (س)<sup>(١)</sup> في هذا: «لا تدغم الحاء في الهاء في<sup>(٢)</sup> امدح هِلَالًا» يعني على [٩: ٤٥/ب] أصل الإدغام لاختلاف مخرجيهما، مع أنَّ الإدغام ليس /بأصل فيما زعم (س) في حروف الحلق، فأن لا يُدغم امدَح هِلَالًا أخرى وأولى، وإنما أدغمت الهاء في الحاء - وإن اختلفا مخرجًا لتقاربهما فيه<sup>(٣)</sup> وفي اتفاقهما همسًا ورخاوة.

وقول (س) هو الصحيح في أنَّ الحاء لا تُدغم في الهاء إذا راعينا اشتقاق الإدغام؛ لأنَّ الإدغام هو إدخال الحرف [الأول]<sup>(٤)</sup> في الثاني بعد تصديره إليه، فإذا صَيَّرنا الثاني إلى الأول كان ذلك مجازًا بعيدًا بخلاف قلب الأول إلى الثاني فإنه مجاز يقرب من<sup>(٥)</sup> الحقيقة.

ولا تُدغم الهاء في العين، ولا العين في الهاء - وإن كانت العين أقرب مخرجًا إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصفات - لأنَّ الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة وفيها شِدَّة، فإذا اجتمعَا قُلُبا حاءين، فقليل في اجْبِه عُتْبَة، واقطَع هِلَالًا: اجْبِثْبَتَة، واقطَعَجَلَالًا، قالت العرب من بني تميم<sup>(٦)</sup>: حُثِم في مَعَهُم، وحَثَّوْلاء في مَع هَؤُلاء.

وقوله وفي الشين والتاء الجيمُ مثالُ إدغام الجيم في الشين: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾<sup>(٧)</sup>، والإدغام والبيان حسنان. وجاز إدغامها فيها لكونهما من وسط حروف اللسان، ولم

---

(١) الكتاب ٤: ٤٤٩.

(٢) ت: وفي.

(٣) فيه: انفردت به ح.

(٤) الأول: تمة يقتضيها السياق.

(٥) ت: إلى.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٠.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة الفتح. روي هذا الإدغام عن أبي عمرو. شرح الكتاب ١٩: ١٦١.

يجز إدغام الجيم في الياء - وإن كانتا من مخرج واحد - لأنَّ الياء حرف علة، وحروفُ العلة بائنة من جميع الحروف بأنها لا يُمَدُّ صوتُ إلا بها، ولأنَّ الحركات بعضها، ولذلك كانت منفردة بأحكام لا تكون لغيرها؛ ألا ترى تعادلُ بَكَرٍ ونَصَرَ في القوافي، ومنعَ تعادلِ جَوْرٍ وخَيْرٍ لنَصَرَ وبَكَرٍ، وكذلك مثل وَقُودٍ وسَعِيدٍ لو وقعَ مكان الواو والياء غيرهما لم يصح<sup>(١)</sup>. وتُحذفُ لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرك فيه غيرهما، نحو: يَغْزُو القوم، وَيَزْمِي الرجل، فصارت لذلك قِسْمًا برأسه.

ولا تُدغمُ الشين في الجيم لأنَّ في الشين تَفْشِيًّا، فكَرِهوا إذهابه بالإدغام. وأيضًا فَبِتَفْشِيَّيْهَا لِحَقَّتْ بمخرج الطاء والدال، فبعدت عن الجيم. وحكى أبو البقاء العكبري في كتابه (اللباب)<sup>(٢)</sup> أنَّ الشين تُدغمُ في الجيم نحو: أَعْطِشَ جَحْدَرًا.

ومثال إدغام الجيم في التاء ما روي<sup>(٣)</sup> عن أبي عمرو أنه أدغم الجيم في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَنْجُرْجٍ﴾<sup>(٤)</sup>. ولم يذكر (س) إلا إدغام الجيم في الشين خاصة<sup>(٥)</sup>، فمن الناس مَنْ حمل<sup>(٦)</sup> قراءة أبي عمرو على الإخفاء. والذي ينبغي أن تُحمل عليه هو الإدغام<sup>(٧)</sup>، وهكذا تأدَّتْ إلينا التلاوة عنه<sup>(٨)</sup>، ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ.

(١) ك، ل، ت: يصلح.

(٢) اللباب ٢: ٤٧٤.

(٣) رواه عنه اليزيدي. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦١ والتبصرة ٢: ٩٤٦.

(٤) من الآيتين ٣ و ٤ من سورة المعارج.

(٥) الكتاب ٤: ٤٥٢ وشرحه للسرياني ١٩: ١٦١.

(٦) الإقناع ص ٢٠٨ والممتع ٢: ٧٢٢.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٥٠.

(٨) التيسير ص ١٣٥.

وقوله وفيها - أي: وفي الجيم - وفي السين والضاد الطاء والظاء وشركاؤهما في

المخرج وبمعنى بشركائهما شركاء الطاء - وهي الدال والتاء - وشركاء الظاء - وهي الذال

والتاء - فذكر أن هذه الستة يُدغم كل واحد منها في الجيم وفي السين وفي الضاد:

مثال إدغام الطاء في الثلاثة: اضْبِطْ جَعْفَرًا، اضْبِطْ سَالِمًا، اضْبِطْ ضَمْرَةً.

ومثال إدغام الدال في الثلاثة: أَبْعِدْ جَعْفَرًا، أَبْعِدْ سَالِمًا، أَبْعِدْ ضَمْرَةً.

ومثال إدغام التاء في الثلاثة: أَسْكِتْ جَعْفَرًا، أَسْكِتْ سَالِمًا، أَسْكِتْ ضَمْرَةً.

ومثال إدغام الظاء في الثلاثة: اخْفِظْ<sup>(١)</sup> جَعْفَرًا، اخْفِظْ سَالِمًا، اخْفِظْ ضَمْرَةً.

ومثال إدغام الذال في الثلاثة: خُذْ جَعْفَرًا، خُذْ سَالِمًا، خُذْ ضَمْرَةً.

/ومثال إدغام الناء في الثلاثة: لَبِثْ جَعْفَرًا، لَبِثْ سَالِمًا، لَبِثْ ضَمْرَةً.

[٩: ٤٦/١]

ولم يحفظ (س) إدغام هذه الستة في الجيم، لكن ذكره أبو سعيد<sup>(٢)</sup> وغيره.

وقوله والأولى إبقاء الإطباق المُطَبَّق ليس من هذه الستة مُطَبَّق غير الطاء

والظاء، فبعض العرب يُبقي الإطباق كما يبقي الغنة في إدغام النون، وبعض العرب

يُذهبه كما يُذهب الغنة. وإذهاب الإطباق مع الدال أقوى منه مع التاء لأنهما

مجهوران، والجهرُ فَضْلُ صوت.

وقال (س)<sup>(٣)</sup>: «(وكلُّ عربي)» يعني إبقاء الإطباق وتركه، فلا يظهر من كلام

(س) هذا أن الأولى إبقاء الإطباق كما ذكره المصنف.

وقد تعرّض النحويون لمناسبة بين هذه الحروف الستة وبين هذه الحروف الثلاثة

التي أدغمت فيها؛ وكلُّها ترجع للتقارب في المخرج والصفات، فلا نُطَوِّلُ بها.

\* \* \*

(١) ك، ل، ح: ((اعظ)). وكذا في الموضعين الآتين. ومعناه غير مناسب هنا. ن، ت: ادحظ.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: باب الإدغام في حروف طرف اللسان ص ٨٤ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٠.

وقع التكافؤ في الإدغام بين الحاء والعين، وبين الحاء والغين، وبين القاف والكاف، وبين الصَّفيرية، وبين الطاء والذال، والثاء والظاء، والذال والثاء، وتُدغم الستة في الصَّفيرية، وتُدغم في التسعة، وفي الشين والصاد والنون والراء اللامُ وجوباً إن كانت للتعريف، أو شبيهتها، وإلا فجوازاً بقوة في الراء، وبضعف في النون، وتوسُّط فيما بقي.

ش: يعني المصنف بالتكافؤ أنَّ هذا الحرف يُدغم في هذا الحرف وهذا في ذلك.

فمثالُ إدغام الحاء في العين ما رُوي عن أبي عمرو من طريق أبي الزَّعراء<sup>(١)</sup> عن الدُّوري<sup>(٢)</sup> عن اليزيديِّ من إدغام الحاء في العين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو جعفر بن الباذش<sup>(٤)</sup>: «اتَّفَقَ الرواة عن اليزيديِّ على الإدغام فيه، ووافقه أبو زيد الأنصاريُّ عليه. وروى القاسم بن عبد الوارث<sup>(٥)</sup> عن أبي عمر الدُّوريِّ

---

(١) أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني، ثقة ضابط، أخذ القراءة الدوري، وروى عنه القراءات أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة بضع وثمانين ومئتين. غاية النهاية ١: ٣٧٣ - ٣٧٤.  
(٢) حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدوري البغدادي الضرير [...] ٢٤٦هـ]، إمام القراءة في زمانه، ثقة ثبت ضابط، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وعلى محمد بن سعدان عن حمزة، وقرأ عليه وروى القراءة عنه القاسم بن عبد الوارث وغيره. غاية النهاية ١: ٢٥٥ - ٢٥٧.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٤) الإقناع ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) هو أبو نصر القاسم بن عبد الوارث البغدادي، أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري، وروى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. غاية النهاية ٢: ١٩.

- إِدْغَامَهَا فِي الْعَيْنِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَدٌّ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾<sup>(١)</sup>،  
و﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾<sup>(٢)</sup> و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾<sup>(٣)</sup>..
- وروي عن أبي عمرو أنه قال<sup>(٤)</sup>: «مَنْ الْعَرَبُ مَنْ يُدْغِمُ الْهَاءَ فِي الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿فَمَنْ زُجِرَ عَنِ النَّارِ﴾<sup>(٥)</sup>..
- وإدغام الهاء في العين عند (س)<sup>(٦)</sup> ممتنع لأنَّ الهاءَ أَدْخُلُ فِي الْفَمِ. قال أبو  
علي<sup>(٧)</sup>: «لَا يُقْلَبُ الْأَخْرَجُ إِلَى الْفَمِ إِلَى الْأَدْخُلِ إِلَى الْحَلْقِ»..
- قال بعض أصحابنا<sup>(٨)</sup>: «والصحيح أن إدغام الهاء في العين لم يثبت، وإن جاء  
من ذلك ما يُوهَم أنه إدغام فإنما يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْفَاءِ»..
- وهذا ليس بشيء لأنه قد صحَّ الإدغام في ذلك بالنقل الثابت الصحيح،  
فدفعه أو تأويله بالإخفاء خطأ.
- ويجوز أن تقلب العين إلى الهاء، وتُدْغِمُ الْهَاءَ فِي الْهَاءِ، فتقول في ائْمَدَحْ عَرَفَةَ:  
ائْمَدَحَّرَفَةَ.
- ومثال إدغام العين في الهاء قولك: أَقْطَعَ حَبْلَكَ. قال (س)<sup>(٩)</sup>: «الإدغام  
والبيان حَسَنَانِ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ»..
- 
- (١) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة وغيرها.
- (٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.
- (٣) من الآية ٨١ من سورة الأنبياء.
- (٤) رواه عنه البيهقي. شرح الكتاب ١٩: ١٦١ والإدغام الكبير للداني ص ١١٧ والمنتع ٧٢٢.
- (٥) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.
- (٦) الكتاب ٤: ٤٥١.
- (٧) التكملة ص ٢٧٧.
- (٨) هو ابن عصفور. المنتع ٢: ٧٢٢ - ٧٢٣.
- (٩) الكتاب ٤: ٤٥١.

وأما إدغام العين والحاء في الغين والحاء فاختُلف في ذلك:

فمذهبُ (س) والجمهور أنه لا يجوز، فلا يجوز في نحو اَمْدَحْ غَالِبًا، وَاْمَدَحْ خَلَفًا، وَاَسْمَعْ غَالِبًا، وَاَسْمَعْ خَلَفًا، إلا الإظهار<sup>(١)</sup>. وسبب ذلك أنَّ العرب أجزمتها تُجرى حروف الفم، وحروفُ الحلق لا تُدغم في حروف الفم، ولا حروف الفم / فيها، [٩: ٤٦/ب] قالوا: ولأنه لم يُسمع ذلك من كلام العرب. ولا يُجيز أحد إدغام الهاء في الغين والحاء، ولا إدغامهما فيها للتراخي الذي بينهما؛ ألا ترى أنَّ الهاء من المخرج الأول، وهما من المخرج الثالث من الحلق. وكذلك أيضًا لم يُجز أحد إدغام الحاء والغين في الحاء والعين لما يلزم في ذلك من قلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق، وذلك لا يجوز للعلة التي تقدّم ذكرها.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز<sup>(٢)</sup> إدغام العين والحاء في الغين والحاء، نحو قولك: اَمْدَحْ غَالِبًا، وَاْمَدَحْ خَلَفًا، وَاَسْمَعْ غَالِبًا، وَاَسْمَعْ خَلَفًا، وزعم أنَّ ذلك مستقيم في اللغة معروف، جائز في القياس لأنَّ الحاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم، فإذا كانت الهاء تُدغم في الحاء، والهاء من المخرج الأول من الحلق، والحاء من المخرج الثاني، وليس حروف الحلق بأصل للإدغام - فالمخرج الثاني أولى أن يُدغم فيما بعده؛ لأنَّ ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل للإدغام؛ ألا ترى أنهم أدغموا الباء في الفاء، والباء من الشفة محضة، والفاء من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، فقالوا: اذْهَبْ فِي ذَلِكَ، وَاَضْرِبْ قَرْجًا، لقرب الفاء من حروف الفم. وروى خالد<sup>(٣)</sup> بن جبلة

---

(١) الممتع ٢: ٦٨٣.

(٢) ح: لا يجوز.

(٣) في المخطوطات: ((أحمد))، وكذا في الموضع التالي. والتصويب من غاية النهاية والدر النثر ص

١٥٢. وهو خالد بن جبلة أبو الوليد الشكري المدني، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء،

وروى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز. غاية النهاية ١: ٢٦٩.

عن أبي عمرو ومحمد بن سعدان<sup>(١)</sup> عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو إدغام العين في الغين في قوله تعالى: ﴿وَأَسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وروى خالد بن جبلة أيضاً عن أبي عمرو إدغامها في الغين أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله وبين الخاء والغين أي: يُدغم أحدهما في الآخر نحو: اسلَخْ غَنَمَكَ، وادْمَغْ حَلَفًا، البيان والإظهار كلاهما حسن لأنهما من مخرج واحد، فيقلب الأول منهما إلى الثاني كائناً ما كان، هكذا قال بعض أصحابنا<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ الْبَيَانَ وَالْإِدْغَامَ حَسَنَانِ».

وقال بعض شيوخنا<sup>(٥)</sup>: «إِدْغَامُ الْغَيْنِ فِي الْخَاءِ أَحْسَنُ مِنَ الْعَكْسِ»، وهو نصُّ (س)، قال (س)<sup>(٦)</sup>: «الْبَيَانُ فِي اسْلَخْ غَنَمَكَ أَحْسَنُ لِأَنَّ الْغَيْنَ مَجْهُورَةٌ»، فشبَّهها بالعين والحاء لأنَّ منزلتهما منزلتهما، فكما أنَّ الحاء لا تُدغم في العين ضعف إدغام الحاء في الغين. قال (س)<sup>(٦)</sup>: «وَجَازَ الْإِدْغَامُ لِقَرْبِهِمَا مِنَ الْفَمِ»، يعني قُرْباً مِمَّا يَكْثُرُ فِيهِ الْإِدْغَامُ. وإنما جاز قلب الحاء غيناً وإن كانت أخرج إلى الفم منها لأنَّ الغين والحاء قرب مخرجهما من الفم أجرياً مجرى حروف الفم؛ وحروف الفم يجوز فيها قلب الأخرَجَ إِلَى الْأَدْخَلِ. ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أنَّ بعض العرب<sup>(٦)</sup> يخفي معهما النون كما يفعل بها مع حروف الفم، قالوا: مُنْخَلٌّ وَمُنْغَلٌّ.

(١) محمد بن سعدان أبو جعفر الضير الكوفي النحوي [...] ٢٣١هـ [إمام ثقة عدل، صنف في العربية والقراءات، قرأ على يحيى بن المبارك اليزيدي، وقرأ عليه أحمد بن محمد بن محمد بن واصل، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل. غاية النهاية ٢: ١٤٣.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة النساء. الدر النثير ص ١٥٢.

(٣) من الآية ١١٥ من سورة النساء.

(٤) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٨٣.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١١٠٠، ومنه أخذ أبو حيان نصوص سيبويه.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥١.



ومن غريب الإدغام إدغام الغين في القاف، روى ذلك أبو علي الأهوازي<sup>(١)</sup> عن أبي عون<sup>(٢)</sup> عن الحلواني<sup>(٣)</sup> عن أبي عمر الدوري عن أبي محمد الزبيدي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾<sup>(٤)</sup>، وذلك أنَّ أدنى حروف الحلق إلى حروف اللسان الغين والخاء، والذي يلي هذا هو القاف، فناسب أن تُدغم الغين في القاف، وهذا تعليل ما وقع من هذا الشذوذ.

وقوله وبين القاف والكاف يعني أنَّ أحدهما يُدغم /في الآخر، والبيان والإدغام [٩: ٤٧/أ] حسنان، فتقول: الحق كِنْدَة<sup>(٥)</sup>، وأمسك قَطَنًا. وقال أبو العباس<sup>(٦)</sup>: ((والإدغام أحسن)). وقال غيره<sup>(٧)</sup>: ((البيان في الكاف عند القاف أحسن من الإدغام لقرب القاف والكاف من حروف الحلق؛ وحروف الحلق كما تقدّم لا يجوز إدغام الأخر منها في الأدخل، فلذلك ضعف إدغام الكاف التي هي الأخر في القاف التي هي أدخل)).

- 
- (١) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزيد الأهوازي [٣٦٢ - ٤٤٦هـ] شيخ القراء في عصره، ولد في الأهواز، ثم استوطن دمشق، قرأ على إبراهيم بن أحمد الطبري ببغداد، وغيره، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن قاسم غلام الهراس، وغيره. غاية النهاية ١: ٢٢٠ - ٢٢٢.
- (٢) محمد بن عمرو بن عون أبو عون السلمي الواسطي، مقرئ محدث ضابط متقن، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون، وأبي عمر الدوري وغيرهما، وعرض عليه أحمد بن سعيد الواسطي ونفطويه وآخرون، توفي قبل سنة ٢٧٠ هـ. غاية النهاية ٢: ٢٢١.
- (٣) أبو الحسن أحمد بن يزيد بن أزداد الحلواني [٢٥٠ هـ - ...] إمام ضابط، قرأ بمكة على القواس، وبالمدينة على قالون، وقرأ عليه الفضل بن شاذان. غاية النهاية ١: ١٤٩ - ١٥٠.
- (٤) من الآية ٨ من سورة آل عمران. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧ والممتع ٢: ٧٢٦.
- (٥) في الكتاب ٤: ٤٥٢: الحق كَلْدَة، وانهك قَطَنًا.
- (٦) المقتضب ١: ٢٠٩ وهذا القول إنما هو في إدغام القاف في الكاف.
- (٧) هو ابن عصفور في الممتع ٢: ٦٨٥، وهو تابع في هذا للمبرد في المقتضب ١: ٢٠٩.

وقال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «إدغام القاف في الكاف أحسن من إدغام الكاف فيها، وحسن الإدغام لقرب المخرجين، ولأنهما من حروف اللسان». ولا يجوز إدغام كل واحد من القاف والكاف في غيرها ولا غيرها فيهما.

وقوله وبين الصَّفِيرَةِ يعني أنَّ الصاد تُدغم في السين والزاي، وأنَّ السين تُدغم في الصاد والزاي، وأنَّ الزاي تُدغم في الصاد والسين، وذلك لتقاربهنَّ في المخرج واجتماعهنَّ في الصفيّر، وسواء أكان الأول متحرّكاً أم ساكناً، إلا أنَّ الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحرّكاً؛ لأنه إذا كان ساكناً لا يلزم فيه إلا تغيير واحد، وهو قلب الأول من جنس الثاني، وإذا كان متحرّكاً لزم فيه تغييران، تسكين المتحرّك ثم قلبه لجنس الثاني.

قال بعض أصحابنا<sup>(٢)</sup>: «والإدغام أحسن فيهنَّ من الإظهار». قال<sup>(٣)</sup>: «لأنهنَّ من حروف طرف اللسان والفم، والإدغام - كما تقدم - أصله ان يكون في حروف الفم واللسان، وذلك نحو: فَحَصَ سَلَمٌ، وَفَحَصَ زَاهِدٌ، وَحَبَسَ صَابِرٌ، وَحَبَسَ زَاهِدٌ، وَأَوْجَزَ صَابِرٌ، وَأَوْجَزَ سَلَمٌ، وَيَبْقَى الإطباق الذي في الصاد محافظة عليه، وقد يجوز تركه حملاً على أصل الإدغام من قلب الحرف إلى جنس ما يُدغم فيه البتّة، وإذها به من الصاد مع السين أحسن من إذها به مع الزاي لاشتراكهما في الهمس؛ ولا تخالفها<sup>(٤)</sup> الصاد إلا في الإطباق.

ولا يُدغم شيء من هذه الصفيريّات في شيء مما يقاربها؛ لأنَّ في ذلك إخلالاً بصفتها من الصفيّر، وهو فضلُ صوتٍ».

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل ٢: ١١٠٠.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٠٧.

(٣) الممتع ٢: ٧٠٧ - ٧٠٨ بتصرف.

(٤) ت: تخالفهما.

وقد روي<sup>(١)</sup> إدغام السين في الشين عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾<sup>(٢)</sup>، وتعليقه أن التَّفْسِي الذي في الشين عَادِلٌ صَفِيرَ السين، وسيأتي ذكر الحروف التي تُدْغَم في الصفيريات إن شاء الله.

وقوله وبين الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء يعني أن كل واحد من هذه الستة يجوز إدغامه في كل واحد من الخمسة الباقية:

مثال إدغام الطاء: اِرْبِطْ دَارِمًا، اِرْبِطْ تَمِيمًا، اِرْبِطْ ظَالِمًا، اِرْبِطْ ذُبَابًا، اِرْبِطْ ثَابِتًا.

ومثال إدغام الدال: قَدْ طَوَّى، وَقَدْ تَرَى، وَقَدْ ظَلَمَ، وَقَدْ ذَرَا، وَقَدْ ثَبَّتَ.

ومثال إدغام التاء ﴿قَالَتْ طَالِفَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وجاءت ذُنْبًا، ورأت ظَالِمًا، وَقَتَلَتْ ذُبَابًا، وَأَخَذَتْ ثُعْلَبًا.

ومثال إدغام الظاء: عِظْ تَمِيمًا، وَعِظْ دَاوُدَ، وَعِظْ طَالُوتَ، وَعِظْ ذَا التُّونِ، [وَعِظْ ثَابِتًا]<sup>(٤)</sup>.

ومثال إدغام الذال: إِذْ تَرَى، إِذْ تَوَى، إِذْ دَنَا، إِذْ ظَلَمَ، إِذْ طَالَ.

ومثال إدغام الثاء: ابْعَثْ تَمِيمًا،<sup>(٥)</sup> وابْعَثْ /طَاهِرًا، وابْعَثْ دَاوُدَ، وابْعَثْ. [٩: ٤٧/ب] طَافِرًا، وابْعَثْ ذَا التُّونِ.

وتبيينُ الطاء والذال والتاء إذا وقعت قبل التاء والظاء والذال أحسنُ من تبينها

إذا وقع بعضها قبل بعض؛ وتبيينُ الظاء والذال والتاء إذا وقعت قبل الطاء والذال

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧ والتبصرة والتذكرة ٢: ٩٥٢ والتيسير ص ١٣٥ والدر النثر ص ١٦٣ - ١٦٤. رواه اليزيدي عنه كما في الإدغام الكبير للداني ص ١٤٧ - ١٤٨. وانظر الإقناع ص ٢١٥.

(٢) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الأحزاب.

(٤) وعظ ثابتًا: تنمة يتم بها التمثيل لإدغام الطاء.

(٥) زيد هنا في المخطوطات: ((وتقول في ثلاثة أفلس ثلاث أفلس))، ولا وجه له.

والتاء أحسنُّ من تبيينها إذا وقع بعضها قبل بعض؛ لأنَّ الظاء وأختيها بعضُها أقربُّ إلى بعض منها إلى الظاء وأختيها، وكذلك الطاء وأختها بعضُها أقربُّ إلى بعض منها إلى الظاء وأختيها.

وتبيينُ الظاء وأختيها إذا وقع بعضٌ منها قبل بعض أحسنُّ من تبيينِ الطاء وأختيها إذا وقع بعضٌ منها قبل بعض؛ لأنَّ في الظاء وأختيها رخاوة، واللسان يتجافى عنهن؛ ألا ترى أنك إذا وقفتَ عليهنَّ رأيت طرف اللسان خارجاً عن أطراف الشنايا، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذا قاربت الشفتين، والطاء وأختها ليست كذلك؛ ألا ترى أنَّ الأسنان العليا مطبقة على الأسنان السفلى واللسان من وراء ذلك؛ فلم يتجاوز الفم، والإدغام كما تقدّم أصله أن يكون في حروف الفم.

وقوله وتُدغم الستة في الصَّفِيرَةِ يعني بالسته الطاء والذال والتاء والطاء والذال والتاء.

ومثال إدغام الطاء: ضَبَطَ صَّابِرٌ، ضَبَطَ سَّالِمٌ، ضَبَطَ زَاهِرٌ.

ومثال إدغام الدال: يَعِدُ صَّابِرٌ، يَعِدُ سَّالِمٌ، يَعِدُ زَاهِرٌ.

ومثال إدغام التاء: نَعَتَ صَّابِرٌ، نَعَتَ سَّالِمٌ، نَعَتَ زَاهِرٌ.

ومثال إدغام الظاء: حَفِظَ صَّابِرٌ، حَفِظَ سَّالِمٌ، حَفِظَ زَاهِرٌ.

ومثال إدغام الذال: إِذْ صَبَّرَ، إِذْ سَلِمَ، إِذْ زَارَ.

ومثال إدغام الناء: بَعَثَ صَّابِرٌ، بَعَثَ سَّالِمٌ، بَعَثَ زَاهِرٌ.

وإنما أدغمت هذه الستة في حروف الصفير لُقرب المخرجين، وقرأ بعض القراء:

﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾<sup>(١)</sup>، يريد: لَا يَتَسَمَّعُونَ، أدغم التاء في السَّيْنِ، قال (س)<sup>(٢)</sup>:

(١) من الآية ٨ من سورة الصافات. هذه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ ابن كثير

ونافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص في رواية أبي بكر: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾. السبعة ص ٥٤٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٣.

((وسمعناهم ينشدون لابن مُقْبِل<sup>(١)</sup>:

وَكأَنَّمَا اغْتَبَقَصَ صَبِيرٌ مُدَامَةً بِعَرًّا ، تُصَفِّقُهُ الرِّياحُ ، زُلَالًا

أَدغم التاء في الصاد)). قال<sup>(٢)</sup>: ((والبيانُ عربيٌّ حسنٌ لاختلاف المُخْرَجِينَ)). قال (س)<sup>(٣)</sup>: ((والبيانُ فيهنَّ أحسنُّ منه في الطاء وأختيها))، ويعني أنَّ ترك الإدغام في هذه مع حروف الصفيّر أحسن منه في الطاء وأختيها مع حروف الصّفيّر.

وقوله وتُدغم في التسعة وفي الشين والضاد والنون والراء اللام وجوبًا إن كانت للتعريف يعني بالتسعة الطاء والدال والتاء والظاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي، ومثّل الإدغام اللفظُ بهذه الحروف، ويعني بالوجوب أنه لا يجوز البيان فيها، فلا يجوز أن تقول: الظالم ولا الزيب ولا الضاحك بتبيين لام التعريف.

وإنما أدغمت في هذه الحروف الثلاثة عشر لموافقتها لها؛ لأنّ اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف منها أحد عشر من طرف اللسان، وحرفان منها - وهما الضاد والشين - يخالطان طرف اللسان، وذلك أنّ الضاد لاستطالتها اتّصلتْ /بمُخْرَجِ اللام، [٩: ٤٨/أ] وكذلك الشين بالتفشي الذي فيها لحقت أيضًا مُخْرَجُها.

وإنما لم يُجَزَّ البيان إذا كانت اللام للتعريف لأنه انضاف إلى ما ذكرنا من الموافقة كثرة لام المعرفة في الكلام؛ ألا ترى أنَّ كلَّ نكرة تريد تعريفها تُدخل عليها اللام إلا القليل منها؛ وكثرة دور اللفظ مُستدعٍ للتخفيف، وأيضًا فلامُ التعريف تنزّلتْ منزلة الجزء من الكلمة، وعاقبت التنوين، واجتماعُ المتقاربين فيما هو من كلمة واحدة

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٠ من قصيدة لامية مكسورة الروي، والرواية فيه: ((اغتنبت قَرِيحَ سحابة))، وبها يفوت الاستشهاد. وفي الكتاب: صبير غَمامة. يصف امرأة بطيب رضاها وبرده ورقته. الاعتباق: شرب العشي. والصبير: الذي يصير بعضه فوق بعض دَرَجًا، والسحاب الأبيض. والمدامة: الخمر. والعرا: الساحة والفناء. وتصفقه: تختلف عليه وتضربه. والزلال: العذب.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٣.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٤.

أثقلُ من اجتماعهما فيما هو ليس كذلك؛ فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف - وهي ثقلُ اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلم بها، وأثما مع ما بعدها كالكلمة الواحدة - التزم فيها الإدغام.

والتعليل<sup>(١)</sup> بكثرة الاستعمال قولُ (س)<sup>(٢)</sup>، لَزِمَ التخفيف كما لَزِمَ تخفيف يَرَى. وعَلَّلَ الفراء<sup>(٣)</sup> بشدة اتصالها بما بعدها، فصارت بمنزلة المتقاربتين في كلمة واحدة، فلَزِمَ إدغامها، بخلافها إذا كانت متصلة، نحو هل وبل.

وَرُدُّ على الفراء بأنَّ العرب تُظهِرُ اقْتَتَلَ - وإن كان المِثْلانِ في كلمة واحدة - لَمَّا كان المِثْل الأول لا يلزمه أن يكون ما بعده من جنسه؛ وهو بلا شك أَوْلَى بالإدغام من الضارب لأنه مِثْل، فثَبَّتَ بهذا أنَّ الاتصال ليس مُراعَى، وإنما المُراعَى ما ذكره (س) من كثرة الاستعمال. انتهى ما رُدَّ به على الفراء.

رَبِّ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ

بخلاف تاء اقْتَتَلَ، فإنها متحركة، ومع ذلك فالإدغام جائز في اقْتَتَلَ كما بَيَّنَّ ذلك. ولزومُ إدغام لام التعريف في الأحرف المذكورة هو على ما حفظه البصريون والفراء؛ وأَمَّا الكسائيُّ فقال<sup>(٤)</sup>: ((سمعتُ العرب تُظهِرُ لام التعريف عند هذه الحروف إلا عند اللام والراء والنون فقط، يقولون: الصَّامَت)). فعلى ما سمعه الكسائيُّ يكون إدغام لام التعريف جائزًا لا واجبًا إلا مع ما ذكره الكسائيُّ؛ وهو اللام والراء والنون، فإنه يكون واجبًا، أمَّا مع اللام فظاهرٌ لأنَّ الإدغام إذ ذاك يكون من باب إدغام المثلين إذا سكن أولهما، نحو: اضْرِبْ بُكْرًا، وهو واجب. وأمَّا مع الراء والنون فَلِقَرُطِ تقاربُ مُخْرَجَهما من مُخْرَجِ اللام.

(١) والتعليل ... في الأحرف المذكورة هو: سقط من ح، وأثبت فيها ما نصه: ((وهذا كله)) فقط.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٧.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٤٠.

وقوله أو شَبَّهَتْهَا يعني بذلك اللام التي تكون لِلْمَح الصفة أو زائدة، نحو الصَّعِق والتَّعْمَان والذي.

وقوله وإلا فَجَوَازًا أي: وإن لم تكن اللام للتعريف أو شَبَّهَتْهَا بها فيكون الإدغام جائزًا لا واجبًا.

وقوله بِقُوَّةٍ في الراء أي: إنَّ الإدغام يَقْوَى في الراء، نحو: هَلْ رَأَيْتَ؟ وإنما كان الإدغام في الراء أحسن منه في سائر الحروف الباقية لأنَّ الراء أقرب الحروف إلى اللام؛ ولشَبَّهَتْهَا بها يجعلها بعض مَنْ يصعب عليه إخراجها لامًا.

قال (س)<sup>(١)</sup>: ((والإظهار لغة لأهل الحجاز عريية)). ولمَّا كان الإدغام أحسن في الراء قرأ معظم القُرَّاء: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿بَلْ رَزَقْنَاكَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿بَلْ رَأَى﴾<sup>(٤)</sup>، بالإدغام، حتى إنَّ أبا جعفر بن الباذش حكى فيه الإجماع<sup>(٥)</sup> / عن القُرَّاء إلا ما [٩: ٤٨/ب] ذَكَرَ<sup>(٦)</sup> من قراءة حفص في ﴿بَلْ رَأَى﴾ بالإظهار بسكنة لطيفة على لام ﴿بَلْ﴾، يحقق بذلك الإظهار.

وليس كما ذكر أبو جعفر من أنَّ ذلك إجماع، بل قد حكى أبو علي الأهوازي في كتاب (الوجيز)<sup>(٧)</sup> له عن قالون بخلافٍ عنه موافقةً حفص في ﴿بَلْ رَأَى﴾ على

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٧.

(٢) من الآية ١٥٨ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٤ من سورة المطففين. السبعة ص ٦٧٥ - ٦٧٦.

(٥) الإقناع ص ٢٤٣.

(٦) الإقناع ص ٨٠٦.

(٧) الوجيز ص ٣٧٦.

الإظهار، إلا أنه لا يَسْكُت سكتة لطيفة. وحكى أبو محمد<sup>(١)</sup> عبد الله بن أحمد سبط أبي منصور الحنيط<sup>(٢)</sup> في كتاب (المبهج) له عن قالون من جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى: ﴿بَلْ رُبُّكُمْ﴾، و﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾، و﴿بَلْ رَأَى﴾ حيث وقعت، تابَّعَه حفص على إظهار ﴿بَلْ رَأَى﴾، والباقون بالإدغام.

وقوله وبضعف في النون مثاله ﴿هَلْ نَدُكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ولذلك أجمع القراء السبعة غير الكسائي<sup>(٤)</sup> على الإظهار في ﴿هَلْ نَدُكُمُ﴾. قال بعض أصحابنا<sup>(٥)</sup>: ((وإدغامها في النون دون ذلك كله)). يريد إدغامها في سائر الحروف التي تُدْغَم فيها. قال<sup>(٦)</sup>: ((وإنما قُبِح إدغامها في النون - وإن كانت إلى اللام أقرب من غيرها من الحروف - لأنه قد امتنع أن تُدْغَم في النون الحروف التي أُدْغِمت هي فيها إلا اللام، فكأنهم استَوْحَشُوا الإدغام فيها، وأرادوا أن يُجْزُوا اللام مُجْزَى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها. فحما أنه لا يجوز إدغام شيء منها في النون دلت ضعف إدغام اللام فيها، ولا يُدْغَم فيها إلا النون على ما سيأتي بيانه في فصل النون)) انتهى كلامه، وهو بسط كلام (س).

قال (س)<sup>(٦)</sup>: ((وإدغام اللام في النون أضعف من جميع ذلك؛ لأنَّ النون تُدْغَم في حروف لا تُدْغَم فيها، فكروهوا أن يُجْزُوا منها اللام، فتُدْغَم وحدها في النون)).

(١) هو عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي [٤٦٤ - ٥٤١ هـ]. شيخ الإقراء ببغداد في عصره، قرأ القراءات على جده أبي منصور محمد بن أحمد، وغيره، وقرأ عليه بالروايات حمزة بن علي القبيطي، وغيره، ألف كتاب المبهج، والروضة، والتبصرة. غاية النهاية ١: ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٢) محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرزاق أبو منصور البغدادي الزاهد المعروف بالحنيط [٤٠١ - ٤٩٩ هـ] مؤلف كتاب المذهب في القراءات، أستاذ كبير ثقة. غاية النهاية ٢: ٧٤ - ٧٥.

(٣) من الآية ٧ من سورة سبأ.

(٤) التيسير ص ١٧٠ والإقناع ص ٢٤٢.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٩٤.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٩.



قال (س) <sup>(١)</sup>: «فلم يَجْسروا على أن يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركها في إدغام النون فيها».

وقوله وتوسط فيما بقي يعني أن الإدغام في باقي الحروف الأحد عشر يكون متوسطاً؛ أي: لا قوياً ولا ضعيفاً، نحو ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وهل دَنَا؟ و﴿هَلْ تَقِيمُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>، وهل ظَلَمَ؟ وهل ذَهَبَ؟ و﴿هَلْ ثُوبٌ﴾ <sup>(٤)</sup>؟ وهل صَبَرَ؟ وهل سَمِعَ؟ وهل زَيْنَ؟ وهل شَهِدَ؟ وهل ضَرَبَ؟

وذكر المصنف أن إدغامها في هذه الحروف الأحد عشر الباقية يكون بتوسط؛ وليس التوسط متساوياً فيها، بل إدغامها في الطاء والذال والتاء والصاد والسين والزاي يلي في الجودة إدغامها في الراء؛ لأنها أقرب إليها بعد الراء، قال (س) <sup>(٥)</sup>: «والإدغام مع الطاء والصاد وأخواتهما جائز، وليس ككثرتهم مع الراء؛ لأن هذه الحروف تَرَاخِين عنها، وهنَّ من الثَّنَايا». قال <sup>(٦)</sup>: «وجواز الإدغام لأنَّ آخر مخرج اللام من مخرجها». قال <sup>(٧)</sup>: «وليس الإدغام مع الطاء وأختيها كحسنة مع هذه لأنهنَّ من أطراف الثَّنَايا، وقارنَ مخرج الفاء، فَبُعْدَنَ عن اللام، والإدغام لأنهنَّ من الثَّنَايا ومن حروف طرف اللسان» انتهى.

وإدغامها في التاء والذال والطاء يلي إدغامها في الستة المتقدمة؛ لأن هذه

الثلاثة من أطراف الثَّنَايا، وقارنَ مخرج /ما لا يجوز الإدغام فيه، وهو الفاء. [٩: ٤٩/أ]

(١) الكتاب ٤: ٤٥٩.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة المطففين.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢، وهو في الكتاب ٤: ٤٥٧ بلفظ مغاير.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٨ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢، وهو في الكتاب ٤: ٤٥٨ بلفظ مغاير.

قال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup>: «وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللام؛ وإنما اتصلتا بحروف طرف اللسان بالاستطالة التي في الضاد والتفشي الذي في الشين».

وقال (س)<sup>(٢)</sup>: «والإدغام مع الضاد والشين أضعف لأنَّ مخرج الضاد من أول حافة اللسان، والشين من وسطه، وجواز الإدغام لاتصالهما بها لاستطالتهما». وأنشد (س) لطريف بن نعيم<sup>(٣)</sup>:

تقولُ إذا استَهَلَكْتُ مَالاً لِلذَّيِّ      فُكِّيهِةُ: هَشْيٌ بِكَفِّكَ لائقُ  
بإدغام اللام في الشين.

فقد رأيتَ تَفَاوُتَ الإدغام في هذه الحروف الأحد عشر الباقية، وإذا كان كذلك كان قول المصنفِ وَتَوَسَّطُ فيما بقي ليس بجيد؛ لأنَّ الإدغام فيها متفاوت.

\* \* \*

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٩٤.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٨.

(٣) البيت له في الكتاب ٤: ٤٥٨، وبلا نسبة في سر الصناعة ١: ٣٤٨ والممتع ٢: ٦٩٤. فكيهة: علم امرأة. واللائق: المحتبس الباقي.

ص: تُدْغَمُ النون الساكنة دون غُنة في الراء واللام، وبها في مثلها والميم والواو والياء، وتُظْهَرُ عند الحلقية، وتُغَلَّبُ ميمًا عند الباء، وتُخْفَى مع البواقي. وكذا يفعل قاصد التخفيف بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه أو لتقدُّم ساكنٍ صحيح. وقد يُجْرَى المنفصل مُجْرَى المتصل في نقل حركة المدغم إلى الساكن.

ش: قوله تُدْغَمُ النون الساكنة يشمل التنوين وغيره<sup>(٢)</sup>، وهذا أحسن من قول مَنْ يقول<sup>(٣)</sup>: ((النون الساكنة والتنوين))؛ لأنَّ التنوين نون ساكنة، فيجعل قِسْمًا من الشيء قَسِيمَ الشيء.

وذكر المصنف لهذه النون أحوالاً أربعة: الإدغام، والإظهار، والقلب، والإخفاء. وذكر بعضهم أنها خمسة مواضع: موضع تُظْهَرُ فيه، وموضع تُدْغَمُ فيه، وموضع تُخْفَى فيه، وموضع تُغَلَّبُ فيه ميمًا، وموضع تُظْهَرُ فيه وتُخْفَى. وهذا قريب؛ لأنَّ الموضع الخامس لم يخرج عن الإظهار والإخفاء، وقد تقدَّمَا، فصارت أربعة أحوال تكون في خمسة مواضع. والحروف التي تُدْغَمُ فيها خمسة، وهي حروف: لم يَزُو.

وقوله دُونَ غُنة في الراء واللام أمَّا إدغامُها في الراء فَلِقُرْبِ المخرجين، وإتِّفاقهما<sup>(٤)</sup> في الشدَّة؛ لأنَّهما مما بين الشدَّة والرخوة. وأمَّا إدغامُها في اللام فَلِتَقَارُبِ المخرجين أيضًا.

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل ص ٣٢٣ - ٣٢٤ وتهييد القواعد ١٠: ٥٢٧٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٩٢.

(٣) السبعة ص ١٢٥ وشرح الكتاب ١٤: ٢٠، ١٩: ١٧١ والرعاية ص ٢٦٢ وشرح الهداية ص

٨٩ واليسير ص ١٧٣ والتحديد ص ١١١ والإقناع ص ٢٤٦.

(٤) وإتِّفاقهما ... فلتقارب المخرجين: سقط من ت.

وقول المصنف دون غُنة هذا ليس كما ذكر؛ لأنَّ الإدغام في الراء واللام يكون

بُغنة وبغير غُنة. وقال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: «الأجودُ إبقاء صوت الغُنة، على أنَّ فيه خلافاً

بين النحويين والقُرَّاء». والصحيح جواز الإدغام بْبُغنة وبغير غُنة، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «إن

شئت كان إدغامًا بلا غُنة، فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بْبُغنة؛

لأنَّ لها صوتاً من الخياشيم، فترك على حاله». وقد روي<sup>(٣)</sup> إبقاء الغُنة عند الراء واللام

عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم، قال أبو جعفر بن الباذش<sup>(٤)</sup>: «والآخذون بالغُنة

في الراء واللام كثير جداً عن جميع القُرَّاء، وهو مذهب مشهور، لا ينبغي أن

نستوحش منه لنظافر الروايات به وصحته في العربية، وبعضهم يرجحه على إذهابها».

وقال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: «إدغامها في الراء واللام بغير

غُنة في المشهور عند أهل الأداء، ويجوز إبقاء الغُنة عند العرب، وقد ذكره (س)

والفارسي<sup>(٥)</sup> وغيرهما».

وإنما غرَّ المصنف رحمه الله - والله أعلم - في قوله: دون غُنة في الراء واللام

كونُ أهل الأندلس والمغرب على إذهاب الغُنة من النون عند الراء واللام؛ ودعوى أبي

العباس أحمد بن عمار الإجماع على ذلك، قال أبو العباس<sup>(٦)</sup>: «فأما إجماعهم على

الإدغام في الراء واللام بغير غُنة فلاهما لا غُنة فيهما، ولا يُشبهان الميم التي فيها

الغُنة، فلم يكن لبقاء صوت الغنة معهما وجه» انتهى كلامه.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٣، ونسب في شرح الكتاب ١٩: ٦٥ لبعض النحويين.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٢.

(٣) الإقناع ص ٢٥٠.

(٤) الإقناع ص ٢٥١.

(٥) التكملة ص ٢٧٨.

(٦) شرح الهداية ص ٩١.

والصحيح ما تقدّم، ومَنْ عِلِمَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وإذا كان النقل عن العرب بالغُنة وبغير الغُنة بَطَلَ ادِّعاء الإجماع إلا أن يريد إجماعاً خاصّاً.

وقوله وبها في مثلها أي: وبالغُنة في مثل النون، أما إدغامها في النون نحو من ثابّت فهو من إدغام المثّلين، وكان ينبغي أن لا يُذكر في هذا الفصل، لكن المصنّف اقتضى في ذلك بعض مَنْ صنف في القراءات ممن ذكّر ما تُدغم فيه النون الساكنة فذكر فيها النون.

وقوله والميم أما إدغامها في الميم فإنها تُقلّب إلى جنس الميم، فلا يَبْقَى لها أثر لأنك لست محتاجاً إلى غُنة النون لأنّ الميم فيها غُنة؛ فإذا قلبتها ميماً محضة لم تبطل الغُنة، وقد تقدّم ذكر الخلاف بين (س) والمبرد في أنّها مع ما تُدغم فيه هل مخرّجها من الفم أم من الخياشيم، الأول قول (س)<sup>(١)</sup>، والثاني قول أبي العباس<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: «(إدغامها - يعني النون الساكنة - في مثلها وفي الميم بغُنة لا خلاف في ذلك؛ لأنّ في كل واحد منهما غُنة، فلو أدغم بغير غُنة لأذهب بالإدغام حرف وغُنتان، وذلك الحرف المدغم وغُنته وغُنة الحرف المدغم فيه)».

وقد جاء<sup>(٣)</sup> عن عاصم وحمزة أنّ إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم بغير غُنة؛ وقد حكى الخُزاعي<sup>(٣)</sup> الاختلاف في ذلك عن بعض القُراء، قال أبو جعفر بن الباذش<sup>(٣)</sup>: «(الحكاية عن حمزة وعاصم بذلك غلط إلا أن تُوجّه على أنّ المعنى: بغير غُنة للنون والتنوين، وإنما الغُنة للميم التي أُبدلها بحق الإدغام)» انتهى.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٢) المقتضب ١: ٢٢١.

(٣) الإقناع ص ٢٤٧.

وقد اختلف هل الغنة للميم المبدلة من النون أم للنون المدعمة في الميم:

فذهب المحققون<sup>(١)</sup> إلى أنَّ الغنة للميم المبدلة لأنها تابعة للميم الساكنة كما هي تابعة للنون الساكنة؛ ولا يمكن الانفكاك عنها مع الإدغام كما لا يمكن الانفكاك عنها مع الإظهار؛ وهو إدغام تام صحيح.

وذهب<sup>(٢)</sup> ابن كيسان وابن المنادي وابن مجاهد في أحد قوليهِ إلى أنَّ الغنة في إدغامها في الميم للنون والتنوين، وهو إدغام غير مستكمل، والتشديد غير بالغ.

وقد ذهب أبو محمد بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> أيضًا إلى ذلك، وزاد أنَّ إدغام النون في النون إدغام غير مستكمل لبقاء الغنة.

والصحيح قول الجمهور، وهو اختيار الإمام أبي الحسن بن الباذه<sup>(٤)</sup>.

مَقَامُهُ وَالْمَامِ وَالْأَمَامَةُ إِذَا ادْغَمَ فِي الْيَاءِ فَالْغَنَةُ مَعَ الْيَاءِ لَا مَعَ الْوَاوِ

الغنة التي فيها كاللّين؛ وتُدغم بَغْنَةً وبغير غنة. وتُدغم في الياء أيضًا كذلك لأنَّ الياء أخت الواو مع أنَّ مخرج الياء قريب من الرء، /قال (س)<sup>(٥)</sup>: «ألا ترى أنَّ الألتغ بالرء يجعلها ياء، وكذلك الألتغ باللام؛ لأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الرء من الياء».

[٩: ٥٠]

وإذا وقعت النون ساكنة في كلمة قبل ميم أو ياء أو واو ولم تلتبس بالمضاعف ولم يُدغم فيها فهي<sup>(٦)</sup> معها بَيِّنَةٌ. وقد أطلق المصنف في ذلك، فزعم أنَّ النون الساكنة

(١) في الإقناع ص ٢٤٧ أنه مذهب الجمهور.

(٢) الإقناع ص ٢٤٧.

(٣) الرعاية ص ٢٦٣.

(٤) الإقناع ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥) الكتاب ٤: ٤٥٣.

(٦) في المخطوطات: وهي.

تُدْعَم في الميم والواو والياء، وكان ينبغي أن يقيّد ذلك بما هو من كلمتين لأنه إذا كان من كلمة أظهر كما ذكرنا<sup>(١)</sup>، نحو زَمَاء وعُنْوان ودُنْيا.

واختلفوا إذا أُبقيت الغُنة عند الواو والياء، فذهب<sup>(٢)</sup> عبد الباقي بن الحسن صاحب السيرافي وأبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب وأبو بكر الشذائي<sup>(٣)</sup> وأبو الحسن علي بن بشر الأنطاكي صاحب أبي القاسم الرّجّاجي إلى أنّ ذلك إخفاء وليس بإدغام. واختاره عثمان الصّيرفي، وهو قول الخُذّاق والأكابر من أهل الأداء.

قال عبد الباقي<sup>(٤)</sup>: «الغُنة إذا ثبتت في الوصل لم يُشَدّد الحرف، وإذا حُذفت الغُنة شُدّد الحرف». وقال أبو الطيب بن التائب<sup>(٥)</sup>: «النون عند الواو والياء بغير غُنة مُحْفَافَةٌ غير مدغمة؛ لأنهم لو أدغموا لذهبت الغُنة، فصارت الياء والواو مشدّدَين لانقلاب النون ياء أو واؤا لاندغامها فيها».

وذهب<sup>(٦)</sup> غير هؤلاء إلى أنه إدغام صحيح، وأنّ الغُنة ليست في نفس الحرف لأنه أبْدَل حرفًا لا غُنة فيه، وإنما هي بين الحرفين، وليس بيان الغُنة بناقضٍ للإدغام، كما أنّ الزّوم والإشمام ليسا بناقضين للوقف ولا رافعين لحكمه. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن الباذش وأبو الحسن شُريح وأبو محمد بن أبي طالب<sup>(٧)</sup> ومحقّقو النحويين وأهل الأداء.

---

(١) تقدم في ص ٢٥٨.

(٢) مذهب هؤلاء في الإقناع ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) أحمد بن نصر بن منصور البصري [٣٧٣ - ... هـ]. قرأ على عمر بن محمد الكاغي وغيره، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وغيره. غاية النهاية ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) التحديد ص ١١٤.

(٥) التحديد ص ١١٤ بتصرف.

(٦) الإقناع ص ٢٥٣.

(٧) الرعاية ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: هو الصواب بدليل إبقائهم الإطباق في أخطئ مع أنه إدغام صحيح، ولم يقل أحد إنه إخفاء. وهذا أقوى في الاحتجاج من الروم في الوقف، ولا سيما إذا قلنا إنَّ الغنة ليست في جسم النون الساكنة حقيقة كما ذهب إليه بعضهم؛ وإنما هي زائدة على جسمها تابعة لها بدليل تحلُّو المتحركة منها أو من قوة بياها فيها كيبائها في الساكنة، فكأن النون الساكنة حرفان من مخرجين، أحدهما حرف ينطبق به اللسان، والآخر صوت يخرج من الخياشيم، فإذا أبقى الغنة من أدغم النون الساكنة أدغم الحرف الواحد، وهو حق الإدغام، ولهذا اختار بعضهم إبقاء الغنة على إدغامها بغير غنة، ووردت أكثر القراءات عليه.

وإن قلنا إنَّ الغنة في جسم النون لا تخلو منها ساكنة أو متحركة فلا يدفع ذاء أنها كونه إدغاماً ... كذا لا يفتح إلا الإطباق في أخطئ ...  
جسم الطاء<sup>(١)</sup> حقيقة غير تابع لها. فهذا جماع الكلام في إدغام النون الساكنة في هذه الحروف.

وقد قصر المصنف في الكلام على ذلك إذ ذكر أنها تُدغم في الراء واللام بغير غنة؛ وذكرنا أنها تُدغم فيهما بغنة وبغير غنة. وذكر أنها تُدغم في النون والميم والواو<sup>(٢)</sup> والياء بغنة، وذكرنا أنها تُدغم في النون والميم بغنة وجوباً، وذكرنا الخلاف الذي في الغنة عند الميم أذلك للنون المدغمة أم للميم المنقلبة عن النون المدغمة؛ وذكرنا أيضاً أنَّ إدغامها في الواو والياء يكون بغنة وبغير غنة، وذكرنا الخلاف في ذلك أهو إدغام صحيح أم إخفاء. وذكر إدغامها في الميم والياء والواو، ولم يقيد ذلك بكونه من كلمتين، وذكرنا أنه إذا كان من كلمة ولم يلبس بالمضاعف فلا إدغام، بل تُظهر النون

(١) ت: التاء.

(٢) الواو والياء بغنة: سقط من ت. الواو والياء ... النون والميم: سقط من ح



عند هذه الحروف، قال (س)<sup>(١)</sup>: «بمَنْزِلَتِهَا مَعَ حُرُوفِ الْحَلَقِ، وَذَلِكَ: شَاةٌ زَمْأٌ<sup>(٢)</sup>، وَغَنَمٌ زُيْمٌ، وَقَنَاءٌ<sup>(٣)</sup> وَقُنْيَةٌ، كَرِهُوا التَّبَاسُهَا بِالْمُضَاعَفِ، فَإِنْ لَمْ يَلْتَبِسْ قَالُوا اتَّحَى حَيْثُ لَمْ يَلْتَبِسْ» انتهى. وقالوا: اهِرْمَعُ<sup>(٤)</sup> يَهْرَمَعُ والهِرْمَعُ.

وضابطه في الإلباس وعدمه أن تكون النون أصلاً فلا تُدْغَم، أو زائدة فتُدْغَم، وإنما لم يُلبَس<sup>(٥)</sup> اتَّحَى والهِرْمَعُ والهِرْمَعُ بالمضاعف لأنَّ أَفْعَلَ وَأَفْعَلَّ مَفْقُودَانِ، وَإِنَّمَا اتَّحَى: انْفَعَلَ مِنَ الْمَخَوِ، وَاهْرَمَعُ: أَفْعَلَّ نَحْوِ اخْرَجْتُمْ، أَوْ أَفْعَنْمَلْ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي فِي الْمِيمِ أَهْيَ أَصْلِيَّةٌ أَمْ زَائِدَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ<sup>(٦)</sup> أَصْلِيَّةٌ فَهُوَ نَظِيرُ اخْرَجْتُمْ<sup>(٧)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ كَانَ مُلْحَقًا بِاخْرَجْتُمْ، وَيَكُونُ مِنَ الْخَاقِ الثَّلَاثِيِّ بِالرَّبَاعِيِّ.

وقد أجاز (س)<sup>(٨)</sup> في الهمْرِشِ<sup>(٩)</sup> أن يكون فَنَعْلًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ<sup>(١٠)</sup> عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَحَكَى (س)<sup>(١١)</sup> عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ فِي انْفَعَلَ مِنْ وَجَلٍ: أَوْجَلٌ كَاتَمٌ. وَكَذَا قِيَّاسُ أَنْ تَبْنِي مِنْ يَكْسٍ انْفَعَلَ أَنْ تَقُولَ: أَيَّاسٌ<sup>(١٢)</sup> لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ بِالْمُضَاعَفِ لِفَقْدِ أَفْعَلَ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) الكتاب ٤: ٤٥٥ بتصرف.

(٢) شاة زَمْأ: لها زَمْئَان، وهما لحمتان متدلّيتان في حنكها.

(٣) امرأة قَنَاء: محدودة الأنف. وشجرة قَنَاء: طويلة.

(٤) اهرمع الرجل: أسرع في مشيته. والهرمع: السرعة والخفة في المشي.

(٥) ح: يلتبس.

(٦) فإن كانت ... وإن كانت زائدة: سقط من ك.

(٧) اخرجتم القوم: اجتمعوا.

(٨) الكتاب ٤: ٣٣٠.

(٩) الهمرش: العجوز المسنة.

(١٠) تقدم في ١٨: ٢٨٥.

(١١) الكتاب ٤: ٤٥٥.

(١٢) ح: انيس.

قال (س)<sup>(١)</sup>: وجاز شَبَاءٌ وَزَمٌّ، وَقَنَاءٌ وَقُنْيَةٌ لبعْد هذه الحروف من النون، ولم تَجْر مجرى الراء واللام بعدها لقربها منها، واستثقل فيها الإدغام. وإنما أدغمت في وَدٍّ وَعِدَانٍ<sup>(٢)</sup> التاء في الدال ولم تُدغم النون في هذه لأنَّ التاء والدال حرفان يُدغم كل واحد منهما في صاحبه مع أنَّ صوتهما من الفم؛ والنون فيها غنة، فخالفت ما بعدها من هذه الحروف، فسُهل إظهارها، ولذلك ما قُرب منها كثيراً لم يقع بعدها، وهو الراء واللام، وقد تقدَّم<sup>(٣)</sup> أنَّ الراء لا يُدغم في مقاربه لفضل صوته، وأنَّ اللام والنون يُدغمان فيه. وتقدَّم الكلام على مَنْ أدغم الراء في اللام، وأنَّ ذلك لا يجوز على مذهب البصريين.

وهنا فرع انجَرَّ الكلام إليه، وهو أنك لو بنيت من كَسَرَ مثل افْعَلَلَّ أو مِن عَسَل مثله ففيه خلاف:

سَمِعْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ يَقُولُونَ: «لَا نَعْلَمُ النُّونَ وَقَعَتْ سَاكِنَةً فِي الْكَلَامِ قَبْلَ لَامٍ وَلَا رَاءٍ». وَإِنْ أَدَغِمْتَ التَّبَسُّ بِالمُضَاعَفِ، وَبَطَلَ الْإِلْحَاقُ أَيْضًا. وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ، وَأَدَغَمَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ عَلَى مِثَالِ افْعَلَلَّ، فَعُلِمَ أَنَّهُ افْعَلَلَّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْغِمَ الرَّاءُ كَافَشَعَرٌ لِثَلَا يَلْتَبِسَ بِهِ. وَقَوْلُهُ وَتُظْهِرُ عِنْدَ الْحَلْقِيَةِ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حُرُوفِ الْحَلْقِ<sup>(٥)</sup>، وَتُظْهِرُ عِنْدَهَا مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَذَلِكَ لِبَعْدِ مَخْرَجِهِنَّ مِنْهَا- إِلَّا الْأَلْفَ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ؛ فَإِنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ لَا تُثَلَّقِيهَا.

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٦ - ١١٠٧ بتصرف والكتاب ٤: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٢) أصله عَتْدَان: جمع عَتُود، وهو التَّيْس.

(٣) تقدم هذا في ص ٢٦٣ - ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٤: ٤٥٦.

(٥) تقدم في ص ١٧٣ - ١٧٥.

وظاهرٌ كلام المصنف على ما يقتضي تقسيمه النون عند هذه الحروف أنه لا يجوز فيها مع هذه الحروف /إلا الإظهار. وليس كذلك، فإنَّ (س) والنحويين ذكروا [٩: ٥١/أ] أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والحاء، وذكر ذلك (س)<sup>(١)</sup> عن قوم من العرب. ووجهُ ذلك أنَّ الغين والحاء قريبتان من حروف الفم، فأُخفيت معهما كما أُخفيت مع حروف الفم. وزوي عن أبي نشيط<sup>(٢)</sup> عن قالون أنه قرأ بذلك.

وقد قسم أبو علي الأهوازي<sup>(٣)</sup> القول في هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز فيه ولا يمكن إلا الإظهار، وهو العين والهمزة، وقسم مُتَّفَق فيه على الإظهار، والإخفاء ممكن لكنه لم يرد، وهو الحاء والهاء، وقسم يجوزان فيه، وهو الغين والحاء.

قال أبو جعفر بن الباذش<sup>(٤)</sup>: «(ما ذكره الأهوازي من إمكان الإخفاء عند الحاء والهاء لم يذكره (س)، وسألتُ عنه أبي فلم يعرفه، وهو غير جائز، ولو جاز فيهما الإخفاء لجاز في العين والهمزة لأنَّ أمر هذه الحروف واحد في البعد من الفم) انتهى.

ويجوز في الهمزة إذا وَلَّيَتِ النونَ الساكنة وجهً آخر، وهو النقل والحذف، فتَنقُل حركتها إلى النون وتَحذفها، نحو يَنَأَوْنَ وَمَنْ آمَنَ<sup>(٥)</sup>، فتقول: يَنَوْنَ وَمَنَامَنَ.

وإذا لَقِيَتِ الهمزة والغين والحاء تَعَمَّلَتِ الإظهار وتكَلَّفَتَه لأنه يجوز فيها إذ ذاك غير الإظهار؛ أو الهاء والعين والحاء أظهرُها من غير تَعَمُّل لأنه لا يجوز فيها غير الإظهار.

(١) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٢) محمد بن هارون أبو جعفر الربيعي الحربي البغدادي، عرف بأبي نشيط [٢٥٨ - ... هـ]. أجل أصحاب قالون، روى القراءة عنه أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث. غاية النهاية ٢:

٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) الإقناع ص ٢٥٤.

(٤) الإقناع ص ٢٥٥.

(٥) ك: ومن أين ... ومَنَيْنَ.

وقال أبو بكر بن نبت العروق<sup>(١)</sup>: «الإظهار متفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف، فأشدُّ الإظهار وأسرعُّه وأمكنُّه عند الهمزة ثم الهاء ثم الخاء ثم العين، وأضعفُّه عند الخاء والغين»<sup>(٢)</sup>.

وقوله وتقلَّب ميمًا عند الباء تقدَّم الكلام<sup>(٣)</sup> على ذلك في وسط الفصل التاسع عشر من فصول الإبدال عند قوله: وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء، وأشبَعنا الكلام في ذلك، فأغنى عن إعادته هنا.

وقوله وتُخفى مع البواقي التي تُخفى عندها هي خمسة عشر حرفًا، وهي التاء والثاء والجيم والذال والزاي والطاء والظاء والكاف والصاد والضاد والفاء والقاف والسين والشين، ولا مدخل للألف في هذا الباب كله لسكونها ولأنها لا تكون إلا بعد حرف متحرك تتصل به.

وهذه الخمسة عشر حرفًا كلها من حروف الفم إلا الفاء وحدها، فإنها من حروف الشفة، وحُكم لها بحُكم حروف الفم حيث اتَّصَلَتْ بتفشيها بالثاء، والإخفاء حالٌّ بين الإظهار والإدغام.

قال أبو جعفر بن الباذش<sup>(٤)</sup>: «والإخفاء يَزِيد فيما قَرَبَ مِنْ تلك الحروف إلى النون، وَيَنْقُص فيما بَعُدَ منها، وَمِنْ القُرَاءِ مَنْ يُفْرِط في التمكن، ومنهم من يقتصد، وكان أبو القاسم بن النحاس<sup>(٥)</sup> يُنكر الإفراط فيه إنكارًا شديدًا» انتهى.

---

(١) محمد بن أبي الحسن أبو بكر الصقلي. قرأ على أبي العباس أحمد بن محمد الصقلي، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن خلف بن بَلِيمة. غاية النهاية ١ : ٢١١، ٢ : ١٢٧، ٣٤٥.

(٢) الإقناع ص ٢٥٦.

(٣) تقدم في ص ١٢٦.

(٤) الإقناع ص ٢٥٩.

(٥) خلف بن إبراهيم بن خلف [٤٢٧ - ٥١١ هـ]. شيخ أبي جعفر بن الباذش، إمام المسجد الجامع بقرطبة، قرأ على أبي معشر الطبري. الإقناع ص ٦١ وغاية النهاية ١ : ٢٧١.

والإظهار عند هذه الحروف للنون الساكنة وبيائها لحن، ذكر ذلك المازني<sup>(١)</sup> وغيره.

وقوله وكذا يفعل قاصد التخفيف بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه أو لتقدم ساكن صحيح يقول: إن من استقل حركة الحرف، فأراد تخفيفه، ولم يمكن أن يُخَفَّف بالإدغام، فإنه يُخَفَّف بإخفاء الحركة، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالاختلاس، وهو أن لا تُشَبَّع الحركة إشباع مثلها فيما لا اختلاس / فيه، بل يُنطَق بها مَخْتَطَفَةً بسرعة بحيث [٩: ٥١/ب] لا يكون لها تسكين ولا إشباع؛ بل يكون النطق بها بينهما.

قال: وامتناع الإدغام في الذي تُخَفَّى حركته لأحد أمرين:

إما لكونه لا يقبل الإدغام لوصف فيه مانع له منه؛ لأن من الحروف ما لا يُدَعَّم في الحرف الذي بعده، كإدغام الضاد في الشين، فإنه لا يجوز ذلك، وإن كان قد روي عن بعض القراء ذلك، فحملوه على أنه إخفاء لحركة الضاد لا إدغام.

وإما لكون الحرف تقدّمه ساكن صحيح وإن كان من شأنه أن يُدَعَّم فيما بعده؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الرُّعْبَ يَمَّا أَشْرَكُوا﴾<sup>(٢)</sup>، فلا يجوز الإدغام لئلا يكون في ذلك جمع بين ساكنين على غير حدّهما؛ على أنَّ الباء تُدَعَّم في الباء، فليس المانع من ذلك سوى أنَّ ما قبل الباء الأولى ساكن صحيح، فلو كان ساكنًا غير صحيح أو حرفًا متحركًا لجاز ذلك كقولك: هذا ثَوْبٌ بَكْرٌ، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد عقد أصحابنا<sup>(٤)</sup> في آخر باب الإدغام بابًا ذكروا فيه ما أدغمته القراء مما هو مخالف لأقيسة البصريين ورواياتهم.

(١) الإقناع ص ٢٦٠.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) للمتنع ٢: ٧١٩ - ٧٢٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٤٦ - ١١٦٥.

والذي نختاره ونذهب إليه أن كل ما صحّت به الرواية من أثبات القراء وجب المصير إليه - وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم - لأنّ من حفظ حُجة على من لم يحفظ؛ وقد استقرى هذا اللسان الكوفيون والبصريون، فوجب المصير إلى ما استقرّوه. ونحن نسرد جملة مما ذكر أصحابنا أنه لا يجوز إدغامه، فمن ذلك إدغام الحاء في العين<sup>(١)</sup>، وإدغام الهاء في الهاء وبينهما صلة فاصلة، نحو ﴿إِلَهَهُ، هَوْنَهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وإدغام الجيم في التاء<sup>(٣)</sup>، وإدغام الباء في الباء وقبل الأولى حرف صحيح، نحو ﴿الرُّعْبَ بِمَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وإدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبلها، نحو ﴿مَرِيَمَ يَهْتِنَا﴾<sup>(٥)</sup>. وإدغام الشين في السين في قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْمَرْثِ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>، وعكس ذلك نحو ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>(٧)</sup>. وإدغام السين في السين، والنون في اللام، والباء في الباء، وقبا - كما - من الحاء، الأول ساكن صحيح، نحو ﴿الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿تَحْنُ لَهُ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) مثال ذلك ما رواه الزبيدي من إدغام أبي عمرو الحاء في العين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ﴾. من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران. الممتع ٢: ٧٢٢.
- (٢) من الآية ٤٣ من سورة الفرقان.
- (٣) مثال ذلك ما رواه الزبيدي عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَنْزِيلُ﴾. الآيتان ٣ و ٤ من سورة المعارج. الممتع ٢: ٧٢٢.
- (٤) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.
- (٥) من الآية ١٥٦ من سورة النساء.
- (٦) من الآية ٤٢ من سورة الإسراء.
- (٧) من الآية ٤ من سورة مريم.
- (٨) من الآية ١٦ من سورة نوح.
- (٩) من الآية ٣٨ من سورة المؤمنين.
- (١٠) من الآية ٦٦ من سورة هود.

وإدغام الضاد في الشين نحو ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وإدغام الراء في الراء وقبل الأولى ساكن صحيح نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإدغام التاء في الذال نحو ﴿وَالْحَرْثُ ذَلَّكَ﴾<sup>(٣)</sup>، والتاء في السين نحو

﴿الْحَدِيثُ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي الشين نحو ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي الضاد نحو ﴿حَدِيثٌ ضَيْفٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

وإدغام الضاد في الذال نحو ﴿الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾<sup>(٧)</sup>.

وإدغام تاء المضارعة فيما بعدها متحركًا ما قبلها وساكنًا نحو ﴿فَتَفَرَّقَ﴾<sup>(٨)</sup>،

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾<sup>(٩)</sup>.

وإدغام التاء في التاء نحو ﴿الْحَدِيثُ تَعَجُّبُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وإدغام الفاء في الباء نحو ﴿نَخْسِفُ بِهِمْ﴾<sup>(١١)</sup>.

وإدغام الذال في الجيم نحو ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة النور.

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٤ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٤٤ من سورة القلم.

(٥) من الآية ٣٠ من سورة المرسلات.

(٦) من الآية ٢٤ من سورة الذاريات.

(٧) من الآية ١٥ من سورة الملك.

(٨) من الآية ١٥٣ من سورة الأنعام. ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.

(٩) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(١٠) من الآية ٥٩ من سورة النجم.

(١١) من الآية ٩ من سورة سبأ.

(١٢) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

فهذه نُبذة مما ذكر أصحابنا أنه لا يجوز إدغامه، وقد تركنا من ذلك أشياء ذكرها الناس، وقد تقدّم من قولنا أنه لا يُقْتَصَر في ذلك على ما حكاه البصريون، بل إذا ثَبَت الرواية في شيء من ذلك عن القراء وعن العرب وجب المصير إليه وإن كان ضعيفاً في القياس الذي قاسه البصريون واستنبطوه.

وقوله وقد يُجْرَى المنفصل مُجْرَى المتصل في نقل حركة المدغم إلى الساكن [٩: ٥٢/أ] أي: إنك في المتصل إذا أردت الإدغام فإنك تُسكن /الأول إذا كان متحرّكاً، وتُنقل حركته إلى الساكن قبله إذا كان مما تُنقل إليه الحركة، وحيثُ يُدغم، مثال ذلك يَزُدُّ، أصله يَزْدُدُّ على وزن يَفْعُلُّ، فلَمَّا التقى المثلان نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء الساكنة لأنها تُقبل الحركة، وأدغمت الدال في الدال، فقلت: يَزُدُّ.

وأما في المنفصل فإنك لا تُدغم، ولا تُنقل حركة الأول إلى الساكن، فتقول: هذا ثَوْبٌ بَكْرٌ، بإسكان الواو دون نقل حركة الباء إليها. وكذلك مَرَدَغُمُ الرُّعْبُ بِمَاءٍ<sup>(١)</sup> أبقى العين ساكنة، وأدغم الباء في الباء.

وقد ذكر المصنف أن المنفصل قد يُجْرَى في ذلك مُجْرَى المتصل، وقد مثل ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه بقولهم: عَبْشُمْسٌ، أصله عند مَنْ مثل به: عَبْدٌ شَمْسٌ، فأدغم الدال في الشين، وإن كان القياس أن لا تُدغم لأنَّ ما قبل الدال حرف صحيح ساكن، فلَمَّا أدغم خاف من التقاء الساكنين على غير أحدهما، فَنَقَلَ حركة الدال إلى الباء الساكنة، فزال التقاء الساكنين بذلك، فقال: عَبْشُمْسٌ، وقد تقدّم لنا الكلام<sup>(٢)</sup> على هذه اللفظة.

وقد سلك المصنف في ذلك مذهب الفراء، وهو أنه يُجْزَى الإدغام في مثل عبد شمس على وجهين: أحدهما على التقاء الساكنين، ولا يباي بذلك. والآخر على النقل الذي ذكرناه. وكلا الوجهين لا يجوز على مذهب البصريين.

(١) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٢) تقدم في ص ٢٥٠.



فأما إدغام قوله تعالى: ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> - بكسر العين - فزعم (س)<sup>(٢)</sup> أنه ليس على لغة من قال نِعَمَ بسكون العين فيلزم أن يكون النقل في المنفصل مع أن ما قبل الأول ساكن صحيح؛ ولكنه على لغة نِعَمَ بكسر العين إتباعاً لحركة النون، وقال أبو الخطاب<sup>(٣)</sup>: هي لغة هَذِيل.

وتقدم<sup>(٤)</sup> لنا أن مذهب البصريين في عَبْشُمَس أن أصله عَبْءُ الشَّمْس، فنقل حركة الهمزة وحذفها، فليس فيه إدغام دال في شين، وإنما هي لام التعريف أُدغمت في الشين. وذكرنا أن الدليل على ذلك أنهم لم يُنَوِّنُوا، وأنشدنا قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

إذا ما رأْتُ حَرْبًا عَبْشُمَسٍ شَمَّرْتُ .....

\* \* \*

---

(١) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة. وتقدم الحديث على الإدغام فيها في ص ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٤) تقدم في ص ٢٥٠.

(٥) عجز البيت: إلى رَمْلِهَا والجارمي عَمِيلُهَا. وتقدم في ص ٢٥١.



يَصَّالِحًا<sup>(١)</sup> في قراءة من قرأه كذلك، أصله يَتَصَالِحًا، وقوله تعالى: ﴿أَنفَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>، أصله تَنَافَلْتُمْ، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، أصله يَتَسَمَّعُونَ، وقوله تعالى: ﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾<sup>(٤)</sup>، أصله وَتَزَيَّنْتَ، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، أصله يَتَذَكَّرُونَ، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

تَصَيَّفْتُ نَعْمَانَ ، وَاصَّيَفْتُ مُثْمُونَ سَهَامَ إِلَى سُـرُودِ

وقوله تالية لهزمة الوصل أي: التاء تتقدمها همزة الوصل، وسبب ذلك أنه لما أُدغمت التاء الأولى في التاء الثانية أو في مقاربها من الحروف التي ذكرناها احتيج إلى تسكينها لأجل الإدغام؛ ولا يبتدأ بساكن، فاحتيج إلى همزة الوصل، فجاء بها لأجل ذلك، وكُسرت على أصل همزة الوصل لأنَّ أصلها الكسر.

وثبت في نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطه، بعد قوله: تالية لهزمة الوصل: في الماضي والأمر وذلك نحو اظْهَرَّ واطَّهَّرَ، وذلك صحيح إذ لا تكون همزة الوصل في المضارع لأنه مُفْتَتَحٌ بحرف المضارعة؛ وهو متحرك، فلم يحتج إلى همزة الوصل لأنه لا يُفْتَتَحُ المضارع بساكن.

وكان ينبغي للمصنف أن يُبَيِّنَ على أنَّ هذه الهمزة تكون في المصدر فيقول: اظْهَرَّ وَاذَارَوْا، أو يكون ما قبل آخره مضمومًا كحاله في تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ، نحو تَطَهَّرَ

(١) الآية ١٢٨ من سورة النساء. هذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو. السبعة ٢٣٨.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٨ من سورة الصافات.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٦) ت: ((تَصَيَّفْتُ ... وَاصَّيَفْتُ ... سُـرُودِ)). فإن صحت الرواية كان مثلاً لإدغام التاء في

الضاد. تقدم في ١٨ : ١٧٠.

وتدأرو، وقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> على هذا المصدر في أول (باب مصادر غير الثلاثي)، وذكرنا وهم من وهم في ذلك، فاستغني عن إعادته هنا.

وقوله وقد يُجذَف تخفيفاً المتعذرُ إدغامه لسكون الثاني قد تقدّم الكلام مُسَبَّحاً على هذا لتقدّم ذكره في كلام المصنف، فإنَّ المصنف ذكره مرتين، إحداهما في آخر الفصل الثاني من (باب التقاء الساكنين)<sup>(٢)</sup>، والأخرى في وسط الفصل السابع عشر من فصول البدل<sup>(٣)</sup>، وذكر أنَّ ذلك لغة سَلِيم، وذلك نحو أَحَسْتُ وظَلْتُ، أصلهما أَحَسَسْتُ وظَلَلْتُ، وقد أَشْبَعْنَا الكلام على ذلك، فاستغني عن إعادته هنا.

وقوله كاستَحَذَ في الأظهر استَحَذَ فيه قولان: أحدهما هذا، وهو أن يكون أصله استَحَذَ على وزن اسْتَفْعَلَ، فحُذِفَ التاء الثانية لأنه تعذر الإدغام بسكوها؛ لأنَّ شرط المدغم فيه أن يكون متحركاً. والقول الثاني أنَّ السين بدل من التاء، وأنَّ أصله استَحَذَ على وزن اسْتَفْعَلَ، فحُذِفَ التاء الثانية لأنه تعذر الإدغام بسكوها؛ لأنَّ شرط المدغم فيه أن يكون متحركاً. والقول الثاني أنَّ السين بدل من التاء، وأنَّ أصله استَحَذَ على وزن اسْتَفْعَلَ، فحُذِفَ التاء الثانية لأنه تعذر الإدغام بسكوها؛ لأنَّ شرط المدغم فيه أن يكون متحركاً.

أما إذا انْجَزَّ حال رَيْنَ الْفَتَلِ رَقَا أَشْرَعُوا الْكَلَامَ<sup>(٤)</sup> حال رَيْنَ الْفَتَلِ رَقَا أَشْرَعُوا الْكَلَامَ<sup>(٥)</sup> فاعلم من إعادته هنا.

وقوله أو لاستِثقاله بتصدُّر الأول كَنَزَلُ أصله تَنَزَّلُ، فاستَقَلُّوا اجتماع المثلين، ولم يُمكن التخفيف بالإدغام لأنهم لو أدَعَمُوا لاجتَلَبُوا همزة الوصل لسكون الأول المدعَّم في الثاني؛ والفعل المضارع لا تدخل عليه همزة الوصل لأنه لم يأت في كلامهم أصل بناء؛ فحُقِّفَ بالحذف، والحذف فصيح كالأثبات، قال تعالى: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿تَمَنُّونَ الْمَوْتَ﴾<sup>(٧)</sup>، أصله تَنَزَّلُ وتَمَنُّونَ.

(١) تقدم في ١٤: ٢٢٧.

(٢) تقدم في ١٧ : ١٢٤ - ١٣٠.

(٣) تقدم في ص ٦٢ - ٦٤.

(٤) تقدم في ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) بياض في المخطوطات قدره نصف سطر.

(٦) من الآية ٤ من سورة القدر.

(٧) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.

ولم يُحذف الحذف في الماضي لأنَّ الإدغام هو الأصل، وأيضاً فلو حُذف /لا لتبس [٩: ٥٣/أ]  
تَفَعَّلَ بِفَعْلٍ وَتَفَاعَلَ بِفَاعِلٍ، ولا يلتبس في المضارع للرفع والنصب والجرم؛ لأنَّ العامل  
يُزيل اللبس.

ولا يجوز الإدغام في المضارع إلا أن لا يحتاج لهزمة الوصل كقراءة ﴿فَلَا  
تَنَاجَوْا﴾<sup>(١)</sup> بالإدغام، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ فَإِنْ شَتَّ  
أَسَكَنْتَ الْأَوَّلَى لِلْمَدِّ، وَإِنْ شَتَّ أَخْفَيْتَ وَكَانَ بَزْنَتُهُ مَتَحَرِّكًا».  
وقوله ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾<sup>(٣)</sup>، أصله: نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ، فكره اجتماع المثلين،  
فحذفت الثانية.

وثبت في نسخة عليها خط المصنف مقروءة عليه: أو لاستثقاله بتصدر  
المدغم كتنزُّل. والمحدوفة هي الثانية لا الأولى، خلافاً لهشام<sup>(٤)</sup>، فقوله بتصدر  
المدغم يعني به الحرف الذي كان يُخَفَّف بالإدغام لولا الاستثقال لذلك.  
وقوله خلافاً لهشام مذهب هشام على ما أشار إليه المصنف - وقد عزاه غيره  
للكوفيين - أنَّ المحدوفة هي الأولى، وهي حرف المضارعة.

ومذهب (س)<sup>(٥)</sup> والبصريين أنَّ المحدوفة هي الثانية. وقد علَّل (س) ذلك،  
فقال<sup>(٥)</sup>: «وَكَانَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ وَتُدْغَمُ فِي نَحْوِ

---

(١) من الآية ٩ من سورة المجادلة. وقد تقدمت في ص ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان. في المحاسب ٢: ١٢٠ أنَّ هذه القراءة رويت عن ابن كثير،

ورواها خارجة عن أبي عمرو. وهي في شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٨٧.

(٤) هذه الزيادة في التسهيل ص ٣٢٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨١.

(٥) الكتاب ٤: ٣٧٦.

﴿فَاذْكُرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَذَيَّنْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذلك في ﴿يَذْكُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. يعني بذلك أنَّ التخفيف يكون بأحد أمرين، إما بالإدغام، وإما بالحذف، وقد ثبت في الثانية أنها أُدغمت فيما ذكر، فلتكن هي المحذوفة. وقد تقدّم لنا الكلام<sup>(٤)</sup> على هذه المسألة بأشبع من هذا في [إدغام المثليين المتصدرين في الفعل إذا كان الثاني زائداً]<sup>(٥)</sup>، فيُنظر هناك.

\* \* \*

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٤) تقدم في ص ٢٢٠.

(٥) موضعه بياض في المخطوطات.

وهي أن يُنْحَى جوازاً في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة؛ وبالألف نحو الياء لتطرفها وانقلابها عنها، أو مآلها إليها باتِّفاقٍ دون مُمَارَجة زائد، أو لكونها مُبدَلةً من عينٍ ما يقال فيه: فِلْتُ، أو متقدمةً على ياء تليها، أو متأخرةً عنها متصلة، أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو لكونها متقدمةً على كسرة تليها، أو متأخرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أوَّلهما ساكن.

ش: وجهُ التناسب بين باب الإمالة وباب الإدغام الذي قبله هو أنَّ الإمالة تقريب حرف من حرف كما أنَّ الإدغام كذلك؛ فلمَّا تناسبا من هذه الجهة جُعِلَ عَقِيب باب الإدغام.

والمقصود بالإمالة تناسب الصوت، وذلك أنَّ الألف والياء - وإن تقاربا في وصف - فقد تباينا من حيث إنَّ الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأنَّ نَحْوًا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن يُنْحَى بها نحو الياء حتى يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب.

ونظير ذلك اجتماع الصاد والdal، واجتماع السين والdal، فإنَّ كلاً من الصاد والسين يُشرب صوتاً قريباً من dal، وهو صوت الزاي؛ لأنَّ الصاد مُسْتَعْلٍ مُطَبَّقٍ مهموس رخو، والdal بخلاف ذلك، والسين مهموس، فأشربا صوت الزاي لموافقته للdal في كونها مجهورة شديدة. وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من /الحروف، وقد [٩: ٥٣/ب] سبق الكلام على ذلك في الفصل الثامن عشر من فصول البذل.

وقوله جوازاً يعني أنَّ الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب لأنَّ العرب مختلفون في ذلك؛ فمنهم مَنْ أَمال، وهم تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد<sup>(١)</sup>، ومنهم مَنْ لم يُمل إلا في مواضع قليلة، وهم أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، وسنبين ذلك إن شاء الله.

وقوله في فعل أو اسم احتراز من الحرف، فإنه - وإن أُميل منه شيء - فهو قليل جداً بحيث لا ينقاس، بل يُقتصر في ذلك على مورد السماع بخلاف الاسم والفعل، فإنَّ منه ما تنقاس إمالته بالشروط التي ستأتي.

وقوله متمكن احتراز من الاسم غير المتمكن، فإنه - وإن أُميل منه شيء - لا ينقاس.

وقوله لِتَطْرُقْهَا وانقلاباً عنها ذكر أبو بكر بن السراج<sup>(٣)</sup> أنَّ أسباب الإمالة ستة، وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء قبلها، وانقلاب ألف عن الياء، وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن الياء، وفسره تعرض في بعض الاحوال، وإمالة لإمالة<sup>(٤)</sup>، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما يُبيِّن ويُشرح فيه. وهذه الأسباب مُستخرجة من كتاب (س).

وقد زاد (س) أيضاً ثلاثة<sup>(٥)</sup> أسباب شاذة، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال، وسنبين ذلك أيضاً إن شاء الله.

وبدأ المصنف من الأسباب بالانقلاب عن الياء، وقال أبو علي في (الإغفال)<sup>(٥)</sup>: «(إنجا ستة: إمالة للكسرة قبل أو بعد، أو للياء قبل أو بعد، أو

(١) البديع ٢: ٣٣٤.

(٢) الأصول ٣: ١٦٠.

(٣) وإمالة لإمالة: من الأصول، وهو السبب السادس للإمالة.

(٤) هي في الكتاب ٤: ١٢٧ - ١٢٨.

(٥) الإغفال ١: ١٦٤ بتصرف.



لانتقلاب الألف عن الياء، أو لتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء وإن كانت منقلبة عن الواو نحو غزا. أو لكون الحرف الذي قبل الألف قد يُكسر في حال، أو إمالة للإمالة)).

وقال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: ((الموجب للإمالة ضربان: لفظي، وتقديري، فاللفظي الياء والكسرة، والتقديري هو الدلالة على كسرة أو ياء)).

وكان ينبغي للمصنف أن يبدأ بأقوى الأسباب التي تكون للإمالة، وقد اختلف في ذلك على ما سنذكره إن شاء الله، فبدأ هو بالسبب التقديري، وهو كون الألف منقلبة عن الياء، وهو أضعف من الياء ومن الكسرة.

ونقول: إذا كانت الألف منقلبة عن الياء أميلت، وذلك نحو فتي ورمى وملهى ومرمى، سواء أكانت في اسم أم فعل، وسواء أكانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو، نحو ملهى وأعطى.

قال (س)<sup>(٢)</sup>: ((ومن العرب من لا يُميل ألف رَمَى ونحوه))، يعني مما انقلبت فيه الألف عن ياء. قال<sup>(٣)</sup>: ((وهم أكثر الفريقين إمالة))، يعني الحجازيين وغيرهم. قال<sup>(٤)</sup>: ((يكرهون أن ينحوا نحو الياء، وهم قد قرؤوا منها، وقلبوها ألفاً، كما أن أكثرهم يقولون رُدُّ، فلا ينحون نحو الكسرة لأهم من الكسرة قرؤوا)).

وقوله أو مآلها إليها باتِّفاقٍ دون مُمازجة زائد مثال ذلك الألف المقصورة التي للتأنيث، فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع، مثال ذلك حُبْلَى، تقول فيه: حُبْلَيَانِ وحُبْلَيَات، فهذه تجوز /إمالتها، وذلك أن ألف حُبْلَى - وإن لم تكن منقلبة [٩: ٥٤/أ] عن ياء - فإنها شُبِّهت بالألف المنقلبة عن الياء لِمآلها إلى الياء في بعض الأحوال.

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل ٢: ٧٤٧ بتصرف.

(٢) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ٧٥٤، وهو بلفظ مقارب في الكتاب ٤: ١٢٦.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٦. وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٥٤ - ٧٥٥.

(٤) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ٧٥٥. وهو بلفظ مقارب في الكتاب ٤: ١٢٦.

ومثال ذلك أيضًا ألف غَزَا ودَعَا، قال (س)<sup>(١)</sup>: «(أمالوا هذه الألف لغلبة الياء عليها؛ لأنها تصير ياء إذا صارت رابعة في أُعْزِيَتْ، وقد تصير أيضًا ياء على هذه العِدَّة إذا بُني الفعل للمفعول كعُزِّيَ ودُعِيَ) انتهى.

وقوله باتِّفاق يعني أنَّ الألف التي تُمال لأجل مآلها إلى الياء هو أنَّ<sup>(٢)</sup> مآلها إلى الياء باتِّفاق من العرب.

وقوله دون مُمَارَجة زائد احتراز من نحو قَطَا وقَفَا؛ لأنَّ ألفه لا تؤول إلى الياء باتِّفاق<sup>(٣)</sup> إلا بمُمارَجة زيادتي التصغير أو التكمير، كقولهم: قَفَيَّْ وقَفَيَّْ، لكن تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة في لغة هُذَيْل<sup>(٤)</sup>، وتُقرَّ ألفًا في لغة غيرهم، فتقول: قَفَاي وقَطَاي، وفي لغة هُذَيْل: قَفَيَّْ وقَطَيَّْ.

هذه المسألة - أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء باتِّفاق إلا بمُمارَجة زائد - فيها خلاف:

فالظاهر من مذهب (س) أنه يُسَوِّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو بين الفعل وبين الاسم؛ ولا يفرق بينهما في جواز الإمالة، قال (س)<sup>(٥)</sup>: «وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو قَفَا وعَصَا». قال<sup>(٦)</sup>: «(أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء، وهو قليل، وقالوا: الكِبا والعِشا<sup>(٧)</sup> والمَكَا).

(١) الكتاب ٤: ١١٩ بتصرف.

(٢) أنَّ: سقط من ت.

(٣) باتِّفاق ... لكن تؤول إلى الياء: سقط من ت.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١: ٧.

(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

(٦) الكتاب ٤: ١١٩ باختصار.

(٧) العشا: سوء البصر بالليل والنهار.

قال<sup>(١)</sup>: «والإمالة في الفعل لا تنكسر في غَزَا وَصَفَا». فيَظهر من كلامه أَنَّ الأصل الإمالة في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو فعل.

وفرق النحويون الفارسيُّ<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> بين الأسماء والأفعال، فيطردون الإمالة في الفعل، ويجعلونها شاذّة في الاسم<sup>(٤)</sup>.

وإنّما غَرَّ النحويين في ذلك - والله أعلم - ما حُكي مِن أَنَّ القُرَاء السبعة اتَّفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألّفه منقلبة عن واو على الفتح؛ والقراءاتُ سُنّة مُتَّبعة، وقد يتَّفَقون على الجائز، ولا يقدح اتِّفاقهم إذا سلّم في نقل (س).

والألفُ في الكِبا والعِشا والمَكا منقلبة عن واو، يدلُّ على ذلك قولهم: كِبَوَانٌ وَعِشَوَاءٌ وَمَكَوٌ. والمَكا: جُحر الضَّبِّ، والكِبا: الكُناسة، وقال ابن ولّاد: «يُضَمُّ ويُنكسر، والضَّمُّ أكثر».

واختلف في فهم قول (س): «(وهو قليل)»: فقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: «(يعني به إمالة الكِبا)». وقال الأستاذ أبو علي: «(يعني به ترك الإمالة في الأسماء، ويعني بِقِلَّتِهِ بالنسبة إلى جميع ما أُميل مما الألف فيه ياء من الأفعال والأسماء، لا بالنسبة إلى ما أُميل من الأسماء)». وما قاله الأستاذ أبو علي أظهر لأنَّ قوله «وقد يتركون الإمالة» فيه إشعار بالقِلّة، فيتناسب مع قوله «(وهو قليل)» أي: وترك الإمالة قليل.

ويَظهر لي أَنَّ الضمير في قوله «(وهو قليل)» يعود إلى الفصل، أي: إِنَّ الفصل بين ذوات الواو وذوات الياء قليل، بل حُكِمَهما واحد في الإمالة، وهو راجعٌ من

---

(١) الكتاب ٤: ١١٩.

(٢) التكملة ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) شرح الجمل لابن خروف: الجزء الذي فيه باب الإمالة ص ٩٠.

(٤) في الاسم: سقط من ح.

حيث المعنى إلى ترك الإمالة، لكنه لَمَّا كان أقرب في اللفظ كان العود إليه أحسن؛ [٩: ٥٤/ب] لأنه إذا تقدّم أشياء وتأخّر عنها ضمير /فالحكمُ أنَّ الضمير يعود على أقرب مذكور إلا إن دَلَّت قرينة على خلافه فيكون على حسب القرينة.

والإمالة فيما كانت الألف فيه منطرفة رابعة فصاعدًا أو ثالثة<sup>(١)</sup> منقلبة عن ياء نحو مُلْهَى ومُصْطَفَى أقوى منها إذا كانت منقلبة عن واو نحو العصا والقفا<sup>(٢)</sup>.

وفي (الإفصاح)<sup>(٣)</sup>: «أهل الكوفة يُميلون كل ألف ثلاثية عن واو في كل اسم مكسور الأول؛ ويُثَنُّونه بالياء، والبصريون لا يَرون ذلك، ولا يُميلون من ذوات الواو في الثلاثة إلا ما سُمع، وإنما شَبَّهوها بما في الفعل».

وقوله أو لِكُونِهَا مُبْدَلَةً مِنْ عَيْنٍ مَا يُقَالُ فِيهِ: فَلْتُ أَي: لكون الألف. وعبرَ بعضهم عن هذا: انسبب بِيَمَانِهِ نَسْرَهُ نَعْرَسَ ي بعص (أَسْوَن، تَن (س)<sup>(٤)</sup>. «ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين؛ إذا كان أول فَعَلْتُ مكسورًا نَحَوُا نَحْوَ الكسرة كما نَحَوُا نَحْوَ<sup>(٥)</sup> الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء؛ وهي لغة لبعض الحجاز) انتهى. وذلك نحو خافَ وطابَ وزادَ وجاءَ، فتقول: خِفْتُ وطَبِيتُ وَجِئْتُ، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير، ويصير إذ ذاك إلى فَلْتُ. واحتَرَزَ بذلك من أن يصير إلى قُلْتُ بضم الفاء نحو قُلْتُ، فإنه لا يُمال قال ونحوه لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تُعْرِضُ.

(١) ثالثة: سقط من ت .

(٢) ت: والقفا.

(٣) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٠.

(٥) نحو: سقط من ح.

قال (س) <sup>(١)</sup>: «وَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يُمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا»، يعني خاف، ففَرَّقَتِ الْعَامَّةُ فِي الْفَعْلِ بَيْنَ مَا كَانَتْ أَلْفُهُ مَنقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ فَلَا يُمِيلُونَ وَإِنْ كَانَ تَعْرِضُ فِي الْفَعْلِ كَسْرَةٌ إِذَا رَفَعَ التَّاءُ؛ وَبَيْنَ مَا كَانَتْ <sup>(٢)</sup> أَلْفُهُ مَنقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ، فَأَمَالُوا نَحْوَ طَابَ وَهَابَ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ فِيهَا كَانَتْ فِيهِ الْأَلْفُ [مَنقَلِبَةً] <sup>(٣)</sup> عَنْ يَاءٍ أَقْوَى مِنْهَا فِيهَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِيهِ مَنقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ.

وقال <sup>(٤)</sup> أبو علي <sup>(٥)</sup>: «أَمَالُوا خَافَ وَطَابَ مَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ <sup>(٦)</sup> طَلَبًا لِلْكَسْرِ فِي خِفْتُ».

قال ابن هشام الخضرأوي: «الْأَوَّلَى فِي طَابَ أَنْ تُمَالَ لِأَنَّ الْأَلْفَ [مَنقَلِبَةً] <sup>(٧)</sup> عَنْ يَاءٍ، وَفِي خَافَ لِأَنَّ الْعَيْنَ مَكْسُورَةٌ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَدُلُّوا عَلَى الْيَاءِ وَالْكَسْرِ، وَمَا يُمَالَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ مَا لَا يَمْنَعُهُ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ شُرُوطَ الْإِمَالَةِ لِمُنَاسِبَةِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَبُ الْفَتْحُ لِلْمُنَاسِبَةِ أَيْضًا، فَمُنَاسِبَةٌ بِمُنَاسِبَةٍ، مُنَاسِبَةٌ تَدْعُو إِلَى الْأَصْلِ أَوَّلَى.

وَأَنَا أَرَى فِي قَوْلِ (س) <sup>(٨)</sup> «لِأَنَّهُ يَرُومُ الْكَسْرَةَ الَّتِي فِي خِفْتُ» أَنَّمَا يَرِيدُ كَسْرَةَ الْعَيْنِ الَّتِي نَقَلْتُ إِلَى فَاءِ خِفْتُ.

(١) الكتاب ٤: ١٢٠.

(٢) كانت: سقط من ت.

(٣) منقلبة: تنمة يلتئم بها السياق.

(٤) وقال ... انتهى كلام ابن هشام: سقط من ح.

(٥) الحجة ٤: ٢٤٤.

(٦) ك: المستفل.

(٧) منقلبة: تنمة يلتئم بها السياق.

(٨) الكتاب ٤: ١٣١.

وجعل ابن جني في (المنصف)<sup>(١)</sup> هذه الإمالة من تغيير الفعل كسكون الفاء منه في أفْعَلْ وبابه؛ وسكون أوائل ما دخلته همزة الوصل من الثنائي<sup>(٢)</sup> الأصل والرباعي<sup>(٣)</sup>، والفعل من بناء إلى بناء، وغير ذلك. واحتجَّ بإمالة طابَ على أنها في خاف ليست للكسرة، وبإمالة<sup>(٤)</sup> خافَ على أنها في طابَ ليست للياء، قال<sup>(٥)</sup>: «وانكسار الحرف لا يوجب إمالته». قال<sup>(٥)</sup>: «وهذا خارج عن الأسباب الستة». ولم يخطر بباله تناقضه في قوله «أسباب ستة»، فإذا لم تكن الإمالة لسبب واحد وتعددت أسبابها فما المانع في خافَ أن تكون إمالتها للكسرة؛ وفي طابَ أن تكون للياء؟/ولو كان عدم أحد الأسباب يوجب ترك الإمالة لم تقع الإمالة. فهذا كلام خالف فيه شيخه و(س) والجماعة، وهو في نهاية السقوط» انتهى كلام ابن هشام. وقوله أو متقدمةً على ياء تليها مثال ذلك بايع. قال بعض أصحابنا<sup>(٦)</sup>: «وأما الإمالة للياء فيشترط فيها أن تكون قبلها». ثم ذكر بقية شروطها. وقال بعض شيوخنا<sup>(٧)</sup>: «وتكون الإمالة للياء أيضاً قبلُ وبعدُ». ثم مثل ما هو قبل الألف، ولم يمثّل ما هو بعد الألف، فوافق المنصف. وقد عدّ ابن الدّهّان<sup>(٨)</sup> في أسباب الإمالة الياء قبل الألف أو بعدها، ومثّل الياء بعد الألف بآية. ولم يذكر (س) إمالة الألف للياء التي بعدها. وقوله أو متأخرةً عنها متصلة يعني بالألف كالسيال لشجرة، والضّياح للّبن المزوج.

(١) المنصف ١: ٥٥ - ٥٦.

(٢) في المخطوطات: اليائي.

(٣) كذا في المخطوطات! ولم أتحدّ إلى تقويمه.

(٤) في المخطوطات: وإمالة.

(٥) المنصف ١: ٥٦.

(٦) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٦١٣.

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ٧٥١.

(٨) الغرة ٢: ٣٠١/أ.

والإمالة في بَيَّاعٍ وَكَيْالٍ أقوى لأنَّ الياء مضعفة، قال (س)<sup>(١)</sup>: «ومما تُمال ألفه قولهم: كَيْالٌ وَبَيَّاعٌ. وسمنا بعض من نثق بعربيته يقول: كَيْالٌ كما ترى، فيُميل. وإنما فعلوا هذا لأنَّ قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سِرَاجٍ وَجِمالٍ». وقوله أو منفصلة بحرف مثاله شَيَّان. والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت الياء متحركة نحو الحيوان، ورأيتُ يَدًا، في الوقف؛ لأنَّ الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حرف المدّ.

وقوله أو حرفين ثانيهما هاءٌ مثال ذلك: بَيَّنَّها، ورأيتُ يَدَها. وأطلق المصنف في ذلك، وكان ينبغي أن يقيّد بأن لا تفصل بين الياء والهاء ضمةٌ نحو بَيَّنَّها، فإنه لا تجوز الإمالة. وإنما يشترط أن تكون ثانيتهما الهاء لحفائها، وكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد، وإنما أمال بَيَّنَّها كما أمال أن يَنْزِعَها. ومَنَ أمالَ عِلْمًا في الوقف أمالَ زَيْدًا في الوقف، حكموا للياء بما حكموا للكسرة. وشرطُ أن لا يفصل بين الياء والهاء ضمةٌ لأنَّ الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض، فتدافعا.

واعلم أنَّ الياء - وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة - فإنما لم نجد لها سببًا موجبًا لشيء مما أمالت القراء، إلا في نحو ﴿الْحَيَّرَتْ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿حَيْرَانَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة ورش<sup>(٤)</sup>، وإلا في مذهب قُتَيْبَةَ<sup>(٥)</sup> وحده<sup>(٦)</sup>، فإنَّ الإمالة موجودة في قراءته لذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٤: ١٢١.

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة. ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَفِوا الْحَيَّرَتْ﴾.

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام. ﴿كَأَنِّي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾.

(٤) الإقناع ص ٣١٣.

(٥) هو أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزدي، إمام مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي، وروى القراءة عنه يونس بن حبيب، مات بعد المئتين. غاية النهاية ٢: ٢٦ - ٢٧.

(٦) الإقناع ص ٣١٣.

(٧) زيد هنا في ح ما نصه: «وكذا الياء الكسرة في الإمالة، وذلك نحو إمالتهم طغيانهم والكافرين نصبًا وجرًا، وامتنع ذلك مع الواو نحو الكافرون».

وقوله أو لكونها متقدمةً على كسرةٍ تليها مثال ذلك مساجد وبيابك<sup>(١)</sup>،  
فالألف تقدّمت على الكسرة، والكسرة تلي الألف.

وقوله أو متأخرةً عنها بحرف نحو عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو  
شَمَلال<sup>(٢)</sup>. فإن<sup>(٣)</sup> كان متحرّكًا فإن تقدّمت بحرفين متحرّكين نحو: أكلتُ عِنَبًا، أو  
ثلاثة أحرف نحو: فتَلْتُ قِنَبًا، فلا تجوز الإمالة. وشدّد: له دِرْهَمَان، بالإمالة، إلا أن  
يكون أحدهما الهاء، بشرط أن لا تكون إحدى الحركتين ضمة، فلا تجوز إمالة: أن  
يضرِبْنَا؛ لحجز حرفين متحرّكين وليس أحدهما الياء، وأمالوا: أن يَنْزِعَهَا؛ لخفاء الهاء.  
وقد أغفل المصنف هذه المسألة، وهي إذا كان أول الحرفين اللَّذَيْن بَيْن الكسرة والألف  
متحرّكًا، ولا تجوز إمالة: هو يضرِبُهَا؛ لحجز الضمة بين الكسرة والألف.

وحكمُ الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، فالاسوداد مثل عماد، وكلّما  
كانت /الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى؛ وكتاب أولى من جَلْبَاب. وكلّما  
كثُرَت الكسرات كانت الإمالة أولى، فجلْبَاب<sup>(٤)</sup> أولى من جَلْبَاب.

ومن أَمَال: أن يَنْزِعَهَا؛ لخفاء الهاء أَمَال: عِنْدَهَا؛ لأنه لَمَّا صار يَنْزِعُهَا بمنزلة  
يَنْزِعَا ولم يُيَال بالهاء صار عِنْدَهَا بمنزلة عِنْدَا فالهاء كأنها مُطَرَّحة عندهم.

وقد انتهى بالمصنف القول في أسباب الإمالة، وهي على ما ذكر: الانقلابُ  
عن الياء، والمأل إلى الانقلاب لها، والإبدال من عين ما يصير إلى فُلْتُ، والياءُ،  
والكسرةُ على ما تقدم شرحه. ومُلَخَّص ذلك أنها ترجع إلى سببين: الياء، والكسرة.  
وقد اختلف في أيهما أقوى:

---

(١) ح: وسبائك.

(٢) الشمال: الناقة السريعة.

(٣) فإن كان ... فتلت قنبا: سقط من ح.

(٤) الحلباب: نبت يتحلب منه لبن كثير.



فذهب ابن السَّراج<sup>(١)</sup> إلى أنَّ الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف، والكسرة بعضها.

وذهب الأكثرون<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ الكسرة أقوى لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة. وظاهرُ كلام (س) أنَّ الكسرة أقوى من الياء لأنه قال<sup>(٣)</sup>: ((لأنها بمنزلة الكسرة))، يعني (س) أنَّ الياء بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وجعل الياء بمنزلتها. وذكر (س)<sup>(٤)</sup> أنَّ أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر<sup>(٥)</sup> في الياء أنَّ أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون، فدلَّ هذا من جهة السماع على أنَّ الكسرة أقوى. ويدلُّ من جهة المعنى على ذلك أنَّ الاستفال في النطق بالكسرة أظهرُ منه في النطق بالياء التي ليست مدَّة، فإن كانت مدَّة بالكسر معها نحو ديماس<sup>(٦)</sup> فلا شك أنَّ إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سِرِّبال، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة.

ص: فإن تأخَّر عن الألف مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٍ أو منفصلٍ بحرف أو حرفين غَلَب في غير شدوذ الياء والكسرة الموجودتين لا المُنَوِّتَيْن، وكذلك إن تقدَّم عليها.

ش: المستعلي أحد حروف: ضَغُط حُصَّ قَطُ، وقد تقدَّم ذكرها<sup>(٧)</sup>.

وقوله مُتَّصِلٌ مثاله ناخِلٌ.

وقوله أو منفصلٌ بحرف مثاله ناهِضٌ.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٤٧.

(٢) البديع ص ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٤: ١٢١، ١٢٦.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٠.

(٥) الكتاب ٤: ١٢١.

(٦) الديماس: القير.

(٧) تقدم في ص ١٩٧.

وقوله أو حرفين مثاله مناشيط.

وقوله غلب في غير شذوذ أي: منع من الإمالة، وغلب سببها من الياء والكسرة. وقد مثلنا حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الكسرة بعدها لولا حرف الاستعلاء؛ وأما تمثيل حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف لأنه قال: إن تأخر عن الألف مُستَعْلٍ، ووصفه بأن يكون متصلاً بالألف أو منفصلاً بحرف أو حرفين، فإنه يغلب في غير شذوذ الياء والكسرة، فأما غلبته للكسرة فواضح، وقد بيناه. وأما غلبته للياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها؛ إنما يمنع مع الكسرة فقط متأخراً عن الألف كما شرحناه أو متقدماً عليها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

رسالة تراجم الحروف في الألف والياء والكسرة

متقدمة على الألف ولا متأخرة؛ إنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية، فذكر الياء هنا غلط، وصوابه أن يقال: غلب في غير شذوذ الكسرة الموجودة لا المنوية. ومثال ما الكسرة فيه منوية وبعد الألف حرف الاستعلاء: هذا/ماضٍ، في الوقف، ومررت بماضٍ قبل، أصله ماضٍ<sup>(١)</sup>، وبماضٍ فأدغم.

وقول المصنف في غير شذوذ احتراز مما نقله (س) أن هذه الألفات - يعني التي يليها شيء من هذه الحروف - نحو ناقِد وعاطِس وعاصِم وغاضِب وناخِل ولاغِب وحاظِل، أو بينهما حرف نحو نافيخ ونابيع وناقِف وشاحِط وناهِض وواعِظ وداحِض - لا يُميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته، قال<sup>(٢)</sup>: «لأنها إذا كانت مما تُنصب مع غير هذه الحروف لزمها النصب، فلم يُفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف» انتهى.

(١) في المخطوطات: ماضٍ.

(٢) الكتاب ٤: ١٢٩.

وأما إذا كان الفصل بحرفين نحو مناشيط ومعاليق ومقاريض<sup>(١)</sup> ومواعيظ ومباليغ ومنافيخ ومساليخ<sup>(٢)</sup> فإنَّ النصب والاعتداد بحرف الاستعلاء هو الكثير؛ وقد حكى (س) أنَّ قومًا أمالوا، قال<sup>(٣)</sup>: «(حين تَرَأَّخت، وهي قليلة)، ويعني: حين تراخت هذه الحروف عن الألف وبعُدت عنها، فلم تَقَوْ أن تؤثر في منع الإمالة إذ صار<sup>(٤)</sup> بينها وبين الألف حرفان، ومع ذلك فالإمالة قليلة، وإذا كانت الإمالة في هذا النوع قليلة فلا يصحُّ فيها ما يعطيه كلام المصنف من أنَّ ذلك شاذٌّ لأنَّ (س) نقل ذلك عن قوم.

وقد ذهب أبو العباس<sup>(٥)</sup> إلى أنَّ الألف إذا كان بعدها حرفٌ مُسْتَعْلٍ [مفصول]<sup>(٦)</sup> بحرف نحو ناهض أو حرفين نحو مناشيط فلا تجوز الإمالة فيها، وكأنَّ المصنف أخذ بقوله. وما ذهب إليه في نحو ناهض صحيح، وأمَّا في نحو مناشيط فليس بصحيح؛ لأنَّ (س) قد نقل إمالة ذلك عن قوم كما ذكرناه.

وثبت في نسخة عليها خط المصنف بعد قوله لا المُنَوِّتَيْنِ قوله: خلافاً لمُدَّعي المنع مطلقاً، أي: منع الإمالة مع الياء والكسرة الموجودتين والمُنَوِّتَيْنِ. وفي كلام المصنف في هذه المسألة تحييط، وقد ذكرنا الكلام فيها.

وقوله وكذلك إن تقدَّم عليها يعني: وكذلك أي: يغلب حرفُ الاستعلاء إن تقدَّم على الألف، فلا تجوز الإمالة. وظاهرُ قوله إن تقدَّم عليها وجود مطلق التقدم

(١) ك، ل: ومعاريض. وهو صواب أيضاً.

(٢) كذا في المخطوطات! فقد ذكر مثالين للخاء، ولم يمثِّل للصَاد.

(٣) الكتاب ٤: ١٣٠.

(٤) إذ صار ... وإذا كانت الإمالة: سقط من ت.

(٥) المقتضب ٣: ٤٧.

(٦) مفصول: تنمة يقتضيها السياق.

بأن يلي الحرف الألف نحو غانم، أو يكون بينهما حرف نحو غنائم، أو حرفان نحو خَزَعَال<sup>(١)</sup>. والذي ذكره (س) وغيره أنَّ ذلك يكون «إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قَاعِدٌ وغَائِبٌ وخَامِلٌ وصَاعِدٌ وطَائِفٌ وضَامِنٌ وظَالِمٌ»، هذه عبارة (س)<sup>(٢)</sup>، ومثله قال (س)<sup>(٣)</sup>: «ولا نعلم أحداً يُجِيل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته».

وثبتت في نسخة مقروءة على المصنف وعليها خطُّه بعد قوله: وكذلك إن تقدَّم عليها قوله: المُسْتَعْلِي لا مكسوراً ولا ساكناً بعد مكسور، ورُبُّمَا مَنَعَ قَبْلُهَا مطلقاً، فمثالُ أن يتقدَّمها وهو مكسور قولهم: غِلَابٌ، ومثالُ أن يكون ساكناً بعد مكسور قولهم: مِصْبَاحٌ. فإذا كان حرف الاستعلاء مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور فإنه لا يَمْنَع من الإمالة؛ بل تجوز الإمالة في نحو صِعباب وخِبات وغِلَاب وقِباب وضِباب وطِيعان وظِلام مصدر ظالَمْتُهُ للمغالبة؛ ونحو مِطْعَانٍ ومِضْرَابٍ ومِصْبَاحٍ ومِقْلَاتٍ<sup>(٤)</sup>.

ولا تكون الإمالة مع كون حرف الاستعلاء مفتوحاً نحو قائم وقَوَائِم؛ لأنَّ الفَتْحة تمنع الإمالة، فلَمَّا اجتمعت الفَتْحة وحرف الاستعلاء قَوِيَا على الكسرة. وقولُ المصنف في هذه الزيادة: ورُبُّمَا مَنَعَ قَبْلُهَا مطلقاً، أي: وربما مَنَعَ حرف الاستعلاء من الإمالة قبل الألف / مطلقاً، سواء أكان حرف الاستعلاء مكسوراً نحو صِعباد<sup>(٥)</sup>، أم ساكناً بعد كسرة نحو مِصْبَاح، أم غير ذلك.

(١) ناقة خزعال: عَرَجَاء.

(٢) الكتاب ٤: ١٢٨.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٩.

(٤) امرأة مقلات: لا يعيش لها ولد.

(٥) صعاد: جمع صَعْدَة، والصَّعْدَة: القناة.

قال (س)<sup>(١)</sup>: «(وَبَعْضُ مَنْ يُمِيلُ قِفَافَ يَنْصَبُ هَذِهِ)» يعني في نحو مُصْبَاح. قال<sup>(١)</sup>: «(لَأَنَّ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ، فَلَمَّا جَاءَ مَسْكُونًا تَلِيَهُ الْفَتْحَةُ صَارَ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ كَانَ مُتَحَرِّكًا بَعْدَهُ الْأَلْفُ، وَكِلَاهُمَا عَرَبِيٌّ)»، يعني الإمالة وتركها، والإمالة أرجح لأنَّ الحركة في التقدير بعد الجرف، ولذلك بدأ (س) بالإمالة، وكأنَّ السماع في ذلك وافق القياس، وهو الظاهر من كلام (س).

وفي قول المصنف لا مكسورًا إطلاق يقتضي أنه متى كان الحرف المستعلي مكسورًا فإنه لا يَغْلِبُ سبب الإمالة؛ وسواء أكان ما بعده متحرِّكًا نحو صِعَاب، أم ساكنًا نحو: رأيت صِرْمًا<sup>(٢)</sup>، فإنك تميل فيهما، وصار رأيت صِرْمًا بمنزلة صِعَاد، وصارت الألف العارضة بمنزلة اللازمة، فلو قلت رأيت عَلِقًا ورأيت مِلِقًا نصبت كما نصبت في قاسم وغنم. وكذلك لو كان حرف الاستعلاء يلي الألف من كلمة أخرى منع موجب الإمالة؛ فمن أَمَالَ: يريد أن يَضْرِبَهَا زيد؛ لأجل كسرة الراء نصب في نحو: أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ؛ لأجل حرف الاستعلاء كما منع الكسرة المتأخرة عن الألف في قائم منع الكسرة المتقدمة عليها في هذا.

وثبت في نسخة الشيخ بهاء الدين الرَّقِّي بعد قوله: وكذلك إن تقدَّم عليها قوله: غير مكسور، فإن تقدَّم ساكنًا بعد كسرة فوجهان، وربما غلب المتأخِّر رابعًا، وقد لا يُعْتَدُّ به تاليًا من غير كلمتها وتاليًا من كلمتها، وشدَّ عدم الاعتداد به وبالحركة في قول بعضهم: رأيت عِرْقًا وَعِنْبًا).

فقوله غير مكسور هو بمعنى قوله في زيادة النسخة: لا مكسورًا، وذلك نحو صِعَاد<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٤: ١٣١.

(٢) الصرم: الجماعة المنعزلة.

(٣) هذا مثال المكسور، وقد مثَّل قبلُ بقولهم: غِلاب.



وقوله وتالياً من كلمتها يشير إلى ما حكى (س)<sup>(١)</sup> من أنه لا يميل هذه الألف - يعني في نحو ناخل - إلا من لا يؤخذ بعربيته.

وقوله وشذَّ عدم الاعتداد به أي بحرف الاستعلاء، وبالحركة في قول بعضهم: رأيت عِرْقًا، فأمال، وقياسه أن لا يميل لأنَّ حرف الاستعلاء فيه بمنزلة في غانم، فكما أن غانمًا لا يمال فكذا: رأيتُ عِرْقًا.

وقوله وعِنَبًا أي شذ عدم الاعتداد بالحركة في نحو: رأيتُ عِنَبًا، فأميل، وكان قياسه أن لا يمال لأنه لا يمال للكسرة قبل الألف إلا في نحو عِمَاد أو يُمْلَل أو يَصْرِيهَا مما بين الكسرة والألف حرف أو حرفان ثانيهما ساكن أو حرفان متحركان أحدهما الهاء بشرط أن لا تكون إحدى الحركتين ضمة؛ وقوله رأيتُ عِنَبًا بين الكسرة والألف حرفان متحركان وليس آخرهما هاء؛ فلذلك كانت الإمالة فيه شاذة.

ص: وإن فُتحت الراء متصلة بالألف أو ضُمَّت فحكُمها حكم المستعلي غالبًا؛ وإن كُسرت كَفَّتِ المانع، وربما أثرت منفصلة تأثيرها متصلة، ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه، وربما أثرت الكسرة منويَّة في مُدْغَم أو موقوف عليه أو زائدًا تباعدها بالهاء.

ش: لَمَّا فرَغَ المصنّف من ذكر ما اجتمع فيه سبب الإمالة ومانعها من الحروف المستعلية على التفصيل الذي ذكرَ أخذ يذكر أيضًا ما اجتمع فيه السبب والمانع من الراء؛ فذكر أنها متى اتَّصلت بالألف مفتوحةً مَنعت الإمالة، نحو: راشِد، وهذا فِرَاش، ورأيتُ جِمَارًا. ويشمل قولُ المصنّف وإن فُتحت الراء متصلةً بالألف هذه الأمثلة الثلاثة؛ لأنه يصدق على كلّ واحد منها أن فيه راءً مفتوحةً اتَّصلت بالألف؛ لأنَّ الاتصال أمر نسبيّ، يصدق على الراء تلي الألف أو تليها الألف.

(١) الكتاب ٤: ١٢٩.

وقوله أو ضُمَّتْ مثال ذلك: هذا حِمَارٌ. فلو كان بينهما حرفٌ نحو: هذا كافرٌ، غلبت الراء عند بعضهم، وكأنَّ الراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة حرفان مفتوحان أو مضمومان، وذلك لأجل التكرار الذي فيها، فقَوِيَتْ في منع الإمالة، وتنزَّلت منزلة حروف الاستعلاء. وكذلك لو كان بينهما حرفان نحو قَوَارِير ودَنَائِير.

وقوله غالبًا يعني أنَّ بعضهم يُميل، ولا يلتفت إلى الراء.

وقوله وإن كُسرت كَفَّت المانع وذلك نحو قَارِب وغَارِم، فإنَّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الإمالة؛ لكن الراء المكسورة تنزَّلت منزلة حرفين مكسورين، فقَوِيَتْ في جلب الإمالة حتى غَلَبَت المستعلي. وإنما قَوِيَتْ على هذه الألفات لأنك تَسْتعلي بلسانك ثم تنحدر، وذلك سهل، فحيث قَوِيَ الموجب انحرافه، ونشئت لم تغلب الراء المكسورة حرفًا أو سجعاء إذا كان متأخرًا عنها كقوله: فارق<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ في ذلك<sup>(٢)</sup> - لو أميل - إصعادًا بعد انحدار، وهو صعب. [٩: ٥٧/ب]

وينبغي أن يفهم كلام المصنف في قوله أو ضُمَّتْ أنه يعني متصلة بالألف نحو ما مثله من قولنا: هذا حِمَارٌ. وكذلك في قوله وإن كُسرت كَفَّت المانع أي: وإن كُسرت متصلة بالألف، وكأنه استغنى بذكر الاتصال في قوله أولاً: وإن فُتحت الراء متصلة بالألف، ولكن لو أعاد الاتصال في المسألتين بعد ذلك لكان أوضح.

فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾<sup>(٣)</sup> لم تغلب القاف لبعدها؛ قال (س)<sup>(٤)</sup>: «واعلم أنَّ من يقول قارب - يعني فيميل -

(١) الناقة الفارق: هي التي تذهب على وجهها فتنتج.

(٢) ت: لأن ذلك لو أميل إصعاد. ح: لأنك ... إصعاد.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٤) الكتاب ٤: ١٣٨.



ينصب: مررت بِقَادِرٍ، حيث بَعُدَتْ)) - يعني الراء المكسورة - من الألف. قال  
(س)<sup>(١)</sup>: ((وقد أَمَالَ قومٌ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ، سمعنا مَنْ نثق به من العرب، يقول<sup>(٢)</sup>:  
عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ  
ويقول: هذا قَادِرٌ، فَيَفْتَحُ)).

وفي قول المصنف كَفَّتِ المانع اختصار حسن، وذلك أَنَّ المانع يشمل حرف  
الاستعلاء، ويشمل الراء المفتوحة التي تَنَزَّلَتْ منزلة حرف الاستعلاء، فإذا اتَّصلت  
بالألف الراء المكسورة كَفَّتِ ما منع مِنَ الإمالة - وهو حرفُ الاستعلاء نحو غَارِمٍ،  
والراء المفتوحة نحو: مِنْ قَرَارِكِ - لأنَّ الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من  
حرف الاستعلاء.

وَمِنْ العرب مَنْ يجعل الراء المكسورة مانعةً مِنَ الإمالة إذا فَصَلَ بينها وبين  
الألف حرف، فتكون إذ ذاك كالمفتوحة والمضمومة، فيقول: بِكَافِرٍ، فيفتح ولا يُمِيلُ.  
وقوله وَرُبَّمَا أَثَرَتْ منفصلةً - يعني<sup>(٣)</sup> من الألف - نحو بِقَادِرٍ تَأْثِيرَهَا متصلةً،  
يعني نحو قَارِبٍ، ويعني أنه رُبَّمَا أُمِيلُ وإن تَأَخَّرَتْ الراء المكسورة عن الألف بحرف، وقد  
تقدَّم لنا ذكر ذلك آنفاً.

وقوله ولا يُوَثِّرُ سببُ الإمالة إلا وهو بعضُ ما الألفُ بعضُهُ قد تقدَّم<sup>(٤)</sup> ذكرُ  
أسباب الإمالة، وذكر هنا أنه لا يُوَثِّرُ السببُ إلا إذا كان بعضاً من كلمة تكون  
الألف الممالة فيه بعضُ تلك الكلمة. ويُشير إلى أَنَّ السبب لا يكون من كلمة  
والألف من أخرى، فلو قلت: هذا قَاضِي سَابُورٍ، ورأيتُ يَدَيَّ سَابُورٍ، لم تجز إمالة

(١) الكتاب ٤: ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣٤٠.

(٣) يعني ... متصلة: سقط من ت.

(٤) تقدم في ص ٣٠٨ وما بعدها.

ألف سَابُور؛ لأنَّ الياء والكسرة الموجبتين للإمالة من كلمة والألف من كلمة أُخرى. وكذلك<sup>(١)</sup> لو قلت بِسَابُور لم تُمل الألف لأنَّ الكسرة في الباء - وهي حرف مُستَقِلٌّ - والألف من كلمة أُخرى. وكذلك لو قلت<sup>(٢)</sup>:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٍ .....  
.....

لم تُمل ألف (ها) لأجل كسرة همزة (إنَّ)؛ لأنَّ ألف (ها) من كلمة والكسرة من كلمة أُخرى.

ويُستثنى من هذا مسألةُ بَيْنَها وَعِنْدَها ولن يَضْرِبَها، فإنَّ الهاء أُلْفَها التي تُمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة؛ وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء، وكأنَّها مفقودة لحفائها، ومع ذلك فكلام المصنف غير خالٍ من النقد؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألفُ فإنَّها قد تُمال الألفُ لها وإن كانت أضعفَ من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة؛ فليست إمالة مِنْ مال كإمالة سِرْبَال، ولذلك قد لا يُميل مِنْ مال مَنْ يُميل سِرْبَال، قال (س)<sup>(٣)</sup>: «(سمعناهم يقولون: لَزَيْدٍ مَالٌ، فأمالوا / للكسرة، وشبَّهوه بالكلمة الواحدة)»، [٩: ٥٨/١] فعلى هذا لا يكون كلام المصنف على عمومه.

وثبت بعد قوله: ما الألفُ بعضُهُ في نسخة البهاء الرَّقِّي وفي نسخة عليها خطُّ المصنف قوله<sup>(٤)</sup>: ويؤثِّر مانعُها مطلقاً يعني مانع الإمالة يؤثِّر مطلقاً سواء أكان ذلك

(١) وكذلك لو قلت ... من كلمة أُخرى: سقط من ت.

(٢) هذا مطلع بيت للنابغة في شرح القصائد العشر ص ٤٦٥ - ٤٦٦ وديوانه ص ٢٨، وهو:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ      فإنَّ صاحبَها قد تاه في البَلَدِ

ويروى آخره: مُشَارِكُ التَّكْدِ. عِذْرَةٍ: معذرة. والتكد: العسر وقلة الجد.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٣ بتصرف.

(٤) هو في التسهيل ص ٣٢٦ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨٦.

المانع من كلمة الألف منها أو من كلمة الألف من غيرها، فمثال ما المانع والألف من كلمة واحدة: غَافٍ ورَاشِدٌ، ومثال ما هما فيه من كلمتين: يريدُ أنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ، فالألف من كلمة، والمانع الذي هو القاف من كلمة أخرى.

وقوله **وَرُبَّمَا أَثَرَتِ الْكَسْرَةُ مَنْوِيَّةٌ فِي مُدْغَمٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ** مثال ذلك: هذا جادٌ، وهؤلاء حَوَاجٌ، قد تقدّمت إشارته إلى الكسرة المنووية عند ذكر حرف الاستعلاء وكونه يغلب سبب الإمالة؛ والأكثر في لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تُمال ألفه، قال (س)<sup>(١)</sup>: «(وَرُبَّمَا لَا تُمالُ أَلْفُهُ فَاعِلٌ مِنَ الْمُضَاعَفِ، وَمَفَاعِلٍ، وَأَشْبَاهُهَا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ قَبْلَ الْأَلْفِ مَفْتُوحٌ، وَالْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَ الْأَلْفِ سَاكِنٌ لَا كَسْرَةَ فِيهِ، فَلَيْسَ هُنَا مَا يُمِيلُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا جَادٌ وَمَادٌ، وَجَوَادٌ: جَمْعُ جَادَةٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَادٍ، فَلَا يُمِيلُ لِأَنَّهُ فَرٌّ مَّا يُحَقِّقُ فِيهِ الْكَسْرَةَ، وَلَا يَمِيلُ لِلْجَرِّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُمِيلُ فِي هَذَا لِلْكَسْرَةِ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ، فَلَمَّا فَقَدَهَا لَمْ يُمِيلْ. وَقَدْ أَمَالَ قَوْمٌ فِي الْجَرِّ، شَبَّهُوهَا بِمَالِكٍ إِذَا جَعَلْتَ الْكَافَ اسْمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَقَدْ أَمَالَ قَوْمٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا قَالُوا: هَذَا مِاشٌ لِيَسِينُوا الْكَسْرَةَ فِي الْأَصْلِ)» انتهى كلام س.

وَاتَّضَحَ مِنْهُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي الْكَسْرَةِ الَّتِي ذَهَبَتْ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِهَا مَطْلَقًا، سِوَاكَ أَمَّا ذَلِكَ فِي الرِّفْعِ أَمْ النِّصْبِ أَمْ الْجَرِّ، وَأَنَّ تَمَّ مِنْ أَمَالِ حَالَةِ الْكَسْرِ، وَنِصْبِ فِي الرِّفْعِ وَالنِّصْبِ، وَأَنَّ تَمَّ مِنْ أَمَالِ مَطْلَقًا. وَحَصَلَ مِنْ كَلَامِ (س) التَّمْثِيلُ بِمَا أَثَرَتْ فِيهِ الْكَسْرَةُ مَنْوِيَّةٌ حَالَةَ الْإِدْغَامِ بِقَوْلِهِ: «(وَقَدْ أَمَالَ قَوْمٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ)»، وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ جَادٍ وَمَادٍ، وَحَالَةَ الْوَقْفِ بِقَوْلِهِ: «(كَمَا قَالُوا: هَذَا مِاشٌ)».

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ مَا أُمِيلَ لِأَجْلِ الْكَسْرَةِ فَسِوَاءٌ فِي الْجَوَازِ فِيهِ مَا كَانَتْ الْكَسْرَةُ فِيهِ بِنَاءً وَمَا كَانَتْ فِيهِ إِعْرَابًا؛ وَمَا كَانَتْ فِيهِ ظَاهِرَةً وَمَا كَانَتْ فِيهِ مَقْدَرَةً، وَمَا كَانَتْ فِيهِ مَتَّصِلَةً وَمَا كَانَتْ فِيهِ مَنْفَصِلَةً، إِلَّا أَنَّ الْإِمَالََةَ لِكَسْرَةِ الْبِنَاءِ نَحْوَ نَزَالٍ أَقْوَى مِنْهَا لِكَسْرَةِ الْإِعْرَابِ نَحْوَ بَابِكَ حَالَةَ الْجَرِّ، وَلِلْمَتَّصِلَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ أَقْوَى مِنْهَا لِلْمَنْفَصِلَةِ نَحْوُ:

(١) الكتاب ٤: ١٣٢.

ثُلثًا دِرْهَم، وللظاهرة أقوى منها للمقدّرة نحو جادٍ، والاعتدأ بالكسرة المقدّرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غير الراء، فلذلك يقول بجواز الإمالة في الوقف من يقول: مررت بمال، بالفتح في الوقف.

وظاهر قول المصنف في مُدْغَم أنه يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو جادٍ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو ﴿الْأَبْرَارُ لَفِي﴾<sup>(١)</sup>.

وقد حكى صاحب (كتاب التفصيل)<sup>(٢)</sup> خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام، نحو ﴿الْأَبْرَارُ رَبَّنَا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿وَالنَّهَارُ لَا يَتْنِي﴾<sup>(٤)</sup>، وفي إخلاص فتحها، فقال: «بعضهم يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها - وهي الكسرة - بالإدغام، وهذا مذهب ناس / من النحويين البصريين. وقال آخرون - وهم الأكثرون - الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيره، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف؛ إذ هو بصدد أن لا يُدْغَم ولا يُوقَف عليه، والعارض لا يُعْتَدُّ به، ولا تُغَيَّرُ له الأصول، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى، وهو عندي الصحيح لأن الإمالة قد حكاها (س)<sup>(٥)</sup> في نحو جادٍ، وإن كان الأفصح أن لا تمال، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل جادٍ مع أن كسرتة لا تظهر إلا إن اضطرَّ شاعر ففكاً فلائ تجوز مع هذا أولى؛ لأن هذا الإدغام ليس بواجب، وهو زائل إذا وقفت، ولا سيما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته إشارة لطيفة، فكأن الحركة إذ ذاك موجودة لكنها ضُعُفَتْ».

(١) من الآية ١٣ من سورة الانفطار.

(٢) لعله كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي المتوفى سنة ٤٤٠ هـ. كشف الظنون ١: ٤٦٢ [ط. مكتبة المثنى].

(٣) من الآيتين ١٩٣ - ١٩٤ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ١٩٠ من سورة آل عمران.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٢.

وقوله أو زائداً تباعدها بالهاء يعني أنه تؤثر الكسرة زائداً تباعدها بالهاء، وذلك نحو: يريد أن ينزعها. وقد ألغز المصنف في هذا الكلام فأطلقه، ولا يفهم منه حكم واضح، وقد قدّمنا الكلام<sup>(١)</sup> على هذه المسألة، وأنّ ذلك إنما يكون إذا كان الفاصل بين الكسرة وبين الألف حرفان متحركان أحدهما الهاء، ولم يفصل بين الكسرة والألف ضمة، وذلك نحو: لن يضربها، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وآخرها الهاء، ولم يفصل أيضاً بين الكسرة والألف ضمة نحو عندها، فإن فصلت الضمة في المسألتين فلا إمالة نحو: هو يضربها، وهذا شعبها.

وثبت بعد قول المصنف بالهاء في نسخة عليها خط المصنف وفي نسخة البهاء الرّقيّ قوله: لحفائنها، وهذا تعليلٌ للكسرة كيف أثّرت وبينها وبين الألف حرفان أو ثلاثة، فقال: إنما كان ذلك لأنّ أحد الحرفين أو الثلاثة الهاء، وهي حرف فيه خفاء، فكأنه لم يذكر، وكأنه ليس بين الكسرة والألف إلا حرف واحد أو حرفان أولهما ساكن، فصار لن يضربها شبيهاً بعماد، وعندها شبيه بشمّلال.

ص: وقد يُمال عارٍ من سببٍ لمجاورة المُمال أو لكونه آخر مجاور ما أُميل آخره.

ش: يعني بقوله عارٍ من سببٍ أي: من سبب الإمالة الذي تقدّم ذكره، وإلا فقد ذكر في أسباب الإمالة مجاورة الممال، وقد عدّه أبو جعفر بن الباذش في الأسباب، فقال في (كتاب الإقناع)<sup>(٢)</sup>: «السبب الخامس الإمالة للإمالة». وقال (س)<sup>(٣)</sup>: «(رأينا عماداً، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة)». قال<sup>(٤)</sup>: «(وقالوا: مغزانا في قول من قال عماداً فأمالهما جميعاً، وذا قياس)» انتهى.

(١) تقدم في ص ٣١٦.

(٢) الإقناع ص ٣٠٦.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٣.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٧.

وقد قرأ القراء بالإمالة للإمالة في عِدَّة كَلِمٍ، من ذلك ﴿نَأَى﴾<sup>(١)</sup> و﴿رَأَى﴾<sup>(٢)</sup> و﴿تَرَأَى﴾<sup>(٣)</sup>، أي: أَمَالَ بعضهم للإمالة<sup>(٤)</sup> النون والراء. ومن ذلك أيضاً صَادُ ﴿النَّصَارَى﴾ وتَاءُ ﴿الْيَتَامَى﴾ وسَيْنُ ﴿أَسَارَى﴾ و﴿كُسَالَى﴾ وكافُ ﴿سُكَارَى﴾، أَمَالَها بعض القراء<sup>(٥)</sup> لإمالة ما بعدها.

وشمل قول المصنف لِمُجَاوَرَةِ الْمَمَالِ النوعين اللذين أحدهما أُمِيلُ لتَقَدُّمِ الإمالة عليه، والثاني أُمِيلُ لتَأَخُّرِ الإمالة عنه، وَصَدَّقَ عليهما معاً أُمَيْلاً لِمُجَاوَرَةِ الْمَمَالِ.

وقوله أو لكونه آخِرَ مُجَاوِرٍ مَا أُمِيلُ / آخِرُهُ مَثَلُ ذَلِكَ المصنف<sup>(٦)</sup> بِإِمَالَةِ أَلْفِي ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٧)</sup> وَآلِيلٍ إِذَا سَجَى<sup>(٨)</sup>، وهذا شَبِيهٌ بِإِمَالَتِهِمْ ﴿كُسَالَى﴾، أعني أَنَّهُ أُمِيلٌ فِيهِ الألف الأولى لإمالة الألف الثانية، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ فِي ﴿كُسَالَى﴾ مِنْ كَلِمَةٍ وَفِي ﴿وَالضُّحَى﴾ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

فإن قلت: ما الدليل على أَنَّ إِمَالَةَ ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٩)</sup> وَآلِيلٍ إِذَا سَجَى مِنْ هَذَا الباب؟ أعني مِمَّا أُمِيلُ لِأَجْلِ إِمَالَةٍ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ﴿قَلَى﴾<sup>(١٠)</sup> وَمَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مُوجِبٌ لِلإِمَالَةِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْجِبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ

(١) الإقناع ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) الإقناع ص ٣٠٦ - ٣٠٩.

(٣) الإقناع ص ٣١٠ - ٣١١.

(٤) ك، ل: أَمَالَ بعضهم للإمالة.

(٥) الإقناع ص ٣١١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٧٥.

(٧) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الضحى.

(٨) من الآية ٣ من سورة الضحى. ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.

تقدّم<sup>(١)</sup> إمالة مثل العَصَا ومثل غَزَا على مذهب (س)، وإن كان النحويون غيره قد فرقوا بين أن يكون ذلك في الفعل فجعلوه قياسًا وبين أن يكون في الاسم فجعلوه شاذًا.

فالجواب: أن هذا الموجب لم يُراعهِ القراء؛ ألا تراهم لا يميلون الألف المنقلبة عن الواو لا في الأسماء ولا في الأفعال نحو ﴿سَنَابِرَافِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿حَلَا بَعْضُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وإن كان فيها موجب كما تقدّم؛ وذلك لأنهم لم يَرَوْوا<sup>(٤)</sup> ذلك، وليس كل ما يجوز في العربية تجوز القراءة به لأنّ القراءة سنّة مُتَّبَعَة.

فإن قلت: إذا كانت الإمالة إنما تُتَّبَع فيها الرواية، وقد رُويت الإمالة في ﴿سَجَى﴾، فأبى ضرورة تدعو إلى أن يُدعى أنّ الإمالة فيها لغيرها مع وجود موجب الإمالة فيها؟

فالجواب: أنه لو كانت الإمالة للعلّة الموجودة فيها من رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال لأُمِلت هذه الألف حيث وقعت وإن لم يكن بعدها إمالة غيرها؛ وليس كذلك، فدلّ على أنّ الإمالة فيها كالإمالة لألف (الضْحَى).

وقد زعم طاهر بن بابشاذ<sup>(٥)</sup> أنّ الإمالة في ﴿وَالضُّحَى﴾ وما بعده لقوله: ﴿الْأَوَّلَى﴾<sup>(٦)</sup> و﴿تَرْضَى﴾<sup>(٧)</sup>. وغلط في ذلك، بل الإمالة فيه للأول، وهو ﴿قَلَى﴾ لأنه المتقدم.

(١) تقدم في ص ٣١٠.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة البقرة.

(٤) ت: يروا.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٨٦٢.

(٦) من الآية ٤ من سورة الضحى. ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌكَ مِنَ الْأَوَّلَى﴾.

(٧) من الآية ٥ من سورة الضحى. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

ص: وأَمِيلَ مِنْ غيرِ الْمُتَمَكِّنِ (ذا) و(مَتَى) و(أَتَى)، ومن الحروف (بلى) و(لا) في: إِمَّا لَا، وَمِنْ الْفَتْحَاتِ مَا تَلَتْهُ هَاءٌ تَأْنِيثٌ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا، أَوْ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ. وَمُسْتَنَدُ الْإِمَالَةِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ النُّقْلُ عَلَمًا كَانَ كَالْحَجَّاجِ أَوْ غَيْرِ عَلَمٍ كَالنَّاسِ فِي غَيْرِ الْجَزْرِ.

ش: قَوْلُهُ وَأَمِيلَ مِنْ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعْنِي مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَإِلَّا فَقَدْ أَمَالُوا الْأَفْعَالَ الْمَاضِيَةَ، وَيَنْطَلِقُ عَلَيْهَا أَنَّهَُا غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ.

وَقَيَّدَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَنْ يَكُونَ مُتَوَعِّلًا فِي الْبِنَاءِ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ، فَاحْتَزَزَ بِقَوْلِهِ «مُتَوَعِّلًا فِي الْبِنَاءِ» مِمَّا يَكُونُ قَدْ عَرَضَ لَهُ الْبِنَاءُ نَحْوُ: يَا فَتَى، وَيَا حُبْلَى، فَإِنَّمَا مَبْنِيَّانِ فِي حَالَةِ الْندَاءِ، وَلَيْسَا مِمَّا تَوَعَّلَ فِي الْبِنَاءِ. وَاحْتَزَزَ بِقَوْلِهِ «غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ» مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ، فَإِنَّهُ مُتَوَعِّلٌ فِي الْبِنَاءِ، وَلَكِنَّهُ مُسْتَقِلٌّ. وَمَثَلُ غَيْرِ الْمُسْتَقِلِّ بِ«(إِذَا)» وَبِ«(مَا)» لَا اسْتِفْهَامِيَّةَ أَوْ اسْتَرْطِيَّةَ أَوْ الْمُوصُولَةَ.

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمَصْنَفِ وَلِهَذَا الْآخِرُ أَنْ يَسْتَنِي مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا اطَّرَدَتْ فِي أَلْفِهِ الْإِمَالَةُ وَهُوَ مِنَ الْمُتَوَعَّلِّ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ؛ وَذَلِكَ أَلْفُ (نَا) وَأَلْفُ (هَا) نَحْوُ: مَرَّ بِنَا، وَنَظَرَ إِلَيْنَا، وَمَرَّ بِهَا، وَنَظَرَ إِلَيْهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا، وَيَبْنِيهَا.

وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> إِمَالَةَ أَسْمَاءِ الْهَجَاءِ مَقْطُوعَةً غَيْرَ مَعْرَبَةٍ، وَإِنَّمَا أَمِيلْتُ /لأنَّهَا قَدْ تَمَكَّنَ وَتُعْرَبُ.

وَقَوْلُهُ ذَا يَعْنِي اسْمَ الْإِشَارَةِ، أَمَالُوهُ فَقَالُوا: ذَا قَائِمٌ، وَإِمَالَتُهُ شَاذَةٌ، وَوَجْهُُ إِمَالَتِهِ أَنَّ أَلْفَهُ يَاءٌ، وَأَنَّهُ قَدْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِالتَّصْغِيرِ وَإِنْ كَانَ التَّصْغِيرُ لَا يَدْخُلُ نَظَائِرَهُ مِنَ الْمُتَوَعَّلِّ فِي الْبِنَاءِ فَيُتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْإِمَالَةِ.

وَقَوْلُهُ وَمَتَى أَمَالَتْ الْعَرَبُ مَتَى فِي كِلَا حَالَيْهَا مِنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، وَكَذَلِكَ أَتَى، وَإِمَالَةُ أَلْفِهَا إِنَّمَا هُوَ لِشَبْهِهَا بِالْأَلْفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ.

(١) التكملة ص ٢٢٨.



وقوله **وَأَنَّى** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وإمالة ألف **أَنَّى** لكونها مُشَبَّهة بالألف المنقلبة.

وقد اختلف في وزنها: ف قيل: وزنها فَعْلَى، وإليه ذهب الأهوازي<sup>(٢)</sup>، وإياه اختار ابن مجاهد<sup>(٣)</sup>، وجَوَّز أن يكون أَفْعَل، وقد اختاره أبو الحسن بن الباذش<sup>(٤)</sup> لأنَّ زيادة الهمزة أولاً عند (س) أكثر من زيادة الألف آخرًا، ولذلك قال في أُرْوَى: إنها أَفْعَل<sup>(٥)</sup>. وقوله **ومن الحروف بَلَى** وجهُ إمالة ألف **بَلَى** أنها من الحروف المستقلَّة في الجواب لأنها نابت عن ذكر الجملة؛ لأنَّ القائل إذا قال: ما قامَ زيدٌ، فقلت له: **بَلَى**، فتقديره: **بَلَى** قامَ زيدٌ، فلمَّا نابَ عن الجملة صار له بذلك مَرِيَّةٌ على غيره من الحروف فأُمِّل. وقد ذكر النحويون<sup>(٥)</sup> أنك إذا سَمَّيت بِمَئىً وبَلَى ثُمَّ تَنَبَّيْتَ فإنك تقلب ألفه ياءً، فتقول: مَتَيَانٍ وبَلَيَانٍ.

وقد اختلف في ألف **بَلَى**، فذهب الفراء<sup>(٦)</sup> وابن مِقْسَم إلى أنها زيدت على **بَل** ليصحَّ الوقف عليها؛ ويكون رجوعًا من الحجة وإقرارًا بالفعل، وأنَّ أصلها **بَلْ**. والصحيح أنها من أصل موضوع الكلمة، وليس أصلها **بَلْ**.

وثَبَّتَ في نسخة عليها خط المصنف بعد قوله **بَلَى** قوله: **ويا**، وهو صحيح لأنهم حَكَّوْا إمالة ألف (يا) في النداء. ووجهُ ذلك أنها عاملةٌ في المنادى على قولٍ ونائبةٌ عن العامل في قولٍ، فقد صار لها بذلك مَرِيَّةٌ على غيرها من الحروف، وشُبِّهت

---

(١) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٢) الإقناع ص ٣٠١.

(٣) الإقناع ص ٣٠٠.

(٤) المقتضب ٢: ٢٨٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٧٣ والمفصل ص ١٧١. وتقدم هذا في ٢: ٢٠.

(٦) معاني القرآن ١: ٥٣.

أيضاً بما أميل من كَلِم المعجم نحو إمالتهم ألف با وتا ورا وها، وسنذكر ذلك إن شاء الله.

وقوله و(لا) في إمّا لا أمّا إمالة ألف (لا) فلائها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ ألا ترى أنّ المعنى: إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أُفْرِدَتْ من إمّا لَمّا صحّت إمالة ألف (لا).

وحكى ابنُ جني<sup>(١)</sup> عن قُطْرُبٍ إمالةَ (لا) في الجواب لكونها مستقلةً في الجواب كالاسم. قال ابن هشام: ((والأحسن أن يقال كالفعل لأنها استقلت لنيابتها عن الفعل)).

وقد أهمل المصنفُ من الحروف التي أُمِلت (حَتَّى)، حكى صاحب (الغنية)<sup>(٢)</sup> - وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن، الأستراباذي<sup>(٣)</sup> - في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مِقْسَمٍ أنّ العامة من العرب والقراء على فتح ألف (حتى) إلا بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن؛ فإنهم يميلون لأنّ الإمالة غالبية على ألسنتهم في أكثر الكلام، قال أبو يعقوب: ((وقد رُوي إمالتها عن حمزة والكسائي إمالةً لطيفة)).

وزهد (س) وأبو بكر بن الأنباري والمُهَابِاذِي<sup>(٤)</sup> وغيرهم إلى منع إمالة (حتى)، قال / (س)<sup>(٥)</sup>: ((ومما لا يميلون ألفه حتى وإمّا وإلا، فَرَقُوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبْلَى وَعَطَشَى. وقال الخليل: لو سَمَّيْتَ بها رجلاً أو امرأةً جازت فيها الإمالة)). وهم محجوجون بنقل ابن مِقْسَمٍ.

(١) المنصف ١: ١٢٣.

(٢) ح: الغنية.

(٣) مقرئ، روى بجرجان في سنة أربعمئة عن أبي القاسم الفناكي وغيره. تاريخ جرجان ص ٥٤٧.

(٤) شرح اللمع له ق ٥٧/ب.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٥.

قال ابن الأنباري<sup>(١)</sup>: «وإنما كُتبت بالياء - وإن كانت لا تمال - فرقاً بين دخولها على الظاهر والمكّي، فلزم فيها الألف مع المكّي حين قالوا حَتَّاي وحَتَّاك وحَتَّاه، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد» انتهى.

واختلف أيضاً في إمالة ألف (لكن)، فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف فاعِل.

والصحيح أنه لا تجوز الإمالة لأنها لم تُسمع فيها. والأصل في الأدوات أن لا تُمال، وما أُميلَ منها فإنَّ ذلك كان فيها على طريقة الشذوذ، فلا يتعدى مورد السماع.

وقوله وَمِنَ الْفَتْحَاتِ مَا تَلْتَهُ هَاءُ تَأْنِيثٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا سبَبُ الْإِمَالَةِ لِهَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّاذَّةِ، وهو أنها شُبِّهَتْ بِالْأَلْفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «سمعتُ العرب يقولون: ضربتُ ضَرْبَهُ، وأخذتُ أَخْذَهُ، شَبَّهَ الْهَاءُ بِالْأَلْفِ فَأَمَالَ مَا قَبْلَهَا كَمَا يُمِيلُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ». ولم يبيِّن (س) بأيِّ أَلْفٍ شُبِّهَتْ، والظاهر أنها شُبِّهَتْ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ لاشتراكهما في معنى التَّأْنِيثِ؛ لأنه ذكر هذه المسألة إثر ذِكره<sup>(٣)</sup> إمالة أَلْفِ: طَلَبْنَا، وَطَلَبْنَا زَيْدًا، وقال في هذا<sup>(٤)</sup>: «كأنه شَبَّهَ هَذِهِ الْأَلْفَ بِأَلْفِ حُبْلَى حَيْثُ كَانَتْ آخِرَ الْكَلَامِ وَلَمْ تَكُنْ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ». فقوله في مسألة ضربتُ ضَرْبَهُ «شَبَّهَ الْهَاءَ بِالْأَلْفِ» كأنه أحال على الألف التي سبق ذكرها، وهي أَلْفُ حُبْلَى، وهي للتَّأْنِيثِ، فهَاءُ التَّأْنِيثِ على هذا مثل أَلْفِ طَلَبْنَا في التشبيه بالمُشَبَّه، إلا أنَّ أَلْفَ طَلَبْنَا أبعدُ من الإمالة لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جعل (س)<sup>(٥)</sup> إمالتها شذوذاً. فأما

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١٣ - ٤١٤.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٠ - ١٤١.

(٣) يريد مطلق البعدية لا البعدية المباشرة، فبينهما في الكتاب ثلاث عشرة صفحة.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٧ وشرحه للسرياني ١٦: ٤٣.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٤.

إمالة هاء التأنيث فأقوى لأنها تُشبه ألف حُبْلَى من جهة المعنى ومن جهة اللفظ؛ أمّا من جهة المعنى فلما ذكرناه من التأنيث، وأمّا من جهة اللفظ فلأنّها آخِرُ كما أنّها آخِرُ، ولإتّباعهما في المخرَج والخفاء وانفتاح ما قبلهما.

وإنّما قدّم (س) مسألة طلبنا على مسألة ضربتُ ضَرْبَهُ لوجهين:

أحدهما: أنّ إمالة طلبنا تكون وصلًا ووقفًا، وإمالة ضَرْبَهُ لا تكون إلا في الوقف، فإمالة طلبنا أكثر تمكّنًا.

والثاني: أنّ المُمال في طلبنا إنّما هو الحركة والألف، والممال في ضَرْبَهُ إنّما هو حركة الحرف الذي قبل الهاء، فألف طلبنا أمكن في الإمالة وأقوى شَبَهًا بألف حُبْلَى من مسألة ضَرْبَهُ لاشتراكهما في إمالة حركة وألف.

وكلُّ هاءٍ تأنيث فإنَّ الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها، ولا تُمال الألف قبلها نحو احياء والنجاه والزحاه إلا إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مَرْضاه وتفاة، وسواء أكانت هذه الهاء للمبالغة نحو عَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ أم ليست للمبالغة لأنها كلها تاء تأنيث.

فإن كانت الهاء للسكت نحو ﴿مَا هِيَ﴾<sup>(١)</sup> فذهب<sup>(٢)</sup> ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك، وقد قرأ به أبو مزاحم<sup>(٣)</sup> الخاقاني<sup>(٤)</sup> في قراءة الكسائي. قال أبو الحسن بن الباذش<sup>(٢)</sup>: /((ووجه إمالة ذلك الشُّبَّة اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث)).

(١) من الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٢) الإقناع ص ٣٢٠.

(٣) الإقناع ص ٣١٩.

(٤) الإقناع ص ٣١٩. وهو أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي [... -

٣٢٥ هـ]. مقررئ محدث ثقة، كان إمامًا في قراءة الكسائي، أخذ القراءة عرضًا عن محمد بن

يحيى الكسائي، وقرأ عليه أبو الفرج الشنبرودي. غاية النهاية ٢: ٣٢٠ - ٣٢١.

وقوله أو راء مكسورة هذه الإمالة مطردة. ولإمالة هذه الفتحة شرطان:

أحدهما: أن تكون الراء المكسورة تلي الفتحة في غير ياء، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو: مِنْ عَمْرٍو، و[رَأَيْتُ]<sup>(١)</sup> حَبَطَ رِياح<sup>(٢)</sup>، أو مكسور نحو: بِأَشْرِ<sup>(٣)</sup>. وسواء أكانت الفتحة في حرف استعلاء نحو: مِنَ الْبَقْرِ، أم في راء نحو: بِشَرِّ، أم غيرهما نحو: مِنَ النَّفْرِ، وَمِنَ الْكَبْرِ، أم كانت الراء والفتحة في كلمة نحو ما مثلناه أم في كلمتين نحو: رَأَيْتُ حَبَطَ رِياح، إلا أنَّ المتصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة، فهي في مِنَ الْبَقْرِ أقوى منها في: حَبَطَ رِياح.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، فإنه لا تجوز الإمالة، وذلك نحو الشَّرِّقِ والصَّرِطِ، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «ومن قال: مِنْ عَمْرٍو وَمِنَ النَّفْرِ<sup>(٥)</sup> فأمالَ لم يُجَل: مِنَ الشَّرِّقِ لأنَّ بعد الراء حرفاً مستعلياً، فلا يكون ذلك كما لم يكن: هذا مارقٌ»، يريد أنَّ حرف الاستعلاء بعد الراء المكسورة منع من إمالة الفتحة كما منع في مارق من إمالة الألف. وقد أهمل المصنف ذكر هذين الشرطين.

وثبتَ في بعض نسخ هذا الكتاب وعليها خطه بالقراءة عليه بعد قوله: أو راء مكسورة ما نصّه: هي لَمْ متّصلة أو منفصلة بساكن ما لم يكن المفتوح ياءً أو قبل ياءً<sup>(٦)</sup>.

وشرطه أن تكون الراء لام الكلمة ليس بصحيح؛ ألا ترى أننا قد مثلنا بما هو لام وبما ليس بلام نحو: رَأَيْتُ حَبَطَ رِياح، فالراء في رِياح ليست بلام الكلمة، وتقول:

(١) رأيت: تمة يقتضيها السياق.

(٢) حبط الرياح: ما يتساقط من ورق الشجر إذا ضربته الريح.

(٣) ل: باسر. ك، ت: ياسر. د: باشر.

(٤) الكتاب ٤: ١٤٤.

(٥) النفّر: البلبل عند أهل المدينة.

(٦) التسهيل ص ٣٢٧ وتهيد القواعد ١٠: ٥٢٨٧: ياء مكسورة.

مررت بالغَرْد<sup>(١)</sup>، فتميل فتحة الغين، والراء المكسورة ليست بلام، قال (س)<sup>(٢)</sup>:  
 ((وقالوا: رأيتُ حَبَطَ الرِّيفِ كما قالوا: مِنَ الْمَطَرِ. وقالوا: رأيتُ حَبَطَ فِرْنَدٍ كما قالوا:  
 مِنَ الْكَافِرِينَ))، يريد أنهم أمالوا فتحة الطاء لأجل الراء المشددة المكسورة وإن كانت  
 ليست بلام الكلمة؛ كما أمالوا فتحة الطاء في المطر لأجل الراء المكسورة. وكذلك  
 أمالوا فتحة الطاء في حَبَطَ فِرْنَدٍ لأجل الراء المكسورة، ولم يعتدوا بالفصل بينهما لأنه  
 حرف مكسور كما أمالوا ألف الكافرين لأجل كسرة الفاء؛ وراء الرِّيف وراء فِرْنَدٍ  
 ليست بلام كلمة.

وقال (س)<sup>(٢)</sup> أيضًا: ((وتقول: هذا قَفَا رِيَّاحٍ، كما قلت: رأيتُ حَبَطَ رِيَّاحٍ،  
 فتميل طاء حَبَطَ للراء المنفصلة المكسورة، وكذلك ألف قَفَا في هذا القول)). يريد  
 (س) أنَّ الراء المكسورة - وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى - فإنها مؤثرة في إمالة  
 الفتحة قبلها من كلمة أخرى؛ كما أنَّ الكسرة - إن كانت منفصلة من كلمة أخرى -  
 تؤثر في إمالة الألف قبلها. ثم صرح (س)<sup>(٢)</sup> بأنه سَمِعَ ذلك من العرب، فذهبت  
 نصوص (س) عن المصنف لقلة إمامه بكتاب (س).  
 وقوله ما لم يكن المفتوح ياءً مثاله: من الغَيْرِ.

وقوله أو قبل ياءٍ مثاله بَعِيرٌ. وهذا الذي ذكره صحيح يشترط في الفتحة أن لا  
 تكون في ياء، وفي الساكن الفاصل بين الفتحة والراء أن لا يكون ياء، قال (س)<sup>(٢)</sup>:  
 ((مررتُ بَعِيرٌ، ومررتُ بِحَيْرٍ، لم تُشَمِّمْ لأنها تخفى مع الياء كما أنَّ الكسرة في الياء  
 أَخْفَى)).

وتحرير القول في إمالة هذه الفتحة للراء المكسورة أن تقول: تُمال كل فتحة / في  
 غير ياءٍ تليها راءٌ مكسورة أو ساكنٌ بينهما غيرُ ياءٍ أو حرفٍ مكسور؛ وليس بعد  
 الراء يليها حرف استعلاء.

[٩: ٦١/١]

(١) الغرد: كل صائت طرب الصوت.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٣.

فرع: تقول: مِنَ الْمُحَاذِرِ، فُتْمِيل فَتْحَةُ الذَّالِ لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تُمِيلَ الْأَلْفَ لِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الذَّالِ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْإِمَالَةِ لِلْإِمَالَةِ؟ زَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّ مَنْ أَمَالَ أَلْفَ عِمَادًا لِأَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا أَمَالَ هُنَا أَلْفَ الْمُحَاذِرِ لِأَجْلِ إِمَالَةِ فَتْحَةِ الذَّالِ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ خُرُوفٍ قَدْ مَنَعَهُ (س)، قَالَ (س)<sup>(١)</sup>: «وَتَقُولُ: مِنَ الْمُحَاذِرِ، فُتْمِيلُ الذَّالِ»، يَعْنِي لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ. قَالَ<sup>(١)</sup>: «وَلَا تَقْوَى عَلَى إِمَالَةِ الْأَلْفِ»، أَيْ: وَلَا تَقْوَى إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ عَلَى أَنْ تَمَالَ لِأَجْلِهَا الْأَلْفَ قَبْلَهَا. قَالَ<sup>(١)</sup>: «لَأَنَّ بَعْدَ الْأَلْفِ فَتْحًا وَقَبْلَهَا، فَصَارَتْ الْإِمَالَةُ لَا تَعْمَلُ بِالْأَلْفِ شَيْئًا، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: حَاضِرٌ، فَلَا تُمِيلُ لِأَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ»، يَعْنِي الضَّادَ الْمَكْسُورَةَ، فَجَعَلَ فَتْحَةُ الذَّالِ فِي مِنَ الْمُحَاذِرِ مَانِعَةً مِنْ إِمَالَةِ الْأَلْفِ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ مَانِعٌ مِنَ الْإِمَالَةِ وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا. قَالَ<sup>(١)</sup>: «وَكَمَا لَمْ تُمِيلِ الْأَلْفَ لِلْكَسْرِ - يَعْنِي فِي حَاضِرٍ - كَذَلِكَ لَمْ تُمِيلْهُا لِإِمَالَةِ الذَّالِ»، يَعْنِي فِي الْمُحَاذِرِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ فَتْحَةَ الذَّالِ فَاصِلَةً بَيْنَ الْأَلْفِ وَالرَّاءِ كَمَا كَانَتِ الضَّادُ فَاصِلَةً بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً.

وَالْإِمَالَةُ لِلْإِمَالَةِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأَسْبَابِ الضَّعِيفَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْقَاسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا فِي الْمَسْمُوعِ، وَهُوَ إِمَالَةُ الْأَلْفِ لِأَجْلِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا نَحْوُ: رَأَيْتُ عِمَادًا، أَوْ بَعْدَهَا نَحْوُ كُسَالَى، أَمَّا لِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ فَلَا لِأَنَّ إِمَالَةَ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنْ إِمَالَةِ الْفَتْحَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَوْثِّرُ فِي الْأَلْفِ بَعْدَهَا وَقَبْلَهَا، وَسَبَبُ إِمَالَةِ الْفَتْحَةِ إِنَّمَا يَوْثِّرُ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا، أَعْنِي أَنَّ الرَّاءَ الْمَكْسُورَةَ الْمُؤَثَّرَةَ فِي إِمَالَةِ الْفَتْحَةِ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ لَا قَبْلَهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُمِيلُ فَتْحَةَ الْمِيمِ فِي رَمَمٍ لِأَجْلِ كَسْرِ الرَّاءِ قَبْلَهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ تُقَاسَ إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ عَلَى إِمَالَةِ الْأَلْفِ.

وَقَدْ نَقَصَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَذْكُرَ إِمَالَةَ الْفَتْحَةِ لِأَجْلِ الْإِمَالَةِ بَعْدَهَا، كَمَا ذَكَرَ إِمَالَةَ الْفَتْحَةِ لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْأَلْفِ الْمَمَالَةَ حَرْفَ

(١) الْكِتَابُ ٤: ١٤٢.

حلق، وذلك نحو رَأَى ونَأَى ونَعَى، فإنه يجوز إمالة فتحة الراء والنون لأجل الإمالة بعدها، فإن ذهبت الألف الممالة لأجل التقاء الساكنين نحو ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾<sup>(١)</sup> لم تُمل الفتحة. ومنهم من يُبقي<sup>(٢)</sup> الإمالة ولا يعتدُّ بذهاب سببها.

وإن كان الحرف الذي قبل حرف الإمالة غير حرف حلق قُبِحت الإمالة، وذلك نحو رَمَى، فإمالة فتحة الراء قبيحة، وقد حُكِيت الإمالة لُغِيَّة.

وكذلك نقص المصنف أيضًا إمالة الفتحة لأجل الكسرة التي بعدها وتليها؛ وسواء أكانت الكسرة في راء أم في غير راء من الحروف نحو قراءة مَنْ قرأ: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾<sup>(٣)</sup> بإمالة فتحة الفاء لأجل كسرة الهمزة، هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مضارعة نحو تَعَدُّ، أو في ياءٍ نحو يَزِيد - اسم رجل - فلا إمالة، فإن فصل بين الفتحة والكسرة ساكن فإما أن يكون الياء أو غيرها، إن كان الياء فلا إمالة نحو يَقِيْر، فلا ميل صحه انصاف لأجل كسره الراء / ذئ انصاف بيهم ياء. وإن كان حير الياء جاز نحو يَجْذُر، فتَمِيل فتحة الجيم لأجل كسرة الراء، وكذلك يَجْذُب تَمِيل فتحة الجيم لكسرة الباء. فإن ذهبت الكسرة بالتخفيف نحو: رَحِمَهُ اللهُ في رَحِمَهُ لم تمل الفتحة لذهاب سببها، ومنهم مَنْ يميل ولا يعتدُّ بهذا العارض من تخفيف الكسرة بالإسكان، وإن ذهب السبب.

وَبُت في نسخة عليها خطُّ المصنف بعد قوله في النسخة التي أشرنا إليها قبل ما نصُّه: وَمِنَ الضَّمَمَاتِ ضَمَّةٌ مَذْعُورٌ وَتَمْرٌ وَنَحْوُهُمَا. أمَّا مسألة مَذْعُورٍ - وهو أن يكون حرفٌ مضموم بعده واو بعدها راء مكسورة - فنقل<sup>(٤)</sup> عن أبي الحسن إمالة

(١) من الآية ٧٧ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ بإمالة فتحة الراء فقط حمزة وأبو بكر. الإقناع ص ٣٠٨، ٣١٠.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الأنعام. حكاها الأخفش عن بعض بني أسد. الارتشاف ٢: ٥٤٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦: ٦٦.



الواو وما قبلها. ويقتضي كلامه في الطُّرَّة<sup>(١)</sup> التي في كتاب (س) أنه يُعْمِل ما قبل الواو لا الواو. ونُقَل<sup>(٢)</sup> عنه أيضاً أنه يُشَمِّ الضمة رائحة الكسرة، ويُخْلِص الواو واوًا محضة، فهذه ثلاثة نُقُول عن الأخفش.

وأما (س) فاختُلف عليه، فنُقَل ابن جني<sup>(٣)</sup> عنه أنه يعْمِل الواو والضمة التي قبلها كمذهب أبي الحسن الأول، ونُقَل ابن خروف<sup>(٤)</sup> عنه أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو.

وقد اختلف عن (س) والأخفش هل مذهبهما واحد أم مختلف، والظاهر من هذه النقول المتقدمة أنَّ بينهما اختلافًا؛ لأنه قد نُقَل<sup>(٣)</sup> عن الأخفش إمالة الواو وما قبلها، ونُقَل<sup>(٤)</sup> عن (س) أنه يعْمِل ما قبل الواو لا الواو، وهذا اختلاف حقيقة.

وزهب ابن خروف<sup>(١)</sup> والأستاذ أبو علي إلى أنَّ مذهبهما واحد، قال ابن خروف<sup>(١)</sup>: «وهو رَوْم الكسرة فيما قبل الواو»، غير<sup>(٥)</sup> أنَّ أبا الحسن يُسَمِّي إمالة، و(س) يُسَمِّي رَوْمًا، وأما الرُّوم في الواو فلم يُنصَّ (س) على ذلك، فلا يُحْمَل كلامه عليه لأنَّ الواو لا كسرة فيها مقدرة، فإنما يُحْمَل كلامه على الرُّوم فيما قبل الواو كما ثبت عن أبي الحسن في الطُّرَّة.

وكان الأستاذ أبو علي<sup>(٤)</sup> يقول أيضًا كذلك، وكان يزعم فيما اتصل بكلام أبي الحسن من قوله و(س)، يقول: ليس من كلام أبي الحسن، بل هو طُرَّة وُصِلت بِطُرَّة أبي الحسن.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧١.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٥٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسرياني ١٦: ٦٦.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧٢.

(٥) من هنا إلى آخر الفقرة نسب في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧١ لغزير ابن خروف.

انتهى ما نُقِلَ في هذه المسألة<sup>(١)</sup>، ونحن نذكر كلام (س) فيها وطَّرة أبي الحسن  
لننظر ما هو المتحصِّل منهما.

فنقول: قال (س)<sup>(٢)</sup>: «هذا ابنٌ مدْعُورٌ، كأنك تروم الكسرة لأنَّ الراء كأها  
حرفان مكسوران، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، ولو أَمَلْتَهَا أَمَلْتَ ما قبلها،  
ولكنَّك تروم الكسرة كما تقول: رُدَّ».

وقال أبو الحسن<sup>(٣)</sup>: «أقول في مدْعُورٍ وابنٌ بُورٍ أُميل ما قبل الواو، فأما الواو  
فلا أُميلها». ثم ثبتَ ملحَقًا بكلام أبي الحسن هذا ما نصَّه: «وسيبويه يقول: أروم  
الكسرة في الواو». فالذي يُفْهَم من كلام (س) أنه يروم الكسرة، ولم ينصَّ على أنه  
يروم الكسرة في الواو كما في ذيل الكلام الذي كُتِبَ بإثر كلام الأخفش، فإنما يُفْهَم  
منه أنَّ الروم للكسر إنما يكون في الضمة التي قبل الواو. ويدلُّ على ذلك تشبيه ذلك  
بـ(رُدَّ) يعني أنك تشير في الراء إلى الكسرة كما تشير في الحرف المضموم في مدْعُورٍ  
إلى الكسرة مع بقاء الواو على حالها.

وهذا الذي ذكره (س) هو الذي عبَّرَ عنه أبو الحسن بقوله: «أُميل ما قبل  
الواو، وأما الواو فلا أُميلها»، غير أنَّ (س) سمَّاه رَوْمًا /، والأخفش سمَّاه إمالة، ولذلك  
قال (س)<sup>(٢)</sup> بعدُ: «ومثلُ هذا قولهم: عَجِبْتُ مِنَ السَّمْرِ<sup>(٤)</sup>، وشربتُ مِنَ المُنْقَرِ،  
والمُنْقَرُ: الرِّكَّةُ الكثيرة الماء». وقال بعدُ<sup>(٢)</sup>: «وتقول: هذا حَبَطُ رياحٍ، كما قال: مِنَ  
المُنْقَرِ». فظاهرُ هذا الكلام أنهم قد يُجرون الضمة التي لا واو بعدها مجرى الضمة التي  
الواو بعدها؛ فيُشْمُون تلك الضمة الكسرة.

[٩: ٦٢/١]

(١) زيد هنا في ت: وهي. وفوقه: كذا.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦: ٦٦.

(٤) السمر: ضرب من شجر الطلح.

وقال بعض أصحابنا في هذه المسألة - أعني مسألة مدغور وابن بُور -: إنهم يُجرون الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى الضمة في ذلك، فيقولون: ابنُ بُورٍ، فيُشْمُون الكسرة في الواو، ويُخْلَصُون الضمة التي قبلها. وظاهرُ هذا مخالف لظاهر كلام<sup>(١)</sup> (س) لأنَّ (س) قال: «كأنك تروم الكسرة». ثم قال بعد: «فلا تُمِيل الواو لأنها لا تشبه الياء، ولو أَمَلْتَهَا أَمَلْتَ ما قَبْلَهَا»، وأنت لو أَشْمَمْتَ الكسرة في الواو وأَخْلَصْتَ الضمة قَبْلَهَا لكان الإشمام إمالة للواو. وقد نصَّ (س) على أنك لا تُمِيلُ الواو.

وتلخص<sup>(٢)</sup> من جميع ما ذكرناه في مدغور أقاويل:

أحدها: تُمِيل الواو والضمة قَبْلَهَا.

الثاني: تُمِيل الضمة فقط لا الواو.

الثالث: تُشَمُّ الكسرة في الواو، وتُخْلَص الضمة قَبْلَهَا.

الرابع: تَرُوم الكسرة فيما قبل الواو، وتُبْقِي الواو على حالها.

فإن كانت الإمالة غير روم الكسرة فهي أقوال متباينة، وإن كانت الإمالة هي الرُّوم فيتخلص منها ثلاثة مذاهب:

أحدها: روم الكسرة في الضمة وفي الواو.

الثاني: روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو.

الثالث: روم الكسرة في الواو وإخلاص الضمة.

والذي يتأتى في النطق بلا تكلف هو روم الكسرة في الضمة وفي الواو، وأمَّا المذهبان الباقيان ففسير علينا النطق بهما.

(١) ت: مخالف لكلام.

(٢) فيما عدا ح: وخلص. ح: وتخلص.

وقد زعم بعض شيوخنا<sup>(١)</sup> أنَّ ظاهر كلام (س) هو روم الكسرة في الواو من غير إمالة؛ لأنَّ الإمالة إنما تكون في الحروف المتقاربة إذا تباعدت في الصفات، فلُقِّبَ الألف من الياء وشَبَّهَها بها أُمِيلَت نحوها وقد تَبَاعَدَا في الاستعلاء والانخفاض؛ وأمَّا الواو فليست شبيهة بالياء، فلا تُمَال نحوها، ولذلك قال (س): «فلا تُمِيل الواو لأنها لا تُشَبِّه الياء». ثم قال: «ولو أُمِلَّتْها لَأُمِلَّتْ ما قَبْلَها»، وإمالة الواو ممتنعة، فإمالة الضمة ممتنعة، «ولكنك تروم الكسرة»، ويعني في الواو، فجعل الروم غير الإمالة.

وصعوبة النطق بما نُسَب لـ(س) مِن روم الكسرة في الواو مع إخلاص الضمة قبلها وفي المذهب قبل هذا - وهو روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو - لا ينبغي أن يُجعل ردًّا عليهما؛ ألا ترى أنَّ ذلك صعب علينا في مثل رُدُّ؛ لأنه يحتاج إلى مُواتاة طبعٍ على ذلك أو تمرُّن حتى ينطق بذلك.

مكسورة، نحو: مِنَ التَّقْرِ، وَخَبَطُ رِيَّاحٍ، فَيُشْمُوهَا الكسر، والمتصلة أقوى في ذلك من المنفصلة.

وقول المصنف ومُسْتَنَدُ الإمالة في غير ما ذُكِرَ التَّقْلُّ يعني أنه قد جاءت الإمالة في أشياء غير الأشياء التي ذكرها؛ ويعني أنه لا يَطْرُد منها شيء، إنما المَطْرُد ما ذكره، وقد ذكرنا فيما تقدَّم /لنا أشياء مطَّردة لم يتعرَّض هو لذكرها، وأمَّعَنَّا الكلام في ذلك.

وقوله عَلَمًا كَانَ كَالْحَجَّاجِ الْحَجَّاجِ إِن كَانَ مجرورًا فإمالاته لأجل الكسرة، وإن كان منصوبًا أو مرفوعًا. فإمالاته لكثرة الاستعمال، وهي من الأسباب الشاذة التي أُمِيلَت الألف لأجلها. وإنما قال عَلَمًا لِيَحْتَرِزَ من أن يكون صفةً للمبالغة نحو ضَرَّابٍ. ومثلُ الْحَجَّاجِ في كونه يُمَال إذا كَانَ عَلَمًا قَوْلُهُم: الْعَجَّاجِ اسم الراجز، نَصَّ

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ٧٧٠.

عليه صاحب (البدیع)<sup>(١)</sup>، والمُهاباذي، قال<sup>(٢)</sup>: «وإمالة الحَجَّاجِ والعَجَّاجِ ليس لعلَّة؛ لأنه شاذٌّ عن القياس، وأكثرُ ما فيه أنه عَلَمٌ، وقد ارتكبوا في الأعلام من التغير ما لم يرتكبوا في غيرها نحو مَحَبٍّ ومَهْلٍ ومَزِيدٍ ومَوْهَبٍ» انتهى.

وقوله أو غير عَلَمٍ كالنَّاسِ في غير الجَرِّ هذا أيضًا مما أُمِيلُ للكثرة، وإنما قال: في غير الجَرِّ لأنه إذا كان مجرورًا كانت إمالته للكسرة في السين، وأما في الرفع والنصب فليس سببه إلا كثرة ما يُنطق به، روى<sup>(٣)</sup> عبد الله بن داود الحُرَيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو بن العلاء إمالة (النَّاسِ) حيث وقع منصوبًا كان أو مرفوعًا أو مجرورًا، وهي رواية أحمد بن يزيد الحلواني<sup>(٥)</sup> عن أبي عمر الدُّورِيِّ عن الكسائي، ورواية فُتَيْبَةٍ ونُصَيْرٍ<sup>(٦)</sup> عن الكسائي.

ومما أُمِيلُ على غير قياس وإنما هو شاذٌّ قولهم: هذا بابٌ، وهذا مالٌ، وهذا عابٌ، وهذا نابٌ، ذكر ذلك (س)، قال<sup>(٧)</sup>: «لَمَّا كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ»، يعني في ناب وعاب لقولهم أُنْيَابٌ وَعَيْبٌ، قال<sup>(٨)</sup>: «كَمَا كَانَتْ فِي رَمَيْتُ شُبْهَتْ بِهَا، وَشُبْهَتْ فِي مَالٍ وَبَابٍ - يعني فيما ألفه منقلبة عن واو - بالألف التي تكون بدلًا من واو غَزَوْتُ، فَتَبَعَتِ الْوَائِيَاءُ فِي الْعَيْنِ كَمَا تَبَعَتْهَا فِي اللَّامِ»، أي: تَبَعَ بَابٌ نَابًا كَمَا

---

(١) هو ابن الأثير. البدیع ٢: ٣٤٧.

(٢) شرح اللمع له ق ١٥٨/أ بمعناه.

(٣) الإقناع ص ٣٢٣.

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود الهمداني الحُرَيْبِيُّ [٢١٣ هـ - ...] ثقة حجة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه القراءة مسلم بن عيسى الأحمر. غاية النهاية ١: ٤١٨.

(٥) السبعة ص ٧٠٣.

(٦) أبو المنذر نُصَيْرُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي نَصْرِ الرَّازِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ النَّحْوِيِّ، مِنْ جِلَّةِ أَصْحَابِ الْكَسَائِيِّ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَلَهُ تَصْنِيفٌ فِي رِسْمِ الْمُصْحَفِ، وَرَوَى عَنْهُ الْقِرَاءَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى الْأَصْبَهَانِيُّ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ ٢٤٠ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٧) الكتاب ٤: ١٢٨.

تَبَعَ غَزَا رَمَى. ثم قال (س) <sup>(١)</sup>: «والذين لا يُمِيلُونَ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ أَكْثَرُ الْعَرَبِ». ثم قال <sup>(١)</sup>: «(ولا يميلون في الفعل نحو قال)»، أي: لم يُشَبِّهُوا الألفَ المنقلبة عن الواو عينًا بالألف المنقلبة عن الياء عينًا إلا في الاسم إذا كان الوزن على فَعَلٍ بفتح العين؛ وأما في الفعل فلا، فلم يُجْرُوا قال مجرى طَابَ فيُمِيلُوهُ كما أمالوا طَابَ.

وقد بقي من الأسباب الشاذَّةُ الإمالةُ للفرق بين الاسم والحرف، قال (س) <sup>(٢)</sup>: «(وقالوا: يَا وَتَا، فِي حُرُوفِ الْمَعْجَمِ - يَعْنِي بِالْإِمَالَةِ - لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مَا يُلْفَظُ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا فِي قَدْ وَلَا)، ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ حُرُوفًا فَتَكُونُ مِثْلَ (قَدْ) وَمِثْلَ (لَا) مِنَ الْحُرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى السَّكُونِ، فَلَا يُمَالُ مِنْهَا مَا آخِرُهُ أَلْفٌ كَأَلْفِ (لَا) وَأَلْفِ (مَا) وَأَلْفِ (إِلَى)، وَإِنَّمَا جَاءَتْ كَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ.

واعلم أنَّ حُرُوفَ التَّهْجِي الْوَاقِعَةِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ مِمَّا فِيهِ أَلْفٌ إِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ آخِرَهَا فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمِيلُ؛ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ آخِرَهَا نَحْوَ صَادٍ وَكَافٍ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْفَتْحِ.

\* \* \*

---

(١) الكتاب ٤: ١٢٨.

(٢) الكتاب ٤: ١٣٥.

إن كان آخرُ الموقوف عليه ساكنًا ثَبَتَ بحاله إلا أن يكون مهملاً في الخطِّ فيُحذف؛ إلا تنوينَ مفتوح غير مؤنَّث بالهاء، فيُبدَل ألفاً في لغة غير ربيعة، ويُحذف تنوينُ المضموم والمكسور بلا بدَل في لغة غير /الأزد، وكالصحيح في ذلك [٩: ٦٣/أ] المقصور، خلافاً للمازني في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً، ولأبي عمرو والكسائي في عدم الإبدال منه مطلقاً.

وتُبدَل ألفاً نونٌ إذن، وربما قُلبت الألفُ الموقوف<sup>(١)</sup> عليها ياءً أو واوًا أو همزة، وربما وُصلت بهاء السكت ألفاً (هنا) و(ألا). وقد تُحذف ألفُ المقصور اضطراراً، وألفُ ضمير الغائبة منقولاً فتحة اختياراً.

ش: الوقف: قطع النطق عند آخر اللفظة، وهو مجاز من قطع السير، وكأنَّ لسانه عاملٌ في الحروف ثم قطع عمله فيها، وهو الاختياري الذي تلزمه تغييرات في أواخر أكثر الكلام. وقال بعض شيوخنا: ((هو قطع الموقوف عليه عن الاتصال)). وهذا قريب من الأول.

وهذا الحكم الوقفي يكون استثنائاً وإنكاراً وتذكُّراً وترتُّماً في الشعر، وقد تقدَّم الكلام على شيء من أحكام الترتُّم<sup>(٢)</sup> في أواخر الفصل الثالث من (باب نوني التوكيد)، ويأتي الكلام على باقيه في آخر (باب الوقف) هذا، وعلى الاستثنائات والإنكار والتذكُّر في (باب الحكاية)<sup>(٣)</sup>. ويكون أيضاً استراحة أو تمام المقصود، وهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب.

(١) ح: للوقوف. وبقية النسخ: للوقف. والتصويب مما يأتي في الشرح.

(٢) تقدم في ١٤: ٣٩٣ - ٣٩٥.

(٣) تقدم في ١٦: ٣٤٩ - ٣٥٠.

والتغيُّرُ اللاحق في هذا تارةً يكون بتغيير الحركة، وتارةً يكون بتغيير في الكلمة بزيادةٍ عليها، أو نُقصانٍ في الآخر، أو قلبٍ، أو نقلٍ، أو إبدال. فتغيير الحركة إما بحذف، وهو السكون، وإما بإشمام، وإما برُوم. وتغيير بالزيادة إما بتضعيف وإما بهاء السكت. وتغيير بالنقص وهو حذف حروف العلة، وتغيير بالقلب هو أن يُقلب آخر حروف الكلمة إلى حروف العلة. وتغيير بالإبدال هو أن يُبدل منه حرفٌ آخر صحيح. وسيأتي الكلام على هذه مفصلة حيث يتعرض لها المصنف.

فقوله إن كان آخرُ الموقوف عليه ساكنًا ثبت بحاله أي: ثبت ساكنًا، فحاله في الوقف كحاله في الدَّرج، وذلك نحو كَمْ وَمَنْ والذي لم يَقُمْ ولم يقوما ونحو ذلك، وسواء أكان ذلك مبنياً أم معرباً كما مثَّلناه.

وقوله إلا أن يكون مُهملاً في الخطِّ فيُحذف أي: إلا أن يكون آخر الموقوف سني سرُّ أُنس ي أُنس. أي. م ثمن نه سور ي أُنس. سبار يُنشد به رُم يسور له شكل، والذي يُلفظ به ولا صورة له في الخط هو التنوين، ونونٌ إذن على مذهب مَنْ يرى كُتِبَها بالألف، ونونٌ التوكيد بعد فتحة أو ألف نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup>، فهذا الذي أُهمِل في الخطِّ له أحكام يذكرها المصنف بخلاف ما قبله وإن اشتركا في أن آخر الموقوف ساكن إلا أن في كلام المصنف تجوزاً؛ وذلك أنَّ التنوين ليس آخر الموقوف عليه لأنه كلمة مستقلةٌ بالإفادة لحقت آخر ما لحقته لمعنى؛ وكذلك نون التوكيد بعد ما ذكر ليست آخر الموقوف عليه، فالتنوين في زيد ليس كالنون في مَنْ ولا كالميم في كَمْ؛ لأنَّ النون والميم في مَنْ وكَمْ آخرُ الموقوف عليه حقيقة، وفي نحو زيد ﴿لَنَسْفَعًا﴾ كلمة جاءت بعد انقضاء الكلمة، والأمر في هذا التجوُّز قريب.

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق. وبعدها بياض في المخطوطات، ولم يمثل للنون الساكنة بعد الألف لأنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف إلا على مذهب بعضهم نحو: اضرباً. انظر الارتشاف ٢: ٦٦٥ - ٦٦٦.



واستثنى المصنف من الساكن ما كان مهملاً في الخطّ، ويردّ عليه /أنا نجد ما [٩: ٦٣/ب] آخره ساكن ولم يهمل في الخطّ وحذف كالذي أهمل في الخطّ؛ وذلك ما آخره ياء أو واو، وذلك نحو يدعو ويغزو ويرمي ويقضي، فإنّ هذا النوع يكتب بالواو والياء، وإذا وقفت عليه جاز حذفه، وذلك إذا كان فاصلةً أو قافية. وإنما جاز ذلك في الفواصل والقوافي لتجانس الأواخر ومساقتها على طريقة واحدة.

وشدّوا أيضاً في وقفهم على (ما أدري) بحذف الياء، وإن كان لا يكتب إلا بالياء، فحذفوا للوقف، ووقفوا على الراء كالصحيح الذي ليس محذوفاً، فقالوا: ما أذر.

وقد ذكر المصنف أنه لا حذف في نحو يقضي ويدعو وأفعّلوا وأفعلي إلا في فاصلة أو قافية؛ لكنه كان يرد عليه أن يستثنيه من الساكن هنا.

وقوله إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء، فيُبدل ألفاً مثلاً ذلك: رأيتُ زيداً، واندرج تحت قوله: تنوين مفتوح ما كان معرباً كما مثّلناه وما كان مبنياً، فإذا وقفت على وَبِهَا ودَعَدَعَا<sup>(١)</sup> وإنّهما أبدلت من التنوين ألفاً.

واحتزّز بقوله: غير مؤنث بالهاء من مثل: رأيتُ قائمةً، فإنك لا تُبدل من التنوين في هذا ولا في نحوه ألفاً. وهذا الذي احتزّز منه إنما يجيء على الأعرف من لسان العرب، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء، وأمّا مَنْ يقف بالتاء - وهم بعض العرب - فإنه يُبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً، فيقول: رأيتُ قائمتاً، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) دَعَدَعَا: دعاء بالانتعاش.

(٢) البيت في سر الصناعة ١: ١٦٧ وفيه تحريجه. البقام: واحدته بقامة، وهي ما يطير به النّجّاد من القطن عند الندف. والفريز: الحمل إذا فُطم وأخصب وسمن. والشملة: كساء دون القطيفة يشتمل به. في المخطوطات: بغام. والتصويب من سر الصناعة.

إِذَا اغْتَزَلْتَ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ      فَيَا حُسْنَ سَمَلَتِهَا سَمَلَتَا

وذكر المصنف التأنيث بالهاء - ولم يقل بالتاء - اعتبارًا بما تؤول إليه في الوقف لأنها في الوقف تصوير التاء هاء؛ واحترارًا أيضًا من نحو بِنْتُ وَأُخْتُ، فإنهما - وإن اشتركا مع تاء قائمة في الدلالة على التأنيث - فإنها لا تبدل هاء في الوقف، بل تُبدل التنوين فيهما في حالة النصب ألفًا، فتقول: رَأَيْتُ بِنْتًا وَأُخْتًا؛ لأنَّ هذه التاء فيهما للإلحاق، فصارت كالتاء التي هي من نفس الكلمة كتاء عِفْرِيت إلا ما شَدَّتْ العرب في إبداله هاء من هذا النوع وهو هُنْتُ؛ فإنهم قالوا في الوقف عليه: هَنَّة، ولا يقاس عليه بِنْتُ ولا أُخْتُ لأنه شدوذ، وكأنهم جعلوا له حالين: حال إلحاق، وحال زيادة. وقوله في لغة غير ربيعة يعني أنَّ لغة ربيعة أنهم يحذفون التنوين، ولا يُبدلون منه ألفًا، فيقولون: رَأَيْتُ زَيْدًا، قال الأعشى<sup>(١)</sup>:

إِلَى الْمَرْءِ فَيَسِّرْ أَطِيلَ السَّرَى      وَاحِدٌ مِنْ نَلِّ حَيِّ عَصَمِ  
وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

أَلَا جَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْنٌ حَدِيثُهَا      لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَرِفُ  
وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ      جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ

[٩: ٦٤/أ] / ووجه هذه اللغة أنهم استنقلوا الإبدال في الرفع والجَرِّ، وخملوا النصب عليهما ليجري الوقف مجرى واحدًا.

(١) ديوانه ص ٨٧ وسر الصناعة ٢: ٤٧٧، ٦٧٦. عصم: عهود.

(٢) البيت في شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٠. غنم: اسم امرأة. والدنف: الذي قد براه المرض وهزله وأشرف على الموت.

(٣) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٥٩، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢: ٤٧٧، ٦٧٦. شَئِزٌ: قلق. ومهدأ: من أهدأ الصبي إذا علله لينام. والدف: الجنب.

وكونُ التنوين يُحذف من نحو (زيد) مطلقًا حكاة الأُخفش<sup>(١)</sup> لغة، وعَيَّن المصنف أصحاب هذه اللغة بكونهم ربيعة.

وفي (الإفصاح): «(الاسم المنصوب المنوّن لم يذكر (س) فيه إلا ما ذكر أبو علي<sup>(٢)</sup>، وذكر أبو الحسن أنَّ من العرب مَنْ يقف عليه بالسكون كما يقف على المرفوع، والجماعة يَرَوْنَ أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام، نحو قوله:

..... جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرُ

وقوله:

..... وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ

وقوله<sup>(٣)</sup>:

..... جَرِّدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشُقْرًا

انتهى.

وإذا ثبت أنها لغة فوجهُ لغة الجمهور في إبدال التنوين ألفًا حالة النصب وحذفه حالة الرفع والجرّ من هذا النحو أنه لَمَّا كان التنوين نونًا لا تكون أصلًا في الكلمة ناسب أن يُخالف وقفه لوصله؛ فأبدل منه حالة النصب ألفًا، واقتضى القياس أن يُبدل منه في الرفع واو وفي الجر ياء، لكنهم استثقلوا هذين الحرفين؛ لأنهم إذا كانوا يستثقلونهما وهما أصل في نحو قاضٍ وغارٍ فأحرى أن يُستثقلَا إذا كانا زائدين وقبلهما [حركة]<sup>(٤)</sup> من جنسهما؛ وذلك بخلاف الألف، فإنَّها خفيفة، فثبتت لذلك، وحُذِفَا لاستثقالهما.

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦: ١١٤ وإيضاح الشعر ص ١٢٨.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٠٠ والحلبيات ص ٥٤ وإيضاح الشعر ص ١٢٨ والحجة ١: ١٤١.

(٣) هو طرفة، وصدر البيت: أَيُّهَا الْفَتَيَانُ فِي مَجْلِسِنَا. ديوانه ص ٦٩. جردوا منها: ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء. ووراد: جمع وُرد، وهو من الخيل بين الكميت والأشقر.

(٤) حركة: كلمة يقتضيها السياق.

وقوله ويُحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدَلٍ في لغة غير الأزد تقدّم وجه الحذف وكونهم لا يُبدلون منه واوا ولا ياء، وأمّا أزد السّراة فإنّ أبا الخطّاب حكى<sup>(١)</sup> أنهم يُبدلون في الرفع والنصب والجر حرفاً يُناسِب الحركة، وكان البيان عندهم أولى وإن لزم الثقل.

وأهمّ المصنف في قوله: في لغة غير ربيعة، وفي قوله: في لغة غير الأزد، أمّا إيهامه في الأول فإنه دَلٌّ بالمفهوم، ونصّ عليه في غير هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> من تصانيفه على أنّ لغة ربيعة الوقوف على المنصوب المتّون بحذف التنوين وعدم إبداله ألفاً. ولا نعلم ربيعة إلا ربيعة الفرس، وهو<sup>(٣)</sup> ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وأعقب ربيعة من ثلاثة أبطن: أسد - وهو البطن الأعظم - بن ربيعة، وضُبَيْعة بن ربيعة، وأكْلُب بن ربيعة، وتفرّعت من هذه البطون قبائل كثيرة جدّاً، وفيهم من الشعراء عالم لا يُحصّون، وليس يوجد في أشعارهم الوقوف على المتّون المنصوب بغير الإبدال إلا إن كان ذلك يوجد نادراً؛ فكان ينبغي للمصنف أن يبين هل ذلك الذي ذكره لغةً لربيعة على جهة الوجوب أو على جهة الجواز؛ وإذا كان على جهة الجواز فهل ذلك على جهة القلّة أو على جهة الكثرة. وإن كانت ربيعة أخرى غير هذه القبيلة المشهورة فينبغي أن يبين.

وأما إيهامه في الثاني فإنه دَلٌّ بالمفهوم، ونصّ عليه في غير هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> من تصانيفه على أنّ لغة الأزد الإبدال من التنوين حرفاً مناسباً لحركة الحرف الذي يليه التنوين.

(١) الكتاب ٤: ١٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٠.

(٣) جبهة أنساب العرب ص ٢٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨١.

والأزْد اسمه<sup>(١)</sup> دِرَاءٌ على وزن /إِرداء، وقيل: دِرْءٌ على وزن دِرْع، وإليه يُنسَب كلُّ

[٩: ٦٤/ب]

أَزْدِيٍّ، وهو ابن العَوث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كَهْلان بن سَبَأ ابن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطان. وفي الأزْد من الشعراء عالم لا يُحْصَوْنَ، وفي أشعارهم يوجد حذف التنوين من المرفوع والمجرور، فكان ينبغي للمصنف أن يبين هل ذلك في لغة الأزْد على جهة الوجوب أو الجواز، وعلى جهة القِلَّة أو الكثرة.

على أنَّ الذين ذكروا هذه اللغة - أعني لغة الإبدال من التنوين مطلقاً - نسبوها للأزْد السَّراة فقط لا للأزْد غير مخصوص. وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من اليمن، وليسوا فُصَحَاء.

وقوله **وكالصحيح في ذلك المقصور** يعني<sup>(٢)</sup>: **وكالصحيح المنون** في ذلك المقصور المنون، والإشارة بقوله في ذلك أي: في حذف التنوين من المضموم والمكسور، وفي إبداله ألفاً من المفتوح.

وهذا الذي ذكره قيل<sup>(٣)</sup>: هو مذهب (س)، وهو قياس المقصور المنون على الصحيح المنون في أشهر اللغات، فإذا وقف على قوله: قام فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، فإنَّ العرب مُجمِعون على الوقف بالألف، فمن نسب هذا المذهب إلى (س) يقول: أمَّا في المضموم والمجرور فإنَّ الألف هي التي كانت في آخر الكلمة، وحُذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين؛ لأنه لَمَّا حُذف التنوين عادت الألف؛ إذ قد زال مُوجب الحذف، وأمَّا في المفتوح فإنَّها بدلت من التنوين، فقامَ المعتلُّ على الصحيح. وإلى ما ذهب إليه (س) ذهب أبو علي<sup>(٤)</sup> والجمهور.

(١) الأغاني ٩: ٥ [دار صادر، الطبعة الثالثة].

(٢) يعني وكالصحيح المنون في ذلك المقصور: سقط من ت.

(٣) الكتاب ٣: ٣٠٩ وشرح المفصل ٩: ١٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٢٩ - ٤٣٠

وشرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٣.

(٤) التكملة ص ٢٦ والتعليقة ٣: ١٢٢.

وقوله خِلَافًا لِلْمَازِي<sup>(١)</sup> في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً يعني رفعاً ونصباً وجرّاً. واحتجّ المازنيّ على ذلك بأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة، فأشبهه التنوين في: رأيتُ زيداً؛ لأنهم إنما وقفوا على رأيتُ زيداً بالإبدال ألفاً؛ لأنّ الألف لا ثقل فيها، بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنوّن، ولأن تجري حالة الوقف كحالة الدّرج<sup>(٢)</sup>؛ إذ قد استقرّ في حالة الدّرج حذف هذه الألف، فكذلك في الوقف، ولا سيّما والوقف عارض. ولا يقال: يُحمل على الصحيح؛ لأنّ الاختلاف في الصحيح إنما كان للبيان، ولا يكون هنا.

وإلى ما ذهب إليه المازنيّ كان يذهب الأخفش والفراء وأبو علي أولاً، ذكر ذلك في (التذكّرة)<sup>(٣)</sup>.

ورّد مذهب المازنيّ ومن قال بقوله بعض أصحابنا، فقال<sup>(٤)</sup>: «الذي يدلُّ على فساد مذهب المازنيّ أنّ الألف تُمال في حالة الرفع والخفض، وتقع قافية؛ ألا ترى أنّ القرّاء قرأوا ﴿مُفْتَرَى﴾<sup>(٥)</sup> و﴿قُرَى﴾<sup>(٦)</sup> إذا وقعا في موضع رفع أو خفض بالإمالة<sup>(٧)</sup> إذا وقفوا، ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجر ذلك فيها».

ثم أورد سؤالاً فقال<sup>(٨)</sup>:

(١) التكملة ص ٢٦ ومقاييس المقصور والممدود ص ٢٠ ومختار تذكرة أبي علي ص ٣١٣.

(٢) كحالة الدرج ... فكذلك في الوقف: سقط من ت.

(٣) مختار تذكرة أبي علي ص ٤٤٩.

(٤) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٤٣٠.

(٥) من الآية ٣٦ من سورة القصص. ﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرَى﴾.

(٦) من الآية ١٤ من سورة الحشر. ﴿لَا يَقْنِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾.

(٧) نقل هذا عن الفراء. شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٥٣/ب.

(٨) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٤٣٠ - ٤٣١.

((إن قيل: فقد أوقع العجاج الألف في حالة النصب قافية، قال<sup>(١)</sup>:

خَالِطٌ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف أصل، ويكون التنوين

محدوفاً من المنصوب في حال الوقف على /لغة من قال: رأيتُ زيدُ، فوقف بالسكون، [٩: ٦٥/أ] فيكون نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

..... جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ

يريد: إِبْرًا)) انتهى كلام هذا الرادِّ، وهو باطل لما سنبينه إن شاء الله.

وقوله ولأبي عمرو والكسائي في عدم الإبدال منه مطلقاً يعني أنهم ي حذفون

التنوين رفعاً ونصباً وجرّاً، فتعود الألف في الأحوال كلها. وبهذا المذهب قال ابن

كيسان والسيرائي وابن برهان<sup>(٣)</sup> والمصنف<sup>(٤)</sup> في (الكافية) وفي (شرحها). واحتجوا

لصحة هذا المذهب بأن هذه الألف قد وقعت رَوِيّاً في قول الشاعر، وهو الشَّامُخُ<sup>(٥)</sup>:

إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى .....

إلى أن قال:

وَرُبَّ ضَعِيفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٨٥.

(٢) تقدم الشاهد في ص ٣٥٠.

(٣) مذهب الخمسة في شرح اللمع لابن برهان ص ١٧ - ١٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٢ - ١٩٨٤.

(٥) ديوانه ص ٤٦٤ - ٤٦٧ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٨ - ١٩ واللباب للعكبري ٢:

٢٠٧. ابن جعفر: هو عبد الله بن جعفر الصادق.

وقال الراجز<sup>(١)</sup>:

لو أَنَّ سَعْدًا وَرَدَّ الْمَاءَ سُدىً      مِنْ غَيْرِ دَلْوٍ وَرِشَاءٍ لاسْتَقَى

وقال مُتَمِّمٌ<sup>(٢)</sup>:

كُھُولٌ وَمُرْدٌ مِنْ بَنِي عَمِّ مَالِكٍ      وَأَيْفَاعٌ صِدْقٍ قَدْ تَمَلَّيْتُهُمْ رِضَا

سُقُوا بِالْعُقَارِ الصَّرْفِ حَتَّى تَتَابَعُوا      كَذَابٍ ثُمُودٍ إِذْ رَغَا سَقْبُهُمْ ضَحَى

فالألف في سُرَى وسُدَى وضَحَى هي الرَّوْيُ، كما أَنَّ الألف في باقي الأبيات كذلك إذ كان ما قبل الألف مختلفاً، والروْيُ لا يختلف، والألفُ المبدلة من التنوين في النصب إذا وقفت لا تكون رويّاً، فلا يقع في القوافي مثل: رأيتُ يدَا، وفي بيت آخر: العَصَا.

احتجُّوا أيضاً لصحة هذا المذهب ، بأنَّ بعضَ القاء قاءٍ ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفَعُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>،

بالإمالة، وإنما تمال الألف غير المبدلة من التنوين في اللغة الفاشية، وبالإمالة في الأحوال الثلاثة أخذَ معظم أهل الأداء والمقرئين لمن آمال، فأمالوا في الوقف<sup>(٤)</sup>: ﴿أَوْ كَانُوا غُرَى﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي

---

(١) الرجز لامرأة تقوله في ابنها. مجالس ثعلب ص ٤٢٦ وفصل المقال ص ٣٤٧. ك: الماء سرى. ل، ت: من محض دلو.

(٢) هو متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا. والبيتان من خمسة أبيات له في الكامل ٣: ١٤٤٧. أيفاع: جمع يَفَع، وغلام يَفَع: ارتفع ولم يبلغ الحلم. وتملتيمهم: تمتعت بهم. والعقار: الخمر. والصرف: الخالص. والسقب: ولد الناقة. ورغا: صَوَّتَ فضجَّ.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) الإقناع ص ٣٤٨، ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٥) من الآية ١٥٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.



بَرَكْنَا فِيهَا قُرًى ﴿١﴾، ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾، وهذه كلها في موضع نصب، وبهذا يبطل قول من قدّمنا ذكر رده مذهب المازني بأنها في حالة النصب لا تمال؛ وهذه في حالة النصب قد أميلت.

وقد وَجَّهَ الإمالة أبو علي مختاراً مذهب المازني، فقال: «الألفُ المبدلة من التنوين لَمَّا عاقَبَتِ المنقلبة عن لام الفعل أُجري عليها ما كان يجري على المنقلبة؛ كما أنه لَمَّا عاقَبَتِ الواوُ في يغزو والياءُ في يرمي والألفُ في يخشى حركات الإعراب أُجري عليهن ما يجري على الحركات من الحذف في الجزم». وما قاله أبو علي هو زيادة في أسباب الإمالة.

قال ابن هشام: «وما رأيت هذا لأحد غيره، ولا دليل يشهد بصحته، /ولكنه [٩: ٦٥/ب] لَمَّا رآه مُبْطِلاً لدعواه ادّعى ما لا دليل عليه لِيَسْتَتَبَّ له ما ذكر، وللإمالة قاعدةٌ صَحَّتْ أصولها، وليس هذا منها» انتهى.

فتلخص لنا من هذا كله أَنَّ المذاهب في الوقف على المقصور المنون ثلاثة:

مذهبٌ تُقَدَّرُ الألف فيه بدلاً من التنوين، واستُصْحِبَ حذف الألف وصلاً ووقفاً، وهو مذهب الفراء وأبي الحسن والمازني وأبي علي في (التذكرة).

ومذهبٌ تُقَدَّرُ الألف فيه هي التي كانت حُذفت لأجل التنوين، فلمَّا حُذِفَ التنوين وقفاً عادت تلك الألف مطلقاً، وهو الذي عَزَاهُ المصنف لأبي عمرو، وعَزَاهُ أيضاً إلى الكسائي، وقد عَزَاهُ الرَّجَّاجُ إلى الكسائي، وعَزَاهُ مكي<sup>(٢)</sup> بن أبي طالب إلى الكوفيين، وعزاه صاحب (الإقناع)<sup>(٣)</sup> إلى أنه مذهب سيبويه والخليل، قال<sup>(٤)</sup>: «وقد

(١) من الآية ١٨ من سورة سبأ.

(٢) التبصرة ص ١٣٣.

(٣) الإقناع ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٤) الإقناع ص ٣٥٦.

نَصَّ عليه (س) في أربعة مواضع من كتابه<sup>(١)</sup>، قال<sup>(٢)</sup>: «قَفَّ على هذا، فإنه لا يُقيمه أهل العربية فضلا عن المقرئين». قال في (الإقناع)<sup>(٣)</sup>: «فإذا وقفت وقفت على الألف التي هي حرف الإعراب في قول الخليل و(س) لأنَّ التنوين يَسْقُطُ في الوقف لأنه ليس من مواضعه، قاله لي أبي. وقد قال لي قبل ذلك: إنَّ التنوين في هذه الأسماء المقصورة يُبدَلُ ألفاً<sup>(٤)</sup> في الأحوال الثلاثة لأنه فيها يجتمع أبداً مع فتحة؛ والفتحة تُوجب البذل لا الحذف كانت إعراباً أو بناء، فإذا وجب إبدال التنوين ألفاً اجتمع في الوقف ألفان: المبدلة، والمنقلبة، فوجب حذف إحداها لالتقاء الساكنين، فقال الخليل و(س): المحذوف الألف الثانية، والاسم متمم في الوقف، وقد رجع إليه ما ذهب منه في الوصل.

وقال أبو عثمان وأبو الحسن: الذاهبة الأولى دون الثانية على أصلهم في مَقُولٍ ومُصْبِعٍ، والحذف محمول على التحريك، فإذا دال في موضعٍ يجب فيه تحريك الثاني وجب فيه حذف الثاني، وذلك فيما كان فيه التقاء الساكنين في كلمة، وإذا كان الساكن الأول هو الذي يُحرِّك كان هو الذي يُحذف، وذلك فيما التقى فيه الساكنان من كلمتين.

وقد خلط أبو الحسن وأبو عثمان في هذا، حملاً ما كان من كلمة على ما كان من كلمتين، فتقف على قوليهما في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين<sup>(٥)</sup> انتهى كلامه.

وقال السيرافي: «(مذهبُ (س)<sup>(٦)</sup> أنَّ الألف ترجع في الأحوال الثلاثة، وأنه مذهب الكسائي، وأنَّ أبا عثمان وأبا العباس خالفاً (س) في هذا)». وكذا قرَّره

(١) الإقناع ص ٣٥٦.

(٢) الإقناع ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٣) في المخطوطات: بدل الألف. والتصويب من الإقناع.

(٤) الكتاب ٤: ١٨٧ وشرحه للسيرافي ١٦: ١٥٣ - ١٥٤.

الأشياخ أبو القاسم بن القاسم والأستاذ أبو عمرو حاجر بن<sup>(١)</sup> والأستاذ أبو الحسن الشَّريشي<sup>(٢)</sup> من نخاة الجزيرة الخضراء، وخالفهم الأستاذ أبو علي الشَّلوكيين في أنه مذهب (س) وأنه القوي عند النظر، ومال إلى قول أبي علي في (الإيضاح).  
وقد حُطِّأ ابنُ الطَّراوة<sup>(٣)</sup> أبا علي في هذا المذهب.

ورَدَّ عليه الأستاذ أبو علي بأنه قد سُمع هذا الحرف رويًّا في المرفوع والمخفوض؛ ولم يُسمع رويًّا في المنصوب، وألفُ التنوين لا تقع رويًّا، وأنشد بيت الحماسة<sup>(٤)</sup>:

/في مَوْقِفٍ ذَرَبِ الشُّبَا ، وكأنَّمَا فيه الكُماةُ لَدَى المِهاجِ على لَظَى [٩: ٦٦/أ]

ولا حجة للأستاذ أبي علي فيما ذكر لأنه قد تقدَّم عدة الأبيات التي وقع فيها في حالة النصب المقصور رويًّا.

والمذهب الثالث: هو اعتبار المعتلِّ بالصحيح، فتكون الألف في النصب بدلًا من التنوين وفي الرفع والجر هي لام الفعل؛ وذهب إليه أبو علي الفارسي، ثم رجَّع عنه إلى قول أبي عثمان<sup>(٥)</sup>. وهو الذي نسبته أكثر النحويين إلى مذهب (س) ومعظم النحويين، وقد تقدَّم قول صاحب (الإقناع) والسيрани وأولئك الأشياخ في مذهب (س) والخليل.

---

(١) كذا في المخطوطات! وهو حاجر بن حسين بن خلف المعافري. نحوي مقرئ شاعر خطيب، تلميذ السهيلي. مات في حدود سنة ٥٩٥ هـ. بغية الوعاة ١: ٤٩١ وكنيته فيه: أبو عمر.

(٢) علي بن أحمد بن علي عرف بابن لَبَّال [٥٨٣ هـ] مقرئ أديب؛ شرح مقامات الحريري، أخذ القراءات عن عياش بن الطفيل، وقرأ عليه القراءات أخوه محمد. غاية النهاية ١: ٥٢١.

(٣) الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٠٥، قال: «وهذا باطل لجواز الإمالة فيها، وإنما التنوين فيه بمنزلة في: رأيت امرأة، ونحوها مما لا عوض فيه».

(٤) البيت ليس في حماسة أبي تمام، وهو للأفوه الأودي في تهذيب اللغة ١٤: ٤٤ والمحكم ١٠: ٣٧، وهو من قطعة للأفوه في ديوانه في الطرائف الأدبية ص ٦. ونسب للأسعر في مقاييس اللغة ١: ١١٣. وعجزه: فيه الرجال على الأطائم واللَّظَى. ذرب: حادّ. والشبا: جمع شبابة، وشبابة كل شيء طرفه. والأطائم: جمع أطيمة، وهي موقد النار.

(٥) الإقناع ص ٣٥٤.

والأرجح من هذه الأقوال المذهب الثاني، وهو حذف التنوين مطلقاً. وأقوى ما استدل به لهذا المذهب وقوع هذه الألف رويًا سواء أكان الاسم في موضع رفع أم جرّ أم نصب؛ وأما تخريج قول العجاج:

خَالِطَ مِنْ سَلَمَى حَيَّاشِيمَ وَفَا

على أنّ التنوين حُذف منه في حالة النصب على قوله:

..... جَعَلَ الْفَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ

فالألف ألف أصل، فتخريج فاسد لأنّ مثل هذا لا ينوّن، فلا يقال: هذا فًا، ورأيْتُ فًا، ونظرت إلى فًا، بل إنّما ينوّن مع الميم، فليس مما حُذف منه التنوين في الوقف لأنه لا يدخله حالة الدّرج، وإنما أراد الإضافة، ففُطع الاسم عنها، فهي منوَّية، وكأنه قال: فاهَا، وذلك في الضمة، فلمّا نهى، الإضافة تُست الألف، وهو عن الكلمة التي أصلها واو.

وقوله وتُبدَلُ أَلْفًا نُونٌ إِذْنُ مذهب أبي علي<sup>(١)</sup> والجمهور ما ذكره المصنف من إبدال نون إِذْنُ أَلْفًا في الوقف؛ وبها كُتبت في المصحف. وذهب بعض النحويين<sup>(٢)</sup> إلى أنه يوقف عليها بالنون.

وأما عَنْ وَلَنْ وَأَنْ وما أشبهها فإنما يوقف عليها بالنون إذا اضطرَّ إلى ذلك لأنها حروفٌ لا يحسُن الوقف عليها؛ بخلاف إِذْنُ، فإنه يحسُن الوقف عليها والفصل<sup>(٣)</sup>. وأما النون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها أَلْفًا إذا انفتح ما قبلها.

---

(١) التكملة ص ٢٤٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٣) ما عدا ت: وينفصل.

وقوله وربما قُلبت الألفُ الموقُوفُ عليها ياءٌ أو واوًا أو همزةً أمّا قلبُها ياءٌ  
فلغةٌ لِقَزارةٍ وناسٍ من قيس<sup>(١)</sup>، وهي قليلة، يقولون: هذه أَفْعَى، ورأيت أَفْعَى، ومررت  
بأَفْعَى، وهذه عَصَى، ورأيت عَصَى، ومررت بعَصَى.

وأمّا قلبُها واوًا فلغةٌ لبعض طيِّئ<sup>(١)</sup>، يقولون: هذه أَفْعَوْ، ورأيت أَفْعَوْ، ومررتُ  
بأَفْعَوْ.

وأمّا قلبُها همزةً فلغةٌ لبعض طيِّئ<sup>(٢)</sup> أيضًا، يقولون: هذه أَفْعَأْ، ورأيت أَفْعَأْ،  
ومررتُ بأَفْعَأْ. ومَن يقلبها همزةً فهو مِمَّن ليس من لغته التخفيف.

ووجهُ إبدال الألف ياءً كوثُها أقوى من الألف لشدة خفاء الألف، قال  
(س)<sup>(١)</sup>: «وكذلك كل ألف في آخر اسم»، يريد كانت أصلية أو غير أصلية. ووجهُ  
إبدالها واوًا أنَّ الواو أقوى من الألف ومن الياء. ووجهُ إبدالها همزةً أنَّ الهمزة /أقوى من [٩: ٦٦/ب]  
حروف العلة الثلاثة.

والمقلوبُ في هذه اللغات في الاسم المنوَّن يحتمل أن يكون الألفَ الأصلية أو  
ألفَ التنوين على الخلاف السابق. ويدلُّ عليه<sup>(٣)</sup> أنَّ بعضهم أبدل من ألف التنوين  
همزةً، فقال: رأيتُ زيداً، قال (س)<sup>(٤)</sup>: «وزعم الخليل أنَّ بعضهم يقول: رأيتُ رجُلًا،  
فيهزم» لأنها ألفٌ في آخر الاسم. وكذلك: زيدٌ يَضْرِبُهَا. قال (س)<sup>(٥)</sup>: «وسمعاهم  
يقولون: هو يَضْرِبُهَا، بالهمز، فيهمزون كلَّ ألف في الوقف».

(١) الكتاب ٤: ١٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٤.

(٣) ت: على.

(٤) الكتاب ٤: ١٧٦.

(٥) الكتاب ٤: ١٧٧.

وذكر أبو علي في (الحجّة)<sup>(١)</sup> أنَّ قلب الألف في المقصور ياء أقوى من قلبها  
واوًا لوجهين:

أحدهما: كثرة بدل الألف من الياء والياء من الألف، كقولهم: عَلاكَ وإِلاكَ،  
وضربتُ الزيدان، وقالوا: حَاحَيْتُ<sup>(٢)</sup>، وعَاعَيْتُ<sup>(٣)</sup>، وطَاطَيْتُ وحَارَيْتُ في النسبة إلى طَيِّئٍ  
والحيرة. قال<sup>(٤)</sup>: «ولم نعلمهم أبدلوا الألف من الواو، ومَن قال في داوِيَّة إنه من هذا  
فلا يظهر؛ لأنه يمكن أن تبني منه فاعلاً». ونُسب إليه في ياجلُ خلاف. ومنه قولهم:

﴿يَا بُشَيْرِ﴾<sup>(٥)</sup>، و<sup>(٦)</sup>:

سَبَقُوا هَوِيَّ .....  
.....

والوجه الثاني: أنَّ قلبها هنا ياء أكثر لأنَّ (س) حكى أنَّ الياء تُبدلها فزارة  
وناسٌ [من قيس]<sup>(٧)</sup>، وفي الوقف والوصل تُبدلها طَيِّئٍ، والواو يبدلها منها بعض طَيِّئٍ،  
قال<sup>(٨)</sup>: «فما كثر في الاستعمال، وعَصَدَه قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا  
الوصف» انتهى.

وقوله «ولا نعلمهم أبدلوا الألف من الواو» قد سُمع ذلك، قالوا في توبة  
وصوْمة: تابة وصامة.

(١) الحجّة ١: ٨٤ - ٨٨.

(٢) صَوْتُ للغنم (حاحا).

(٣) صَوْتُ للغنم (عاعا).

(٤) الحجّة ١: ٨٥.

(٥) من الآية ١٩ من سورة يوسف. وهذه قراءة أبي الطفيل والجحدري وابن أبي إسحاق، ورويت  
عن الحسن. المحتسب ١: ٣٣٦.

(٦) هذا مطلع بيت لأبي ذؤيب الهذلي تقدم في ١٢: ١٦٢، وهو:

سَبَقُوا هَوِيَّ ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرُّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

(٧) من قيس: من الحجّة ١: ٨٨.

(٨) الحجّة ١: ٨٨.

وقوله وَرَبَّمَا وُصِلَتْ بِهَاءِ السَّكْتِ أَلْفُ (هُنَا) وَ(أَلَا) لَا تَخْصِصُ (هُنَا)  
 وَ(أَلَا) بِذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَبْنِيٍّ آخِرُهُ أَلْفٌ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجٍ: أَحَدُهَا إِبْقَاؤُهَا أَلْفًا كَمَا  
 فِي الْوَصْلِ. الثَّانِي إِبْدَالُهَا هَمْزَةً. الثَّالِثُ إِحْلَاقُ هَاءِ السَّكْتِ بَعْدَهَا. فَتَقُولُ: هُوَ يَضْرِبُهَا  
 وَهَاهُنَا وَهَؤُلَا وَهَذَا، وَيَضْرِبُهَا وَهَاهُنَا وَهَذَا، وَهَاهُنَا وَهَؤُلَا وَهَذَا.

وَأَمَّا قَلْبُ الْأَلْفِ هَاءٌ فَشَاذٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِكِهِ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا

إِلَّا فِي الْأَسْمِ الْمُنْدُوبِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ بَغِيرَ الْهَاءِ، نَحْوُ: وَازِيدَاهُ، وَلَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ  
 بِالْأَلْفِ، وَلَا تُبْدَلُ أَلْفُهُ هَمْزَةً.

وَلِحُقُوقِ هَذِهِ الْهَاءِ خَاصٌّ بِالْمَبْنِيِّ، فَلَا تَقُولُ: عِيسَاهُ<sup>(٢)</sup> وَلَا مُوسَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ  
 الْهَاءَ اخْتَصَّتْ لِبَيَانِ<sup>(٣)</sup> حَرَكَةِ الْمَبْنِيِّ، فَاخْتَصَّتْ لِبَيَانِ أَلْفِهِ وَلِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَقَالَ (س): أَلْفُ الْمُتَمَكِّنِ مُقَدَّرٌ فِيهَا الْإِعْرَابُ، وَفِي مَوْضِعِ حَرْفٍ مَعْرَبٍ بِحَيْثُ  
 لَوْ كَانَ صَحِيحًا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِيهِ، وَهَمَّ لَا يُدْخِلُونَ هَاءَ السَّكْتِ عَلَى حَرَكَةِ إِعْرَابٍ،  
 فَلَمْ يُدْخِلُوهَا عَلَى مَا تَقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ. فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ آخِرَ فِعْلٍ مَاضٍ نَحْوُ  
 رَمَى وَاسْتَدْعَى جَازَ فِيهِ إِقْرَازُ الْأَلْفِ وَإِبْدَالُهَا يَاءً كَمَا قَالَ<sup>(٤)</sup>:

تَبَشِّرِي بِالرِّفَةِ وَالْمَاءِ الرَّوِيِّ وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى

(١) تقدم الشاهد في ٣: ٢١٠.

(٢) ك: عصاه.

(٣) لبيان حركة المبنى فاختصت: سقط من ك.

(٤) كذا في المنصف ١: ١٦٠. وورد البيتان ورويهما ألف في النوار ص ٦٠٤ - ٦٠٥ ونوادير أبي  
 مسحل ٢: ٥٠٠ والمقصود والممدود للفراء ص ٣٥ ولابن ولاد ص ١٢٤ والإغفال ١:  
 ٣٨٥. وقبلهما: ((حَنَّتْ وَقَالَتْ نَيْبُهَا حَتَّى مَنَى)). تبشيري: أبشيري. والرفه: أقصر ورد الإبل  
 وأسرع، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم، وتشرب متى شاءت. والرووي: الكثير المُرْوِي.

وإبدالها واوًا وقلبها همزة كما جاز في المعرب المقصور.

فأما إبدالهم الألف في غير المتمكن هاء نحو قوله:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهُ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا

وقوله<sup>(١)</sup>: /

اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مَسْلَمَهُ / [٩: ٦٧]

فشاذ لا يقاس عليه.

وأما لحوق الهاء فسنتعرض له عند تعرض المصنف له في ثالث فصول هذا الباب.

وقوله وقد تحذف ألف المقصور اضطرارًا لا خلاف في أن المقصور لا تحذف

ألفه إلا في ضرورة، وذلك نحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَقِيلَ مَنْ لَكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد: ابن المعلّى. ووجه حذف هذه الألف أنها أجريت مجرى التنوين؛ لأنّ

التنوين يعاقب الألف، والتنوين لا يُجامع الألف واللام، فكَذلك لم يُجامع الألف الألف واللام.

وقوله وألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه اختياراً مثلاً ذلك ما زوي عن بعض

طبيّ من قوله<sup>(٣)</sup>: «(بالفضلِ ذو فضلِكُمُ اللهُ بهُ، والكرامةِ ذاتِ أكرمَكُمُ اللهُ بهُ)»، يريد:

بها، فحذف الألف، وسكّن الهاء، ونقل حركتها إلى الباء، ولذلك فتحها.

---

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٤٠٩ وسر الصناعة ١: ١٦٠، ٢: ٥٦٣ وفيهما تحريجه، وآخر البيتين فيهما: مَسْلَمَتْ، وبعد مَتْ.

(٢) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ١٩٩ والكتاب ٤: ١٨٨ وسر الصناعة ٢: ٥٢٢، ٧٢٨ وفيه تحريجه. شاهد: حاضر. وهي رواية ت.

(٣) تقدم في ٢: ١٢٤، ١٦٣، ٣: ٤٠.



وظاهرُ كلام المصنف اقتياس ذلك؛ لأنه قال اختيَارًا، فعلى ما ذكر يجوز أن تقف على ((منها)) و((عنها)) و((فيها)) وما أشبه ذلك: مِنْهُ وَعَنْهُ وَفِيهِ، وإنما رُوي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة التَّدور لبعض العرب، فلا يَنْبغي أن يُجعل ذلك قانونًا كليًّا ويجعل أنه يجوز ذلك اختيَارًا، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس.

ص: والمنقوصُ غيرُ المنصوب إن كان منوَّنًا فاستصحب حذف يائه أجودُ إلا أن تُحذف فاؤه أو عينه فيتعيَّن الإثبات؛ وإن لم يكن منوَّنًا فالإثباتُ أجودُ، إلا أنَّ حُكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا وحُكم الياء والواو المتحركتين حُكم الصحيح؛ ولا حَذَفَ في نحو يَقْضي وأفعلي ويدعو وأفعلوا غالبًا إلا في قافية أو فاصلة.

ش: غيرُ المنصوب يَشْمَلُ المرفوع والمجرور. وإنما قال: غيرُ المنصوب لأنَّ المنقوص المنوَّن في حالة النصب إذا وَقَفَ عليه ثَبَّتَ ياءه؛ وأُبدل من التنوين ألفٌ، فتقول: رأيتُ قاضيًا، وَحَيَّيْتُ هاديًا.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأَبْذِيُّ<sup>(١)</sup>: «وَمِنْ العرب مَنْ يَقِفُ على المنصوب المنوَّن بغيرِ عَوْضٍ مِنَ التنوين، فيكون الوقف على ذلك المنصوب المنوَّن من هذا النوع: رأيتُ قاضي، وعلى هذا بَنَى المتنبي قوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَا أَدِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي  
وَلَا لَكِنَّتَ قَلْبًا وَهُوَ قَاسِي

انتهى)). وكذلك مَنْ قال<sup>(٣)</sup>:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية: باب الوقف ص ٦١ [رسالة].

(٢) الفسر ٢: ٢٢٩.

(٣) هذا مطلع بيت تقدم في ١: ٢١٤، وهو:

وَكَسَوْتُ عَارِيَّ لَحْمُهُ ، فَتَرَكْتُهُ جَذْلَانِ يَسْحَبُ دَبْلُهُ وَرِدَاءَهُ

فحذف الياء، إذا وقف عليه قال: وَكَسَوْتَ عَارِي، كحاله في الرفع والجر.

وقوله فَاسْتَصْحَابَ حَذَفَ يائه أَجَوُذُ تقول: قام قاضٍ، /ومررت بقاضٍ؛ لأنَّ [٩: ٦٧/ب]

الياء محذوفة لأجل التنوين، وحذف التنوين في الوقف عارض لا أصل له<sup>(١)</sup>، فكأنه موجود، فَعَوِمْلت الياء مُعَامَلَتَهَا حال وجوده.

وفي قوله أَجَوُذُ إشارة إلى أَنَّ إقرار الياء جيّد، زعم<sup>(٢)</sup> أبو الخطّاب ويونس أَنَّ بعض مَنْ يوثق بعربيته يُثَبِّت الياء، فيقول: قاضي وعَمِيّ وغازي؛ لأنَّ التنوين قد زال حال الوقف، فلا مُوجِب في هذه الحال لحذفها، ولم يُرَاعِ عُروض الوقف. وقد رُوِيَ الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير<sup>(٣)</sup> ووَرِثَ في أحرف من القرآن.

ولا خلاف أَنَّ الحذف أكثر، واختلف في الأقيس: فقال أبو علي<sup>(٤)</sup>: «الحذف أقيس». وإنما كان أقيس لأنَّ فيه عدم الاعتداد بالعارض، وهو أكثر في لسان العرب. وقال غير أبي علي: الوقوف على الياء أقيس؛ لأنَّ ما آخره ألف نحو فَنِي يُوقِفَ عليه بالألف، وقد ثبت أَنَّ الصحيح من الأقوال أَنَّ الألف هي التي مِنْ نفس الكلمة لا أنها بدل من التنوين؛ فكَذَلِكَ هذا.

وقوله إِلَّا أَنْ تُحَذَفَ فَأَوَّهَ مثلاً ذَلِكَ يَفِي عِلْماً، فإنه حُذِفَ فَأَوَّهَ؛ إذ هي واو؛ لأنه من الوفاء من قوله: وَفِي يَفِي؛ إذ أَصْلُهُ يَوْفِي، ثُمَّ حين سَمَّيْتُ به صار حكمه حكم شَجٍّ، فإذا وَقَفْتَ عليه رددت الياء؛ لأنك لو وَقَفْتَ عليه بغير ياء كنتَ قد أَخَلَلْتَ بالكلمة؛ إذ لم يَبْقَ منها إِلَّا حرف واحد بغير مُعَاقِبٍ للحرف الثالث.

(١) ت: عارض الأصل.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٣.

(٣) التبصرة ص ٢٣٣ - ٢٣٤ والتيسير ص ٣٢٨ والإقناع ص ٦٧٥.

(٤) التكملة ص ٢١.

وقوله أو عينه مثال ذلك مُر اسم فاعل من أرى يُرى، أصله مُرئي، فجري في لامه ما جرى في لام قاضٍ ومُعْنٍ، وحُذفت عينه - وهي الهمزة - فلم يَبْقَ مِن أُصول الكلمة إلا الراء، وهي فاء الكلمة، فلمَّا وقفوا وقفوا على الياء لأنهم لو حذفوها لكُثِر الإخلال بالكلمة لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: هذا التعليل يقتضي تساوي حالة الدَّرَج بحالة الوصل لأنه في الدرج أيضًا قد حُذفت عينه ولامه.

قلت: إنه لمَّا كان في حال الدَّرَج منوَّنًا لم يُمكن إثبات يائه لئلا يجتمع ساكنان؛ وذلك بخلاف الوقف، فإنَّ التنوين يُحذف، فلم يكونوا ليجمعوا عليه بقاءه على حرف واحد وعدم معاقب الياء - وهو التنوين - بخلاف<sup>(١)</sup> الدرج فإنه - وإن كان على حرف واحد - فإنَّ فيه معاقب الياء، وهو التنوين.

وقوله وإن لم يكن منوَّنًا فالإثبات أجود الذي لا يكون منوَّنًا هو على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون سقوط التنوين منه لأجل النداء، وذلك مثل: يا قاضي، إذا كان نكرة مُقبلاً عليها أو علمًا؛ لأنه لمَّا بُني في النداء ذهب التنوين كما ذهب من: يا زيد، واستثقلت الضمة التي بُني عليها في الياء فحُذفت، فقليل: يا قاضي. فإذا وقفت على هذا فالخليل يختار أن يقف بالياء، ويونس يختار أن يحذف فيقول: يا قاضٍ، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «(وهو أقوى لأنَّ النداء محلُّ حذف؛ ألا تراهم رحموا فيه الأسماء)»، وكأنه ذهب إلى أنَّ الحذف ساع عند عروض الوقف، والبناء عارض أيضًا، لكنه أضعف، فقام مقام /ضعفه ما هو عليه من حصوله في موضع حذف. وهذا فيه [٩: ٦٨/]

نظر.

(١) بخلاف ... وهو التنوين: سقط من ت.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٤.

وفي (الإفصاح): «وَرَجَّحَ (س) مذهب يونس، وَرَجَّحَ غَيْرُهُ مذهب الخليل لأنَّ الحذف مجاز، وقد رجعوا إلى الإثبات في: يا مُرِّي، وليس ترخيماً ولا هو كالتنوين، فالإثبات أولى إذ لم يُسمع عنهم في هذا كثرة الحذف، فأما قاضٍ والقاضي فالترجيح بالكثرة، وقد كُثر حذف الأول وإثبات الثاني. وقد رَجَّحَ بعضهم الإثبات مع المنوَّن قياساً اتِّساعاً واستغناءً إلا أنَّ الأصل أنَّ الاستعمال تابع للقياس» انتهى.

فإن كان المنقوص المنادى لو حذفت ياءه لبقى على حرف واحد فإنَّ الياء تثبت في الوقف نحو: يا مُرِّي.

القسم الثاني: أن يكون سقوط التنوين فيه لأجل الألف واللام التي دخلت على الاسم؛ وذلك نحو القاضي، فهذا إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً: إن كان مرفوعاً أو مجروراً ففيه لغتان:

إحدهما: إقرار الياء ساكنة كحالتها في الدَّرج، فتقول: قام القاضي، ومررتُ بالقاضي، قال (س)<sup>(١)</sup>: «والإثبات أقيس وأكثر».

واللغة الأخرى: حذف الياء، فتقول: قام القاض، ومررتُ بالقاض، قال (س)<sup>(١)</sup>: «وهو عربي كثير»، ومنه قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف النحويون هل يجوز حذف هذه الياء مع الألف واللام في الوصل في سعة الكلام أم يختصُّ جواز ذلك بالضرورة. ووجهُ مَنْ جَوَّزَ ذلك أنَّ الياء مُعاقِبةٌ للتنوين، فأُجريت مجرى ما عاقبها، فكما أنَّ التنوين لا يثبت مع الألف واللام فكذلك ما عاقبه، وإذا جاز أن تُحذف مع الألف واللام في الدَّرج في سعة الكلام

(١) الكتاب ٤: ١٨٥.

(٢) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة غافر.

على مذهب مَنْ يرى ذلك فلأنَّ تُحذف معها في الوقف أُولَى. وأيضًا فإنه كان قبل دخول الألف واللام عليه يجوز حذف الياء منه في الوقف؛ فأبقي بعد دخولها عليه على ما كان عليه.

وإن كان منصوبًا نحو: رأيتُ القاضي، فالوقف عليه بالياء لأنه قبل دخول الألف واللام لم يكن التنوين فيه سببًا لحذف الياء لأنه يثبت معها؛ تقول: رأيتُ قاضيًا يا هذا، فلا تكون الألف واللام المعاقبة للتنوين سببًا للحذف في حالة النصب، وذلك بخلاف حالة الرفع والجر؛ لأنَّ التنوين قبل دخول الألف واللام سببٌ لحذف الياء، فلمَّا دخل ما عاقب التنوين - وهو الألف واللام - كان ذلك سببًا للحذف إجراءً للمعاقب مجرى ما عاقبه. ومَنْ قال: رأيتُ القاضي بسكون الياء في حالة النصب فإنه ينبغي إذا وقف عليه أن يقف بالوجهين كحالة الرفع والجر. وحكم ما ذهبَ فاؤه أو عينه من المنقوص إذا كانت فيه الألف واللام حكمُ مَنْوَّه في الوقف عليه بالياء قولًا واحدًا للعلة التي تقدَّمت.

القسم الثالث: أن يكون سقوط التنوين منه لكونه لا ينصرف نحو: رأيتُ جوارِي قبلُ، فإذا وقفتَ على هذا المنقوص وقفتَ بالياء فقلت: جَواري.

القسم الرابع: أن يكون سقوط التنوين منه لأجل الإضافة، وهو على نوعين:

أحدهما: أن تثبت الياء فيه، وذلك /نحو: هذا قاضي مكة. [٩: ٦٨/ب]

والثاني: أن تحذف الياء، وذلك إذا لقيت ساكنًا نحو: قاضي المدينة، وقاضي ابنك. فإذا وقفتَ على هذا جاز فيه الوجهان الجائزان في المنوَّن، وذلك أنه لمَّا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما كان ذهبَ بسببها، وهو التنوين. وإذا كان مَنْوَّنًا جاز فيه الوجهان.

وعلى هذا انبَنَى فرعٌ، وهو إذا سقط للإضافة النون، وذلك نحو: جاءني قاضٍو زيدٍ، فإذا وقفتَ على هذا المنقوص وقفتَ فيه بالنون، فتقول: قاضٍون، وذلك أنَّ

الإضافة قد زالت للوقف، وسواء أكان بعد هذا الاسم ساكنٌ فيسقط منه حرف العلة لأجل الساكن أم لا يكون؛ ففي كلتا الحالين تعود النون وحرف العلة في الوقف، فتقف على المنقوص من قولك: قاضٍ المدينة: قاضٍ، برّ النون وحرف العلة. وسبب إقرار النون أنها لا تُحذف للوقف بخلاف التنوين، والموجب لحذفها إنما هو الاتصال بما بعدها من المضاف إليه، فلمّا زال الموجب لحذفها عادت، فلو كان المنقوص مما لم يبق منه إلا حرف واحد، وكان مضافاً، ووقفت عليه، فحكم الوقوف عليه بالياء كما تقرّر فيما قبل نحو: هذا مُري أخيك.

وقد انتهى القول في الوقف على المنقوص، وبهذا الذي ذكرناه يظهر ما في كلام المصنف من الإجحاف والاختلال.

وقوله إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلاً وحكم الياء والواو المتحركتين

حكم الياء الساكنة على الساكنين في الوقف. وأحكامه، وياء المتكلم الساكنة ليست من نوع المنقوص فيكون استثناء متصلاً، وأما الياء المتحركة فتارة تكون في المنقوص نحو: رأيت قاضياً، ورأيت القاضي، ورأيت قاضي مكة وقاضي المدينة، وتارة في غير المنقوص نحو: هذا ظبي، وتارة تكون في الفعل نحو: لن يرمي. والواو المتحركة تارة تكون في الاسم نحو: رأيت دلوّاً، وهذا غزو، وتارة تكون في الفعل نحو: لن يغزو زيد.

واحتزّز بقوله الساكنة من المتحركة أو المحذوفة؛ لأنها إن كانت محذوفة فلا تجرى مجرى الحرف الصحيح، بل تُحذف في الوقف كحالها في الوصل، وذلك نحو: يا قوم، فإنك تقول فيه: يا قوم، بسكون ما قبلها، فلم تجر إذاك مجرى الحرف الصحيح. وكذلك إن كانت متحركة لم تجر مجرى الساكن الصحيح، بل يجوز فيها التسكين، وتجاوز الهاء مع التحريك، فتقول في قام غلامي: قام غلامي، وقام غلامية. وأمّا إذا كانت ساكنة فإنها تبقى ساكنة في الوقف سكوتها في الوصل؛ كما أن الساكن الصحيح يبقى ساكناً نحو من وكم في الوقف كما كان ساكناً في الدّرج.

وأَحَالَ حُكْمَ الياء والواو المتحركتين على حكم الصحيح، وسيأتي ما يجوز في الوقف على ما آخره حرف صحيح إن شاء الله. ولنذكر ذلك هنا بالنسبة للفعل، أمّا إذا كانت الياء والواو متحركتين في الفعل نحو: لن يغزو، ولن يرمي، ووقفتَ عليهما فإنك تحذف الحركة، فتقول: لن يرمي، ولن يغزو، كحاله في الرفع دَرْجًا.

وقوله **ولا حذف في نحو يَعصِي وأفعلي ويدعو وأفعَلُوا** غالبًا إنما قال غالبًا

احترازًا مما وقع فيه الحذف للياء /والواو على جهة القِلَّة، وإذا كانوا قد حذفوا حرف العلة في الدَّرَج في قول الراجز<sup>(١)</sup>:

كَفَّاكَ كَفٌ لَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَاءَ

ونحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

مَحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

على أحد التأويلين في تَفَدٍّ، فالأن يكون ذلك في حالة الوقف أولى لأنه موضع تخفيف.

ويحتاج حذف الياء [والواو]<sup>(٣)</sup> في يَعصِي وأفعلي ويدعو وأفعَلُوا في الوقف على قِلَّة إلى شواهد من لسان العرب على ذلك في غير الفواصل والقوافي. والذي ذكر أصحابنا أن مثل يغزو ويرمي إذا وقف عليهما لا تُحذف الواو والياء منهما إلا في الفواصل والقوافي إلا ما شذ من قولهم: ما أَدْرُ، ولا أَدْرُ، فإنهم حذفوا ووقفوا على الراء كالصحيح الذي ليس محذوفًا، وذلك لكثرة الاستعمال.

(١) البيتان في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧، ١١٨، ٣: ٢٦٠ وسر الصناعة ٢: ٥١٩، ٧٧٢،

وفيه تخرجه. لا تليق: لا تمسك.

(٢) تقدم البيت في ١٦: ١٢.

(٣) والواو: تنمة يقتضيها السياق.

وقوله إلا في قافية أو فاصلة يعني فإنَّ الحذف فيهما غالب، فمثال القافية قول زهير<sup>(١)</sup>:

وَأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

ومثال الفاصلة ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾<sup>(٣)</sup>، فإذا وقفت على ما حذف في قافية أو فاصلة فحكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حكم الصحيح؛ وإذا كانوا قد حذفوا الياء في القوافي والفواصل من الأفعال فلأن يكون ذلك في الاسم أحسن؛ لأنَّ الحذف فيه معهود في غير القوافي والفواصل.

وفي (الإفصاح): «وأما الفعل المعتل الآخر بالواو والياء فلا تُحذفان وصلًا عند (س)<sup>(٤)</sup> إلا قولهم: لا أدِّر، وما أدَّر، لا غير؛ لكثرة استعمالهم هذا الحرف مع النفي، وتُحذفان في الفواصل والقوافي، وإثباتهما حسن، وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي، نحو ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾<sup>(٥)</sup> اتباعًا لخطِّ المصحف، وما عدا هذا لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر عند (س)<sup>(٦)</sup>.

وأجاز الفراء<sup>(٧)</sup> حذف هذه الياءات كلها لدلالة الكسرة عليها في الكلام. والذي يصحُّ سماعًا قول (س).

(١) البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٩٤ وسر الصناعة ٢: ٤٧١، ٥٢٠. الفري: القطع. والخالق: الذي يقدر الأديم ويهيئه ليقطعه ويخرزه. والمعنى: إنك إذا تهيأت لأمر أنفذته، وبعض القوم يقدر الأمر ثم لا يقدم عليه.

(٢) من الآية ٤ من سورة الفجر.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

(٤) الكتاب ٢: ١٩٦، ٢٠٤، ٣: ٥٠٦، ٤: ١٨٤.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة. ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

(٦) الكتاب ٤: ١٨٤ - ١٨٥، ٢٠٩.

(٧) معاني القرآن ٢: ٢٧، ١١٨، ٣: ٢٦٠.



فَأَمَّا الْأَلْفُ فَلَا تُحْذَفُ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ لِحَقَّتْهَا)) انتهى.

فرع: إذا حُذِفَ من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال، وذلك المضارع من كان، نحو: لم يَكْ، ثُمَّ وَقَفَتْ عَلَيْهِ، فَنَصَّ بعض أصحابنا ((على أنه لا يكون فيه الوقف على الكاف، ولا يجرى مجرى ما أَدْرَ في الوقوف على الراء؛ لأنَّ نون لم يكنْ لم تُحْذَفْ عند التقاء الساكنين، بل تُحَرِّكُ فيه، بخلاف ياء ما أَدْرِي، فإنَّهَا تُحْذَفُ عند التقاء الساكنين، فَلَمَّا خَالَفَهُ فِي الْوَصْلِ فِي هَذَا خَالَفَهُ فِي الْوَقْفِ، وَلَئِنْ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ لَكَانَ إِخْلَالًا/ بِالْكَلِمَةِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: يَا مُرِي)) انتهى كلامه.

[٩: ٦٩/ب]

فظاهره أنك تردُّ النون المحذوفة كما رددت<sup>(١)</sup> الياء في مُرٍ لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد أصلي<sup>(٢)</sup>؛ وقد نصَّ ابن هشام على ذلك، قال: ((والوقف على لم يَكْ: لم يكنْ، برَدِّ اللام؛ لأنه لا يبقى الفعل على حرف واحد في الوقف، ولا تلحقه هاء السكت في مثل لم يِعْ لَأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا النون، فَرَدُّوه للحاجة. وعلى لا أَدْرَ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ أَوْ إِحْذَاقِ هَاءِ السَّكْتِ)) انتهى. وَأَمَّا الْقُرَاءَةُ فَإِنَّهُمْ يَقِفُونَ عَلَى الْكَافِ، وَلَا يَرُدُّونَ الْمَحْذُوفَ.

وعلامَةُ الْجُزْمِ فِي لَمْ يَكْ حَذْفُ الْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى النون المحذوفة لكثرة الاستعمال. وصرَّح أبو علي في (العسكريات)<sup>(٣)</sup> بأنه حُذِفَتِ الْحَرَكَةُ لِلْجُزْمِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ، فَحَذَفُوا النون للجزم كما تُحْذَفُ حُرُوفُ الْعِلَّةِ لِلْجُزْمِ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا فِي أُمُورٍ مَعْلُومَةٍ، فَهُوَ جُزْمٌ بَعْدَ جُزْمٍ، حُذِفَ بِتَدْرِجٍ، وَنَظِيرُ لَمْ يَكْ: لَمْ أُكَلِّمْ.

\* \* \*

(١) ت: كما ترد.

(٢) أصلي ... على حرف واحد: سقط من ت.

(٣) المسائل العسكرية ص ٢٧٢، ٢٧٨.

إن كان الموقوف عليه متحركاً غير هاء تأنيث سُكِّنَ، وهو الأصل، أو رِيَمَتْ حركته مُطلقاً، أو أُشِيرَ إليها دون صوت إن كانت ضَمَّةً، وهو الإشمام، أو ضُعِفَ الحرف إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تالي ساكنٍ، أو نُقِلَت الحركةُ إلى الساكن قبله ما لم يَتَعَدَّر تحريكه أو يُوجب عدمَ النظر أو تكن الحركةُ فتحةً؛ فلا تُنْقَل إلا من همزة، خلافاً للكوفيين.

ش: قوله متحركاً احتراز من الساكن؛ لأنه إذا كان ساكناً فقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> عليه قبل.

وقوله غير هاء تأنيث احتراز مما آخره هاء تأنيث، فسيأتي حكمه. وإنما قال هاء تأنيث ولم يقل تاء تأنيث احترازاً من بِنْت وأُخْتُ، وتقدّمت الإشارة<sup>(٢)</sup> إلى شيء من ذلك قبل.

وقوله سُكِّنَ وهو الأصل أي: التسكين هو الأصل في الوقف على المتحرك. وذكروا أنه إنما كان الأصل لسببين:

أحدهما: أنَّ الحرف الموقوف عليه مضادٌّ للحرف المبتدأ به؛ لأنَّ الوقف هو انتهاء، والانتهاء مضادٌّ للابتداء، فلمَّا كان مضاداً له انبغى أن تكون صفته مُضادَّةً لصفته، فكان ذلك متحركاً إذ لا يُمكن فيه إلا ذلك وهذا ساكناً.

والآخر: أنَّ الوقف موضع استراحة؛ لأنه موضعٌ يَضْعُفُ فيه الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخفَّ الأحوال، وهو السكون، وجعلوا علامة في الخطِّ للسكون خاء فوق الحرف، وصورتها هكذا: خ.

(١) تقدم في ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) تقدمت في ص ٣٥٠.

وقوله أو رِيَمَتْ حركته الرَّومُ: إخفاء الصوت بالحركة، هكذا شرحه المصنف<sup>(١)</sup>. وقال غيره<sup>(٢)</sup>: هو تضعيف الصوت بالحركة. وزاد بعضهم<sup>(٣)</sup> على هذا: فلا تُشبع ما ترومه. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة من غير سكون، فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون. وقال بعضهم: الروم إتيانك بالحركة ضعيفة إشعارًا بالحركة التي كانت في الوصل، ويُدرکه الأعمى والبصير.

وعلامته في الكتاب خطٌّ بين يدي الحرف. وإنما كان خطأً لأنَّ الروم أكثر من الإشمام على ما سيأتي تبينه، /فُجِّعِلت علامته الخط لأنَّ الخطَّ أكثر من النقطة. [٩: ٧٠/أ] وكانت بين يدي الحرف ولم تكن فوقه لئلا يلتبس بالفتحة، وصورته هكذا: -. ويبين أنَّ مرادهم بقولهم «(التضعيف)» أي الإخفاء وتلطيف الحركة، فهو من الضَّعْف لا من الضَّعْف وهو الزيادة على الشيء، والتضعيف من الضَّعْف سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله مطلقاً أي: إنَّ الروم يكون في الحركات كلها في المرفوع منوَّناً كان أو غير منوَّناً؛ وهو كجزء من الضمة، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنوَّن، وفي المفتوح<sup>(٤)</sup>، وفي المنصوب بالكسرة، وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة، وفي المكسور وهو كجزء من الكسرة، ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضةٍ لِحَقَّة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة، ولذلك لم يُجْزَه القراء في الفتحة.

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة، وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عرف بابن الباذش<sup>(٥)</sup>: «زعم أبو حاتم أنَّ الروم لا

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٩.

(٢) المقرب ٢: ٢٥.

(٣) التكملة ص ١٩ والإقناع ص ٥٠٤.

(٤) ت: وفي المنصوب وفي المفتوح بالكسرة.

(٥) الإقناع ص ٥٠٩ - ٥١٠.

يكون في المنصوب لحقته، والناس على خلافه لأنَّ الروم لا يرفع حكم السكون إما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره، وإنما فرق (س) بين النصب والرفع والجرّ في الوصل أنهم يُشيعون الضمة والكسرة ويمطّطون فيقولون: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ. قال<sup>(١)</sup>: (وعلامتها واو وياء، ويختلسها بعضهم اختلاسا، فيقولون: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ. ولا يكون هذا في النصب لأنَّ الفتحة أخفُّ عليهم)، يعني أنَّ حِفَّتَهَا مُشْبَعَةٌ تُغْنِي عن تخفيفها بالاختلاس، ورؤُوم حركة النصب ليس للتخفيف، إنما هو للدلالة على تحرك الحرف في الوصل)) انتهى كلامه.

وأما المنصوب المَنُونُ فَمَنْ وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والرؤوم.

وقوله أو أُشِيرَ إِلَيْهَا أي: إلى الحركة. وقوله دُونَ صَوْتٍ فهو لا يُدْرِكُ إلا بالرؤية، وليس للسمع فيه حظ، ولذلك لا يُدْرِكُهُ الاعْمى بحاسة السمع لفقده الرؤية، بل يُدْرِكُ بالتعليم بأن يَضُمَّ شفثيه إذا وقف على الحرف، وقال أبو الحسن الحصري<sup>(٢)</sup> في قصيدته<sup>(٣)</sup>:

يُزَى رَؤُومُنَا ، وَالْعُمِّي تَسْمَعُ صَوْتَهُ      وَإِشْمَامُنَا مِثْلُ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ  
وقوله إِنْ كَانَتْ ضِمَّةٌ ذَكَرَ النَحْوِيُّونَ أَنَّ الْإِشْمَامَ مَخْتَصُّ بِالضِمَّةِ سِوَاهُ أَكَانَتْ  
إِعْرَابًا أَمْ بِنَاءً؛ قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور لأنَّ الفتحة من الحلق والكسرة

(١) أي: سيبويه. الكتاب ٤: ٢٠٢. ((قال ... ومن مَأْمَنِكَ)): سقط من ت.

(٢) هو علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري [...] ٤٦٨ هـ]. مقرر أديب شاعر مفلق، كان ضريّا. توفي بطنجة. غاية النهاية ١: ٥٥٠ - ٥٥١ وشذرات الذهب ٣: ٣٨٥ - ٣٨٦ [ط. دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٦ هـ].

(٣) هو البيت الثامن والعشرون بعد المئة من القصيدة الحصرية ص ١٢٠. الشفر: أصل منبت الشعر في الجفن.

من وسط الفم؛ فلا تُمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجَرِّ لا آلة له بخلاف الرَّوم. قالوا: لأنه عمل اللسان، فيُلَفِّظُ بهما لفظاً خفيفاً ويُسمع. وقولهم في الرَّوم ((إنه عمل اللسان)) هذا لا يتمُّ إلا في الحروف اللسانية، وهي التي يكون لِلِّسان عمل في حركاتها؛ ألا ترى أنَّ الحروف الحلقية والشفهية لا عمل لِلِّسان فيها، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوم.

وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة لأنَّ الإشارة إليهما فيها تشويبه لهيئة الشفة؛ وقد رُوِيَ الإشارة /إلى حركات الجَرِّ عن بعض القُراء، قال خلف بن هشام<sup>(١)</sup>: «سمعتُ الكسائيَّ يُعجبُه أن يُشَمَّ آخرَ الحرفِ الرفعَ والخفضَ في الوقف. وحكى محبوب بن الحسن<sup>(٢)</sup> أنَّ أبا عمرو قرأ ﴿قَالَوْا﴾<sup>(٣)</sup> بإشمام الجَرِّ. وروى عمرو بن الصباح<sup>(٤)</sup> عن حفص عن عاصم أنه كان يُشير إلى إعراب الحرف عند الوقف». وينبغي أن تُحمل الإشارة في هذا كله على الرَّوم لا على الإشمام، فيتَّفَق قول النحاة والمقرئين في أنَّ الإشمام لا يكون إلا في المضموم.

والإشمامُ علامتهُ في الخطِّ نقطة بين يدي الحرف، وإنما لم تكن فوق الحرف<sup>(٥)</sup> لئلا تلتبس بالسكون الذي يكون فوق الحرف، وصورته هكذا: . .

(١) الإقناع ص ٥٠٦ - ٥٠٧. وهو خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي البزار البغدادي. [١٥٠ - ٢٢٩ هـ]؛ أحد القراء العشرة، روى القراءة عن سليم عن حمزة. غاية النهاية ١: ٢٧٢ - ٢٧٤.

(٢) هو محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب البصري، أبو بكر محبوب، وهو لقبه، روى القراءة - عن أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه خلف بن هشام. غاية النهاية ٢: ١٢٣.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يوسف.

(٤) عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير [٢٢١ هـ - ...]. مقرئ حاذق، روى القراءة عن حفص بن سليمان، وروى القراءة عنه كثيرون. غاية النهاية ١: ٦٠١.

(٥) ل: الخط.

وقوله أو ضَعِفَ الحرف التضعيفُ يقال فيه التثقيب، وهو أن تجيء<sup>(١)</sup> بحرف ساكن من جنس الحرف الأخير، فيجتمع ساكنان، فتُحرك الثاني، وتُدغم فيه الأول. وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: التضعيفُ تشديدُ الحرف في الوقف. وعلامته في الخط شين فوق الحرف، وإنما كان فوق الحرف لأنه لا يلتبس كما يلتبس الروم والإشمام لو جُعلا فوق الحرف، وصورته هكذا: ش .

وقوله إن لم يكن همزةً وذلك نحو نَبَأٍ وَأَجَأٍ<sup>(٣)</sup>، فلا يجوز تضعيف هذا في الوقف لأنَّ العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عينًا نحو سَأَلْ وَلَأَلْ، وقد تقدَّم الكلام<sup>(٤)</sup> على ذلك في الإدغام.

وقوله ولا حرفَ لينٍ مثاله آدُو<sup>(٥)</sup> وسَرُوَ وبَقِي، فهذا ونحوه لا يجوز أن تقف عليه بالتضعيف.

وقوله ولا تاليَ ساكنٍ مثاله عَمَرُو وَبَكَرْ، والساكنُ أعظمُ من أن يكون حرفًا صحيحًا كما مثلناه، أو حرفَ علةٍ نحو يَوْمٍ وَبَيْنَ.

ونقصه من شروط التضعيف أن يقول: ((وأن لا يكون منصوبًا منونًا في أشهر اللغة)) لأنَّ المنصوب المنون في أشهر اللغة إنما يوقف عليه بأن يُعوَّضَ من تنوينه ألف؛ ولا يكون فيه تضعيف لأنَّ هذه التغيرات إنما جيء بها لتبيين حالة الوقف من حالة الوصل؛ وقد تبين ذلك في المنصوب المنون بالإبدال، فلم يكن التضعيف لأنه لا يكون الأثقل إلا حيث لا سبيل إلى الأخف.

---

(١) ك: تجري.

(٢) الإقناع ص ٥٠٤.

(٣) أجا: جبل لطبي.

(٤) تقدم في ص ٢١٦.

(٥) أدوت له أدو: ختلته. ل، ك، ت: أود. ح: أدو.

وإذا وقفت بالتضعيف بالشروط التي ذكرناها سكنت مع ذلك، فتقول: قام الرجلُ، ورأيتُ الرجلُ، ومررتُ بالرجلُ. وُسِّع من كلامهم إلحاق الهاء مع التضعيف، قال بعضهم<sup>(١)</sup>: أَعْطِنِي أَبْيَضَهُ، يريد: أَعْطِنِي أَيْبَضَ. وذكروا أيضاً أنَّ المنصوب المنوَّن قد وُقف عليه بالتضعيف في ضرورة الشعر، وأنشدوا<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ حَشَيْتُ أَنْ أَرَى جَدًّا

ولم يُؤثِّر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه عصمة بن عروة<sup>(٣)</sup> عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: ﴿مُسْتَطَرٌّ﴾<sup>(٤)</sup> في سورة القمر بتشديد الراء، وذلك بخلاف الإسكان والزَّوم والإشمام، فإنَّ ذلك مروئيٌّ عنهم. وقوله أو نُقلت الحركة إلى الساكن قبله يعني أنَّ حركة الحرف الموقوف عليه تُنقل إلى الحرف الساكن قبله، مثاله أن تقول في قامَ عَمَرُو: عَمْرُ، /وفي مررت بِبَكْرٍ: [٩: ٧١/١] بِبَكْرٍ، فتُنقل حركة الحرف التي هي الضمة في عَمْرُو والكسرة في بَكْرٍ إلى الميم والكاف، قال<sup>(٥)</sup>:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

(١) الكتاب ٤: ١٧٢ والمقرب ٢: ٢٦.

(٢) البيت لرؤبة في الكتاب ٤: ١٧٠ وملحقات ديوانه ص ١٦٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٥٤. ونسبه ابن يسعون لربيعة بن صبح في المصباح ١: ٦٢٢. وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٣٦٥ - ٣٦٧.

(٣) الإقناع ص ٥١١ - ٥١٢. هو عصمة بن عروة أبو نجيح الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النُّجود، وروى عنه الخروف يعقوب بن إسحاق الحضرمي. غاية النهاية ١: ٥١٢. ت: عصمة بن عزة.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٨٣.

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

تَحْفُزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْرُ  
وَالنَّبْلُ سَتُونٌ كَأَنَّهَا الْجُمُرُ

وقال<sup>(٢)</sup>:

فَمَنْ كَانَ نَاسِينَا وَطُولَ بَلَاتِنَا  
فَلَيْسَ بِنَاسِينَا عَلَى حَالَةٍ بَكْرُ

وقال امرؤ القيس<sup>(٣)</sup>:

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ  
مَرَابِطَ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّثِيرُ

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

أَنَا جَرِيرٌ ، كُنَيْتِي أَبُو عَمْرُ  
أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَسَعْدُ فِي الْقَصْرِ

وقال بعض العرب يوم فتح مكة<sup>(٥)</sup>:

لَا أَضْرِبَنَّ الْيَوْمَ عَنْ أَبِي صَخْرُ  
لَا أَضْرِبَنَّ الْيَوْمَ عَنْ أَبِي صَخْرُ

فأما قوله<sup>(٦)</sup>:

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَوَّ عِجْلُ  
شُرِبَ النَّبِيذِ ، وَاصْطَفَافًا بِالرَّجُلِ

وقال آخر<sup>(٧)</sup>:

- 
- (١) البيتان في المفصل ص ٣٥٢ وشرحه ٩ : ١٣٨ . يصف قوسًا. تحفزها: تدفعها، أي: تدفع السهام. والأيدي الشعر: يريد أيدي الرجال.
- (٢) نسب البيت في إعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٨٧ لامرئ القيس. وليس في ديوانه.
- (٣) تقدم البيت في ٨ : ١٥ .
- (٤) هو جرير بن عبد الله. تاريخ الطبري ٣ : ٥٨٠ [ط. دار المعارف] وأبنية ابن القطاع ١٣٧ .
- (٥) الرجز لكُرْز بن جابر في تاريخ الطبري ٣ : ٥٨ . وسقط هذا الشاهد من ح.
- (٦) تقدم الشاهد في ١٨ : ١٣٦ .
- (٧) تقدم الأول والثاني في ١٨ : ١٣٦ ، والثالث والرابع بعدها في مجالس ثعلب ص ٩٨ .



أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَادُ لِذَاكَ الْحِجْلِ  
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخَفِ عَنْ صَاحِبِي: أَلَا يَا بَإِي أَصْلُ تِلْكَ الرَّجْلِ  
وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

مُحْتَبِ الرَّجْلَيْنِ مُحْبُوكِ الْإِطْلِ

وقول جرير<sup>(٢)</sup>:

أَنَا جَرِيرٌ كُنَيْتِي أَبُو عَمِرٍ أَجْبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرِ  
فهذا يحتمل الإتياع ويحتمل النقل، ورجح أبو علي الشُّلُوبِينَ الإتياع، وقال ابن  
هشام: والنقلُ عندي أحسن لأنه قياس مطَّرد، والإتياع ليس كذلك إلا في حروف  
الحلق نحو شِعْيرة وشَهيد.

ومثل النقل اضْرِبْهُ وَضَرَبْتُهُ، وقال زياد<sup>(٣)</sup>:

عَجَبْتُ - وَالدهُرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ - مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبْهُ

وقال أبو النُّجُم<sup>(٤)</sup>:

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا أَرْجُلَهُ

وقال طرفة<sup>(٥)</sup>:

(١) نسب في تاج العروس (بتل) لأبي كبير الهذلي، وقيله:  
أَقْسَمْتُ لَا أَسَادَهَا بَعْدِي رَجُلٌ إِلَّا أَمْرًا أَمْرٌ شَزْرًا فَاعْتَدَلْ  
وبعده: كأنه تيسُ ظِبَاءٍ مُنْبِتِلْ. وليس في شرح أشعار الهذليين. محنب: منحني. والمحبوكة:  
المحكم. والإطل: الحصر.

(٢) ليس في ديوانه. والبيتان بلا نسبة في قوافي الأخفش ص ١٠٨ والمغرب لابن جني ص ١٦٥.

(٣) تقدم الثاني في ٢: ١٤٠.

(٤) ديوانه ص ٣١٩ والكتاب ٤: ١٨٠. أزعله: أبعده. وآخره في ح: أزعله.

(٥) الديوان ص ٧٥. لم أرمه: لم أبرح منه.

حَاسِي رَنْعٌ وَقَفْتُ بِهِ وَلَوْ أَطَعْتُ النَّفْسَ لَمْ أَرْمُهُ

وقال الراجز<sup>(١)</sup>:

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ : خُذْهُ ، وَاعْزِلْهُ وَاعْزِدْ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ نُزِيلُهُ

يريد<sup>(٢)</sup>: النَّقْرُ، وَالشُّعْرُ، وَالْجُمْرُ، وَبَكَرُ، وَالدُّثْرُ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْقَصْرُ، وَعِجْلُ،

[٩: ٧١ ب] وَبِالرَّجْلِ، وَاضْرِبُهُ، وَضَرَبْتُهُ، وَلَمْ أَضْرِبْهُ، وَأَرْجُلُهُ، وَأَرْمُهُ، وَاعْزِلْهُ، /وهذا مطرد في الوقف

على كل هاء للمذكر قبلها ساكن صحيح نحو: أخذتُ هذا مِنْهُ، وَعَنْهُ، وَحَكِي

(س)<sup>(٣)</sup> عن بعض بني تميم: ضَرَبْتُهُ، يَحْكُونُ بِالْكَسْرِ لَا بِجَرَكَةِ الْهَاءِ. وقال أبو العباس:

النقل هنا أقوى منه في: النَّقْرُ، لَأَنَّهُ يَبِينُ الْهَاءُ.

وَلَمْ يُؤْثَرِ الْوَقْفُ بِالنَّقْلِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا شَيْئًا رُويَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ

قَرَأَ: ﴿وَبَوَّاصُوا بِبَصِيرَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> بِكَسْرِ بَاءٍ، وَحَرًّا سَرَمَ بْنَ سَيْمَانَ<sup>(٦)</sup>. ﴿وَبَوَّاصِيرٌ﴾<sup>(٧)</sup> بِكَسْرِ الْوَاوِ.

الْإِنْسَانِ<sup>(٨)</sup> قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٩)</sup>: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَ انْقِطَاعِ

النَّفْسِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ بِمَجْرَى الْوَقْفِ».

---

(١) هو أبو النجم. الديوان ص ٣١٧. لعنا: لعننا.

(٢) زيد هنا في ح: «(النَّقْرُ وَالشُّعْرُ وَالْجُمْرُ وَبَكَرُ وَالدُّثْرُ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْقَصْرُ وَعِجْلُ وَبِالرَّجْلِ وَ)».

(٣) الكتاب ٤: ١٨٠.

(٤) السبعة ص ٦٩٦.

(٥) من الآية ٣ من سورة العصر.

(٦) السبعة ص ٦٩٦. في المخطوطات: سلام بن السدر. وهو سلام بن سليمان الطويل أبو

المنذر المزني الكوفي [... - ١٧١ هـ]، أخذ القراءة عن عاصم وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه

يعقوب الحضرمي. غاية النهاية ١: ٣٠٩.

(٧) من الآيتين ١ و ٢ من سورة العصر.

(٨) الحجة ٦: ٤٣٩.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نُقلت إلى الساكن قبل الحرف؛ وبه قال بعض النحويين، قال: نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة. وقال أبو علي<sup>(١)</sup>: هذه الحركة لالتقاء الساكنين. واستدلُّوا على ذلك بأنهم لم يَنقلوا في زَيْد وَعَوْن كما قالوا في: النَّقْر؛ لأنَّ الياء والواو احتمَلتا ذلك كما احتمَلتا أن يُدغم ما بعدهما في نحو ثَوْبٌ بُّكر، وَجَيْبٌ بُّكر. وَيُنْفَصَل عن هذا بما يلزم من استئصال الحركة في حرف العلة.

وقال أبو علي أيضاً: وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً؛ ألا ترى أنه يدلُّ على الحركة المحذوفة من الثاني. فدلَّ قوله هذا على أنَّ النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الإعراب.

وقال المبرد والسيراfi: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأَسَمَوْهُ للدلالة. واحتجَّ بأنَّ الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعدَّر، فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه.

واقْتَضَى قول المصنف إلى الساكن قبله أنَّ النقل لا يكون إلا إلى ساكن، فإن كان ما قبل الحرف الأخير متحرِّكاً فلا يجوز النقل، فلا يجوز أن تقف على بالرَّجُل: بالرَّجُل، بكسر الجيم ناقلاً حركة اللام إليها؛ لأنها مشغولة بحركتها؛ لأنَّ النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرَّك ما قبله، وقد جاء الوقف بالنقل إلى المتحرِّك في لغة لحَّم على ما ذكر المصنف، وسيأتي الكلام على ذلك عند تعرُّض المصنف لهذه اللغة.

وقوله ما لم يتعدَّر تحريكه احتراز من ساكنٍ يتعدَّر تحريكه نحو دار، فإنَّ ما قبل الراء ألف، والألف يتعدَّر تحريكها، ولذلك قال في غير هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>: ((غير قابل للحركة)).

(١) الحجة ١: ٩٨.

(٢) قال في شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٩: ((إن كان ساكناً قابلاً للحركة)).

وليس ما ذكره بجيد؛ لأنَّ شرط الساكن أن يكون حرفاً صحيحاً، فإن كان حرف علة فلا يجوز النقل إليه سواء أكان حرف مدٍّ ولين كالألف والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أم حرف لين كالياء والواو المفتوح ما قبلهما؛ نحو عَوْن وبَيِّن، فلا يكون في هذا النقل لاستثقال الحركة على حرف العلة.

ونقص المصنف شرط آخر في الساكن، وهو أن لا يكون مضاعفاً، نحو العَلَّ، فلا يجوز النقل في مثل: هذا العَلُّ، فلا تقول: العَلُّ، ولا: انتفعت بالعلل؛ لأنَّ ذلك مُفْضٍ إلى فكِّ المُدْعَم. وقد اعتزموا على إدغامه، فلا يُفَكُّ مثل هذا إلا في ضرورة الشعر، كما قال<sup>(١)</sup>:

..... /ماءٍ بِشَرْقِيٍّ سَلَمَى فَيَدُ أَوْ رَكَئِ [٩: ٧٢/أ]

ونقصه أيضاً شرط آخر، وهو أن يكون المنقول منه حرفاً صحيحاً، فلا تنقل من شَرْقِيٍّ إلى شَرْقِيٍّ، لأنَّ الشَّرْقيَّ ليس حرفاً صحيحاً، وإنما في القلب والتغيير. وأوَّ قبلها ضمة، وذلك مرفوض، ولما في المخفوض من القلب والتغيير.

وقوله أو يُوجِبُ عَدَمَ النَّظِيرِ يعني: أو يُوجِبُ النقلُ أن تُصير الكلمة على وزن لم توجد عليه كلمة، فلا يجوز النقل في نحو: انتفعت بِبُسْرٍ؛ لأنك تقول: بِبُسْرٍ، فيكون على وزن فُعِلَ، وهو مفقود في الأسماء، ولا في نحو بِشْرٍ: هذا بِشْرٌ؛ لأنه يصير على وزن فِعْلٍ، وهو مفقود في الكلام.

وكلام المصنف غير محرَّر؛ لأنه قال: أو يُوجِبُ عَدَمَ النَّظِيرِ. ولقائل أن يقول: يجوز: بِبُسْرٍ؛ لأنه لم يُوجِبْ عَدَمَ النَّظِيرِ؛ لأنَّ فُعِلاً قد وُجِدَ في الأفعال المبنية للمفعول من الثلاثي، نحو ضَرَبَ وَقَتِلَ، فلذلك كان ينبغي أن يزيد: «في الأسماء»، أو «في الاسم والفعل»، ولذلك قال أبو موسى في (الجزولية)<sup>(٢)</sup>: «وأن لا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء أو عما ليس في الكلام».

(١) تقدم في ١٥: ٨٣.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٨٠، وفيه: «(إن لم يكنها) في موضع: «أو عما ليس في الكلام»».

ونقص المصنّف أن يبيّن حال الاسم إذا خرّج بالنقل إلى ما لا يوجد له نظير  
لا في الاسم ولا في الكلام. وبيانه أنّهم يحركون ذلك الساكن بحركة ما قبله في الموضع  
الذي امتنع فيه النقل للعلّة التي ذكرناها؛ ثم يُنبعون سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك  
العلّة، يقولون: هذا البُسْرُ، ورأيْتُ البُسْرَ، ومررتُ بالبُسْرِ، وهذا العِدْلُ، ورأيْتُ  
العِدْلَ، ومررتُ بالعِدْلِ. قال بعض أصحابنا: ((ولا يبعد أن يكون فيه مع هذا الرّومُ  
أو الإشمام)).

وقوله أو تُكُن الحركة فتحةً، فلا تُنقل مثاله: رأيْتُ العِكمَ<sup>(١)</sup>، ونحوه، فلا  
تقول: العِكمُ فتنقل، بل تُتبع فتقول: العِكمُ كما أتبعْتَ في بِشْرٍ وعِدْلٍ، قال  
الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إذا تَأَوَّبَ نَوحٌ قَامَتَا مَعَهُ      ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا  
وقال أوس<sup>(٣)</sup>:

لَنَا صَرْخَةٌ تَمُّ إِطْرَاقَةٌ      كَمَا طَرَقَتْ بِنَفَاسٍ بِكِرْ

وامتنع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها، قيل: لوجهين:  
أحدهما: أنهم لو نقلوا في الوقف وسَكَّنُوا في الوصل كانوا كأنهم قد سَكَّنُوا  
فَعَلَ، ولا يجوز تسكينه، بخلاف المضموم والمكسور.  
وهذا ضعيف لأنّ فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار  
الوقف كأنه أصلٌ إذ خافوا أن يكون في ذلك تخفيف فَعَلَ إذا وصلوا، والوصل هو  
الأصل، وهو السكون.

(١) العِكم: العِدل فيه المتاع.

(٢) تقدم البيت في ١٨: ١٣٧. ت: بسيف.

(٣) الديوان ص ٣١. يصف محاربة قومه لبني عامر بن صعصعة. صرخة: احتياجة. والإطراقة:  
السكون. والنفاس: ولادة المرأة. والتطريق: أن يعسر خروج الولد فتصرخ المرأة لذلك، ثم  
تسكن حركة المولود فتسكن هي أيضًا.

والثاني: أنَّ المنصوب إن كان منوَّناً فتبدل من تنوينه ألفاً، فلا يمكن النقل؛ لأنَّ ما قبل الألف تلزمه الفتحة، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكم المنوَّن لأنَّها بدلٌ منه، ولأنَّ الألف واللام لا تلزم، فكأن التنوين موجود. وهذا ضعيف لأنَّ هذه العلة ليست شاملة؛ ألا ترى أنَّ من الأسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منوَّناً ولا فيه ألف ولام؛ وذلك نحو جُمْل ودَعْد وهِنْد إذا مُنِع الصرف، ونحو /حَقَص<sup>(١)</sup>. [٩: ٧٢/ب]

وقال<sup>(٢)</sup> ابن هشام: ((فأما ما لا يدخله تنوين لعدم الصرف نحو هِنْد ودَعْد في قول من لم يصرف، ونحو حَضَجْر: اسم امرأة، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة)).

رَأَى الْإِلَهَ مِنْ هَوْنَةٍ بِبَنِي أَنَسٍ مِمَّنْ أُنْقِلَ فِي الْمَدِينَةِ إِذَا كَانَ فِي حِكْمَةِ الْمَدِينَةِ فَتَحَةً إِلَى مَا قَبْلَهُ إِذَا كَانَ سَاكِنًا صَحِيحًا؛ فتقول: رَأَيْتُ الرِّدْأَ والبُطْأَ والحَبْأَ في: رَأَيْتُ الرِّدْءَ والبُطْءَ والحَبْءَ.

وقوله خلافاً للكوفيين يعني أنهم يميزون النقل في الفتحة إلى الساكن وإن لم يكن مهموزاً، فيقولون في رَأَيْتُ الْبَكْرَ إذا وقفوا: رَأَيْتُ الْبَكْرَ، بنقل فتحة الراء إلى الكاف، قال ثعلب: ((أجاز ذلك الفراء والكسائي)). ونقل بعض شيوخنا أنَّ الجرمي أجاز ذلك، قال: ((وذلك قياس منه)). ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من الفراء إلا ما ذكره خلف بن هشام قال<sup>(٣)</sup>: ((سمعتُ الكسائي يقول: الوقفُ على قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرْيَمَ مِّنْهُ﴾<sup>(٤)</sup>: (مِنْهُ) بالتخفيف وجزم النون في الوقف كما تصل. قال:

(١) ح: حمص.

(٢) وقال ... ونحو حضجر: سقط من ت.

(٣) الإقناع ص ٥١٢.

(٤) من الآية ١٧ من سورة هود.

ويجوز (مُثَّة) برفع النون في الوقف<sup>(١)</sup>، وكذلك (عُثَّة) برفع النون في الوقف)) انتهى كلامه.

وفي (الإفصاح): «أجاز النقل في المنصوب الأخفشُ لأنه يميز: ضربتُ عَمْرُو، وقتلتُ خالدَ، فيحذف التنوين في الوصل، ولا يبدل أُلْفًا، فيكون المنصوب كالمرفوع، ويرى ذلك قياسًا ولغة يقاس عليها.

وهو غير مصيب في أنَّ هذه لغة كثيرة فاشية، وإنما جاءت في الشعر، وقد اتَّسعت القراءات، وكثر فيها الشاذُّ، ولم يُسمع فيها هذا الوقف. وحكى أبو علي وابن جني<sup>(٢)</sup> أنَّ من العرب من يقول: رأيتُ الرَّجُلَا، بالألف، ولا يقولون: جاءني أحمدُ، ولا: بالرَّجُلِي.

وقد ذكر (س)<sup>(٣)</sup> أنهم يُتبعون في هذا المنصوب في الضم والكسر قبل الساكن، فيقولون: أخذتُ البُسْرَ، ورأيتُ العِكمَ، ولا يُتبعون في الفتح نحو النَّفَرِ لأنهم جعلوا الضمة والكسرة قبلُ بمنزلهما بعد، فلزم أن لا تتبع الفتحة)) انتهى وفيه بعض تلخيص.

ص: وعدمُ النظير في النقل منها مُغْتَفَرٌ إلا عند بعض تميم، فيَقْرُون منه إلى تحريك الساكنِ بحركة الفاءِ إِتْبَاعًا، وإذا نُقِلَتْ حركة الهمزة حَذَفَهَا الحجازِيُّونَ واقفين على حامل حركتها كما يُوقَف عليه مستبدًا بها؛ وَأَتْبَعَهَا غيرُهم ساكنةً أو مُبْدَلَةً بمجانِسِ حركةٍ ما قبلها ناقلاً أو مُتْبِعًا، وربما أُبدِلَتْ بمجانِسِ حركتها بعد سكونٍ باقٍ أو حركةٍ غير منقولة؛ ولا يُبْدِلُهَا الحجازِيُّونَ بعد حركةٍ إلا بمجانسها، والوقفُ بالنقل إلى المتحرِّك لغة.

(١) زيد هنا في ت: قال.

(٢) سر الصناعة ٢: ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٢.

(٣) الكتاب ٤: ١٧٤.

ش: ذكر المصنف أنه يُعْتَفَرُ عدم النظير إذا نُقِلَ من الهمزة وإن لم يُعْتَفَرُ في غيرها؛ فتقول: هذا الرِّدْؤُ والبُطْؤُ والحَبْؤُ، ومررتُ بالبُطْئِ والرِّدْئِ والحَبْئِ. وكذلك اغتفروا النقل من المهموز إذا كانت حركة الهمزة فتحة، فيقولون: رأيتُ الرِّدْأُ والبُطْأُ والحَبْأُ كما تقدّم قبلُ. وإنما اغتفِرَ في المهموز عدم النظير لأنَّ الصيرورة إليه أخفُّ من الهمز الساكن ما قبله. واغتفِرَ فيه النقل من الهمزة المفتوحة لأنهم إذا لم يشترطوا وجود النظير فأن لا يُشترَطَ للنقل من غير الفتحة أخرى ليجري حكمها على حال واحدة في النقل.

[٩: ٧٣/أ] /وقوله إلا عند بعض بني تميم أي: إنهم لا يغتفرون عدم النظير، ويُجرون المهموز في ذلك مجرى غيره من الموقوف عليه الصحيح.

وقوله فيُفَرِّقُونَ منه أي: من النقل من الهمزة إلى تحريك الساكن يعني الصحيح غير المضاعف بحركة الفاء أي حركة كانت إتباعاً أي: إتباعاً حركة العين لحركة الفاء. ويُسَكِّنُونَ الهمزة، فيقولون: هذا الرِّدْئِ، ورأيتُ الرِّدْئِ، ومررتُ بالرِّدْئِ، وهذا البُطْؤُ، ورأيتُ البُطْؤُ، ومررتُ بالبُطْؤُ، وهذا الحَبْأُ ورأيتُ الحَبْأُ، ومررتُ بالحَبْأُ. وإنما أتبعوا لأجل استئصال الجمع بين ساكنين أحدهما الهمزة، وسوّوا في ذلك بين الأحوال الثلاثة كما سَوَّى غيرهم في النقل بينها.

وقوله وإذا نُقِلَت حركة الهمزة حذفتها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يُوقَفُ عليه مستبدّاً بها فتقول: هذا الحَبْ، ورأيتُ الحَبْ، ومررتُ بالحَبْ، وهذا البُطْ، ورأيتُ البُطْ، ومررتُ بالبُطْ، وهذا الرِّدْ، ورأيتُ الرِّدْ، ومررتُ بالرِّدْ، فيصير الساكن الذي تَحَرَّكَ آخِرَ الكلمة، فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وَقَفَ عليه في الوجوه الستة الإسكان والروم والإشمام والإبدال حيث يكون والتضعيف. وحذفوها في الآخر، وألْقَوْا حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشواً نحو أَرْؤُسْ، فقالوا: أَرْؤُسْ. وكان الحذف فيها أولى لأنَّ الأواخر هي محل التغيير.



وقوله وَأَتْبَعَهَا غَيْرُهُمْ سَاكِنَةٌ يعني بعد النقل، فيقولون: هذا الْبُطُّ، ورأيتُ الْبُطَّ، ومررتُ بِالْبُطِيِّ، وكذلك الرِّدَّةُ وَالْحَبَّةُ.

وقوله أو مُبْدَلَةٌ بِمَجَانِسٍ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا نَاقِلًا نحو: هذا الْبُطُّ وَالرِّدَّةُ وَالْحَبَّةُ، ورأيتُ الْبُطَّ وَالرِّدَّةَ وَالْحَبَّةَ، ومررتُ بِالْبُطِيِّ وَالرِّدِّيِّ وَالْحَبِّيِّ.

قال بعض شيوخنا: لم يذكر (س) هذا الوجه، وذكر مكانه في الوقف أنهم يبدلون الهمزة بحسب حركتها واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب؛ ولا ينقلون حركتها إلى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض، فيقولون: هذا الْوُتُّ<sup>(١)</sup>، ومررتُ بِالْوُتِّيِّ، ورأيتُ الْوُتَّا. ويحتمل أن تكون هذه الفتحة قبل الآخر حركة نقل، والأظهر أنها سبب الألف إذ لا تكون الألف إلا بعد فتحة إذ ليس في لغة هؤلاء نقل. وإذ ذكر (س) هذا الفصل لم يذكر هذا الوجه، وذكر غيره من الوجوه، وقال<sup>(٢)</sup>: «إنها في لغة الذي يحققون الهمزة ولا يُسَهِّلُونَهَا». ثم ذكر بعد ذلك أَنَّ الذين يَحْقِفُونَ يَبْقُونَ على تخفيفهم في الوقف، وَيَقِفُونَ على ما يقتضيه لهم القياس في لغتهم. فعلى ما ذكره من ذلك يكون هذا الذي ذكره المصنف هنا من نقل الحركة في الوقف ثم إبدال الهمزة الساكنة بحكم الحركة المنقولة ليس موجودًا في لغة المحققين لأنَّ (س) لم يذكره في وقفهم، ولا في لغة المسهلين؛ لأنَّ مَنْ يَنْقُلُ الهمزة من المسهلين ويبدلها بحكم حركة ما قبلها لا يَخْصُ بذلك الوقف دون الوصل، بل يفعله فيهما<sup>(٣)</sup>.

/وقوله أو مُتَّبِعًا مِثْلَ ذَلِكَ: هذا الْبُطُّ، ورأيتُ الْبُطُّ، ومررتُ بِالْبُطُّ، وهذا [٩: ٧٣/ب] الرِّدِّيِّ، ورأيتُ الرِّدِّيِّ، ومررتُ بِالرِّدِّيِّ، وهذا الْحَبَّةُ، ورأيتُ الْحَبَّةَ، ومررتُ بِالْحَبَّةِ.

(١) أصله الْوُتَّةُ: وهو وسم يُصِيب اللحم ولا يبلغ العظم فيرم، أو توجُّع في العظم من غير كسر.

(٢) الكتاب ٤: ١٧٩.

(٣) زيد هنا في ح ما نصه: ((فتكون واوًا في الرفع وياء في النصب)).

وقوله وربما أبدلت بمجانس حركتها بعد سكون باق فتكون واوا في الرفع وياء في الخفض، مثال ذلك: هذا البطو، ومررت بالبطي، وهذا الرذو، ومررت بالرذوي، وهذا الخبؤ، ومررت بالخبئي. وأما في حالة النصب فإنها تكون ألفا فيه، فيلزم أن يتحرك الساكن بالفتح لأجل الألف، فتقول: رأيت البطا والرذّا والخبّا.

وقوله أو حركة غير منقولة مثال ذلك: هذا الكلؤ، ورأيت الكلا، ومررت بالكلي، وتسكن في ذلك ولا تتحرك.

وقوله ولا يُبدلها الحجازيون بعد حركة إلا بمجانسها وذلك أنها تسكن في الوقف، والهمزة الساكنة عندهم تُقلب إلى حركة ما قبلها نحو راس ويُر ويؤس، فتقول على هذا: هذا الكلا، واقرأ، وهذه الأكْمُو، ويؤضُو، وأهني، الأصل: الكلا<sup>(١)</sup>، واقرأ، والأكْمُو، ويؤضُو، وأهني. وقد انتهى شرح كلام المصنف في المهموز.

وقد ضبطه بعض أصحابنا بما لخصناه من كلامه، فقال: المهموز على لغة من يحقق الهمزة - وهم بنو تميم - إن كان ما قبلها متحركا كالخطأ فتجري فيه الوجوه المذكورة في الصحيح ما عدا التضعيف؛ وبعض العرب يزيد هنا وجها آخر، وهو أنهم يقلبون الهمزة في الرفع إلى الواو وفي النصب إلى الألف وفي الجرّ إلى الياء؛ ويسكن في ذلك ولا يتحرك.

وإن كان ساكنا صحيحا كالبطء والرذء والخبء كان فيه ما كان في الصحيح؛ ويجوز أيضا فيه نقل الحركة وإن أدى إلى بناء مفقود في الاسم أو في الكلام أو إلى النقل من الفتحة. ومن العرب من يكره هذا، فيُنبع حركة الساكن حركة الأول، ويُنبع في النصب. ومن العرب من يقلبها إلى حرف من جنس حركتها، فتكون واوا في الرفع، وياء في الخفض، وألفا في النصب، فيلزم تحريك الساكن فيه بالفتح لأجل الألف.

---

(١) الكلا: العشب.

وإن كان ساكنًا حرفَ علة فقط نحو شَيْءٍ وُضُوءٍ فحُكِمَ حَكَمَ عَيْنٍ وَعَوْنٍ؛  
أو حرفَ مدٍّ ولين نحو نَسِيٍّ<sup>(١)</sup> وُضُوءٍ وِكْسَاءٍ فحُكِمَ حَكَمَ شَرِيفٍ وَقُطُوفٍ وَلِحَامٍ.  
وأما مَنْ يَخْفِفُ من أهل الحجاز فإن كان ما قبلها متحرِّكًا قلبوها إلى حرفٍ  
يجانس حركة ما قبلها؛ أو ساكنًا صحيحًا نقلَ الحركةَ إليها وحذفها، وصار المنقول  
إليه الحركة آخر الكلمة، يجري عليه ما يجري على الصحيح.

قال بعض أصحابنا: وقد يجوز عندي على مَنْ ينقل لأجل الساكنين ويخفف  
الهمزة أن تنقل الحركة؛ ثم تبدل الهمزة حرفًا من جنس الحركة المنقولة، فتقول: هذا  
الْحَبُّ، ومررتُ بِالْحَيِّ، ورأيتُ الْحَبَّ.

أو معتلًا ألفًا نحو كِسَاءٍ فالوقف بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، ثم يجرى مجرى زيدٍ في  
الإشمام والرَّوْمِ والإبدال إن كان منوَّنًا.

أو غيرَ ألفٍ زائدًا للمدِّ أو في حكمه كياء التصغير فالوقف بقلب الهمزة إلى  
حرف من جنس حرف العلة والإدغام نحو نَسِيٍّ وشُوَيٍّْ في تصغير شَاءٍ على رأي.

وإن كان زائدًا لغير مدٍّ أو غيرَ زائد نحو حَبْوٍ /فَعُولٍ من الحَبِّ ونحو سُوءٍ [٩: ٧٤/أ]  
نُقلت الحركة كالْحَبِّ؛ فيجري مجراه.

وقد ضُبط المهموز أيضًا بما لُحِصَّناه من كلام بعض أصحابنا، فقال: ((المهموزُ  
إن كان ما قبل الهمزة ساكنًا حرفَ علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من  
الصحيح؛ أو حرفًا صحيحًا فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح إلا أنك  
تنقل حركة الهمزة قبلها رفعًا وخفضًا ونصبًا في غير منوَّن وإن أدَّى إلى بناء غير  
موجود؛ وتُقرُّ الهمزة ساكنة أو تُقلبها حرفًا من جنس الحركة التي قبلها المنقولة، أو  
تُقرُّها ساكنة إذا أدَّى النقل إلى بناء مفقود في الاسم محرِّكًا الساكن الذي قبلها بحركة

---

(١) النسيء: كل تأخير ومدٍّ إلى مُدَّة.

الحرف الذي قبله؛ أو تُبدل الهمزة واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب. فهذه أربعة أوجه في المهموز الذي تلي همزته حرفًا صحيحًا خلاف الوجوه التي تجوز فيه في الوقف كما تجوز في الصحيح.

وإن كان متحرِّكًا فالوقف عليه كالوقف على نظيره الصحيح إلا التضعيف؛ فيُخلفه أن تُبدل من الهمزة واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب. هذا وقفٌ من حَقِّق الهمزة.

وأما مَنْ خَفَّفَهَا فإن كان ما قبلها متحرِّكًا أبدلها حرفًا من جنس حركتها؛ أو ساكنًا حَذَفَهَا وألْقَى حركتها على الساكن قبلها، فيلزمه ما يَلَزَم غير المعتلِّ من الإسكان والإشمام وروم الحركة والتضعيف والإبدال من التنوين)) انتهى.

مسألة: المخفَّفون<sup>(١)</sup> لا ينطقون بهمزة الابتداء والمنصوب الساكن ما قبله نحو: لبست رِداءً، يجعلونه بين بين، ويُبدلون من التنوين أَلْفًا. ونحو نَسِيءٍ وَمَكْلُوءٍ يَقْلِبُونَ الهمزة من جنس ما قبلها ويدغمون. فإذا سَكَن ما قبلها صحيحًا نحو الحَبَاءِ وَالرِّدَاءِ نُقِلَتْ حركتها إليه، وحُذِفَتْ في الوصل، وأما في الوقف فتسكَّن أو تُشَمُّ أو تُرَام تلك الحركة المنقولة. فإن انضمَّ ما قبلها أو انكسر مثل يَسْتَهْزِئُ وَأَهْنِئُ وَأَكْمُؤُ فَمَنْ يجعل الهمزة بينَ بَيْنَ في الوصل إذا وَقَفَ أبدلها من جنس حركة ما قبلها لأنها تسكن. هذا قول النحويين، لا خلاف عنهم في ذلك.

وأجاز جماعة من أهل القراءات الوقفَ على همزة بينَ بَيْنَ<sup>(٢)</sup>. وهو لا يجوز لأنَّ معناها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ولا حركة في الوقف، وهمزة بينَ بَيْنَ بمنزلة حرف متحرك، ولذلك يَعْتَدُونَ بها في علم العروض، والعربُ لا تقف على متحرك، فقولهم خطأ، وقد أنكر ذلك نبالهم.

(١) ك: المحققون.

(٢) شرح الهداية ص ٦١ - ٦٢.

وكذلك يقفون على ﴿مَنْ السَّمَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿يَسَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> بهمزة بينَ بينَ على أصلهم، وفي المفتوحة بالألف لأنهم لا يرومون المفتوح، ويخبرون في الحذف. والصواب إبدالها ألفاً في الأحوال الثلاثة في لغة مَنْ يسهل، وأن لا روم ولا إشمام في همزة بينَ بينَ، وأن المحذوفة الأولى لزيادتها.

فأما قول أبي العباس المهدوي<sup>(٣)</sup>: «إنه قد يجوز أن يُجمع بين ألفين في الوقف كما يُجمع بين ساكنين في الوقف» فخطأ لا يصحُّ بوجه، قاله ابن هشام، قال: «وقول مَنْ يقول منهم: إنَّ الوقف يصحُّ على همزة بينَ بينَ بشرط روم الحركة لأنها بمنزلة الثابتة لا يصحُّ عند التحقيق».

وقوله والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة وقال في نسخة البهاء الرَّقِّي ونسخة [٩: ٧٤/ب] أخرى عليها خطه: لغة حَمِيَّة، وكذا قال في (الشافية الكافية)<sup>(٤)</sup>:

ولغة حَمِيَّة نُقِلَ إلى مُحَرِّكٍ في الوقف، فاحو المَثَلَا

وقال في شرحها<sup>(٥)</sup>: «ويجوز في لغة حَم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله<sup>(٦)</sup>:

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدُهُ      تُحَمَّدُ مَسَاعِيهِ ، وَيُعَلِّمُ رَشْدُهُ»

انتهى. يعني أنَّ أصله قَصَدُهُ، فوَقَفَ بتسكين الهاء ونقل حركتها إلى الدال قبلها وإن كانت متحركة بحركة آخر الفعل الماضي التي هي الفتحة في الفعل المسند إلى ضمير الغائب المفرد.

(١) ورد هذا في آيات كثيرة أولها الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٢) ورد في آيات كثيرة أولها الآية ٩٠ من سورة البقرة.

(٣) شرح الهداية ص ٦٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٨. وأوله في ح: ولغة لحم.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٠ - ١٩٩١.

(٦) لم أقف عليه في مصادر.

فإن كان المصنف أخذ هذه اللغة من هذا البيت فهو لا حجة له فيه لأنه  
يحتمل أن يكون أصله قَصَدُوهُ، ويكون الضمير عائداً على معنى مَنْ في قوله ((مَنْ  
يَأْتُرُ)) لا على لفظها، فيكون في البيت الحملُ أولاً على اللفظ، ولذلك أفرد الضمير  
في يَأْتُرُ ثم الحملُ على المعنى في قوله ((قَصَدُوهُ))، وأصله قَصَدُوهُ، وحذف الواو، واجتزأ  
بالضمة عنها دلالة على حذفها كما حذفها الآخر من قوله (١):

فلو أنَّ الأَطِيَّا كانَ حَوِي  
وكانَ مَعَ الأَطِيَّا الأَسَاءُ  
وقوله (٢):

إذا ما شاءَ ضَرُّوا مَنْ أرادوا ولا يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِراراً

يريد: كانوا وشاءوا، فحذف الضمير، وأبقى الضمة دلالة عليه، ثم رجع في  
البيت الثاني الحما على اللفظ في قوله ((تُحَمَّدُ مَساعبه، ويُعَلِّمُ شَدُّه)).

ومع احتمال البيت هذا التأويل يسقط الاحتجاج به لأنه إذا دخل الدليل  
الاحتمال سقط به الاستدلال؛ فليست الضمة إذاً في الذال ضمة الهاء، وإنما هي  
لأجل واو الضمير.

وعني هذا المصنف في كتبه بنقل شيء من اللغة الغربية كنقل لغة لحْم وخُرَاعة  
وقُضاعة وغيرهم؛ ولم يلتفت إلى ذلك غيره من النحويين؛ لأنَّ الذين أصلوا علم النحو  
لم يأخذوه عن مثل هؤلاء، والذين نُقلت اللغة، وبهم افتُدي في هذا العلم،  
وأُصِّلَت أصوله، ورجع إليهم في ضبط قواعده من بين سائر قبائل العرب، هم قيس  
وتميم وأسد، ثم هذَيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر  
قبائلهم، وبالجملَة فإنه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قَطُّ، وبهذا يُرَدُّ على مَنْ زعم (٣) أنَّ

(١) تقدم البيت في ٢: ١٣٧. وآخره في ك، ح: السقاة. ل: الشفاة.

(٢) تقدم البيت في ٢: ١٣٨.

(٣) نسب هذا القول لابن هشام صاحب المغازي في الانتقاء ص ٩٢، ٩٣.

الشافعي حُجَّة في اللغة، ولم يؤخذ أيضًا من سُكَّان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من الحَم ولا من جُذَام لجاورتهم لأهل مصر وللقبط؛ ولا من قُضاة ولا من عَسَّان ولا من إياد لجاورتهم لأهل الشام ومخالطتهم لهم؛ وكان أكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر لجاورتهم اليونانية، وكانوا أيضًا نصارى، ولا من بكر لجاورتهم النبط والفرس ومخالطتهم لهم، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سُكَّان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان لمخالطتهم/للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلًا [٩: ٧٥/أ] لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ثم لمخالطتهم الفرس؛ ولا من بني حنيفة وسُكَّان اليمامة ولا من ثقيف وسُكَّان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز لأنَّ الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلونها قد خالطوا غيرهم من الأمم وفَسَدَتْ ألسنتهم؛ ولذلك يُقال عن بعض كُبراء غلمانهم: إنهم كانوا يَلْحَنُونَ. وإنما ذكرتُ هذا الفصل هنا ليُعلم أنَّ التَكثُّر بنقل شيء من لغات هؤلاء ليس من عادة أئمة هذا الشأن ولا من دأب مَنْ أَخَذ العلم عن الأئمة لا عن الصُّحُف وبُطُون المَهَارِق<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) المهارق: الصحائف، جمع مُهْرَق، فارسي معرَّب.

إبدالُ الهاء من تاء التأنيث المتحرِّك ما قبلها لفظاً أو تقديرًا في آخر الاسم  
أَعْرِفُ مِنْ سَلَامَتِهَا؛ وتاءُ جمع السلامة والمحمول عليه بالعكس، وفي هَيْهَاتَ  
وجِهَان، وإن<sup>(١)</sup> سُمِّيَ بها فهي كطَّلَحَة على لغة من أبدل، وكَعَرَفَات على لغة من لم  
يُبدل.

ش: يشمل قوله من تاء ما كانت التاء فيه للتأنيث وما كانت لغير التأنيث؛  
واحترز بـ«(التأنيث)» من تاء التابوت وإن كان بعض العرب قد أبدلها هاء فقال:  
التأبوه؛ لأنَّ ذلك في الوصل والوقف، والاحتراز بها من تاء الفُرات على مشهور اللغة،  
رَبِّ رُيْ سَ بِهِمْ أُنْ تَلْ (٢). سَمِعْتُ عَلَى الْكُرْنِ رَمْلًا فِي الرِّثْ يَرِي. الْكُرْنِ.

وثبت في نسخة بعد قوله من تاء التأنيث قوله: الاسمية، يعني التي تكون في  
الاسم. واحترز بذلك من التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت.  
وقوله المتحرِّك ما قبلها لفظاً مثاله قائمة وطلَّحة.

وقوله أو تقديرًا مثاله الحياة والقناة، فإنَّ أصل هذه الألف حرف علة متحرك  
انقلبت عنه. واحترز بذلك من نحو بِنْتُ وَأُخْتُ، فإنه يصدق عليها أنها تاء تأنيث،  
لكنه لم يتحرك ما قبلها لفظاً ولا تقديرًا، فتقف عليها بالتاء لا بالهاء.

وقوله في آخر الاسم احتراز من أن لا تكون في آخره كحال الاسم الذي هي  
فيه إذا نُثِّيَ نحو طَلَحَتَان وقائمتان؛ فإنها لا تُبدل.

(١) ت: فإن.

(٢) ذكر ابن جني في المحتسب ١: ١٢٩ أنها لغة للأنصار، وفي ص ١٣٠ أنه كان يسميها من  
عامة عُقيل، وشرح الكافية الشافية ٤: ٢١٦١.



وقوله أَعْرِفُ مِنْ سَلَامَتِهَا يعني أَنَّ الإبدال أَعْرِفُ مِنْ إِقْرَارِهَا تاء، وذلك في الرفع والنصب والجرِّ مَنْوَنَةٌ كانت أو غير مَنْوَنَةٍ، وإذا لم تُبدَل أَعْرِفُهَا ساكنة في الأحوال الثلاثة كما قال الراجز<sup>(١)</sup>:

اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مَسَلَمْتُ      مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

بَاتَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ      وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتُ

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. فقال مجيب: مَا أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَتُ.

وسواءً أكانت التاء الموقوفة عليها في مفرد أم جمع نحو قائمة وغلْمة، وعلى لغة الوقف بالتاء كُتِبَ في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَهْمَرَّ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup>. واختلف القراء<sup>(٥)</sup> في الوقف عليها، فمنهم مَنْ وقف بالهاء ومنهم مَنْ وقف بالتاء.

وبعضُ مَنْ وقف بالتاء على /تاء التأنيث إذا كانت مَنْوَنَةٌ أُبدِلَ من التنوين [٩: ٧٥/ب]

ألفاً؛ فقال: رأيتُ شَمَلْتَنَا، وقد تقدَّم الإشارة<sup>(٦)</sup> إلى شيء من هذا في الشرح أول (باب الوقف).

وفي (الإفصاح): «وَأَمَّا مَنْ يَتْرَكُهَا تاء كما كانت في الوصل فإنها تجرى في القياس مجرى سائر الحروف عند بعضهم؛ فيجوز فيها كل شيء بشرطه من الإشتمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً؛ ولا يكون فيها النقل لأنها لا

(١) تقدم الأول والثاني في ص ٣٦٤ بالوقف على الهاء.

(٢) شرح التصريف للثمانيني ص ٢٦١.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٥) التيسير ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٦ - ٥١٨.

(٦) تقدم هذا في ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

يسكن ما قبلها إلا أن يكون ألفًا نحو الحياة والقناة وعَلْقَاة<sup>(١)</sup>، ولا تُثَقَل إلى الألف، وأكثرهم يُسَكِّنُها لا غير، يجعلونها بمنزلة الهاء لأنَّ الأصل فيها أن تُبدَل هاء.

وكذلك تاء الهندات تجري مجرى تاء الثَّبات والبنات، فيجوز فيها الإشمام في الرفع، والزَّوم في النصب والخفض، والتضعيفُ لأنَّ الألف تجتمع مع المدغم، وأكثرهم يسكنها لا غير، يجعلونها بمنزلة الهاء لأنَّ الأصل فيها أن تبدل هاء» انتهى.

ووجهُ مَنْ أبدلها هاء في الوقف أنه أراد أن يفصل بينها وبين التاء التي هي من نفس الكلمة. وقيل: للفرق بين الاسم والفعل، وكان التغيير في الاسم لأنه أخف. قال بعض أصحابنا: هاء الوقف أصلها التاء، لكنها لما لَزِمَت الوقف كانت هاء، فكأنها ألحقت للوقف.

وقوله وتاء جمع السلامة مثاله الهندات.

وقوله واحمول عليه مثاله البنات والأخوات، فإنها جمع بنت وأخت، وليس جمعي سلامة. وكذلك أيضًا أولات، هو محمول على الهندات.

وقوله بالعكس يعني أنَّ الأعراف سلامتها، فتقول: قام الهندات، في الوقف بالتاء. ويجوز إبدالها هاء، روي من كلامهم<sup>(٢)</sup>: كيفَ الإخوة والأخوات؟ وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: دَفُتُ البناءَ من المَكْرَمَةِ. وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لأنها التي للتأنيث، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحدة نحو سَعْلَاة<sup>(٤)</sup> وعَلْقَاة؛ لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم إلى شيء، والتاء في الجمع قريبة من تاء الإلحاق نحو تاء عَفْرِيت لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في الزيدَيْن، فصحت لذلك.

---

(١) العلقاة: واحدة العَلَقَى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٢) حكاها قطرب كما في المقرب ٢: ٢٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٥.

(٤) السعلاة: أنثى الغيلان.

وإنما كانت في الأحوال الثلاثة تاء ولم يعوّض في النصب من التنوين لأنّ نصبه بالكسرة كجرّه ولم يعوّض في الجر؛ فلا يكون ذلك فيما نُصب بالكسرة إذ هو يشبهه. أو يقال: كان ذلك تشبيهاً بالمفرد، فكما كان في الأحوال الثلاثة على حالة واحدة فكذلك هذا.

وفي (الإفصاح): ((فأما ما حكاه الفراء وقُطِرْتُ من الوقف عليها بالهاء فشاذٌ لا يقاس عليه)).

وفي (كتاب اللوامح) لأبي الفضل الرازي أنّ الوقف عليها بالهاء لغة طيّء. وقوله وفي هَيْهَاتَ<sup>(١)</sup> وجهان أحدهما إقرار التاء، والآخر إبدالها هاء، وقد وُقف بالوجهين عليها في السبعة<sup>(٢)</sup>.

وفي (الإفصاح): هَيْهَاتَ عند أئمة النحويين مصدر هَيْهَيْتُ: أسرعْتُ، في الأصل، يقال هَيْهَيْتُ هَيْهَاءَ وَهَيْهَاءَ كما يقال سَرَهَيْتُ<sup>(٣)</sup> سَرَهَفَةً وَسَرَهَافًا، ثم نُقل هذا المصدر، فسُمي به بعد، وبُني على الفتح لالتقاء الساكنين.

وهَيْهَاتِ المكسور عند (س)<sup>(٤)</sup> جمع هَيْهَاءَ المفتوحة، حذفوا تاء التانيث على حدّ طَلّحات، ثم حذفوا الألف، / ولم يقلبوها لأنها في غير متمكن على حدّ تثنية ذا [٩: ٧٦/أ] وتا والذي والتي لعدم تمكّنها؛ وبُنيَت على الكسرة عنده لأنّ الكسرة في الجمع نظير الفتحة في الواحد. وزعم أنّ مَنْ فَتَحَ التاء وقف بالهاء، وَمَنْ كَسَرَ وقف بالتاء، وهو دليله على ما زعم.

---

(١) تقدم الحديث عنها مفصلاً في ١٤: ٣٠٠ - ٣٠٦.

(٢) وقف الكسائي عليها بالهاء، والباقون بالتاء. التيسير ص ٢٠٣، ٣٧٧.

(٣) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩١ - ٢٩٢.

وكذلك الوجهان في الوقف على ﴿يَتَأْتِ﴾<sup>(١)</sup> وعلى (لات) في السبعة<sup>(٢)</sup>.  
وأما ثُمْتُ ورُبَّتْ وَلَعَلَّتْ فالقياس على لات سائع، فيوقف عليهنَّ بالهاء وبالتاء. وقد  
ذهب إلى ذلك المصنف<sup>(٣)</sup> في رُبَّتْ وَثُمَّتْ، قاس الوقف عليهما على الوقف على  
لات، فأجاز فيهما الوجهين. والأحسن عندي الوقف عليهنَّ بالتاء كالوصل.

وقوله وإن سُمي بها - أي بهيات - فهي كطلحة على لغة مَنْ أبدل يعني أنه  
يمنع الاسم الصرف للعلمية والتأنيث، يدلُّ على أَنَّ الهاء فيها للتأنيث فقط كوْهُم  
أبدلوا منها هاء في الوقف.

وكعَرَفَات يعني أنك تجريها مجرى عَرَفَات من الوجوه التي فيها، وذلك على لغة  
من لم يُبدل. وقد ذكر المصنف حكم المجموع بالألف والتاء إذا سُمي به في أوائل  
الكتاب في (أول الأجزاء المصحح الآخر)<sup>(٤)</sup>، وذلك لإعارة على لغة مَنْ لم يُبدل،  
فتقف عليها بالتاء.

\* \* \*

(١) من الآية ٢٦ من سورة القصص.

(٢) وقف ابن كثير وابن عامر على ﴿يَتَأْتِ﴾ بالهاء حيث وقعت، ووقف الكسائي على (لات)  
بالهاء، ووقف الباقون عليهما بالتاء. التيسير ص ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٦.

(٤) تقدم في ١: ١٤٥، ١٥٣ - ١٥٧.

يُوقَفُ بهاء السكت على الفعل المعتلِّ الآخرِ جزءاً أو وقفاً، وعلى ((ما)) الاستفهامية المجرورة وجوباً فيهما، محذوف الفاء والعين، ومجرورةً باسم، وإلا فاختياراً. ويجوز اتصالها بكلِّ متحركٍ حركةً غيرَ إعرابية ولا شبيهة بها، فلا تتصل باسم ((لا)) ولا بمنادى مضموم، ولا بمبنيٍّ لقطعه عن الإضافة، ولا بفعلٍ ماضٍ. وشذُّ اتصالها بـ((عل)).

ش: مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت. وذكر المصنف أنَّ الفعل المعتلَّ الآخر في الجزم أو في الوقف إمَّا أن يكون محذوف العين، نحو: لا تَرِ زيدًا، ورَ بَكْرًا، أو محذوف الفاء، نحو: لا تَقِ زيدًا، وقِ عَمْرًا، أو لا، نحو: اغْزُ، وارِمْ عَمْرًا. فإن كانت حُذفت عينه أو فاوّه ووُقف عليه وجب إلحاق الهاء، وذلك أنه بقي على حرف واحد، فالمحذوف وقفًا في بعض صورهِ يستحيل أن يكون الوقف عليه بالسكون؛ لأنه على حرف واحد لم يتقدمه شيء، ومحال أن يُبدأ إلا بمتحرك. والمحذوف جزءًا لم يبق منه إلا حرف واحد، فلذلك وُقف عليه بالهاء وجوبًا لثبائِن حال وقفه لحال وصله، كما أنَّ مُرِيًّا اسم فاعل من أرى حين وقفوا عليه أتَوْا بلام الكلمة.

وإنما لم تُعد اللام في نحو: قِ زيدًا، ولا تَقِ عَمْرًا؛ لأنَّ الموجب لحذفها قائم موجود، وهو الجزم أو الوقف، بخلاف مُرٍ، فإنَّ الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف، فلذلك كان الحرف اللاحق في قِ ولا تَقِ الهاء، وكان لزومها في الوقف عوضًا من المحذوف من الموقوف عليه الذي هو الفاء والعين لا اللام.

وإن كان غيرَ محذوف العين ولا الفاء فيختار إلحاق الهاء، نحو: اِزِم زيدًا، واغْزُ خالدًا، تقول في الوقف عليهما: اِزِمه، واغْزِه، بإلحاق الهاء، وارِمْ، واغْزُ، بإسكان الميم والزاي، هذا في الموقوف. وأمَّا في المجزوم فكذلك، نحو: لا تَرِمْ، ولا تَغْزُ.

وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع لأنَّ الكلمة قد لحقها [٩: ٧٦/ب] الاعتلال بحذف آخرها؛ /فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة. ووجه اللغة الأخرى أنَّ الكلمة قَوِيَتْ بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف، فشُبِّهَتْ بما لم يُحذف منه شيء.

والمدغم في ذلك كغيره، نحو: لم يُصَلِّ، الأكثر فيه في الوقف: لم يُصَلِّه، بالهاء. وكذلك ما كانت فاءه غير محذوفة بل مبدلة، نحو: لم يَتَّقِ، إذ أصله لم يُوْتَقِ، فأبدلت فاءه تاءً، الأكثر فيه أن تقول: لم يَتَّقِه - في الوقف - بالهاء.

فأما ما أُجحف بالحذف، وذلك قولهم: تَقَى يَتَّقِي، في معنى: اتَّقَى يَتَّقِي، فهذا حُذِفَتْ منه الفاء؛ إذ أصله: اُوْتَقَى يُوْتَقِي، فعلى ظاهر كلام المصنف يجب الوقوف على قولهم لا تَتَّقِ بالهاء، فتقول: لا تَتَّقِه؛ لأنه مما حُذِفَتْ منه فاء الكلمة، ولم نجد لأحد من النحويين نصًّا على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندي أن يكون الوقف بالهاء اختيارًا لا وجوبًا؛ لأنه - وإن حُذِفَتْ فاءه - فإنَّ تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عارضٌ شاذٌّ ليس بمطرَّد في أمثال هذه الكلمة، بخلاف حذف الفاء في نحو قِ ولا تَقِ، فإنه مطرَّد، فلذلك لم يُلْتَفَتْ لهذا الشاذِّ العارض، ولم يُوجِب الوقوف عليه بالهاء، بل ذلك مختار فيه.

وإذا وقفت بالهاء على نحو اغْزُ واذْغُ ولا تَغْزُ ولا تَدْغُ مما آخره مضموم فالأكثر إلحاق الهاء من غير تغيير للضمة. وحكى أبو الخطاب أنَّ بعض العرب يكسر المضموم، فيقول: لم يَغْزِهْ، واغْزِهْ. قال (س)<sup>(١)</sup>: «(وهي لغة رديئة)».

ووجه اللغة الكثيرة - وهو إلحاق الهاء - أنَّ لحاقها لبيان الحركة وسلامتها إما لحق الكلمة من الحذف؛ ولا يكون عوضًا من اللام؛ لأنَّ حذفها إنما كان إعرابًا، فلا

(١) الكتاب ٤: ١٦٠.

يَعْوُضُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْعِوْضَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُعْوَضِ، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ وَجُودِ اللَّامِ،  
فَيَكُونُ الْمَعْرَبُ غَيْرَ مُعْرَبٍ، وَلِأَنَّ حَذْفَ اللَّامِ كَحَذْفِ الْحَرَكَةِ لِأَنَّهُ إِعْرَابٌ، وَالْحَرَكَةُ لَا  
يُعْوَضُ مِنْهَا لِأَنَّهَا إِعْرَابٌ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ، وَحَرَكَةُ الْإِعْرَابِ لَا يُعْوَضُ مِنْهَا.

وَأَمَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ كَسَرَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَمَّا  
رَأَى أَنَّ الْمَحَلَّ فِي الْحَقِيقَةِ لِلجَزْمِ، فَكَأَنَّهُ مُوجُودٌ، فَكَسَرَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَحَصَلَ  
بِذَلِكَ الْعِوْضُ مِنَ التَّحْرِيكِ، وَلِذَلِكَ شَبَّهَهُ (س) <sup>(١)</sup> بِقَوْلِ زَهِيرٍ <sup>(٢)</sup>:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا  
حَيْثُ عَطَفَ جَزْأً عَلَى تَوْهَمِ دُخُولِ الْبَاءِ، فَكَذَلِكَ هُنَا حَرَكٌ بِالْكَسْرِ عَلَى  
تَوْهَمِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

فَرَعَ: قَالَتِ الْعَرَبُ فِي الْوَقْفِ عَلَى لَمْ أُبَالِ: لَمْ أُبَلِّ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا  
تَحْذَفَ، فَتُلْحَقَهُ الْهَاءُ فَتَقُولَ: لَمْ أُبَالِ، أَوْ لَا تُلْحَقَ فَيَسْكُنُ آخِرُهُ، فَتَحْذَفُ الْأَلْفُ  
لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَتَقُولَ: لَمْ أُبَلِّ. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ هُمَا الْمُنْقُولَانِ فِي نَحْوِ لَا تَرْمِ إِذَا  
وَقَفْتَ عَلَيْهِ، وَهِيَ إِحْلَاقُ الْهَاءِ أَوْ سَكُونُ الْآخِرِ.  
وَفِي تَوْجِيهِهِ لَمْ أُبَلِّ: قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (س) مِنْ أَنَّ الْهَاءَ لِلْسَّكْتِ، وَأَصْلُهُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ: لَمْ أُبَالِ،  
لَكِنَّهُ أُجْرِيَ الْوَصْلُ فِيهِ مَجْرَى الْوَقْفِ، كَمَا جَاءَ ﴿كُنَيْيَةً﴾ <sup>(٣)</sup>، فَصَارَ لَمْ أُبَالِ فِي اللفظِ  
بِمَنْزِلَةِ عُدَافِرٍ <sup>(٤)</sup>، فَكَمَا يَقُولُونَ: عُدْفِرٌ، فَيَحْذِفُونَ الْأَلْفَ، فَكَذَلِكَ <sup>(٥)</sup> قَالُوا: لَمْ أُبَلِّ.

---

(١) الْكِتَابُ ٤ : ١٦٠.

(٢) تَقْدِمُ الْبَيْتِ فِي ٣ : ٢٤٩.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ. ﴿فَأَنَّا مَنْ أَوْفَى كَيْفَهُ بِسَمِيهِ. فَيَقُولُ هَازِمٌ أَقْرَهُ وَأَكْنِيئَةً﴾.

(٤) الْعُدَافِرُ: الشَّدِيدُ الصَّلْبُ مِنَ الْإِبِلِ.

(٥) ت: لَذَلِكَ.

وزهب<sup>(١)</sup> /أبو علي<sup>(٢)</sup> إلى أنهم توهّموا سكون الآخر، فحُذفت الألف لذلك، وألحقوا الهاء وهي ساكنة، فحرّك الآخر بالكسر.

قال بعض أصحابنا: ((وأمّا قولهم لم أُبَلِّه فأصلها لم أُبال، فحُذفت الألف، فصار لم أُبل، ثم ألحقوا هاء السكت إمّا لأنهم توهّموا الأصل - وهو الكسر - فأدخلوا الهاء لأجله، فالتقى الساكنان، فانكسر الأول، وهم قد يُراعون الأصل في نحو الحَمَر، فلم يَحذفوا همزة الوصل، وكذلك في يَهَبُ ونحوه، فحذفوا الواو لأنّ الأصل يَفْعَل لولا حرف الحلق. وإمّا أن يكون أصله لم أُبال، فأدخلت الهاء كما في اغز؛ لأنه جعل اللام آخر الكلمة، فلم يكن يجزئها لئلا يجتمع عليه الاختلال، لكنه كسر لتوهّم الجزم، كما في ادْعِه، وحُذفت الألف لذلك أيضًا.

وقد يُقال: دخلت الهاء مما اختلّ منه حين جُزم الجُزم الثاني وانحذفت الألف؛ فتكون لمجرد العَوَض كما في شَيْء، فالتقى الساكنان، فانكسر الأول، وفيه نظر)) انتهى كلامه.

وذكر المصنف أيضًا أنّ (ما) الاستفهامية إمّا أن تكون مجرورة باسم أو مجرورة بحرف؛ إن كانت مجرورة باسم نحو: مَجِيءٌ مَ جئت؟ فإذا وقفت وجبت الهاء، فتقول: مَجِيءٌ مَهْ؟ ومثْلُ مَهْ؟ وإن كانت مجرورة بحرف، نحو: لَمْ تَفْعَلْ؟ وَعَمَّ تَسْأَلْ؟ فالأحسن إلحاق الهاء، فتقول: لِمَهْ؟ وَعَمَّهْ؟ ويجوز: لَمْ؟ وَعَمَّ؟ بالإسكان.

وإنما كان هذا لأنّ الجارّ الحرفيّ متصل بالكلمة كالجزء منها، فصارت كأُثْمًا على حرفين، فأشبهت اِزْمَةً، وأمّا الاسم فليس متصلًا بالشيء كاتِّصال الحرف، فلزم كون الاسم على حرف واحد، فأشبهَ قَهْ.

(١) وزهب ... فحذفت الألف لذلك: سقط من ت.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٧٨ - ٢٧٩ والمنصف ٢: ٢٣٣.



والوقفُ بغير هاء فيما حرف الجرِّ منه على أزيدَ من حرف واحد، فتقول: علام؟ وإلام؟ أقلّ منه فيما كان على حرف واحد نحو: بيم؟ ولم؟ وقد جاء في السبعة<sup>(١)</sup> الوقوف بالهاء على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء، وذلك لاتباع رسم المصحف، والذين نقلوا اللسان العربيّ ذكروا أنَّ الأكثر والأفصح الوقوف بالهاء.

وقد جاء في الشعر سكون ميم (ما) الاستفهامية إذا كانت مجرورة بالحرف في الوصل؛ وذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يا أبا الأنسودِ لمْ خَلَيْتَنِي      هُموم طارِقَاتٍ وَذَكْرُ

وقولُ المصنف محذوفُ الفاء والعين ليس بجيد لأنَّ ظاهره أنه يكون محذوفهما؛ وليس كذلك، وإنما هذا موضع (أو)، فكان يقول: محذوف الفاء أو العين.

وانتصاب محذوف على أنه حال من الفعل المعتل الآخر، ومجرورةً باسم حال من (ما) الاستفهامية المجرورة. ويجوز أن يكونا حالين من الضمير في قوله وجوباً فيهما، فيعود كل حال منهما لما يناسبه، كما تقول: هند وزيدُ مررتُ بهما قائمةً ضاحكاً.

وقوله ويجوز اتّصالها بكلِّ متحركٍ حركةً غيرَ إعرابية حركةً غير الإعراب تشمل حركة البناء، نحو حركة الواو من (هو)، وحركة غير البناء مما حركته لازمة، نحو:

---

(١) تفرد البزّي - وهو أحد رواة ابن كثير - بالوقف بالهاء من طريق ابن غلبون. التيسير ص ٢٠٦ والإقناع ص ٥٢٤.

(٢) البيت في معاني القرآن للقرءاء ١: ٤٦٦ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥٤٦ وفيه تحريجه. ذُكر: جمع ذُكرى، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذُكرة بمعنى ذكرى.

الزيدان والزيدون، وذلك في الأحوال الثلاثة، فهذا وما قبله يجوز فيه الإسكان، ويجوز فيه [٩: ٧٧/ب] فيه إلحاق الهاء، نحو: هُوَ، وَهِيَّة، وَثُمَّ، وَإِنَّ، والزيدان، والمسلمون، قال حسان<sup>(١)</sup>:  
 إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغُلَامُ      فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ  
 ويجوز الوقف بالسكون، فتقول: هُوَ، وَهِي، وَثُمَّ، وَإِنَّ، والزيدان، والزيدون.

وإنما لحقت الهاء في الضاربين والضاربون لأنَّ حركة النون ليست بإعراب فتدخل لبيانها؛ وإنما دخلت الهاء هنا لأنها لو سكنت لكان قبلها ساكن آخر، فكروها اجتماع الساكنين كما كروها حذف حرف وسكون آخر في نحو لم يَزَمْ؛ فدخلت الهاء لذلك ولحفظ الحركة؛ لأنَّ هذه الكلمة - وإن كانت معربة - أشبهت المبنية لأنَّ آخرها كالمبني، ولأنه إذا لحقت الهاء ما ليس قبل آخره ساكن نحو هِيَّة فالأولى أن تلحق ما سكن قبل آخره، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَا رَبِّ خَالٍ لَكَ مِنْ عَرِيْنَةٍ      حَجَّ عَلَى قَلِيصٍ جَوِيْنَةٍ  
 فَسَوْتُهُ مَا تَنْقُضِي شَهْرِيْنَةٍ      شَهْرِي رَبِيْعٍ وَجُمَادِيْنَةٍ

ويُرد على قول المصنف حركةً غير إعرابية جملة حركات ليست إعرابية، ولا تلحق الاسم الذي تكون فيه الهاء في الوقف:

من ذلك حركة الإتياع، نحو قراءة مَنْ قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> بكسر الدال إتياعاً لحركة اللام بعدها، فهذا ونحوه إذا وقفت عليه لم تلحقه الهاء، فلا تقول: الْحَمْدَةُ. ومنها حركة الحكاية، نحو قولك: مَنْ أَحْمَدَ يا هذا؟ إذا حكيت قول القائل: رأيتُ أَحْمَدَ، ثم أردت الوقف عليه، فلا تقول: مَنْ أَحْمَدَةُ؟

(١) تقدم البيت في ٩: ٢٩.

(٢) تقدم الرجز في ١: ٢٣٩.

(٣) من الآية ٢ من سورة الفاتحة. وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي والحسن البصري كما في المختضب ١: ٣٧.

ومنها حركة التقاء الساكنين العارضة للكلمة بعد أن لم تكن فيها، نحو حركة الميم في ﴿قُرْآنًا﴾<sup>(١)</sup>، فلا تقف على مثل هذا بالهاء، فلا تقول: قُمة. ومنها حركة النقل، نحو حركة الميم في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>، لا تقول في الوقف على الفعل: أَلَمْ تَعْلَمَ؟

فهذه جملة من الحركات، كل واحدة منها يصدق عليها أنها حركة غير إعرابية، ومع ذلك فلا تلحقها الهاء، وإنما عبارة النحويين في هذا أنه يجوز أن تلحق الهاء كل متحرك حركة بناء لازم، وهي عبارة المصنف في غير<sup>(٣)</sup> هذا التصنيف.

وقوله ولا شبيهة بها أي: ولا حركة شبيهة بحركة الإعراب، وقد بينّاها هو بعد ذلك بقوله: فلا تتصل باسم لا - نحو: لا رجل - ولا بمنادى مضموم، ولا بمبني لقطعه عن الإضافة - نحو [يا جعفر]<sup>(٤)</sup> و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(٥)</sup> - ولا بفعل ماضٍ نحو ضَرَبَ. وزاد في بعض كتبه<sup>(٦)</sup>: «(ولا بالعدد المركب)» نحو ثلاثة عشر. وعلة هذه - وإن كانت حركات بناء - كونها شبيهة بحركات الإعراب؛ ألا ترى<sup>(٦)</sup> أنَّ بناء رَجُلٍ وَجَعْفَرٍ وقبل وبعد والعدد المركب إنما هو شيء حادث عند وجود لا والنداء والقطع عن الإضافة وتركيب العدد؛ فصارت هذه الحركات شبيهة بحركات الإعراب لوجودها عند مقتضاياتها وانتفائها عند عدمها ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

(١) من الآية ٢ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٠٠.

(٤) يا جعفر: تنمة يستقيم بها السياق.

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) ألا ترى ... شبيهة بحركات الإعراب: سقط من ت.

وأما حركة الفعل الماضي - وإن كان مبنياً في الأصل - فإنه شبيه بالمضارع، وقد ذكر النحويون جهة /شَبَّهَ/ بالمضارع، على أنَّ في لحاق الهاء لحركته خلافاً سنذكره، واختار المصنف أن لا تلحق أصلاً.

وجماع القول في حركة المبنِّي في الوقف عليها أنَّ المبنِّي الذي هو متحرك إن كانت حركته مُشَبَّهة بحركة الإعراب بوجه ما فالوقف بالسكون؛ وقد تقدَّم ما حركته مُشَبَّهة بحركة الإعراب، وهو ما حركته البناء فيه عارضة.

واختلف في الفعل الماضي على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تلحقه، وهذا مذهب (س) وجمهور أصحابنا<sup>(١)</sup>، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «وكذلك الأفعال نحو طَنَّ وضَرَبَ، لَمَّا كانت اللام قد تَصَرَّفَتْ [حتى]<sup>(٣)</sup> يدخلها الرفع والنصب والجزم شُبَّهَتْ بأحمر». يريد (س) أنَّ الماضي - وإن كان مبنياً - لا تدخله الهاء للوقف لأن آخر الماضي هو الذي يعرب في المضارع، فصار له بذلك قوة، فلم تدخل عليه الهاء.

والمذهب الثاني: أنها تلحقه مطلقاً. ووجهه أنه مبنِّي على حركة لازمة له، فلحقته قياساً على غيره من المبنَّيات.

والمذهب الثالث: أنها تلحقه إذا لم تُخَفَّ لَبَسًا، ولا تلحقه إن خفت لَبَسًا، فتقول في قَعَدَ: قَعَدَهُ، ولا تقول في ضَرَبَ: ضَرَبَهُ لئلا يلتبس بأنَّ الهاء ضمير مفعول، بخلاف قَعَدَهُ فإنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، فلا يلتبس.

ومن الأحكام المنجزة إلى ما أتصل بالماضي أنه إذا لحقته تاء الضمير نحو انطلقتُ ففي لحوق الهاء حركة التاء خلاف بين النحويين:

(١) وجمهور أصحابنا ... يريد س أن الماضي: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٤.

(٣) حتى: من الكتاب.

منهم مَنْ منع ذلك، وقال: لو جاز ذلك لجاز ضَرْبَتُهُ وأنت تريد الوقف، وهذا لا يجوز لالتباسه بالمصدر والمفعول، ففي تاء الخطاب يلتبس بالمصدر والمفعول إن كان الفعل متعديًا نحو ضَرْبَتُهُ، وبالمصدر إن كان لازمًا نحو انْطَلَقْتُهُ. واستدلَّ على صحة هذا المذهب بأنهم يقولون: مُسْلِمَانِهْ وَمُسْلِمُونِهْ، حكاية (س)<sup>(١)</sup> عن العرب، ولا يقولون: يَضْرِبَانِهْ ولا يَضْرِبُونِهْ.

ومن النحويين مَنْ أجاز ذلك، وقال: الدليلُ على صحة ذلك أنَّ الخليل حكى عن العرب: ضَرْبَتُهُ، والهاء للوقف، وإن جاز أن تكون للمفعول، ولو بطل ذلك لبطل ما حكاه عنهم من قولهم<sup>(٢)</sup>: لَيْتَهُ وَلَعَلَّهُ؛ لأنه يلتبس باسم ليت ولعل، وقد حكاه عن العرب.

فأما الوقف على هَلُمَّ فقد قالوا: هَلُمَّ .

وإن لم تكن الحركة شبيهة بحركة الإعراب فإما أن يكون الموقوف عليه ضميرًا أو غير ضمير:

إن كان ضميرًا هاءً وتحرك ما قبله فالإسكان نحو ضَرْبُهُ أو سكنَ حرفَ علة فالإسكانُ نحو رماهَ وغزاهَ ورموهَ وغزوهَ؛ أو صحيحًا فالإسكانُ نحو ضَرْبَتُهُ، ويجوز النقل، فتقول: ضَرْبَتُهُ واضْرِبُهُ، وقال زياد الأعجم<sup>(٣)</sup>:

عَجِبْتُ ، والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ      مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

وكذلك مِنْهُ وَعَنْهُ إِنْ نُقِلَ، وإلا سكن فقال: مِنْهُ وَعَنْهُ.

(١) الكتاب ٤: ١٦٣.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٢.

(٣) تقدم البيت في ٢: ١٤٠.

ومنهم<sup>(١)</sup> مَنْ إِذَا سَكَّنَ الْهَاءَ يَكْسِرُ السَّاكِنَ قَبْلَهَا، فيقول: ضَرَبْتُهُ وَأَخَذْتُهُ فِي ضَرَبْتُهُ وَأَخَذْتُهُ، وَلَا تَلْحَقُ الْهَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا لِأَجْلِ التَّكَرُّارِ فِيهَا مَعَ هَمْسِهَا، وَلِذَلِكَ أَغْنَى النُّقْلُ عَنْهَا لَمَّا امْتَنَعَ دُخُولُهَا.

[٩: ٧٨ ب] وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ غَيْرَ هَاءٍ فَالْإِسْكَانُ وَلِحُوقِ الْهَاءِ نَحْوُ غُلَامِيَّةٍ، /وَعُلَامِي فِي لُغَةٍ مَنِ فَتَحَ الْيَاءَ، وَيَضْرِبْنِي وَيَضْرِبُنِي وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُهُ عَلَى خِلَافِ تَقَدُّمِ فِي لِحُوقِ الْهَاءِ لِهَذَا النَّوْعِ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُهُ، وَفِي لُغَةٍ<sup>(٢)</sup> تُشَبِّعُ كَسْرَةَ الْهَاءِ فَتَقُولُ: ضَرَبْتُهُ وَأَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ.

وَيُخْتَصُّ كَافُ ضَمِيرِ الْخُطَابِ فِي الْمُؤَنَّثِ<sup>(٣)</sup> بِلِحُوقِ سَيْنٍ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ وَشَيْنٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ؛ وَذَلِكَ عَوْضٌ مِنَ الْهَاءِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعَانِ.

• مَا قَلَّ سَاكِنٌ أَوْ مُتَحَرِّكٌ حَرْفِيٌّ، نَظَرُهُ مِنْ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْمُنْعَنِ فِي الْيَوْمِ وَالْإِسْثَامِ وَالنُّقْلِ وَالتَّضْعِيفِ بِالشَّرْطِ الْمَتَقَدِّمَةِ عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ.

وَإِنْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَيْرَ ضَمِيرٍ أَوْ ضَمِيرًا غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ فَالْإِسْكَانُ أَوْ لِحُوقِ الْهَاءِ؛ وَسَوَاءٌ أَكَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا أَمْ سَاكِنًا، فَتَقُولُ: هُوَ وَهِيَ وَلَيْتَهُ وَبَعْلَبَكَّةَ وَيَا مُسْلِمَانِي وَيَا مُسْلِمُونِي. وَإِطْلَاقُهُمْ يَقْتَضِي جَوَازَ: نَزَالَهُ، وَكَذَلِكَ رَفَاشُهُ. وَيَجُوزُ الْإِسْكَانُ.

وَقَدْ نَابَتِ الْأَلْفُ عَنِ الْهَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَذَلِكَ فِي حَيَّهَلٍ وَأَنَا، قَالُوا: حَيَّهَلُهُ وَحَيَّهَلُ وَحَيَّهَلَا، وَالْهَاءُ الْأَصْلُ، وَالْأَلْفُ كَأَنَّهَا عَوْضٌ عَنْهَا.

---

(١) هُم بَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ مِنْ بَنِي عَدِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٤: ١٨٠.

(٢) الْكِتَابُ ٤: ٢٠٠.

(٣) الْكِتَابُ ٤: ١٩٩ - ٢٠٠. لِحَاقِ السَّيْنِ لُغَةً بِكَرِّ بْنِ وَائِلٍ، وَتُسَمَّى الْكَشْكَشَةُ، وَلِحَاقِ

الشَّيْنِ لُغَةً أَسَدَ وَتَمِيمَ، وَتُسَمَّى الْكَشْكَشَةُ. الْإِرْتِشَافُ ٢: ٨٢٣.

وأما (أنا) فسمع فيه أنه بالهاء، ومن كلام حاتم الطائي، وكان قد أُسر، فقدم إليه بعير ليفصده، فنخره، وقال<sup>(١)</sup>: هذا فصدي أنه.

ووقف عليه أيضًا بالألف، فقالوا: أنا، وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين<sup>(٢)</sup>؛ إذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه: أنه كما قلت في الوقف على هذا: هذا.

وأجاز بعضهم الوقف على أنا بالإسكان، فتقول: أن<sup>(٣)</sup>، ولم يُسمع، وإنما هو قياس على المبني الذي آخره متحرك حركة غير عارضة.

فرع: ما آخره متحرك حركة وضعت عليها الكلمة - وذلك المرخم بحذف<sup>(٤)</sup> التاء - إما أن يكون بعد حذفها يبقى على حرفين أو على أزيد:

إن بقي على حرفين نحو يا هب يا عد، ووقفت عليه، وجبت الهاء أو ألف الإطلاق في الشعر، ولزم التعويض لما لحق الكلمة من الإخلال بتوالي الحذف؛ لأنه لا يبقى على حرفين إلا ما كان قد حذف منه حرف وحذفت تاء التانيث أيضًا للترخيم؛ فتوالي الحذف عليه، فلم يكن بد من التعويض.

وإن كان يبقى بعد حذف تاء التانيث على أزيد من حرفين فالأفصح أن تقف بالهاء؛ فتقول في الوقف على يا فاطمة: يا فاطمة. ومن العرب من يسكن فيقول: يا فاطمة. ووجه إلحاق الهاء أن الاسم بعد حذف الهاء بقي آخره مفتوحاً فتحة لازمة، فأشبهه حركة البناء اللازمة، فكما تقف على إن: إنه، فكذلك تقف على يا حرملة: يا حرملة. وإنما كان إلحاق الهاء أفصح لأن الهاء تدخل فيما لم يُحذف من آخره شيء،

---

(١) تقدم في ٢: ١٩٤.

(٢) تقدم مذهبهم هذا في ٢: ١٩٤.

(٣) تقدم في ٢: ١٩٦ أن قطرباً حكاه.

(٤) ح: بخلاف.

وهو فصيح، فدخولها فيما حُذف منه شيء أولى لتكون عوضاً من المحذوف، وهو التاء. وجاز تعويض الهاء من تاء التانيث لأنَّ التاء قد كان تُبدل منها هاء في الوقف، فعُوِّضت منها بعد الحذف.

ويجوز في القوافي المطلقة بحرف العلة أن تجعل الألف التي للإطلاق عوضاً من الهاء بعد الحذف؛ قال<sup>(١)</sup>:

عُوجِي علينا ، وارزِعي ، يا فاطمًا

[٩: ٧٩/أ] وَسَوَّغَ الاجْتِرَاءَ بِالْألفِ الإِطْلَاقَ / عن الهاء كَوْنُ الهاءِ يَطْلُقُ بِهَا وَكَوْنُهُمَا حَلْقَيْنِ، فلما اشتركا في ذلك ساغ إبدال إحداهما من الأخرى. ومن الإطلاق بالهاء قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ      مُتَلَجِّجٌ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ  
عَارِضٍ زُرَّاءَ مَنْ نَشِمٍ      غَيْرِ بَانَاتٍ عَلَى وَتْرَةٍ

والإطلاق بالهاء كثير.

ولا يختصُّ لحاق الهاء في المنادى المرخَّم المحذوف منه التاء بالمتحرِّك ما قبلها؛ بل لو كان ساكنًا لكان حكمه حكم المتحرِّك في اللحاق وفي الوقوف عليه بالإسكان؛ فلو رَحَّمَتِ سِعْلَاةٌ<sup>(٣)</sup> ووقفت عليها لقلت: يا سِعْلَاة، بالحاق الهاء، وبالإسكان، فقلت: يا سِعْلَا، كحال الوصل.

والحاق الهاء في النوعين إنما هو على لغة من ينتظر الحرف، وأما من لا ينتظر الحرف بل يجعله منتهى الاسم فينبهه على الضمِّ لفظاً أو نيةً فلا يلحقه الهاء؛ فلا

(١) تقدم البيت في ١٤: ٦٥.

(٢) الديوان ص ١٢٣. وتقدم الثاني في ١٩: ٣٩٠. بنو ثعل: قبيلة من طيء ينسب الرمي إليهم.

ومتلج: مُدخل. والقتَر: بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلا يفطن له الصيد فينفر منه.

(٣) السعلاة: أنثى الغيلان.



تقف على يا فاطمُ ويا هبُ ويا سِغلاً وأنت تقدر الضمة إلا بالإسكان، أو بالزوم والإشمام فيما يجوز فيه ذلك بشرطه.

وإذ قد فرغنا من القول في المبني المتحرك فلنشرع في القول على المبني الساكن لتتم الفائدة بتفصيل القول في النوعين؛ فنقول: الساكن إن كان صحيحاً بقي في الوقف ساكناً كحاله في الوصل إلا إن كان مُشَبَّهًا بالتنوين؛ فإنه إن انفتح ما قبله - وذلك النون الخفيفة ونون إذن - قلب ألفاً، نحو: إذا، وَلَنَسْفَعًا، في: إذن، و﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup>. وإن انضم أو انكسر، نحو: اضربن، واضربن، وهل تضربن، وهل تضربن، حذفت النون، وعاد ما كان حذفت بسببها، فتقول: اضربوا، وهل تضربون، واضربي، وهل تضربين، هذا قول الخليل، قال (س)<sup>(٢)</sup>: «وهو قول العرب».

وأجاز يونس أن تبدل من النون المنكسر ما قبلها ياء، ومن النون المضموم ما قبلها واوًا، فتقول: اضربي واضربو. وهذا موافق في الصورة لقول الخليل إلا أن الخليل يعتقد أن الياء والواو ضميران، ويونس يعتقد أنهما بدل من النون. قال (س)<sup>(٣)</sup>: «وينبغي ليونس أن يقول على قياسه في الوقف: هل تضربو وهل تضربي». وقد تقدّم الكلام<sup>(٤)</sup> على هذه المسألة مشبعاً في الفصل الثاني من (باب نوني التوكيد).

وإن كان معتلاً ألفاً جاز إقرارها، وإبدالها واوًا، وإبدالها ياء، وقلبها همزة، إن كانت آخر فعل نحو رمى، فتقول: رمى، ورمو، ورمي، ورمأ. وفي إلحاق الهاء فتقول: رماه خلاف. أو آخر اسم فالإقرار كالوصل، وإبدالها همزة، وإلحاق هاء السكت بعدها، فتقول: هذا، وهذا وهذا. وشذ قلب الألف هاء، نحو: من هُئِه، إلا آخر مندوب فالهاء فقط.

(١) من الآية ١٥: من سورة العلق. ﴿كَلَّا لَئِنْ لَرَبَّنَا لَسَتُمْعَا إِلَىٰ نَاصِيَةٍ﴾.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٢.

(٣) الكتاب ٣: ٥٢٣.

(٤) تقدم في ١٤: ٣٨٤ - ٣٨٥.

أو ياء اسمًا ضمير متكلم نحو غلامي وإني وأكرمني وميتي، فإقارؤها ساكنة كحالتها في الوصل، وحذفها وإسكان ما قبلها فتقول: غلام وإن وأكرم من ومن.

قال (س) <sup>(١)</sup> وابن السراج <sup>(٢)</sup>: «ترك الحذف أقيس». وحذفها من الفعل أحسن منه من الاسم؛ لأنها في الفعل قبلها نون وقاية، ولذلك كان في القرآن كثيرًا بخلاف غيره، قرأ أبو عمرو <sup>(٣)</sup>: ﴿أَكْرَمَن﴾ <sup>(٤)</sup>، و﴿أَهَانَن﴾ <sup>(٥)</sup>، وقال الأعشى <sup>(٦)</sup>:  
ومن شاني كاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنكرن

[٩: ٧٩/ب] / وإنما جاز حذف الياء في هذا النوع لشبهها بياء قاضٍ لأنها ساكنة قبلها كسرة؛ فمن أسقطها في قاضٍ أسقطها هنا. وسواء أكانت مجرورة بالإضافة أو باسم أم منصوبة بفعل وما أشبهه قبلها نون وقاية أو لا. وإطلاقهم يقتضي جواز الحذف في عليكني في الإغراء، فتقول: عليكن.

ومن حرّك الياء في غلامي واتبعني لم يحذف كما لم يحذف: رأيت القاضي، و﴿بَلَعَتِ التَّرَاقِي﴾ <sup>(٧)</sup> لتحرك الياء، فإن شاء أثبتتها ساكنة، وإن شاء أبقي الحركة، وأدخل هاء السكت، كما فعل ذلك في: غلامكه وضربكه. والياء أولى بذلك لخفائها، ولأن السكون يزيدها خفاء.

أو ضمير مخاطب، وذلك: اضربي، واقتلي، فقد تقدّم أنّها قد تُحذف في فاصلة أو قافية.

(١) الكتاب ٤: ١٨٦.

(٢) الأصول ٢: ٣٧٩.

(٣) الكتاب ٤: ١٨٦ والسبعة ص ٦٨٤ - ٦٨٥.

(٤) من الآية ١٥ من سورة الفجر.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الفجر.

(٦) الديوان ص ٦٩ والكتاب ٤: ١٨٧. الشانئ: المبعض. والكاسف: العابس المتغير اللون.

(٧) من الآية ٢٦ من سورة القيامة.

أو حرفاً صلةً ضمير نحو: يَحيى، وعليه، وحذفت في الوقف، والياء المتولدة من إشباع الحركة في مبني<sup>(١)</sup> كصلة مبني أو معرب كصلة الضمير؛ فمثال المتولدة في مبني قولهم: هذِهِ أُمُّ اللَّهِ، ومثال ذلك في المعرب قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَلِكِي﴾ يوم الدين ﴿٢﴾. فإذا وقفت على (هذهي) أو (مَلِكِي) حذفت الياء، وجاز في الحركة ما جاز في نظائرها.

أو في اسم إشارة نحو هذي فتُقرّ، ولا يجوز حذفها لأنها دخلت لمعنى، ويجوز قلبها هاء في الوقف.

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْهَاءَ وَقَفًا وَوَصْلًا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: أَفْعَى وَصَلًا وَوَقَفًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّعُ الْهَاءَ فِي الْوَصْلِ، فَتَوَلَّدَ الْيَاءُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي (بَابِ الْإِشَارَةِ)<sup>(٣)</sup>.

أو في نُدْبَةٍ فَتَلْحَقُ الْهَاءُ، نَحْوُ: وَادَّهَابَ غُلَامِكِيَّةً.

وإن كان معتلاً واواً اسماً ثَبَّتَتْ، نَحْوُ: ظَلَمُوا، وَرَمَوْا، أَوْ حَرْفًا صِلَةً لضمير حُذِفَتْ نَحْوُ: عَلَيْكُمُ، وَمِنْهُمْو، وَمِنْهُو. أَوْ فِي نُدْبَةٍ لَحِقَتْ الْهَاءُ نَحْوُ: وَادَّهَابَ غُلَامَهُو.

وقوله وَشَدَّ اتِّصَالُهَا بِ(عَلٍ) قَالُوا: مِنْ عَلٍّ، قَالَ الرَّاجِزُ<sup>(٤)</sup>:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُ لَهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عَلٍّ

ووجهُ الشذوذ أنَّ هذه حركة بناء عَرَضَتْ عِنْدَ قَطْعِ (علا) عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ فَهِيَ كحركة قَبْلُ وَبَعْدُ.

(١) في المخطوطات: بيان.

(٢) من الآية ٤ من سورة الفاتحة. ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾. روى بعض أهل مصر والمغرب عن ورش

أنه يشيع الكسرة إذا أتت بعدها ياء، والضممة إذا أتت بعدها واو. الكشف ١: ٣٣.

(٣) تقدم باب الإشارة في ٣: ١٨١ - ٢١٦ ولم يذكر فيه هذه المسألة.

(٤) تقدم البيتان في ٨: ٨٦.

ص: وقد يُوقَفُ على حرفٍ واحدٍ كحرف المضارعة، فيُوصَلُ بهمزةٌ تليها ألف؛ ورُبَّمَا اقتصَر على الألف. ويُجرى الوصلُ مجرى الوقف اضطرارًا، ورُبَّمَا أُجرِيَ مُجرَاهُ اخْتِيَارًا، ومنه إبدالُ بعضِ الطائِئِينَ في الوصل ألفَ المقصور واوًا.

ش: مثالُ المسألة الأولى قول الراجز<sup>(١)</sup>:

إِنْ شِئْتُ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا      اللَّهُ خَيْرًا رَزَّاهُ فَأَسْمَعَا  
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا      وَلَا أَرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَا

فَقُولُهُ ((وإن شَرًّا فأَا)) يريد: وإن شَرًّا فشرًّا، فوقفَ على حرف واحد، وهي الفاء الواقعة جوابًا للشرط، وحذف ما بعدها، وأتى بعدها بهمزة، وبعد الهمزة ألف. وقوله ((إلا أن تأَا)) يريد: إلا أن تشاء، فحذف وأبقى حرف المضارعة، وأتى بعدها بهمزة زائدة وبعدها بآلف. وقوله ((إلا أن تأَا)) فيه شاهد على إبقاء حرف المضارعة. وقوله ((وإن شَرًّا فأَا)) فيه شاهد على الوقوف / على حرف كحرف المضارعة، وليس بحرف مضارعة. وإنما زيدت الهمزة بعد هذين الحرفين لأنَّ أبيات<sup>(٢)</sup> الرجز قبله حرف رويهِ العين؛ ألا ترى إلى قوله ((فَدَعَا)) و((أَسْمَعَا))، فلم يُمكنه أن يزيد عينًا لأنَّها ليست من حروف الزيادة، فزاد الهمزة لتكون مقارنة للعين؛ ألا ترى أنَّ الهمزة تُبدل من العين، وهذا من البدل المقيس في الضرائر، وهو أن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج، كقول الراجز<sup>(٣)</sup>:

بُنِيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ      الْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ وَالطُّعْمُ

(١) الرجز لِلْقَيْمِ بن أوس في النوادر ص ٣٨٦ أجاب به امرأته. والثالث والرابع بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٢١ والكامل ٢: ٥٣١ وسر الصناعة ١: ٨٣.

(٢) ح: إثبات. وهي غير معجمة في ك.

(٣) ينسب البيتان لامرأة تقولهما لحفيدها. النوادر ص ٤٠٠ والكامل ٢: ٩٨٦ وأمالى ابن الشجري ١: ٤٢١ وفيه تحريجه.

فأتى بالميم قافية مع النون لتقاربهما؛ ألا ترى أنَّ النون تُبدل ميمًا. وكذلك قول الآخر<sup>(١)</sup>:

إِذَا جَلَسْتُ فَاجْعَلَانِي وَسَطًا      إِيَّيَّ شَيْخٍ ، لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا

فأتى بالبدال قافية مع الطاء لتقاربهما في المخرج؛ ألا ترى أنَّها تُبدل منها، قالوا: مَطَّ الحَرْفَ وَمَدَّهُ، وَبَطَّعَ الرَّجْلُ وَبَدَعَ<sup>(٢)</sup>، وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

إِيَّيَّ لَهَا بَعِيزُهَا الْمُدَّلُّ      أَحْمِلُهَا ، وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ

فأتى بالراء قافية مع اللام لتقاربهما أيضًا؛ ألا ترى أنَّها تُبدل منها، قالوا: وَجَلَّ وَوَجَرَ، وَأَوْجَلَّ وَأَوْجَرَ.

ومثال الرجز الأول - وهو الذي تعاقب فيه العين والهمزة - قول الآخر<sup>(٤)</sup>:

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً      فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهُ

وقوله وَرُبَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْأَلْفِ مثله أن تقول: وَإِنْ شَرًّا فَا، وقال الرجز<sup>(٥)</sup>:

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا      تَمْسَحَ رَأْسِي ، وَتُقَلِّبَنِي وَ

وَتَمْسَحَ الْقُنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَا

---

(١) البيتان في قوافي الأخفش ص ٥٨ [تحقيق النفاخ] وأمالى ابن السجري ١: ٤٢٢ وفيه تحريجه.

العُند: جمع ناقة عُنود، وهي الصعبة التي تذهب عن الطريق.

(٢) بَطَّعَ الرَّجْلُ وَبَدَعَ: تَلَطَّحَ بِعَدْرَتِهِ.

(٣) هو رجل يمضي كان يطوف بالبيت حاملاً أمه. والرجز في الأدب المفرد ص ١٨ [ط. دار

البشائر ١٩٨٩ هـ] وشرح كتاب سيويه ٢: ٢٠٨.

(٤) الرجز في الأمثال للسدوسي ص ٤٨ وأمثال أبي عبيد ص ٥٤ وشرح كتاب سيويه ٢: ٢٠٨

ومجمع الأمثال ١: ١٩٢، يضرب في سوء السمع والإجابة. ويروى: حَدِيثَيْنِ الْمَرْءِ، وبها

يسقط الاستشهاد.

(٥) هو حكيم بن مُعَيَّة كما في الموشح ص ٢٨ [ط. العلمية] وعنه في شرح شواهد الشافعية ص

٢٦٦، ٢٧٣، والرجز بلا نسبة في الخصائص ١: ٢٩١. القنفاء: الكَمرة. وتنتا: تتأ وتبدو.

وَأَنْشَدَ فُطْرُبٌ<sup>(١)</sup>:

جَارِيَةٌ قَدْ وَعَدْتَنِي أَنْ تَأْتِيَنِي  
تَذْهَبُ رَأْسِي ، وَتُقَلِّبِي ، أَوْ تَأْتِيَنِي

قال: يريد: أن تأتي أو تمسح.

وقوله ويجري الوصل مجرى الوقف اضطراراً مثاله قوله<sup>(٢)</sup>:

بِإِزَالِ وَجَنَاءِ أَوْ عَيْهَلِّي

فشد اللام من عَيْهَلٍ مع وصل اللام بحرف الإطلاق. وكذلك قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَحْصَبْنَا

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

أَتَوْا نَارِي ، فَقَبِلْتُ : مَتُونُ أَنْتُمْ .....

وَيْسُ سَبِّ سَنَدِ الْبَيْتِ فِي (س) فِي التَّوَسُّطِ. نَسَبُ الرَّسْلِ بِالْتَّوَسُّطِ. وَنَسَبُ الْكَلْبِ

لا يكاد ينحصر.

وقوله وَرَبَّمَا أُجْرِي مُجْرَاهُ اختصاراً مثاله قراءة مَنْ قَرَأَ<sup>(٥)</sup>: ﴿فَيَهْدُهُمْ أَقْدَمَهُ

قُلْ<sup>(٦)</sup>، وَ﴿كُنْيَةُ ١٩﴾ إِنِّي<sup>(٧)</sup>، فَأَثْبَتَ الهاء في الوصل. وكذلك ﴿لَمْ يَسَنَّهْ

(١) رواه ابن الأعرابي في نوادره كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٧٢.

(٢) تقدم البيت في ١٨ : ٢٢٨.

(٣) نسب البيت لرؤية في الكتاب ٤ : ١٧٠ وملحقات ديوانه ص ١٦٩. ونفى نسبه إليه

الغندجاني في فرحة الأديب ص ٢٠٧.

(٤) عجز البيت: ((فقالوا : الجُنُّ ، قلتُ : عُمُو ظَلَامًا)). وقد تقدم في ١٦ : ٣٣٠ ، ١٧ : ١٨٩.

(٥) قرأ السبعة آية الحاقة بإثبات الهاء في الوصل، وأثبتها في آيتي البقرة والأنعام في الوصل ابن

كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر. السبعة ص ١٨٨ - ١٨٩ ، ٢٦٢ والتبصرة ص

١٦٣ ، ١٩٦ والإقناع ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٦) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٧) من الآيتين ١٩ و ٢٠ من سورة الحاقة.

وَأَنْظُرَ ﴿١﴾ إِذَا جَعَلْتَ الْهَاءَ فِيهِ لِلْوَقْفِ، فَأَصْلُ الْهَاءِ أَنْ تَلْحَقَ فِي الْوَقْفِ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا

فِي الْوَصْلِ فَهُوَ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ.

وَقَوْلُهُ أَلِفَ الْمَقْصُورِ وَأَوَّاءًا قَالُوا: هَذِهِ حُبْلَوُ يَ هَذَا، فِي الْوَصْلِ، وَكَذَلِكَ / أَيْضًا: [٩: ٨٠/ب]

حُبْلَيَّ، بِالْيَاءِ فِي الْوَصْلِ، وَأَصْلُ إِبْدَالِ هَذِهِ الْأَلْفِ وَأَوَّاءًا أَوْ يَاءٍ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْوَقْفِ،

لَكِنَّ بَعْضَ الطَّائِفِينَ<sup>(٢)</sup> أَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ فَأَبْدَلَهَا فِيهِ.

\* \* \*

---

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٥٩ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٢) الْكِتَابُ ٤: ١٨١.

وَقَفَ قَوْمٌ بِتَسْكِينِ الرَّوِيِّ الْمَوْصُولِ بِمَدَّةٍ، وَأَثْبَتَهَا الْحَاجِزُونَ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَرْتَّمُ التَّمِيمِيُّونَ فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا عَوَّضُوا مِنْهَا التَّنْوِينَ مُطْلَقًا.

ش: الرَّوِيُّ هُوَ <sup>(١)</sup>، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الرَّوِيِّ فَتَكُونُ فِي حَالِ تَرْتَّمٍ، وَفِي غَيْرِ حَالِ تَرْتَّمٍ، وَوَقَفُ التَّرْتَّمِ خَاصٌّ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ، وَالتَّرْتَّمُ زِيَادَةٌ فِي الصَّوْتِ وَتَطْوِيلٌ فِيهِ، وَهُوَ يَكُونُ فِي الْغِنَاءِ وَالتَّطْرِيبِ، وَمِظَنَّتُهُ الْقَوَافِي.

وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ وَقَفَ قَوْمٌ بِتَسْكِينِ الرَّوِيِّ هُمْ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ، وَقَفُوا عَلَى حَرْفِ الرَّوِيِّ كَمَا وَقَفُوا عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَعْرٍ، قَالَ (س) <sup>(٢)</sup>:  
((سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ لَجْرِيرٍ <sup>(٣)</sup>:  
أَقْلِي اللَّوْمَ عَادِلٍ وَالْعِتَابَ

.....

وَقَالَ الْأَخْطَلُ <sup>(٤)</sup>:

وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةِ الْبَطْرِيقِ مَا فَعَلْ))

.....

وَقَوْلُهُ بِتَسْكِينِ الرَّوِيِّ الْمَوْصُولِ بِمَدَّةٍ كَلَامٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ؛ لِأَنَّهُ مَتْنٌ وَصُلَ بِمَدَّةٍ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ بِالتَّسْكِينِ، وَإِنَّمَا يَعْنِي الْمَوْصُولُ بِمَدَّةٍ عِنْدَ غَيْرِهَا هَؤُلَاءِ الْوَاقِفِينَ بِالتَّسْكِينِ.

(١) بياض في المخطوطات بقدر سطرين.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٨.

(٣) عجز البيت: ((وقولي إن أصبْتُ : لقد أصابا)). الديوان ص ٨١٣ وسر الصناعة ٢: ٤٧١،  
٤٨٠، ٤٩٣.

(٤) صدر البيت: ((دَعِ الْمُعَمَّرَ لَا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ)). الديوان ص ١٥٧. المغمَّر: المجْهَل، أراد به الققعاع بن شُور الدُّهْلِي. ومصقلة: هو مصقلة بن هبيرة من شجعان العرب وأجوادهم. والبطريق: الحاذق بالحرب وأمورها. واسأل به: اسأل عنه.



وقوله وأثبتها الحجازيون مُطلقاً أي: وأثبت المدَّة أهلُ الحجاز<sup>(١)</sup> سواء أترنَّموا أم لم يترنَّموا، جعلوا عدم الترنُّم يجري مجرى الترنُّم في إثبات هذه المدَّات.

ثمَّ القافية إن كانت منوَّنة في موضع نصب فلا تحتاج إلى زيادة مدِّ الترنُّم لحصول الغرض في الألف المبدَّلة من التنوين؛ كقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

جَزَعْتُ ، ولم أَجْزَعْ مِنَ الْبَيْنِ مَجْزَعًا وَعَزَيْتُ قَلْبًا بِالْكَوَاعِبِ مُوَلَّعًا

أو مقصورًا، أو منقوصًا حالة الجرِّ، أو ياءً قبلها كسرة، أو واوًا قبلها ضمة، نحو: الفَتَى، والقاضي، ويَرَمِي، وَيَغْزُو، وظلُّمُوا.

وإن كانت غير ذلك فحرفُ الرَّوِيِّ إن كان ساكنًا حُرِّكَ بالكسر، ولا يكون إلا في قافية مكسورة أو مجرورة، كقول طرفة<sup>(٣)</sup>:

وإن كُنْتُ عنها ذا غِنَى فاعْنِ وازْدِدِي .....

وقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:

وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِي .....

وإنما حُرِّكَ الموقوف والمجزوم لأنَّ ما قبله من القوافي متحركة، وهي موصولة بالمدَّة، وليست لها في الأصل، وهم يحركون الموقوف والمجزوم لالتقاء الساكنين، نحو ﴿قُرْ أَيْلَ﴾<sup>(٥)</sup>، ولا تضرب الرَّجُلَ، فلمَّا زادوا المدَّة التقى في التقدير ساكنان: حرفُ الرَّوِيِّ، والمدَّةُ الزائدة، فكسر الأول على أصل التقاء الساكنين.

[٩: ٨١/أ]

(١) الكتاب ٤: ٢٠٦.

(٢) الديوان ص ٢٤٠. الكواعب: الجواري النواهد.

(٣) صدر البيت: ((مَتَى تَأْتِينِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً)). الديوان ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص

١٨٧. أصبحك كأَسَا: أسقيك صَبوحًا، وهو شرب الغداة. والكأس: الخمر في الإناء.

ورويَّة: مُروية.

(٤) صدر البيت: ((أَعَزَّكَ مِنِّي أَنْ حُبْلِكَ قَاتِلِي)). وقد تقدم في ١٦: ٤١.

(٥) من الآية ٢ من سورة الزمل.

وإن كان حرفُ الرَّوِيِّ متحرِّكًا نشأ عن الفتحة ألف، وعن الضمة واو، وعن الكسرة ياء، سواء أكانت<sup>(١)</sup> الحركة إعرابًا أم بناء، في منونٍ أو غير منون، ما عدا النصب السابق فذكر حكمه، فمثال ذلك قولُ النابغة<sup>(٢)</sup>:

أَمِنْ آلِ مَيْمَةٍ رَائِحٌ أَوْ مُعْتَدِي  
عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوِّدِي  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

دَعَاكَ الْهَوَى ، وَاسْتَجْهَلْتِكَ الْمَنَازِلُ  
وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرْءَ وَالشَّيْبُ شَامِلُو  
وقولُ عنتره<sup>(٤)</sup>:

أَلَا قَاتَلَ اللَّهُ الطُّلُولَ الْبَوَالِيَا  
وَقَاتَلَ ذِكْرَاكَ السِّنِينَ الْخَوَالِيَا  
وفي المبيتي قولُ الراجز<sup>(٥)</sup>:

أَبْجَدُ حُرُوفِ الْكَلَامِ

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

.....  
وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وإنما لحقت هذه المَدَّاتُ آخَرًا - وهي حروف المَدِّ وَاللِّين - لأَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا لَا يَقِفُونَ عَلَى التَّنْوِينِ وَلَا عَلَى الْحَرَكَةِ؛ وَلَمْ يَقْصِدُوا إِلَّا التَّرْتُّمَ، زَادُوا هَذِهِ الْمَدَّاتِ. هَذَا حُكْمُ الْوَقْفِ فِي حَالِ التَّرْنَمِ.

(١) ك: سواء أن كانت.

(٢) الديوان ص ٨٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٦٧.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ١١٥.

(٤) الديوان ص ٢٢٤.

(٥) تقدم البيت في ٥: ١٨٠.

(٦) تقدم قريبًا ساكن الروي.

وأما في حال غير الترمُّم فألف التنوين لا تُحذف اتِّفاقاً، ثم إما أن تكون المدة متولّدة لقصد الترمُّم أو لا، إن كانت متولّدة فالعرب فيها على ثلاثة مذاهب:  
 مذهب أهل الحجاز<sup>(١)</sup> إثباتها كحالهم إذا ترمّموا.  
 ومذهب ناس كثير من بني تميم<sup>(٢)</sup> جعل نون مكان المدة فيما يُنَوّن وفيما لا يُنَوّن، قال<sup>(٣)</sup>:

يا صاح ما هاجَ الدُّمُوعُ الدُّرُقُنْ

وقال<sup>(٤)</sup>:

يا أبتا علّك أو عساكنْ

وقال<sup>(٥)</sup>:

مِنْ طَلَلٍ كَالأَنْحَمِيِّ أَنُحَجْنَ

وقال<sup>(٥)</sup>:

أَقْلِي اللّوَمَ عاذِلَ والعِتَابِنْ      وقولي إن أصيبتُ : لقد أصابنْ

وقال النابغة<sup>(٥)</sup>:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا      لَمَّا نَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِرْ

ومذهب<sup>(٦)</sup> طائفة من بني تميم وغيرهم الوقف كما يقفون في الكلام، كأنها ليست قوافي شعر، وكأنهم جعلوا المدّات لنفس الترمُّم، فلذلك إذا لم يترنّموا لم يلحقوها.

(١) الكتاب ٤ : ٢٠٦ .

(٢) الكتاب ٤ : ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) تقدم البيت في ١٤ : ٣٩٤ .

(٤) تقدم البيت في ٤ : ٣٥٩ ، ١٤ : ٣٩٥ .

(٥) تقدم البيت في ١٤ : ٣٩٥ .

(٦) الكتاب ٤ : ٢٠٨ .

وإن كانت غير متولدة فأما ألف المقصور فلا تُحذف لِشَبَّهها بألف التنوين؛ بل إقرارها أولى لأنها أصل بخلاف التنوين.

وأما ألف مثل يَحْشَى فلا يجوز حذفها، ولم تُشَبَّه بمدة المفتوح نحو: العتابا، قال (س)<sup>(١)</sup>: «أُلْحِقَتْ بِألف التنوين في النصب لأنها تثبت في الكلام كما تثبت ألف التنوين».

وأما ياء المنقوص في الجَرِّ فَتُحذف لأنَّ الحذف جائز في الكلام، فهو في الشعر أجوز.

وأما الياء والواو إذا كان ما قبلهما حرف رَوِيَّ نحو يَغْزُو وَيَرْمِي فيحذفها مَنْ حَذَفَ المَدَّاتِ المتولدة تشبيهاً لها بما لا شراكهما في كون ما قبلهما رَوِيًّا؛ فَأُلْحِقَتْ بِهَا في /الحذف، كإنشادهم لِرُهَيْبٍ<sup>(٢)</sup>:

رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ رَوِيَّ

وإن كانت لا تُحذف في الكلام، فنظيره قد لا يثبت في الكلام نحو ياء القاضي، وقد تكون محذوفة في الفواصل في الكلام بخلاف الألف.

فإذا وقعت الواو والياء حرفي رَوِيَّ فلا يجوز أن تُحذف لأنها بمنزلة الحرف الصحيح في الرَوِيَّ؛ وهو لا يحذف.

وأما الياء والواو إذا كانا ضميرين نحو ظَلَمُوا وَادَّهَى فقد شُبَّهتا بالياء والواو اللتين هما لام إذا كان ما قبلهما حرف رَوِيَّ؛ فَحُذِفَا في القوافي، وهو قول ناسٍ كثير من قيس وأسد<sup>(٣)</sup>، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(١) الكتاب ٤: ٢٠٩ بتصرف.

(٢) تقدم في ص ٣٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢١١.

(٤) ابن مقبل. ديوانه ص ١٣٥ والكتاب ٤: ٢١٢. الأعلاق: جمع علق، وهو الثوب النفيس الكريم. والخود: الحسنة الخلق الناعمة. والعراين: الأنوف، أراد بها الأشراف.

طافَتْ بِأَعْلَاقِهِ حَوْدُ يَمَانِيَةٍ      تَدْعُو الْعَرَانِينَ مِنْ بَكْرِ وَمَا جَمَعَ  
وقال عنتره<sup>(١)</sup>:

يا دارَ عِبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمْ .....  
وقال<sup>(٢)</sup>:

.....  
إِنْ كُنْتَ سَائِلِي عُبُوقًا فَادْهَبْ .....  
وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكَتُهُمْ      لم أَدِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ  
يريد: وما جَمَعُوا، وتكَلَّمِي، وأَذْهَبِي، وما صَنَعُوا. ولا يجوز ذلك في الألف إذا  
كانت ضميرًا كما لم يَجْزِ ذلك في ألف المقصور ولا في ألف يَحْشَى.

انتهى القول في الوقف على حرف الرّويّ، وتّضح بكلامنا ما انطوى عليه  
كلام المصنف من الإجحاف والفساد، أمّا الإجحاف فظاهر، وأمّا الفساد فقوله:  
وَقَفَ قَوْمٌ بِتَسْكِينِ الرّوِيِّ الموصول بِمَدَّة، فلم يُفَصِّلْ في المدّة، وقد بيّنا أنّ من  
المدّات التي وُصِلت بالرّويّ ما لا يجوز حذفها اتّفاقًا لا في حال التّرثم ولا في غيره.  
وقوله وإن تَرَثَّم التّميميُّون فكذلك يعني أنهم يُثبتون المدّات كلغة الحجازيّين.

وقوله وإلا أي: وإن لا يَتَرَثَّمُوا عَوَّضُوا منها التنوين، وليس كذلك، بل  
التّميميُّون مختلفون، منهم مَنْ يُعَوِّضُ، ومنهم مَنْ يُسَكِّنُ، قال (س)<sup>(٤)</sup> ما نصّه: «أمّا  
إذا تَرَثَّمُوا فإنهم يُلحقون الياء والواو والألف لأنهم أرادوا مدّ الصوت؛ وإذا أنشدوا ولم

---

(١) عجز البيت: وعمي صباحًا دارَ عِبْلَةَ واسلَمِي. وقد تقدم في ١٤: ٣٥.

(٢) صدر البيت: كَذَبَ الْعَتِيقُ وماءُ شَنٍّْ باردٌ. وقد تقدم في ١٦: ٣٠١، ٣٠٠.

(٣) هو ابن مقبل. ديوانه ص ١٣٤ والكتاب ٤: ٢١١ وسر الصناعة ٢: ٥٢٠.

(٤) الكتاب ٤: ٢٠٤ - ٢٠٧ باختصار.

يَتَرْتُمُوا فَأَهْلَ الْحِجَازِ يَدْعُونَ الْقَوَافِي عَلَى حَالِهَا فِي التَّرْتُمِ؛ وَنَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُبَدِّلُونَ مَكَانَ الْمَدَّةِ النُّونَ، لَمَّا لَمْ يُرِيدُوا التَّرْتُمَ أَبَدَلُوا مَكَانَ الْمَدَّةِ نُونًا، وَلَفْظُوا بِتَمَامِ الْبِنَاءِ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الْحِجَازِ ذَلِكَ بِحُرُوفِ الْمَدِّ، سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ فِي الْجَزْرِ وَالرَّفْعِ)) انْتَهَى كَلَامُ (س)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّعْوِضَ نُونًا لَا فِي (١) حَالِ التَّرْتُمِ لَيْسَ لُغَةً كُلُّ تَمِيمٍ بَلْ لُغَةٌ كَثِيرٌ مِنْهُمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَلَامُ الْمَصْنُفِ مُخَالَفٌ لَهُ.

وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ مِنَ الْمَدَّاتِ مَا لَا يُعْوَضُ مِنْهَا التَّنْوِينُ، كَمَا أَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، فَيُوقَفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِالْإِسْكَانِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفُ لُغَةً بَعْضُ قَيْسٍ وَأَسَدٍ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي التَّقَاسِيمِ الَّتِي مَرَّتْ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

وَقَدْ خَالَفَ هَذَا التَّنْوِينُ سَائِرَ التَّنْوِينَاتِ فِي شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ يَلْحَقُ الْأِسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ وَالْمَبْنِيَّ، /وغيره لا يَلْحَقُ إِلَّا الْأِسْمَ الْمَعْرَبَ الْمُنْصَرَفَ، أَوِ الْأِسْمَ الْمَبْنِيَّ بِنَاءٍ خَاصًّا فَقَطْ، عَلَى مَا تَبَيَّنَ فِي أَقْسَامِ التَّنْوِينِ (٢).

[٩: ٨٢/١]

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ التَّنْوِينَاتِ، فَإِنَّهُ يُحْذَفُ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحَةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ فِي ذَلِكَ.

وَيَسَمَّى هَذَا التَّنْوِينُ تَنْوِينَ التَّرْتُمِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَوْضٌ مِنَ التَّرْتُمِ؛ لِأَنَّ التَّرْتُمَ هُوَ مَدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةِ ثَمَانِ حُرُوفِ الرَّوِيِّ، فَإِذَا قِيلَ تَنْوِينُ التَّرْتُمِ فَمَعْنَاهُ تَنْوِينُ ذِي التَّرْتُمِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

(١) سَقَطَ مِنْ ت.

(٢) فِي: تَقْدِمْ ذِكْرَهَا فِي ١٤: ٣٨٧ - ٤٠٠.

وقد ذكر العَرُوضِيُّونَ وبعض النحويين، تنوينًا يَلْحَقُ القَوَائِيَّ المَقِيدَةَ، وهي كلُّ قافية ليس بعد حرف الرَّوِيِّ منها حرفٌ إطلاق، ويُسمَّى هذا التنوين بالغالي؛ لأنَّ العُلُوَّ زيادة في الشيء، وهذه زيادة تُخْرِجُ الشعر عن الوزن. قال - بعض أصحابنا: «ويكون في الاسم نحو قول الراجز، وهو رؤية<sup>(١)</sup>»:

وقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ

وفي الفعل نحو قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

..... وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ

وفي الحرف نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وَإِنْ .....))

وقد أنكر السيرافيُّ هذا التنوين، ووهم راويه بأن قال<sup>(٤)</sup>: «(إنما سُمِعَ المنشد يسرد هذا الرجز وي زيد «(إن)) في آخر كل بيت، فضَعُفَ لفظه بهمزة إن لانخفاضه في الإيراد، فظنَّ السامع أنه نون، وكسر الرَّوِيِّ)).

قال المصنف في بعض كتبه<sup>(٤)</sup>: «وهذا تقريرٌ صحيحٌ مَخْلَصٌ من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن)) انتهى.

وما ذهب إليه أبو سعيد وهذا المصنف ليس بشيء لأنَّ فيه توهيم الرواة ونسبتهم إلى الجهل<sup>(٥)</sup>؛ وفيه زيادة «(إن)) آخر البيت، وأيُّ فائدة لزيادتها، وليس هذا من مظانِّ زيادتها؛ لأنَّ مواضع زيادتها مذكورة، ليس هذا منها.

\* \* \*

(١) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٧.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٦.

(٣) تقدم البيت في ٥: ١٣١، ١٤: ٣٩٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٣٠.

(٥) ك: الخيل.

وله في غير العروض أصلاً لا يُعدّل عنهما إلا لسبب جليّ، أو اقتداءً بالرسم السلفيّ.

ش: الهجاء لفظ مشترك بين الظم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة الألفاظ التي تركبت من تلك الحروف؛ تقول: هجوت زيداً هجاءً: إذا ذكرت له عيوباً تدمه بها، وتَهَجَّيت الكلمة تَهَجُّجاً: إذا نطقت بحروفها حرفاً حرفاً، نحو جَعْفَر، فتقول فيه: جيم عين فاء راء، وأما الهجاء بمعنى الكتابة فهو الذي يُراد في هذا الباب.

قُرَأَ راءٌ في غير العروض أم لا؟ والهاء أَلِفٌ التَّحْقِيقُ كَمَا فِي الْمَعْرِفَةِ  
خاصّةً؛ إذ الذي يُعتدُّ به في صنعة العروض إنما هو ما يُلفظ به؛ لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحرّكاً وساكناً، فيكتبون التنوين نوناً، ولا يُراعون حذفها في الوقف، والمُدغم بحرفين<sup>(١)</sup>، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل، فقد تنقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الأجزاء، كقوله: /

[٩: ٨٢/ب] يا دارمِي يَتَبَلُّ عَلِيَّائِمُس سَنَدِي أَقْوَوَطًا لَعَلِّي هَاسَالُفُلن أَبْدِي

لأنّ تقطيعه مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ أربع مرات، وكتابة هذا البيت في الخطّ الذي ليس في علم العروض<sup>(٢)</sup>:

(١) ت: حرفين.

(٢) البيت للناطقة الديباني. الديوان ص ١٤ والكتاب ٢: ٣٢١ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٦. العليا: ما ارتفع من الأرض. والسند: سند الوادي في الجبل، وهو ما ارتفع منه حيث يُسند فيه، أي: يُصعد. وقيل: العليا والسند: موضعان. وأقوت: خلت من أهلها. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر. ت: في السند.



يا دار مِيَّةً بالعلياءِ فالسَّندِ أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ.

وأما غير العروضيَّين فلهم قَوَانِيْنُ اصطَلَحُوا عليها، وذلك أَنَّ الخطَّ له صورةٌ وُضِعَ عليها لبيان حروف المعجم، فالخطُّ دليلٌ على اللفظ، واللفظُ دليلٌ على المعنى، ثُمَّ الخطُّ يدلُّ على المعنى عند تعذُّر اللفظ؛ لأنَّ المعنى يحويه الجَنَانُ بالفكر، ثم يدلُّ عليه اللسانُ باللفظ، ثم يدلُّ عليه البيانُ بالخطِّ، فكما أَنَّ اللفظ قد يكون فيه زيادة على المعنى ونقص فكذلك الخطُّ.

مثالُ زيادة اللفظ على المعنى أَنَّ اللامَ للتأكيد، ومثالُ النقص ما حُذِفَ للدلالة، نحو: زيدًا، في معنى: اضربْ زيدًا، فهو كثير في الكلام، ومنه: زيدٌ منطلقٌ، وذلك أَنَّ زيدًا له مدلولٌ، ومنطلقٌ له مدلولٌ، وثُمَّ معْنَى ثالثٌ - وهو النسبة - لم يوضع له لفظ، وكان ينبغي أن يوضع له، لكنَّهم لم يَنْطَقُوا به على اللزوم استغناء، وزعموا أنه في لغة غير العرب له لفظٌ يدلُّ عليه، وهو الذي يُمَثَّلُ في لغة العرب بـ(هو)، نحو: زيدٌ هو منطلقٌ.

ثُمَّ حُرُوفُ المعجم تسعةٌ وعشرون حرفًا عند النحويين<sup>(١)</sup> إلا المبرد، فإنه يُسَقِطُ منها الهمزة<sup>(٢)</sup>.

ولها تسع عشرة صورة، منها ما يشترك في الصورة الواحدة الحرفان والثلاثة، فتحْتَاجُ إذ ذاك إلى تمييز من نَقَطَ أو إهْمَل، ومنها ما ينفرد بصورة، ومنها ما يَلْتَبَسُ بالخطِّ إذا وُصِلَ بغيره كالنون والقاف والياء، فيزول الاشتراك بالنقْط، ولذلك ينبغي أَنَّ القافَ والنون إذا كُتِبَا على صورتَهما الخاصَّةِ بهما لا يُنْقَطَان؛ إذ لا يحصل اشتراك، فيكونان إذ ذاك كالكاف. وقَصَدُوا بتقليل الصُّور الاختصار، فكما أَنَّ في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فَعَلُوا في الصُّور، جَعَلُوا فيها المشترك، هكذا قالوا.

(١) الكتاب ٤: ٤٣١ والأصول ٣: ٣٩٩ وسر صناعة الإعراب ١: ٤١ والمفصل ص ٤٢٠.

(٢) المقتضب ١: ٣٢٨، ٣٣٠ - ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ١: ٤١.

وقال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «ليس كذلك؛ لأنهم وضعوا فارقاً، وهو النقط بوحدة أو أكثر أو الإهمال، فليس إذاً من المشترك، فالصورة والنقط<sup>(٢)</sup> مجموعهما دلّ على أشكال الحرف».

وقوله أصلاً هو يذكر الأصلين بعد هذا، وتكلم عليهما وعلى ما يتعلق بهما إن شاء الله تعالى.

وقوله إلا لسبب جليّ أي: ظاهر، سيوضح المصنف السبب الذي يؤدي إلى مخالفة أحد هذين الأصلين.

وقوله أو اقتداءً بالرسم السلفي يعني ما اصطُح عليه السلف من كتابة المصحف، فإنه وقع في كتبهم مخالفة لما اصطُح عليه في الكتابة في الأصلين المذكورين، وسيبين.

فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكتاب في غير هذين.

والكلام في الهجاء ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه؛ ولأن كثيراً من الكتابة ينبني<sup>(٣)</sup> على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول، وذلك نحو / كتبهم الهمزة في أكثر أحوالها بالحرف الذي تُسهّل به، وهو باب من النحو كبير.

[٩: ٨٣/أ]

وقسم النحويون الهجاء إلى سبعة أقسام: ممدود، ومقصور، ومهموز، ومنقوص، ومزید فيه، ومنقوص منه، ومكتوب على لفظه. ونحن نتكلم على ذلك عند تعرّض المصنف له، وإن أھل شيئاً استدرکناه عليه کعادتنا في هذا الشرح.

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ق ١٥٧/أ باختصار وتصرف.

(٢) ح: والنقطة.

(٣) ك: يبنى. ت: مبنی.

ص: الأصلُ الأوَّلُ فصلُ الكلمة من الكلمة إن لم تكونا كشيء واحد، إمَّا بتركيب كَبْعَلَبَكْ، وإمَّا لكون<sup>(١)</sup> إحداهما لا يُبتدأ بها أو لا يُوقَف عليها، وإمَّا لكونها<sup>(٢)</sup> مع الأخرى كشيء واحد في حال، فاستُصحبَ لها الاتِّصالُ غالبًا.

ش: إمَّا كان الأصلُ فصلَ الكلمة من الكلمة لأنَّ كلَّ كلمة تدلُّ على معنى غير معنى الكلمة الأخرى؛ فكما أنَّ المعنيتين متميزان<sup>(٣)</sup> فكَذلك اللفظ المعبر عنهما يكون متميزًا، وكذلك الخطُّ النائب عن اللفظ يكون متميزًا بفصله عن غيره.

وقوله إن لم تكونا كشيء واحد يعني: فلا تُفصل الكلمة من الكلمة. ثُمَّ أُخذَ يُبين ما تكون الكلمتان فيه كالشيء الواحد، وذلك أربعة أشياء:

الأول: أن تكون الكلمتان قد تركَّبتا<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ مَثَّلَ بِبَعْلَبَكْ ليدلَّ على أنَّ التركيب الذي يُعتبر فيه وصلُ الكلمة بالأخرى هو تركيبُ المزج؛ وهو أن يتَّحد مدلول اللفظين.

واحتَرَزَ بذلك من تركيب الإسناد، نحو: زيدٌ قائمٌ، ومن تركيب التقييد كالإضافة نحو: غلامٌ زيدٌ، ومن تركيب البناء الذي لم يتَّحد فيه مدلول اللفظين نحو: خمسة عشر، وصباح مساء، وبيِّنَ بيِّنَ، وحيَصَ حيَصَ، فإنَّ كل هذا كُتب مفصولًا، لا تُخلَطُ<sup>(٥)</sup> فيه كلمةٌ بأخرى، لكن في كلام المصنف قصورٌ عن الدلالة على هذا الذي ذكرناه.

---

(١) ك: بكون.

(٢) ت: بكونها.

(٣) ت: مميزان. ح: يتميزان.

(٤) ح: تركبا.

(٥) ت: لا تختلط.

[الثاني]<sup>(١)</sup>: أن تكون إحدى الكلمتين لا يُتَّدا بها؛ لأنَّ الفصل في الخط يدلُّ

على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يُمكن وصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط، وذلك نحو الضمائر البارزة المتصلة، ونون التوكيد، وعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع في لغة: أكلوني البراغيث<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك مما لا يُمكن أن يُتَّدا به.

الثالث: أن تكون إحدى الكلمتين لا يُوقَف عليها، وذلك ما كان نحو باء الجر وفاء العطف ولام التأكيد وفاء الجزاء، فإنَّ هذه الحروف لا يُوقَف عليها، فلمَّا امتزجت في اللفظ امتزجت في الخط.

الرابع: أن تكون الكلمة مع الأخرى كشيء واحد في حالٍ ما، فاستُصحب لها الاتصال غالبًا، مثال ذلك بَعْلَبَكُ إذا أعرب إعراب المضاف والمضاف إليه، فإنَّ هذا الإعراب يقتضي أن تُفصل إحدى الكلمتين من الأخرى، لكنَّهم لم يفصلوا، وكتبوها متَّصلين كحالهما حين كانا مرَّكبين، وذلك في الغالب.

ويجوز أن يُكتَب في هذه الحال منفصلين لأنَّ الإعراب قد فصلهما، ولذلك رأينا بعض حُذَّاق النحاة لا يَكتب سِتِّماتة ونحوها إلا مفصولًا إحدى كلمتيها من الأخرى؛ لأنَّ الإعراب قد فصلهما، لكنَّ سهَّل الاتصال في بَعْلَبَكُ إذا أعربا إعراب المتضايقين كونُ مدلولهما واحدًا لم يختلف باختلاف الإعراب؛ فإعرابهما /كالمتضايقين ليس لتغاير مدلولهما، إنما هو تشبيه لفظي كغلام زيد، لا معنوي، فلذلك رُوعي فيه حالة التركيب لا حالة الإعراب. وأمَّا إذا أعربناه إعراب ما لا ينصرف فلا يصحُّ فيه الفصل أصلاً؛ لأنَّا جعلنا اللفظ الثاني منتهى الاسم، فهو مفرد في المعنى وفي اللفظ.

(١) الثاني: تنمة يقتضيها السياق.

(٢) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨، وذكرت في مواضع كثيرة مما سبق.

ص: ووُصِلت (مِنْ) بِمَنْ مطلقاً، وبِما الموصولة غالباً، و(عَنْ) بِمَنْ كذلك، و(فِي) بِمَنْ الاستفهامية مطلقاً، وبِما الموصولة غالباً، والثلاثة بِما الاستفهامية محذوفة الألف.

وشَدَّ وصلُ (بِئْسَ) بِما قبل ﴿أَشْتَرُوا بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿خَلَفْتُونِي﴾<sup>(٢)</sup>، ووصلُ (إِنْ) بِ﴿لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾<sup>(٣)</sup>، ووصلُ (أَنْ) بِلَنْ في الكهف والقيامة، وبِلا في بعض المواضع، وكذا وصلُ (أَمْ) بِمَنْ، و(كَيْ) بِلا. وتُحذف نونُ مَنْ وَعَنْ وَإِنْ وَأَنْ ومِيمُ أَمْ عند وصلهنَّ.

ش: لَمَّا كان وصلُ ما ذُكر في هذا الفصل مما لم يَشَدَّ وصلُهُ لم يكن مندرجاً تحت الأربعة الأنواع التي ذكر أخذ يذكره بالنص عليه؛ وهي مِنْ وَعَنْ فِي، وذلك أَنَّ كلاً منها حرفُ جرٍّ ثنائيٌّ، فمتى دخل على مضمَر كُتِب متصلًا لاندراجِه تحت قوله: وإما لكون إحداهما لا يبتدأ بها. وإن دخلَ على ظاهرٍ غيرِ مَنْ وما فُصل نحو: مِنْ زَيْدٍ، وعن عمرو، وفي بكرٍ، وإن دخل على مَنْ أو ما ففيه ما ذُكر من التفصيل، ونزيده بياناً وتكميلاً، فنقول:

قوله: ووُصِلت مِنْ بِمَنْ مطلقاً يعني سواء أكانت مَنْ موصولة أم موصوفة أم استفهامية أم شرطية نحو: أخذتُ الدرهمَ مِمَّنْ أخذته منه، فتحتمل في هذا المثال أن تكون موصولة وموصوفة. ومِمَّنْ أنت؟ في الاستفهام. ومِمَّنْ تأخذُ درهماً أخذَ منه، في الشرط. وإنما وُصِلت بها لأجل اشتباههما خطاً؛ ألا ترى أنك لو كتبت: مِنْ مَنْ: لكانا مُشْتَبِهَيْنِ، فوصلنا، وأدغمت نونَ مَنْ في ميمِ مَنْ، وتَنَزَّلَتْ<sup>(٤)</sup> منزلة المدغم في

(١) من الآية ٩٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٥٠ من سورة القصص.

(٤) ت: ونزلت.

الكلمة الواحدة، فلم يُجعل له صورة، بل حُذف مع كُتبه متصلاً، وسيأتي الحذف آخر هذا الأصل إن شاء الله.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(١)</sup>: «إِنْ كَانَتْ مَنْ اسْتَفْهَامِيَّة كَتَبْتَ مِنْ مُتَّصِلَةٍ بِهَا إِجْرَاءٌ لَهَا مَجْرَى مَا أَخْتَهَا؛ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ اسْتَفْهَامِيَّة كَتَبْتَهَا مَفْصُولَةً عَلَى قِيَاسِ مَا هُوَ مِنَ الْمَدْعَمَاتِ عَلَى حَرْفَيْنِ».

فهذا مخالف لما قال المصنف؛ لأنَّ المصنف ذكر أن مِنْ تُوصَلُ بِمَنْ مطلقاً، وابن عصفور فصل. وإذا نظرنا إلى ما عللنا به الاتصال من الاشتباه في الخط كانت هذه العلة موجودة في كل أقسام مَنْ، فيكون إذ ذاك الاتصال أرجح من غير تفصيل في مَنْ.

وقوله وبما الموصولة غالباً احترز بالموصولة من غير الموصولة، أما<sup>(٢)</sup> الاستفهامية فسيأتي أنها تُوصَلُ بها دائماً، وأما الموصوفة والشرطية والزائدة فأذكرها عند ذكر الاستفهامية إن شاء الله. ومثال الموصولة: عجبْتُ مما عجبْتُ منه.

وقوله غالباً يعني أنَّ الغالب أن تكتب مِنْ مُتَّصِلَةٍ بِمَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً.

وأما الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور فذكر أنَّ (ما) إذا كانت غير استفهامية كُتِبَتْ (مِنْ) معها منفصلة منها نحو: عجبْتُ مِنْ ما عجبْتُ منه، على قياس ما هو من كلمتين. فهذا مخالف لما قاله المصنف؛ لأنَّ المصنف يقول<sup>(٣)</sup>: الغالب وصلُّ مِنْ بِمَا / الموصولة، وابن عصفور يقول: حُكِمَ (مِنْ) مع (ما) غير الاستفهامية أن يُفصل كل منهما عن الآخر.

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥٠.

(٢) ن: أما ما الاستفهامية.

(٣) لأن المصنف يقول: سقط من ك.

وقول ابن عصفور أرجح لأنه الأصل؛ لأنَّ علَّة الوصل في مِمَّنْ مفقودة في مِمَّا، وهو التباس اللفظين خطأً، وسيأتي الكلام على مِنْ إذا دخلت على غير الموصولة.

وقوله وَعَنْ بِمَنْ كذلك يعني أنها إذا دخلت عَنْ على مَنْ الموصولة فالغالب فيها وصلها بها؛ فتقول: رَوَيْتُ عَمَّنْ رَوَيْتَ عَنْهُ، ويجوز الفصل، فتقول: رَوَيْتُ عَنْ مَنْ رَوَيْتَ عَنْهُ.

وقياس قول ابن عصفور في (مِنْ ما) الفصل في (عَنْ مَنْ) إذا كانت موصولة كحالتها إذا كانت غير موصولة؛ فَإِنَّ القياس يقتضي أَنْ تُكْتَبَ عَنْ مَفْصُولَةٍ مِنْ مَنْ، فتقول: عَنْ مَنْ تَسْأَلُ؟ في الاستفهام، وَعَنْ مَنْ تَرْضَ أَرْضَ عَنْهُ، في الشرط. وزعم ابن قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup> أَنَّ عَمَّنْ تُكْتَبُ متصلة على كُلِّ حال كما تُكْتَبُ عَمَّ وَعَمَّا و(ما) موصولة للإدغام.

وزعم غيره أنه لا يُوَرَّرُ في ذلك الإدغام لأتَمَّا كلمتان إلا في نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup> لزيادتها.

وقوله و(في) بِمَنْ الاستفهامية مطلقاً مثاله: فَيَمَّنْ تُفَكِّرُ؟ وتقييد الاستفهامية بالإطلاق ليس بشيء لأنها ليست مما يَقْبَلُ الإطلاق بالنسبة<sup>(٣)</sup> إلى اتصال (في) بها؛ بل هو موضع (دائماً)، فيكون قيداً للوصل، أي: إِنَّ ذَلِكَ ليس غالباً فيها، بل هو دائم فيها. وليس قوله مطلقاً في هذا كقوله: وَوَصِلْتُ مِنْ بِمَنْ مطلقاً؛ لأنَّ مَنْ لها أقسام، و(مَنْ) الاستفهامية لا أقسام لها، إلا إن أراد بالنسبة إلى ما تنطلق عليه من المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث؛ فنسبة الإطلاق إليها بهذا المعنى عند دخول (في) عليها ليست بشيء.

(١) أدب الكاتب ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٣) ت: بل بالنسبة.

وقوله وب(ما) الموصولة غالبًا يعني أنَّ (في) تُوصَل ب(ما) التي هي موصولة في الغالب، فتقول: فكَّرتُ فيما فكَّرتُ فيه، ويجوز: في ما فكَّرتُ فيه، بالفصل. وقياسُ قول ابن عصفور<sup>(١)</sup> في من<sup>(٢)</sup> من غير الاستفهامية أنه لا يجوز أن تُكتب<sup>(٣)</sup> إلا مفصولة إذا دخلت على الموصول.

وقوله والثلاثة ب(ما) الاستفهامية أي: وُصِلت الثلاثة التي هي من وعن وفي ب(ما) الاستفهامية، فتقول: ممَّ هذا الثوب؟ وقال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وأما إذا كانت (ما) زائدة بعد (من)<sup>(٦)</sup> فالنصُّ أنَّها تُكتب موصولة نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

وأما إذا كانت شذوطة أم موصولة<sup>(٨)</sup> فإنَّ القياس يقتضي أن تُكتب مفصولة كحال من وعن وفي مع (ما) الموصولة عند بعض أصحابنا<sup>(٩)</sup>، فإنَّها تُكتب مفصولة<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥٠.

(٢) من: سقط من د.

(٣) أي: لا يجوز أن تكتب (في).

(٤) الآية الأولى من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٦) زيد هنا في المخطوطات: ((نحو ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾)).

(٧) من الآية ٢٥ من سورة نوح. ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾.

(٨) ك، ل، ح: موصوفة.

(٩) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/ب.

(١٠) ت، ن، د: موصولة. وزيد هنا في ح: في توصل.



وزعم ابن قتيبة<sup>(١)</sup> أنَّها<sup>(٢)</sup> تُكتب متصلة من أجل الإدغام. وليس بقياس<sup>(٣)</sup>.

وتلخص في مِنْ وَعَنْ وفي إذا دخلت على ما الموصولة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها تُكتب متصلة معها، وهو مذهب ابن قتيبة.

والثاني: أنَّها تُكتب مفصولة، وهو قول [بعض]<sup>(٤)</sup> أصحابنا.

والثالث: أنَّ الغالب أن تُكتب موصولة، ويجوز كتبها مفصولة، وهو اختيار

المصنف.

وقوله /محدوفة الألف يعني أنَّ (ما) الاستفهامية تُحذف ألفها إذا دخل<sup>(٥)</sup> [٩: ٨٤/ب]

عليها مِنْ وَعَنْ وفي، وليس ذلك خاصاً بدخول هذه الثلاثة عليها، بل تُحذف ألفها عند جرّها بحرف من حروف الجر، وذلك للفرق بين (ما) الاستفهامية و(ما) الموصولة، وصار حرف الجر كأنه عوض من الألف المحدوفة، وكان الحذف من (ما) الاستفهامية لأنَّ آخرها منتهى الاسم، والأطراف<sup>(٦)</sup> محل<sup>(٧)</sup> التغيير. وأمّا الموصولة فكأنَّ ألفها في وسط الكلمة لافتقارها إلى صلتها، وكونها لا تستقلُّ دلالتها إلا بذكر صلتها، فتنزّلت صلتها منها منزلة<sup>(٨)</sup> الجزء من الكلمة، فصارت<sup>(٩)</sup> الألف كأنها وسط، فلم تُحذف.

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٣٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٠/ب.

(٢) د، ن: أنَّها من أصل الإدغام.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦١/أ.

(٤) بعض: تمة يقتضيها السياق.

(٥) إذا دخل ... بل تحذف ألفها: سقط من ل.

(٦) ت: والإطلاق. وفوقه كذا.

(٧) ل: على.

(٨) ك: من منزلة.

(٩) د، ن: فصارت الألف كأنها في وسط الكلمة.

وقد يجوز إثبات هذه الألف مع حروف الجر في الشعر، قال<sup>(١)</sup>:  
على ما قامَ يَشْتَمُنِي لَسِيمٌ      كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ

وحكى ثبوت هذه الألف مع حروف الجر في الكلام الكوفيون<sup>(٢)</sup>.

وكذلك أيضاً تُحذف ألفها إذا أضيف إليها اسم.

وأما الوقف عليها إذا كانت مجرورة بحرف أو باسم فقد مرَّ ذكره<sup>(٣)</sup> في أول  
الفصل الأخير من (باب الوقف).

وقد حملهم كونها مع حرف الجر كالكلمة الواحدة على تسكين هذه الميم في  
الوصل في الشعر، قال<sup>(٤)</sup>:

يا أبا الأسود لم خَلَيْتَنِي      هُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَدَكْرُ

الجرّ

وحذف الألف أُلزِمَ مع حروف الجر؛ ألا ترى أنَّ (س) أجاز في (ما) إذا كانت  
استفهاميةً مجرورةً بالإضافة إثبات الألف في نحو: مجيء ما جئت؟ ومثل ما أنت؟  
قال<sup>(٥)</sup>: «(وإنما حذفوا لأنهم شَبَّهوها بالحروف الأول)»، يعني شَبَّهوا هذه الأسماء بحروف  
الجرّ، فحذفوا معها الألف كما حذفوها مع الحروف.

وكان الحذف أصلاً مع حروف الجر لأنَّ حرف الجرّ لا ينفرد عما بعده؛ و(ما)  
الاستفهامية لا يجوز أن يتقدّم عليها عاملها. والمراد بالانفراد جواز انفصالها عن

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢١٧.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٤/ب.

(٣) تقدم ذكره في ص ٤٠٥.

(٤) تقدم البيت في ص ٤٠٥.

(٥) الكتاب ٤: ١٦٥.

الإضافة، فنقول: جئتُ مجيئًا، وما رأيْتُ له مثلاً، لا<sup>(١)</sup> أنهم عَنَوْا بالانفراد الوقفَ، فإنه لا يُوقَف على المضاف دون المضاف إليه في الاختيار، ولا الاستقلال في اللفظ؛ لأنَّ حتى وعلى ونظيرهما من الحروف تَسْتَقِلُّ، وإنما يَعْنُون الانفصال عن الإضافة، فإن اتَّفَق في بعض هذه الأسماء أنهما لا تُستعمل إلا بالإضافة فليس ذلك مما يجعلها كحروف الجر؛ لأن بابه جواز الانفصال فلا يُعتدُّ بهذا الذي عَرَضَ له.

ومَثَلُ الْقُتَيْبِيِّ الحذف من (ما) الاستفهامية بقوله: ادْعُ يَمَّ شئت؟ وسَلْ عَمَّ شئت؟ وحُذِّه يَمَّ شئت؟ قال<sup>(٢)</sup>: «(إذا أردت: سَلْ<sup>(٣)</sup> عن أيِّ شيء شئت)». فظاهر ما ذكر أنه علَّق حروف الجر بالأفعال التي تقدِّمتها، وهو خطأ، ولا يقال: إنه أمرٌ بادُّعٍ وسَلٍّ وحُذِّه، ثم ابتداء بالاستفهام؛ لأن شئت لا يتعدَّى بالباء، فإذا لا يصحُّ معنى ما ذكر إلا على أن تكون / (ما) موصولة، ومفعول شئت محذوف عائد على (ما). وقوله [٩: ٨٥/١] «(سَلْ عن أيِّ شيء شئت)» صحيح على أن تكون موصولة، وقد حُكي حذف ألفها مع شئت لكثرة استعمال ذلك في كلامهم<sup>(٤)</sup>.

وقوله وشَدَّ وصل (بش) بما قبل ﴿أَشْتَرُوا بِهٖ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿خَلَقْتُونِي﴾<sup>(٦)</sup>. الأصلُ كتبه منفصلاً، وهذا مما خالف الأصل اتِّباعاً للرَّسْم السَّلَفِي، وذلك أنهم كتبه موصولاً في رسم المصحف، فوجب اتِّباعه.

(١) ت: إلا أنهم.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٣٤.

(٣) ل، ح: تسأل. ك: أن تسأل. د: اسأل. ن: أسأل. والتصويب مما يأتي بعد قليل ومن أدب الكاتب.

(٤) كلامهم ... خلقتوني: سقط من د، ن.

(٥) من الآية ٩٠ من سورة البقرة. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ النَّفْسِ الَّتِي نَفَسْنَا بِهٖ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

(٦) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف. ﴿قَالَ يَسْأَلُونَكَ خَلَقْتُونِي مِنْ بَعْدِي﴾.

قال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «وَأَمَّا نِعِمَّا صنعَتْ، وَنُبَسِّمُا صَنَعَتْ فَأَصْلُهَا الانفصال لأنَّ (ما) اسم، وكُتِبَتْ فِي المصحف متصلة - يعني نِعِمَّا<sup>(٢)</sup> - لأجل الإدغام، وَحُمِلَتْ بِنُبَسِّمُا عَلَيْهَا. وَحَكَى الْقُتَيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> فِيهِمَا الْوَجْهَيْنِ».

وقوله ووصلُ إنَّ ب ﴿لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾<sup>(٤)</sup> يعني التي في سورة هُود، وأما التي في سورة القصص<sup>(٥)</sup> فإنه كُتِبَ (فإنَّ) مفصلاً من (لم). وتسمية هذا وصلاً ليس بشيء لأنَّ نون إنَّ لم تُكْتَبْ موصولة بِلَمْ، فليس هو في الخط هكذا: فإنلَمْ؛ ألا ترى أنَّ النون<sup>(٦)</sup> محذوفة في الخطِّ، فلا يُعْتَقَدُ أَنَّهَا وُصِلَتْ ثُمَّ حُذِفَتْ خَطًّا، بل حُذِفَتْ ابتداءً لَمَّا أُدْغِمَتْ. وإنما تكلفَ فيها ادعاء الوصل حتى يظهر لحذفها خطًّا سبب؛ لأنها إذا قُدِّرَ أَنَّهَا وُصِلَتْ كَانَتْ (إنَّ) و(لم) كأنهما كلمة واحدة، فكما أنَّ المدغم من كلمة واحدة لا يُكْتَبُ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا لَا حَرْفَيْنِ فَكَذَلِكَ هَذَا، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ لِأَنَّ

هَذَا تَمَامٌ شَارِحٌ لِلْأَمْرِ إِلَى الْوَسْطَى

وقوله ووصلُ أنْ بَلَنْ فِي الْكَهْفِ وَالْقِيَامَةِ يريد قوله تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾<sup>(٨)</sup>، والكلام على هذا كالكلام على ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾.

وقوله وبلا في بعض المواضع إذا وقعت (أنْ) بعدها (لا) فتلاثة مذاهب<sup>(٩)</sup>:

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦١/أ.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبُدُّوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾. من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٧.

(٤) من الآية ١٤ من سورة هود. ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾.

(٥) هي: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّما بَيَّنَّعُرُكَ أَهْوَاءُهُمْ﴾. من الآية ٥٠.

(٦) ت: أنھا.

(٧) من الآية ٤٨ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٣ من سورة القيامة.

(٩) الاقتضاب ٢: ١٢١ - ١٢٢.

أحدها: كَتَبَهَا مَفْصُولَةً.

والثاني: التفصيلُ بين أن تكون (أَنْ) مخففة من الثقيلة فتكتبها<sup>(١)</sup> مفصولة نحو: علمتُ أَنْ لا يقومُ زيدٌ، وعلمتُ أَنْ لا ضَرَرَ عندك، التقدير: أنه لا يقومُ، وأنه لا ضررٌ، وكذلك ثبتت في قوله تعالى في التوبة: ﴿وَعَفَوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>. أو ناصبةً للفعل، فتَقَدَّرَ كَتَبَهَا متصلة على اللفظ، يعني: وتحذفها في الخط، نحو: يُعْجِبُنِي أَلَّا تقومَ، وهذا قولُ ابن قُتَيْبَةَ<sup>(٣)</sup>، واختيار ابن السِّيد<sup>(٤)</sup>.

والثالث: التفصيل بين أن تُدْعَمَ بِعُنَّةٍ، فتكتبها منفصلة، أو بغير عُنَّةٍ، فتنوي الاتصال، وتحذفها خطأ، وروي عن الخليل<sup>(٥)</sup>، واستحسنه بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>.

والصحيحُ الأول. وحُجَّتُهُ أنه الأصل فيما كان من كلمتين.

وشبههُ الثاني أنه قُدِّرَ فيها إذا كانت مخففة من الثقيلة أَنْ الضمير المنوي فاصلٌ بينها وبين (لا)، فجعل المنوي كالملفوظ به. وإذا كانت ناصبة كانت مؤرَّرة في الفعل بعدها وممتزجةً بها امتزاج العامل بالمعمول. قال ابن السِّيد<sup>(٧)</sup>: «فإذا كان حاجزٌ بطل إدغام نون (أَنْ) في لام (لا)». وهذا خطأ لأنه لا فرق في الإدغام بين (أَنْ)<sup>(٨)</sup> المخففة والناصبة. قال<sup>(٩)</sup>: «وإذا لم يكن حاجز وجب الإدغام، فانقلبت إلى لفظه،

---

(١) ت: فَكَتَبَهَا مَوْصُولَةً.

(٢) من الآية ١١٨.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٩.

(٤) الاقتضاب ٢: ١٢١ - ١٢٢.

(٥) الاقتضاب ٢: ١٢١. وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٢/أ.

(٦) هو ابن الضائع، قال: «(وهو حسن جدًا)». شرح الجمل له ٢: ق ١٦٢/أ.

(٧) الاقتضاب ٢: ١٢٣.

(٨) أَنْ: سقط من ت.

(٩) الاقتضاب ٢: ١٢٣.

فلم يجوز ظهورها في الخط)). وهذا خطأ<sup>(١)</sup> لأنَّ المدغم من كلمتين لا تُحذف منه صورة المدغم في الخط.

[٩: ٨٥/ب]

قال ابن الضائع<sup>(٢)</sup>: / «والأولى أن يُعَلَّل هذا الوجه بأنَّ الناصبة لا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل فاصلٌ إلا هذه<sup>(٣)</sup> الزيادة<sup>(٤)</sup>، فوصلت بها كما وُصلت ﴿مَمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وأمَّا المخففة من الثقلية فبالعكس، لا يجوز أن تتصل بالفعل، فكتبت مفصولة على ما ينبغي)).

وبعني بالزيادة أنَّها يتخطأها العامل إلى معمولها وإن كانت في المعنى ليست بزائدة كما في ﴿مَمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾؛ وقد أجاز (س)<sup>(٦)</sup> زيادتها في المعنى، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٧)</sup>. ويُقَوِّي اتصالها كُتِبَهُم (إن) الشرطية متصلة بها أيضًا، نحو: إِلَّا تَخْرُجْ أَخْرَجْ.

وما ذهبوا إليه ليس بشيء لأنه يلزم منه اتصال (أن) بما عملت فيه، فكنت تكتب: أن يقوم، بياء مشددة، وهذا أولى أن يُكتب بالياء المشددة بغير نون؛ لأنه لا حاجز بينه وبين ما عملت أن فيه.

وشبهةُ الثالث أنه إذا أدغم بُعْثَةً فكأنه أبقى بعض النون، فكتبها منفصلة لذلك، وإذا أدغم بغير عُتَّة لم يبق للنون أثر.

(١) وهذا خطأ ... صورة المدغم في الخط: سقط من ن.

(٢) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٥/ب وفيه بعض تصرف.

(٣) هذه الزيادة ... فبالعكس لا يجوز: سقط من ك.

(٤) في شرح ابن الضائع: إلا لا هذه لأنها زائدة. ح: فاولى لا هذه الزيادة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٠، ٤: ٢٢٢.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

وهذا ليس بشيء لأنه يلزم منه انفصالها<sup>(١)</sup> مما إذا أُدغمت فيه كان الإدغام  
بُعْثَةً<sup>(٢)</sup>، واتصالها بما يكون الإدغام فيه بغير عُنَّة، فيُكتب: ﴿مِنْ رَّبِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَمَنْ  
لَّسْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> متصلاً، وتُحذف نونه<sup>(٥)</sup> خطأً.

وقد أجمَعَ المصنف في قوله: وبلا في بعض المواضع، ولم يعبّر تلك المواضع،  
وهي من الرسم السَلَفِيّ، أعني رسم القرآن.

وزعم ابن الأُبَارِي<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup> أَنَّ (أَنْ لَا) متصلة في القرآن في الخطِّ إلا عشرة  
مواضع: ﴿أَنْ لَا أَقُولَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾<sup>(٩)</sup> في الأعراف، و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾<sup>(١٠)</sup>  
في التوبة، و﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(١١)</sup>، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَِّّي أَخَافُ﴾<sup>(١٢)</sup> في  
هُود، و﴿أَنْ لَا تَشْرِكَ بِي شَيْئًا﴾<sup>(١٣)</sup> في الحج، و﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾<sup>(١٤)</sup> في

(١) في المخطوطات: اتصالها بما.

(٢) بُعْثَةً واتصالها بما يكون الإدغام: سقط من ك.

(٣) من الآية ٥ من سورة البقرة. ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة الحجر. ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْيَا مَعِيَشَ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُمْ رِزْقَيْنَ﴾.

(٥) في المخطوطات: أُلْفه.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١: ١٤٥ - ١٤٦ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٢/أ.

(٧) منهم المهدي في هجاء مصاحف أهل الأمصار ص ٤٢ - ٤٣.

(٨) من الآية ١٠٥.

(٩) من الآية ١٦٩.

(١٠) من الآية ١١٨.

(١١) من الآية ١٤.

(١٢) من الآية ٢٦.

(١٣) من الآية ٢٦.

(١٤) من الآية ٦٠.

يس، ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> في الدخان، و﴿أَنْ لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> في الممتحنة، و﴿أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ﴾<sup>(٣)</sup> في القلم.

وقوله وكذا وصل أم بمن يعني أنه من الشاذ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ فَنِتْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله وكى بلا يعني أنه أيضاً من الشاذ. وزعم ابن قتيبة<sup>(٥)</sup> أنها تُكتب منفصلة؛ لأنك تقول: كى تفعل، وكى لا تفعل، كما تقول: حتى تفعل، وحتى لا تفعل. وقياسه كى على حتى فاسد لأن حتى لا يُتصور اتصالها لأن آخرها ألف، والألف لا تُوصل بما بعدها.

قال بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>: «غَلَطَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَتَّى كُتِبَتْ أَلْفَهَا فِي الْخَطِّ يَاءً، فَتُخَيَّلُ أَنَّهَا كِيَاءٌ كِي، وَهَذِهِ الْأَلْفُ لَا تُكْتَبُ يَاءً إِلَّا مُتَطَرِّفَةً، فَلَوْ خَفَضْتُ حَتَّى الْمَضْمَرِ كُتِبَتْ أَلْفًا عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ جَاءَ كِتَابَةُ (كَيْلًا) مُتَّصِلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) من الآية ١٩.

(٢) من الآية ١٢.

(٣) من الآية ٢٤.

(٤) من الآية ٩ من سورة الزمر.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤٠.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٢/ب باختصار.

(٧) وردت في أربعة مواضع، هي: ﴿لِكَيْلًا تَحَرَّثُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ آل عمران ١٥٣.

و﴿لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ الحج ٥. و﴿لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ الأحزاب

٥٠. و﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ الحديد ٢٣. وقد ذكر المهدي في هجاء مصاحف

أهل الأمصار ص ٤٥ أنها ثلاثة، ولم يذكر آية آل عمران.



وقوله وتُحذف نونٌ من وعن وإن وأن<sup>(١)</sup> وميمٌ أم عند وصلهنَّ. يعني: وتُحذف خطأ، وأما في اللفظ فإنَّهنَّ مُدغمات في (ما) و(لا) و(من).

وقد أهمل المصنفُ مما كُتب متصلاً مما أصله الفصل جملةً، فمن ذلك الحروف النواصب للاسم الروافع للخبر إذا دخلت على (ما) الزائدة نحو: إِنَّمَا وكَأَنَّمَا وليتَمَّا، فإن كانت موصولة كُتبت مفصولة، على أنه قد جاء في القرآن كثير من ذلك متصلاً، وزعموا أنه لم يأت في القرآن مفصلاً إلا قوله تعالى في الأنعام: ﴿إِن تَأْتِيكُم مَّائِدَةٌ مِّنْ ذِكْرِكُمْ فَلَا يَزَلْ فِيهَا وَاسِعَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وأما ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِّعُ﴾<sup>(٣)</sup> في المرسلات<sup>(٤)</sup> وغيرها<sup>(٥)</sup> فمتَّصل، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup> كُتب متصلاً سواء<sup>(٧)</sup> أُرْفِعَ كَيْدٌ أم نُصِبَ.

ومن ذلك (قَلَّ)، إذا دخلت على (ما) نحو<sup>(٨)</sup> قَلَّمَا كُتب متصلاً.

ومن ذلك (إن) الشرطية، إذا دخلت على (لا) فإنك تُقَدِّرُ كَتَبَهَا موصولة،

[٩: ٨٦/]

/ثُمَّ تَحذفُهَا فِي الْخَطِّ.

ومن ذلك (أَيَّنَ) الجازمة و(حَيْثُ) إذا دخلتا على (ما). و(كُلُّ) إذا دخلت على (ما) المصدرية نحو: أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَحَيْثُمَا تَقْعُدْ أَقْعُدْ، وَكُلَّمَا جِئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ. فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ مَا اشْتَرَيْتَ؟ تَرِيدُ: أَيْنَ الَّذِي اشْتَرَيْتَ؟ وَكُلُّ مَا تَفْعَلُ حَسَنٌ، كُتِبَ أَيْنَ وَكُلُّ مَفْصُولَيْنِ.

(١) وأن: سقط من ت، ن.

(٢) من الآية ١٣٤.

(٣) الآية ٧.

(٤) في المخطوطات: الطور. وهو سهو، فليس في سورة الطور آية فيها: إنما.

(٥) ت: وغيره.

(٦) من الآية ٦٩ من سورة طه.

(٧) سواء ... قلما كتب متصلاً: سقط من ك.

(٨) نحو ... تقدر كتبها: سقط من د، ن.

فهذه جملة مما نصَّ الناسُ على أنه كتب متصلاً، وقد أهمله المصنف.

وأما (مَعَ) إذا<sup>(١)</sup> اتصلت بِمَنْ فإنها مفصولة، قاله ابن قُتيبة<sup>(٢)</sup>. قال بعض شيوخنا<sup>(٣)</sup>: «أظنَّ سبب ذلك قِلَّةُ الاستعمال، وإلا فما الفرقُ بين مَعَ وبين في؟ وقد يمكن أن يفرَّقَ بينهما بالاسمية»، فإنَّ (في) لا تكون إلا حرفاً، و(مَعَ) إن حُرِّكت اسمٌ، وإن سَكِنَتْ فخلافاً<sup>(٤)</sup>، والأصحُّ الاسميَّةُ، وهي تنفصل أيضاً مما بعدها، فتقول: معاً، فلذلك فُصلتْ، بخلاف (في) فإنها حرف، وقد تقدَّم الكلامُ عليها إذا دخلتْ على (مَنْ) وعلى (ما) في هذا الفصل.

ص: الأصل الثاني مطابقةُ المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعَدَدِها ما لم يجبِ الاقتصارُ على أول الكلمة لكونها اسمَ حرفٍ وارداً وُروَدَ الأصوات؛ أو يُحذفُ الحرف لإدغامه فيما هو من كلمة. وشَدَّ ﴿يَايَيْكُمْ أَلْمَقْتُونُ﴾.

ش: هذا هو الأصل الثاني، وهو أن يُطابق المكتوبُ المنطوق فيما ذكر.

وقوله ما لم يجبِ الاقتصارُ على أول الكلمة لكونها اسمَ حرفٍ مثاله: ق. ن. ص، فإنَّ قياس (قاف) أن يُكتب هكذا كحاله إذا نُطق به، وكذلك كتبوا الجيم (ج) مقتصرين على أول حرف منه، وكان قياسه أن يُكتب هكذا: جيم، وكذا بقية أسماء حروف المعجم، كُتِبَتْ مُقْتَصِرًا على أوائلها، فخالفت الكتابةُ فيها النطق، ولذلك كُتِبَت الحروفُ المُفْتَتَحُ بها السُّورُ على نحو ما كتبوا حروف المعجم.

وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها؛ فهي أسماء مدلولاتها أشكالٌ حَظِيَّةٌ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الحَظِيَّة لم يكن للخطِّ دلالةٌ

(١) ت، د، ن: مع إذا إذا.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٣٨.

(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٣/أ.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٦ - ٢٨٧ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥٨٣ - ٥٨٤.

على المنطوق به، ولو اقتَصروا على كُتِبَها على حسب النطق، ولم يضعوا لها أشكالا مفردة تتميز بها، لم يمكن ذلك لأنَّ الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كلِّ حرفٍ حرفٍ؛ وشكل كلِّ حرفٍ حرفٍ غير موضوع، فاستحال كُتِبَها على حسب النطق.

وقوله **واردًا وُرُودَ الأصوات** وذلك نحو صوت الغراب، وصوت الظبي<sup>(١)</sup>، وصوت الحجر، فإنها وردت أغفالا من التركيب، والعوامل دالة على أشكالٍ خطية كما كانت الأصوات دالة على الناطق بها؛ فلفظ قافٍ يدلُّ على هذا الشكل الذي صورته هكذا: ق، كما أنَّ<sup>(٢)</sup> لفظ غاقٍ يدلُّ على أنَّ الذي صدر منه هذا الشكل الغرابي.

وقوله **أو يُحذف الحرفُ لإدغامه فيما هو من كلمة** وذلك نحو رَدَّ ومَقَرَّ واقشَعَرَّ ونحوه، فإنَّ الحرف المدغم فيما بعده هو ملفوظ به ساكنا مدغما، فكان قياسه أن تُكتب له صورة بحسب النطق، لكنه لما أدغم ضعُف بالإدغام؛ إذ صار النطق به وبالمدغم فيه نطقا واحدا؛ ألا ترى أنك لا تميّز بالسكون المحض، فاقْتَصِرَ في الكتابة على حرف واحد، ولم يُجْعَل للأول صورة اختصارا، وسواء أكان المدغم مثلاً أو مُقَارِبًا - أعني في أنه يُحذف خطأ - نحو ما مثَّلنا به في المثل من رَدَّ، ونحو اذَّارًا، فإنَّ المدغم هو مقارب، /وهو التاء في تفاعل، ونحو اطَّجَعَ، أصله اضْطَجَعَ.

[٩: ٨٦/ب]

وظاهرُ كلام المصنف في قوله ما لم يجبِ **الاقتصارُ على أول الكلمة** لكذا، أو **يُحذف الحرفُ لكذا** أنَّ ما سوى ذلك يطابق المكتوب في المنطوق. وليس كذلك، فسيذكر هو جملة كثيرة مما حُذف منه في الخطِّ ما هو ثابتٌ في النطق، فلا فائدة في الاقتصار على هاتين الحالتين اللتين ذكرهما.

(١) ح: الطير.

(٢) أن: انفردت به ت.

وكذلك أيضاً اقتصاره على الحذف دون الزيادة ليس بجيد؛ لأنه كما خالف المكتوب المنطوق في الحذف كذلك خالفه في الزيادة؛ فقد زادوا في الخط أشياء تخالف المنطوق، فكان ينبغي أن يذكر المخالفة في الزيادة كما ذكر المخالفة في الحذف.

وبعد، فكلأمة في هذا الفصل غير محرر، وستأتي أشياء ذكرها هو وغيره من الحذف ومن الزيادة فيما بعد إن شاء الله.

وقوله **وَشَدَّ ﴿يَا بَيْتَكُمْ﴾** <sup>(١)</sup> يعني أنه كُتِبَ بياءين في المصحف، وكان قياسه أن يُكْتَبَ بياء واحدة كما كُتِبَ سائر المدغمات التي هي من كلمة؛ فجعل خطه كلفظه شذوذاً في الكتابة عن نظائره، وهذا من الرسم السلفي.

\* \* \*

---

(١) الآية ٦ من سورة القلم.

تُعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مُدغماً فيما ليس من كلمته، أو نوناً ساكنة مُخفاةً أو مُبدلةً ميمًا لِمُجاورة باء، أو حرفَ مدٍّ حُذف لساكنٍ يليه، وزُيماً حُذف خطأً إن أُمِنَ اللبس، ويجب ذلك مع نون التوكيد والتنوين.

ش: يعني بقوله: تُعتبر المطابقة بالأصل أي: بأصل الحرف، سواء أبقى لفظه أو انقلب النطق به إلى حرف آخر، فيُعتبر أصله في الكتابة لا لفظه في الانقلاب، وسنذكر المطابقة بالمآل، وهو ما يُؤول إليه الحرف، فبدأ أولاً بقوله: إن كان الحرف مُدغماً فيما ليس من كلمته، فتكتب: لكم<sup>(١)</sup> مال، بميم منفصلة في لكم، ومن مال، بنون منفصلة في من.

واحتَرز بقوله من كلمته من أن يكون ذلك في كلمة المدغم نحو ما تقدّم من نحو امحى<sup>(٢)</sup>، فإنك لا تكتبه على الأصل، وأصله انْقَعَلَ من المَحْو.

وقوله أو نوناً ساكنةً مُخفاةً فإنك تكتبها نوناً، وسواء أكان ذلك من كلمة نحو خنق، أم من كلمتين نحو: من كافرٍ، وأنت<sup>(٣)</sup>.

وقوله أو مُبدلةً ميمًا لِمُجاورة باء سواء أيساً أكان ذلك من كلمة نحو عَنبر، أم من كلمتين نحو: من بَعُد.

وقوله أو حرفَ مدٍّ حُذف لساكنٍ يليه مثاله: اضربوا القومَ، ويغزو الرجلُ، فإنك تكتبه بالواو على الأصل؛ لأنه لولا التقاء الساكنين لثَبَّتَ هذه الواو لفظاً.

(١) لكم مال بميم منفصلة في لكم: انفردت به ح.

(٢) تقدم في ص ٢٥٨، ٢٩٣.

(٣) تقدم في ٢: ١٩٦ - ١٩٧ أن أبا حيان مذهب ابن كيسان أن الضمير هو التاء وكُثِرَت بأن.

واحتَرَزَ بقوله **حُذِفَ لِسَاكِنٍ** مِنْ أَنْ يُحْذَفَ لغير ساكن نحو الحذف للجازم نحو: لم يَغْزُ، فلا يُكْتَبُ مثل هذا الواو، ونحو الحذف للفواصل نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾<sup>(١)</sup>، فهذه الياء لم تُحذف لساكنٍ يليها، ولا تكتبها في الخط باعتبار مطابقة الأصل، بل تحذفها في الخط.

وثَبَّتَ بعد قوله: **لِسَاكِنٍ** يَلِيهِ، في نسخة عليها خطُّ المصنِّفِ قوله: في **الوصل**، أي: حُذِفَ في الوصل، وهي زيادة حسنة؛ لأنه لا يُحذف حرف المدّ منه إلا في الوصل، وأمّا في الوقف فإنّ الواو تثبت.

[٩: ٨٧/]

وقوله **وَرُبَّمَا حُذِفَ خَطًّا** **إِنْ أَمِنَ اللَّيْسُ** مثاله / ما كتبوا من قوله: ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾<sup>(٣)</sup> بغير واو، فهذا قد أَمِنَ فيه أَنْ يُلْبَسَ بجمع، بخلاف قولك: لا تَضْرِبُوا<sup>(٤)</sup> الرجل، فإنه يَلْتَبِسُ<sup>(٥)</sup> حذِفُ الواو فيه وأنت تريد النهي بفعل الواحد المراد به النفي؛ فلا يجوز حذف الواو منه.

وقوله **وَيَجِبُ ذَلِكَ** أي: يجب الحذف خطًّا كما وجب لفظًا، ولا تُعْتَبَرُ المطابقة بالأصل في حرفٍ مَدٍّ حُذِفَ لِسَاكِنٍ يَلِيهِ، وذلك<sup>(٦)</sup> الساكن **نُونُ تَوْكِيدٍ** أو **تَنْوِينٍ**، مثاله مع نون التوكيد: يا زَيْدُونَ لَتَرْكَبُنَّ، أصله: لَتَرْكَبُونَ، ثم دخلت نون التوكيد، فحُذِفَت نون الرفع لاجتماع المثليين، فالتقت الواو ساكنةً بنون التوكيد، وهي ساكنةٌ إن كانت الخفيفة، وساكنةٌ مدغمةٌ في غيرها إن كانت الشديدة، فحُذِفَ حرفُ العلة

(١) الآية ٤ من سورة الفجر.

(٢) من الآية ٦ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الشورى.

(٤) ت: لا تقربوا.

(٥) ك: يلبس.

(٦) فيما عدا ح: ((ذلك)) بلا واو قبله.

لالتقاء الساكنين، وحُذِفَ حَطًّا كما حُذِفَ لفظًا، ولم تُرَاعَ فيه المطابقة بالأصل كما راعوا في: ضَرَبُوا الرجلَ، ولم يَضْرِبُوا الرجلَ.

والفرقُ بينهما أنَّ في ضَرَبُوا الرجلَ ولم يَضْرِبُوا الرجلَ ونحوهما لهما<sup>(١)</sup> حالة تثبتان فيها<sup>(٢)</sup>؛ وهو إذا وقفت على ضَرَبُوا ولم يَضْرِبُوا، بخلاف نون التوكيد المشددة، فإنه في حالة الوقف لا يُرَدُّ المحذوف، فحُمِلَت الخفيفة على الشديدة في ذلك وإن كانت الواو تُرَدُّ في الوقف لزوال موجب الحذف؛ وتُرَدُّ نون الرفع لزوال موجب الحذف أيضًا، لكنَّهم حملوا النون الخفيفة على الشديدة في كونهم لم يكتبوا معها الواو وحذفوها.

وكذلك الحكم في: لَتَذْهَبَنَّ يا هند، تحذف الياء مع النون الخفيفة والشديدة لفظًا وحطًّا إلا في الوقف على الخفيفة فتعود الياء والنون.

ومثالُ حذف حرف المدِّ مع التنوين قولاً: قاضٍ، وجوارٍ، فإنَّ الأصل فيه الياء محركة، لكنَّهم<sup>(٣)</sup> استقلوا الحركة في الياء رفعًا وجرًّا فحذفوها، فالتقت الياء وهي ساكنة بالتنوين، فحُذِفَت لالتقاء الساكنين في اللفظ، ثم حُذِفَ حرفها في الخطِّ، ولم يعتبروا المطابقة بالأصل، ولا راعوا لغة مَنْ أثبتّها في الوقف لأنها قليلة في كلامهم، والأفصحُ الكثير في الوقف حذفُ التنوين والياء.

ص: وتُعتبرُ المطابقةُ بِالمالِ إمَّا في وقفٍ لا مانعٍ له من اعتبارٍ ما يعرض فيه؛ ولذا حُذِفَ تنوينُ غيرِ المفتوحِ وماءةٌ ضميرُ الغائب والغائبين. وكُتِبَ بِالفِ (أنا)، والمنونُ المفتوح، وإذا، ونحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(٤)</sup> إنْ أُمِنَ اللَّبِيسُ، وبهاءٍ نحو: رَحْمَةً، وَرَهْ ذَاكَ، وَعَجِيءَ مَهْ جِئْتُ؟ وَشَدَّ كَأَيِّنَ، ونحو ﴿يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) ت، ن، د: فيهما.

(٢) في المخطوطات: فيه.

(٣) ح: لكونهم. ك: لأنهم.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق. ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْهَ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.

(٥) من الآية ٣١ من سورة لقمان. ﴿الَّذِينَ أَنْزَلَكَ بِحُجْرٍ فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ﴾.

ش: المطابقة بما يُؤول إليه اللفظ تارةً يكون ذلك في الوقف، وتارةً يكون في غير الوقف.

واحترز بقوله: لا مانع له من اعتبار ما يعرض فيه من وقفٍ امتنع أن يُعتبر ما عَرَضَ فيه؛ وذلك نحو الوقف على ما اتصلت به النون الخفيفة للتوكيد مما قبله واو أو ياء؛ فإنه منع أن يُعتبر ما عَرَضَ فيه من ردِّ الواو والياء حالة الوقف حملها على أختها النون الشديدة؛ فلم يُلتفت إلى حالة الوقف عليها، واستُصحب حذف الواو والياء لذلك حُطًّا وإن كانت تعود وقفًا.

[٩: ٨٧/ب] وقوله ولذا حذف /تنوين غير المفتوح مثاله: قام زيد، ومررت بزيد. ويعني أنه اعتبر في هذا المطابقة بالمآل لأنه آل أمر هذا التنوين في الحالتين اللتين ذكرهما إلى الحذف؛ ولم يُراعوا لغة<sup>(١)</sup> من أبدل من التنوين واوًا في الرفع وياء في الجر لأنَّ تلك لغة قليلة؛ والأفصح الكثير الحذف في الحالين.

وقوله ومدَّة ضمير الغائب مثاله: ضربته وأكرمت، فكتب هذا بغير واو وإن كنت تلفظ بها لأنك إذا وقفتَ حذفتها، وكذلك: به وفيه.

وقوله والغائبين مثاله ضربهم في لغة من وصل ميم الجمع: وكذلك حذفوها إذا وليت الكاف نحو: ضربكم زيد، وبكم، في لغة<sup>(٢)</sup> من وصل الميم بواو أو بياء؛ لأنه إذا وقفَ حذف الصلّة.

وقوله وكتب بالفٍ (أنا) لأنهم إذا وقفوا عليه أثبتوا الألف، فراعوا المآل في ذلك، أو راعوا لغة من أثبتها في الوصل كالوقف.

وقوله والمفتوح المنون لأن الوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا في اللغة الفصيحة؛ ولم يُراعوا الوقف على ذلك بحذف التنوين لأنَّ الحذف لغة شاذة حكاها<sup>(٣)</sup> غير س.

(١) هي لغة أزد السراة. الكتاب ٤: ١٦٧.

(٢) الكتاب ٤: ٢٩١ - ٢٩٢.

(٣) تقدمت في ص ٣٥٠، ٣٥٥.



وقوله وإذا لأنَّ الوقف عليها عنده بالألف، وقد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> في الوقف على (إذا)، وذلك في أوائل (باب الوقف) من هذا الكتاب.

وهذا الذي ذكره المصنف من كتابة (إذا) بالألف مراعاة للوقف عليها هو مذهب المازني<sup>(٢)</sup>. وذهب المبرد<sup>(٣)</sup> والأكترون<sup>(٤)</sup> إلى أنَّها تُكتب بالنون. وفصل الفراء، فقال<sup>(٥)</sup>: إن أُعِيَتْ كُتِبَت بالألف لضعفها، وإن أُعْمِلَتْ كُتِبَتْ بالنون لقوّتها.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٦)</sup>: والصحيحُ كُتِبُها بالنون لأنَّ كلَّ نونٍ وُوقِفَ عليها بالألف كُتِبَت بالألف، وما يوقَف عليها نفسُها كما توصل كُتِبَت بالنون، وهذه يوقِف عليها عنده بالنون، فتُكتب بالنون. ولأنَّه إذا كُتِبَت بالنون كان ذلك فرقاً بينها وبين (إذا) الظرفية لئلا يقع الإلباس.

ووجد بخط الشيخ بماء الدين بن النحاس - رحمه الله - ما نصُّه: وجدتُ بخطَّ عالي بن عثمان بن جنيّ: حكى أبو جعفر النحاس<sup>(٧)</sup> قال: سمعتُ علي بن سليمان يقول: سمعتُ أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتَهي أن أكوي يدَ مَنْ يَكتب (إذَنْ) بالألف؛ لأنَّها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين في الحروف.

---

(١) تقدم في ص ٣٦٠.

(٢) الاقتضاب ٢: ١٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠. ونسب إليه في شرح الشافية ٢:

٢٧٩ - ٢٨٠ أنه يرى أن لا يوقف عليها إلا بالنون. وبناء عليه تكتب بالنون.

(٣) صناعة الكتاب ص ١٣٦ والاقتضاب ٢: ١٢٤. وفي شرح الشافية ٢: ٢٨٠ أنه أجاز

الوجهين.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤٩ وصناعة الكتاب ص ١٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠ بتصرف.

(٧) صناعة الكتاب ص ١٣٦.

وقوله ونحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(١)</sup> إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الوقف على مثل هذا بالألف، فُروعي فيه المال.

واحتَرَز بقوله إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ مِنْ نحو: اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا، فَإِنَّكَ لَوْ كَتَبْتَ نحو هذا بآلف لالتبسَ بِأَمْرِ الْاِثْنَيْنِ أَوْ تَهْمِيهِمَا فِي الْخَطِّ وَإِنْ كُنْتَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ تَقِفُ بِالْأَلْفِ؛ فَلَمْ تُرَاعِ حَالَةَ الْوَقْفِ فِي ذَلِكَ لَأَنَّ الْوَقْفَ مَنَعَ مِنْ اعْتِبَارِ مَا عَرَضَ فِيهِ كَثْرَةُ الْإِلْبَاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ زَادُوا عَلَى الْوَقْفِ بِالْأَلْفِ كَتَابَتَهُ بِالْأَلْفِ كَثُرَ اللَّبْسُ بِالْوَقْفِ وَالْخَطِّ؛ فَتَجَنَّبُوا مَا كَثُرَ بِهِ الْإِلْبَاسُ - وَهُوَ الْخَطُّ - لَأَنَّ الْخَطَّ حَالَةٌ لَازِمَةٌ لِلْمَكْتُوبِ، وَلَمْ يَحْفَلُوا بِالْبَاسِ الْوَقْفِ لِأَنَّهَا حَالَةٌ عَارِضَةٌ.

وقوله وَبِهَاءٍ نَحْوُ رَحْمَةِ الْهَاءِ فِي رَحْمَةٍ فِي الْوَقْفِ هِيَ التَّاءُ الَّتِي فِي الْوَصْلِ أُبْدِلَتْ مِنْهَا؛ فَاعْتَبِرْ / فِي كُتُبِهَا هَاءٌ حَالَةُ الْوَقْفِ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَا لَحِقَتْهُ تَاءُ التَّائِيثِ الْمُنْقَلِبَةُ [٩: ٨٨] هَاءٌ فِي الْوَقْفِ يُكْتَبُ عَلَى حَسَبِ الْوَقْفِ هَاءً.

وقوله وَرَهْ ذَاكَ رَهْ مِثَالُ لِمَا بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ مِنَ الْمَعْتَلِّ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا، سِوَاءٍ أَخْذَفَ فَاوَهُ وَلاَمَهُ نَحْوُ: قَهْ وَشَهْ، وَلَمْ يَقَهْ وَلَمْ يَشَهْ، أَمْ عَيْنَهُ وَلاَمَهُ نَحْوُ: رَهْ وَلَمْ يَرَهْ، فَإِذَا كَتَبْتَ هَذَا النُّوعَ كَتَبْتَهُ بِهَاءٍ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَتْ تَسْقُطُ حَالَةُ الدَّرَجِ.

وقوله وَبِهَيْءٍ مَهْ جِئْتُ؟ هَذِهِ (مَا) الَّتِي لِلْاِسْتِفْهَامِ جُرَتْ بِالإِضَافَةِ، فَحُذِفَتْ أَلْفُهَا، وَكُتِبَتْ بِهَاءٍ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا وَجِبَ الْإِيتْيَانُ بِالْهَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ<sup>(٣)</sup> عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ فِي الْوَصْلِ وَوُجُوبِ الْإِحَاقِ هَذِهِ الْهَاءِ فِي الْوَقْفِ فِي (بَابِ الْوَقْفِ).

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْعَلَقِ.

(٢) إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ: مِنْ حَاشِيَةِ ت.

(٣) تَقَدَّمَ فِي ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

وقوله **وَشَدَّ كَأَيِّنْ** وجهُ شذوذ **كَأَيِّنْ** أنهم ذكروا أنَّ الكاف هي كاف التشبيه، دخلت على أيٍّ، فأَيٌّ منوَّنة، وهي مجرورة بالكاف، فهي في الأصل مركَّبة، وكان القياس يقتضي أن لا تُكتب صورة التنوين، بل تُحذف خطأ كما حُذفت من نحو: (كَزَيْدٍ). ووجهُ هذا الشذوذ أنهم قد تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب، وأخرجوها عن أصل موضوعها، فكَذلك أخرجوها في الخطِّ عن قياس أخواتها، ولكون التنوين ثبت خطأ وقف بعض القراء السبعة<sup>(١)</sup> عليها بالنون. وهذا الذي ذكرناه من أنَّها مركَّبة<sup>(٢)</sup> من كاف التشبيه ومن أيٍّ وأنَّ النون فيها هو التنوين هو مذهب الجمهور.

وذهب يونس<sup>(٣)</sup> إلى أنَّها اسم فاعِلٍ من كَانَ يكون، فالنون أصلية، وهي لام الفعل، فعلى هذا لم يكونوا شَدُّوا في كتبه بالنون لأنَّها أصل، كما لا شذوذ في كتِّبهم (بائن) اسم فاعلٍ من بَانَ يَبِين.

ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ (كَأَيِّنْ) اسم بسيط، فالكاف والنون فيه أصلان، وهو بمعنى كَمْ، لذهبَ مذهبا حسنا، فكما لا يُدعى في كاف كَمْ أنَّها زائدة حرف جرٍّ دخلت على (ما) الاستفهامية؛ وسكنت مع حرف الجر كما سكنت في قولهم (لَمْ) كما ذهب إليه بعضهم<sup>(٤)</sup>، بل يُذهب إلى بساطتها وأنَّها اسمٌ وضع على حرفين، فكَذلك يذهب الذاهب إلى أنَّ (كَأَيِّنْ) كذلك، وهذا أقرب من دعوى التركيب بلا دليل.

وقوله **وَنَحْوُ ﴿يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾**<sup>(٥)</sup> يعني أنه شَدَّ كَتَبها بناء، ولم تُراعَ حالة الوقف.

(١) التبصرة ص ١٧٤ والتيسير ص ٢٠٣ - ٢٠٤ والإقناع ص ٥٢٥ - ٥٢٦.

(٢) تقدم الكلام في تأصيل **كَأَيِّنْ** في ١٠: ٤٦ - ٤٧.

(٣) شرح كتاب سيويه ٢: ٤٩٤ [ط. العلمية].

(٤) انظر ما تقدم في ١٠: ٥ - ٦.

(٥) من الآية ٣١ من سورة لقمان. ﴿الَّذِينَ أَنْزَلَكَ بِحَجَرٍ فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ لِرَبِّكَ مِنْ آيَاتِهِ﴾.

وهذه ألفاظ مما أُنتِ بالتاء كُتبت في القرآن بالتاء كحالها في الوصل، وقد اختلف القُرَّاء<sup>(١)</sup> في الوقف عليها، فبعضهم وقفَ بالتاء اتِّباعًا لرسم المصحف، وبعضهم لم يُراعِ الرسم، فوقفَ بالهاء على ما تقرَّر في المؤنث بالتاء في الوقف من إبدائها هاء.

ص: وإمَّا في غير وقف، ولذا نابَتِ الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختومٍ بها فعلٌ أو اسمٌ متمكِّنٌ ثالثة<sup>(٢)</sup> مُبدَلةً من ياء؛ أو رابعةً فصاعدًا مطلقًا، ما لم تلِ ياءٌ في غير يحيى علمًا، ولا يُقاس عليه علمٌ مثله، خلافًا للمبرد. وفي التزام هذه النيابة خلافٌ، وكذا امتناعها عند [مباشرة]<sup>(٣)</sup> ضميرٍ متَّصل.

ش: قوله وإمَّا في غير وقف هذا قَسِيمُ قوله إمَّا في وقف، ثم قال: ولذا، أي: لأجل المطابقة بالمآل في غير الوقف نابَتِ الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختومٍ بها فعلٌ أو اسمٌ لِتُخرجَ /بذلك الألفُ التي حُتمَ بها حرف نحو: ما ولا وإلّا، وسيأتي ما كُتب من الحروف بالياء عند تعرُّض المصنف له.

وقوله متمكِّنٌ احتراز من اسم غير متمكِّن نحو: ما وذا، فإنَّها لا تُكتب إلا ألفًا على صورة<sup>(٤)</sup> النطق بها، وسيأتي ذكر ما كُتب بالياء من الاسم غير المتمكن. وقوله ثالثة احتراز من أن تكون ثانية، فإنه لا تكتب إلا ألفًا نحو: باع. وقوله مُبدَلةً من ياء مثاله رَمَى ورَحَى. واحتراز من أن تكون مُبدَلةً من واو نحو غَزَا وعَصَا، ومن أن تكون مجهولة نحو حَسَا<sup>(٥)</sup>، فإنَّها تُكتب كحالها ألفًا.

(١) التيسير ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٦ - ٥١٧.

(٢) ت: ثالثة مبدل.

(٣) مباشرة: من التسهيل ص ٣٣٤ وتهيد القواعد ١٠: ٥٣١٠ ومما يأتي في الشرح.

(٤) على صورة ... لا تكتب إلا ألفًا: سقط من ل.

(٥) الحسا: الفرد.

وما أفهمه قول المصنف من أنَّها إذا كانت ثالثةً في فعلٍ أو اسم متمكن منقلبةً عن ياء تُكتب ياء<sup>(١)</sup>، وما كان منقلبًا عن واو كُتِبَ ألفًا هو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>. وخالف في شيء منه بعض الكوفيين.

أمَّا من الفعل فَرَعَمَ الكسائي<sup>(٣)</sup> أنَّ ما كان منه عينه همزة نحو شَأى وفَأى<sup>(٤)</sup> فإنه يجوز أن يُكتب بالياء وإن كان من ذوات الواو؛ وذلك كراهية اجتماع ألفين. ولا يجوز ذلك عند البصريين لئلا يُتَوَهَّم أنه من ذوات الياء.

وأمَّا من الاسم فما كان منه من الواو على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ فيُكْتَبَ عندهم<sup>(٥)</sup> بالياء أبدًا كما لو كان من ذوات الياء نحو هُدَى. واستدلوا بما رواه الكسائي من تنثية جميع ذلك بالياء.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون لأنَّ الكسائي أيضًا قد روى<sup>(٦)</sup> تنثيتهما بالواو؛ وقد روى (س)<sup>(٧)</sup> في الكِبَا<sup>(٨)</sup> كِبَوَانٍ عن أبي الخطاب، فالتثنية بالياء في بعض ذلك شذوذ كالإمالة فيها؛ ألا ترى أنَّ الكِبَا مُمَالٌ<sup>(٩)</sup> وإن كان من الواو، وما رواه الكسائي من تنثية فُعَلٍ وفِعَلٍ من ذوات الواو بالياء شيء لا يحفظه البصريون.

(١) في المخطوطات: ألفًا.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) الغرة ٢: ق ٣٣٦/أ.

(٤) فأى رأسه فأوًا وفأيًا: شقّه. وفي الغرة: ((نأى)). وهذا يائي اللام.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤٥، ٣٣٠ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٢٩ وشرح الجمل

لابن عصفور ٢: ٣٤٥ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٤/أ.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٥ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٤/أ.

(٧) الكتاب ٣: ٣٨٧.

(٨) الكبا: الكناسة.

(٩) الكتاب ٤: ١١٩.

فرع: (كِلا): الصحيح في مذهب البصريين أن يكتب بالألف لأنَّ الألف فيه منقلبة عن واو<sup>(١)</sup>؛ ومن زعم أنَّ ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدِيُّ فإنه يكتبه بالياء.

وأجاز الكوفيون كُتِبَه بالياء، وذلك خطأ على مذهبهم لأنَّ الألف عندهم علامة تنبيه<sup>(١)</sup>، والتنبيه حالة الرفع لا يجوز أن تُكتب بالياء لئلا يلتبس الرفع بالخفض والنصب.

ويُعرف كون الألف منقلبةً عن الياء بأن يكون معتلّ الوسط بالواو نحو هَوَى ودَوَى<sup>(٢)</sup>؛ أو الأول بها نحو وَفَى ووَعَى، وبالانقلاب ياءً في التنبيه نحو رَحَى، تقول: رَحِيان، أو في الجمع بالألف والتاء نحو حَصَى، تقول: حَصِيَّات، أو ببناء فَعْلٍ منه نحو رَمَى.

وقوله أو رابعةٌ مثاله أعطى وملهى وحبلَى ومِعَزَى. وكذلك المضارع، فإنَّ الألف تقع فيه رابعةً فتكتب بالياء، ولا تقع ثالثة إلا بحذفٍ نحو يَرَى، أو نقلٍ نحو يَشَى في يَشَأَى<sup>(٣)</sup>، ففي (يرى) كُتِبَت بالياء إمَّا لكونها ثالثة منقلبة عن الياء، وإمَّا لكونها رابعة في الأصل، فلم يُعتدَّ بالحذف. وأمَّا في (يَشَى) فلأنَّ التسهيل الأكثرُ فيه إبقاءً حكم الهمزة في اللفظ، ولذلك لم يُعْلَوْا جَيَّلاً<sup>(٤)</sup> وضَوْاً، ولم يُدْعَمُوا رُؤْياً، فكذلك الحكم في يَشَى، ولأنَّهم يقولون يَشِيان بالياء كما يقولون يَشَأَيان، فيجب كُتِبُها بالياء. وقوله فصاعداً مثاله اعترى والخوزلى<sup>(٥)</sup> واستدعى والمُسْتَدْعَى واسترعى والمُسْتَرْعَى.

(١) تقدم هذا في ١: ٢٥٩.

(٢) الدوى: الرجل الأحق، والرجل الطويل المرض.

(٣) يَشَأَى: يسبق.

(٤) حبل: تخفيف جَيْلٍ، وهي الضْبُع. شرح الجمل لابن الصائغ ٢: ق ١٥٤/أ.

(٥) الخوزلى: مشية فيها تناقل وتفكك.

وقوله مطلقاً يعني سواء أكان /أصلها الواو أم الياء، أم كانت زائدة لإلحاق<sup>(١)</sup> [٩: ٨٩/أ] أم لتأنيث أم لتكثير، نحو قَبَعَثَرَى، فإنها تُكتب بالياء<sup>(٢)</sup>.

وقوله ما لم تَلِ ياءً قيدٌ في الثلاثيِّ والرباعيِّ وما زاد، مثاله الحَيَّا وأَحْيَا والدُّنْيَا واستَحْيَا وروايا<sup>(٣)</sup> وخطايا والمَحْيَا والمُحْيَا<sup>(٤)</sup> وشبه ذلك.

وقوله في غير يحيى علماً احترازٌ من (يَحْيَا) الفعل، فإنه في الفعل يُكتب بالألف، وفي العَلَم يكتب بالياء. وقال بعض أصحابنا: «(إلا يَحْيَى اسماً، فكتبوه بالياء فرقاً بينه وبين يَحْيَا الفعل، وجُعِلَت الياء فارقة في الاسم دون الفعل لأنَّ الاسم أخفُّ من الفعل، فكان أَحْمَلُ لاجتماع المثلين)» انتهى.

وبين عبارة المصنف في قوله في يَحْيَى علماً وعبارة هذا الذي حكينا كلامه فرق؛ لأنَّ يَحْيَى إذا نكَّرناه بعد العَلَمِيَّة فهل يُكتب بالياء أم يعود كُتِبَهُ إلى الألف؟ فإن علَّلنا بالعَلَمِيَّة كتبناه بالألف؛ لأنه قد زالت عِلْمِيَّتُهُ، وإن علَّلنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لأنَّ الاسمِيَّة موجودة فيه.

وقوله ولا يُقاس عليه عِلْمٌ مثله، خِلافًا للمبرد المماثلةُ تكون في كون هذا علماً كما أنَّ هذا عِلْمٌ، وتكون أيضاً في أنَّ هذا أصله فعلٌ سُمِّيَ به كما يكون أصل هذا فعلاً سُمِّيَ به<sup>(٥)</sup>.

فإن قلنا<sup>(٦)</sup> بالأول - وهو أنَّ المماثلة في العَلَمِيَّة فقط - كان الحكم ثابتاً حيث كانت العَلَمِيَّة، سواء أكان منقولاً من فعلٍ، كأنَّ يُسَمَّى (أَعْيَا)، أو منقولاً من اسم،

(١) ح: للإلحاق أو التأنيث أو التكثير.

(٢) في المخطوطات: بالألف.

(٣) روايا: جمع راوية، وهو البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه.

(٤) ك: وخطايا والحيا والحيا.

(٥) ح: يسمى.

(٦) ت: قلت.

نحو (زوايا) كما ذهب إليه أبو جعفر النَّحَّاس، زَعَمَ<sup>(١)</sup> أَنَّ (زوايا) وأمثاله إذا كان عِلْمًا كُتِبَ بالياء فَرْقًا بينه وبين (زوايا) الجمع، كما فرقوا بين (يحيى) العِلْم والفعل. والصحيح كُتِبَ بالألف لأنه اسم عِلْمًا كان أو غير عِلْم.

وإن قلنا بالثاني - وهو أَنَّ المماثلة في أَنَّ أصله فعلٌ فَسُمِّيَ به، كما كان أصل (يحيى) فعلًا فَسُمِّيَ به - فعلى هذا لو سُمِّيَتْ (زوايا) كُتِبَتْ بالألف، ولو سُمِّيَتْ<sup>(٢)</sup> (أعيا) كُتِبَتْ بالياء، كما كتبت (يحيى) العِلْم بالياء. والصحيح كُتِبَ بالألف، وكذلك كُتِبَ الناس، ففي العرب (بنو أعيا)<sup>(٣)</sup>، وهم حيٌّ من أسد، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

تَعَالَوْا أَفَاجِرُكُمْ أَأَعْيَا وَفَقَعَسْ إِلَى الْمَجْدِ أَذْنَى أَمْ عَشِيرَةُ حَاتِمِ

كتبوه بالألف. وظاهر كلام المصنف في النقل عن المبرد أنه قصد المماثلة في العِلْمِيَّة فقط.

وقوله وفي التزام هذه النيابة خلاف نقل الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٥)</sup> أَنَّ الفارسيَّ زَعَمَ<sup>(٦)</sup> أنه لا يكتب كل ما تقدّم ذكره إلا بالألف أبدًا؛ وذكر أنه احتجّ بأن قال: قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء ومنقلبة عن واو في مثل قائم وبائع وكساء ورداء؛ ولا تكتب أبدًا إلا على صورتها، ولا يُفَرَّق بين ما الهمزة فيه منقلبة عن واو أو ياء.

---

(١) صناعة الكتاب ص ١٣٥ - ١٣٦، وفيه: ((زوايا)). وهو صحيح أيضًا.

(٢) ولو سميت ... والصحيح كتبه بالألف: سقط من ت، د.

(٣) واسمه الحارث بن طريف. جمهرة أنساب العرب ص ١٩٤، ١٩٥. وقال سيويوه: ((بنو أعيا: حي من العرب من جرم)). الكتاب ٣: ٣٥٢.

(٤) هو حُرَيْث بن عَنَاب النَّبْهَانِي. الحماسة ١: ١٤٥ [٦٩] وشرحه للمرزوقي ١: ٢٥٥.

(٥) شرح الجمل ٢: ٣٤٥.

(٦) المسائل الحليّات ص ٩٣ - ٩٦ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٢٩.



ورَدَّ عليه الأستاذ أبو الحسن بأن قال<sup>(١)</sup>: «الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحَى، تقول: رَحِيانٍ، وكذلك رَمَى، تقول: رَمَيْتُ، فَلَمَّا كانت الألف تصير ياءً في بعض المواضع جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع».

/قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع<sup>(٢)</sup>: «هذه الحكاية بعيدة جداً عن [٩: ٨٩/ب] الفارسي، بل مُرادُه أنه القياس». قال<sup>(٣)</sup>: «ولأبي علي أن يقول<sup>(٤)</sup>: إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع فلتُكتب المنقلبة عن الواو واوًا - يعني لرجوعها إليها في بعض المواضع - وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة، بل الأولى أن يقال لأبي علي: فَرَّقَ العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة، فحُمِلَ الخطُّ فيهما على ذلك، ولم تُفَرِّق بين الهمزتين، فإن كان اعتراضه في التفريق في اللفظ فلا يلزم إذا فَرَّقَ بين شيئين في موضع بشيء أن يُفَرَّقَ بين كل شيئين؛ ولا سِيَّما إن كان أحدهما أكثر استعمالاً، وذلك ظاهر<sup>(٥)</sup> في الألف المتطرفة أمَّا أكثر من الهمزة المنقلبة في<sup>(٥)</sup> غيرها؛ لأنَّ كلَّ أَلِفٍ متطرفة في فعلٍ أو اسم متمكِّن فهي ولا بُدَّ منقلبة، وليس كذلك كلُّ ما آخره همزة، وكثيرٌ في اللغة أن يختصَّ ما يكثر بحكمٍ عمَّا يقلُّ، هذا على أنَّ الهمزة فيما ذكر ليس لها صورة، بل في جميع المواضع أو أكثرها على ما سيأتي في أحكام الهمز في الخطِّ».

فعلى هذا كله تلخَّصَ في هذا الذي ذكرناه ثلاثة مذاهب:

- 
- (١) شرح الجمل ٢: ٣٤٥.
  - (٢) شرح الجمل له ٢: ق ١٥٣/ب.
  - (٣) قد قال ذلك. الحليبات ص ٩٤.
  - (٤) ظاهر: ليس في شرح ابن الضائع.
  - (٥) في شرح ابن الضائع: من.

أحدها: ما نُقل عن الفارسيّ من أنه لا يكتب كل ذلك إلا بالألف كاللفظ.

والثاني: أنه يُلتزم الكُتُب بالياء على التفصيل الذي ذكرناه.

والثالث: أنه لا يُلتزم ذلك، بل يجوز أن يكتب بالياء - وهو الاختيار - ويجوز

أن يكتب بالألف، وذلك قليل، وقد رأيت بخط بعض النحويين - وهو عيسى<sup>(١)</sup> البُلَطيّ - عيسا بالألف في كتاب قرئ عليه.

وقوله وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل أي: وكذا الخلاف في امتناع الياء إذا اتصل بالكلمة ضمير متصل، منهم من يستصحب نيابة الياء عن الألف، ومنهم من لا يستصحبها، وذلك نحو رَمَاهُ وَرَحَايَ وَفَتَاكَ وَمَلْهَاكَ وَمُسْتَدْعَاهُ.

واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير خفض أو ضمير نصب، سواء أكان ثلاثيًا أم أزيد إلا (إحدى) خاصة، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو: إحداهما، كحالتها دون الاتصال.

واختلفوا إذا اتصل بياء تأنث تُقلب<sup>(٢)</sup> هاء في الوقف، فذهب البصريون إلى أنها تكتب ألفًا نحو الحَصَاة لتوسّطها، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء نحو الحَصَاة، ولم يعتدوا ببناء التأنث.

---

(١) كذا في المخطوطات! والمذكور في كتب الطبقات ابنه عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي الموصلّي تاج الدين أبو الفتح [٥٢٤ - ٥٩٩ هـ] أصله من بلد إحدى قرى الموصل، انتقل إلى دمشق وأقام بها، ثم إلى مصر. أخذ النحو عن ابن الدهان وملك النحاة، كان نحويًا لغويًا إخباريًا مؤرخًا شاعرًا عروضيًا. صنف: علم أشكال الخط، والعروض الكبير، والنير في العربية. معجم الأدباء ٤: ١٦١٠ - ١٦٢١ [ط. دار الغرب ١٩٩٣ هـ] وإنباه الرواة ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥ وبغية الوعاة ٢: ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) ك، ل: فتقلب.

ص: واستعملت في (حَتَّى) و﴿مَازَكَ﴾<sup>(١)</sup> شدوذاً، وفي مَتَى وبَلَى لإمالتهما، وفي الصُّحَى ونحوه لمشاكلة المجاور. فَإِنْ وَلَيْتَ (ما) الاستفهامية حتى أو إلى أو على كُتِبْنَ بِالْف. وَشَدَّتِ الْأَلْفُ فِي كِلْتَا وَ﴿نَزَا﴾ و﴿خَشَا أَنْ تُصَيِّنَا﴾<sup>(٢)</sup>، والواو في ﴿الْمَلَكُوتِ﴾ و﴿الزَّكَاةِ﴾ و﴿الْحَيَوَةِ﴾ و﴿النَّجْوَةِ﴾ و﴿مَشْكُوتَةٍ﴾ و﴿وَمَنْزَةٍ﴾ و﴿الزِّيَا﴾. ش: قوله واستعملت أي: الياء نائبةً عن الألف في حَتَّى، قد تقدَّم<sup>(٣)</sup> أَنَّ الحرف الذي آخره أَلِفٌ يُكْتَبُ بِالْف، فلذلك كان كتب حَتَّى بالياء شاذاً. وأما ﴿زَكَ﴾ فإنه من ذوات الواو، فقياسه أن يُكْتَبَ بِالْأَلْفِ كظائره. ووجهُ هذا الشذوذ أَنَّهُ رُوِيَ الْإِمَالَةُ فِي حَتَّى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٤)</sup>، وكذلك أيضاً يُمِيلُونَ الْأَفْعَالَ ذَوَاتِ [٩: ٩٠/أ] الواو<sup>(٥)</sup>.

وقوله وفي مَتَى وفي بَلَى لإمالتهما أما متى فاسمٌ غير متمكن، وقد تقدَّم<sup>(٦)</sup> أَنَّ الاسم غير المتمكن يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ كحالة النطق. وأما بَلَى فحرف، وقد تقدَّم أَنَّ الحروف لا تُكْتَبُ إِلَّا بِالْأَلْفِ، لكنَّ سَهْلَ ذَلِكَ إِمَالَتُهُمَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (س) ذَكَرَ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا وَثُبِّيَا انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً، فَقِيلَ: مَتَيَانِ وَبَلَيَانِ، فَإِلْمَالُهُ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى الْيَاءِ مَا لَمْ يُعَارِضْهَا أَقْوَى مِنْهَا نَحْوُ الْكِبَا<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّهُ يُمَالُ، وَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ، دَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ حِينَ ثَنَوْهُ قَالُوا<sup>(٨)</sup>: كِبَوَانِ، بِالْوَاوِ.

(١) من الآية ٢١ من سورة النور. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَازَكْتُمْ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٣) تقدم في ص ٤٥٦.

(٤) تقدم هذا في ص ٣٣٤.

(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

(٦) الكتاب ٣: ٣٨٩.

(٧) الكبا: الكناسة.

(٨) الكتاب ٣: ٣٨٧.

وقوله وفي (الضُّحَى) ونحوه لمشاكلة المجاور القياس في (الضُّحَى)<sup>(١)</sup> أن يُكتب بالألف لأنه من ذوات الواو إلا على مذهب الكوفيين؛ وقد تقدّم<sup>(٢)</sup>، لكنه كُتب بالياء لمجاورة ﴿سَجَى﴾، و﴿سَجَى﴾ كُتب بالياء - وإن كان القياس أن يُكتب بالألف - لأنه من ذوات الواو، لكنه جاور قوله ﴿وَمَا قَلَى﴾، و﴿قَلَى﴾ كُتب بالياء لأنه من ذوات الياء، ف﴿سَجَى﴾ مجاور، و(الضُّحَى) مجاورُ المُجاور.

وقوله فَإِنْ وَلَيْتَ (ما) الاستفهامية حتى أو إلى أو على كُتِبَ بِأَلْفٍ إِنَّمَا كُتِبَ بِأَلْفٍ لِأَنَّهَا شَدِيدَةُ الْإِتِّصَالِ بِ(ما) الاستفهامية، فكأنَّ الألف وقعت وسطاً، فصارت كحال ما كُتِبَ بالياء إذا اتصل بضمير خفضٍ أو ضمير نصب، فإنه يُكْتَبُ بِأَلْفٍ، لَا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِذِكْرِهَا مَعَهُ، فَتَقُولُ: حَتَّامٌ، وَالْأَمَّ، وَعَلَامٌ.

وقوله وَشَدَّتْ الْأَلْفُ فِي كِلْتَا شَذُوذِهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا عِنْدَنَا أَلْفٌ تَأْنِيثٌ، وَقَدْ وَقَعَتْ رَابِعَةً، فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ كَأَخَوَاتِهَا.

وقوله وَتَنَزَّ<sup>(٣)</sup> هي أيضاً أَلْفٌ تَأْنِيثٌ إِذَا لَمْ تُنَوَّنْ، فَإِذَا نُوِّنَتْ فَإِنَّهَا أَلْفٌ إِلْحَاقٌ، وَكِلْتَا مَقْيَاسُهَا أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ، وَوَزْنُهُمَا عَلَى الْإِعْتِبَارَيْنِ فَعْلَى<sup>(٤)</sup>، وَمَنْ زَعَمَ<sup>(٥)</sup> أَنَّ وَزْنَ فَعْلٍ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَنَزَّ الْأَلْفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ كَصَبْرًا<sup>(٦)</sup> وَنَضْرًا، فَلَا يَعْتَلُّ لِكُتْبِهِ أَلْفًا لِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى قِيَاسِ الْمَنْصُوبِ الْمَنْوُونِ.

(١) قال الله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾ ١ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ ٢ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ ٣. الآيات ١ و ٢ و ٣

من سورة الضحى

(٢) تقدم في ص ٣٣٠ - ٣٣١.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون. ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾. التنوين قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ بقية السبعة بلا تنوين. السبعة ص ٤٤٦.

(٤) الإقناع ص ٢٩٥.

(٥) الإقناع ص ٣٥٦.

(٦) كصبرا ... المنصوب المنون: سقط من ت، د، ن.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الباذش<sup>(١)</sup>: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الألف مبدلة من التنوين<sup>(٢)</sup> فقد خرج عن مذهب (س)<sup>(٣)</sup>، وهذا يوجب عليه أن يُبدل الواو ياء في الرفع والجزم ليتمكن<sup>(٤)</sup> من حمل النصب عليهما، فيقال: تَتَرَّ وتَتَرِّ، وهذا غير مَقُول<sup>(٥)</sup> البتة، وكونه في الخط بياء مُوجِبٌ لكون الألف للإلحاق فيمن نَوَّن كما هي في التأنيث فيمن لم يَنَوِّن، وكثيرًا ما تتعاقب ألفُ الإلحاق وألف التأنيث في آخر الكلمة وإن كان أبو علي<sup>(٦)</sup> قد رجَّح أن تكون للتأنيث؛ لأنَّ الإلحاق - زعم - لا يكون في المصادر، ولا يلزم طلب النظير، وقد ثبت الإلحاق في تَتَرَّى دون سائر المصادر» انتهى كلامه.

ودلَّ قوله «(وكونه في الخط بياء)» على أنَّهم كتبوا تَتَرَّى بالياء<sup>(٧)</sup>، وهو خلاف ما نصَّ المصنف؛ لأنه زعم أنَّهم كتبوه بالألف شذوذًا.

وقوله ﴿وَنَحْشَا أَنْ تُصَيِّبَنَا﴾<sup>(٨)</sup> قياسُ هذا أن يُكتب بالياء لأنها ألفٌ وقعت

رابعةً.

وقوله والواوُ في ﴿الْفَلَكُوَّةُ﴾ / إلى آخر الأسماء التي ذُكر<sup>(٩)</sup> كُتِبَتْ هذه بالواو [٩: ٩٠/ب]

اتِّباعًا لخط المصحف. قيل<sup>(١٠)</sup>: كُتِبَتْ هذه بالواو لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يقرِّب اللفظ

(١) الإقناع ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٤.

(٣) الكتاب ٣: ٢١١.

(٤) ح: فيتمكن.

(٥) ح: مقبول. د، ن: منقول. الإقناع: معقول.

(٦) التكملة ص ١٠٠.

(٧) نص السيرافي قبله على أنها مكتوبة بالياء في المصحف. شرح الكتاب ١٢: ٤.

(٨) من الآية ٥٢ من سورة المائدة. ﴿يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصَيِّبَنَا دَائِرَةً﴾.

(٩) هي: ﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾ و﴿النَّجَاةُ﴾ و﴿مَشْكُوةٌ﴾ و﴿مَنْوَةٌ﴾ و﴿الرِّبَاُ﴾.

(١٠) كتاب الخط للزجاجي ص ٦٢ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٤/ب.

بالألف إلى اللفظ بالواو، وهو المسمّى تفخيماً عند القراء، وليس كُتِبَها بالواو لأجل أنَّ أَلِفها منقلبة عن واو، فَرُوعِي أصلها؛ لأنَّ قَنَاءَ ونحوها أَلِفها منقلبة عن واو، ولم تُكْتَب واؤا، وَمَنْ كُتِبَ هذه بالألف على القياس فإنه يقول: كُتِبَها بالواو هو من رسم المصحف، وهو مُتَّبِعٌ في القرآن خاصة، كما أنَّ في القرآن أشياء كُتِبَت على غير قياس، فلا يُتَعَدَّى فيه.

قال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «أَمَّا إِذَا اتَّصَلَت هذه الكلمات بضمير فإنها تُكْتَب على القياس ولا بُدُّ؛ لأنَّها كذا ثَبِتَتْ في المصحف، وهو الأصل، فلا يُتَعَدَّى» انتهى. واجتمع في قوله ﴿الرِّبَا﴾ أن يكتبوه بالواو والألف، فجمعوا بين العِوَض والمعَوَض منه فيه دون ما كُتِبَ بالواو خاصّة.

وقال أبو القاسم الرَّجَّاجِي<sup>(٢)</sup>: «إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا - يعني مما آخره أَلِف - فاكتبه بالألف لأنه الأصل». يعني الذي يُلَفِّظ به، فيكون الخطُّ وفق النطق، وكما ذهب بعضهم - وهو الصحيح - إلى أنَّ جميع ما جاز أن يُكْتَبَ بالياء جاز أن يُكْتَبَ بالألف.

ص<sup>(٣)</sup>: مِنْ عَتَبَارِ الْمَطَابَقَةِ بِالْمَآلِ تَصْوِيرُ الْهَمْزَةِ غَيْرِ الْكَائِنَةِ أَوَّلًا بِالْحَرْفِ الَّذِي تَوَوَّلَ إِلَيْهِ فِي التَّخْفِيفِ<sup>(٤)</sup> إِبْدَالًا وَتَسْهِيلًا، وَإِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ حُذِفَتْ. ش: لَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مُخْتَلِفَةً الْأَحْكَامَ فِي الْخَطِّ، فَتَارَةً تَكُونُ لَهَا صُورَةٌ، وَتَارَةً لَا تَكُونُ لَهَا صُورَةٌ، وَإِذَا كَانَتِ لَهَا صُورَةٌ فَتَارَةً تُلْتَزَمُ فِيهَا صُورَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَارَةً تَخْتَلِفُ - شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي تَبْيِينِ ذَلِكَ، وَيُنَبِّنِي ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا فِي التَّحْقِيقِ وَالْإِبْدَالِ

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٤/ب، وآخره فيه: ((فلا يتعدى بوجه)).

(٢) الجمل ص ٢٧١.

(٣) جعل هذا في التسهيل ص ٣٣٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٣١٢ بداية فصل جديد.

(٤) ت، ن: بالتخفيف.

والتسهيل والحذف، ونحن نذكر شيئاً من أحكامها منجزةً في شرح كلام المصنف لتحصل بذلك الفائدة التُطقية كما تحصل الفائدة الخطية، وإن كان المصنف قد تقدّم له الكلام<sup>(١)</sup> على ذلك في الفصل الخامس والفصل السادس من حروف البدل، وتكلّمنا<sup>(٢)</sup> عليه هناك، ولكن جاء الكلام هنا بتقسيم غير ذلك التقسيم، وزيادة فوائد لم يتقدّم ذكرها هناك، فنقول:

قوله غير الكائنة أوّلاً يشمل التي هي حشوٌ والتي هي طَرَف، فأما التي هي حشوٌ فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة: فإن كانت ساكنةً فإنّها لا يكون ما قبلها إلا متحرّكاً، وتُبدل حرفاً من جنس الحركة التي قبلها، وتُكتب أيضاً حرفاً من جنس الحركة التي قبلها، نحو رأس وكأس وجؤنة<sup>(٣)</sup> وبؤس ويؤمنون ومؤمن وبئر وذئب. وإن كانت متحركةً فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً: إن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً، إن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفاً أو ياء أو واوًا:

إن كان ألفاً فتسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الحركة فتحة فإنّ تسهيلها بينها وبين الألف، فينبغي أن تكون صورتها ألفاً، فتجتمع ألفان، فتُحذف، فلا تثبت لها صورة نحو سأل. وإن كانت كسرة سُهلّت بينها وبين الياء نحو سائل، وثبت لها صورة /الياء. وإن كانت ضمة سُهلّت بينها وبين الواو، نحو [٩: ٩١/أ] التّساؤل، وثبت لها صورة الواو.

وإنما كان تسهيل هذه الهمزة بينَ يَينَ لأنه لم يُمكنهم تحريك الألف بحركة الهمزة؛ إذ كان في الألف فضل مدّ، مع أنّ همزةَ بينَ يَينَ ليست ساكنةً مُحضةً، بل أضعفُ أحوالها أنّها ساكنٌ متشبّهٌ بالحركة، فجاز كما جاز وقوع الساكن المدغم بعدها، بل

(١) التسهيل ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

(٢) تقدم كلامه في ١٩: ٢٥٣ - ٢٨٤.

(٣) الجؤنة: سلّة مستديرة مغشاة أدماً يجعل فيها الطيب والنياب.

همزةً بَيْنَ بَيْنَ أقوى في ذلك، والدليل على ذلك أنها عندهم في وزن الشعر بزنة حرف متحرك، قال (س)<sup>(١)</sup>: «والدليل على ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضَرَّ بِهِ .....»

قال (س)<sup>(٣)</sup>: «ولو نُقلت حركة هذه الهمزة إلى الألف لَكَرِمَ رُدُّ الألف إلى الواو أو الياء؛ وذلك تغيير. وأيضًا فكان يلزم أن يخرج كلام كثير عن حدِّ كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تتحرك الياء والواو وقبلهما فتحة» انتهى كلام (س). ويعني أنه كان يلزم قلب الألف واوًا أو ياء، ولا يُمكن هنا قلبها همزة لأنهم منها قرؤوا، فكان يلزم أن تثبت الياء والواو متحركين قبلهما فتحة، وليس ذلك من حدِّ كلامهم.

ورَدَّ على (س) أبو سعيد، فقال<sup>(٤)</sup>: «كان يكون كقولهم: جَيْلٌ وَمَوْلَةٌ<sup>(٥)</sup>». قال<sup>(٦)</sup>: «(ففي التعليل الأول كفاية)».

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع<sup>(٧)</sup>: «لا يلزم (س) هذا الذي قال - يعني أبا سعيد - لأنَّ هذه الألف تكون كثيرًا منقلبةً عن ياء أو واو لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فكانت تصير إلى أصلها من الحركة، فلا تكون الحركة فيها عارضةً، بخلاف الحركة في ياء جَيْلٍ وواو مَوْلَةٍ. والدليل على أنَّ (س) أراد هذا قوله بعد<sup>(٨)</sup>: «(إلا أن يكون أصل الياء أو الواو السكون)» انتهى كلامه.

(١) الكتاب ٣: ٥٤٩ - ٥٥٠.

(٢) هو الأعشى. وعجز البيت: رَبِّبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُّقْسِدٌ حَيْلٌ. الديوان ص ١٠٥ والكتاب ٣: ١٥٤، ٥٥٠. المنون: الدهر. والخيل: الشديد الفساد.

(٣) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ١٦٦/ب. وانظر في الكتاب ٣: ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٤) شرح الكتاب ١٤: ٩١ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٦/ب.

(٥) أصلهما جَيْلٌ وَمَوْلَةٌ. وجَيْلٌ: الضَّبُع. ومَوْلَةٌ: اسم رجل.

(٦) شرح الكتاب ١٤: ٩١.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٦/ب.

(٨) هذا لفظ ابن الضائع، ولفظ الكتاب ٣: ٥٤٧: «(إلا أن تكون الياء أصلها السكون)».



وإن كان حرفُ العلة ياءً أو واوًا فإمّا أن يكونا زائدين للمدّ، أو تكون الياء للتصغير، أو أصلين، أو مُلحِقَيْن بالأصل: إن كانا زائدين للمدّ نحو خَطِيئَةٌ ومَقْرُوءَةٌ، أو ياءٌ تصغير نحو أَفْيَيْسٍ: تصغير أَفْؤُسٍ: جمع فَأُس، فتسهّل هذه الهمزة بعدها أو تَقْلِبُها حرفًا من جنس الحرف الذي قبلها، فَيُدْغَمُ فيها، فتقول: خَطِيئَةٌ ومَقْرُوءَةٌ وأَفْيَيْس، ولا صورة للهمزة لا في التحقيق ولا في التسهيل ولا في الإبدال.

((وإمّا لم تُنقل حركة الهمزة إلى هذا الحرف لأنه شديدُ الشَبَهِ بالألف؛ لأنه لا يكون ما قبله إلا من جنسه، ولم يوضع على أن يتحرك أصلًا، فكروها أن يَحْرِكُوها فيكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة أو ما وُضع على أن يكون بمنزلة؛ وأرادوا أن يفرقوا بينه وبين الألف؛ لأنه لا تمتنع عليه الحركة بإطلاق كالألف، فجعلوا له حالًا أخرى، هذا مع أنه ليس لهذا الحرف من المدّ ما للألف، ولذلك قيل: إنه لا يُجْمَع بين ساكنين في الواو والياء إذا كان الثاني مُدْغَمًا إلا أن يكون أصله الحركة وحُذِفَت للإدغام؛ ويكون ذلك في الألف - وإن لم يكن أصله الحركة - كَحَمَارَةٍ<sup>(١)</sup> وإِسْحَارٍ<sup>(٢)</sup> ونحوهما، وياءُ التصغير في أنّها لا يجوز تحريكها<sup>(٣)</sup> كحرف المدّ. وأيضًا فلها شَبَهٌ خاصٌّ بألف الجمع)) قاله /شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع<sup>(٤)</sup>.

[٩: ٩١/ب]

وإن كانا أصليّن نحو سَوَاءٌ وهَيْئَةٌ، أو مُلحِقَيْن بالأصل، نحو جَيْئَلٌ - وهي الضَّبْعُ - وَخَوَّيَّةٌ - وهي الدلو العظيمة - وَالخَوَّيْبُ: موضع، قال<sup>(٥)</sup>:

مَا هِيَ إِلَّا شَرْبَةٌ بِالْخَوَّيْبِ فَصَعْدِي مِنْ بَعْدِهَا ، أَوْ صَوِّي

(١) حمارة القيظ: شدة حرّه.

(٢) الإسحار: بقل يسمن عليه المال.

(٣) في المخطوطات: ((تحريكه)). والتصويب من شرح ابن الضائع.

(٤) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٧/أ.

(٥) تقدم البيتان في ٢: ٢٨١.

وَالسَّمَوَّلُ: اسم رجل، فإنَّنا<sup>(١)</sup> نحذفها، وننقل حركتها إلى الساكن قبلها، فنقول: سَوَّةٌ وَهِيَّةٌ وَجِيلٌ وَحَوْبَةٌ وَحَوْبٌ وَسَمَوَّلٌ، ولا صورة للهمزة إذ ذاك لا في تحقيقها ولا في حذفها.

وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً نحو المرأة والكَمَاةَ وَيَسَامُ وَيُسَمِّمُ وَيَلْؤُمُ وَأَبْؤُسُ ونحو ذلك؛ فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وتحذف الهمزة. والأحسنُ والأقيسُ أن لا تثبت لها صورةٌ في الخطِّ لا في التحقيق ولا في الحذف والنقل.

ومنهم مَنْ يجعل صورتها الألفَ على كل حال، وهو أقلُّ استعمالاً، وقد كُتِبَ حرفٌ منه في القرآن بالألف، وهو ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لأنه قُرئ ﴿يَسْأَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فكتب بالألف لأجل ذلك<sup>(٤)</sup>.

ومنهم مَنْ يجعل صورتها على حسب حركتها، إلا إن كان بعدها حرفٌ علّة زائدٌ للمدِّ، نحو مَسْئُولٌ وَمَسْئُومٌ، فلا يجعل لها صورة.

ومنهم مَنْ يجعل لها صورة، وذلك للفرق بين المعتلِّ والمهموز مثل مَقُولٍ وَمَصْصُوعٍ. وإذا كان مثل رُؤُوسٍ يُكتب بواو واحدة مع أنَّ تسهيله بين الهمزة والواو، فهذا أحرى، وقد كُتِبَ ﴿الْمَوَدَّةُ﴾<sup>(٥)</sup> بواو واحدة في المصحف، وهو قياس؛ فإنَّ الهمزة لا صورة لها، فبقي واوان، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة

(١) في المخطوطات: فإنها.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الأحزاب.

(٣) قرأ بها الحسن البصري كما في معاني القرآن للقرءاء ٢: ٣٣٩. وزيدٌ في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٠٩ عاصم الجحدري. وزيد في الدر المصون ٩: ١٠٨ زيد بن علي وقتادة. وفي النشر ٢: ٣٤٨ أنها قراءة رويس.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٦٦.

(٥) من الآية ٨ من سورة التكوين. ﴿وَإِذَا الْمَوَدَّةُ سُئِلَتْ﴾.

حذفُ إحداهما، فلذلك كُتبت واحدةً، إلا أنه قد يُختار في غير القرآن فيه أن يُكتب بواوين لأنه قد حُذف من الكلمة في الخطِّ حرفٌ، فيُكره أن يُحذف غيره.

وكتبوا المرأة والكَمأة بالألف على لغةٍ مَنْ قال: المَرأةُ والكَمأةُ، قال (س)<sup>(١)</sup>: «وقد قالوا: المَرأةُ والكَمأةُ، ومثله قليل».

واختلفوا في تعليل ذلك، فقليل<sup>(٢)</sup>: إنهم نقلوا الحركة إلى الساكن، ثم أُبدل منها ألف، فهذه الحركة التي في الساكن هي حركة الهمزة.

وقيل: إنهم أبدلوا منها ألقاً، ثم فتحوا ما قبلها لأنَّ الألف يلزم فتح ما قبلها؛ لأنها لا يكون قبلها ساكن، قاله السيرافي<sup>(٣)</sup>.

وفعلوا ذلك في الهمزة المتحركة فقط لخفة الألف. وإبدال هذه الهمزة ألقاً ليس بمطرَّد عند البصريين، وهو مطرَّد عند الكسائي والفراء<sup>(٤)</sup>.

قال (س)<sup>(٥)</sup>: «كل شيء أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيتُ فقد أجمعت<sup>(٥)</sup> العرب على تخفيفه»، وقد حكى<sup>(٤)</sup> عن أبي الخطاب أنَّ منهم مَنْ يَحْقُق همزة (أَرَأَى) مَنْ يوثق بلغته، وقد تقدَّم الكلام<sup>(٦)</sup> على هذه المسألة في آخر الفصل السادس من فصول حروف البدل.

وإن كانت الهمزة المتحركة متحرِّكاً ما قبلها فقد تقدَّمت أحكام<sup>(٧)</sup> تسهيلها مستوفاةً في أوائل الفصل السادس من فصول البدل، ونحن نتكلم عليها بالنسبة إلى

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤٥.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٦٤ - ٢٦٥ والخلييات ص ٨٧ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٦.

(٣) شرح كتاب سيويه ١٤: ٨٤.

(٤) الكتاب ٣: ٥٤٦.

(٥) ت، د، ن، وسيويه: اجتمعت.

(٦) تقدم في ١٩: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) تقدمت في ١٩: ٢٦٥ - ٢٦٩.

إن كانت مفتوحة مفتوحًا ما قبلها كُتبت ألفًا نحو سَأَل، إلا إن كان بعدها ألف فلا صورة لها نحو مَال ومَأَب. وقيل: صورتها ألف، فتكتب بالفين. أو مكسورًا ما قبلها نحو مِثْر<sup>(١)</sup>. أو مضمومًا نحو جُؤُن<sup>(٢)</sup>، فصورتها /صورة مُجَانَس ما قبلها، فما قبلها الكسرة تُكتب بالياء، وما قبلها الضمة تُكتب بالواو؛ إذ تسهيلها تابع لحركة ما قبلها.

أو مضمومة مضمومًا ما قبلها نحو لُؤْم جمع لُؤْم كصُبُر جمع صُبُور. أو مفتوحًا نحو لُؤْم، فتكتب بالواو، إلا إن كان<sup>(٣)</sup> بعدها في المسألتين واو نحو رُؤُوس ولُؤْم، فليس لها صورة. وقيل: تجعل لها صورة<sup>(٤)</sup> الواو، فيصير في الكلمة واوان نحو رُؤُوس ولُؤْم. أو مكسورًا فتكتب بواو على مذهب (س)، وبياء على مذهب الأخفش، نحو مؤُون على مذهب (س)، ومُؤُون على مذهب الأخفش<sup>(٥)</sup>.

أو مكسورة مكسورًا ما قبلها أو مفتوحًا نحو مِئ جمع مئة بحذف الياء<sup>(٦)</sup>؛ وسَمِّم، فتكتب بالياء، إلا إن كان بعدها في المسألتين ياءٌ نحو مِئِن ولَمِّم، فليس لها صورة. وقيل: تجعل لها صورة الياء، فيصير في الكلمة ياءان. أو مضمومًا نحو سُمِّل ودُئِل، فصورتها الياء على مذهب (س)، والواو على مذهب الأخفش.

وأما الهمزة التي هي طرف فإما أن يكون ما قبلها متحركًا أو ساكنًا، إن كان ساكنًا فإما أن يكون صحيحًا أو معتلًا، إن كان صحيحًا حُذفت الهمزة، وأُلقيت

(١) المتر: جمع مثرة، وهل الذحل والعداوة.

(٢) الجؤن: جمع جؤنة، والجؤنة: سلّة مستديرة مغطاة أدما يجعل فيها الطيب والنياب.

(٣) ت: وإن كان.

(٤) ت: تجعل صورتها.

(٥) تقدمت المسألة في ١٩: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٦) بحذف الياء: سقط من ك، ح.

حركاتها على ما قبلها، ولا صورة لها في الخط نحو جُزءٍ وَحَبٍّ<sup>(١)</sup> ودِفٍّ، لا في الرفع ولا في النصب ولا في الجر.

وقيل: إن كان ما قبل الساكن مفتوحًا فلا صورة لها، وإن كان مضمومًا فصورُها الواو، أو مكسورًا فصورُها الياء مطلقًا فيهما.

وقيل: إن كان مضمومًا أو مكسورًا فعلى حسب حركة الهمزة، فيُكتب الجزء والدِفٍّ بالواو في الرفع، وبالألف في النصب، وبالياء في الجر، على حسب حركة الهمزة.

وإن كان شيء من ذلك منصوبًا منونًا فيُكتب بألف واحدة هي البدل من التنوين. وقيل: يُكتب بالفين إحداها صورة الهمزة، والأخرى البدل من التنوين.

وإن كان معتلًا فإمّا أن يكون حرف العلة زائدًا للمدّ أو لا، إن كان زائدًا للمدّ فلا صورة لها، نحو نِيءٍ ووُضوءٍ وسماء، إلا إن كان منونًا منصوبًا فكتبه البصريون بألفين، والكوفيون وبعض البصريين بواحدة، وهذا إذا كان حرف العلة ألقًا، نحو قولك: سماء، الألف الواحدة حرف العلة، والأخرى البدل من التنوين.

فإن اتّصل ما قبله أَلَفٌ بضمير مخاطب أو غائب فصورَةُ الهمزة واوٌ رفعاً نحو: هذا سماءُك، وياءٌ جرًّا نحو: بِسمائك، وألفٌ واحدة هي أَلَفُ المدّ نصبًا نحو: رأيتُ سماءك.

وأما إن كان ياء أو واوًا نحو: رأيتُ وضوءًا وخبيئًا، فبألف واحدة.

وإن كان غير زائد للمدّ فتسهله<sup>(٢)</sup> بالحذف والنقل، ولا صورة لها في الخط.

---

(١) الخبء: ما خبيء، وهو كل شيء غائب مستور. والخبء الذي في السموات هو المطر،

والخبء الذي في الأرض هو النبات.

(٢) فيما عدا ح: فتسهله.

وإن كان ما قبلها متحركًا كانت صورة الهمزة على حسب الحركة قبلها نحو يَقْرَأُ  
وَيُؤْضِئُ وَيُقْرِئُ، ونحو: هذا امْرُؤٌ، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرئٍ، إلا في مثل النَّبَأِ إذا كان  
منصوبًا منونًا، فقليل: يُكْتَبُ بالفتحة، وقيل<sup>(١)</sup>: بواحدة، وهو الأولى.  
وإن اتَّصل بها ضميرٌ فعلى حسب الحركة قبلها كحالتها إذا لم يتَّصل بها ضمير.  
وقيل: إن كان ما قبلها مفتوحًا فبالف نحو: لن يقرأ، إلا أن تكون هي مضمومة فبواو  
نحو يَكْلَأُ، أو مكسورة فبياء نحو: مِنَ الْكَلْبِ. وإن كان ما قبلها مضمومًا فبواو نحو:  
هذه الْأَكْمُؤُ، ورأيتُ الْأَكْمُؤُ، إلا أن تكون / هي مكسورة فبياء نحو: مِنَ الْأَكْمِي، [٩: ٩٢/ب]  
إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء، وبواو إن قلنا بإبدالها واوًا.

وإن كان ما قبلها مكسورًا فبياء نحو: لن يُقْرِئَ، وَمِنَ الْمُقْرِئِ، إلا أن تكون  
هي مضمومة فبواو إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو، وبياء إن قلنا بإبدالها ياء.  
وقيل: إن انضمَّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير، أي: تجعل  
صورتها على حسب الحركة قبلها. وإن انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو: لن  
يَقْرَأَ، ولم يَقْرَأَ. أو انضمت فبالواو نحو: هو يَقْرَأُ. وقيل: بها وبالألف كما كتبوا في  
المصحف: ﴿قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿نَبَأُ الْخَصْمِ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَوْمَنَ  
يُسْئَلُ﴾<sup>(٥)</sup> بواو وألف. أو انكسرت فبالياء نحو: مِنَ الْمُقْرِئِ. وقيل: بها وبألف<sup>(٦)</sup>،  
كما كتبوا في المصحف: ﴿مِنْ نَبَأَى الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٧)</sup> بألف وياء.

(١) زيد هنا في ت: يُكْتَبُ.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٢١ من سورة ص.

(٤) من الآية ٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ١٨ من سورة الزخرف.

(٦) ت: وألف.

(٧) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

وقوله بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالاً أي: إن أبدلت واوًا كُتبت واوًا نحو بُؤس ويَوْضُو، أو ألفًا كُتبت ألفًا نحو بَأْس ولن يَقْرَأ، أو ياءً كُتبت ياءً نحو: بئر ولم يُقْرَأ. وكذلك إذا كانت متحركة نحو مِئْر وجُؤْن.  
وقوله أو تسهيلًا أي: أنها تكتب على حسب الحرف الذي تُسهّل إليه بين الحركة وبينه.

وقوله وإن كان تخفيفًا بالنقل حذفت قد تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> على هذا وعلى ما قبله مُشَبَّعًا وما في ذلك من الاختلاف.

ص: وقد تُصَوَّرُ المتوسطة الصالحة للنقل بِمُجَانِسِ حركاتها مثال ذلك يَسْأَمُ، تُصَوَّرُ ألفًا، وَيَلْؤُمُ، تُصَوَّرُ واوًا، وَيُسْنِمُ، تُصَوَّرُ ياءً.  
ص: وغَلَبَ في الآخرة كُتِبَها ألفًا بعد فتحة وحذفها بعد ألف ما لم يلها ضميرٌ مُتَّصِلٌ؛ فتُعْطَى ما للمتوسطة.

ش: يعني بقوله في الآخرة أي: في الهمزة الآخرة، يعني التي تقع طرفًا في الكلمة غَلَبَ فيها أنك تكتبها بألف بعد الفتحة؛ ولا تعتبر حركاتها، نحو: النَّبَأُ وَنَبَأٌ وَيَقْرَأُ ولم يَقْرَأَ الرجلُ، ولن يَقْرَأَ، ويُجَاءُ بالرجل، ولن يُجَاءَ. وإنما قال وغَلَبَ استظهارًا على ما كتبوا من قوله تعالى: ﴿أَوْمِنْ يُنْشَأُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿يَبْدَأُ﴾ الخلق<sup>(٤)</sup>، و﴿نَبَأُ الْخَصَمِ﴾<sup>(٥)</sup> بواوٍ وألف، وعلى ﴿مِنْ نَبَأٍ﴾<sup>(٦)</sup> بألفٍ وياء، وقد

(١) تقدم في ١٩: ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الفرقان.

(٤) من الآية ٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

تقدّم الكلام<sup>(١)</sup> مُشْبَعًا على مثل النَّبَأ وذكر الخلاف فيه.

وقوله وحذفها بعد ألف مثاله ماء والماء، ويعني حذفها في الخط. فإن كان الاسم منونًا منصوبًا فالبصريون<sup>(٢)</sup> يكتبون ذلك بألفين، الألف<sup>(٣)</sup> التي قبل الهمزة، والثانية هي المبدلة من التنوين نحو: شربت ماء، والكوفيون يكتبونها بواحدة، وهي الألف التي قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة، واتفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك.

وقوله ما لم يلها ضمير متصل يشمل الهمزة الأخيرة بعد فتحة أو بعد ألف، مثال ذلك: ماءك وماؤك ومائه، ونباك ونبؤك ونبيه.

وقوله فتعطى ما للمتوسطة وذلك أنها باتصال الضمير بها كأنها لم تقع أخيرًا؛ ألا ترى أنه لا يوقف عليها، ولا يُبتدأ بذلك الضمير، فكأنها لم تقع أخيرًا. وقد أحال المصنف حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة، وكان قد ذكر في الهمزة الواقعة غير أول أنها تُصَوَّر بالحرف الذي تقول إليه في التخفيف إبدالًا وتسهيلًا؛ وتُحذف إن كان تخفيفها بالنقل، وتُصَوَّر المتوسطة /الصالحة للنقل بمجانس حركتها، وهذه التي يتكلم فيها التي قد اتصل بها ضمير لا يُتَصَوَّر فيها النقل؛ لأن الهمزة التي قبلها فتحة، بل حركة أي حركة كانت، لا يمكن فيها النقل، وكذلك الهمزة التي قبلها ألف؛ لأن الألف لا يُنقل إليها لأنها لا تقبل الحركة، ويُتَصَوَّر الإبدال والتسهيل فيما قبله فتحة، والتسهيل فيما قبله ألف. فعلى هذا الذي قرره المصنف تكتب: يقرأها، بالألف لأنها قد تُخَفَّف بإبدالها ألفًا، وبالواو لأنها قد تُخَفَّف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها. وتكتب: مأك وماؤك ومائك بالألف والواو والياء لأنها

[٩: ٩٣/أ]

(١) تقدم في الصفحة السابقة.

(٢) صناعة الكتاب ص ١٥٠ وفيه رأي الفريقين.

(٣) الألف ... شربت ماء: سقط من ت، ن.



تُخَفَّفُ بِجَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ لَا بِالْإِبْدَالِ.

وقيل: إذا كان ما قبلها مفتوحًا واتصل بها الضمير فكما لو لم يتصل. يعني أنَّها تُكتب بألف نحو: هذا نَبَأُكَ، وسمعتُ نَبَأَكَ، وعجبتُ من نَبَأِكَ، كحاله لو لم يتصل به ضمير.

وقال أحمد بن يحيى: «إذا انفتح - يعني ما قبل الهمزة - فبالألف، هذا ما لم تُضَفْ، فإن أَضَفْتَهُ كَتَبْتَهُ فِي الْخَفْضِ بِيَاءٍ، نحو: مِنْ نَبِيِّهِ، وفي الرِّفْعِ بَوَاوٍ، وفي النِّصْبِ بِأَلْفٍ». قال: «وَرُبَّمَا أَقْرَأُوا الْأَلْفَ، وَجَاءُوا فِي الرِّفْعِ بَوَاوٍ بَعْدَهَا، وَبِيَاءٍ فِي الْخَفْضِ، وَفِي النِّصْبِ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ أَلْفَيْنِ، فَيَقُولُونَ: كَرِهْتُ خَطَأَهُ، بِأَلْفٍ، وَأَعْجَبَنِي خَطَأُوهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ خَطَائِهِ.

والاختيار مع الباء والواو أن تسقط الألف، وهو القياس، فأما الألفان فإنَّ العرب لا تَجْمَعُ بينهما، وهذه الألف الأولى همزة، وهي تُتْرَكُ، فَلَمَّا جَامَعْتُهَا الْأَلْفُ كَانَ تَرْكُهَا أَجُودَ.

وكذلك في أَخْطَأَ وَقَرَأَ يُكْتَبُ بِأَلْفٍ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ كُتِبَ بِأَلْفَيْنِ كَانَ هَاهُنَا أُوثِقَ لِيَفْرُقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالتَّثْنِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالدَّلِيلِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَحَذَفُوا.

فإذا قلتَ: قَرَأُوا وَاجْتَرَأُوا وَاسْتَهْزَأُوا فَكَانَ<sup>(١)</sup> الْقِيَاسُ وَابْنُ، وَابْنُ لِلْهِمَزَةِ وَوَاوٍ لِلْجَمْعِ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ وَابْنٍ، فَحَذَفُوا الْهِمَزَةَ. كذلك: يَقْرَأُونَ وَيَهْزَأُونَ، الْمُسْتَقْبَلُ مِثْلُ الْمَاضِي، حَذَفُوا الْهِمَزَةَ لِاجْتِمَاعِ الْوَابِنِ)) انتهى كلام أحمد بن يحيى. ويعني بقوله «حذفوا الهمزة» أي: لم يجعلوها لها صورة، لا أَنَّهُمْ طَرَحُوهَا بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ لَمْ يَجْعَلُوهَا لَهَا الْوَاقِعَ صُورَةً.

ص: وَتُصَوَّرُ أَلْفًا الْكَائِنَةُ أَوَّلًا مُطْلَقًا.

(١) ح، ك: وكان.

ش: هذا مُقابل قوله أول الفصل غير الكائنة أولاً، ولَمَّا كانت هذه تنقسم إلى متوسطة ومتطرفة، وفَرَّغَ من الكلام عليهما، شرَعَ يتكلم في الهمزة الواقعة أولاً، فذكر أَمَّا تُصَوِّرُ أَلْفًا.

ويعني بقوله مطلقاً بأيّ حركة تحركت من فتحة أو ضمة أو كسرة، نحو: أحمد وأكرم وإئِمد<sup>(١)</sup>. وكذا حكمها إن تقدّمتها لفظ كائناً ما كان إلا ما شدّ، وهو: لَن، ولئلاً، وحينئذٍ، ونحوه.

وإنّما لم يُخالف بها إلى حركتها لأنّ الهمزة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة، والمبتدأة لا تُسهّل، والكتابُ بنّوا الخطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين:

أحدهما: أنّ التسهيل لغة أهل الحجاز في الجملة وإن كان منهم من يحقّقها، حكى ذلك (س)<sup>(٢)</sup>، واللغة الحجازية هي الفصحى، نصّ (س)<sup>(٣)</sup> على ذلك، فكان الكتّب على لغتهم أولى.

والثاني: أنه خطّ المصحف، فكان<sup>(٤)</sup> البناء عليه أولى مع أنّ القياس يقتضيه؛ ألا ترى أنّا نوافق خطّ المصحف مع مخالفته القياس في مواضع كالصلاة والزكاة؛ فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وُضعت لها، وهي صورة الألف الساكنة بأيّ حركة تحركت.

ص: إلا أنّها إن كانت همزة وصلٍ حُذفت بين الفاء أو الواو وبين همزة هي فاء؛ وبعد همزة الاستفهام، وفي نحو: جاء فلان بن فلان، وفُلانة بُنة فلانة، ونحو:

(١) الإئِمد: حجر يكتحل به.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٠، ٥٥٣ - ٥٥٥.

(٣) لم أقف على وصفه لها بالفصحى في الكتاب، والذي وجدته هو وصفها باللغة الأولى

القدمى، والجيدة. الكتاب ٣: ٢٧٨، ٤٣٧، ٤٧٣، ٤٨٢.

(٤) ت: وكان.

لِلدَّارِ، وَلِلدَّارِ، وَفِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(١)</sup>.

ش: تَضْمَنَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ خَمْسَ مَسَائِلَ تُحذف فِيهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ:

الأولى: قَوْلُهُ بَيْنَ الْفَاءِ أَوْ الْوَائِ وَبَيْنَ هَمْزَةٍ هِيَ فَاءٌ مِثَالُهُ: فَأَتِ، وَأَتِ، وَعَلَيْهِ كُتِبُوا ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ بَيْنَ غَيْرِهِمَا وَبَيْنَهَا تَثْبِيتٌ، نَحْوُ ﴿ثُمَّ أَتَتْهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَ﴿الَّذِي أَوْثَقَنِي﴾<sup>(٤)</sup>، وَ﴿مَنْ يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾<sup>(٥)</sup>. أَوْ ابْتِدَاءً وَالهَمْزَةُ فَاءٌ فَكَذَلِكَ، نَحْوُ: أَتَذَن لِي، أَوْثَقَنِي فَلَانِ، أَوْ لَيْسَتْ فَاءً، تَثْبِيتٌ نَحْوُ: وَاضْرِبْ، فَاضْرِبْ، ثُمَّ اضْرِبْ. وَالسَّبَبُ فِي الْحذفِ فِي مِثْلِ فَأَتِ وَأَتِ أَنَّهُمْ لَوْ أَثْبَتُوا لَهَا صُورَةَ الْأَلْفِ لَكَانَ ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْفَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا صُورَةُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَالْأُخْرَى صُورَةُ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ، مَعَ أَنَّ الْوَائِ وَالْفَاءَ شَدِيدِي الْإِتِّصَالِ بَمَا بَعْدَهُمَا لَا يَوْقِفُ عَلَيْهِمَا دُونَهُ، وَهَمْ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْفَيْنِ فِي سَائِرِ هَجَائِهِمْ إِلَّا عَلَى خِلَافٍ فِي الْمُنْطَرَفَةِ؛ لِأَنَّ الْأَطْرَافَ مَحَلُّ التَّغْيِيرَاتِ وَالزِّيَادَةِ، فَلِذَلِكَ حَذَفُوهَا فِي نَحْوِ فَأَتِ وَأَتِ وَأُذِنُ وَأُثْمِنُ فَلَانٌ.

المسألة الثانية: أَن تَكُونَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي الْحذفَ، سِوَاءَ أَكَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً أَمْ مَكْسُورَةً أَمْ مَضْمُومَةً، نَحْوُ ﴿أَلَذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾<sup>(٦)</sup>؟ أَسْمُكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟ وَ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾<sup>(٧)</sup>؟ وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَضْمُومَةِ وَالْمَكْسُورَةِ صَحِيحٌ، فَإِنَّمَا تُحذفُ خَطَأً كَمَا حُذِفَتْ لَفْظًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً، وَدَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة طه.

(٤) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٩ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٧) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

نحو ﴿قُلْ أَذْكُرِينَ﴾؟ فالذي عليه أصحابنا أنه يُكتب بالفين، إحداهما ألف الوصل، والأخرى همزة الاستفهام.

والذي ذهب إليه المصنف هو شيء قد ذهب إليه قبله أحمد بن يحيى، قال: «العربُ تكتفي بألف الاستفهام منها، يعني من ألف الوصل في الألف واللام في الخط، وأما في اللفظ فعلى التطويل وإثباتها، مثل ﴿أَذْكُرِينَ﴾؟ (الله)؟ وكأنهم اكتفوا بصورة من صورة؛ لأنَّ صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحدفوا في اللفظ لئلا يُشبه الخبر الاستفهام» انتهى كلام أحمد بن يحيى.

المسألة الثالثة: قوله وفي نحو جاء فلان بن فلان وفلانة بنت فلانة أمّا ابنُ فشرطوا فيه أن يكون صفة مفردًا واقعًا بين علمين اسمين نحو: هذا أحمد بن عمرو، أو كنيتين نحو: هذا أبو بكر بن أبي عبد الله، أو لقَبتين نحو: هذا بَنتُ بن بطة، أو مختلفين مما تقدم من الاسم والكنية واللقب، والذي يتركب من الجميع تسع مسائل.

وشرط الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(١)</sup> أن يكون ابن مذكرًا. وهو خلاف لما ذكره المصنف هنا.

قال أحمد بن يحيى: «أصحابُ الكسائي يزعمون أنه متى كان منسوبًا إلى اسم أبيه أو أمّه أو كنية أمّه<sup>(٢)</sup> وكان نعتًا حذفوا الألف؛ فإن عدا ذلك أثبتوا الألف». قال: «وأما الكسائي فقال: إذا أضعفته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه<sup>(٣)</sup> - ولم يعدّ ذين - وكان نعتًا فعلوا به ذلك. وأما الفراء فكان يقول: إذا أضعفته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه، وكانت الكنية معروفًا بها كما يُعرف باسمه، جاز الحذف لأنَّ القياس عنده الإثبات،

[٩: ٩٤/أ]

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥١. وسبقه إلى ذلك قوم، منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٢١٧ والكعبري في اللباب ٢: ٤٨٩.

(٢) ت: أبيه.

(٣) أو كنية أبيه: سقط من ح.

والحذف استعمال، فإذا عدا الاستعمال رُجع إلى الأصل)) انتهى كلام أحمد بن يحيى.  
 وحكى أبو الفتح<sup>(١)</sup> عن متأخري الكتاب أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية  
 تقدّمت أو تأخّرت، قال<sup>(٢)</sup>: ((وهو مردود عند العلماء على قياس مذاهبهم؛ لأنّ  
 حذف التنوين مع الكنى كحذفه مع الأسماء الأعلام، وإنّما هو يجعل الاسمين اسمًا  
 واحدًا، فحُذفت الألف لأنه توسّط الكلمة)) انتهى كلامه.

والألف تُحذف من الخطّ في كلّ موضع يُحذف منه التنوين، وهو يُحذف مع  
 الكنى مثل ما يُحذف مع الأسماء الأعلام، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فلم أجبن ، ولم أنكل ، ولكن  
 يَمَمْتُ بِهَا أبا صَخْرٍ بَنَ عَمْرٍو  
 وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا ، وَأَفْتَحُهَا  
 حَتَّى أَتَيْتُ أبا عَمْرٍو بَنَ عَمَّارٍ  
 وإنّما علّة حذف التنوين فليست من أحكام هذا الباب، فلا نتكلّم فيها، فإن  
 اضطرّر شاعرٌ فنوّن نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

هِيَ ابْنَتُكُمْ وَأُحْتُكُمْ زَعَمْتُمْ  
 لِّلْعَلْبَةِ بَنِ نَوْفَلِ ابْنِ جَسْرِ  
 وقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٢٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٢٨.

(٣) هو يزيد بن سنان أخو هرم بن سنان. والبيت من مفضلية قالها في قتله أبا صخر بن عمرو،  
 وكان سباهم يوم ذي الرّمث. شرح اختيارات المفضل ص ٣٥١ [المفضلية ١٢]. والبيت بلا  
 نسبة في سر الصناعة ٢: ٤٥٦، ٥٢٨. يعمت: قصدت.

(٤) تقدم البيت في ١٤: ١٥٦.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ٢٧١.

(٦) تقدم البيت في ١٣: ٢٧١.

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ      كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ  
وقوله<sup>(١)</sup>:

إِلَّا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ      سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابْنَ مُهْلِهِلِ  
فَنَصَّ أَبُو الْفَتْحِ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الْأَلْفِ فِي ابْنِ خَطَأٍ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup>:  
(«ذهب جميع أصحابنا إلى أنَّ هذا ضرورة، ولا أرى ذلك لأنه عندي على البدل، ولو  
أراد الصفة لم يثبت التنوين بوجه»).

وما أجازهُ أَبُو الْفَتْحِ مِنَ الْبَدَلِ قَدْ أَجَازَهُ (س)، قَالَ (س)<sup>(٣)</sup>: «(وتقول: مررتُ  
بِزَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو، إِذَا لَمْ تَجْعَلِ الْإِبْنَ وَصْفًا، وَلَكِنَّكَ تَجْعَلُهُ<sup>(٤)</sup> بَدَلًا وَتَكْرِيرًا)). غَيْرَ أَنَّ  
(س) يَرَى أَنَّ كَوْنَ ابْنِ وَصْفًا إِذَا كَانَ بَيَانًا لِلأَوَّلِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ.

وما ذهب إليه الجمهور من أنَّ ابْنًا فِي الْآيَاتِ<sup>(٥)</sup> صِفَةٌ هُوَ الْأَظْهَرُ؛ إِذِ الْبَدَلُ  
عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ، وَلَمْ يُرِدِ الشَّاعِرُ أَنْ يَقُولَ: لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ لَابِنْ جَسْرٍ،  
فَيَكُونُ ابْنُ جَسْرٍ بَدَلًا مِنْ ثَعْلَبَةَ، وَلَمْ يُرِدْ أَيْضًا: لِثَعْلَبَةَ بْنِ جَسْرٍ، إِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ  
وَصَفَ نَوْفَلًا بِأَنَّهُ ابْنُ جَسْرٍ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ

ليس يريد: جَارِيَةٌ مِنْ ابْنِ ثَعْلَبَةَ، بَلْ مَرَادُهُ وَصَفَ قَيْسَ بِأَنَّهُ ابْنُ ثَعْلَبَةَ، فَغَلَّبَ  
/(س) جَهَةَ الْمَعْنَى مَعَ أَنَّ الْبَدَلَ (ابْن) قَلِيلٌ. [٩: ٩٤/ب]

(١) البيت للحطيطة في ديوانه ص ٨٤ وسر الصناعة ٢: ٥٣١. يمدح بذلك زيد الخيل الطائفي،

وكان أَسْرَ الشَّاعِرِ، فَمَنَّ عَلَيْهِ.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٣١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٨.

(٤) ح: تجعلها.

(٥) ح: في الإثبات.

فإن انْخَرَمَ شرطٌ في ابنٍ من الشروط المذكورة، كأن يكون خيراً أو بدلاً، أو لم يكن مفرداً بل مُثَنًّى، أو واقعاً بين غيرِ عَلمَين، أو بين عَلمٍ وغيره، ثبتت الألفُ خطأً بثبوت<sup>(١)</sup> التنوين لفظاً.

فأما قوله تعالى: ﴿عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> فظاهره أنَّ ابناً خبر، ومع ذلك فقد حُذِفَ التنوين من عَزَّيْرٍ<sup>(٣)</sup>، فكان ينبغي أن تُحذف ألفُ ابنٍ خطأً. والجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ التنوين لم يُحذف لجعل الاسمين اسماً واحداً، إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين على ما ذهب إليه أبو الفتح<sup>(٤)</sup>.

أو ليس فيه تنوين لأنه لا ينصرف على ما اختاره السيرافي<sup>(٥)</sup>.

وقد أجاز أبو العباس<sup>(٦)</sup> أن يكون ابن صفة على تقدير: هو عَزَّيْرُ بنِ الله.

وأجاز غيره<sup>(٧)</sup> أن يكون صفة، وعَزَّيْرُ: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: عَزَّيْرُ بنُ الله إلهنا. وتحرير هذه المسألة ليس هذا موضع ذكرها، وإنما جَرَّ إلى ذكر شيء منها كونُ ابن فيها.

(١) ح: لثبوت.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة التوبة. ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَّيْرُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَسَلْنَا لَهُمُ اللَّهُ آتَنَ يُؤَفِّكُوتَ﴾. قرأ عاصم والكسائي بتنوين عَزَّيْرُ، وقرأه بقية السبعة غير منون. السبعة ص ٣١٣.

(٣) من عزير ... أحدهما أنَّ التنوين: سقط من ل.

(٤) سر الصناعة ٢: ٥٣٢ - ٥٣٦. وهذا الوجه والأوجه التالية في شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

(٦) المقتضب ٢: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

المسألة الرابعة: قوله ونحو وَلِلدَّارِ وَلِلدَّارِ أشار المصنف إلى أَنَّ ألف الوصل التي مع لام التعريف تُحذف إذا دخل عليها لام الابتداء أو لام الجرّ؛ وقياسُها الإثبات كما أثبتوها<sup>(١)</sup> في نحو: لَا بُنْكَ قَائِمٌ، وَلَا بُنْكَ مَالٌ.

وسببُ حذفها خوف التباسها بـ(لا) النافية. وزعمَ القراء<sup>(٢)</sup> أَنَّ سبب الحذف اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط؛ ألا ترى أَنَّ اللام مثل الألف، واجتماع الأمثال يُسْتَقَلُّ خطأً، فكذلك يُسْتَقَلُّ لفظاً. ويرد عليه كُتِبَهُم (الابن) بإثبات ألف الوصل، وهي أشكال متقاربة في الخط.

وزعم بعض النحويين<sup>(٣)</sup> أَنَّ حذفها مع لام الجر سببه شدة اتصالها بما بعدها من جهة أنَّها تُعاقب التنوين في حال الإضافة؛ إذا قلت غلامُ الرجلِ المعنى غلامٌ للرجل، لكنك لَمَّا حذفتَ التنوين لَزِمَ حذف اللام، فكما أَنَّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فكذلك<sup>(٤)</sup> هذه اللام التي يحلُّ محلها المضاف ينبغي أن تكون مع ما بعدها كالشيء الواحد؛ وإذا كان قولك (لِلرَّجُلِ) بمنزلة كلمة واحدة وجب أن لا تثبت<sup>(٥)</sup> همزة الوصل؛ لأنَّ همزة الوصل إنما تكون أول كلمة لا حَشَوْهَا.

وهذا فاسد لأنه لو كان السبب ما ذكر لوجب أن تُحذف من (ابن) إذا قلت: هذا لِابْنِكَ، وهم لا يحذفونها.

فإن وقع بعد لام الجرّ ألفٌ وصل بعدها لَمْ من نفس الكلمة كُتِبَت الألف على الأصل؛ ولم تُحذف، نحو: جئتُ لِالتقاءِ زيدٍ، فإن أَدخلت الألف واللام وأدخلت لَامَ الجرّ حذفتَ همزة الوصل، فكُتِبَت: لِلالتقاءِ.

(١) ت: كتبوها.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٢.

(٣) هو محمد بن يزيد كما في الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) فكذلك... كالشيء الواحد: سقط من ت، ن.

(٥) ت: أن تثبت.



وأما ما ذكره المصنف من حذف ألف الوصل مع لام الابتداء فليس مُجْمَع عليه؛ قد زعم بعضهم أنَّ الألف لا تُحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر.

المسألة الخامسة: قوله وفي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(١)</sup> ظاهر كلامه اختصاص ذلك من (اسم)<sup>(٢)</sup> في التسمية التي بهذا اللفظ كما ذكر، والقياس كُتِبَ بالألف كما يكتب بإيئك بالألف، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال.

وشرط فيه بعض أصحابنا أن يكون مضافاً إلى لفظ (الله) تعالى، وأن لا يكون للباء متعلق به في /اللفظ، فإن قلت: باسم ربك، أو: تَبَرَّكْتَ باسم الله، أثبتَّ الألف. [٩: ٩٥/أ] وقال أحمد بن يحيى: إذا كان قبلها كلامٌ أثبتَّ الألف، نحو: أبدأ باسم الله، وقد يجوز حذف الألف إذا نويت الابتداء.

وقال الفراء<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبُهَا وَمُرْسَهَا﴾<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ شئتُ أثبتَّ، وإن شئتُ حذفتُ، فمن<sup>(٥)</sup> أثبتَّ فلائها غير مبتدأ بها، وليس معها (الرحمن الرحيم)، ومن حذف قال: كان معها: (الرحمن الرحيم)، فحذف للاستعمال.

وزعم بعض النحويين<sup>(٦)</sup> أنه لا يحذف من (اسم)<sup>(٧)</sup> ولا في موضع من المواضع؛ وأنَّ ما جاء مما صورته الحذف فإنما هو على لغة من يقول: بِسْمِ اللَّهِ، ثم يخفف، كما يقولون في إيل: إبل، فادخل همزة الوصل على (سم)، ثم خفف، والتزم التخفيف.

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) ك، ح، ن: اسم الله.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٥) في المخطوطات: ((من)). والتصويب من كتاب ابن السراج.

(٦) القول بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٥١ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٩/أ.

(٧) ح: من اسم الله.

والأحسنُ جعلُ اللفظ على اللغة الفصيحة؛ إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاطُ الألف في جميع المواضع، وليس كذلك.

وزعم<sup>(١)</sup> الأخفش أنَّ سبب حذفها كونُ الباء لا يوقِف عليها، فكأنَّها والاسم شيء واحد. ورَدَّ ذلك الكسائيُّ والفراء، فقالا: هذا خطأ لأنَّهم قد كتبوا واضرب<sup>(٢)</sup> بالألف، والواو لا يوقِف عليها، فلو كان كما قال لكتبوا هذه بلا ألف.

((فإن أضفتَ الاسمَ إلى الرحمن أو إلى القاهر فقال الكسائيُّ: تحذف الألف. وقال الفراء: هذا باطل، لا يجوز أن تُحذف إلا مع (الله) لأنَّها كُثِرَتْ معه، فإذا عدوت ذلك أثبتَّ الألف))<sup>(٣)</sup>. وهذا هو القياس<sup>(٤)</sup>.

ص: وثبتُّ ألفاً فيما سوى ذلك. ويكتب ما وُلِّيَ الثابتة بحسب حالها إذا ابتدئ بها إلا فاء (افعل) من نحو يَوجَلْ؛ فإنَّها تُكتب واوًا بعد الواو والفاء خاصة.

ش: لمَّا ذكِرَ المواضع التي تُحذف فيها ألف الوصل ذكرَ أنَّ ما سواها تثبت فيها ألف الوصل خطأ؛ ومواضع همزة الوصل مذكورة في الباب الذي يلي باب أنبئة الأفعال من هذا الكتاب، وقد شرح ذلك المصنف<sup>(٥)</sup>، فأغنى عن إعادة ذلك هنا.

وقوله ويكتب ما وُلِّيَ الثابتة أي: يكتب ما يلي همزة الوصل الثابتة بحسب حال الثابتة إذا ابتدئ بها، فإن كان يُبتدأ بها مضمومةً كُتِبَ ذلك الذي وُلِّيَها<sup>(٦)</sup> واوًا

---

(١) ذكر الفراء هذا الزعم على شكل اعتراض دون نسبة، وردَّ عليه بما تراه. معاني القرآن ١: ٢.

(٢) واضرب ... قال لكتبوا: سقط من ت.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) هذا قول أحمد بن يحيى في الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٤٦٤ - ٤٦٧.

(٦) ت: يليها.

إن كان همزةً أو واوًا مُبدلةً منها؛ نحو: أَوْثِمَنَّ فلانٌ، وقلتُ لك أوْمَرُ فلانًا بكذا،  
 وأَوْثِمَنَّ<sup>(١)</sup>، وأَوْثَجَرَ. وإن كان النطق بها ياءً إذا كُسِرَ ما قبلها فكذلك نحو ﴿الَّذِي  
 أَوْثَقَنِي﴾<sup>(٢)</sup>، تكتبه بالواو. وإن كان يبتدأ بها مكسورة كُتِبَ ذلك الذي وَلِيَهَا ياءً إن  
 كان همزةً أو ياءً بدلًا منها نحو: أَثَدَنَ يا زيد، أَثَبَتِ القومَ، أَثَبَتَ عليهم. وإن كان  
 النطق بها واوًا لضمّة ما قبلها فكذلك نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُوْلُ أَثَدَنَ لِي﴾<sup>(٣)</sup>، تكتبه  
 ياءً على حال الهمزة في الابتداء.

وقوله إلا فاءً افْعَلْ مِنْ نَحْوِ يَوْجَلْ نَحْوَهُ يَوْسَنُ<sup>(٤)</sup> وَيَوْحَلْ.

وقوله فإِثْمًا - أي: فَإِنَّ فاءً افْعَلْ - تُكْتَبُ واوًا بعد الواو والفاء مثاله: فَاوْجَلْ  
 وَاوْجَلْ، يُكْتَبُ بإثبات ألف الوصل وبالواو بعدها، ولم يكتبوها على ابتداء الهمزة لأنَّ  
 الواو والفاء لا يفارقان.

وقوله خاصّةً ليخرج عن الواو والفاء غيرها، فَإِنَّ الحكم يختلف<sup>(٥)</sup> في الكتابة،  
 /فلو قلت: قلتُ لها: ائْجَلِي، أو تُمَّ ائْجَلِي، أو قلتُ لكم: ائْجَلُوا، فإنك تُثَبِّتُه في [٩: ٩٥/ب]  
 اللفظ واوًا، وتكتبه ياءً للانفصال. وإن كان قبلها كسرة كانت ياءً لفظًا وخطًا نحو:  
 قلتُ لك ائْجَلِي. وكذلك إذا ائْتَدَى بِهمزة الوصل نحو: ائْجَلِي يا هند.

ص: وتُصَوَّرُ بعد همزة الاستفهام همزة القطع بِمُجَانِسِ حَرَكَتِهَا؛ وقد تُحَذَفُ  
 المفتوحة، ويُكْتَبُ غيرها أَلْفًا. وَأُلْحِقَتْ بالمتوسطة همزة: هَوَلَاءِ، وَابْنُؤُمٍّ، وَلَنَّا،  
 وَلَنُنَّ، وَيَوْمَتُنَّ، وَحِينَئِذٍ.

(١) ح: واوْمَر.

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٩ من سورة التوبة.

(٤) وسِنَ يوسن: أخذ في النعاس.

(٥) ت، ن: مختلف.

ش: إِنَّمَا صُوِّرَتْ همزة القطع بِمُجَانِسِ حركتها لِأَنَّهَا إِذَا حُقِّفَتْ بالبدل كان إبدال المفتوحة أَلْفًا؛ وإبدال المضمومة وَاوًا، وإبدال المكسورة ياء، وذلك مثل: أَسْجُدُ؟<sup>(١)</sup> أُنْزِلَ؟<sup>(٢)</sup> أَيْنَكَ؟<sup>(٣)</sup> وكذلك إِذَا حُقِّفَتْ بالتسهيل كان كل واحدة من هذه الهمزات بينها وبين الحرف الذي منه حركتها؛ وقد تقدَّم<sup>(٤)</sup> لَنَا أَنَّ الْكُتَّابَ بَنَوْا الْخَطَّ فِي الهمزة فِي الْأَكْثَرِ عَلَى حَسَبِ التَّخْفِيفِ؛ فَكَذَلِكَ فَعَلُوا هُنَا.

[وقوله]<sup>(٥)</sup> وَقَدْ تُحَذَفُ الْمَفْتُوحَةُ عِنْدَ خَطِّهَا، وَهُوَ خَطُّ الْمَصْحَفِ. وقال أحمد ابن يحيى: إِنْ كَانَتْ همزة القطع مَفْتُوحَةً بِأَلْفٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً بِمُجَانِسِ الْحَرَكَةِ. وَالْكَسَائِيُّ<sup>(٦)</sup> يَزْعُمُ أَنَّ الَّتِي سَقَطَتْ صَوْرَتُهَا أَلْفُ الْاِسْتِفْهَامِ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ. وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى يَقُولُ<sup>(٦)</sup>: الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَحذُوفَةُ.

وكذلك إِنْ كَانَتْ ثَلَاثَ أَلْفَاتٍ نَحْو: آمَنْتَ؟ فَتَكْتُبُ بِوَاحِدَةٍ كَمَا حَذَفُوا مِنْ عَطَاءٍ وَكِسَاءٍ فِي النِّصْبِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٦)</sup>. وَمَنْ كَتَبَ أَلْفَيْنِ فَعَلَّ ذَلِكَ فَرَقًا بَيْنَ الْاِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ ﴿أَلِهْتُنَا خَيْرٌ﴾<sup>(٧)</sup> عَلَى الْاِسْتِفْهَامِ أَنْ يَكْتُبَ بِالْفَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي الْمَصْحَفِ بِوَاحِدَةٍ كَمَا ثَبَتَ ﴿ءَامَنْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup> بِالْفِ وَاحِدَةً اِسْتِفْهَامًا.

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجُدُوا لِلَّهِ إِلَهِ الْإِبْلِيسَ قَالَ ءَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾. سورة الإسراء: ٦١.

(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزِلْ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾. سورة ص: ٨.

(٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكَ لِيْنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾. سورة الصافات: ٥٢.

(٤) تَقْدِمُ فِي ص ٤٧٨.

(٥) وَقَوْلُهُ: تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٦) الْخَطُّ لِابْنِ السَّرَاجِ ص ١٢٧.

(٧) مِنَ الْآيَةِ ٥٨ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرِفِ. ﴿وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾.

(٨) مِنَ الْآيَةِ ١٢٣ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ. ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾.

غير أنَّهم اختلفوا في هذه الألف: فذهب<sup>(١)</sup> الفراء وأحمد بن يحيى وابن كيسان إلى أنَّها ألف الاستفهام لأَنَّها حرف معنيٌّ؛ فهو أولى بالثبوت. وحكى الفراء عن الكسائي<sup>(٢)</sup> أنَّها الأصلية؛ لأَنَّها الأولى بالثبوت من الزائدة. وحكى ابنُ السَّيِّد<sup>(٣)</sup> عن الكسائي أنَّها ألف الجمع، وحكى<sup>(٤)</sup> أنَّها الأصلية عن غيره.

وكوَّنها ثلاثُ همزات بهمزة الاستفهام واضحٌ إذ الأصلُ أَلْهَة، ثمَّ أبدلوا فاء الكلمة أَلْفاً، ثمَّ أدخلوا همزة الاستفهام، فوجبَّ تسهيل الثانية، وهي أَلْف الجمع في أفعلة، فلذا<sup>(٥)</sup> كتبوها أَلْفاً واحدة، والثانية همزة الاستفهام، والمحذوف ما بعدها.

وُجِّتَ لهذا المذهب بأنَّ الأولى لا يجوز تسهيلها، فالمسهلة المغيرةُ أولى بالحذف من الخط؛ وأيضاً ففي التي بعد الأولى يقع الاستئصال في اللفظ والخط.

وقوله وَيُكْتَبُ غَيْرُهَا أَلْفاً معطوف على قوله: وقد تُحْدَفُ، فَأَشْعَرُ بِالْقِلَّةِ؛ إذ قد قَرَّرَ أنَّها تُكْتَبُ بِمُجَانَسِ حركتها. ومثالُ كتب غير المفتوحة بالألف قولك: أُنْزِلَ؟ أَيْنَكَ؟ كُنْبُها على الأصل لأنَّ الهمزة الداخلةَ عليها حرفٌ معنيٌّ، فلا يُوَثِّرُ في كتابتها أَلْفاً كما لا يُوَثِّرُ حرف المعنى نحو: فَأُنْزِلُ، وَإِنَّكَ.

وَيُرَدُّ<sup>(٥)</sup> على قوله بعد همزة الاستفهام أن يُفَصَّلَ / بين الهمزتين، نحو: أَفَأَنْتَ، [٩: ٩٦/١]

أَفَأَعْلَمُكَ؟<sup>(٦)</sup>، أَوَأَيْنَكَ؟ فَإِنَّ همزة القطع يصدق عليها أنَّها بعد همزة الاستفهام، ومع ذلك فلا تُكْتَبُ بِمُجَانَسِ حركتها، بل تُكْتَبُ بِالْأَلْفِ إذا فُصِّلَ بينهما.

---

(١) المقنع ص ٢٦ وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٩٤.

(٢) المقنع ص ٢٦.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٩٤.

(٤) في المخطوطات: فإذا.

(٥) ويرد ... بالألف إذا فصل بينهما: سقط من ح.

(٦) ت: أفعجلك. وموضعه بياض في ك.

وقوله وألحقت بالمتوسطة همزة هؤلاء وابنؤم يعني أنهم كتبوها<sup>(١)</sup> بالواو وإن كانت في الحقيقة مبتدأة؛ ألا ترى أن (ها) حرف تنبيه، وهو منفصل عن اسم الإشارة، وكذلك (ابن) اسم أضيف إلى الأم، لكنهم شبهوها بهمزة لؤم. فكتبوها<sup>(٢)</sup> بالواو، وراعوا في ذلك كثرة لزوم (ها) لاسم الإشارة، وعدم انفكاك (ابنؤم) الواقع في القرآن، فكأثما صارت همزة متوسطة.

وقوله ولئلا كان القياس أن تُكتب (لأن) بلام ألف ونون منفصلة من لا؛ ألا ترى أنهم إذا لم يجيئوا بعده ب(لا) كتبوها لأن نحو: جئت لأن تقرأ.

وقوله ولئن كان قياس هذا أن يُكتب لأن بلام ألف ونون كما كتب ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> بلام ألف، لكنهم جعلوا اللام مع ما بعدها كالشيء الواحد.

وقوله ويومئذٍ وحينئذٍ هذا أيضاً مما جعلوه مع ما بعده كالشيء الواحد، وكان القياس أن يفصل الظرف المضاف للجملة التي بقي منها (إذ) المنونة بتنوين العوض، وأن يُكتب (إذ) بالألف، لكن جعل الظرف مع (إذ) كالشيء الواحد، فوصل (إذ)، وجعلت صورة الألف ياءً كما جعلوها<sup>(٤)</sup> في يئس ويئس. وليس هذا مخصوصاً بهذين اللفظين اللذين ذكرهما المصنف، بل ذلك جارٍ في كل ظرف أضيف إلى ما ذكر، وسواء في ذلك المفرد كما مثلنا والجمع نحو أزمانئذٍ.

\* \* \*

(١) ت، ن: كتبوها.

(٢) ن: فكتبوها.

(٣) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٤) جعلوها ... اللذين: سقط من ح.

إن أدّى القياسُ في المهموز وغيره إلى توالي لَتَيْنِ متماثلين أو ثلاثة في كلمةٍ أو كلمتين ككلمةٍ حُذِفَ واحدٌ إن لم يُفتح الأولُ ك(قَرَأًا)<sup>(١)</sup> و(قارئين) و(لَوْؤًا). وفي ﴿وَاللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> وجهان، أجودهما الحذف. وما سوى ما ذكر شاذٌّ لا يقاس عليه، أو مخالفٌ للرَّسْم، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

ش: مثال توالي لَتَيْنِ مَثَمَلَيْنِ: طَاوُس، ورُؤُوس، وَيَسْتَوُونَ، وَيَلُؤُونَ، و﴿فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيَسْؤُوا<sup>(٤)</sup>، وَيَبْؤُوا، وجَاوُوا، و﴿وَبَاوُوا بِعَصْبِ﴾<sup>(٥)</sup>، وشَاوُوا وَأَادَمَ، وَأَمَنَ وَالْأَى. فظاهرُ كلام المصنف أنه يُحذف واحدٌ في الخطِّ من المتماثلين، فكلُّ ما اجتمع فيه واوان أو ألفان من ذلك في الخط حُذِفَ أحدهما، وكُتبت صورة الآخر، ولم يبين المصنف أَيْهِمَا المحذوفة.

والذي يقتضيه القياس أنه تُحذف الساكنة منهما في الخطِّ لِشَغْلِ المتحركة بالحركة؛ فبعيدٌ أن توضع حركة لا على حرفين<sup>(٦)</sup>، إنما توضع على المتحرك. قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن: ((ويجوز كُتُبُ الصُّورَتَيْنِ)) يعني الواوين، فظاهرُ هذا مخالفٌ لقول المصنف: إنه يُحذف.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور<sup>(٧)</sup>: ((وقد كتبه بعضهم بواوين على الأصل، والقياسُ بواو كراهية اجتماع المثلين)).

(١) ت: كُفَّرَاء.

(٢) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الكهف.

(٤) ل، ك: ويسوء ويبوء. ت: ويسؤوا وينؤوا. ح: وتسوء وتنوء.

(٥) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٦) ح: حرف.

(٧) شرح الجمل ٢: ٣٥٢ بمعناه.

وقد استثنى من ذلك موضع واحد، وهو أن لا يؤدي إلى اللبس، وذلك نحو  
قَوْل وَصُول ونحوهما، كتبوه بواوين لأنَّهما<sup>(١)</sup> لو كتبت بواو واحدة النبس بقَوْل وَصُول.  
[٩: ٩٦/ب] نصَّ على ذلك ابن عصفور<sup>(٢)</sup>. ونصَّ أحمد بن يحيى على ذلك<sup>(٣)</sup>، فقال: فإذا جئت  
إلى قولك: قَوْل وَصُول<sup>(٤)</sup> وسارَ سُورًا<sup>(٥)</sup> وما أشبهه من هذه المصادر أثبت فيها  
واوين؛ وكان الاختيار لأنه الأصل.

وقوله أو ثلاثة في كلمة مثاله التَّسْتِثْنِ وَمَسْأَلَات وَبَرَّاءَات وَمَسْأَلَات.  
وقوله أو كلمتين ككلمة مثاله لَيْسُوْرُوا وَيَسُوْرُونَ وَيُنُوْرُونَ وَتَجِيْئِينَ، فهذا تمثيلُ  
بعضهم لهذه المسألة، فهذه كلمتان لأنَّ الفعل كلمة والضمير كلمة، ويا أَدُمُ.  
وقوله حُذِف واحد قد تقدَّم في التمثالين أيُّهما هو المحذوف. وكذلك ينبغي<sup>(٦)</sup>  
أن يكون المحذوف في الثلاثة في كلمة الصورة التي للهمزة؛ لأنَّها هي المحذوفة في نِيءٍ  
وَمَسْئُوءٍ<sup>(٧)</sup> وَبَرَّاءَةٍ وَمَسْأَةٍ. وأمَّا في الثلاثة من كلمتين ككلمة فهو واو الجمع وياؤه،  
وواو الضمير وياؤه، وألفُ (يا) في: يا أَدَمُ، لسكونها.  
وزعم أبو محمد بن قتيبة<sup>(٨)</sup> أنَّ مما حُذِف منه واو مما اجتمع فيه ثلاث واوات  
قولهم: مَغْرُوْرُونَ وَمَدْعُوْرُونَ.

(١) ح: لأنَّهما.

(٢) الممتع ٢: ٤٦٢.

(٣) ت، ن: ونص على ذلك أحمد بن يحيى.

(٤) ت: وَصُول.

(٥) ت: سَوْرًا.

(٦) ت: ما ينبغي.

(٧) ت: وسِئوء. ك: وسِئوء.

(٨) أدب الكاتب ص ٢٤٣.



وردَّ عليه بعض شيوخنا، وعلى مَنْ زعم أنَّ يَسُوؤُونَ وشبهه حُذف منه واو، وأنَّ تَجِيئين مما حُذف منه ياء، بأنه لم تُحذف منه صورةٌ بسبب اجتماع ثلاثِ الصُّوَر؛ فإنَّ الحرف المدغم في كلمة يُكتب حرفًا واحدًا، ف(مَعْرُوزٌ) زدنا واو الجمع، وكتبنا صورتها، فلم يجب فيه كُتُبُ ثلاث واوات. قال: ويسوءُ لا يجب لها صورة على ما تقرَّر في (باب الهمز)، فزدنا على الكلمة واو الجمع. وكذلك (مَقْرُوءٌ) وإن كانت الهمزة لا تُحذف في التسهيل، لكنَّه يصير ك(مَعْرُوزٌ).

وقوله إن لم تُفتح الأولى كقرأاً وقارئين إنما ثبتت في مثل هذا لئلا يلتبس فعلُ الاثنين بفعل الواحد والثنية بالجمع؛ ألا ترى أنَّ المفرد تقول فيه: قرأ، والجمع في النصب والجرِّ تقول فيه: قارئين بياء واحدة، وقد تقدَّم في قول أحمد بن يحيى أنه يكتب قرأً وأخطأً بالف واحدة. وكذلك قال بعض شيوخنا: إنَّهم كانوا يكتبون قرءاً وبدءاً مسندين إلى الثنية بالالف واحدة. قال: واختار المتأخرون كُتبه بالفين فرقاً بين الأفراد والثنية. وهذا الاستثناء الذي ذكره هو من المسألة الأولى، وهو توالي لَتَيْنِ متمثلين.

وقوله وَلَوْوَاً أمَّا هذه المسألة فزعم ابن قتيبة<sup>(١)</sup> أنَّها مما اجتمع فيها ثلاث واوات، فحُذفت واحدة.

ولا أدري كيف اجتمع في هذا ثلاث واوات؛ لأنَّ الفعل قبل إدخال واو الضمير كان (لَوَّى)، وليس إلا واو واحدة، والألف بعدها منقلبة عن ياء، يدلُّ على ذلك لَوَيْتُ.

وأما غير ابن قتيبة فذهب إلى أنه يكتب ذلك بواوين نحو: لَوَّوَاً واجتَوَّوَاً واكتَوَّوَاً. وسبب ذلك أنَّ لو حذفنا الواو الواحدة لأدَّى ذلك إلى كثرة الحذف؛ ألا ترى أنَّ أصله اجتَوَّوَاً<sup>(٢)</sup>، فحُذفت الياء على ما يقتضيه علم التصريف، وأنَّه لو

(١) أدب الكاتب ص ٢٤٣.

(٢) فيما عدا ح: اجتوى.

حذفنا إحدى الواوين لالتبس الجمع بالمفرد، فلذلك كُتب بواوين. وأما كُتِبُهم في المصحف ﴿يَسْتَوُونَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿تَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup> بواو فقال أحمد بن يحيى: ((نرى أنهم حذفوا مع اجتماع واوين وضمة، وأثبتوا لما انفتح ما قبل الواو)) يعني في: لَوُوا، وهذا الفرق الذي ذكره أحمد بن يحيى /قادحٌ لأنَّ الضمة ثقيلة، فكأنه اجتمع بها ثلاث واوات، بخلاف الفتحة فإنها خفيفة. وقد كُتب بعضهم لَوُوا وشبهه بواو واحدة كما كُتب ﴿يَسْتَوُونَ﴾، والفرق ظاهر، وهو ما ذكره أحمد بن يحيى.

وقوله وفي ﴿اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> وجهان أجودهما الحذف يشير بقوله ﴿اللَّهُ﴾ إلى دخول همزة الاستفهام على (الله)، أراد خصوص هذا الاسم، وكان قد اختار الحذف لهمزة الوصل من الألف واللام إذا دخلَ عليها همزة الاستفهام؛ ولم يُقَيَّد هناك، بل أطلق، وقد تقدّم الكلام<sup>(٤)</sup> على ذلك في الفصل قبل هذا حين شرحنا قوله: ((وبعدَ همزة الاستفهام)) مطلقاً.

وقوله وما سوى ما ذكر شاذٌّ لا يقاس عليه، أو مخالفٌ للرسم فلا يُلْتَفَتُ إليه مثلاً ما هو شاذٌّ كُتِبَهم ﴿مَا نَشْتَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> بإسقاط الألف بعد الشين وبواوٍ وصورة الهمزة وبألفٍ بعد الواو، وقياسه أن يُكتبَ بألفٍ بعد الشين ولا صورة للهمزة بعدها كما كتبوا السماء ويحاء ونحوهما. ومثالٌ ما خالف الرسم<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) من الآية ١٩ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(٤) تقدم في ص ٤٧٨ - ٤٨٠.

(٥) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٦) كذا في المخطوطات! ومثَّل في تهديد القواعد ١٠: ٥٣١٦ برؤوس وطاووس، بواوين.

حُذِفَت الألف من: الله، والرحمن، والحَرْث عَلَمًا ما لم تَحُلْ من الألف واللام، ومن: السَّلَم عليكم، وعبد السَّلَم، وذلك، وأولئك، وثمانية، وثمانٍ ثابت الياء، وفي ثمانين وجهان.

ش: تضمَّن كلام المصنف هذه الألفاظ:

أما (الله) فكان القياس إثبات الألف كما تقول: اللام، لكنَّه قد تُصَرِّف فيه أنواع من التصرفات التي لا تجوز إلا فيه، ولأنَّه لا يُلبس إذ لا أحد يشارك في هذا الاسم، ولكثرة الاستعمال، فهذه<sup>(١)</sup> أشياء تُحَسِّنُ الحذف.

وأما (الرحمن) فحُذِفَت [منه]<sup>(٢)</sup> لأنَّه لا يُلبس أيضًا، ولكثرة الاستعمال.

قال ابن قتيبة<sup>(٣)</sup>: «(وقياسُ شَيْطَانٍ وَدِهْقَانٍ مع الألف واللام الحذف)». قال<sup>(٤)</sup>: «(إلا أنَّ الكُتَّابَ أَجْمَعُوا على ترك القياس)». يعني أنهم لم يلتزموا الحذف مع الألف واللام، وكان القياسُ التزامه. وقياس ابن قتيبة هذين على الرَّحْمَنِ قياسٌ فاسدٌ لأنَّ الرَّحْمَنَ أكثر استعمالًا.

وأما الحَرْثَ فشرطَ فيه أن يكون عَلَمًا لأنَّه إن كان صفة لم يجوز حذف الألف. وهذه المسألة - أعني مسألة الحَرْث - مندرجةٌ فيما نذكره بعد ذلك من قوله<sup>(٥)</sup>:

---

(١) فهذه ... ولكثرة الاستعمال: سقط من ل.

(٢) منه: تنمة يقتضيها السياق.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٠ - ٢٣١ بتصرف.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٣١.

(٥) يأتي في ق ١٩٨/ب من الأصل.

وحُذفت أيضًا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، إلا أنَّ لها هنا خصوصيةً في كونها شاركت ما قبلها في كون الألف حُذفت إذا كان فيه الألف واللام، فإذا حُلَّتْ منه لم تُحذف.

وقوله ما لم تَحُلْ من الألف واللام يعني فإنها تكتب بالألف، قالوا: لاه أبوك<sup>(١)</sup>، يريدون: لله أبوك، فحذفوا حرف الجر والألف واللام، وكتبوه بالألف، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لاه ابنُ عمِّكَ ، لا أَفْضَلْتُ في حَسَبٍ عَيِّي ، ولا أَنْتَ دَيَّانِي ، فَتَحْزُونِي

وقالوا: رحمان الدنيا والآخرة<sup>(٣)</sup>، فكتبوه بالألف، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

..... لا زِلْتُ رَحْمَانَا

وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>: /

[٩: ٩٧/ب] / أَحَارْتُ إِنَّا لَوْ تُشَاطُ دِمَاؤُنَا تَزَايِلُنَ حَتَّى لَا يَمَسَّ دَمٌ دَمًا

وقال<sup>(٦)</sup>:

يا حَارٍ لا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

كل هذا كتبوه بالألف.

وإنما لم يَجْزِ حذفها من حارث لئلا يلتبس ب(حَرْبٍ) إذ قد سُمِّيَ به، وإذا كان فيه الألف واللام لم يلتبس، وكأنَّ لزوم الألف واللام صار كالعوض من الألف، وإنما لم

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨، ٤٩٨.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٢٠.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٠.

(٤) تقدم البيت في ١٥: ٢٢.

(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦ والأصمعيات ص ٢٤٥. تشاط: تخلط. وتزايِلن: تفرقن.

(٦) تقدم البيت في ١٤: ٣٧.

يَلْتَبِسُ بِهِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ عَلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَمٍ، بَلْ إِنَّمَا يَدْخُلَانِ مِنَ الْأَعْلَامِ عَلَى مَا كَانَ صِفَةً إِذَا أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى التَّفَاوُلِ، وَلَيْسَ حَرْبٌ صِفَةً. وَأَيْضًا فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى بَعْضِ الْمَصَادِرِ كَ(الْعَلَاءِ).

وَقَوْلُهُ وَمِنَ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ وَعَبْدُ السَّلَامِ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مِنْ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْحَرِثِ. وَإِنَّمَا حُذِفَتْ فِي (السَّلَامِ عَلَيْكُمْ) لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي (عَبْدِ السَّلَامِ) لِأَنَّ الْأَعْلَامَ كَثِيرَةً الِاسْتِعْمَالِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ حُذِفَتْ فِي (السَّلَامِ عَلَيْكُمْ)؛ وَ(عَبْدٌ)<sup>(١)</sup> مُضَافٌ إِلَى هَذَا الَّذِي حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ.

وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ وَأَوَّلُكَ فَلَوْ بَجَزَدَ<sup>(٢)</sup> ذَا وَأَلَاءَ عَنْ حَذْفِ الْخُطَابِ كَتَبَا بِالْأَلْفِ. وَكَذَلِكَ لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا (هَا) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ<sup>(٣)</sup> لَكُنْتُمَا بِالْأَلْفِ إِذْ لَا تُجَامَعُ حَرْفُ الْبَعْدِ؛ فَكُنْتَ تَقُولُ: هَذَاكَ وَهَؤُلَاءِكَ، فَمَتَى اسْتُعْمِلَ لِلْبَعْدِ مَصْحُوبًا بِحَرْفِ الْخُطَابِ حُذِفَتْ الْأَلْفُ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ حَرْفِ الْخُطَابِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا. وَقَوْلُهُ وَثَمْنِيَّةٌ، وَثَمْنِي ثَابِتَ الْيَاءِ فَتُحْذَفُ الْأَلْفُ مِنْ ثَمْنِيَّةٍ وَمِنْ ثَمْنِيَّةٍ عَشْرَ وَثَمْنِي عَشْرَةَ وَثَمْنِي نِسَاءً. وَأَمَّا إِذَا حُذِفَتْ الْيَاءُ نَحْوُ: ثَمَانٍ عَشْرَةَ، وَعِنْدِي مِنَ النِّسَاءِ ثَمَانٍ، فَلَا تُحْذَفُ الْأَلْفُ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ، فَلَوْ حُذِفَتْ الْأَلْفُ لَتَوَالَى الْحَذْفُ، فَيَكْثُرُ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup>:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا      وَثَمَانٍ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

يُكْتَبُ<sup>(٥)</sup> السَّابِقَانِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَالثَّلَاثَةُ بِإِثْبَاتِهَا.

---

(١) ح: وغير.

(٢) فيما عدا ن: تجردا.

(٣) ح: للتشبيه.

(٤) تقدم البيت في ١: ٢٦٣.

(٥) ن: كتبت السابقتين بحذف الألف والثانية بإثباتها.

وقوله وفي ثمانين وجهان يعني الحذف والإثبات. وجه الإثبات أنه قد حُذفت منه الياء لأنَّ هذه الياء التي في ثمانين ليست ياءً ثمانية؛ لأنها حرف الإعراب المنقلب عن الواو التي تكون في الرفع، فلا يُوالى فيه الحذف لأنه قد حُذفت الياء، فلا تُحذف الألف.

ووجه من حُذفت أنَّ الياء منه كأنها لم تُحذف؛ ألا ترى أنه قد عاقبها ياءً أخرى، فهما<sup>(١)</sup> لا يجتمعان، فكأنَّ الياء موجودة إجراءً للمُعاقب مجرى المعاقب.

وإثبات الألف اختيارُ الأستاذ أبي الحسن بن عصفور.

وإذا قلت ثمانون بالواو فحكمه حكمُ ثمانين بالياء في جواز الوجهين.

ص: وحُذفت أيضاً من ثَلَثٍ وَثَلْثَيْنِ، ومن ياءٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَمْزَةٍ لَيْسَتْ كَهَمْزَةِ آدَمَ، ومن (ها) مُتَّصِلَةٍ بِ(ذا) خَالِيَةٍ مِنْ كَافٍ، وبجميع فروعها إلا (تا) و(ي).

ش: حُذفت الألف من ثَلَثٍ وَثَلْثَةٍ كَانَا مَفْرَدَيْنِ أَوْ مُضَافَيْنِ أَوْ مَرْكَبَيْنِ أَوْ مَعْطُوفَيْنِ نَحْو: عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ، وَثَلَاثُ نِسَاءٍ، وَثَلَاثُ عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَثَلَاثُ وَثَلَاثُونَ / جاريةً. وكذلك من ثَلْثَةٍ. وحُذفت أيضاً من ثَلْثَيْنِ وَثَلَاثُونَ. [٩: ٩٨/١]

فأما ثَلَاثُ الْمَعْدُولِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثٌ﴾<sup>(٢)</sup> فلم أقف فيه على نصٍّ، والذي أختاره أن يُكتب بالألف لوجهين:

أحدهما: أنه<sup>(٣)</sup> لم يكثر كثرة ثَلَاثٍ وَثَلْثَةٍ وَثَلْثَيْنِ.

والثاني: أنه لو حُذفت منه الألف لالتبس بثَلَاثٍ الذي ليس بمعدول.

وأما حَذْفُهَا مِنْ (يَا) الَّتِي لِلنِّدَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَمْزَةٍ نَحْو: يَا أَحْمَدُ، يَا إِبْرَاهِيمُ، يَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٤)</sup>: «(فَإِذَا جَاؤُوا بِالْفِ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ، خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ

(١) ت: لأَهما.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) ت: أَنها.

(٤) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

ثقيلة، أَلَفَ وصل كانت أو غير وصل، فإنهم لا يجمعون بين ألفين، فيحذفون الثانية، فإن شئت قلت: اكتَفَوْا بالصورة من الصورة، وإن شئت قلت: أرادوا أن يَحْلُطُوا (يا) بالاسم الذي بعدها، مثل ياسحاق، ويأبراهيم، ويأين زيد)) انتهى.

ونصّ كلام أحمد بن يحيى على أنَّ الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا الألف من (يا)، وهذا خلاف قول المصنف.

وإنما قال ليست كهمزة آدَمَ لأنَّ<sup>(١)</sup> الألف تثبت في (يا) إذا دخلت على آدم وشبهه. والسبب في ذلك أنهم حذفوا أَلَفًا من آدم. والذي يظهر لي أنَّ المحذوفة<sup>(٢)</sup> هي همزة أَفْعَل، وهكذا يكتب أصحابنا، لا يجعلون للهمزة الأولى صورة الألف، وإنما أثبتوا صورةَ فاء الكلمة لأنها قد أُعِلَّت بأن أُبدِلت وهي ساكنة أَلَفًا كراهة اجتماع همزتين؛ فلم يكونوا ليجمعوا عليها الإعلال في اللفظ والحذف في الخط، فلما حذفوا الألف وأدخلوا (يا) التي للنداء لم يكونوا ليحذفوا الألف من (يا) لئلا يجتمع على ما هو كالكلمة الواحدة حذف ألفين؛ والدليل على أنهما كالكلمة الواحدة كونهما لا يجوز الفصل بينهما بشيء.

وأما إذا لم تتصل بالهمزة نحو: يا زيد، يا جعفر، فالاستعمال بالألف، وهو الذي يقتضيه مفهوم قول المصنف؛ لأنه شَرَطَ في الحذف اتِّصَالَ (يا) بهمزة لا تكون كهمزة آدم، فأفهم أنَّ ما سوى ذلك تثبت فيه الألف خطأ.

وقال أحمد بن يحيى<sup>(٣)</sup>: ((فأما النداء فقد استعملوه بالألف مثل: يا زيد، ويا عمرو، ويكتبونه بألفٍ وبغير ألف، والألفُ الأصل، فحذفها<sup>(٤)</sup> كأنهم جعلوا (يا) مع

(١) لأنَّ الألف ... حذفوا الياء من آدم: سقط من ل.

(٢) ت: المحذوف.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

(٤) ن: فحذفوها. الخط لابن السراج: وحذفها.

ما بعدها شيئاً واحداً؛ لأنهم أقاموا (يا) مقام الألف واللام؛ ألا ترى أنهم لا يُنادون ما فيه ألف ولا م (يا)، فلا يقولون: يا الرجل، فلذلك حُذفت الألف» انتهى كلامه، وفيه تجويز أن يكتب مثل: يا زيد، بألفٍ وبغير ألف.

وقوله ومن (ها) متصلةً بـ(ذا) خاليةً من كافٍ مثله: هذا، فإن اتصلت باسم الإشارة الكاف نحو هاذك فالإثبات. وسبب ذلك أنه كثر استعمال (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة حتى صاراً<sup>(١)</sup> كلفظٍ مركّب، حتى إنهم لمَّا فصلوا بين (ها) وبين اسم الإشارة بالضمير كرّروا (ها) نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنَتمْ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد حُذفت هذه الألف من اللفظ في الصورة، وحُذفت أيضاً في القرآن من ثلاثة مواضع: ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> في النور، و﴿بَنَاتِهُ السَّاجِرُ﴾<sup>(٤)</sup> في الزخرف، و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾<sup>(٥)</sup> في الرحمن.

وقوله وبجميع فروعها يعني فروع (ذا)، يعني في التانيث والتثنية والجمع /نحو: هذه وهذي وهذان وهؤلاء.

وقوله إلا تا وي يعني من الفروع، فلا تُحذف الألف، بل تُكتب بالألف نحو: هاتا، وهاتي. وكذلك في التثنية نحو هاتان.

وظاهر كلام المصنف أن الألف من ها لا تُحذف إلا فيما ذكر. وقال أحمد بن يحيى: «وأما هذا وهذه وهؤلاء وهذان فقد استعملوا إسقاط الألف فيهن، فكأنهم أرادوا أن هذه الحروف أكثر ما تصحب (ذا) للإشارة، فجعلوا معها حرفاً واحداً، وربما جاءت مع غير الإشارة، أنشد الفراء<sup>(٦)</sup>:

(١) ت: صار. ح: صار الملفوظ مركباً.

(٢) من الآية ٦٦ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٣١.

(٤) من الآية ٤٩.

(٥) من الآية ٣١.

(٦) تقدم البيت في ١٦: ٢٦٠.



أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ نَجْمٌ مُجَالِدٌ وَسَيِّدُ هَذَا الْأَبْطَحِ الْمُتَنَاجِرِ

فأتى (ها) مع غير (ذا). وهأنتم وهأنا وهأنت، كُتبت بـألف، ولم تكتب بـألفين - وهو القياس - لأنهم جعلوا (ها) مع المكني كالشيء الواحد، وهذا تقريب عند الفراء، فخلطت (ها) بالمكني، واستعملوا حذفها ليعلموا أنَّ المكني مختلط بها. و(هاالله)<sup>(١)</sup> حذفت الألف لأنه لم يُستعمل إلا مع (الله)، فكانه معه حرف واحد)) انتهى كلام أحمد بن يحيى.

وقال أحمد بن يحيى<sup>(٢)</sup>: «قال الكسائي في هأنتم وهأنا: حذفوا ألف (ها). وليس بشيء، إنما حذفوا الهمزة. والدليل على أنهم لم يحذفوا ألف (ها) أنهم يقولون: ها نحن نقول ذاك، فيثبتون ألف (ها)، فدلَّ على أنَّ الهمزة مع (أنا) و(أنتم) هي المحذوفة لا الأولى)) انتهى كلام أحمد بن يحيى. فزاد على المصنف أنهم يحذفون صورة همزة المضمر إذا جاء بعد (ها) التي للتنبيه، وعلى قول الكسائي يكون الحذف لألف (ها).

ص: وحُذفت أيضًا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف ما لم يُحذف منها شيء كـ(إسرائيل) و(داود)؛ أو يُحذف التباسه كـ(عامر).  
ش: قوله مما كثر استعماله احتراز مما لم يكثر استعماله، كحاتمٍ وجابرٍ وحامدٍ وسالمٍ وطالوتٍ وجالوتٍ وهاروتٍ وماروتٍ وهامانَ وقارونَ وياجوجَ وماجوجَ. وقد حُذفت في بعض المصاحف من هاروتَ وماروتَ<sup>(٣)</sup> وهامانَ<sup>(٤)</sup> وقارونَ<sup>(٥)</sup>.

(١) وهاالله ... حرف واحد: في الخط لابن السراج ص ١٢٨ عن أحمد بن يحيى.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

(٣) قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّخْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هُنُوتَ وَمُرُوتَ﴾. من الآية ١٠٢ من سورة البقرة

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَنُرِي قُرْعَتَ وَهْمَنَ وَخُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾. القصص: ٦.

(٥) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْعَتَ كَانَ مِنْ قَوْرِ مُوسَى فَبَعَثْنَا عَلَيْهِمْ﴾. من الآية ٧٦ من سورة القصص.

وشمل قوله مما كثر استعماله العربية نحو: مالِكٍ وصالحٍ وخالدٍ، والأعجمية نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون وسليمان.

وذكر بعض شيوخنا<sup>(١)</sup> أنَّ إثباتها في نحو صالحٍ وخالدٍ ومالكٍ جيّدٌ، وكذا قال أحمد بن يحيى في نحو صالحٍ وخالدٍ علماً: إنه يجوز الحذف والإثبات.

وقوله من الأعلام احتراز من الصفات، نحو: رجلٌ صالحٌ، ورجلٌ مالِكٌ.

وقوله الزائدة على ثلاثة أحرف احترازٌ من مثل: شامة<sup>(٢)</sup>، وهالة<sup>(٣)</sup>، وأوس بن لام<sup>(٤)</sup>، وابن داب<sup>(٥)</sup>، فإنَّها لا تُحذف.

وقوله ما لم يُحذف منه شيء كـ(إسرائيل) و(داود) أمَّا إسرائيلُ فحذفوا منه صورة الهمزة التي بعد الألف. وقال بعض شيوخنا<sup>(٦)</sup>: «(حُذفت منه الياء)». ولا تنافي بين قولنا وقوله؛ لأنه يعني بالياء الياء التي كانت تكون صورة للهمزة.

وأما (داود) فحُذفت منه الواو، وقد تقدّم عند الكلام<sup>(٧)</sup> على مثل (طاؤس) أيّ الواوين هي المحذوفة، فيُنظر هناك.

وقوله أو يُخفّ التباسه كـ(عامر) لأنَّ لو حذفنا الألف لالتبس بـ(عمر).

وكذلك/عبّاس، لو حذفنا الألف لالتبس بـ(عبّس)، فلذلك لا يجوز حذف الألف. [٩: ٩٩/١]

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٥٩/ب - ١٦٠/أ.

(٢) شامة: جبل قرب مكة، وجبل بنجد.

(٣) هالة: هي بنت خويلد بن أسد، أخت خديجة أم المؤمنين، صحابية، رضي الله عنهما.

(٤) هو أوس بن حارثة بن لام الطائي، صحابي، كان سيّداً في قومه.

(٥) أبو الوليد عيسى بن يزيد بن بكر بن داب بن كُرز بن الحارث الشدّاخ، شاعر.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٧) تقدم في ص ٤٩١.

ص: وحذفت أيضا من نحو مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ غَيْرَ مُلْتَبِسِينَ بواحد لكونه على غير صورته؛ أو في غير موضعه، ومن مَلِكَةٍ وَسَمَوَاتٍ وَصَلِحَاتٍ وَصَلِحِينَ ونحوهما، غَيْرَ مُلْتَبِسِينَ، ولا مضعَّفٍ، ولا معتلٍّ لام.

ش: شَرَطَ في حذف الألف من مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ أَنْ لا يلتبسا بالمفرد، ثم ذكر أنَّ عدم الالتباس يحصل بأحد أمرين:

أحدهما: أن لا يكون الجمع على صورة المفرد، فمتى كان كذلك كُتِبَ بالألف خوفاً من الالتباس، مثاله في مَفَاعِيلَ مَسَاكِينُ جمع مِسْكِينٍ<sup>(١)</sup>، تكتبه بالألف لئلا يلتبس بالواحد. ومثال ما لا يلتبس مَحْرِبٌ وَتَمَثِيلٌ وَشَيْطَانٌ وَدَهْقَانٌ، إذا حذفت الألف لا يلتبس بالمفرد؛ إذ المفرد منه تَمَثَالٌ وَمِحْرَابٌ وَشَيْطَانٌ وَدَهْقَانٌ<sup>(٢)</sup>. ومثال ذلك في مَفَاعِلَ دَرَاهِمٍ، تكتبه بالألف لئلا يلتبس بدرهم. ومثال ما لا يلتبس خَوْتَمٌ وَدَوْنِقٌ، تكتبه بغير ألف؛ إذ لا يلتبس بالمفرد إذ المفرد خاتم ودانق<sup>(٣)</sup>.

والأمر الثاني: أن يقع الجمع في غير موضع المفرد، فإنه لا يلتبس إذ ذاك، مثاله: ثلاثة دَرَهَمٍ، ونحوه، فإنَّ هذا مكانٌ لا يقع فيه المفرد. وكذلك: عندي دَرَهَمٌ جَيَادٌ، ﴿وَدَرَاهِمٌ مَعْدُودَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا ونحوه تُحذف منه الألف لأنه موضعٌ لا يقع فيه المفرد فَيَلْتَبِسُ به الجمع.

ويجوز إثبات الألف في مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ المستوفي لشرط جواز الحذف؛ والإثباتُ أجود.

وقد شَرَطَ بعض شيوخنا<sup>(٥)</sup> في جواز الحذف شرطاً، وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سَكَاكِينٍ وَدَكَاكِينٍ وَدَنَانِيرٍ، فلا تُحذف الألف لئلا

(١) جمع مسكين: سقط من ت، ن.

(٢) الدهقان: التاجر، فارسي معرب.

(٣) الدانق: سدس الدرهم، والساقط المهزول.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة يوسف: ﴿وَسَرَّوْهُ يَتَمَنَّيَنَّ بِحَسَنِ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ﴾.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٥٩/ب.

يجتمع مثلاً في الخط، وهو مكروه ككراهيته في اللفظ. وقد كُتب في المصحف ﴿مَسْكِينٌ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مَسْكِينِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> بغير ألف. وإنما كُتِبَا<sup>(٣)</sup> كذلك لأَهِمَا قد قُرئَا بالإفراد، فكتبَا على مَا يَصْلَحُ فِيهِمَا مِنَ الْقِرَاءَةِ، كَمَا كَتَبُوا: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾<sup>(٤)</sup> بغير ألف لأنه يَصْلَحُ لِقِرَاءَةِ ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ مِنَ الثَّلَاثِي.

وقوله وَمِنْ مَلَئِكَةٍ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٥)</sup>: «و[أَمَّا]<sup>(٦)</sup> الْمَلَائِكَةُ فَيَكُونُ - يَعْنِي حَذْفُ الْأَلْفِ - لِأَنَّهُ لَا يُلَابِسُهُ لَفْظٌ مِثْلُهُ، وَيَكُونُ لِلْإِسْتِعْمَالِ» انتهى كلامه.

وقوله وَسَمَوَاتٍ وَعِلَّةُ الْحَذْفِ فِيهِ عِلَّةُ الْحَذْفِ فِي مَلَئِكَةٍ، وَهُوَ أَنَّ لَفْظَهُ لَا يُلَابِسُهُ لَفْظٌ، وَكَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ، وَالْكَلَامُ هُوَ فِي الْأَلْفِ الَّتِي تَلِي الْمِيمَ، وَأَمَّا الْأَلْفُ الَّتِي هِيَ مَعَ التَّاءِ دَلِيلُ الْجَمْعِ فَلَا تُحْذَفُ، وَقَدْ كَتَبَ: ﴿السَّهَوَاتِ﴾ فِي الْمَصْحَفِ بِحَذْفِ الْأَلْفَيْنِ مَعًا.

وقوله وَصَلِحَاتٍ وَصَلِحِينَ وَنَحْوَهُمَا اعْلَمْ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الْأَلْفَ الْأَوَّلَى مِمَّا كَانَ فِيهِ أَلْفَانِ مِمَّا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الزَّيْدَتَيْنِ نَحْوُ: صَلِحَاتٍ وَعَبِدَاتٍ وَذِكْرَاتٍ. وَكَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، نَحْوُ: الصَّلِحِينَ وَالْقَنِينِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفَانِ، فَعَلُوا ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

(١) وردت الكلمة في عدة مواضع من القرآن، والتي قرئت بالجمع والإفراد هي التي في الآية ١٨٤ من سورة البقرة. قرأها بالجمع نافع وابن عامر، وقرأ بقية السبعة بالإفراد. السبعة ص ١٧٦.

(٢) وردت الكلمة في عدة مواضع من القرآن، والتي قرئت بالجمع والإفراد هي التي في الآية ١٥ من سورة سبأ. قرأها حمزة وحفص عن عاصم في ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾. بالإفراد مفتوحة الكاف، وقرأها الكسائي بالإفراد مكسورة الكاف. وقرأها بقية السبعة بالجمع. السبعة ص ٥٢٨.

(٣) فيما عدا ح: كتبنا.

(٤) من الآية ٩ من سورة البقرة. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾. السبعة ص ١٣٩.

(٥) الخط لابن السراج ص ١٢٨ بتصرف.

(٦) أما: تنمة يقتضيها السياق.

وقال بعض شيوخنا<sup>(١)</sup>: «جمعُ المؤنثِ السالم إن كان مع ألفِ الجمع ألفُ أخرى كالسَّمَوَاتِ والصَّلَاحَاتِ فيُختار حذفُ ألفِ الجمع وإبقاءُ الأخرى، وثبتَ في المصحف محذوفُ الألفين. وكذلك ﴿سَيَحْتَبِئْنَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿غَيَّبَتْ﴾<sup>(٣)</sup>. وإن كان ليس فيه ألف أخرى فالمختارُ فيه إثباتُ الألف كالمُسْلِمَاتِ، وثبتتُ أيضًا في القرآن<sup>(٤)</sup> [٩: ٩٩/ب] محذوفة».

وقال أيضًا<sup>(٥)</sup>: «جمعُ المذكر السالم في الصفات المستعملة كثيرًا كالحاسِرِينَ والشاكِرِينَ والكافِرِينَ والفاَسِقِينَ والصادِقِينَ والظالمِينَ وما أشبهها في كثرة الاستعمال حذفُ الألف منها وإثباتُها حَسَنانِ كثيران».

وقال أحمد بن يحيى: وقد أسقطوا من الظَّلَمِينَ والكَفَرِينَ والحَسِرِينَ إذا أدخلوا الألف واللام لأنَّ الألف واللام لا تدخل على الفعل؛ فاستَحَقُّوا إسقاطها.

وقوله غير مُلتَبِسٍ لأنه إن التبسَ فلا تُحذف الألف، ومثال التباسه فيما جُمع بالألف<sup>(٦)</sup> والتاء طالحاتٌ، فلو حُذفت الألف الأولى لالتبسَ بالطَّلحات جمع طَلْحَةٍ. ومثال التباسه فيما جمع بالواو والنون حاذِرون وفارِهون وفارِحون، فلو حُذفت الألف لالتبسَ بحَذَرِينَ وفَرِهين وفَرِحين، وهما مختلفان في الدلالة؛ لأنَّ فاعِلًا من هذا النوع مذهبٌ به مذهبُ الزمان، وفَعِلٌ يدلُّ على المبالغة لا على الزمان.

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٢) من الآية ٥ من سورة التحريم.

(٣) من الآية ١٠ من سورة يوسف. ﴿لَا تَقُولُوا يُوسُفُ وَالْقَوْهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾. قرأها نافع جمعًا،

وقرأ بقية السبعة بالإفراد. السبعة ص ٣٤٥.

(٤) ﴿مُسْلِمَتٍ﴾. من الآية ٥ من سورة التحريم.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٦) بالألف والتاء ... فيما جمع: سقط من ل، د، ن.

وقوله **ولا مضعّف** مثاله **شَابَتْ** والعاذون، فلا يجوز فيه حذف الألف لأنه بالإدغام نقص في الخطّ، إذ جعلوا لصورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً، ولذلك كتبوا في المصحف: ﴿الصَّالِحِينَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿الْعَاقِبِينَ﴾<sup>(٢)</sup> بالألف.

وقوله **ولا معتلّ لام** مثاله **دَانِيَاتُ** والرامين، فلم تُحذف من الرامين لأنه قد حُذفت منه لام الفعل، وحُمِل ما جُمع بالألف والتاء عليه كما حُمِل الصَّالِحِينَ على الصَّلِحَات في حذف الألف وإن كانت العلة فيهما مفقودة - أعني في دَانِيَات وفي الصَّالِحِينَ - لأنّها لم تُحذف من دَانِيَات<sup>(٣)</sup> إلا بالحمل على الدانين، ولا من الصَّالِحِينَ إلا بالحمل على الصَّلِحَات.

وقد أجزوا مجرى المضعّف في الإثبات ما بعد ألفه همزة نحو الخائنين؛ وهي في بعض المصاحف<sup>(٤)</sup> محذوفة. ووجه الإثبات أنّ الهمزة لم تُجعل لها صورتها التي هي في أصل الوضع، بل صُوِّرت بصورة الياء، فصار صورتها التي هي ألف غير موجودة، فأشبهت المضعّف في كونه لم يُصوّر بصورتين، فأثبتت به الألف. ووجه أن حُذفت في بعض المصاحف هو أنّ الهمزة حرف صحيح ليس مضعّفاً، فجرى مجرى غيره من الحروف الصّحاح.

ونقص المصنف مما ذكره أصحابنا مما يحسن حذف الألف منه ما في آخره الألف والنون؛ نحو: سُفْيَان وَعُثْمَان وَمَرْوَان وما أشبهه في كثرة الاستعمال، والإثبات فيه حسن، إلا أنهم لم يحذفوا ألف عمران.

ص: ويكتب بلام واحدة (الذي) وجمعه، و(التي) وفروعه، و(اليلة) و(اليل) في الأجود، و(بلايين) (لله) ونحوه مما فيه ثلاث لامات لفظاً.

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنون. ﴿قَالُوا لَيْسَ بِيَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَاقِبِينَ﴾.

(٣) ت: الدانيات.

(٤) هي مصاحف أهل العراق القديمة. المقنع ص ٢٤.

ش: حذفها من الذي والتي للزومها، فكأنها ليست منفصلة.

وقوله وجمعه لأن جمع الذي أشبه المفرد في لزوم البناء، ولفظ الواحد كأنه باقٍ فيه، ولم يُحذف منه شيء. وخصَّ الجمع لأن لامة في التثنية تثبت، فيكتب (اللذان) و(اللذين) / بلامين فرقاً بينها وبين الجمع، وكان ثبوت اللام في التثنية لأنها أسبق من [٩: ١٠٠/١] الجمع، واللبس إنما حصل بالجمع، وقياسُ هذا أن (الذي) إذا جُمع بالواو والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجرّاً أن يُكتب بلامين نحو: اللذون واللذين.

وقوله والتي وفروعه فروعه التثنية والجمع. وإنما حُذفت من التثنية ومن الجمع لأنهما لا يلتبسان، بخلاف تثنية (الذي) وجمعه.

وقال أحمد بن يحيى: ((كتبوا اللاتي واللاتي: التي والتي، وأسقطوا لاماً من أولها وألفاً من آخرها، وهذا للاستعمال؛ لأنه يقلُّ في الكلام مثله، ويدلُّ عليه ما قبله وما بعده، ولو كُتب على لفظه كان أثق)) انتهى كلامه، ودلَّ على حذف اللام من أوله والألف من آخره، والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تُحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد.

فإن قلت: اللام ألزم في (الله)، فهلا حُذفت؟

قيل: لَمَّا حُذفت الألف منه كرهوا حذف اللام، مع أنها لو حُذفت لالتبس (إله)؛ لأن ألفه تُحذف.

وقوله والليل واليلة في الأجود إنما جعله أجوداً لأن فيه اتِّباعَ خَطِّ المصحف، والقياسُ كُتبه بلامين، وقد أجازوا ذلك فيه.

وزاد أحمد بن يحيى (الطيف)، فعده مع الليل واليلة فيما كُتب بلام واحدة، قال: لأنه عُرفَ فاستُخِفَّ. قال: وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين، ولو كُتب بلام لجاز.

وقوله وبلامين لله ونحوه إذا دخلت لام الجر لم تُحذف لام التعريف إلا أن تكون مدغمة في لامٍ بعدها نحو للسان؛ فحذفوها كراهية اجتماع ثلاث لامات.

\* \* \*

زیدت ألفٌ في مائةٍ ومائتين، وبعدَ واوِ الجمعِ المتطرفةِ المتصلةِ بفعلٍ ماضٍ أو أمر. ورُبَّما زیدت في نحو: يَدْعُو، وهم ضارِبُو زید. وشَدَّتْ زیادَتُها في ﴿الرِّبَا﴾، و﴿إِنْ أَمْرًا﴾.

ش: زیادةُ الألفِ في مائةٍ مما زیدَ للفرقِ بین مُشْتَبِهَيْن، فَرَقُوا بین مائةٍ ومِنه بَأَن زادوا الألفَ في مائةٍ. وكانت الزیادة من حروفِ العلةِ لأَنَّها تكثرُ زیادَتُها، وكان حرفُ العلةِ ألفًا لأنَّها تُشبهُ الهمزة، ولأنَّ الفتحة من جنسِ الألف. ولم تكن الزیادة یاءَ لأنه مستثقلٌ في الخط أن یَجْمَعوا بین حرفین مثْلَین في موضع یأْمَنون فيه اللبس؛ ألا ترى إلى کُتِبَهم: خَطِیة - وهي على وزن فَعِیلة - بیاء واحدة، ولو کُتِبَتْ على حقیقة لفظها لوجب أن تكتب بیاءین، الیاء التي لبناء فَعِیلة، والیاء التي هي صورة الهمزة. ولم تكن الزیادة واوًا لاستثقال الجمعِ بین الیاء والواو.

وجُعِلَ الفرق في مائةٍ ولم یُجْعَل في منه لأمرین: إمَّا لأنَّ مائةً اسم، ومنه حرف، والاسمُ أَحمَلُ للزیادة من الحرف، وإمَّا لأنَّ المِائَةَ محذوفة اللام، یدُلُّ على ذلك: أَمْأِیْتُ الدِراهِم<sup>(١)</sup>، فجُعِلَ الفرق في مائةٍ بدلًا من المحذوف مع كثرة الاستعمال، ولذلك لم یفصلوا بین فِئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال، وهذا<sup>(٢)</sup> تعلیلُ أبی جعفر أحمد ابن محمد<sup>(٣)</sup> في جعلها في مائة لا في منه<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد بن حرب البصري/المعروف بالمُلْهَم صاحب الأخفش: ((كانت هذه الألف المزیدة في مائة أولى منها بمنه لأنَّ أصل مِائَةٍ مِئِیَّةٌ، على وزن فِعْلة من

[٩: ١٠٠/ب]

(١) أمأیت الدراهم: جعلتها مئة.

(٢) وهذا ... إیای مئیات: سقط من ح.

(٣) أي: أبو جعفر النحاس.

(٤) هذه الفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٧.



مَأْيُثٌ، ولأنها همزة تقع مفتوحة في لفظ ألفٍ، وينكسر ما قبلها، فَتَسْتَحَقُّ بذلك أن تُكتب ياء، فَأَلْزَمُوهَا الْعِلْتَيْنِ جميعاً، الياء للكسرة، والألف للفتحة، ولأنَّ العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره؛ لِأَنَّ مِائَةً من أدوات العدد من نحو الوزن والرَّطْلُ)) انتهى كلامه.

وقال أبو بكر محمد بن علي الأذفوي<sup>(١)</sup>: ((الذي قال مَنْ يوثق به من أهل اللغة: إِنَّ استعمال الناس لِمِائَةٍ أكثر من استعمالهم لِفَتْةٍ، فجعل<sup>(٢)</sup> الفرق فيها، ولم يكن فرعياً، بل كان أصلياً، وهو ما أوجبه تصريفها، وذلك أَنَّ مِائَةً يجب أن تكون على وزن فُعْلة من أَمَأَيْثُ الدراهم: إذا جعلتها مائة، وقد يقال: مَأْيُثٌ، فلما احتاجوا إلى الفرق بينها وبين ما يُشابهُها في الخط دون اللفظ كتبوها بألف بعد الميم، وبعد الألف ياء، ولو كُتبت على ما يوجب اللفظ لوجب أن تُكتب كما كُتبت فِتة)) انتهى.

والدليل على أَنَّ الأصل في مِائَةٍ مِئِيَّةٌ قولُ الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَقُلْتُ وَالْمَرْءُ تُخْطِئُهُ مِئِيَّتُهُ      أَذْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِئِيَّاتٍ

وزعم الكوفيون أنَّها زيدت في مِائَةٍ فرقاً بينها وبين فِتة ورثة في انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فِتة ورثة؛ وذلك أنك<sup>(٤)</sup> تقول: تسع مائة، ولا تقول: عشر مائة، بل تقول: أَلْفٌ، وتقول: تسع فئاتٍ، وتسع رئاتٍ، وعشر رئاتٍ، وعشر فئاتٍ، فلا

(١) مقرئ مفسر نحوي مصري، كان صاحب أبي جعفر النحاس، [٣٠٢ - ٣٨٨ هـ]. إنباه الرواة

٣: ١٨٦ - ١٨٨ وبغية الوعاة ١: ١٩٠.

(٢) الفاء زائدة، وجملة (جعل) خير: الذي قال.

(٣) ينسب البيت لابن مقبل - وليس في ديوانه المطبوع - ولأبي شنبل الأعرابي. صناعة الكتاب

ص ١٤٠ وآخره فيه: ميثات، وتهذيب اللغة ١١: ٢٤٠ وأمالى ابن السجري ٢: ٢٧٧

وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥١٦ وتذكرة النحاة ٢: ٥٠٨.

(٤) ت: أَنَا تقول..

ينقطع ذكرها في التعشير كما<sup>(١)</sup> ينقطع ذكر مائة في التعشير، فلَمَّا خالفتهما<sup>(٢)</sup> فيما ذكر خالفوا بينهما<sup>(٣)</sup> وبينها في الخط، فكتبوها بألف، وإياها بغير ألف.

قالوا: وتعليلُ البصريين ليس بشيء لأنَّ المائة اسم، ومنه حرف، فهما جنسان مختلفان، وينبغي للفرق أن يُجعل في مُتَّحِد الجنس، يدلُّ على ذلك أنَّهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه.

ويدلُّ على فساد مذهب الكوفيين إجماع الكتَّاب على كُتِبَهم مِئات بغير ألف بعد الميم؛ ولو كان السبب ما ذكره لَزِمَ ذلك في الجمع. ولأُمُ فئة واو أو ياء، إن كان من فَأَوْتُ رأسه بالسيف وفَأَيْتُهُ<sup>(٤)</sup>، فتكون الهمزة عينًا كمِائة، وإن كان من فاء<sup>(٥)</sup> يَفِيء فتكون الهمزة لامًا. وأمَّا رئة فلامُها ياء لقولهم: رأيتُه: أصبْتُ رئتُه.

وقوله ومائَتَيْنِ زيادةُ الألف في التثنية فيها خلاف:

منهم مَنْ يَزِيدُها - وهو اختيار المصنف - لأنَّ التثنية لا تُغَيِّرُ الواحد عما كان عليه، بخلاف الجمع، فإنَّ منه ما يُغَيِّرُ الواحد، وهو جمع التَكْسِيرِ. وأيضًا فجمعُ السلامة قد يَتَغَيَّرُ فيه الواحد.

ومنهم مَنْ لا يَزِيدُها كما لم يَزِدْها في الجمع لأنَّ موجب الزيادة قد زال.

وَاتَّفَقُوا على أنَّهم إذا جمعوا فقالوا: مِئاتٌ ومِئُونٌ لا يَزِيدُونَ ألفًا.

وقد رأيتُ بخط بعض النحاة مِائةً هكذا بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء. وقد حُكِيَ<sup>(٦)</sup> كُتِبُ الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حُذِّاق النحويين، منهم

---

(١) كما ينقطع ذكر مائة في التعشير: سقط من ت، د، ن.

(٢) ت، د، ن: خالفتهما.

(٣) د، ن: بينها.

(٤) فَأَوْتُ رأسه بالسيف وفَأَيْتُهُ: فلقته به، وشققته.

(٥) فاء: رجع.

(٦) وقد حكي ... وإن كان ما قبلها مكسورًا: سقط من ح.

الفرّاء، رُوي عنه أنه كان يقول: يجوز أن تُكتب الهمزة ألفاً في كل موضع. وقال ابن  
كيسان: ((ومنهم من /يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها [٩: ١٠١/أ]  
مكسوراً)) انتهى.

وكثيراً ما أكتب أنا مئةً بغير ألف كما تُكتب فئة؛ لأنَّ كُتِبَ مائةٌ بالألف  
خارج عن الأقيسة، فالذي اختاره أن تُكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق  
الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها. وحكى صاحب (البدیع)<sup>(١)</sup> أنَّ  
منهم من يحذف الألف من مائةٍ في الخطِّ.

وقوله وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعلٍ ماضٍ أو أمرٍ مثاله: ضَرَبُوا  
واضْرِبُوا. وإنما قال واو الجمع احترازاً من نحو يَعْزُّو وَيَدْعُو، خلافاً للفرّاء<sup>(٢)</sup>، فإنه يميز  
أن تلحق في حالة الرفع خاصة، وللكسائي<sup>(٣)</sup> حالة النصب نحو لن يَعْزُّوا زيداً  
بالألف، ولن يَعْزُّوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال. وإنما قال المتطرفة احترازاً  
من مثل يَضْرِبُونَ.

وقال المتصلة بفعلٍ ماضٍ أو أمرٍ احترازاً من أن تتصل باسم، نحو: ضارِبُهُم،  
وقَاتِلُو زيدٍ، وهُمُو، فإنَّ الواو متصلة بالاسم. وإنما لم تلحق في هذه لعدم لزوم الواو.  
وأجاز الكوفيون لحاقها فيهما<sup>(٤)</sup>، فيكتبون: ضارِبُوا زيدٍ، بالألف، وهُمُوا، بالألف كما  
تري.

وقد اختلف البصريون في لحاقها في المضارع إذا اتَّصلت الواو به نحو: لن  
يَضْرِبُوا: فالأخفش<sup>(٤)</sup> يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعضُ البصريين لا  
يلحقها.

(١) البديع لابن الأثير ٢: ٣٦٣.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٣) فيهما: سقط من ت، د، ن. ح: بها.

(٤) ذكر ابن الدهان في باب الهجاء ص ٦ أنَّ الأخفش لا يلحقها الألف.

وقد اختلفوا في سبب زيادتها:

فقال الخليل<sup>(١)</sup>: لَمَّا كَانَ وَضَعُهَا عَلَى الْمَدِّ وَعَلَى أَنْ لَا تَتَحَرَّكَ أَصْلًا زَادُوا بَعْدَهَا الْأَلْفَ؛ لِأَنَّ فَضْلَ صَوْتِ الْمَدِّ بِهَا يَنْتَهِي إِلَى مَخْرَجِ الْأَلْفِ.

فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنْ لَا يَكْتُبُ يَغْزُو بِالْفِ فَلَأَنَّ وَاوْ يَغْزُو فِي تَقْدِيرِ الْحَرَكَةِ؛ فَلَمَدُّ فِيهَا عَارِضٌ؛ أَلَا تَرَاهَا تَتَحَرَّكُ فِي حَالِ النَّصْبِ. وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ كَتَبَهَا بَعْدَهَا فَيَقُولُ: أَلْحَقُوهَا بِمَا عَرَضَ لَهَا مِنَ السَّكُونِ فَرَقًا بَيْنَهَا رَفْعًا وَبَيْنَهَا نَصْبًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup>: فَضَّلُوا بِهَا بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ نَحْوَ ضَرَبُوهُمْ؛ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا لَمْ يَكْتُبُوا الْأَلْفَ، وَإِذَا كَانَ تَأْكِيدًا كَتَبُوهَا فَرَقًا بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ، وَبَتَرَكَ الْأَلْفَ فِي خَطِّ الْمَصْحَفِ فِي ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ مَفْعُولٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُنْفَصِلًا تَوْكِيدًا لَوَاوِ الْجَمْعِ، ثُمَّ طُرِدَتْ زِيَادَةُ هَذِهِ الْأَلْفِ فِي كُلِّ وَاوْ جَمْعٍ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهَا ضَمِيرٌ.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> وَابْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٥)</sup> إِلَى أَنَّهُمَا فَضَّلَ بِهَا بَيْنَ وَاوِ الْجَمْعِ وَوَاوِ النَّسْقِ نَحْوَ كَفَرُوا وَرُدُّوا وَجَاؤُوا إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ وَاوْ عَطْفٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَا يُمْكِنُ عَطْفُهُ، هَذَا الْأَصْلُ، ثُمَّ حَذَفُوا عَلَى ذَلِكَ الْوَاوَاتِ الْمُتَّصِلَةَ بِالْحَرْفِ قَبْلُهَا نَحْوَ ضَرَبُوا لِيَكُونَ الْبَابُ وَاحِدًا.

وَذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُمْ زَادُوا هَذِهِ الْأَلْفَ أَيْضًا بَعْدَ وَاوِ يَغْزُو وَنَحْوِهِ، وَقَدْ

---

(١) الخط لابن السراج ص ١٢٥ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٤.

(٢) نسب في الخط لابن السراج ١٢٥ للكسائي، وعزي في باب الهجاء لابن الدهان ٥ لثعلب.

(٣) من الآية ٣ من سورة المطففين.

(٤) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٢٥، ٢٤٦.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٢٥.

قَدَّمْنَا<sup>(١)</sup> قَبْلُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ. وَحَكَى<sup>(٢)</sup> أَيْضًا عَنْ كُتَّابِ زَمَانِهِ إِسْقَاطَهَا لِأَنَّهَا لَا تَصَالُهَا لَا يَعْزِضُ فِيهَا مِنَ اللَّبْسِ مَا يَعْزِضُ مَعَ وَائِ الْجَمْعِ لَا اسْتِثْقَالَ الْفِعْلِ قَبْلُهَا؛ وَلَا يُتَصَوَّرُ اللَّبْسُ فِي هَذِهِ الْوَائِ الْمُتَصِلَةِ إِلَّا أَنْ يُنْقَلَ الْفِعْلُ عَنْ مَعْنَاهُ بِالْوَائِ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ كَأَذْرُوا / مَضَارِعَ ذَرَوْتُ التَّرَابِ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ أَذْرُ، فَيُمْكِنُ فِي الْوَائِ النِّسْقِ، [٩: ١٠١/ب] فَهَذَا لَيْسَ كَاللَّبْسِ فِي وَائِ الْجَمْعِ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُزَالُ عَنْ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعْلِ الْوَائِ نِسْقًا. قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَمَتَقَدَّمُوا الْكُتَّابَ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ جَمِيعِ هَذِهِ الْوَائِاتِ فِي كَتَبِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا لِيَكُونَ<sup>(٥)</sup> الْحُكْمُ وَاحِدًا فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، وَسَمَّوْا هَذِهِ الْأَلْفَ أَلْفَ الْفَصْلِ. وَنَقَلَ الْمُهَابِذِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّ زِيَادَةَ هَذِهِ الْأَلْفِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَائِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَائِ السَّاكِنَةِ. قَالَ: وَلَا اعْتَاضَ بِإِثْبَاتِهَا فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿لَا يَرْبُؤُا﴾<sup>(٦)</sup> كَمَا قُرِئَ: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup> وَهِيَ فِي الْمَصْحَفِ بِالْأَلْفِ، وَكِقِرَاءَةِ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٨)</sup> وَهِيَ فِي الْمَصْحَفِ بِالْيَاءِ. وَهَذَا النِّقْلُ عَنِ الْكَسَائِيِّ مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ قَبْلُ<sup>(٩)</sup> فِي أَنَّهُ يُثَبَّتُ الْأَلْفُ فِي نَحْوِ: لَنْ يَغْزُوا زَيْدًا وَيَتْرَكُهَا فِي: لَنْ يَغْزُوكَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ فَرْقٌ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوِ: بَنُو تَمِيمٍ، وَيَدْعُو، وَلَمْ تَثْبِتْ فِي

(١) تقدم في ص ٥١١.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) ذروت التراب: أطرته وأذهبته.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٢٦.

(٥) ك، ح: لكون. ل، د، ن: يكون. والتصويب من أدب الكاتب.

(٦) من الآية ٣٩ من سورة الروم. ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ رَبِّكَ لِيَرْبُؤُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيؤُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾.

(٧) هذه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن هَٰذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ﴾. من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٨) قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾. البقرة: ١٢٤. ذكر إبراهيم عليه السلام

في تسعة وستين موضعًا، اختلف منها في ثلاثة وثلاثين موضعًا. وقد قرأه بالالف بعد الهاء

ابن عامر، واختلف عنه في ذلك، فروى بعضهم أنه قرأ بها في جميع المصحف، وقصرها

بعضهم على البقرة. السبعة ١٦٩ والتيسير ص ٢٣٢ - ٢٣٣ والإقناع ٢: ٦٠٢ - ٦٠٤.

الاسم لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يُفصل بينهما بشيء. وقال ثعلبٌ فيما نقل المُهاباذيُّ عنه: «هي فرقٌ بين ما يليه اسمٌ ظاهر وبين ما يليه مكِّيٌّ نحو: ضَرَبُوا زَيْدًا، وضَرَبُوهُ».

وقال أحمد بن يحيى في (كتاب الهجاء) له: «قال الكسائيُّ وغيره من أهل العربية: هذه ألف لا أصل لها»<sup>(١)</sup>. وحكي عن الخليل أنه قال: الضمُّ ينقطع إلى مدٍّ والمدَّة كالهَمْزة، واستَوْثَقُوا بأن جعلوها همزةً، وهي ألفٌ لما كانت تنقطع إلى همزة. وهذا الذي حكاه أحمد بن يحيى شبيهٌ بما حكياه أولاً عن الخليل، إلا أنَّ في فهمه يسيراً غموض.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: «فرقوا بينها وبين الواو الأصلية، وكلٌّ واوٍ<sup>(٢)</sup> كانت لجمع أو لمكِّيٍّ جعلوا معها ألفاً مثل: بُنُوا زَيْدٍ، وضَارَبُوا زَيْدٍ، ودَعَوْا وَقَضَوْا؛ ليفرقوا بينها وبين: أبو زَيْدٍ، وأخو زَيْدٍ. وهذا مذهب الفراء» فيما نقل عنه أحمد بن يحيى، قال<sup>(١)</sup>: «وقال - يعني الفراء - أُنَبِّتُوهَا فِي يَدْعُو لَمَّا أَشْبَهَتْ واوَ الْجَمْعِ. وقال: كَانَ الْقِيَاسُ إِذَا نَصَبُوا فَقَالُوا: لَنْ يَدْعُو أَنْ لَا يُدْخِلُوا الْأَلْفَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ شَبِّهِ الْجَمْعِ لَمَّا نُصِبَتْ. وقال الكسائيُّ: قَدْ أَدْخَلُوهَا فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَلَا أَحْسِبُهُمْ فَعَلُوا هَذَا إِلَّا لِيَفْرُقُوا بَيْنَ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ لِلظَّاهِرِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَكِّيٍّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الزَّيْدُونَ ضَرَبُوهُم، لَمْ يُكْتَبْ بِالْأَلْفِ لِأَنَّكَ قَدْ وَصَلْتَ بِهَا حَرْفًا، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبُوا هُمْ، وَ(هَمْ) صِلَةٌ<sup>(٣)</sup> ل(ضَرَبُوا) كُتِبَ بِالْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ: يَدْعُو هُوَ، وَيَدْعُوهُمْ، فَكَانَ الْأَلْفُ فَصْلًا بَيْنَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ وَبَيْنَ مَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ كَتَبُوا بِالْأَلْفِ» انتهى كلام أحمد بن يحيى.

(١) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٢) في المخطوطات: ((واحد)). والتصويب من حاشية ح.

(٣) أي: تأكيد للضمير.

وقوله **وَرُبَّمَا زِيدَتْ فِي نَحْوِ يَدْعُوا** قد تقدّم<sup>(١)</sup> أنَّ ذلك مذهب الفراء في الرفع،  
وتقدّم<sup>(١)</sup> تفصيل الكسائي في ذلك في حالة النصب.

وقوله **وَهُمْ ضَارِبُوا زَيْدٍ** قد تقدّم<sup>(١)</sup> أنَّ ذلك مذهب الكوفيين.

وقوله **وَشَدَّتْ زِيَادَتُهَا فِي ﴿الرَّبُّوْا﴾ و﴿إِنْ أَمْرُؤَا﴾** أمّا شذوذ **﴿الرَّبُّوْا﴾**<sup>(٢)</sup>  
فلأنَّ الأصل في الألف المتقلبة عن الواو أن تُكتب صورتها ألفًا على حسب النطق  
بها؛ فكتبهم **﴿الرَّبُّوْا﴾** بواو وألف شذوذ. ووجهه أنَّ الواو صورة لما انقلبت عنها  
الألف، فزيادتهم الألف فيه تنبيه على أنَّ أصلها أن تُكتب ألفًا.

/وأمّا شذوذ **﴿إِنْ أَمْرُؤَا﴾**<sup>(٣)</sup> فإنَّ الأصل في الهمزة المتطرفة أن تُكتب بصورة [٩: ١٠٢/أ]  
الحركة التي قبلها نحو يقرأ وَيَوْضُوْ وَيُقْرَى؛ وهذه الهمزة التي في **﴿إِنْ أَمْرُؤَا﴾** هي بعد  
ضمة عارضة؛ لأنَّ هذا الاسم مما أُتبع فيه ما قبل الآخر للآخر، فكان ينبغي أن لا  
يُلْتَفَتَ للضمة وأن تُعتبر<sup>(٤)</sup> حالة الفتحة التي لها في الأصل؛ ألا ترى أنَّ اللغة الأصلية  
فيها إنما هي بفتح الراء دائمًا في الرفع والنصب والجر؛ فالفتح هو الأصل.  
ولو قيل لنا: ما وزن امرئ؟

قلنا: أفعل، على الأصل؛ لأنَّ الضم والكسر عارضان، فكان ينبغي أن لا  
يُلْتَفَتَ إليهما لا عند الوزن ولا عند الخطِّ، لكنَّهم كتبوا هذه الهمزة بحسب حركة ما  
تليها فتكتب: جاء امرؤٌ بصورة الواو، ورأيتُ امرأً بصورة الألف، ومررتُ بامرئٍ  
بصورة الياء، اعتدًا بالعارض. وزادوا الألف بعد الواو تنبيهًا على أنه كان ينبغي أن

(١) تقدم في ص ٥١١.

(٢) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة. **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾**.

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) في المخطوطات: وأن لا تعتبر.

تكون صورة الهمزة ألفاً على كل حال؛ وأن لا يُعْتَدَّ بالعارض من الضمة والكسرة.

ص: وزيدت واوٌ في أولئك وأولوا وأولات يا أُوْحَيَّ، وعَمِرُوا غير منصوب.

ش: أمّا (أولئك) فتطافرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك؛ لَمَّا حذفوا ألف أولئك التي بعد اللام لكثرة الاستعمال التَّبَسُّتْ (إليك)؛ فزادوا الواو بين الهمزة واللام للفرق. وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ومن الألف لاجتماع صورتَي الألف، وهم يحدفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاها.

وكان جعلُ الفرق في (أولئك) لأنَّ الزيادة في الأسماء أكثر، بل لا توجد الزيادة في حرف إلا قليلاً نحو لعل<sup>(١)</sup>، على أنَّ الزيادة في الحروف تركيب، ولأنَّ (أولئك) قد حُذِفَ منه الألف، فكانت الزيادة فيه أولى لتكون كالعوض من المحذوف.

وزعم الكوفيون أنهم زادوها في أولئك فرقاً بينها وبين إليك لأنَّ إلى قد يُستعمل اسماً؛ حَكَّوْا من كلام العرب: انصرفْتُ من إليك<sup>(٢)</sup>. وهذا بناء منهم على أنَّ الفرق إنما يُجعل في المتَّحد؛ لأنَّ المختلف كلُّ واحد يبيِّن<sup>(٣)</sup> معناه؛ لأنَّ هذا لا يستعمل في موضع هذا؛ ألا ترى أنَّ الحرف لا يكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً. وليس كما ذكروه؛ لأنك لو كتبت لمن أمامه مال: أعطني مئةً، بغير ألف لالتبس (منه).

وأما (أولوا) و(أولات) فلم أظفر في تعليقه بنصٍّ. ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو فيه للفرق بين أولى في حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحُمِلت حالة الرفع على حالة النصب والجر، وحُمِلَ التأنيث في أولات على التذكير في أولى.

وأما في (يا أُوْحَيَّ) حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينه وبين أخي

---

(١) انظر الخلاف فيها في ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) شرح الشافية لركن الدين الأسترباذي ٢: ١٠٢٣. وفي الجني الداني ص ٢٤٤ - ٢٤٥ أن ابن عصفور قال في شرح أبيات الإيضاح: إنَّ ابن الأنباري حكاه.

(٣) ك: بين.



المكبر. وكانت الزيادة في التصغير لأنه فرع، والفروعُ أحمل للزيادة، ولأنه قد تغيرَ لأجل التصغير، والتغييرُ يأنس بالتغيير. وكانت واوًا لمناسبة ضمة الهمزة. وأكثر أهل الخط لا يزيدها لأنَّ التصغير فرعٌ عن التكبير، وليس ببناء أصلي.

وأما (عَمَرُو) في حالة الرفع /والجر فزادوا الواوَ فيه فرقاً بينه وبين (عَمَر)، وذلك [٩: ١٠٢/ب]

بشرطين:

أحدهما: أن يكونا من جنس واحد، فلا يُفرق بين عَمَرِ المعدولِ وعَمَرِ جمع عُمره.

الثاني: أن يكثر استعمالهما، فلا يُفرق بين شمسٍ وشمسٍ وإن كانا علمين لرجلين.

وكانت الزيادة من حروف العلة للعلة التي ذكرت قبل. وكانت واوًا لأنه لا يقع فيها لبس، فلو كانت ياءً لالتبسَ بالمضاف إلى الياء التي للمتكلم، أو ألفًا لالتبسَ المرفوع بالمنصوب. وجُعِلت في عَمَرُو لأنه أخفُّ من عَمَرٍ من جهة بنائه على فعلٍ، ومن جهة انصرافه.

وقوله غير منصوب لأنه يظهر الفرق بينهما بكتَبِ عَمَرُو بألف حالة النصب وكتَبِ (عَمَر) بغير ألف.

ص: وزيدت ياءً في ﴿يَأْتِيْدُ﴾، و﴿مِنْ نَّبَاِ الْمُرْسَلِيْنَ﴾، و﴿وَمَلَايِهٖ﴾، و﴿وَمَلَايِهٖ﴾. وهذا مما يُنقاد إليه، ولا يُقاس عليه.

ش: هذا الذي ذكره هو من مرسوم خطِ المصحف. أمّا زيادة الياء في ﴿يَأْتِيْدُ﴾<sup>(١)</sup> فوجهه أن هذه الهمزة يجوز تسهيلها بالبدل، فزوعي في كتبها ألفًا صورة التحقيق، وزوعي في زيادة الياء صورة التسهيل.

(١) من الآية ٤٧ من سورة الذاريات. ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا يَأْتِيْدُ وَإِنَّا لَنُوسِعُوْنَ﴾.

وَأَمَّا ﴿مِنْ نَّبَأٍ﴾<sup>(١)</sup> فزيدت الياء إشعاراً بأنه يجوز أن تُبدل [الهمزة]<sup>(٢)</sup> ياء في الوقف، وقد وقفَ بذلك جماعة في قراءة حمزة بالياء<sup>(٣)</sup> وإن كان الوجه في الوقف أن تُبدل ألفاً. وكُتبت في المصحف لها صورتان، فالألفُ صورتها على التحقيق، والياءُ صورتها على التخفيف، ليُستفاد بذلك جواز القراءة بهما.

وَأَمَّا ﴿وَمَلَانِيَهٗ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَمَلَانِيَهٗمُ﴾<sup>(٥)</sup> فالألفُ صورة التحقيق، والياءُ صورة الهمزة على التخفيف، إذ تُجعل مسهلة بين الهمزة وبين الحرف الذي حركته من جنسه، وهو الياء.

وقوله وهذا مما يُنقاد إليه، ولا يُقاس عليه أمّا الانقياد إليه في رسم المصحف فلا يتبع السلف رضي الله عنهم. وأمّا كونه لا يُقاس عليه فلا أنه إذا وقعت هذه الحروف أو ما أشبهها في غير القرآن فلا تكتب شيئاً من ذلك بالياء، بل تكتب بأيدٍ وبأَيْكَم بالألف لأنها همزة أول كلمة، فهي تُصَوَّر ألفاً كغيرها من الهمزات الواقعة أولاً، فكما يُكتب بأَمْنٍ وبأَصْلٍ بغير ياء فكذلك هذه.

ويُكتب مِنْ نَبَأٍ وَأَجَأَ<sup>(٦)</sup> وَلَبَأَ<sup>(٧)</sup> بالألف؛ لأنَّ الهمزة الأخيرة بعد فتحة إنَّما تُصَوَّر ألفاً، وكذلك إذا أُضيفت إلى ضمير نحو: مِنْ مَلَأِهِ وَمَلَأَهُمْ وَمِنْ حَطَّاهِ

(١) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام. ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَأٍ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٢) الهمزة: تمة يقتضيها السياق.

(٣) في إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٢٠: ((وكان حمزة يشم الياء ما كان فيه ياء مثل: ﴿نَبَأٍ الْمُرْسَلِينَ﴾)).

(٤) من الآية ٧٥ من سورة يونس. ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ وَهَارُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فِي الْمَخْطُوطَاتِ: وأما من ملأه.

(٥) من الآية ٨٣ من سورة يونس. ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُمْ أَنْ يَفْنِيَهُمْ﴾.

(٦) أجباً: أحد جبلي طيئ.

(٧) اللبأ: أول اللبن عند الولادة قبل أن يرق.

وخطأهم، تُكتب بآلفٍ كحالها إذا لم يكن ما هي فيه مضافاً إلى ضمير.  
- وقيل: تُكتب ياءً على حسبٍ مُناسبٍ حركتها، أضفتَ نحو مِنْ خَطِّهِ وَمَلَكِهِ  
أَمْ لَمْ تُضَفْ نَحْوَ مِنَ الْكَأَلِ وَمِنْ الْمُقْرِئِ؛ وقد تقدّمَ لنا الكلامُ<sup>(١)</sup> على ذلك.  
وقد انتهى ما كتبناه من هذا الشرح، واللهُ - تعالى - يجعل ذلك خالصاً لوجهه  
الكريم، وينفعنا وينفع به، والحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه أجمعين وسلّم تسليمًا كثيرًا.

٢٥ - ٥

- فصل: الإعلال بالنقل

١٣

- اسم المفعول من الثلاثي الأجوف والخلاف فيه

٢١

- إفعال واستفعال وفروعهما

٣٤ - ٢٦

- فصل: إبدال فاء الافتعال وتائه:

٢٦

- إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوًا أو ياء ...

٣٠

- إبدال تاء الافتعال ثاء بعد التاء، ودالًا بعد الدال أو ...

٣١

- إبدالها طاء بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد

٣٤

- إبدالها دالًا بعد الجيم

٨٣ - ٣٥

- فصل: الإعلال بالحذف

٣٥

- المواضع التي يقل فيها الحذف

٣٦

- الحذف المقيس: حذف الواو الواقعة فاء في يُفْعِلُ

٤١

- حذف الواو من الأمر من يَفْعِلُ ومصدره

٥٠

- حذف همزة أَفْعَلٍ من المضارع واسمي الفاعل والمفعول مطرد

٥٠

- ثبوت الهمزة في الضرورة أو في كلمة مستندرة

٥٢

- حذف فاءات حُذْ وَكُلْ وَمُرْ

٥٤

- حذف عين فَيَعْلُولَة

٥٥

- حذف عين فَيَعْلَان

٥٦

- حذف عين فَيَعْلَة وَفَيَعِل وَفَاعِل

٥٨

- حذف ألف فاعِلٍ مضاعفًا

٥٨

- الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال

- ٦١ - حذف عين الفعل المضعف في لغة سليم (ظَلْتُ وظَلَنْ)
- ٦٣ - مذاهب النحويين في هذا الحذف
- ٦٥ - حذف همزة يجيء ويسوء وإحدى ياء ي يستحيي
- ٧٠ - حذف ألف ما الاستفهامية وتسكين ميمها، وألف ما الموصولة
- ٧٢ - الحروف التي تحذف إن وقعت لامًا أو عينًا
- ٧٣ أ - حذفها في الأسماء إن وقعت لامًا:
- ٧٣ - حذف الواو
- ٧٤ - حذف الهاء والياء
- ٧٦ - حذف الهمزة
- ٧٧ - حذف النون
- ٧٨ - حذف الحاء ومثل العين
- ٧٩ ب - حذف العين وهي نون أو واو أو تاء أو همزة
- ٨٠ ج - حذف العين وهي واو أو همزة
- ٨١ د - حذف لام أب بعد (لا) و(يا)
- ٨٢ ه - شذ في الفعل لا أَدْرِ ولا أَبَالِ ... وعِمَّ صباحًا
- ٨٤ - ٩٩ فصل: القلب المكاني
- ٨٨ - ما يعلم به القلب والأصالة
- ٩١ - الخلاف في جاءٍ وخطايا
- ٩١ - الخلاف في جاءٍ
- ٩٤ - الخلاف في خطايا
- ١٠٠ - ١٣٢ فصل: إبدال الياء سماعًا
- ١٠٠ - إبدالها من ثالث الأمثال

- ١٠٧ - إبدالها من ثاني المثلين
- ١١٠ - إبدالها من أول المثلين
- ١١٣ - إبدالها من الهاء، ومن النون
- ١١٦ - إبدالها من العين، ومن الباء
- ١١٧ - إبدالها من السين
- ١١٨ - إبدالها من الثاء
- ١١٩ - إبدالها من الهمزة بغير اطراد
- ١٢٠ - إبدال حرف اللين بتضعيف ما قبله
- ١٢٠ - إبدال تاء الضمير طاء
- ١٢١ - إبدال تاء الضمير دالاً
- ١٢١ - إبدال التاء من الواو شذوذاً
- ١٢٣ - إبدال التاء من الياء شذوذاً
- ١٢٤ - إبدال التاء من السين شذوذاً
- ١٢٥ - إبدال التاء من الصاد ومن الهاء شذوذاً
- ١٢٥ - إبدال الهاء من التاء في الوقف
- ١٢٦ - إبدال الميم من النون
- ١٢٨ - إبدال النون من الميم
- ١٢٩ - إبدال الصاد من السين
- ١٣٠ - إبدال الزاي من السين
- ١٣٢ - إبدال الزاي من الصاد شذوذاً
- ١٣٣ - ١٧٠ - فصل: التكافؤ في الإبدال
- ١٣٣ - بين الطاء والدال والتاء

- ١٣٦ - بين الميم والباء
- ١٤١ - بين الثاء والفاء
- ١٤٢ - بين الكاف والقاف، وبين اللام والراء
- ١٤٣ - بين النون واللام، وبين العين والحاء
- ١٤٤ - بين العين والحاء، وبين الضاد واللام، وبين الذال والثاء
- ١٤٥ - بين الفاء والباء، وبين الجيم والياء
- ١٤٩ - عجعجة قضاة
- ١٥٠ - إبدال الميم من الواو: فم
- ١٥٢ - إبدال الحاء من الهاء
- ١٥٢ - إبدال الشين من الجيم
- ١٥٢ - إبدال الشين من الكاف للمؤنث
- ١٥٣ - إبدال الشين من السين
- ١٥٣ - جعل الجيم الساكنة قبل الدال كالشين
- ١٥٤ - إبدال الألف وقفًا من ألف أنا وما وهنا وحيها
- ١٥٥ - إبدال الهاء من ياء هذي وهنيّة
- ١٥٦ - تعويض الهاء والسين من سلامة العين في أهراق وأسطاع
- ١٥٧ - حروف البدل وما أبدلت منه باختصار
- ١٥٧ - اللام والجيم والدال
- ١٥٨ - الصاد والراء والفاء والشين والكاف
- ١٥٩ - السين
- ١٦٢ - الهمزة
- ١٦٤ - الألف
- ١٦٥ - الميم والنون

- ١٦٦ - الطاء والياء
- ١٦٧ - التاء والواو والباء والعين والزاي والتاء
- ١٦٨ - الهاء
- ١٧٠ - القاف والحاء والغين والصاد والذال
- ٢١١ - ١٧١ ٨٠ - باب مخارج الحروف
- ١٧١ - عدد المخارج، وحروف الحلق ومخارجها
- ١٧٥ - حروف اللسان ومخارجها
- ١٨٩ - ١٨٣ - فصل: الأحرف الفرعية
- ١٨٣ - الأحرف المستحسنة
- ١٨٦ - الأحرف المستقبحة
- ٢١٣ - ١٩٠ - فصل: صفات الحروف
- ١٩١ - المهموسة
- ١٩٢ - المجهورة
- ١٩٦ - المطبقة
- ١٩٧ - المنفتحة والمستعلية والمنخفضة وأحرف القلقة
- ١٩٨ - المشربة
- ٢٠٠ - اللينة
- ٢٠١ - المعتلة
- ٢٠٣ - المنحرف
- ٢٠٤ - المكرر
- ٢٠٥ - الهاوي، والمهتوت، وأحرف الذلاقة
- ٢٠٧ - المصمتة



- ٢٠٨ - أبيات في صفات الحروف
- ٢٠٩ - صفات الحروف ومخارجها باختصار
- ٢١٤ - ٢٤٧ - فصل في الإدغام
- ٢١٤ - حد الإدغام
- ٢١٥ - إدغام المثلين وجوبًا في حال سكون الأول
- ٢١٧ - إدغام المثلين وجوبًا في حال تحركهما
- ٢٢٩ - نقل حركة المدغم إلى الساكن قبله
- ٢٣٢ - وجوب الفك
- ٢٣٤ - جواز الفك والإدغام
- ٢٤٣ - الإدغام في ياءين غير لازم تحريك ثانيهما
- ٢٤٤ - إعلال ثاني اللامين في أَفْعَلْ وَأَفْعَالٌ من ذوات الياء والواو
- ٢٤٦ - الأوجه في مثل سُبْعَان من القوّة
- ٢٤٧ - لا يجوز الإدغام في مثل جَحْمَرٍش من الرمي
- ٢٤٨ - ٢٧٢ - فصل: إدغام المثلين إذا كانا من كلمتين
- ٢٤٨ - جواز إدغام المثلين المتحرّكين إن لم يكونا همزتين
- ٢٥٤ - إدغام المتقاربين
- ٢٥٤ - ما تدخل عليه الباء بعد أبدلَ وبدّلَ وتبدّلَ
- ٢٥٧ - الحالات التي يمتنع فيها الإبدال وإدغام المتقاربين
- ٢٦٠ - من إدغام المتقاربين: سِتٌّ، ووُدٌّ، وعِدَان
- ٢٦٣ - إدغام الراء في اللام
- ٢٦٦ - أبيات لأبي حيان في مدح سيبويه وكتابه
- ٢٦٧ - إدغام الفاء في الباء، والضاد في الطاء، والضاد في الذال

٢٦٨ - إدغام السين في الشين

٢٦٩ - إدغام الباء في الفاء والميم، وإدغام الهاء في الحاء

٢٧٠ - إدغام الجيم في الشين والتاء

٢٧٢ - إدغام الطاء والظاء في الجيم والسين والضاد

٢٧٢ - الأولى إبقاء إطباق المطبق

## ٢٧٣ - ٢٨٦ فصل: التكافؤ في الإدغام بين الحروف

٢٧٣ - بين الحاء والعين

٢٧٦ - بين الخاء والغين

٢٧٧ - إدغام الغين في القاف

٢٧٧ - بين القاف والكاف

٢٧٨ - بين الصفيقية

٢٧٩ - بين الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء

٢٨٠ - إدغام الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء في الصفيقية

٢٨١ - إدغام لام التعريف أو شبيهتها وجوباً في ثلاثة عشر حرفاً

٢٨٣ - إدغام اللام التي ليست للتعريف ولا شبيهتها جوازاً في الراء

٢٨٤ - وفي النون

٢٨٥ - وفيما بقي

## ٢٨٧ - ٣٠١ فصل: أحوال النون الساكنة: الإدغام والإظهار والقلب ...

٢٨٧ - الإدغام

٢٩٤ - الإظهار

٢٩٦ - القلب والإخفاء

٣٠٠ - إجراء المنفصل مجرى المتصل في نقل حركة المدغم إلى الساكن

٣٠٦ - ٣٠٢ - فصل: إدغام تاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ، وحذف المتعذر إدغامه

٣٠٢ - إدغام تاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ

٣٠٤ - وحذف المتعذر إدغامه

٣٤٦ - ٣٠٧ - ٨٠ - باب الإمالة

٣٠٧ - حذّها

٣٠٨ - أسبابها

٣١٧ - موانع إمالة الألف

٣٢٣ - ما اجتمع فيه السبب والمانع من الراء

٣٢٥ - لا يؤثّر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه

٣٢٧ - تأثير الكسرة منوية في مدغم أو موقوف عليه

٣٢٩ - الإمالة للإمالة

٣٣٢ - إمالة الأسماء المبنية والحروف

٣٣٥ - إمالة الفتحة

٣٤٠ - إمالة الضمة

٣٤٤ - ما أميل شذوذاً

٤٢٧ - ٣٤٧ - ٨١ - باب الوقف

٣٤٧ - حد الوقف

٣٤٨ - أنواع التغير التي تلحق الموقوف عليه

٣٤٨ - الوقف على ما سكن آخره

٣٤٩ - الوقف على تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء

٣٥٢ - الوقف على تنوين المضموم والمكسور

٣٥٣ - الوقف على المقصور المنون

- ٣٦٠ - الوقف على إذن
- ٣٦١ - قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوًا أو همزة
- ٣٦٣ - وصل ألف هنا وألا بهاء السكت
- ٣٦٤ - حذف ألف المقصور وألف ضمير الغائبة
- ٣٦٥ - الوقف على المنقوص المرفوع والمجرور إن كان منونًا
- ٣٦٧ - الوقف على المنقوص المرفوع والمجرور إن كان غير منون
- ٣٧٠ - حكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا وحكم الياء والواو المتحركتين
- ٣٧١ - الوقف على نحو يعصي وأفعلي ويدعو وأفعُلوا
- ٣٧٣ - فرع: الوقف على: لم يكُ
- ٣٧٤ - ٣٩٥ فصل: أنواع الوقف على المتحرك غير المختوم بتاء التانيث
- ٣٧٤ - التسكين
- ٣٧٥ - الروم
- ٣٧٦ - الإشمام
- ٣٧٨ - التضعيف
- ٣٧٩ - النقل
- ٣٨٧ - النقل في المهموز الآخر
- ٣٩٣ - الوقف بالنقل إلى المتحرك لغة
- ٣٩٤ - القبائل التي أخذت عنها اللغة
- ٣٩٦ - ٤٠٠ فصل: الوقف على المختوم بتاء التانيث وتاء جمع السلامة
- ٤٠١ - ٤١٩ فصل: الوقف بهاء السكت
- ٤٠١ - على الفعل المعتل الآخر
- ٤٠٤ - على ما الاستفهامية المجرورة

- ٤٠٥ - على المتحرك حركة غير إعرابية
- ٤٠٨ - لحاق هاء السكت للفعل الماضي مجردًا من الضمير ومتصلًا به
- ٤١٥ - الوقف بهاء السكت على (عَلْ) شذوذًا
- ٤١٦ - الوقف على حرف واحد
- ٤١٨ - إجراء الوصل مجرى الوقف
- ٤١٩ - قلب ألف المقصور واوًا أو ياء في لغة بعض الطائيين
- ٤٢٠ - ٤٢٧ - فصل: الوقف على حرف الروي
- ٥١٩ - ٤٢٨ ٨٢ - باب الهجاء
- ٤٢٨ - حد الهجاء والكتابة العروضية
- ٤٢٩ - حروف المعجم وصورها
- ٤٣٠ - أقسام الاصطلاح في الكتابة، وأقسام الهجاء
- ٤٣١ - الأصل الأول: فصل الكلمة عن الكلمة
- ٤٣١ - ما تكون الكلمتان فيه كالشيء الواحد
- ٤٣٣ - وصل مِنْ يَمَنْ
- ٤٣٤ - وصل مِنْ يَمَا
- ٤٣٥ - وصل عَنْ وَفِي يَمَنْ
- ٤٣٦ - وصل مِنْ وَعَنْ وَفِي يَمَا
- ٤٣٧ - حذف ألف ما الاستفهامية
- ٤٣٩ - وصل يَنْسَ وَيَنْعَمَ يَمَا
- ٤٤٠ - وصل إِنْ يَلَمْ، ووصلها بَلَنْ وَيَلَا
- ٤٤٤ - وصل أَمْ يَمَنْ، وَكَي يَلَا
- ٤٤٥ - حذف نُونُ مِنْ وَعَنْ وَإِنْ وَأَنْ وَمِيمُ أَمْ عِنْدَ وصلهنَّ ...

- ٤٤٥ - قَلَّمَا وَإِنَّمَا وَأَيْنَمَا وَحَيْثَمَا وَكَلَّمَا
- ٤٤٦ - اتصال مع بِمَنْ
- ٤٤٦ - الأصل الثاني: مطابقة المکتوب المنطوق به
- ٤٤٨ - ما كتب بياءين في المصحف
- ٤٤٩ - ٤٩٠ فصل: اعتبار المطابقة بالأصل والمطابقة بالمآل
- ٤٤٩ - اعتبار المطابقة بالأصل
- ٤٥١ - اعتبار المطابقة بالمآل في وقف
- ٤٥٥ - شذوذ كَأَيِّنَ وَبَنِعَمَتِ
- ٤٥٦ - اعتبار المطابقة بالمآل في غير وقف
- ٤٦٣ - نيابة الباء عن الألف في حتى و﴿مَا زَكَّيْ﴾ ومتى وبلَى والضحى
- ٤٦٤ - حتام والإام وعلام
- ٤٦٤ - شذوذ كتب كِلْتَا وَتَرَا ونخشا بالألف
- ٤٦٥ - كتب الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنوة والربوا بالواو
- ٤٦٦ - تصويرُ الهمزة بالحرف الذي تَوَوَّل إليه في التخفيف
- ٤٧٥ - تصوير الهمزة المتوسطة الصالحة للنقل بِمُجَانِسِ حركاتها
- ٤٧٥ - رسم الهمزة المتطرفة
- ٤٧٧ - رسم الهمزة الواقعة أولاً
- ٤٧٨ - مواضع حذف همزة الوصل
- ٤٨٦ - ثبوت ألف الوصل خطأً وكتابة ما وليها
- ٤٨٧ - دخول همزة الاستفهام على همزة القطع
- ٤٩٠ - إلحاق الهمزة المبتدأة بالهمزة المتوسطة
- فصل: تَوَالِي لَتَيْنِ متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمة ٤٩١ - ٤٩٤

## - فصل: حذف الألف من الأسماء

٤٩٥ - ٥٠٧

- ٤٩٥ - من: الله، والرحمن، والحِثْ
- ٤٩٧ - من: السلم عليكم، وعبد السلم، وذلك وأولئك، وثنية وثنى
- ٤٩٨ - من: ثمين، وثلاث وثلثين ... و(ها) متصلة بذا خالية من كاف
- ٥٠١ - مما كثر استعماله من الأعلام مثل مالك وإسحاق
- ٥٠٣ - من مفاعل ومفاعيل وملئكة وسموات ...
- ٥٠٦ - كتابة الذي والتي واليلة والليل ولله

## - فصل: زيادة الألف، والواو، والياء

٥٠٨ - ٥١٩

- ٥٠٨ - زيادة الألف في مائة ومائتين
- ٥١١ - وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر
- ٥١٥ - وفي نحو يدعوا، وهم ضاربوا زيد، و﴿الرَّبَّوْا﴾، و﴿إِنْ أَمْرُوْا﴾
- ٥١٦ - زيادة الواو في أولئك وأولو وأولات ويا أُوْحَيَّ، وعمرو
- ٥١٧ - زيادة الياء في ﴿يَأْيُيْدِرْ﴾ ... ﴿وَمَلَانِيْهِ﴾، ﴿وَمَلَانِيْهِمْ﴾

